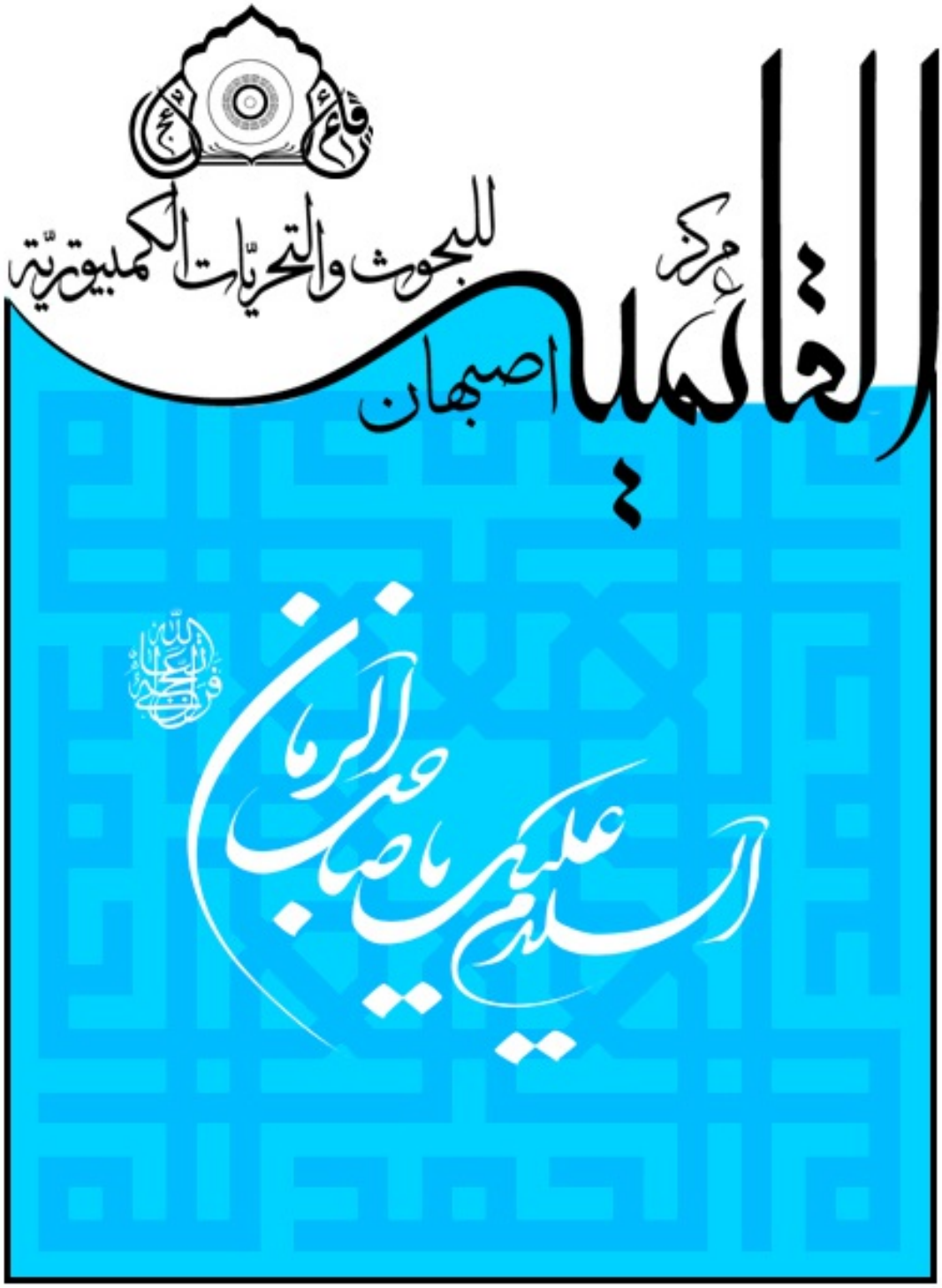

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

فقه الصادق

تأليف

فقيه العصر آية الله العظمى المجتهد المجاهد

السيد محمد صادق الحسيني الروحاني

٣

بسم الله الرحمن الرحيم

فقه الصادق علیه السلام

كاتب:

محمد صادق روحانی

نشرت فی الطباعة:

دارالكتاب

رقمی الناشر:

مركز القائمیة باصفهان للتحریات الكمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۳ ----- ۲۰
اشارة ----- ۲۰
المقدمه ----- ۲۰
[تتمة کتاب الطهارة] ----- ۲۱
الباب الرابع فی التیمم ----- ۲۱
اشارة ----- ۲۱
[الفصل الاول فی] مسوغات التیمم ----- ۲۲
اشارة ----- ۲۲
احدها فقد الماء ----- ۲۳
اشارة ----- ۲۳
وجوب الفحص ----- ۲۴
[الثانی]: تعذر استعمال الماء ----- ۲۴
اشارة ----- ۲۴
لا یعتبر العلم بالمذکورات، بل یکفی الظن ----- ۲۶
لو خاف من الشین ----- ۲۷
[المرض الیسیر لا یکفی فی انتقال الفرض إلی التیمم] ----- ۲۸
اذا تحمل الضرر و توضأ ----- ۲۸
اذا تیمم باعتقاد الضرر ----- ۳۰
اشارة ----- ۳۰
لو توضأ باعتقاد عدم الضرر ----- ۳۱
لو خاف العطش علی نفسه او غیره ----- ۳۲
[الثالث] عدم الوصلة إلی الماء ----- ۳۴

اشارة ----- ۳۴
[فیما لو منعه الزحام عن الخروج للوضوء] ----- ۳۴
الخوف من سبع او لص ----- ۳۵
[اذا کان الماء فی بئر، و لم یکن معه دلو] ----- ۳۶
وجوب شراء الماء ----- ۳۶
اشارة ----- ۳۷
[المقام الاول: لو کان الشراء غیر مضر بحاله] ----- ۳۷
المقام الثانی: فیما اذا کان الشراء مضراً بحاله ----- ۳۸
[الرابع] المزاحمة بالتکلیف الآخر ----- ۳۸
اشارة ----- ۳۸
تنبیهات ----- ۳۹
[الخامس] ضیق الوقت ----- ۴۱
اشارة ----- ۴۱
لو شک فی ضیق الوقت ----- ۴۳
[لو کان قادرا علی تحصیل الماء و لکن ضاق الوقت عنه] ----- ۴۴
[من کان وظیفته التیمم و لکن یتوضأ] ----- ۴۵
التیمم لاجل الضیق لا تباح به الغایات الأخر ----- ۴۵
[لو دار الأمر بین قراءة السورة و الطهارة المائیة] ----- ۴۶
[هل یجوز التیمم للمستحبات الموقتة؟] ----- ۴۷
[لو تیمم باعتقاد الضیق فبانت سعته بعد الصلاة] ----- ۴۸
تتیمم فی بیان امور ----- ۴۸
[وجوب الطلب عند عدم الماء] ----- ۴۹
اشارة ----- ۴۹
مقدار الفحص الواجب ----- ۵۲

تنبیهات ----- ۵۳
اشارة ----- ۵۴
[اکتفاء غلوة سهم فی الارض ذات الاشجار] ----- ۵۴
[اعتبار کون الفحص فی کل جهة من الجهات الاربع] ----- ۵۴
[اشتراط احتمال وجود الماء فی لزوم الفحص] ----- ۵۴
[لو علم وجود الماء فوق المقدار وجب طلبه] ----- ۵۵
الاستنابة فی الطلب ----- ۵۵
الاکتفاء بالطلب قبل الوقت ----- ۵۶
لو ترک الطلب حتی ضاق الوقت ----- ۵۷
اشارة ----- ۵۷
[فی الحکم التکلیفی] ----- ۵۷
[فی الحکم الوضعی] ----- ۵۹
اذا ترک الطلب فی سعة الوقت ----- ۶۱
اذا طلب و صلّی ثمّ تبیّن وجود الماء ----- ۶۱
اذا اعتقد ضیق الوقت ثمّ تبیّن السعة ----- ۶۲
اشارة ----- ۶۲
لو اعتقد عدم الماء ثمّ تبیّن وجوده ----- ۶۳
اراقة الماء ----- ۶۴
اشارة ----- ۶۴
اراقة الماء قبل الوقت ----- ۶۶
[سقوط الطلب اذا خاف علی نفسه من لص او سبع] ----- ۶۷
[لو تمکن من مزج الماء الذی لا یکفیه بما لا یسلبه اطلاق الاسم] ----- ۶۸
دوران الامر بین الطهارة المائیة و ازالة النجاسة ----- ۶۸
التیمم مع التمکن من استعمال الماء ----- ۶۹

الفصل الثانی فی بیان ما یصح التیمم به ---- ۷۱
اشارة ---- ۷۱
التیمم بارض النورة و الجص و الحجر ---- ۷۶
اشارة ---- ۷۶
[المبحث] الاول: فی الحجر ---- ۷۶
المبحث الثانی: یجوز التیمم بأرض النورة و الجص قبل الاحراق ---- ۷۶
المبحث الثالث: فی الجص و النورة بعد الاحراق ---- ۷۷
التیمم علی المعادن ---- ۷۸
[کراهة التیمم بالأرض السبخة و الرمل] ---- ۷۹
ما یصح التیمم به عند فقد الارض ---- ۷۹
اشارة ---- ۷۹
[صحة التیمم علی الغبار لا علی ما فیه الغبار] ---- ۸۱
[عدم اختصاص الجواز بغبار الثوب و لبد السرج و عرف الدابة] ---- ۸۲
[عدم اعتبار تقدیم ما هو الاکثر غبارا] ---- ۸۲
[کیفیة التیمم بالطین] ---- ۸۲
[التیمم بالطین انما یجوز اذا لم یمکن تجفیفه] ---- ۸۲
فاقد الطهورین ---- ۸۳
اشارة ---- ۸۳
[انحصار ما یتطهر به بالأمور المذکورة] ---- ۸۳
حکم فاقد الطهورین ---- ۸۵
اشارة ---- ۸۶
تتمیم [فیما لو کان الشراء مستلزما لبذل مال معتد به] ---- ۸۸
شروط ما یتیمم به ---- ۸۸
اشارة ---- ۸۸

[اليبوسة مع الامكان] ----- ۸۹
[الطهارة] ----- ۸۹
[الاباحة] ----- ۹۰
فروع ----- ۹۱
[لا فرق فی بطلان التيمم علی التراب المغصوب بين صورتی العلم و العمد] ----- ۹۱
[اذا كان عنده ترابان احدهما نجس يتيمم بهما] ----- ۹۲
[اذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما] ----- ۹۳
[اذا كان عنده ماء و تراب و علم بنجاسة احدهما] ----- ۹۳
[المحبوس فی مكان مغصوب هل له ان يتيمم فيه؟] ----- ۹۴
عدم اعتبار العلوق ----- ۹۵
كيفية التيمم ----- ۹۶
[الضرب باليدين علی الارض] ----- ۹۶
اشارة ----- ۹۶
فی اعتبار النية ----- ۹۹
مسح الوجه ----- ۱۰۱
اشارة ----- ۱۰۱
المسح باليدين ----- ۱۰۴
مسح اليدين ----- ۱۰۵
بقية واجبات التيمم ----- ۱۰۷
اشارة ----- ۱۰۷
المباشرة فی حال الاختيار ----- ۱۰۷
الموالاة ----- ۱۰۸
الابتداء بالاعلی ----- ۱۰۹
عدم الحائل بين الماسح و الممسوح ----- ۱۱۰

طهارة الماسح و الممسوح ----- ۱۱۱
فی اعتبار الضربتین و عدمه ----- ۱۱۱
اشارة ----- ۱۱۱
هل الاغسال سواء فی الکیفیة؟ ----- ۱۱۶
الترتیب ----- ۱۱۶
فروع ----- ۱۱۷
: [اذا کان علی محل المسح لحم زائد] ----- ۱۱۷
[هل یکتفی بالمسح علی الشعر؟] ----- ۱۱۷
[اذا کان علی الماسح او الممسوح جبیرة یکفی المسح بها او علیها] ----- ۱۱۸
فی کیفیة تیمم النائب ----- ۱۱۸
هل یسقط التیمم عن اقطع الیدین؟ ----- ۱۲۰
القید و الداعی ----- ۱۲۰
[وجوب امرار الماسح علی الممسوح] ----- ۱۲۱
جریان قاعدة التجاوز فی التیمم ----- ۱۲۱
فصل فی احکام التیمم ----- ۱۲۲
اشارة ----- ۱۲۲
[کلّ نواقض الطّهارة ینقض الطّهارة] ----- ۱۲۳
[لو وجد الماء قبل الشروع فی الصلاة تطهر به] ----- ۱۲۳
لو وجد الماء فی اثناء الصلاة ----- ۱۲۵
اشارة ----- ۱۲۵
[هل یختص جواز المضی عند وجدان الماء مطلقاً أو بعد الرکوع؟] ----- ۱۲۹
[لا یلحق غیر الصلاة من العبادات اذا وجد الماء فی اثنائها] ----- ۱۲۹
[هل تعاد لو صلّی ثمّ وجد الماء؟] ----- ۱۳۰
[المراد بوجدان الماء هو التمکن من استعماله عقلا و شرعا] ----- ۱۳۰

[اذا وجد الماء فی اثناء الصلاة ثمّ فقد] ۱۳۰
[لو وجد الماء فی اثناء الصلاة فهل یجوز مس کتابة القرآن؟] ۱۳۲
[جواز العدول من الصلاة التی وجد الماء فیها إلی فائتة] ۱۳۲
[اذا کان وجدانه اثناء الصلاة بعد الحکم الشرعی بتحقق ما یعتبر فی المضی] ۱۳۳
لا یعید الصلاة اذا وجد الماء ۱۳۳
التیمم قبل دخول الوقت ۱۳۵
اشارة ۱۳۵
التیمم فی حال السعة ۱۳۶
لا یجب تجدید التیمم لکل صلاة ۱۳۹
المراد بآخر الوقت ۱۴۰
[من علیه فائتة فالاوقات کلها صالحة لتیممه] ۱۴۰
[هل یجوز التیمم للنافلة الراتبة بدخول وقتها؟] ۱۴۱
[لو اعتقد ضیق الوقت و تیمم و صلی ثمّ انکشف سعته] ۱۴۱
جمیع غایات الطهارة المائیة غایات للترابیة ۱۴۲
التیمم بدل الغسل یغنی عن الوضوء ۱۴۴
اذا احدث المتیمم ۱۴۶
لو اجتمعت اسباب متعددة ۱۵۰
اذا اجتمع جنب و میت و محدث بالاصغر ۱۵۰
الباب الخامس فی النجاسات و احکامها ۱۵۲
اشارة ۱۵۲
[انواع النجاسة] ۱۵۳
اشارة ۱۵۳
الأوّل و الثانی: البول و الغائط ۱۵۳
اشارة ۱۵۳

بول الطير ----- ۱۵۴
البول و الغائط من حلال اللحم ----- ۱۵۷
اشارة ----- ۱۵۷
ملاقاة الغائط فی الباطن هل توجب النجاسة ام لا؟ ----- ۱۵۹
بيع البول و الغائط ----- ۱۶۰
الشک فی التذکية ----- ۱۶۱
الثالث: المنی ----- ۱۶۳
الرابع: الميتة ----- ۱۶۵
اشارة ----- ۱۶۵
الاجزاء المبانة من الميتة ----- ۱۶۷
طهارة الانفحة ----- ۱۶۹
الاجزاء المبانة من الحی ----- ۱۷۰
طهارة فأرة المسک ----- ۱۷۲
ميتة ما لا نفس له ----- ۱۷۳
الشک فی التذکية ----- ۱۷۴
الجلد فی سوق المسلمين ----- ۱۷۶
اشارة ----- ۱۷۶
حکم ما فی يد المستحل للميتة ----- ۱۷۷
[جلد الميتة لا يطهر بالدبغ] ----- ۱۷۸
حکم السقط ----- ۱۷۹
[عدم التنجس بملاقاة الميتة بلا رطوبة مسرية] ----- ۱۸۰
عدم جواز البيع الميتة ----- ۱۸۰
الخامس: الدم ----- ۱۸۲
اشارة ----- ۱۸۲

دم ما لا نفس له ----- ۱۸۴
الدم المشکوک فیه ----- ۱۸۵
الدم المراق فی الامراق ----- ۱۸۶
السادس و السابع: الکلب و الخنزیر ----- ۱۸۷
اشارة ----- ۱۸۷
حکم المتولد منهما ----- ۱۸۹
الثامن: الکافر ----- ۱۹۰
اشارة ----- ۱۹۰
منکر الضروری ----- ۱۹۶
ولد الکافر تابع للکافر ----- ۱۹۷
طهارة ولد الزنا ----- ۱۹۹
الغلاة و الخوارج و النواصب ----- ۲۰۰
طهارة المخالفین ----- ۲۰۲
و التاسع: ----- ۲۰۴
اشارة ----- ۲۰۴
فی نجاسة العصیر العنبی و عدمها ----- ۲۰۷
حرمة العصیر ----- ۲۱۰
حکم الصعیر من التمر ----- ۲۱۳
حکم العصیر الزبیبی ----- ۲۱۶
العاشر: (الفقاع) ----- ۲۱۸
عرق الجنب من الحرام ----- ۲۱۹
اشارة ----- ۲۱۹
فروع ----- ۲۲۱
حکم عرق الابل الجلالة ----- ۲۲۲

حکم المسوخات ----- ۲۲۳
فی کیفیة تنجس المتنجسات ----- ۲۲۵
[حکم الذباب الواقع علی النجس الرطب اذا وقع علی شیء] ----- ۲۲۵
المتنجس لا یتنجس ثانیا ----- ۲۲۶
لو علم تنجس شیء بالاشد او الاضعف ----- ۲۲۷
المتنجس منجس ----- ۲۲۸
اعتبار الطهارة فی الصلاة ----- ۲۳۵
وجوب ازالة النجاسة عن المسجد ----- ۲۳۶
اشارة ----- ۲۳۶
[هل یحرم ادخال النجاسة فی المسجد و ان لم تکن منجسة؟] ----- ۲۳۸
[وجوب الازالة فوری] ----- ۲۳۹
[وجوب الازالة کفائی] ----- ۲۳۹
[الازالة مقدمة علی الصلاة] ----- ۲۳۹
وجوب قطع الصلاة للازالة ----- ۲۴۰
[هل یجوز تنجیس الموضع المتنجس ثانیا؟] ----- ۲۴۱
[لو توقف تطهیره علی تخریب شیء من المسجد] ----- ۲۴۲
[اذا توقف التطهیر علی بذل مال فهل یجب؟] ----- ۲۴۲
حکم تنجیس المسجد الخراب و تطهیره ----- ۲۴۳
وجوب التیمم لمکث الجنب فی المسجد للازالة ----- ۲۴۴
حکم تنجیس المشاهد المشرفة ----- ۲۴۴
ما یعفی عنه فی الصلاة ----- ۲۴۵
اشارة ----- ۲۴۵
ما نقص عن سعة الدرهم ----- ۲۴۵
اشارة ----- ۲۴۵

[کان العفو اذا کان فی الثوب من نفسه] ----- ۲۴۵
اشارة ----- ۲۴۵
[عدم العفو عما یساوی الدرهم] ----- ۲۴۶
هل یختص الحکم باللباس او یعم البدن؟ ----- ۲۴۶
لا یختص الحکم بما اذا کان الدم من نفسه ----- ۲۴۷
فی المستثنیات ----- ۲۴۷
اشارة ----- ۲۴۷
دم نجس العین ----- ۲۴۸
المراد بالدرهم ----- ۲۴۹
حکم الدم المتفرق ----- ۲۵۰
الدم المشکوک فیه ----- ۲۵۲
الدم المتفشی الی الجانب الآخر ----- ۲۵۳
[الدم الاقل اذا ازیل عینه فهل یبقی حکمه] ----- ۲۵۴
العفو عن دم الجروح و القروح ----- ۲۵۴
اشارة ----- ۲۵۴
اذا کان الجرح فی موضع یتعارف شده ----- ۲۵۶
[استحباب غسل الثوب کل یوم مرة] ----- ۲۵۷
[القیح المتنجس الخارج مع الدم معفو ایضاً] ----- ۲۵۷
اذا شک فی دم انه من الجروح او القروح ام لا ----- ۲۵۷
ما لا یتم فیه الصلاة ----- ۲۵۸
اشارة ----- ۲۵۸
اذا کان اللباس متخذا من النجاسات ----- ۲۵۹
[المراد من الثوب الذی لا تتم الصلاة فیه] ----- ۲۶۰
المحمول المتنجس ----- ۲۶۱

ثوب المربیة ----- ۲۶۲
الصلاة فی النجس ----- ۲۶۴
اشارة ----- ۲۶۴
انحصار الثوب فی النجس ----- ۲۶۵
اذا کان عنده ثوبان یعلم بنجاسة احدهما و لم یتمکن إلّا من صلاة واحدة ----- ۲۶۸
اذا کان کل من بدنه و ثوبه نجسا و لم یکن له من الماء الا ما یکفی احدهما ----- ۲۶۸
اذا کان عنده مقدار من الماء لا یکفی الا لرفع الحدث او الخبث ----- ۲۶۹
اذا سجد علی الموضع النجس جهلا بالنجاسة او نسیانا ----- ۲۶۹
اذا صلی فی النجس ----- ۲۷۰
لو نسی النجاسة فذکرها فی اثناء الصلاة ----- ۲۷۲
ناسی الحکم تکلیفا او وضعا ----- ۲۷۳
حکم الجاهل بالنجاسة ----- ۲۷۳
اشارة ----- ۲۷۳
[الجاهل بالحکم] ----- ۲۷۳
الجاهل بالموضوع ----- ۲۷۵
الالتفات فی اثناء الصلاة ----- ۲۷۷
مسألة [فیما لو غسل ثوبه و علم بطهارته ثمّ صلی و تبین بعده بقاء النجاسة] ----- ۲۷۹
فصل فی المطهرات ----- ۲۸۰
اشارة ----- ۲۸۰
الماء ----- ۲۸۰
اشارة ----- ۲۸۰
شرائط التطهیر بالماء [فی القلیل و الکثیر] ----- ۲۸۱
اشارة ----- ۲۸۱
زوال العین ----- ۲۸۱

طهارة الماء ----- ۲۸۲
اطلاقه ----- ۲۸۲
شرائط التطهیر بالقلیل ----- ۲۸۲
اشارة ----- ۲۸۲
ورود الماء علی المتنجس ----- ۲۸۳
التعدد فی بعض المتنجسات ----- ۲۸۳
فی التطهیر بالماء القلیل ----- ۲۸۴
اشارة ----- ۲۸۴
بول الرضیع ----- ۲۸۵
الاکتفاء بالمرة فی عامة النجاسات ----- ۲۸۶
فی غسل المتنجس بالبول فی الکثیر ----- ۲۸۷
اشارة ----- ۲۸۷
عصر الثیاب ----- ۲۸۹
ما ینفذ فیه الماء و لا یمکن عصره ----- ۲۹۰
فروع ----- ۲۹۱
[الشمس] ----- ۲۹۲
اشارة ----- ۲۹۲
[انها کما تطهر ظاهر الارض تطهر باطنها] ----- ۲۹۵
[یشترط ان تکون فی المتنجس رطوبة مسریة] ----- ۲۹۵
[یشترط صیرورة الارض جافة باشراق الشمس] ----- ۲۹۶
[عدم کفایة اشراقها علی المرآة] ----- ۲۹۶
[یشترط زوال جرم النجاسة] ----- ۲۹۷
[الارض] ----- ۲۹۷
اشارة ----- ۲۹۷

[لا ریب فی کونها مطهرة لباطن القدم] ----- ۲۹۸
هل یعتبر فی المطهر کونه ارضا ----- ۲۹۹
هل یختص الحکم بالمشی ام یعم المسح ----- ۳۰۰
الاقوی عدم کفایة مسح الاجزاء الارضیة اذا انفصلت عنها ----- ۳۰۰
هل یعتبر جفاف الارض التی یمشی علیها ----- ۳۰۱
اشتراط طهارة الارض ----- ۳۰۱
[هل یتعدی الطهارة الی النجاسة الحاصلة من خارج الارض؟] ----- ۳۰۲
الاقوی طهارة الاجزاء الارضیة اللاصقة بالنعل و القدم ----- ۳۰۲
الاستحالة ----- ۳۰۳
اشارة ----- ۳۰۳
[استحالة الموضوع و عدمها] ----- ۳۰۳
[تعریف الاستحالة] ----- ۳۰۳
[الاستحالة بالنار] ----- ۳۰۴
استحالة المتنجس ----- ۳۰۴
العجین المعجون بالماء النّجس ----- ۳۰۵
صیرورة الطین آجراً ----- ۳۰۶
[اذا شک فی الاستحالة] ----- ۳۰۷
[الانقلاب] ----- ۳۰۸
[ذهاب الثلثین فی العصیر العنبی] ----- ۳۱۰
الانتقال ----- ۳۱۰
[الاسلام] ----- ۳۱۱
زوال النجاسة ----- ۳۱۴
غیبة الانسان ----- ۳۱۵
فصل: فی احکام الاوانی ----- ۳۱۵

اشارة ----- ۳۱۵
[وجوب غسل الإناء المتنجس] ----- ۳۱۶
اشارة ----- ۳۱۶
[المراد من الغسل بالتراب] ----- ۳۱۷
[لا یکتفی عن التراب بغیره کالرماد] ----- ۳۱۸
لزوم التعفیر فی الغسل بالکثیر ----- ۳۱۸
[لزوم طهارة التراب] ----- ۳۱۹
اختصاص الحکم بالولوغ ----- ۳۱۹
[هل یجری حکم التعفیر فی غیر الاناء؟] ----- ۳۲۰
[لو خیف فساد المحل باستعمال التراب] ----- ۳۲۰
ولوغ الخنزیر ----- ۳۲۰
المتنجس بالخمر ----- ۳۲۱
الاناء الملاقی للجرذ ----- ۳۲۲
حرمة استعمال اوانی الذهب و الفضة ----- ۳۲۳
اشارة ----- ۳۲۳
[هل المحرم خصوص الاستعمال ام مطلق الانتفاع؟] ----- ۳۲۴
[المشهور حرمة اقتنائها] ----- ۳۲۴
التناول من الاناء ----- ۳۲۵
المراد من الاوانی ----- ۳۲۵
الاناء المفضض ----- ۳۲۶
اوانی المشرکین ----- ۳۲۷
تعریف مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة ----- ۳۲۸

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، المجلد ۳

اشارة

سرشناسه : روحانی، سیدمحمدصادق، ۱۳۰۳ –

عنوان و نام پدیدآور : فقه الصادق/ تالیف محمدصادق الحسینی الروحانی.

مشخصات نشر : قم: دار الکتاب، ۱۴ق = ۱۳ –

مشخصات ظاهری : ج.

شابک : ۲۰۰۰ ریال (ج.۲، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۳، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۶، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۷، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۸، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۹، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۰، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۱، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (۱۴، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۵، چاپ سوم) ؛ ۲۰۰۰ ریال (ج.۱۹، چاپ سوم)

یادداشت : عربی.

یادداشت : فهرستنویسی براساس جلد شانزدهم، ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱.

یادداشت : این کتاب شرحی بر تبصره المتعلمین فی احکام الدین علامه حلی است.

یادداشت : ج.۱ – ۱۰ و ۱۵ (چاپ سوم: ۱۴۱۲ق = ۱۳۷۰).

یادداشت : ج.۱۱، ۱۴ (چاپ سوم: ۱۴۱۳ق = ۱۳۷۱).

یادداشت : ج.۱۹ (چاپ سوم: ۱۴۱۴ق. = ۱۳۷۲).

یادداشت : کتابنامه.

عنوان دیگر : تبصره‌المتعلمین فی احکام‌الدین.

موضوع : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین -- نقد و تفسیر

موضوع : فقه جعفری -- قرن ۷ق.

شناسه افزوده : علامه حلی، حسن‌بن یوسف، ۷۲۶ – ۶۴۸ق. تبصره المتعلمین فی احکام الدین. شرح

رده بندی کنگره : BP۱۸۲/۳/ع۸ت۲۰۲۱۴ ۱۳۰۰ی

رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی : م۷۳-۲۴

المقدمه

بِسْمِ اللّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِیمِ

الحمد للّه علی ما أولانا من التفقه فی الدین و الهدایة إلی الحق، و افضل صلواته و اکمل تسلیماته علی رسوله صاحب الشریعة الخالدة، و علی آله العلماء باللّه سیما بقیة اللّه فی الأرضین عجل اللّه تعالی فرجه الشریف.

و بعد:

فهذا هو الجزء الثالث من کتابنا (فقه الصادق) و قد وفقنا الی طبعه، و ارجو من اللّه تعالی التوفیق لنشر بقیة المجلدات بالتدریج، فإنّه ولی التوفیق.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۹

الباب الرابع فی التیمم

[تتمة کتاب الطهارة]

الباب الرابع فی التیمم

اشارة

و هو فی اللغة: القصد، و منه قوله تعالی «۱» وَ لٰا تَیَمَّمُوا الْخَبِیثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ای: و لا تقصدوا الردی من المال تنفقون منه، و الظاهر انه فی الشرع لم ینقل عن معناه اللغوی إلی معنی آخر بل استعمل فی معناه، اذ معناه الذی ینتقل إلیه الذهن عند الاطلاق لدی المتشرعة من مصادیق ذلک المعنی العام و هو قصد الصعید بمباشرته علی وجه خاص، فهو مستعمل فی معناه اللغوی فی الآیة الشریفة «۲» فَتَیَمَّمُوا صَعِیداً طَیِّباً ای: اقصدوا، فما فی الجواهر و الحدائق و المدارک و غیرها، من انه نقل فی الشرع إلی الضرب علی الارض و المسح بالوجه و الیدین غیر تام و الغریب انّ صاحب المدارک (ره) عند نقل معناه اللغوی قال: و قال عز من قائل فَتَیَمَّمُوا صَعِیداً طَیِّباً ثمّ بعد التزامه بالنقل فی الشرع إلی المعنی المذکور ذکر هذه الآیة بعینها مستشهداً بها علیه.

و هو ما قضت ضرورة الدین بطهوریته لدی الضرورة فی الجملة، و هو الذی یعبر عنه بالطهارة الترابیة تارة، و الاضطراریة اخری، و الاصل فی شرعیته الکتاب المجید، قال اللّه تعالی فی سورة المائدة «۳» یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا إِذٰا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلٰاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَکُمْ وَ أَیْدِیَکُمْ إِلَی الْمَرٰافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُؤُسِکُمْ وَ أَرْجُلَکُمْ إِلَی الْکَعْبَیْنِ

---

(۱) سورة البقرة آیة ۲۶۹.

(۲) سورة المائدة آیة ۹.

(۳) سورة المائدة آیة ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰

]...[

وَ إِنْ کُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا وَ إِنْ کُنْتُمْ مَرْضیٰ أَوْ عَلیٰ سَفَرٍ أَوْ جٰاءَ أَحَدٌ مِنْکُمْ مِنَ الْغٰائِطِ أَوْ لٰامَسْتُمُ النِّسٰاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مٰاءً فَتَیَمَّمُوا صَعِیداً طَیِّباً فَامْسَحُوا بِوُجُوهِکُمْ وَ أَیْدِیکُمْ مِنْهُ و مثله ما فی سورة النساء لکن صدره «۱» یٰا أَیُّهَا الَّذِینَ آمَنُوا لٰا تَقْرَبُوا الصَّلٰاةَ وَ أَنْتُمْ سُکٰاریٰ حَتّٰی تَعْلَمُوا مٰا تَقُولُونَ وَ لٰا جُنُباً إِلّٰا عٰابِرِی سَبِیلٍ حَتّٰی تَغْتَسِلُوا وَ إِنْ کُنْتُمْ مَرْضیٰ الخ.

و قد اوردوا علی نظمها بحسب فهمنا من الاشکال وجوهاً، اغلبها موهونة، و العمدة منها: ان اللّه تعالی جمع بین امور اربعة عطف بعضها علی بعض ب (أو) المقتضیة لاستقلال کل منها فی ترتب الجزاء و هو الامر بالتیمم علیه، مع ان المجیء من الغائط، و ما عطف علیه من اسباب وجوب الطهارة و المرض و السفر سببان لإباحة التیمم، و لو لم یجتمع احد الاولین مع احد الاخیرین لم یترتب الجزاء.

و قد اجاب عنه القاضی البیضاوی فی تفسیره: بأنّ وجه هذا التقسیم ان المترخص بالتیمم اما محدث او جنب، و الحال المقتضیة له فی غالب الامر مرض او سفر، و الجنب- لما سبق ذکره- اقتصر علی بیان حاله، و المحدث لما لم یجر له ذکر ذکر اسبابه و ما یحدث بالذات و ما یحدث بالعرض، و استغنی عن تفصیل احواله بتفصیل حال الجنب و بیان العدد مجملًا، فکأنّه قال: و ان کنتم جنباً مرضی

او علی سفر، او محدثین جئتم من الغائط او لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتیمموا.

و فیه: مضافاً إلی ما ستعرف من ذکر المحدث کالجنب فی صدر الآیة أیضاً، انه قد ثبت عندنا من الاخبار الواردة فی تفسیر الآیة الشریفة ان الملامسة کنایة عن الجماع.

و عن جماعة الجواب عنه بان او فی او جاء احد الخ بمعنی الواو نظیر قوله

---

(۱) سورة النساء الآیة ۴۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۱

]...[

تعالی وَ أَرْسَلْناهُ إِلی مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ یَزِیدُونَ و فیه: ما عن اکثر النحاة من انکارهم ذلک.

و الصحیح ان یقال: ان قوله تعالی فی صدر الآیة الشریفة إِذا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلاةِ، ارید به القیام من النوم، کما یشهد له: موثق «۱» ابن بکیر قلت: لابی عبد اللّه (علیه السلام) قوله تعالی إِذا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلاةِ ما یعنی بذلک؟ قال: إذا قمتم من النوم. و نحوه غیره.

و منه یظهر ضعف الالتزام بان المراد به وجوب الوضوء لکل صلاةٍ، و الالتزام بنسخ هذا الحکم کما عن جماعة، و یکون المراد من الجنابة فی قوله تعالی وَ إِنْ کُنْتُمْ جُنُباً الجنابة الحاصلة بالاحتلام، فیستفاد منه ناقضیة النوم، و اغناء غسل الجنابة عن الوضوء، و یکون المرض و السفر متعلقین بهما، و اطلاق المرض من جهة غلبة الضرر باستعماله الماء، و اطلاق السفر من جهة غلبة فقد الماء، و أما قوله تعالی أَوْ جاءَ أَحَدٌ مِنْکُمْ مِنَ الْغائِطِ أی: المکان المنخفض الذی هو کنایة عن التخلی، أَوْ لامَسْتُمُ النِّساءَ و المراد بالملامسة: الجماع، فهو یکون عطفاً علی المقدر فی قوله کُنْتُمْ مَرْضی علی معنی کنتم المحدثین بالحدثین السابقین ای النوم و الاحتلام، و یکون قوله فَتَیَمَّمُوا جواباً للجمیع، و یستفاد من منطوق قوله أَوْ جاءَ الخ وجوب التیمم من حدث البول و الغائط و الجماع، و وجوب الوضوء و الغسل من مفهومه و بما ذکرناه فی تفسیر الآیة الشریفة ظهر الجواب عن جملة من الاشکالات- غیر الاشکال المتقدم ایضاً-: منها الاستغناء عن قوله أَوْ جاءَ أَحَدٌ إلخ بدلالة المضمر علیه و عن قوله أَوْ لامَسْتُمُ النِّساءَ بقوله وَ إِنْ کُنْتُمْ جُنُباً و عن قوله فَلَمْ تَجِدُوا ماءً بقوله وَ إِنْ کُنْتُمْ مَرْضی الخ.

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۲

و یجب عند فقد الماء

[الفصل الاول فی] مسوغات التیمم

اشارة

و فی هذا الباب فصول:

الاول: فی مسوغات التیمم.

و قد اختلفت کلمات الاصحاب فی بیان ما یسوغ التیمم، ففی جملة من الکتب ذکر جملة من المسوغات التی سیأتی التعرض لها

مفصلًا، و فی جملة اخری منها: منتهی المصنف ره و تذکرته، و الجواهر و غیرها: انه یجمعها شیء واحد و هو العجز عن استعمال الماء و فی منظومة العلامة الطباطبائی: و المقتضی للاذن عجز مانع عن الطهور و هو حد جامع، و لکن یرد علیه انه ستعرف ان من مسوغات التیمم: الحرج، و الضرر المالی، و الضرر البدنی غیر الممنوع ارتکابه، مع انها لا تدخل تحت ذلک الجامع، فالاولی ان یقال: ان الجامع سقوط وجوب استعمال الماء. و التیمم، انما یجب عند ه و هو یتحقق بامور:

احدها فقد الماء

اشارة

و عدم وجدانه اجماعاً، حکاه جماعة، و عن المصنف فی التذکرة نسبته إلی اجماع العلماء و یشهد له الآیة الشریفة «۱» و جملة من النصوص کصحیح «۲» ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا لم یجد الرجل طهوراً و کان جنباً فلیمسح من الارض و لیصل، فاذا وجد الماء فلیغتسل و قد اجزأته صلاته التی صلّی. و هو عام لکل فاقد. و نحوه غیره.

و لا فرق فی ذلک بین الحاضر و المسافر، کما لا خلاف فیه، بل عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه. و لعله کذلک إذ لم ینقل الخلاف عن احد، و ما عن بعض نسخ المدارک: اجمع علماؤنا کافة إلّا من شذ الدال علی وجود المخالف منا، غلط، و الصحیح

---

(۱) سورة النساء آیة ۴۶.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۷.

]...[

ما فی اکثر النسخ اجمع العلماء کافة إلّا من شذ، بقرینة قوله فی ذیل المسألة و قال بعض العامة: الصحیح الحاضر إذا عدم الماء یترک التیمم و الصلاة، و ما عن السیّد فی شرح الرسالة: من ان الحاضر یعید اذا وجد الماء، علی فرض صحة هذا النقل لا یکون خلافاً فی المقام، لانه لا ینکر وجوب التیمم و الصلاة، و کیف کان فیشهد له اطلاق الآیة الشریفة و النصوص.

و استدل لعدم امر الحاضر الصحیح الفاقد بالتیمم: باختصاص الآیة الشریفة بالمسافر و المریض و انها لا تشمل الحاضر الصحیح، و فیه: مضافاً إلی ما عرفت من ان ذکر السفر فی الآیة انما خرج مخرج الغالب لکون عدم الماء فی الحضر نادراً، انه علی ما ذکرناه فی معنی الآیة الشریفة علی ما یستفاد من ظاهرها بضمیمة ما ورد فی تفسیر بعض فقراتها هی ایضاً تدل علی المختار فلاحظ و تدبر.

و لا فرق أیضاً بین عدم وجدان الماء، و بین وجدانه بمقدار لا یکفی للغسل أو الوضوء کما هو المشهور شهرة عظیمة، و عن الشیخ فی بعض أقواله القول بالتبعیض، و عن المصنف فی نهایة الاحکام احتماله، و عن شیخنا البهائی (ره): ان للبحث فیه مجالًا.

و یشهد للاول: ان مقتضی القاعدة الاولیة سقوط الامر بالطهارة المائیة، إذ کل مرکب لم یقدر المکلف علی اتیانه یسقط الامر به لعدم امکان سقوط الامر بالجزء، من غیر ان یسقط الامر بالکلّ، فالامر بسائر الاجزاء یحتاج إلی دلیل و مع عدمه فالاصل یقتضی العدم، و جملة من النصوص، و هی النصوص الدالة علی وجوب التیمم للجنب إذا کان عنده ما یکفیه للوضوء کصحیح «۱» الحلبی انه سأل ابا عبد اللّه (علیه السلام): عن الرجل یجنب و معه قدر ما یکفیه من الماء للوضوء للصلاة أ یتوضأ بالماء

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۴

او تعذر استعماله لمرض أو برد أو خوف عطش

أو یتیمم؟ قال (علیه السلام): لا، بل یتیمم و نحوه غیره فتأمل، فان دعوی ورودها فی مقام بیان عدم وجوب الوضوء و وجوب التیمم، لا فی مقام بیان عدم وجوب التبعیض فی الغسل قریبة.

و استدل للثانی: بقاعدة المیسور، و فیه: مضافاً إلی ما حققناه فی محله و اشترنا إلیه فی هذا الشرح غیر مرة من انها لم تثبت بنحو تدل علی عدم سقوط المیسور من الاجزاء بالمعسور منها، و غایة ما یستفاد من الادلة عدم سقوط المیسور من الافراد بمعسورها. انها لو ثبتت ففی ثبوتها بنحو: تشمل المیسور من المحصلات، کما فی المقام علی مسلک القوم من کون الطهارة مسببة عن الغسل و الوضوء لا منطبقة علیهما کما هو المختار، نظر بل منع.

وجوب الفحص

و یجب الفحص عنه بلا خلاف، بل عن معتبر المحقّق و منتهی المصنف (ره) و فی المدارک دعوی الاجماع علیه، و الکلام فی ذلک سیأتی فی اواخر مباحث المسوغات عند تعرض المصنف له.

من المسوغات: تعذر استعمال الماء

[الثانی]: تعذر استعمال الماء

اشارة

الثانی من مسوغات التیمم ما ذکره المصنف بقوله: أو تعذر استعماله لمرض أو برد أو خوف عطش و بعبارة اخری: ان من المسوغات تعذر استعمال الماء لاستلزامه حدوث مرض، او شدته، او طول مدّته، أو بطء برئه، او صعوبة علاجه، او برد، او خوف عطش او نحو ذلک مما یعسر تحمله، بلا خلاف فیه فی الجملة، و عن المصنف (ره) فی المنتهی و المحقق فی المعتبر دعوی الاجماع علیه، و یشهد له عموم قوله

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۵

]...[

تعالی «۱» وَ إِنْ کُنْتُمْ مَرْضی بناء علی ما تقدم من ان المراد من المرض ما یوجب تعذر استعمال الماء، و عموم «۲» ما دلّ علی نفی الضرر و الحرج، و صحیح «۳» داود الرقی، و خبر یعقوب بن سالم المتقدمان، و جملة من النصوص الخاصة الواردة فی موارد مخصوصة.

منها: ما ورد فی المجروح و المقروح و من یخاف علی نفسه البرد کصحیح «۴» البزنطی عن الامام الرضا (علیه السلام): فی الرجل تصیبه الجنابة و به قروح او جروح او یکون یخاف علی نفسه البرد. فقال (علیه السلام): لا یغتسل و یتیمم، و نحوه غیره.

و منهـا مـا ورد فی من یخاف العطش کصـحیح «۵» الحلبی: قلت لابـی عبـد اللّه (علیه السـلام): الجنب یکون معه المـاء القلیل فان هو اغتسل به خاف العطش أ یغتسل به او یتیمم؟ فقال (علیه السلام): بل یتیمم، و کذلک إذا اراد الوضوء.

و موثق «۶» سـماعهٔ، قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السـلام) عن الرجل یکون معه الماء فی السـفر فیخاف قلته، قال (علیه السلام): یتیمم بالصعید و یستبقی الماء، فان اللّه عز و جل جعلهما طهوراً الماء و الصعید.

و نحوهما صحیح «۷» ابن سنان، و خبر «۸» ابن ابی یعفور.

---

(۱) سورهٔ المائدهٔ آیهٔ ۷.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب کتاب احیاء الموات و غیره من الابواب و سورهٔ المائدهٔ آیهٔ ۸.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب التیمم حدیث ۱- ۲.

(۴) الوسائل- باب ۵- من ابواب التیمم حدیث ۷.

(۵) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب التیمم حدیث ۲.

(۶) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب التیمم حدیث ۳.

(۷) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۸) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب التیمم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۶

]...[

و اورد علی هـذا القول: بان طائفتین من النصوص تـدلان علی عـدم انتقال الفرض الی التیمم فی جمیع الفروض المذکورهٔ، الاولی: ما دلّ علی ان من علی بعض مواضع وضوئه جرح او قرح یتعذر علیه اسـتعمال الماء بغسـله یجب علیه وضوء الجبیرهٔ کصحیح «۱» الحلبی عن الامام الصادق (علیه السـلام): عن الرجل تکون به القرحهٔ فی ذراعه او نحو ذلک من مواضع الوضوء فیه فیعصبها بالخرقهٔ و یتوضأ و یمسـح علیهـا اذا توضـأ؟ فقـال (علیه السـلام): ان کـان یؤذیه المـاء فلیمسـح علی الخرقـهٔ، و ان کان لا یؤذیه الماء فلینزع الخرقـهٔ ثمّ لیغسلها. و نحوه غیره.

الثانیـهٔ: ما دل علی لزوم الغسل علی من اصابته جنابـهٔ و ان اصابه ما اصابه، کصـحیح «۲» عبد اللّه بن سـلیمان عن الامام الصادق (علیه السـلام): عن رجل کان فی ارض باردهٔ فتخوف ان هو اغتسل ان یصـیبه عنت من الغسل کیف یصـنع؟ قال (علیه السـلام) یغتسل و ان اصابه ما اصابه. قال: و ذکر انه کان وجعاً شدیـد الوجع فاصابته جنابـهٔ و هو فی مکان بارد، و کانت لیلـهٔ شدیدهٔ الریح باردهٔ، فدعوت الغلمهٔ فقلت لهم: احملونی فاغسـلونی، فقالوا: انا نخاف علیک! فقلت: لیس بد، فحملونی و وضعونی علی خشبات ثمّ صبوا علیَّ الماء فغسلونی.

و صحیح «۳» ابن مسـلم قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السـلام) عن رجل تصیبه الجنابهٔ فی ارض باردهٔ و لا یجد الماء و عسی ان یکون الماء جامداً، فقال (علیه السـلام): یغتسل علی ما کان حدثه رجل انه فعل ذلک فمرض شهراً من البرد فقال (علیه السلام): اغتسل علی ما کان فانه لا بد من الغسل. و ذکر ابو عبد اللّه (علیه السلام):

---

(۱) الوسائل- باب ۳۶- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب التیمم حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب التیمم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۷

]...[

انه اضطر إلیه و هو مریض فاتوه به مسخنا فاغتسل و قال: لا بد من الغسل.

فان هذه الطائفة تعارض ما تقدم بناء علی ما هو الحق من عدم الفرق فی جواز التیمم بین کونه محدثاً بالحدث الاصغر او الاکبر.

و لکن یرد علی الطائفة الاولی: انها انما تدل علی انتقال الفرض من الوضوء التام إلی وضوء الجبیرة، و هی انما تختص بما اذا لم یتضرر من غسل الموضع الصحیح لعموم حدیث لا ضرر، و تدل علی انه فی ذلک المورد وضوءه الواجب هو وضوء الجبیرة.

و ما ذکرناه من الادلة لا تدل علی انتقال الفرض فی ذلک المورد إلی التیمم، فإنها انما تدل علی الانتقال إلیه عند التضرر من الوضوء الواجب، فتلک النصوص تکون لها نحو حکومة علی هذه الادلة، فتکون النتیجة ان الانتقال إلی التیمم انما یکون فیما اذا کان وضوء الجبیرة ایضاً مضراً.

و أما الطائفة الثانیة: فعن الشیخ فی الخلاف، و المفید فی المقنعة، و الصدوق فی الهدایة، و صاحب الوسائل و النراقی فی مستنده: القول بوجوب الغسل علی من اجنب متعمداً دون غیره جمعاً بین النصوص، بقرینة مرفوع «۱» علی بن احمد عن الامام الصادق (علیه السلام) عن مجدور اصابته جنابة قال (علیه السلام): ان کان اجنب هو فلیغتسل و ان کان احتلم فلیتیمم.

و نحوه مرفوع «۲» ابراهیم بن هاشم.

و فیه: ان المرفوعین ضعیفان: للارسال، و اعراض المشهور عنهما، مضافاً الی ان الثانی مقطوع، و الاول مخالف لظاهر الکتاب و السنة المعتضد بالقواعد العقلیة

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب التیمم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۸

]...[

و النقلیة.

و علیه فحیث ان الصحیحین معارضان للنصوص المتقدم بعضها الدالة: علی ان من اصابته جنابة و کان به قروح او جروح، او یکون یخاف علی نفسه البرد، یتیمم و لا یغتسل، و هی اشهر، فتقدم و تطرح هذه النصوص، او تحمل علی الاستحباب بناء علی مشروعیة الوضوء فی موارد لزوم الحرج او الضرر کما سیأتی فانتظر. تنبیهات و تنقیح القول بالبحث فی موارد.

الاول:

لا یعتبر العلم بالمذکورات، بل یکفی الظن

، بل الاحتمال الموجب للخوف بلا خلاف، اذ المأخوذ فی معاقد الاجماعات هو الخوف و کذلک فی جملة من نصوص الباب کصحاح البزنطی، و داود بن سرحان، و الرقی، و خبر یعقوب المتقدّمة، من غیر فرق بین حصوله من نفسه او قول غیره، و ان کان

کافراً فما عن منتهی المصنّف (ره) من عدم قبول قول الذمی، محمول علی صورة التهمة المانعة عن تحقق الخوف.

و لو احتمل احتمالًا غیر موجب للخوف، فظاهر السید فی عروته عدم انتقال الفرض إلی التیمم، و الاکتفاء بالوضوء، و تبعه جمع من المتأخرین عنه، و اورد علیه بعض الاعاظم: بان الموضوع للمشروعیة ان کان هو الخوف صح ما ذکره، و ان کان هو الضرر الواقعی، کما یشهد به حدیث لا ضرر فمع احتماله و لو ضعیفاً لا یمکن الرجوع إلی اطلاق دلیل الطهارة المائیة لکونه تمسکاً بالعام فی الشبهة المصداقیة، إلّا ان تجری اصالة عدم الضرر إلی ما بعد الوضوء.

اقول: الظاهر تمامیة ما ذکره السید (قده) حتی بناء علی کون الموضوع هو الضرر الواقعی، و عدم جواز التمسک بالعام فی الشبهة المصداقیة، و ذلک لوجهین

]...[

احدهما: ما سیأتی من صحة الوضوء حتی مع العلم بالضرر فضلًا عن احتماله و الثانی: انه علی فرض عدم صحته فی تلک الصورة فی المقام لا مجال للرجوع الی عموم حدیث لا ضرر لعدم شموله له واقعاً، و ذلک فان دلیل نفی الضرر وارد فی مقام الامتنان، و نفی الحکم عن الطهارة المائیة الضرریة فی المقام لو کانت فی الواقع کذلک خلاف الامتنان، فانه لا یترتب علیه سوی الکلفة الزائدة، و هی ضم التیمم إلی الوضوء قضاء للعلم الاجمالی بوجوب احدهما، فالحدیث غیر شامل للمقام، فالمرجع هو عموم دلیل الطهارة المائیة، فیصح وضوءه فی الفرض.

الثانی:

لو خاف من الشین

، و هو ما یعلو البشرة من الخشونة المشوهة للخلقة، او الموجبة لتشقق الجلد و خروج الدم باستعمال الماء، جاز له التیمم بلا خلاف فیه فی الجملة، و عن منتهی المصنف: نسبته إلی علمائنا، و عن المعتبر: إلی مذهبنا، و عن جامع المقاصد: إلی اطباقهم، و فی المدارک: إلی قطع الاصحاب، و یشهد له مضافاً إلی ذلک: ادلة نفی العسر «۱» و الحرج و الضرر.

و مقتضی اطلاق کلام بعضهم، و صریح نهایة المصنف (ره) و الروض عدم الفرق بین الشدید و الضعیف.

و استدل له فی محکی الروض: بالاطلاق، و اورد علیه: بانه لا نص علی الشین بخصوصه فی الاخبار کی یتمسک باطلاقه، و صدق المرض علی شدیدة فضلًا عن ضعیفه مشکوک فیه، فلا مورد للتمسک باطلاق الآیة الشریفة.

و فیه: ان الظاهر کون مراده التمسک باطلاق معاقد الاجماعات بناء علی کون الاجماع فی المقام من قبیل الاجماع علی القاعدة الذی یعامل مع معقده معاملة متون النصوص، و لکن یرد علیه عدم ثبوت کون الاجماع فی المقام من قبیل الاجماع علی

---

(۱) سورة المائدة- آیة ۸ و الوسائل- باب ۱۲- من ابواب کتاب احیاء الموات و غیره من الابواب.

]...[

القاعدة لتقییده فی جملة من الکتب: بالفاحش، و فی اخری: بما لا یتحمل عادة، و عن الکفایة: دعوی الاتفاق علی عدم مشروعیته

فیما لا یغیر الخلقة و یشوهها.

و علیه فیتعین الاقتصار علی المتیقن الـذی هو مورد ادلة نفی العسر و الحرج و الضـرر، و فی غیره یرجع إلی دلیل الطهارة المائیة، فاذاً الاقوی تقیید الشین المسوغ للتیمم بما یکون تحمله شاقاً و موجباً للحرج او الضرر.

[المرض الیسیر لا یکفی فی انتقال الفرض إلی التیمم]

الثالث: المحکی عن تحریر المصـنف و مبسوط الشیخ و معتبر المحقق: ان المرض الیسیر لا یکفی فی انتقال الفرض إلی التیمم، و عن الثانی: نفی الخلاف فیه، و عن نهایـة المصـنف و قواعده و ذکری الشـهید: تعلیق الجواز علی مطلق المرض، و لا یبعد أن یکون النزاع لفظیاً کما یظهر من ملاحظة ادلة الطرفین، فانه قد استدل للاول بعدم صدق الحرج و انصراف الضرر عنه، و اطلاق الآیة الشریفة بقرینة مناسبة الحکم و الموضوع المغروسة فی الاذهان، و الاجماع منزل علی غیر الیسیر.

و اسـتدل للثانی: بالحرج و بقول النبی (صـلّی اللّه علیه و آله و سلّم) «۱»: لا ضـرر و لا ضـرار، و بانه اشد ضرراً من الشین الذی سوغوا التیمم له و بعـدم الوثوق بیسـیر المرض عن ان یصـیر شدیـداً، فـان ادلّـة الطرفین ظـاهرة فی اتفاق الجمیع علی جواز التیمم فی المرض الـذی یجری فیه هـذه الوجوه دون غیره، و علیه فلاـ نزاع و لاـ کلاـم، فـالمرض الیسـیر الـذی لاـ حرج فیه و لاـ ضـرر، و یطمئن بعـدم صیرورته شدیـداً، لاـ یکون من مسوغـات التیمم کمـا عرفت، کما انه لا یسـقط به التکلیف بالصوم و الصـلاة من قیام، و بعبارة اخری: المرض الذی لا یعتد به فی العادة لا یکون موجباً لانتقال الفرض الی التیمم.

و بذلک یظهر حکم زیادة المرض، فانه اذا کانت الزیادة یسیرة، و لم تکن- و لو

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب کتاب احیاء الموات و غیره من الابواب.

]...[

مع الانضمام إلی الاول- مشقة لا یجوز التیمم.

و اما الالم الخالی، فهل یشـرع معه التیمم اذا کان بحیث لا یتحمل عادة کما عن الاکثر بل عن ظاهر الغنیة الاجماع علیه، ام لا کما عن الذکری؟ وجهان: اقواهما الاول لعموم دلیل نفی الحرج، و لعل مراد الشهید الالم الذی لا حرج فی تحمله.

اذا تحمل الضرر و توضأ

الرابع: اذا تحمل الضـرر و توضأ، فان کان الضـرر فی تحصـیل الماء و نحوه من المقدمات فلا اشکال و لا کلام فی صحة الوضوء، بل وجوبه بعـد تحمـل الضـرر و حصول المقدمـة لصـدق الوجـدان و عـدم المـانع عن وجوب الوضوء، و ان کان فی اسـتعمال الماء ففی الجواهر، و العروة. و عن غیرهما: بطل الوضوء.

و اسـتدل له بـامور: الاـول: ما فی الجواهر: من أن اسـتعمال الماء حینئـذ حرام لکونه اضـراراً بالنفس، فلا یکون مأموراً به بل منهیاً عنه فیفسد.

و اورد علیه: بـان اسـتعمال المـاء انما یکون محرماً غیریاً لا نفسیاً، لکون الحرام النفسـی هو الضـرر المترتب علیه، و الحرمـة الغیریـة لا

تصلح للمبعدیة، فلا مانع من التقرب به.

و فیه: ان الضرر المترتب لا یکون حراماً، اذ متعلق التکلیف لا بد و أن یکون فعل المکلف، و هو فی المقام الاضرار، فهو حرام نفسی، و هو و ان کان عنواناً تولیدیاً من استعمال الماء، إلّا انه لیس له وجود آخر غیر وجود ما تولد منه کالاحراق المتولد من النار، بل هو یکون منطبقاً علی ما تولد منه، فحرمته عبارة اخری عن حرمة استعمال الماء بالوضوء، فالصحیح ان یورد علیه بانه لا دلیل علی حرمة الاضرار بالنفس، لان شیئاً من النصوص التی استدل بها لها، لا یدل علیها، کما حققناه فی محله.

الثانی: ان حدیث لا ضرر انما یوجب تقیید متعلقات الاحکام، و یدل علی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲

]...[

ان کل تشریع ضرری منفی فی الاسلام، و علیه فالوضوء المزبور لم یشرع فی الشریعة فلا یصح.

و اورد علیه: بان ما دل علی وجوب الوضوء عند وجدان الماء انما یدل علی ان الوضوء و لو کان ضرریاً واجب و واجد للملاک، و حدیث لا ضرر انما یوجب تقیید ذلک الدلیل من جهة دلالته علی وجوب الوضوء، و اما دلالته علی واجدیة کل وضوء و لو کان ضرریاً للملاک فهی باقیة بحالها، و لا دلیل علی تقیید اطلاقه من هذه الجهة، فانه اذا کانت للکلام دلالات و ظهورات متعددة و سقط بعضها عن الحجیة فلا موجب لسقوط الآخر، و علیه فیصح الاتیان به بداعی الملاک.

و فیه: ان التمسک بالاطلاق فرع کون الکلام مسوقاً للبیان، و کونه مسوقاً لبیان حکم، لا یکفی فی التمسک بالاطلاق فی حکم آخر، و دلیل وجوب الوضوء انما یکون فی مقام بیان وجوب کل وضوء لا کون کل فرد واجداً للملاک، و انما یستکشف ذلک من الحکم، فاذا فرضنا تقیید الحکم و عدم ثبوته للوضوء الضرری فلا کاشف عن وجود الملاک، و لا إطلاق حتی یتمسک به.

و أمّا ما ذکره بعض الاعاظم: من انه بناء علی ان الاختلاف بین الوجوب و الاستحباب انما یکون بالاختلاف فی الترخیص فی ترکه و عدمه، و ان ادلة نفی الضرر و الحرج لا ترفع الطلب و انما تقتضی الترخیص، فیرتفع الوجوب، فالطلب یکون بحاله باقیاً بلا نقص فیه اصلًا فانه غیر سدید، اذ تلک الادلة نافیة للتکلیف لا مثبتة، فلا یثبت بها الترخیص، و هی انما ترفع الاحکام الشرعیة لا العقلیة، فلا تصلح ان تکون رافعة لحکم العقل بوجوب اتیان ما امر به المولی، فلا محالة تکون رافعة للطلب المتعلق بالفعل، الذی هو المنشأ لحکم العقل بلزوم الاتیان بما تعلق به.

و لکن یرد علی اصل الاستدلال ان حدیث لا ضرر بما انه وارد فی مقام الامتنان فانه لا یصلح ان یکون رافعاً للاستحباب، اذ لا کلفة فی وضعه کی یرفعه،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۳

]...[

و انما یرفع التکالیف اللزومیة، و حیث ان الوضوء مستحب نفسی علی الاظهر، و مستحب غیری، علی مسلک المشهور لبنائهم علی کون المستحب النفسی هو الکون علی الطهارة علی ما تقدّم تنقیح القول فی ذلک فی الجزء الاول من هذا الشرح، فلزومه و ان کان مرتفعاً الا ان استحبابه باق، فیصح الاتیان به لاستحبابه النفسی، او لغایة مستحبة.

الثالث: ما نسب إلی المحقق النائینی (ره) و هو انه لا ریب فی صحة التیمم فی الفرض، فلو کان الوضوء ایضاً صحیحاً، لزم التخییر بینهما، و هو یشبه الجمع بین النقیضین، اذ موضوع مشروعیة الوضوء هو الوجدان، و موضوع مشروعیة التیمم هو عدم الوجدان، فالحکم بمشروعیة کلیهما یستلزم کون المکلف واجداً للماء، و غیر واجد له.

و فیه: ان موضوع مشروعیة التیمم لا ینحصر فی عدم الوجدان، بل قد یشرع التیمم فی فرض الوجدان، و هو ما اذا کان استعمال الماء ضرریاً، فانه مع صدق الوجدان لا یجب الوضوء لعموم حدیث لا ضرر.

و علیه: فلا یلزم من مشروعیتهما معاً صدق الوجدان و عدم الوجدان.

الرابع: ان ظاهر النصوص الخاصة الناهیة عن الغسل و الوضوء الآمرة بالتیمم فی المقام هو عدم مشروعیة الوضوء، و لزوم الاتیان بالتیمم تعییناً.

و فیه: ان النهی عنهما لوروده مورد توهم الوجوب لا یکون ظاهراً فی عدم المشروعیة، بل لا یستفاد منه ازید من عدم الوجوب، و الامر بالتیمم لوروده مورد توهم الحظر لا یدل علی الوجوب.

فتحصل: ان الاقوی هو الحکم بالصحة.

و بذلک یظهر ان الاقوی هو صحة الوضوء اذا تحمل الحرج و المشقة فتوضأ، بل الحکم بالصحة فی هذه المسألة اولی من الحکم بها فی المسألة السابقة لعدم جریان

]...[

الوجه الاول المذکور للبطلان فی تلک المسألة فی المقام، و لذا فصل السید فی العروة بین الحرج و الضرر، فحکم بفساد الوضوء فی الثانی دون الاول.

اذا تیمم باعتقاد الضرر

اشارة

الخامس: اذا تیمم باعتقاد الضرر او خوفه و صلّی فتبین عدمه، فهل یصح تیممه و صلاته ام لا؟ وجهان: اقواهما الاول، اذ مشروعیة التیمم علقت فی جملة من نصوص الباب المتقدم بعضها کصحیحی «۱» البزنطی و داود و غیرهما علی الخوف من البرد و العطش، و اذا ثبتت مشروعیته کان مجزیاً بلا کلام، کما سیأتی التعرض لهذه الکلیة، و مورد هذه النصوص انما هو الخوف، لکن یثبت فی صورة الاعتقاد للاولویة القطعیة و دعوی ان المتعین حمل هذه النصوص علی ارادة جعل حکم ظاهری فی ظرف احتمال الضرر، امّا لان ذلک مما یقتضیه الجمع العرفی بینها و بین ما یدل علی تعلیق الحکم علی الضرر الواقعی. کحدیث لا ضرر، و الآیة الشریفة. و غیرهما، و أما لامتناع کون کل منهما: ای الضرر الواقعی. و خوفه او اعتقاده، موضوعاً مستقلًا للحکم، لاستلزامه اجتماع المثلین فیما لو خاف الضرر، و کان فی الواقع کذلک، فلا بد من التصرف فی احدی الطائفتین، إمّا بحمل تلک الادلة علی ارادة کون الموضوع هو الخوف او الاعتقاد، او حمل نصوص الباب علی ارادة جعل حکم ضرری، و لا ریب فی ان الثانی اولی.

و علیه فکونه مجزیاً فی صورة انکشاف الخلاف یبتنی علی القول باجزاء المأمور به الظاهری عن الامر الواقعی و هو خلاف الحق، مندفعة بان الجمع العرفی فی غیر

---

(۱) الوسائل- باب ۲ و ۵- من ابواب التیمم.

]...[

المقام و ان کان یقتضی ذلک، إلّا ان ما دل علی مشروعیة التیمم عند الخوف فی المقام یأبی عنه، فانّ الامر بالتیمم عند الخوف فی الصحیحین انما وقع فی سیاق الامر به لدی القروح و الجروح، و حیث انه لا ریب فی کون الثانی حکماً واقعیاً فکذلک الاول.

و اما دعوی لزوم اجتماع المثلین فیما اذا خاف الضرر او اعتقده، و کان فی الواقع کذلک فممنوعة، اذ اللازم فیه حینئذ هو اجتماع جهتین لمشروعیة التیمم، و لا- محذور فی ذلک، کما لو فقد الماء و کان استعمال الماء مضراً بحاله، فانه لا یلزم من ذلک اجتماع المثلین، بل لازمه مشروعیة التیمم من جهتین.

و بذلک ظهر مستند القول الثانی، و الجواب عنه، و اما صحیح «۱» ابن سنان حیث سأل ابا عبد الله الصادق (علیه السلام) عن الرجل تصیبه الجنابة فی اللیلة الباردة و یخاف علی نفسه التلف ان اغتسل، فقال (علیه السلام): یتیمم و یصلی، فإذا امن البرد اغتسل و اعاد الصلاة. فهو غیر ما نحن فیه، و انما یدل علی لزوم الاعادة بعد ارتفاع العذر، و سیجیء تنقیح القول فی تلک المسألة.

فتحصل: ان الاقوی هو الاول.

و اذا توضأ مع اعتقاد الضرر او خوفه، فبناء علی المختار من صحة الوضوء مع تحمل الضرر کما عرفت صح وضوؤه فی صورة تبین العدم کما هو واضح، و اما بناء علی عدم الصحة فی تلک المسألة، فان کان المستند هی النصوص الخاصة الآمرة بالتیمم مع الخوف، لم یصح فی المقام، لما عرفت من ان الظاهر من تلک النصوص کون الخوف موضوعاً لمشروعیة التیمم، و انتقال الفرض إلیه و ان لم یکن فی الواقع کذلک، و ان کان المستند هو حدیث لا ضرر فیصح فی المقام لعدم کون الوضوء ضرریاً علی الفرض، و اما ان کان المستند هو ان استعمال الماء بما انه اضرار بالنفس فهو حرام فلا یجوز

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب التیمم حدیث ۱.

]...[

التقرب به، فالبطلان فی المقام یدور مدار أن الفعل المتجری به هل هو حرام أم لا؟ اذ علی الاول یصیر الوضوء محرماً فیبطل، و علی الثانی لا مانع من کون الوضوء مأموراً به فیصح لو أتی به، و مجرد الوقوع بعنوان التجری لا یصلح ان یکون مانعاً عن الامر به، و کونه مقرباً فی صورة الاتیان به مع تحقق قصد القربة کما هو المفروض، و حیث ان المختار هو الثانی کما حققناه فی محله، فالاظهر هی الصحة، کما انها الاظهر بناء علی کون المستند فی تلک المسألة هو ما ذکره المحقق النائینی (ره) کما لا یخفی.

لو توضأ باعتقاد عدم الضرر

و لو توضأ باعتقاد عدم الضرر، ثمّ تبین وجوده، فالمشهور بین الاصحاب علی ما نسب إلیهم المحقق النائینی (ره) هی الصحة و عدم لزوم الاعادة، و استدل لها: بان من اعتقد فقدان الماء یصدق علیه انه غیر واجد للماء و ان کان الماء موجودا عنده، فیکون موظفاً بالتیمم و کذلک من اعتقد کون الوضوء مضراً فانه یعتقد باعتقاده ذلک عدم القدرة علی الامتثال، و کذلک العکس، فمن اعتقد عدم الضرر یکون واجدا للماء فیصح وضوئه.

و فیه ان الضرر بوجوده الواقعی رافع للحکم، فهو غیر واجد له.

فالاولی الاستدلال لها بان حدیث (لا ضرر) لوروده مورد الامتنان لا یشمل الحکم الذی لا امتنان فی رفعه، بل یلزم منه تکلیف زائد، و المقام من هذا القبیل، فان الحکم بارتفاع وجوب الوضوء فی الفرض یلزم منه الاتیان بالتیمم و اعادة الصلاة، فلا یشمله الحدیث،

فالاقوی هی الصحة لما ذکرناه.

و لو اعتقد عدم الضرر فتیمم ثمّ تبین وجوده فهل یصح تیممه ام لا؟ وجهان:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۷

]...[

یشهد للاول عموم حدیث «۱» (لا ضرر) و قوله تعالی «۲» وَ إِنْ کُنْتُمْ مَرْضیٰ، و نصوص المجدور.

و دعویٰ عدم شمول دلیل نفی الضرر لموارد الجهل به، اذ الوقوع فی الضرر فیها لیس مستنداً إلی الحکم الشرعی لیرفع به، بل منشؤه جهل المکلف بالضرر و اعتقاده عدم الضرر، و لذا لو لم یحکم الشارع به لأتیٰ به المکلف لاعتقاد عدم الضرر، مندفعة: بان ظاهر الحدیث رفع کل حکم کان ضرریاً بنفسه او بامتثاله، و لا یکون ناظراً إلی الضرر الشخصی الخارجی، و انه من أی شیء نشأ، و معلوم ان الاحکام الشرعیة فی موارد الجهل بالضرر کوجوب الوضوء لو ثبتت لصدق علیها انها أحکام ضرریة مجعولة فی الشریعة، و علیه فدلیل نفی الضرر یدل علی انتفائها.

و أما دعوی: انه لا امتنان فی شموله لموارد الجهل فلا یکون شاملًا لها لکونه وارداً فی مقام الامتنان فممنوعة، فانه یکفی فی کونه امتنانیاً جریانه فی امثال المقام، مما لازمه صحة التیمم و اجزائه.

فان قلت: ان ظاهر النصوص الواردة فی موارد خاصة کالمجدور و غیره کون الموضوع هو اعتقاد الضرر او خوفه لا مطلق الضرر.

قلت: ان ظاهر هذه النصوص و ان کان ذلک إلا ان مقتضیٰ حدیث (لا ضرر) و الآیة الشریفة و غیرهما من الأدلة کون الموضوع هو الضرر الواقعی، و الجمع بینهما قد عرفت فی المسألة السابقة انه یقتضی الالتزام بکون کل واحد منهما موضوعاً مستقلًا.

فتحصل: ان الاظهر هی صحة التیمم مع تاتی قصد القربة منه.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب احیاء الموات.

(۲) سورة المائدة آیة ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸

]...[

لو خاف العطش علی نفسه او غیره

السادس: لا إشکال و لا خلاف فی انه لو کان عنده ماء قلیل و خاف ان یعطش نفسه ان توضأ به، یجوز له التیمم، بل عن المعتبر نسبته إلی أهل العلم.

و یشهد له صحیح الحلبی «۱» و موثق «۲» سماعة المتقدمان فی اول هذا المسوغ، و نحوهما صحیح «۳» ابن سنان عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): فی رجل اصابته جنابة فی السفر و لیس معه إلّا ماء قلیل، و یخاف ان هو اغتسل ان یعطش، قال (علیه السلام): ان خاف عطشاً فلا یهریق منه قطرة، لیتیمم بالصعید فان الصعید أحب إلیّ و نحوه خبر «۴» ابن ابی یعفور.

انما الکلام فی انه هل یختص ذلک بعطش نفسه کما فی الشرائع، ام یعم عطش رفیقه اذا کان مسلماً او کافراً ذمیاً او معاهداً، و عطش حیوان له حرمة کما عن المصنف (ره) فی بعض کتبه، ام یعم کل ما یلزم من عدم صرف المال فیه الوقوع فی الحرام، او الضرر البدنی

او المالی او الحرج، ام یتعدّی إلی غیر ذلک؟ وجوه و اقوال.

قد استدل لجواز التیمم فیما لو خشی العطش علی رفیقه او دوابه فی المعتبر: بان حرمة اخیه المسلم کحرمته، و بان حرمة المسلم اکد من حرمة الصلاة، و الخوف علی الدواب خوف علی المال، و معه یجوز التیمم.

و فیه: ان غایة ما تدل علیه الادلة انما هی حرمة قتل المسلم، و وجوب حفظه من التلف، و اما انه عند الخوف من تلفه یجب الاحتیاط فی حفظه فلا دلیل علیه، کما انه لا دلیل علی وجوب حفظه من حدوث مرض علیه او حرج او مشقة، و علیه فلا یدل ما ذکر علی جواز التیمم فی هذه الموارد، کما ان کون الخوف علی المال فی نفسه

---

(۱) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب التیمم- حدیث ۲- ۳- ۱- ۴.

(۲) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب التیمم- حدیث ۲- ۳- ۱- ۴.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب التیمم- حدیث ۲- ۳- ۱- ۴.

(۴) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب التیمم- حدیث ۲- ۳- ۱- ۴.

]...[

مطلقاً مسوغاً للتیمم قابل للبحث، کیف و قد دل الدلیل علی لزوم بذل ثمن خطیر فی شراء الماء للوضوء.

و استدل لجواز التیمم فی مطلق موارد خوف العطش سواء کان علی نفس محترمة او غیر محترمة انساناً کان ام حیواناً: بما دل «۱» علی ان اللّه یحب ابراد کبد حراء.

و فیه: ان ما تضمن ذلک بما انه لا یدل علی وجوب رفع العطش فی جمیع الموارد، فلا یصلح لمزاحمة ما دل علی وجوب الطهارة المائیة، و باطلاق قوله فی موثق «۲» سماعة و یخاف قلته.

و فیه: ان الاخذ باطلاقه یستلزم الالتزام بجواز التیمم مع خوف قلة الماء عن استعماله فی سائر حوائجه کغسل اوانیه و نحوه، و بدیهی عدم جواز التیمم فی هذه الموارد.

و التحقیق یقتضی ان یقال: ان الظاهر من الموثق انما هو جواز التیمم فی کل مورد یترتب محذور علی عدم صرف الماء فیه، و لو عرفاً، و علیه فمقتضی عمومه جواز التیمم مع خوف عطش کل من یمونه، و ان کان کافراً محقوق الدم، بل و ان کان واجب القتل، لا سیما اذا کان ممن یجب علیه نفقته، فانه یترتب محذور شرعی علی عدم رفع عطشه، و کذلک اذا خاف عطش رفیقه و ان لم یکن ممن یمونه، فان للرفقة حقاً تبذل النفوس دونها، خصوصاً علی اهل المروات کما فی الجواهر. و اما من لم یکن مرتبطاً به فان کان ممن یجب حفظه من المهلکات، فیجوز التیمم بل یجب صرف الماء فیه و التیمم، و إلّا فلا یکون خوف عطشه من مسوغات

---

(۱) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب الصدقة من کتاب الزکاة حدیث ۵ و بمضمونه اخبار اخر فی ذلک الباب- و باب ۱۹- من ابواب الصدقة.

(۲) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب التیمم حدیث ۳.

أو عدم آلة یتوصل بها الیه

التیمم لعدم شمول اطلاق الموثق له.

و اما الدواب فان کانت متعلقة به و لزم من ذبحها التضرر جاز صرف الماء فی رفع عطشها، اذ مقتضی عموم حدیث (لا ضرر) عدم وجوب ذبحها، و بما انها واجبة النفقة علیه التی منها السقی جاز التیمم، بل یشمله حینئذ عموم الموثق، و دعوی ان (لا ضرر) لا یصلح لرفع وجوب ذبحه فی المقام لما دل علی وجوب شراء الماء بثمن خطیر، مندفعة بما ذکرناه فی ما لو خاف علی ما له من لص او غیره، من الفرق بین الشراء و اتلاف المال و التضرر بتلفه فراجع، و ان لم یلزم من ذبحه التضرر وجب الذبح و لا یجوز التیمم کما لا یخفی.

و اما دواب الغیر، فلا دلیل علی صرف الماء لرفع عطشها مع وجوب الطهارة المائیة، و أولی بعدم الجواز ما إذا کان ذلک الحیوان مما یجوز قتله کالکلب العقور و الخنزیر بلا ترتب ضمان علیه.

[الثالث] عدم الوصلة إلی الماء

اشارة

الثالث من مسوغات التیمم: عدم الوصلة إلی الماء، و ان کان موجوداً، بلا خلاف، بل اجماعاً کما ادعاه جماعة منهم المحقق (ره).

و یشهد له: مضافاً إلی الاجماع و اطلاق الآیة الشریفة لما عرفت من ان معنی عدم الوجدان المأخوذ موضوعاً فی الآیة الشریفة: هو عدم الوجود المقدور لا مطلق عدم الوجود، جملة من النصوص الآتیة، ثمّ ان عدم الوصلة إلی الماء تارة یکون لتوقفه علی السیر الی مکانه المتعذر فی حقه لکبر او غیره، و اخری یکون لخوف من سبع او لص، و ثالثة یکون لکونه فی بئر، و عدم آلة یتوصل بها إلیه.

و رابعة یکون لتوقفه علی ثمن یضره فی الحال فها هنا مسائل.

[فیما لو منعه الزحام عن الخروج للوضوء]

الاولی: لا خلاف کما عرفت فی انه لو لم یتمکن من الوصول إلیه لکبر او

]...[

غیره ینتقل فرضه إلی التیمم، و یشهد له مضافاً إلی ما تقدم، قوله تعالی «۱» وَ إِنْ کُنْتُمْ مَرْضی، فانه باطلاقه یشمل المرض الموجب للعجز عن السعی إلیه، و عموم ما دل علی رفع العسر و الحرج.

إنّما الکلام فیما لو منعه الزحام یوم الجمعة أو یوم عرفة عن الخروج للوضوء فعن الشیخ التصریح: بانه یتیمم و یصلی ثمّ یعید، و عن المحقق: انه یتیمم و یصلی و لا یعید.

و استدل الشیخ (ره) بخبر «۲» السکونی عن جعفر، عن أبیه، عن علی (علیه السلام): انه سئل عن رجل یکون فی وسط الزحام یوم الجمعة و یوم عرفة لا یستطیع الخروج من المسجد من کثرة الناس، قال: یتیمم و یصلی معهم و یعید اذا انصرف. و نحوه موثق «۳» سماعة عن الامام الصادق (علیه السلام).

و اجاب عنهما المحقق بضعف السند و استدل هو علی مختاره بانه صلی صلاة مأموراً بها مستجمعة للشروط حال ادائها فتکون مجزیة.

اقول: ان الظاهر من الخبرین ورودهما فی مورد عدم ضیق الوقت و التمکن من التوضی خارج المسجد بعد تفرق الناس، فان المسئول

عنه فیهما الصلاة فی یوم الجمعة و یوم عرفة، و معلوم انه فی یوم عرفة عند اقامة الجماعة لا یکون وقت الصلاة ضیقاً، مع ان الظاهر منهما هو السؤال عن الصلاة مع المخالفین بلا وضوء، لاعن الصلاة الصحیحة، لانهم ارباب الجمعة و الجماعات فی تلک الازمنة، لا سیما فی المواضع الظاهرة و اجتماع عامة الناس، و علی ذلک فلا تکون الصلاة المفروضة مع التیمم مجزیة لوجهین الاول: کونها مع المخالفین، و الثانی: التیمم لها مع عدم تضیق وقت الصلاة،

---

(۱) المائدة آیة ۸.

(۲) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب التیمم حدیث ۱- ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب التیمم حدیث ۱- ۲.

]...[

فالاعادة تکون علی القاعدة.

و لکن مع ذلک فانهما یدلان علی مشروعیة التیمم فی امثال هذا المورد، فانه بعد فرض کون الوضوء مأموراً به للصلاة معهم کما یشهد له خبر مسعدة بن صدقة فیمن مر بقوم ناصبة قد اقیمت لهم الصلاة، و عدم تمکنه من الوصلة إلی الماء من کثرة الناس امره (علیه السلام): بالتیمم.، و بذلک یظهر ما فی کلمات الاصحاب فی المقام.

الخوف من سبع او لص

. المسألة الثانیة: اذا خاف من السیر إلی مکان الماء من لص او سبع یجوز له التیمم بلا خلاف فیه فی الجملة، بل عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له صحیح «۱» داود الرقی عن الامام الصادق (علیه السلام): لا- تطلب الماء و لکن تیمم، فانی اخاف علیک التخلف من اصحابک فتضل و یأکلک السبع.

و خبر «۲» یعقوب بن سالم عنه (علیه السلام): عن رجل لا یکون معه ماء و الماء عن یمین الطریق و یساره غلوتین او نحو ذلک قال (علیه السلام): لا أمره ان یغرر بنفسه فیعرض له لص او سبع.

و قد تقدّم فی اول هذا المبحث انهما معتبران، مضافاً إلی عمل الاصحاب بهما، فلا سبیل إلی الاعراض عنهما.

ثمّ هل یختص الحکم بالخوف علی النفس کما اختاره فی الحدائق، ام یعم الخوف علی المال کما عن المشهور، بل عن المنتهی نفی الخلاف فیه، و فی الحدائق دعوی الاتفاق علیه؟ وجهان، و استدل للثانی، باطلاق الخبرین المتقدمین.

و فیه: ان صریح الاول الاختصاص بالخوف علی النفس، کما انه الظاهر من

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب التیمم حدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب التیمم حدیث ۱- ۲.

]...[

الثانی، اذ التغریر بالنفس انما هو عبارة عن تعریضها لما یوجب الهلاک.

فالاولی الاستدلال له: بما دل علی رفع الحرج و العسر، لما فی المدارک: من انه لا ریب فی ان فی تعریض المال للّصوص حرجاً عظیماً و مهانة علی النفس، بخلاف بذل المال اختیاراً، فانه لا غضاضة فیه علی اهل المروة بوجه انتهی.

و منه یظهر الجواب عن سؤال الفرق بین تعریض المال للّصوص، و بذل المال الکثیر فی الشراء.

و الایراد علیه بما فی الحدائق من انه معارض بما دل علی وجوب الوضوء او الغسل، و هو اصرح و اوضح، فیجب تقدیمه مع انه لو سلم التکافؤ فبما انهما عامان تعارضا فلا وجه لتقیید دلیل وجوب الوضوء او الغسل به، غیر تام لما حققناه فی محله من ان دلیل رفع العسر و الحرج یکون حاکماً علی الادلة المتضمنة لبیان الاحکام الثابتة للموضوعات بعناوینها الاولیة، و علیه فهو یکون مقدماً، و ان کانت النسبة بینهما عموماً من وجه.

فتحصل: ان الاظهر هو التعمیم، و لا فرق فی المال بین ان یکون له او لغیره، و لابین قلیله و کثیره، کما عن غیر واحد الجزم به، و الشاهد علیه عموم ما دل علی رفع العسر و الحرج.

[اذا کان الماء فی بئر، و لم یکن معه دلو]

المسألة الثالثة: اذا کان الماء فی بئر، و لم یکن معه دلو او غیره لیغترف به، و لم یتمکن من الوصول إلی الماء إلّا بمشقة تیمم وصلی بلا خلاف، بل عن المنتهی: انه قول علمائنا اجمع، و یشهد له صحیح «۱» الحلبی عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن الرجل یمر بالرکیة و لیس معه دلو قال (علیه السلام): لیس علیه ان یدخل الرکیة لان رب الماء هو رب الأرض.

و نحوه حسن «۲» الحسین بن ابی العلاء، و اطلاق الحکم بعدم الدخول فی الرکیة

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب التیمم- حدیث ۱- ۴.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب التیمم- حدیث ۱- ۴.

او ثمن یضره فی الحال و لو لم یضره وجب و ان کثر

انما یکون من جهة المشقة فی الدخول فیها غالباً، فلو امکن الدخول فیها بلا مشقة لا ینتقل الفرض إلی التیمم.

و أمّا صحیح «۱» ابن ابی یعفور: إذا- اتیت البئر و انت جنب و لم تجد دلواً و لا شیئاً تغرف به فتیمم بالصعید، فان رب الماء هو رب الصعید، و لا تقع فی البئر و لا تفسد علی القوم مائهم فالظاهر کونه اجنبیاً عن المقام، اذ المفروض فیه ان الاغتسال فی البئر یستلزم افساد الماء علی القوم، و لا ریب فی عدم جواز مثل هذه التصرفات فی المال المشترک فتأمل.

ثمّ ان مقتضی اطلاق الخبرین عدم الفرق بین التمکن من اخراج الماء بنحو غیر متعارف کإدخال الثوب و اخراجه بعد جذبه الماء و عصره و نحوه، و عدمه.

وجوب شراء الماء

اشارة

المسألة الرابعة: اذا توقف الوصول إلى الماء على بذل مال كثير، فاما ان يكون ذلك غير مضر بحاله، (او يكون مضراً)، و قد فصل المصنف (ره) بين الموردين و حكم بوجوب الشراء فى الاول دون الثانى قال: أو ثمن يضره فى الحال و لو لم يضره وجب و ان كثر و تنقيح القول بالبحث فى مقامين:

[المقام الاول: لو كان الشراء غير مضر بحاله]

امّا الاول: فالمشهور بين الاصحاب وجوب الشراء و عدم انتقال الفرض إلى التيمم و عن الخلاف: دعوى الاجماع، و يقع الكلام اولًا فيما تقتضيه القواعد، ثمّ فيما تقتضيه النصوص الخاصة.

اما الاول: فان كان الشراء بالقيمة و لم يكن بأكثر من ثمن المثل، و ان كان بأكثر من ثمنه المعتاد، كما لو كان الماء فى محل يعتبرون العقلاء له هذا المقدار من

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب التيمم- حديث ۲.

]...[

المالية لقلته و كثرة الحاجة إليه او غير ذلك، فحيث انه يصدق عليه الواجد فيجب عليه الشراء بمقتضى اطلاق الآية الشريفة و غيرها، و لا مجال لتطبيق لا ضرر، لا بلحاظ الشراء و لا بلحاظ الوضوء، اما الاول فلأنّه لا ضرر فى شراء الشىء بقيمته، و اما الثانى فلانه مضافاً إلى ما قيل من ان وجوب الوضوء مطلقاً حكم ضررى لاقتضائه اتلاف الماء الذى له مالية، فيكون دليله مخصصاً لقاعدة لا ضرر و ان كان فيه تأمل و نظر، ان صرف الماء فى الوضوء كصرفه فى المقاصد العقلائية لا يعد ضرراً عرفاً و ان اشتراه بثمن خطير، و عليه فمقتضى القواعد هو وجوب الوضوء فى هذه الصورة.

و ان كان الشراء بأكثر من ثمن المثل، فمقتضى عموم حديث لا ضرر هو عدم وجوب الشراء فى هذه الصورة، لكون الشراء بأكثر من ثمن المثل ضرراً مالياً اتفاقاً، فمقتضى القاعدة عدم وجوب الوضوء فيها.

و أما المورد الثانى: فيشهد لوجوب الشراء باضعاف ثمنه المعتاد، و عدم انتقال الفرض إلى التيمم صحيح «۱» صفوان قال: سألت ابا الحسن (عليه السلام) عن رجل احتاج إلى الوضوء للصلاة و هو لا يقدر على الماء فوجد بقدر ما يتوضأ به بمائة درهم أو بألف درهم و هو واجد لها يشترى و يتوضأ أو يتيمم؟ قال (عليه السلام): لا بل يشترى، قد اصابنى مثل ذلك فاشتريت و توضأت، و ما يشترى بذلك مال كثير.

و خبر «۲» الحسين بن أبى طلحة: سألت عبداً صالحاً (عليه السلام) عن قول اللّه «۳» عز و جل أَوْ لامَسْتُمُ النِّساءَ فَلَمْ تَجِدُوا ماءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً ما حد ذلك، فان لم تجدوا بشراء و غير شراء ان وجد وضوءه بمائة الف او بألف و كم بلغ؟

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب التيمم حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب التيمم حديث ۲.

(۳) سورة النساء آية ۴۶.

]...[

قال (علیه السلام): ذلک علی قدر جدته.

و مقتضی اطلاقهما وجوب الشراء مطلقاً و لو کان باضعاف ثمن المثل، و الایراد علی الصحیح بان استعمال الوجوب فی الاستحباب المؤکد شائع، و القرینة علی ارادته منه فی المقام قوله: قد اصابنی فاشتریت، و الترغیب فانه یکون غالباً فی المستحبات کما عن المحقق المجلسی فی شرحه علی الفقیه غریب، لانه غیر متضمن للفظ الوجوب، و انما تضمن النهی عن التیمم، و الامر بالوضوء الظاهر فی الوجوب، و قوله: فاشتریت الخ لا یصلح ان یکون قرینة لصرف الأمر عن ظاهره، فهذا مما لا ینبغی التأمل فیه، انما الکلام فی الجمع بین هذه النصوص و قاعدة لا ضرر، فان ظاهر الاصحاب تقدیمها علی القاعدة بدعوی کونها أخص منها، و قد مر تصریح المجلسی قدّس سرّه بعدم وجوب الشراء بأزید من ثمن المثل، و لکن قد عرفت أن لشراء الماء بثمن خطیر صورتین تشمل قاعدة لا ضرر احداهما دون الاخری، و هذه النصوص تشمل کلتا الصورتین، فتکون النسبة بینهما عموماً من وجه، فتقدم القاعدة للحکومة کما تقدم علی سائر ما تضمن الاحکام المترتبة علی الموضوعات بعناوینها الاولیة.

فتحصل: ان الجمع بین الادلة یقتضی التفصیل فی ما اذا کان ثمن الماء خطیراً بین کون ذلک الثمن قیمته، و کونه ازید من قیمته، فیجب الوضوء و الشراء فی الاول دون الثانی، و لعل هذا مراد من قیّد وجوب الشراء بثمن خطیر بما اذا لم یجحف فی الثمن، و لکن الانصاف ان دعوی شمول قاعدة لا ضرر للوضوء بماء یتوقف الوصول إلیه علی شرائه باضعاف ثمنه المعتاد مطلقاً قریبة جداً، و علیه فتکون هذه النصوص اخص من القاعدة، فتکون مخصصة لها فما افتی به المشهور، لو لم یکن اقوی فلا ریب فی کونه احوط.

المقام الثانی: فیما اذا کان الشراء مضراً بحاله

، فالمشهور بینهم عدم وجوب الشراء فیه فی الجملة، و عن السید قده، و ابن سعید: وجوبه مطلقاً، و القائلون بعدم

]...[

الوجوب اختلفوا فی ما اذا کان مضراً بحاله فی المآل، فعن المصنف (ره) و الشهید و غیرهما: عدم الوجوب ایضاً، و عن المحقق وجوبه.

و یشهد للاول: عموم ما دل علی رفع الحرج و العسر، و قوله (علیه السلام) فی ذیل خبر الحسین المتقدم: ذلک علی قدر جدته، فان مقتضی اطلاقهما عدم الفرق بین کونه مضراً بحاله فی الحال او فی المال، و استدل لعدم وجوبه فی الثانی: بعدم العلم بالبقاء إلی وقته، و بامکان حصول مال له علی تقدیر البقاء، و لکن یرد علیهما ان استصحاب البقاء، و عدم حصول مال آخر یقتضی کون المورد مشمولًا لعموم ما دل علی رفع الحرج خبر الحسین المتقدم.

و بما ذکرناه یظهر ضعف القول بالوجوب مطلقاً مستنداً إلی اطلاق الخبرین المتقدمین.

[الرابع] المزاحمة بالتکلیف الآخر

اشارة

. الرابع من مسوغات التیمم: ما اذا زاحم استعمال الماء فی الوضوء او الغسل تکلیف آخر، کما لو کان عنده ماء بقدر أحد الامرین من رفع الحدث، او حفظ النفس المحترمة من التلف، فانه یجب استعمال الماء فی رفع عطش من یجب حفظه، و یتیمم، لما حققناه فی محله من انه لو تزاحم تکلیفان و کان لمتعلق احدهما بدل دون الآخر، یقدم ما لیس له البدل، فیسقط ما له البدل.

ففی المقام یسقط وجوب الطهارة المائیة، و ینتقل الفرض الی التیمم، بل یمکن ان یقال: انه یکون التیمم مشروعاً فی جمیع موارد التزاحم ما لم یحرز اهمیة وجوب الطهارة، و ان لم یثبت کون ذلک من مرجحات باب التزاحم، و ذلک فیما لو احرز اهمیة التکلیف الآخر واضح، فانه لا کلام فی کون الاهمیة من مرجحات ذلک الباب، و اما

]...[

ان لم یحرز ذلک، او احرز التساوی فان الحکم حینئذ هو التخییر، و هو یکفی فی مشروعیة التیمم، اذ لو ثبت جواز ترک الطهارة المائیة تثبت مشروعیة التیمم للملازمة بینهما المستفادة من الاخبار.

لاحظ تعلیل الامام الصادق «۱» لمشروعیة التیمم فی مورد الخوف من السبع.

فانی اخاف علیک التخلف من اصحابک ... الخ اذ لو لا الملازمة بین نفی وجوب الطلب و مشروعیة التیمم لما صح ذلک، و قوله (علیه السلام) فی خبر «۲» آخر. لا آمره ان یغرر بنفسه. حیث لم یتعرض لمشروعیة التیمم، بل اقتصر علی بیان عدم وجوب الطلب و صحیح الحلبی: لیس علیه ان یدخل الرکیة لان رب الماء ... الخ.

بل یمکن الاستدلال علی الملازمة بوجه آخر، و هو ان الامر فی موارد سقوط وجوب الطهارة المائیة یدور بین جواز ترک الصلاة رأساً، و الصلاة بلا طهارة، و مشروعیة طهارة اخری غیر المائیة و الترابیة، و مشروعیة التیمم، و لا سبیل إلی الالتزام بشیء منها سوی الاخیر کما هو واضح.

تنبیهات

. الاول: إن سقوط وجوب الوضوء عند التزاحم ربما یکون بنحو الرخصة، کما لو خشی عطش نفسه لو توضأ، اذ له ان یتحمل مشقة العطش و یتوضأ بالماء الطاهر کما عرفت فی بعض المباحث السابقة، و ربما یکون بنحو العزیمة، کما لو کان عنده ماء بقدر ما یتوضأ به و کان مسلم فی معرض الهلاکة من شدة العطش، فانه فی امثال ذلک یجب علیه صرف الماء فی رفع عطش المسلم و التیمم، فلو عصی ذلک و توضأ هل یصح وضوءه ام لا؟ قولان اختار اولهما بعض الاعاظم، و استدل له: بثبوت الامر

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب التیمم حدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب التیمم حدیث ۱- ۲.

]...[

بالوضوء علی نحو الترتب، مضافاً إلی ان صحة الوضوء یکفی فیها وجود ملاکه و ان لم یکن مأموراً به عقلًا.

و فیهما نظر: اما الاول: فلما حققناه فی محله من مبحث الترتب من عدم جریانه فی التکالیف المشروط بالقدرة شرعاً کالوضوء، فان

نفس الخطاب بالاهم حینئذ یکون معدما لموضوع وجوب الطهارة و هو الوجدان، فلا یعقل ثبوت الحکم.

و اما الثانی: فلانه لا کاشف عن وجود الملاک بعد سقوط التکلیف، و عدم کون الدلیل فی مقام بیان ما فیه الملاک، بل ظاهر الادلة عدمه، فالاقوی هو الثانی وفاقاً للسیّد فی عروته و غیره من المحققین.

الثانی: ذکر جماعة من المحققین منهم السید فی العروة فی المقام فروعاً و توهموا انها من متفرعات هذا المسوغ.

منها: ما اذا کان بدنه او ثوبه نجساً و لم یکن عنده من الماء إلّا بقدر احد الامرین من رفع الحدث او الخبث.

و منها: ما اذا کان معه ما یمکن تحصیل احد الامرین من ماء الوضوء او الساتر. و منها: ما اذا دار الامر بین تحصیل الماء او القبلة.

و منها: غیر ذلک، و اختاروا فیها تعین التیمم، و ان توقف فیه بعضهم فی بعضها لشبهة حصلت له.

و یبتنی ذلک علی ما بنوا علیه من ان موارد التنافی بین الحکمین الضمنیین من موارد التزاحم، و علیه فبما ان من مرجحات باب التزاحم کون احد الواجبین مما لیس له بدل، و الآخر مما له بدل، و الطهارة المائیة لها بدل، فیسقط وجوبها و ینتقل الفرض إلی البدل.

و لکن قد عرفت غیر مرة اجمالًا- و یأتی تفصیله فی الجزء الرابع من هذا الشرح

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰

]...[

فی مبحث القبلة- من ان هذه الموارد من موارد التعارض لا التزاحم، و ان مرکز التنافی هو اطلاق دلیل کل من الحکمین الضمنیین لو کان لهما اطلاق کما فی الامثلة المتقدمة، و علیه فبما ان النسبة بینهما عموم من وجه، فیتساقطان «۱» و یرجع إلی الاصل، و هو یقتضی التخییر، ففی الامثلة یقع التعارض بین اطلاق دلیل الطهارة المائیة، و اطلاق دلیل ما عارضه، فیتساقطان و یرجع إلی اصالة البراءة عن تعین کل منهما، فیثبت التخییر، فالاظهر هو التخییر فی جمیع هذه الموارد.

فان قلت: انه فی المثال الاول یتعین التیمم للنص، و هو خبر «۲» ابی عبیدة قال: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن المرأة الحائض تری الطهر و هی فی السفر و لیس معها من الماء ما یکفیها لغسلها و قد حضرت الصلاة، قال (علیه السلام): اذا کان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثمّ تتیمم و تصلی. حیث امر فیه بغسل النجاسة الخبثیة مطلقاً و ان امکن الوضوء.

قلت: قد عرفت فی مبحث الاغسال ان الاظهر عدم وجوب الوضوء مع شیء من الاغسال، مع انه لو سلم عدم اظهریته، فبما انه محل الکلام فلیکن هذا الخبر احد الادلة الدالة علی ذلک، نعم فی المثال الثانی لو کان تحصیل الماء او الساتر متوقفاً علی بذل ثمن خطیر غیر مضر بحاله، الاظهر تعین الوضوء، اذ وجوب تحصیل الساتر مرفوع بحدیث لا ضرر بناء علی ما هو الحق المتفق علیه من شموله للضرر المالی، و لیس کذلک وجوب تحصیل الماء للطهارة لما تقدم من وجوبه، و ان توقف علی شراء الماء باضعاف العوض ما لم یضر بحاله، و علیه فلا شیء یعارض دلیل وجوب الطهارة المائیة.

---

(۱) قد اشرنا فی هذه التعلیقة مرارا إلی ان الاظهر هو الرجوع إلی المرجحات السندیة فی تعارض العامین من وجه مطلقا- منه.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۱

]...[

کما ان ما اخترناه من التخییر فی المثال الثالث فانما هو فیما لو دار الامر بین الصلاة مع الوضوء الی غیر القبلة یقیناً، و الصلاة إلیها مع

التیمم، و اما لو دار الامر بین تحصیل الماء و الصلاة الی طرف من الاطراف، مع احتمال کونه قبلة و الصلاة إلیها مع التیمم، فبما ان المعارض لإطلاق دلیل وجوب الطهارة المائیة حینئذ لیس اطلاق دلیل الصلاة إلی القبلة کما لا یخفی بل ما دل علی لزوم الموافقة القطعیة، فالاقوی تقدم دلیل وجوب الطهارة. فتأمل فانه لا یخلو عن اشکال، و لکن کونه احوط مما لا ریب فیه کما لا یخفی.

[الخامس] ضیق الوقت

اشارة

. الخامس من مسوغات التیمم: ضیق الوقت عن الطهارة المائیة، ذکره غیر واحد منهم المصنف فی جملة من کتبه، و صاحب الحدائق، و صاحب الجواهر، و غیرهم من الاساطین.

و عن جملة من اکابر المحققین منهم المحقق فی المعتبر و جامع المقاصد، و سید المدارک و غیرهم: عدم کونه من مسوغات التیمم.

و استدل للاول بوجوه:.

الاول: ما دل علی تنزیل التراب منزلة الماء کقوله (علیه السلام) فی صحیح حماد بن عثمان: هو بمنزلة الماء. و انما یکون بمنزلته لو ساواه فی احکامه، و لا ریب فی انه لو وجد الماء و تمکن من استعماله وجب علیه الاداء، فکذا لو وجد ما ساواه.

الثانی: انه لا ریب فی ان مشروعیة التیمم انما تکون للمحافظة علی ایقاع الصلاة فی الوقت، و إلّا کان الواجب مع فقد الماء او تعذره تأخیر الصلاة إلی حین تمکنه من استعمال الماء و حینئذ فمجرد وجود الماء فی المقام مع استلزام استعماله خروج الوقت فی حکم العدم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۲

]...[

الثالث: انه لا ریب فی عدم وجوب السعی الی الماء لو خاف فوت الوقت، بل ینتقل الفرض الی التیمم فکذلک فی المقام لظهور مساواتهما.

الرابع: انه قد ورد فی بعض النصوص الامر بالتیمم عند الزحام یوم الجمعة و یوم عرفة، و هو یدل علی حکم المقام ایضاً.

الخامس: ما دل علی عدم سقوط الصلاة بحال، فانه بعد عدم سقوطها، و عدم طهارة غیر المائیة و الترابیة، و سقوط الاولی یتعین التیمم و الصلاة مع الثانیة، و إلّا لزم الصلاة من غیر طهور، و هی مما دل الإجماع و النص علی عدم مشروعیتها.

السادس: ان الوجدان المأخوذ عدمه موضوعاً لمشروعیة التیمم یختص بما لا محذور فیه من استعمال الماء، فإذا کان ضیق الوقت موجباً للزوم المحذور من استعمال الماء الموجود کان موجباً لصدق عدم الوجدان.

و فی الجمیع نظر، اما الاول: فلان ما دل علی تنزیل التراب منزلة الماء لا سبیل الی التمسک بإطلاقه، و إلّا لزم الالتزام بکون الواجب فی حال الوجدان احدهما علی سبیل التخییر، بل لا محالة یقید اطلاقه بما دل علی اختصاص مشروعیته بصورة عدم الوجدان، فلو صدق الوجدان کما فی المقام لا مورد للتمسک باطلاق دلیل التیمم.

و اما الثانی: فلانه و ان سلم کون علة تشریع التیمم ذلک، الا ان ذلک لا یجدی، لانه جعل الشارع لمشروعیة التیمم موضوعاً و هو عدم الوجدان، فمع عدم صدقه لا یمکن التمسک بما دل علی مشروعیته.

و اما الثالث: فلان سقوط وجوب الطلب عند احتمال وجود الماء فی الحد عند ضیق الوقت عن الطلب لا یستلزم مشروعیة التیمم عند ضیق الوقت عن استعمال الماء لما عرفت من انه یصدق فی ذلک المورد عدم الوجدان دون المقام.

و اما الرابع: فلما مر فی بعض المباحث السابقة من ان ما دل علی التیمم عند الزحام یوم الجمعة و یوم عرفة اجنبی عن المقام، و انما یدل علی التیمم للصلاة مع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۳

]...[

المخالفین، و الا ففی یوم عرفة لا ریب فی عدم مشروعیة التیمم فی اول الوقت بمجرد الزحام، بل یجب الصبر لیتفرق الناس فیتوضأ و یصلی.

و أما الخامس: فلأن المستفاد من ما دل علی عدم سقوط الصلاة بحال ان کل مکلّف فی ای حال من الحالات کان یکون موظفاً بالصلاة، و لا یدل ذلک الدلیل علی ان من وظیفته الصلاة مع الطهارة المائیة لو اخرها عصیاناً او غیر عصیان حتی ضاق الوقت ینتقل تکلیفه إلی الصلاة مع التیمم، کما لا یدل علی انتقال فرضه إلی الصلاة من غیر طهارة لو ضاق الوقت عن التیمم ایضاً فتدبر فانه دقیق.

و اما السادس: فلانه اذا ترتب محذور علی استعمال الماء من مرض او حرج او غیرهما لا یجب الوضوء لما دل علی عدم وجوبه فی هذه الموارد لا لصدق عدم الوجدان، و لا دلیل علی انتقال الفرض الی التیمم بمجرد ترتب ای محذور علی استعمال الماء، و دعوی کون المراد من عدم الوجدان ذلک کما تری.

فالصحیح فی المقام ان یقال: انه حینما ضاق الوقت و لم یتمکن المکلف من الصلاة فی الوقت مع الطهارة المائیة، لا محالة یسقط الامر بالمرکب منهما، و حیث انه لا ریب فی عدم سقوطه رأساً بحیث لا یکون هذا الشخص مکلفاً بالصلاة، فلا محالة یحدث امر آخر متعلق بالمرکب من سائر الاجزاء و الشروط، و أحد هذین الامرین ای الطهارة المائیة، و ایقاع الصلاة فی الوقت، اما تعییناً او تخییراً، فالامر یدور بین ان یکون الواجب هو خصوص الصلاة مع التیمم فی الوقت، او خصوص الصلاة مع الوضوء خارج الوقت، او یکون الواجب احداهما تخییراً، و لا یحتمل وجوب کلیهما معاً، فحینئذ یقع التنافی بین اطلاق دلیل وجوب الطهارة المائیة الدال علی دخلها فی الصلاة بجمیع مراتبها، و بین اطلاق ما دل علی لزوم ایقاع الصلاة بتمامها فی الوقت، الدال علی لزومه کذلک، و حیث ان النسبة بینهما عموم من وجه فیتساقطان «۱» معا

---

(۱) بل حیث لا مرجح لأحد الدلیلین یحکم بالتخیر- منه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۴

]...[

و یرجع إلی الاصل، و لیس هو إلّا اصالة البراءة عن وجوب اتیان کل منهما بالخصوص بناء علی ما هو الحق من جریانها فی موارد دوران الامر بین التعیین و التخییر، فیثبت التخییر، فالاظهر هو التخییر فی المقام، و لا یتوهم ان هذا القول مخالف للاجماع المرکب فلا یمکن الالتزام به إذ لا محذور فی ذلک بعد کون القائلین بتعین کل واحد منها استندوا الی وجوه غیر تامة.

هذا فیما لو دار الامر بین ایقاع الصلاة فی الوقت مع الطهارة الترابیة، و ایقاعها فی خارج الوقت مع الطهارة المائیة، فلو دار الامر بین ایقاع الصلاة بتمامها فی الوقت مع الترابیة، و ایقاع رکعة منها فی الوقت و الباقی خارجه مع المائیة، ففیه ایضاً اقوال: الاول: تعین الثانی. الثانی: تعین الاول، اختاره السید فی عروته و تبعه جملة من المتأخرین عنه. الثالث: التخییر بینهما و هو الاقوی.

و قد استدل للاول: بما دل «۱» على ان من ادرک رکعة من الوقت فقد ادرک الوقت. و فیه: انه لا یدل على جواز تفویت الوقت إلّا رکعة، بل لو امکن ایقاع الصلاة بتمامها فی الوقت وجب ذلک، و انما یدل على انه فی صورة فوات الوقت إلا رکعة تکون الصلاة أداء و فی حکم ایقاعها بتمامها فی الوقت.

و استدل للثانی: بان القاعدة مختصة بما اذ لم یبق من الوقت فعلًا إلا مقدار رکعة، فلا تشمل ما اذا بقی بمقدار تمام الصلاة، و یؤخرها الی ان یبقی مقدار رکعة، فالمسألة من باب دوران الامر بین مراعات الوقت و مراعات الطهارة المائیة، و الاول اهم لان الطهارة المائیة لها بدل و هو التیمم.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب المواقیت من کتاب الصلاة.

]...[

و فیه: ان القاعدة فی نفسها شاملة للفرض مع قطع النظر عن التیمم، إذ المراد منها ادراک رکعة، من الصلاة بشروطها و منها الطهارة، و المفروض فی المسألة انه لو حصلها لا یدرک إلّا رکعة فمقتضی قاعدة من ادرک هو تعین ذلک و عدم الانتقال الی التیمم، کما ان مقتضی ما دل على مشروعیة التیمم لو ضاق الوقت على فرض ثبوته هو تعین التیمم و ایقاع تمام الصلاة فی الوقت، فیقع التنافی بینهما. و بعبارة اخری: یدور الامر بین امرین لکل منهما بدل و لم تحرز اهمیة احدهما عن الآخر، فلا محالة یحکم العقل بالتخییر، هذا بناء على مسلک القوم الملتزمین بان موارد التنافی بین الحکمین الضمنیین من موارد التزاحم، و اما بناء على المختار من کونها من موارد التعارض، و ان مرکز التنافی انما هو اطلاق دلیل کل من الجزءین او الشرطین، و انه یتساقط الاطلاقان و یرجع الی الاصل، فالحکم بالتخییر واضح. اذ فی المقام بعد سقوط الامر بایقاع تمام الصلاة فی الوقت مع الطهارة المائیة، و حدوث امر بالخالی عن احدهما، یقع التعارض بین اطلاق دلیل اعتبار الطهارة المائیة، و بین اطلاق دلیل لزوم ایقاع تمام الصلاة فی الوقت، فیتساقطان و یرجع الی الاصل، و هو یقتضی التخییر کما اشرنا إلیه آنفاً.

لو شک فی ضیق الوقت

فروع: الاول: لو شک فی ضیق الوقت وسعته فهل یشرع له التیمم ام لا؟ وجهان: قد استدل للاول: بصدق خوف الفوت الذی هو المناط لمشروعیة التیمم فی المقام.

و فیه: مضافاً الی ما عرفت من عدم کون صحیح زرارة مدرکاً لمشروعیة التیمم، ان مقتضی استصحاب بقاء الوقت الی ما بعد الطهارة و الصلاة بناء على جریانه فی الامور الاستقبالیة تعین البناء على السعة، و به یرتفع خوف الفوت لو سلم کونه

]...[

موضوعاً لمشروعیة التیمم.

فان قلت: ان استصحاب بقاء الوقت لا یثبت به وقوع الصلاة فی زمان هو وقتها الذی هو المکلف به، اذ الاصل الجاری فی مفاد کان التامة لا یصلح لاثبات ما هو مفاد کان الناقصة إلّا على القول بالاصل المثبت، فالاصل الجاری فی المقام نظیر استصحاب بقاء الکر فی

الحوض، فانه لا تثبت به کریة الماء الموجود فیه، و ان شئت قلت: انه لا یثبت باستصحاب بقاء اللیل او النهار کون الزمان الحاضر من اللیل او النهار، و مع عدم اثباته لا یصدق علی الفعل کونه واقعاً فی اللیل او النهار الذی اخذ ظرفاً لوقوعه.

قلت: ان الزمان المأخوذ ظرفاً ان اخذ بوجوده المحمولی قیداً فلا مانع من جریان الاستصحاب کما فی سائر القیود، اذ به و باتیان الواجب بجمیع قیوده الأخر یحرز کون الواجب بتمامه و کماله متحققاً فی الخارج، غایة الامر بعضه بالوجدان و بعضه بالتعبد، مثلًا لو قال المولی: امسک فی النهار، لو استصحب بقاء النهار و امسک یتحقق امتثال ذلک التکلیف، فانه یکون حینئذ امساکاً وجدانیاً فی النهار التعبدی، نعم ان اخذ بوجوده النعتی قیداً کما لو قال المولی فی المثال: امسک إمساکاً نهاریاً، فالاستصحاب لا یجری فیه، اذ بالإمساک الوجدانی و استصحاب بقاء النهار لا یحرز هذا العنوان الدخیل فی المأمور به، و حیث ان ظاهر الادلة فی الموقتات و منها الصلاة هو اخذ الزمان بالنحو الأول کما فی سائر القیود کالطهارة و غیرها، فاستصحاب بقاء الزمان یفید فی الموقتات فتدبر فانه دقیق، فالاقوی هو الثانی.

و لو علم مقدار الزمان، و مع ذلک شک فی سعته للطهارة المائیة و الصلاة من جهة الجهل بمقدار الصلاة مع الطهارة المائیة، فالاظهر ایضاً البناء علی السعة، اذ الزمان بنفسه و ان کان مقداره معلوماً، و لا یجری فیه الاستصحاب، إلّا انه لو لوحظ مع الصلاة و الطهارة یکون بقاء النهار إلی آخر الصلاة مشکوکاً فیه، فلا مانع من جریان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۷

]...[

الاستصحاب فیه، اذ یکفی فی جریانه کون الشیء مشکوکاً فیه من جهة و لو کان معلوماً من سائر الجهات، و معه لا یصدق خوف الفوت کی ینتقل الفرض إلی التیمم کما فی العروة.

و العجب من بعض المعاصرین حیث انه مع التزامه فی الصورة الاولی بجریان الاستصحاب، و فی هذه الصورة بعدم الجریان، التزم بان المرجع و المعتمد فی الصورتین قاعدة خوف الفوت المقتضیة لوجوب المبادرة الی الموقت عند خوف فوته التی یدل علیها تسالم الفقهاء و العقلاء علیها و صحیح زرارة المتقدم، اذ یرد علیه مضافاً الی ما تقدم منا و منه من ان مشروعیة التیمم عند خوف فوت الوقت لیس مدرکها الصحیح و لا هذا التسالم، و ان هذه القاعدة لا أصل لها ان کان مدرکها ما ذکره، انه مع جریان الاستصحاب لا یبقی خوف فوت الوقت کی یرجع إلی القاعدة لما حقق فی محله من قیامه مقام القطع.

و منه یظهر ان ما افاده فی العروة من الفرق بین الصورتین بصدق خوف الفوت فی الثانیة دون الاولی مبنی علی عدم جریان الاستصحاب فی الثانیة کما ذهب إلیه جماعة، و قد عرفت ضعفه، فالاظهر فی هذه الصورة ایضاً عدم الانتقال إلی التیمم.

[لو کان قادرا علی تحصیل الماء و لکن ضاق الوقت عنه]

الثانی: لو لم یکن عنده الماء، و لکن کان قادراً علی تحصیله و ضاق الوقت عنه بحیث استلزم تحصیله خروج الوقت، و لو فی بعض اجزاء الصلاة، فهل ینتقل الفرض الی التیمم ام لا؟ وجهان اقواهما الاول لصدق عدم الوجدان فی الفرض، بخلاف ما لو ضاق الوقت عن استعماله مع وجوده، اذ قد عرفت ان دعوی صدقه حتی فی تلک الصورة ممنوعة، بل ما افاده المحقق الثانی من عدم صدقه فی تلک الصورة، و صدقه فی هذه هو الصحیح، و علیه فیتعین علیه التیمم و الصلاة فی هذه الصورة بخلاف الصورة السابقة اذ قد عرفت انه لا یتعین ذلک.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۸

]...[

و یشهد له مضافاً إلی ذلک مرسل «۱» حسین العامری، عمن سأله عن رجل اجنب فلم یقدر علی الماء و حضرت الصلاة فتیمم بالصعید، ثمّ مر بالماء و لم یغتسل، و انتظر ماء آخر وراء ذلک فدخل وقت الصلاة الأخری و لم ینته إلی الماء و خاف فوت الصلاة، قال (علیه السلام) یتیمم و یصلی.

الا ان ارساله مانع عن الاعتماد علیه، فالعمدة صدق عدم الوجدان، و علی فرض عدم الصدق فحکمه حکم الصورة السابقة، و یجری فیها ما ذکرناه فیها.

[من کان وظیفته التیمم و لکن یتوضأ]

الثالث: من کانت وظیفته التیمم لاجل ضیق الوقت عن استعمال الماء، فبناء علی المختار من انه مخیر بین التیمم و الصلاة، و بین ان یتوضأ و یقضی لا- إشکال، و اما بناء علی تعین التیمم علیه، فلو توضأ لاجل تلک الصلاة بطل، أی لا یقع امتثالًا للامر الآتی من قبل تلک الصلاة، إذ لا واقع له، فهل یصح لو قصد غایة اخری، او توضأ بقصد الکون علی الطهارة او استحبابه النفسی، ام لا؟ اختار أولهما السید فی عروته، و استدل له بان الأمر بالشیء ای التیمم و الصلاة لا یقتضی النهی عن ضده، و هو الوضوء.

و فیه: ان الامر بالوضوء یسقط لمزاحمته مع التیمم و الصلاة الواجبین فلا یصح لعدم الامر، لا للنهی.

فان قلت: انه یمکن الالتزام بالامر به علی نحو الترتب، مضافاً إلی ان صحة الوضوء یکفی فیها وجود الملاک و ان لم یکن مأموراً به عقلًا.

قلت: انه قد حققنا فی محله عدم جریان الترتب فی امثال الوضوء مما هو مشروط بالقدرة شرعاً، و لا طریق الی احراز وجود الملاک فیه، فالاقوی هو عدم الصحة، ثمّ انه بناء علی صحته فی هذا الفرض الأوجه هی الصحة فی الفرض الاول

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب التیمم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹

]...[

بناء علی ان عبادیة الطهارات الثلاث، انما تکون من جهة امرها النفسی کما لا یخفی.

التیمم لاجل الضیق لا تباح به الغایات الأخر

الرابع: لا خلاف ظاهراً فی انه لا یستباح بالتیمم لاجل الضیق غیر تلک الصلاة من الغایات، و ما فی غیر واحد من الکلمات من الاتفاق علی انه یستباح بالتیمم لغایة ما یستبیحه المتطهر من سائر الغایات لا ینافی ذلک، اذ مرادهم بذلک کما صرح به فی الجواهر و غیرها ما لو کان مسوغ التیمم موجوداً بالنسبة إلی کل غایة من المرض و عدم الوجدان و نحوهما، بحیث یصح وقوع التیمم لکل منها ابتداء دون ما لیس کذلک کما فی المقام لعدم تحقق المسوغ بالنسبة الی غیر تلک الصلاة، و هذا مما لا کلام فیه.

انما الکلام وقع فی موردین: الاول: لو ضاق الوقت فتیمم وصلی، و صار فاقداً للماء حین الصلاة او بعدها بمقدار لا یسع الوضوء، فهل

یکفی هذا التیمم للصلاة الآتیة ام لا وجهان.

اقول: بناء علی تعین التیمم عند الضیق الاظهر الکفایة، اذ هو فاقد للماء بالنسبة الیها من حین تیممه للصلاة الاولی، اما بعد الصلاة فواضح، و اما حین التیمم و الصلاة فلانه شرعاً مأمور بالتیمم و الصلاة و ترک الوضوء، و بعبارة اخری: انه عاجز عن استعمال الماء فی جمیع تلک المدة، ففی بعضها بالعجز الشرعی، و فی آخر بالعجز العقلی، فیکون التیمم مشروعاً بالنسبة إلیها فتستباح تلک الصلاة ایضاً بهذا التیمم، و اما بناء علی المختار من التخییر بینه و بین الوضوء، فالاوجه عدم الکفایة، إذ حین تیممه للصلاة الاولی یکون واجداً للماء بالاضافة إلی الصلاة الآتیة عقلًا و شرعاً، اما الاول فواضح، و اما الثانی فلعدم الزام الشارع بالتیمم، و عدم الوجدان بعد ذلک لا یکفی فی اباحة هذا التیمم کما هو واضح.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰

]...[

المورد الثانی: انه حین ما یکون متشاغلًا بتلک الصلاة هل له الاتیان بسائر الغایات التی لم یتضیق اوقاتها کمس کتابة القرآن ام لا؟ قولان اقواهما الاول بناء علی ما هو الاظهر من ان التیمم یوجب حصول الطهارة او هو بنفسه طهارة علی اختلاف المسلکین، لا ان اثره مجرد رفع المنع من فعل الغایات، اذ علیه لو تیمم و حصلت الطهارة، فما دام لم تتم صلاته تکون الطهارة باقیة، نعم لو تمت صلاته ارتفعت الطهارة، و علیه فله الاتیان فی اثناء الصلاة بجمیع ما هو مشروط بالطهارة.

و دعوی ان العجز عن الطهارة المائیة من الجهات التقییدیة لموضوع مشروعیة التیمم لا التعلیلیة، و حیث انه غیر عاجز عنها بالمقایسة إلی سائر الغایات فلا یکون التیمم المزبور نافعاً بالقیاس إلیها، مندفعة بانه بعد کونه مشروعاً بالاضافة إلی هذه الصلاة لو تیمم تحصل الطهارة، و هو لا یکاد یتصف فی تلک الحالة بکونه غیر متطهر، و اذا کان متطهراً فله فعل جمیع الغایات و إلّا لزم عدم کونها من آثار الطهارة، او تخلف اثر الطهارة عنها، و کلاهما کما تری. نعم تتم هذه الدعوی بناء علی کونه مبیحاً لا رافعاً.

و قد استدل للمختار بوجهین آخرین: الاول: ان الامر بالتیمم و الصلاة موجب للعجز عن استعمال الماء بالاضافة إلی المس فی اثناء الصلاة فیصدق عدم الوجدان بالاضافة إلیه.

و فیه: ان العجز فی مدة قصیرة کالعجز فی مکان خاص لا یوجب صدق عدم الوجدان، مع انک قد عرفت انه لا یتعین التیمم و الصلاة، فلا یکون عاجزاً حتی حین التیمم و الصلاة.

الثانی: اطلاق معقد اجماعهم علی انه یستبیح المتیمم ما یستبیحه المتطهر بالمائیة، فان مقتضاه عدم اشتراط ثبوت مسوغ التیمم لکل غایة، نعم یعتبر بقاء ذلک المسوغ لتلک الغایة، فلا یجوز المس بعد الصلاة لانتهاء المشروعیة، اما قبلها او فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۱

]...[

الاثناء فجائز.

و فیه: ما عرفت من ان الظاهر من کلماتهم ارادتهم بذلک الاکتفاء بتیمم واحد لاستباحة جمیع الغایات اذا کان مسوغ التیمم موجوداً بالنسبة إلی کل غایة، فالعمدة ما ذکرناه.

[لو دار الأمر بین قراءة السورة و الطهارة المائیة]

الخامس: اذا لم یف الوقت بقراءة السورة فی الصلاة مع الطهارة المائیة، و دار الامر بین ترک احداهما فهل یترکها و یتوضأ للصلاة ام یتیمم و یقرؤها فی صلاته ام یتخیر بینهما؟ وجوه: قد استدل للاول: بانه لا إطلاق لما دل علی وجوب السورة فی الصلاة یشمل المقام، فیرجع إلی الاصل و هو یقتضی العدم، و بان النصوص انما دلت علی سقوط وجوبها اذا ما اعجلت به حاجة أو تخوف شیئاً، و یکفی فی صدق الحاجة الطهارة المائیة، فیکون المقام من تعارض المقتضی و اللامقتضی، و بفحوی ما دل علی سقوط وجوبها فی المأموم المسبوق اذا لم یمهله الامام.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلان دعوی عدم الاطلاق لما دل علی وجوب السورة فی الصلاة علی فرض تسلیم دلالته علیه، ممنوعة کما یظهر لمن راجع صحیحی الحلبی و منصور الذین استدل بهما للقول بالوجوب.

و اما الثانی: فلان کون الطهارة المائیة حاجة و غرضاً مطلوباً یتوقف علی سقوط السورة، و إلّا فلا امر بها و لا تکون حاجة و غرضاً مطلوباً، و علیه فلا یمکن ان یکون درک الطهارة المائیة وجهاً لسقوط السورة، و إلّا لزم الدور.

و اما الثالث: فلان سقوطه عن المأموم انما یکون لدرک فضیلة الائتمام، و اما فی المقام فلم یثبت کون ادراک الصلاة مع الطهارة المائیة فاقدة للسورة حاجة و غرضاً مطلوباً.

و استدل للثانی: بانه یقع التزاحم بین وجوب السورة و وجوب الطهارة المائیة، و حیث ان الطهارة لها بدل، و لیس کذلک السورة، فیسقط وجوب الطهارة و ینتقل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۲

]...[

الفرض إلی التیمم و یبقی وجوب السورة.

و فیه: ما عرفت غیر مرة من ان موارد التنافی بین الحکمین الضمنیین من موارد التعارض لا التزاحم، فلا وجه للرجوع إلی مرجحات ذلک الباب.

و حق القول فی المقام: انه بناء علی ما قویناه بحسب الادلة من عدم وجوب السورة فی الصلاة، و انما لم نفت به لذهاب اکثر المحققین و الاساطین و من یعتمد علیه الی الوجوب لا ینبغی التوقف فی انه یتعین علیه فی الفرض، الوضوء و الصلاة بلا سورة، و اما بناء علی القول بوجوبها فیها، فبناء علی ما هو الحق من ان موارد التنافی بین الاوامر الضمنیة انما تکون من موارد التعارض لا التزاحم، و ان مرکز التنافی اطلاق ادلتها، یقع التعارض بین اطلاق ما دل علی وجوب السورة، و اطلاق ما دل علی وجوب الطهارة المائیة، و اطلاق ما دل علی لزوم ایقاع الصلاة بتمامها فی الوقت، فلا بد من سقوط احدها، و حیث لا مرجح فیسقط الجمیع و یرجع الی الاصل و هو یقتضی التخییر کما اشرنا إلیه فی بیان هذا المسوغ، فراجع، فهو مخیر فی المقام بین امور ثلاثة: الاول: الصلاة مع الطهارة المائیة و السورة و ان خرج الوقت، الثانی: الصلاة مع الطهارة المائیة و بلا سورة فی الوقت، الثالث: الصلاة مع الطهارة الترابیة و السورة فی الوقت.

[هل یجوز التیمم للمستحبات الموقتة؟]

السادس: لو ضاق الوقت عن المستحبات الموقتة، کما لو ضاق وقت صلاة اللیل مع وجود الماء و التمکن من استعماله، فهل یشرع التیمم ام لا؟ وجهان.

اقول: ان کان الموقت مما یقضی علی فرض فوته فی وقته، فالاظهر هو الانتقال الی التیمم، بمعنی انه یجوز له التیمم و الاتیان به فی

وقته، لعین ما ذکرناه فی ما لو ضاق وقت الصلاة الواجبة، و هو العلم بسقوط التکلیف باتیان الواجب مع جمیع ما یعتبر فیه فی الوقت، و تعلقه باتیانه فی الوقت مع سقوط الطهارة المائیة، او فی خارج الوقت معها، و لازم ذلک التخییر بینهما علی ما عرفت، و ان کان مما لا دلیل علی قضائه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۳

]...[

لو فات، فلا مسوغ للتیمم، اذ بعد سقوط التکلیف باتیانه فی وقته مع الطهارة المائیة، لا علم بتعلق التکلف بشیء آخر کی یجری فیه ما ذکرناه، و بذلک بضمیمة ما ذکرناه عند الاستدلال لانتقال الفرض الی التیمم لو ضاق الوقت عن الواجب یظهر ما فی کلمات القوم فی المقام، فلا نطیل بذکرها و ما فیها.

[لو تیمم باعتقاد الضیق فبانت سعته بعد الصلاة]

السابع: لو تیمم باعتقاد الضیق فبانت سعته بعد الصلاة فهل یعیدها ام لا؟ وجهان بل قولان: قد استدل للثانی بقوله (علیه السلام) فی صحیح زرارة: فإذا خاف ان یفوته الوقت فلیتیمم «۱ ...» الخ.

فانه اذا ثبت مشروعیة التیمم و صحة الصلاة مع الخوف اثبتنا مع القطع بالضیق بالاولویة.

و مرسل «۲» حسین العامری عمن سأله عن رجل اجنب فلم یقدر علی الماء، و حضرت الصلاة فیتیمم بالصعید، ثمّ مر بالماء و لم یغتسل و انتظر ماء آخر وراء ذلک فدخل وقت الصلاة الاخری و لم ینته الی الماء و خاف فوت الصلاة، قال (علیه السلام): یتیمم و یصلی.

و لکن یرد علی الاول: انه لا یدل علی المشروعیة و ان بانت السعة إلّا اذا کان الخوف بنفسه موضوعاً للمشروعیة، و قد عرفت سابقاً ان الظاهر منه کون الخوف طریقاً شرعیاً الی الضیق.

و علی الثانی، مضافاً الی ذلک، انه لارساله لا یعتمد علیه.

فالاظهر هو الاول لانکشاف عدم مشروعیة واقعاً للقدرة علی الطهارة المائیة، و علیه فان کانت الوقت واسعاً توضأ وجوباً، و ان لم یکن واسعاً تخیّر بین التیمم و الوضوء.

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب التیمم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۴

و یجب الطلب غلوة سهم فی الحزنة و سهمین فی السهلة من جوانبه الأربعة

وجوب الطلب عند عدم الماء

تتیمم فی بیان امور

[وجوب الطلب عند عدم الماء]

اشارة

: منها: ان المشهور بین الاصحاب انه فی صورة عدم الماء (یجب الطلب غلوة سهم فی الحزنة، و سهمین فی السهلة من جوانبه الاربعة و تمام الکلام فی هذا الامر بالبحث فی جهات. الاولی لا خلاف فی وجوب الفحص، و عن معتبر المحقق و منتهی المصنف و فی المدارک دعوی الاجماع علیه، و الکلام فی هذه الجهة یقع تارة فیما یستفاد من الآیة الشریفة- و لو بضمیمة ما ورد فی تفسیرها- و اخری فیما یستفاد من النصوص.

اما الموضع الاول: فقد یتوهم انها تدل علی عدم الوجوب، و انه یکتفی فی انتقال الفرض الی التیمم بعدم العثور علی الماء، و لکنه فاسد لوجوه ثلاثة: الاول: ان المنساق الی الذهن من عدم الوجدان هو عدم الوجود المقدور، و لذا لا یطلق غیر واجد الضالة علی من لم یعثر علیها و لم یطلبها.

الثانی: ان المستفاد من الآیة الشریفة بقرینة تعلیق الامر بالتیمم علی عدم وجدان الماء، و قوله تعالی بعد ذلک مٰا یُرِیدُ اللّٰهُ لِیَجْعَلَ عَلَیْکُمْ فی الدین مِنْ حَرَجٍ ان بدلیة التیمم عن الطهارة المائیة بدلیة اضطراریة لا لفقد المقتضی و انقلاب الموضوع، و علیه فیجب طلب الماء، و عند تعذر تحصیله ینتقل التکلیف الی التیمم.

الثالث: جملة من النصوص الواردة فی تفسیرها کخبر «۱» الحسین بن ابی طلحة عن العبد الصالح (علیه السلام) عن قوله اللّه عز و جل أَوْ لاٰمَسْتُمُ النِّسٰاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مٰاءً فَتَیَمَّمُوا صَعِیداً طَیِّباً ما حد ذلک؟ قال: فان لم تجدوا بشراء و بغیر شراء، ان وجد قدر وضوئه بمائة الف و بالف و کم بلغ، قال (علیه السلام): ذلک علی قدر جدته.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب التیمم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۵

]...[

و خبر «۱» ایوب: اذا رأی الماء و کان یقدر علیه انتقض تیممه.

و صحیح «۲» صفوان قال: سألت ابا الحسن (علیه السلام) عن رجل احتاج الی الوضوء للصلاة و هو لا یقدر علی الماء فوجد بقدر ما یتوضأ به بمائة درهم و هو واجد لها. الحدیث.

و الظاهر ان هذا هو مراد من فسر الوجدان بعدم القدرة، ای عدم الوجود المقدور، و إلّا فحمل الوجدان علی القدرة خلاف الظاهر.

و لکن یمکن ان یقال: انه اذا شک فی الوجود المقدور الذی هو الموضوع لوجوب الطهارة المائیة بحسب ما یستفاد من الآیة الشریفة یکفی فی اثبات مشروعیة التیمم من دون الفحص استصحاب عدم الوجود الخاص لکونه مسبوقاً بالعدم.

و دعوی: ان وجوب الطهارة المائیة لیس مشروطاً بالوجدان بل هو مطلق غیر مشروط به، و مع الشک فی القدرة علی الواجب المطلق یجب الاحتیاط لبناء العقلاء علیه، فیجب الطلب من باب الاحتیاط، و استصحاب عدم القدرة لا یجدی لعدم کون القدرة شرطاً لموضوع الحکم الشرعی بالاضافة الی وجوب الطهارة المائیة، فلا یصح التعبد بوجودها او عدمها بلحاظه، مندفعة بان الظاهر من الآیة الشریفة الآمرة بالطهارة المائیة، ثمّ بالتیمم عند عدم وجدان الماء، هو ان المحدث علی قسمین: واجد و غیر واجد، و الطهارة المائیة تجب علی الطائفة الاولی، و الترابیة علی الثانیة، و بعبارة اخری: یستفاد منها تقیید الامر بالطهارة المائیة بالوجدان، فهو شرط شرعی، فلا مانع من الرجوع الی الاستصحاب، و معه لا یبقی مورد للرجوع الی حکم العقل

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب التیمم حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۲۶- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۶

]...[

بوجوب الاحتیاط، مع ان عدم الرجوع الی البراءة فی موارد الشک فی القدرة انما هو فیما کانت القدرة شرطاً عقلیاً، و اما لو کانت شرطاً شرعیاً فهی تجری فیها کما حققناه فی محله.

مع انه لو سلم عدم دلالتها علی اشتراط وجوب الطهارة المائیة بالوجدان فلا ریب فی ان عدم الوجدان قید شرعی لوجوب الطهارة الترابیة، فهو بالاضافة الیها یکون مجری للاصل الشرعی، فاذا اثبتنا موضوع وجوب التیمم بالاصل، و انضم الیه عدم وجوب الجمع بین الطهارتین بل عدم مشروعیته یثبت سقوط وجوب الطهارة المائیة. فتدبر حتی لا تبادر بالاشکال.

و علی ذلک فلا یصح القول بوجوب الفحص فی صورة الشک فی الوجود الخاص مستنداً الی الآیة الشریفة، بل غایة ما یمکن ان یستفاد من الآیة وجوب الطلب فی صورة العلم بالعثور علی الماء بعد الطلب کما هی مورد النصوص المتقدمة.

و أمّا الموضع الثانی فیشهد لوجوب الطلب فی صورة الشک فی القدرة مصحح «۱» زرارة عن احدهما علیهما السلام: اذا لم یجد المسافر الماء فلیطلب ما دام فی الوقت، فاذا خاف ان یفوته الوقت فلیتیمم و لیصل.

و الایراد علیه: بان المروی فی احد طریقی التهذیب فلیمسک بدل فلیطلب، و بعدم التزام احد من الفقهاء باطلاقه، غیر سدید، اذ الکلینی اضبط من الشیخ، لا سیما و فی احد طریقی الشیخ ایضاً ما عن الکافی، و عدم التزام الفقهاء باطلاقه لیس اعراضاً عن الصحیح کی یوجب وهنه، بل انما یکون لاجل المقید الذی سیمر علیک.

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۷

]...[

و خبر «۱» السکونی عن جعفر (علیه السلام) عن ابیه عن علی (علیه السلام): یطلب الماء فی السفر ان کانت الحزونة فغلوة، و ان کانت سهولة فغلوتین، لا یطلب اکثر من ذلک.

و الایراد علیه: بعدم صحة سنده، و بعدم کونه فی مقام بیان وجوب الطلب، بل انما هو فی مقام بیان حده، فی غیر محله اذ عدم صحة سنده لا یضر بعد کون الراوی هو السکونی الذی بنی الاصحاب علی العمل بروایاته، و ظاهره کونه فی مقام بیان حکم الطلب وحده، و هما یدلان علی الغاء الشارع اصالة عدم الوجدان الجاریة فی نفسها.

و قد استدل للقول بعدم الوجوب بخبر «۲» داود الرقی قال: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): اکون فی السفر فتحضر الصلاة و لیس معی ماء، و یقال ان الماء قریب منا، فاطلب الماء و انا فی وقت یمیناً و شمالًا؟ قال (علیه السلام): لا تطلب، و لکن تیمم فانی اخاف علیک التخلف عن اصحابک فتضل و یأکلک السبع.

و خبر «۳» یعقوب بن سالم قال: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام): عن رجل لا یکون معه ماء، و الماء عن یمین الطریق و یساره غلوتین او نحو ذلک، قال (علیه السلام): لا أمره ان یغرر بنفسه فیعرض له لص او سبع.

و خبر «۴» علی بن سالم عنه علیه السلام قال: قلت له: اتیمم- إلی ان قال- فقال له داود الرقی: فاطلب الماء یمیناً و شمالًا؟ فقال (علیه السلام): لا تطلب یمینا

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب التیمم حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲- من ابواب التیمم حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۲- من ابواب التیمم حدیث ۳.

]...[

و لا شمالًا و لا فی بئر، إن وجدته علی الطریق فتوضأ منه، و ان لم تجده فامض.

و اورد علیها فی الجواهر و غیرها، بضعف سند الجمیع، لان داود الرقی ضعیف جداً کما عن النجاشی، و عن احمد بن عبد الواحد: قل ما رأیت له حدیثاً سدیداً، و عن ابن الغضائری: انه کان فاسد المذهب ضعیف الروایة لا یلتفت الیه، و عن الکشی انه یذکر الغلاة انه من ارکانهم.

و فی سند الثانی معلی بن محمد و هو مضطرب الحدیث و المذهب، و علی بن سالم الذی هو راوی الثالث مشترک بین المجهول و الضعیف.

و لکن الظاهر صحة سند الجمیع، اذ داود الرقی وثقه جماعة من الاعاظم منهم الشیخان و ابن فضال و الصدوق و ابن طاوس و المصنف و الکشی و الطریحی، و یروی عنه کثیراً ابن ابی عمیر و الحسن بن محبوب اللذان هما من اصحاب الاجماع، و قد ورد فی مدحه حدیث «۱» عن الامام الصادق (علیه السلام) یأمرهم بان ینزلوه منه منزلة المقداد من رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم، و فی آخر انه من اصحاب القائم (علیه السلام).

و لاجل ان الظاهر من الجارحین انهم استندوا فی ذلک الی روایة الغلاة عنه غیر الموجبة لضعفه، و ذکرهم انه من ارکانهم الذی لم یثبت بل ثبت خلافه، و نفی الکشی طعن احد من العصابة فیه الموجب للاطمئنان بان مستند النجاشی فی الجرح اما توهم کونه من الغلاة الذی علی فرض ثبوته لا ینافی وثاقته مع عدم ثبوته، أو قول ابن الغضائری الذی لا یعتنی بجرحه فی مقابل توثیق من عرفت لشدة اهتمامه بجرح الرجال بادنی شیء، و کون شأن احمد هو النقل، و غیر ذلک من القرائن لا یعتنی بجرح من تقدم، فالمعتمد هی شهادة الموثقین فهو ثقة.

---

(۱) راجع تنقیح المقال للعلّامة المامقانی فی شرح حاله.

]...[

اما معلی بن محمد فعن الوجیزة: انه لا یضر فی السند لکونه من مشایخ الاجازة، و اما علی بن سالم فالظاهر کما عن غیر واحد التصریح به اتحاده مع علی بن ابی حمزة البطائنی، فیکون خبره من القوی المعمول به.

فالصحیح فی الجواب عنها: ان صحیح داود و خبر یعقوب یدلان علی عدم وجوب الفحص فی مورد الخوف علی النفس او المال کما

یظهر من التعلیل فیهما، و عدمه فی هذا المورد کأنه متفق علیه، و لا ینافی وجوبه فی غیره.

و اما خبر علی بن سالم ففیه: اولًا: انه من المحتمل قویاً کونه هو الخبر المعلل الذی رواه داود بنفسه، اذ من المستبعد جداً تعدد الواقعة کما لا یخفی، و علیه فلا مورد للاستدلال به.

و ثانیاً: انه لا یدل علی جواز التیمم من غیر ان یفحص عن الماء، بل یدل علی عدم وجوب الطلب یمیناً و شمالًا، و له ان یطلبه فی طریقه الی مقصده و مضیه إلیه.

و ثالثاً: انه مطلق یحمل علی الخبرین المتقدمین.

فتحصل: ان الاظهر وجوب الفحص و الطلب.

ثمّ ان وجوب الطلب هل هو نفسی کما عن قواعد الشهید و الحبل المتین و المعالم، او شرطی لصحة التیمم تعبداً کما اختاره صاحب الجواهر و نسب الی المشهور، او ارشادی الی حکم العقل بلزوم الاحتیاط مع الشک فی القدرة کما اختاره بعض الاعاظم، او شرطی طریقی؟ وجوه.

قد استدل للاول: بظهور الامر فی کونه نفسیاً، و فیه: ان الظاهر بحسب المتفاهم العرفی من الاوامر و النواهی الواردة فی امثال المقام کونها ارشاداً الی الشرطیة و الجزئیة و المانعیة، و منه یظهر مستند القول الثانی، و لکن بما ان الظاهر من الامر بالطلب انما هو لاحتمال وجود الماء، و انما أمر به لیظهر ذلک، و لذا لو علم بعدم الماء لا یجب علیه الفحص و الطلب، و ان هذا القول یستلزم تقیید اطلاق الآیة الشریفة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۰

]...[

الدالة علی مشروعیته بمجرد عدم الوجدان بضمیمة ما عرفت من عدم کون المورد من موارد حکم العقل بلزوم الاحتیاط کی یکون الامر بالطلب ارشاداً إلیه، یتعین الالتزام بالوجه الرابع، مع ان لازم الوجه الثانی ان من ترک الفحص، و کان فی الواقع فاقداً للماء لا یکون مکلفاً بالصلاة مع شیء من الطهارتین، اما الترابیة فلعدم حصول شرطها، و اما المائیة فلعدم القدرة علیها و هو کما ترى.

و علیه فتدل هذه الادلة علی ان الشارع الغی استصحاب عدم الوجود المقدور الذی عرفت انه یجری فی نفسه، فلا یحکم بصحة التیمم ظاهراً إلّا بعد الفحص.

مقدار الفحص الواجب

ثمّ ان الطلب فی غیر الارض کالقافلة و الرحل و نحوهما لا حد له سوى تحقق ما یکون حجة عقلائیة علی العدم کالعلم و الیأس عند تعسره، او شرعاً کالحرج و الضرر، فما لم یتحقق احد هذه الروافع او ما ضاهاها یجب الطلب ما دام فی الوقت کما یشهد له صحیح زرارة المتقدم.

و اما الطلب فی الارض للمسافر، فالمشهور بین الاصحاب انه یکفی الطلب فی الحزنة غلوة سهم، و فی السهلة غلوة سهمین، و عن غیر واحد دعوى الاجماع علیه، و عن ظاهر النهایة و المبسوط التخییر بین الرمیة و الرمیتین، و عن المحقق القول بوجوب الطلب ما دام فی الوقت، و اختار المحقق الهمدانی (ره): انه یجب علی المسافر احد امرین: اما الفحص عن الماء و لو فی طریق سفره من غیر ان ینحرف عن الطریق الی ان یتضیق علیه الوقت، و اما تحصیل الوثوق بفقد الماء فیما حوله بمقدار غلوة سهم او سهمین.

و یشهد للاول: خبر السکونی المتقدم المنجبر ضعفه- لو ثبت- مع انه ممنوع کما تقدم بعمل الاصحاب، و دعوى: ان الحلی ادعی تواتر الاخبار بذلک- و لعلهم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۱

]...[

استندوا إلیها- مندفعة بما صرح به المصنف (ره) و غیره من عدم العثور علی غیر خبر السکونی، و أما ما عن النهایة و المبسوط فلیس له وجه ظاهر، فلعل مراده التفصیل المشهور کما لا یخفی.

و اما ما عن المحقق فقد استدل له: بصحیح زرارة المتقدم، و فیه: انه مطلق یتعین تقییده بخبر السکونی، فیکون مقتضی الجمع بینهما هو الالتزام بانه یجب الطلب المحدود بالغلوة و الغلوتین ما دام فی الوقت، و سقوطه مع ضیقه، بل یمکن ان یقال: ان الصحیح وارد فی مقام بیان وقت الطلب و زمانه لا مقداره، فهو اجنبی عن المقام فتأمل.

و بذلک یظهر ان ما فی الحدائق من الجمع بینهما بحمل الصحیح علی صورة الظن بحصول الماء و الخبر علی صورة تجویز الحصول فی غیر محله، مضافاً الی کونه جمعاً تبرعیاً.

و استدل للرابع: بانه مما یقتضیه الجمع بین الخبرین، فان خبر السکونی انما هو فی مقام بیان حکم المسافر المرید لإتیان الصلاة فی مکان مخصوص، کما لو نزل الظهر منزلًا و اراد ان یصلی فیه، و إلّا فله الضرب فی الارض فی جهة من الجهات و لو فی الجهة الموصلة الی المقصد برجاء تحصیل الماء فی اثناء الطریق الی ان یتضیق علیه الوقت، ضرورة ان العود الی المکان الاول لیس واجباً تعبدیاً، فحیثما طلب الماء فی جهة و لو فی الجهة المؤدیة الی المقصود بمقدار رمیة سهم او سهمین فله ان یصلی فی المکان الذی انتهی إلیه طلبه، و ان لا یعود الی المکان الاول الذی ابتدأ منه، لکن یجب علیه الفحص عن الماء فیما حوله بالنسبة الی المکان الذی انتهی الیه السیر، فله فی هذا المکان- ایضاً کالمکان الاول- ان یختار اولًا الضرب الی مقصده مثلًا فی الجهة التی تقربه و هکذا الی ان یتضیق علیه الوقت، و یتعین علیه الصلاة مع التیمم، فثمره العود الی المکان الاول انما هو جواز الصلاة مع التیمم بعد الفحص عن الماء فی سائر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۲

]...[

الجهات بالمقدار المعتبر شرعاً، و ان لم یتضیق علیه الوقت، فیقید حسنة زرارة بما عدا هذه الصورة انتهی.

و فیه: انّه لو طلب الماء فی الجهة المؤدیة الی المقصود بمقدار رمیة سهم او سهمین، و ان کان له ان یصلی فی المکان الذی انتهی إلیه سیره، و لا یجب العود الی المکان الذی ابتدأ منه الطلب، إلّا انه فی جواز تیممه یشترط الطلب فی الجهات الأخر بمقتضی خبر السکونی الظاهر فی الوجوب التعیینی، نعم ما دام یکون الوقت اوسع من طلب الماء فی الجهات الاربع و التیمم و الصلاة، للمکلف التأخیر و عدم الفحص فی جهة من الجهات و لو فی الجهة الموصلة الی المقصود، و لو تضیق الوقت لیس له ذلک ایضاً.

و بالجملة: ظهور خبر السکونی فی الوجوب التعیینی الشرطی لا ینکر، فحمله علی الوجوب التخییری بدعوی انه لا یفهم منه ازید من الوجوب التخییری کما فی مصباح الفقیه، خلاف الظاهر، فالصحیح ما ذکرناه فی مقام الجمع.

ثمّ ان المراد من الغلوة: هو مقدار رمیة سهم، و هذا لا إشکال فیه، انما الکلام فی تحدید الرمیة فان الرمی بالسهم غیر متعارف فی هذا الزمان، و کلمات القوم فی تحدیده مختلفة، فعن ابی الشجاع: الغلوة: قدر ثلاثمائة ذراع إلی اربعمائة، و عن الارتشاف: انها مائة باع، و المیل عشر غلاء، و عن العین و الاساس: ان الفرسخ التام خمس و عشرون غلوة، مع عدم کونهم من اهل الخبرة، و بما ان الشک فی المقام لیس فی سعة المفهوم و ضیقه، فلا مورد لإجراء البراءة، بل یتعین الاحتیاط الی أن یحصل العلم بالخروج عن عهدة التکلیف.

تنبیهات

اشارة

و ینبغی التنبیه علی امور:

[اکتفاء غلوة سهم فی الارض ذات الاشجار]

الاول: فی الجواهر و عن غیرها التصریح بالاکتفاء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۳

]...[

بالطلب غلوة سهم فی الارض ذات الاشجار.

و استدل له: بشمول الحزنة التی اخذت فی الموضوع للاکتفاء بالغلوة فی خبر السکونی علیها، و بان الموضوع الموجب للاکتفاء بالغلوة صعوبة الطلب الشاملة للطلب فی الارض المشتملة علی الاشجار.

و فیهما نظر: اما الاول: فلما عن المجمع من تفسیر الحزنة بالفتح فالسکون: بما غلظ من الارض، و نحوه ما فی المنجد، و اما الثانی: فلان کون الموضوع صعوبة الطلب انما اخذت الحزنة فی الموضوع لتلک خلاف الظاهر، مع انه لا أظن ان یلتزم باطلاقها احد کما لو صعب الطلب لشدة حرارة الهواء او لکون الطالب مریضاً او غیر ذلک مما یوجب الصعوبة، فالقول بلزوم الفحص غلوة سهمین فیها لو لم یکن اقوی، فلا ریب فی کونه احوط.

[اعتبار کون الفحص فی کل جهة من الجهات الاربع]

الثانی: المشهور بین الاصحاب: اعتبار کون الفحص غلوة سهم او سهمین فی کل جهة من الجهات الاربع علی ما نسب الیهم، و عن الغنیة: الاجماع علیه، و عن المصنف فی التذکرة: نسبته إلی علمائنا، و عن المقنعة: الاقتصار علی الامام و الیمین و الیسار، و عن النهایة و الوسیلة: الاقتصار علی الیمین و الیسار، و عن بعض: احتمال اعتبار الغلوة او الغلوتین فی مجموع الجهات المحتملة، بحیث یکون طلبه فی کل جهة بعض ذلک المقدار.

اقول: المنساق إلی الذهن من خبر السکونی ان احتمال وجود الماء فی کل محل کان الفصل بینه و بین الشخص مقدار الغلوة فی الحزنة، و الغلوتین فی السهلة او اقل یکون منجزاً، و لا بد من الفحص حتی یطمئن بعدمه کی یجوز له التیمم ظاهراً، و علیه فیعتبر الفحص فی جمیع الجوانب بنحو یستوعب الفحص جمیع نقاط الدائرة المفروضة التی یکون مرکزها مبدأ الطلب، و محیطها واقعاً فی نهایة الغلوة او الغلوتین، بحیث یکون الخط المفروض فی کل ناحیة من المرکز الی المحیط بمقدار الغلوة او

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۴

]...[

الغلوتین، و بذلک یظهر ضعف سائر الاقوال، ان لم یرجع القولان الثانی و الثالث الی ذلک، من جهة احتمال ان یکون المراد بالیمین و الیسار فی المقنعة نصف الدائرة المفروضة، و أن وجه الاهمال فی النهایة و الوسیلة ما علله فی کشف اللثام بکونه مفروغاً عنه بالمسیر، و إلّا فلا خلاف فی ذلک.

[اشتراط احتمال وجود الماء فی لزوم الفحص]

الثالث: یشترط فی لزوم الفحص احتمال وجود الماء فلو تیقن عدم الظفر به فی جهة لا یجب الفحص فیها، و مع العلم بعدمه فی الجمیع لا طلب مطلقاً بلا خلاف فیه بین اصحابنا علی ما استظهره صاحب الحدائق (ره)، و عن القواعد و الحبل المتین و المعالم: عدم اعتبار ذلک، بل یجب الطلب حتی مع العلم بالعدم.

و استدل له: باطلاق ما دل علی وجوب الطلب، و فیه: اولًا: ما عرفت من ان وجوب الفحص لیس نفسیاً او غیریاً بل انما یکون طریقیاً الی تحصیل الماء، فلا یجب عند عدم احتمال وجوده.

و ثانیاً: لو سلم کونه نفسیاً فلا مورد ایضاً للتمسک بالاطلاق، اذ مفهوم الطلب لا یصدق إلا فی ظرف احتمال الظفر بالمطلوب، فانه عبارة عن التصدی نحو المطلوب، فمع العلم بالعدم لا یصدق ذلک حتی یکون واجباً.

[لو علم وجود الماء فوق المقدار وجب طلبه]

الرابع: لو علم وجود الماء فوق المقدار وجب طلبه کما فی الجواهر و عن غیرها، و استدل له: بصدق الوجدان المانع من مشروعیة التیمم.

و فیه: مضافاً الی عدم صدقه فی بعض الموارد کما لو کان الماء بعیداً بمقدار فرسخ او ازید، انه بعد قیام الدلیل علی وجوب الطلب غلوة او غلوتین یکون المراد من الآیة و غیرها مما جعل فیه الوجدان مانعاً عن مشروعیة التیمم هو الوجدان فیها، و لا ریب فی عدم صدقه فیها بعد الفحص حتی مع العلم بوجوده فوق ذلک المقدار، اللهم إلّا ان یقال: ان دلیل التحدید منحصر بخبر السکونی، و هو لا سیما بقرینة ما فی ذیله: و لا یطلب اکثر من ذلک مختص بصورة الشک فی الوجود و لا یشمل صورة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۵

]...[

العلم، فالمستند فیها هو اطلاق الآیة و غیرها اذا صدق الوجدان عرفاً، و إلّا فیجوز التیمم حتی مع العلم بوجوده ان لم یکن اجماع علی وجوب السعی إلی الماء مطلقاً فتحصل إنّ وجوب السعی مطلقاً ما لم یتحقق احد روافع التکلیف لو لم یکن اقوی، فلا ریب فی کونه احوط.

و هل یلحق بالعلم الظن فی وجوب الازید کما فی الحدائق و عن جامع المقاصد و الروض، ام لا؟ وجهان، قد استدل للاول فی مقابل اطلاق خبر السکونی، بان الجمع بینه و بین صحیح زرارة یقتضی حمل خبر السکونی علی غیر صورة الظن، ففیها یرجع الی الصحیح الدال علی وجوب الفحص ما لم یتضیق الوقت، و بان الظن فی الشرعیات کالعلم، و بان من شرط التیمم العلم بعدم وجود الماء.

و فی الکل نظر: اما الاول: فلما عرفت من عدم تمامیة الجمع المزبور لکونه تبرعیاً.

و اما الثانی: فلان الظنون الخاصة و ان کانت کالعلم إلّا ان مطلق الظن الذی لیس بحجة لیس کالعلم.

و اما الثالث: فلان من شرط التیمم العلم بعدم الماء فی الحد المذکور فی خبر السکونی لا فیما فوقه. و لذا، لا ریب فی عدم الاعتناء باحتمال وجود الماء فوق الحد المذکور، فالاظهر عدم الالحاق.

نعم یلحق بالعلم ما ثبتت حجیته من الامارات کالبینة، و خبر الواحد علی القول بحجیته فی الموضوعات کما هو المختار، اذ مع وجود الحجة علی وجود الماء فوق المقدار لا یکون المورد مشمولًا لخبر السکونی لعین ما ذکر فی العلم.

الاستنابة فی الطلب

الخامس: المحکی عن جماعة من الفقهاء منهم الشهیدان و المحقق الثانی: کفایة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۶

]...[

الاستنابة فی الطلب و عدم وجوب المباشرة، و عن المصنف فی التذکرة و المنتهی: العدم، و استدل للاول فی محکی جامع المقاصد: بان اخبار العادل یثمر الظن، و للثانی فی محکی التذکرة و المنتهی: بان الخطاب بالطلب للمتیمم، فلا یجوز ان یتولاه غیره.

و حق القول فی المقام: ان وجوب الطلب لو کان نفسیاً او غیریاً فبما ان ظاهر الخطاب هو لزوم مباشرة المکلف نفسه، فلا یجوز ان یتولاه غیره لعدم الدلیل علی مشروعیة النیابة فی المقام، فسقوط التکلیف بفعل الغیر خلاف الادلة، و لکن قد تقدم ضعف المبنی، و لو کان طریقیاً فلا تعتبر المباشرة حتی یکون مورداً للنیابة، فعلی کلا التقدیرین لا تکون النیابة فی المقام مشروعة، و بما ان الاظهر کونه طریقیاً فیکفی الطلب من غیر المکلف لا لجواز النیابة بل لحصول الغرض و هو الیأس من وجود الماء.

و منه یظهر ان الاکتفاء بطلب الغیر انما یجوز فیما اذا حصل العلم من قوله، او کان خبره واجد الشروط الحجیة، و علیه فمن لا یری خبر الواحد حجة فی الموضوعات لیس له الالتزام بکفایة الاستنابة فی الطلب اذا کان النائب واحداً.

الاکتفاء بالطلب قبل الوقت

السادس: لو طلب قبل دخول وقت الصلاة و لم یجد، ففی کفایته بعد دخول الوقت مع احتمال العثور علیه لو اعاده احتمالًا عقلائیاً اقوال: الاول: ما عن جماعة: و هی الکفایة مطلقاً.

الثانی: ما عن معتبر المحقق و منتهی المصنف: و هو عدم الکفایة کذلک. الثالث: ما عن التحریر و جامع المقاصد و الذکری: و هو الفرق بین الطلب فی وقت الصلاة و عدمه فیجتزئ بالاول و لو فی صلاة اخری لم یدخل وقتها دون الثانی. و استدل لعدم الکفایة: بان الفحص واجب بالاجماع و غیره، و هو لا یتحقق إلّا بعد الوقت لعدم وجوبه قبله، و بتوقف صدق عدم الوجدان علی الطلب فی الوقت،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۷

]...[

و بان الآیة الشریفة ظاهرة فی ارادة عدم الوجدان عند ارادة التیمم للصلاة و عند القیام إلیها و فی زمان صحة التیمم، و بخبر زرارة المتقدم آنفاً، و بانه لو اکتفی به قبل الوقت لصح الاکتفاء به مرة واحدة للایام المتعددة و هو معلوم البطلان، و بان المنساق إلی الذهن من الادلة ارادة الطلب عند الحاجة إلی الماء، و لا یخفی ان اغلب هذه الوجوه مقتضیة للقول بالتفصیل کما لا یخفی.

و لکن الجمیع قابلة للدفع: اما الاول: فلان الفحص و ان کان مقدمة للتیمم و لازم ذلک عدم وجوبه قبل دخول الوقت، لکن الکلام لیس فی ذلک، بل فی انه لو اوجده هل یکتفی به بعد دخول الوقت کما هو کذلک فی المقدمات التی یؤتی بها قبل وقت ذیها، ام لا؟.

و اما الثانی: فلانه بعد جریان الاستصحاب- ای استصحاب عدم تجدد الماء- یحرز ذلک بلا توقف علی الطلب فی الوقت علی ما سیمر علیک، و منه یظهر ما فی الوجه الثالث.

و اما الرابع: فلانه انما یدل علی ان زمان وجوب الطلب هو ما دام کون المکلف فی الوقت، و هذا لا یلازم عدم الاجتزاء بما تحقق قبل الوقت.

و اما الخامس: فلعدم ترتب محذور علی الالتزام بالاکتفاء بالطلب الواحد لأیام متعددة.

و اما السادس: فلانه بعد كون وجوب الفحص وجوباً طريقياً لا نفسياً و لا غيرياً لو طلب قبل الوقت و استصحب العجز عن الطهارة المائية الى حين ارادة التيمم لا يبقى مورد لوجوب الطلب.

و حق القول فى المقام: ان الاظهر هو الاكتفاء بالطلب قبل الوقت مطلقاً لاستصحاب عدم التجدد و بقاء العجز و عدم الماء.

و قد اورد عليه بوجوه: الاول ان ادلة وجوب الطلب تقتضى الغاء

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۸

]...[

الاستصحاب فى المقام كما تقدم.

و فيه: انها انما اقتضت الغاء اصالة عدم الوجدان قبل الطلب لا بعده.

الثانى: ما فى الجواهر، و هو ان شرط صحة التيمم عدم وجدان الماء، و هو لا يثبت باستصحاب عدم الماء، و الظاهر ان مراده ان شرط التيمم هى الحالة الحاصلة للطالب بعد الطلب و هو اليأس من القدرة على الماء، فاذا حدث ما يوجب رجاء القدرة عليه تزول تلك الحالة و لا تثبت باستصحاب عدم الماء.

و فيه: اولًا: لو سلم ان ظاهر الادلة هو اعتبار الحالة الحاصلة من الطلب فى صحة التيمم و هو اليأس عن الظفر بالماء، فلا ريب فى كون وجوبه طريقياً كما تقدم إلى عدم الماء واقعاً الذى هو الموضوع لمشروعية التيمم، فاذا جرى استصحاب عدم الماء و العجز عن الطهارة المائية تترتب عليه مشروعية التيمم.

و ثانياً: ان الظاهر من الادلة و ان كان اعتبار ما يحصل من الطلب فى المشروعية لا نفس السعى و الطلب، إلّا ان الظاهر ان ذلك ايضاً امر عدمى و هو عدم العثور على الماء لا صفة وجودية اعتبارية. فتدبر فانه دقيق.

الثالث: ان قاعدة الاشتغال تقضى بوجوب الفحص.

و فيه: ان الاستصحاب وارد عليها كما تقدم.

فتحصل: ان الاظهر هو الاكتفاء به مطلقاً.

لو ترک الطلب حتی ضاق الوقت

اشارة

السابع: اذا ترك الطلب حتى ضاق الوقت، عصى، كما هو المشهور، بل الظاهر انه من المسلمات و لم ينقل الخلاف فيه إلّا من المحقق فى المعتبر، و صح تيممه و صلاته على الاشهر، بل المشهور كما فى المدارك، و عن الروض: نسبته الى فتوى الاصحاب فهاهنا مقامان: الاول: فى الحكم التكليفى، الثانى: فى الحكم الوضعى.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۶۹

]...[

[فی الحکم التکلیفی]

اما المقام الاول: فبناء على كون وجوب الطلب نفسياً، فعصيان من آخره حتى ضاق الوقت ظاهر الوجه لكونه تفويتاً للتكليف، و اما بناء على كون وجوبه طريقياً إلى عدم الماء كما قويناه، فبناء على عدم صحة الصلاة و التيمم فكذلك فانه فوّت الصلاة الواجبة عليه.

و اما بناء على صحة الصلاة، فيشكل الحكم بالعصيان، لان الامر بالوضوء و بالطلب مقدمة له ليس إلّا لتوقف الصلاة عليه، و هو انما يكون مع القدرة، و مع العجز لا تتوقف عليه لفرض صحة التيمم، فترك الطلب انما يوجب تعذر الطهارة المائية من دون ان يلزم منه تفويت ما امر به لاجله، فلا مقتضى للعقاب.

و دعوى: ان العقاب انما يكون على ترك الواجب الغيرى نفسه، مندفعة: بان الصحيح المحقق فى محله انه لا عقاب على مخالفة الواجب الغيرى من حيث هو، مع انه لو سلم ترتب العقاب على مخالفته فإنما هو فى صورة الانحصار لا فى مثل المقام مما يمكن ايجاد ذى المقدمة بجميع شروطه.

و بعبارة اخرى: مع ما يكون بدلًا عنه بل يكون المقام نظير ما لو كان فى اول الوقت محدثاً بالاصغر و كانت وظيفته الوضوء للصلاة ثمّ اجنب نفسه و تبدل تكليفه الغيرى إلى غسل الجنابة بدل الوضوء.

و بالجملة: يكون العجز على الفرض موجباً لتبدل الموضوع، لا مانعاً من تنجز التكليف مع بقاء مقتضية.

قمّى، سيد صادق حسينى روحانى، فقه الصادق علیه السلام (للروحانى)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانى)؛ ج۳، ص: ۶۹

و قد يقال فى وجه الحكم بالعصيان مع الالتزام بصحة الصلاة ان الصلاة مع الطهارة المائية فرد كامل من الصلاة، و مع الترابية فرد ناقص اجتزى به الشارع عند الضرورة، فالمكلف فى الفرض فوّت بسوء اختياره صفة كمالها.

و بعبارة اخرى: ان فى الصلاة مع الطهارة الجامعة بين قسميها مقداراً من

فقه الصادق علیه السلام (للروحانى)، ج۳، ص: ۷۰

]...[

المصلحة الملزمة، و فى خصوص المائية منها مصلحة اخرى ملزمة، او تلك المصلحة بنحو او فى، بحيث تكون بحدها لازمة الاستيفاء، فلو ترك الطلب حتى ضاق الوقت، فلم يتمكن من الوضوء، و ان صحت صلاته مع التيمم، إلّا انّه لاجل تفويت المصلحة الزائدة يحسن العقاب عليه و يكون عاصياً بذلك.

و دعوى: انه على ذلك لا بد من الحكم بوجوب القضاء، فحكمهم بعدمه يكشف عن عدم تمامية هذا التقريب، مندفعة: بانه يمكن ان تكون المصلحة الزائدة بحيث لا يمكن استيفائها بعد استيفاء المصلحة الاخرى او ذات تلك المصلحة.

و لكن يرد على هذا التقريب: مضافاً إلى كونه خلاف ظاهر الادلة، فإنها ظاهرة فى تنزيل التيمم منزلة الطهارة المائية فى افادته الطهارة التى هى شرط للصلاة. ان لازم ذلك عدم استباحة سائر الغايات التى لم يضطر إلى فعلها كصلاة القضاء و صلاة الآيات، مع ان بنائهم على الاستباحة، كما ان لازمه عدم جواز اتيان الاجير بالصلاة مع التيمم، مع انهم حكموا بالجواز، و ايضاً يلزم منه عدم جواز اقتداء المتوضى بالمتيمم، مع انه يجوز، فمن ذلك كله يستكشف عدم تمامية ذلك.

فالصحيح فى دفع الاشكال ان يقال: ان فى الطهارة المائية من حيث هى مقدمة للصلاة مصلحة اخرى لزومية غير ما تكون مترتبة على الصلاة، و ليست تلك المصلحة فى الطهارة المائية، مع قطع النظر عن وقوعها مقدمة للصلاة، حتى يقال: ان لازم ذلك ايجابها مطلقاً و كون وجوبها نفسياً، بل تترتب عليها حال كونها مقدمة للصلاة، فالصلاة مع الطهارة الترابية و ان كانت كالصلاة مع الطهارة المائية بلا تفاوت بينهما من حيث النقص و الكمال، إلّا انه فى الفرض بما ان المكلف فوّت بسوء اختياره تلك المصلحة المترتبة على الطهارة المائية يكون عاصياً لذلك، و الدليل على كون الطهارة المائية كذلك هو ما دل على ان التيمم بدل اضطرارى من الوضوء او الغسل سوغه العجز عن الاتيان به، اذ لازمه عدم كونه موجباً لانتفاء ملاك الطهارة المائية، مضافاً

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۷۱

]...[

إلی ان ارتکازیة بدلیة التیمم عنها ایضاً تقتضی ذلک، و مقتضاه مبغوضیة ایجاد العجز اختیاراً، هذا مضافاً إلی الاجماع المدعی علی الحرمة فی المقام، فتأمل، فان جمیع ذلک محل اشکال و نظر سوی الاجماع ان ثبت، و حیث ان مصلحة القید بعد سقوط الامر بالمقید لا یمکن استیفائها، فلا قضاء علیه، و بذلک یجمع بین کلمات القوم و الادلة، فتدبر فانه دقیق.

ثمّ ان المراد بالعصیان فی المقام انما هو ما یعم التجری بالاقدام علی عدم الیقین بالفراغ، اذ بناء علی المختار فی وجوب الطلب من کونه طریقیاً، لو علم بانه لو طلب لعثر یکون العصیان حقیقیاً، و لکن لو لم یعلم بذلک فلا یکون عصیاناً حقیقیاً، اذ یحتمل عدم الماء واقعاً فلم یکن مکلفاً بالوضوء من الاول، فلا عصیان واقعاً، و لعله لذلک عبر جماعة منهم المحقق فی الشرائع و المصنف فی محکی القواعد و غیرهما بالخطإ و لم یعبروا بالعصیان و هو اولی.

[فی الحکم الوضعی]

لو ترک الطلب حتی ضاق الوقت صحت صلاته

اما المقام الثانی: فالکلام فیه فی موردین: صحة الصلاة و عدمها، و وجوب القضاء و عدمه.

أما الأول: فالمشهور بین الاصحاب علی ما فی المدارک: صحة صلاته و تیممه، و عن الروض: نسبتها إلی فتوی الاصحاب، و لم ینقل الخلاف إلّا عن ظاهر الخلاف و المبسوط و النهایة، و لا یبعد أن یکون المراد بما فی هذه الکتب البطلان فی السعة کما ترشد إلیه دعوی الاجماع فی محکی الخلاف علیه، و علیه فلا خلاف فی الصحة.

و یشهد لها اطلاق قوله تعالی «۱» فَلَمْ تَجِدُوا ماءً فَتَیَمَّمُوا بناء علی کون

---

(۱) سورة النساء- آیة ۴۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۷۲

]...[

المراد عدم الوجود المقدور کما عرفت، فانه حینئذ غیر واجد للماء و ان کان الماء موجوداً فی الحد و علم به، نعم لو کان المراد منه عدم الماء لما صح الاستدلال به، لانه قد قیدت الآیة الشریفة بالادلة الأخر بالوجدان فی الحد.

و بذلک یظهر عدم صحة الایراد علی الاستدلال بالآیة الشریفة بانها تدل بعد التقیید علی انه انما ینتقل الفرض إلی التیمم مع عدم وجود الماء فی الحد، فحیث انه موجود او یحتمل وجوده فلا یکون المورد مشمولًا للآیة الشریفة.

و اطلاق قوله (علیه السلام) فی مصحح «۱» زرارة المتقدم: فاذا خاف ان یفوته الوقت فلیتیمم و لیصل. و ما ذکر بعض المحققین (ره) من ان هذا الصحیح کغیره مما یدل علی مشروعیة البدل للعاجز، منصرف عن العاجز الذی اختار العجز للفرار من التکلیف المنجز علیه، و یختص بصورة عدم التفریط، غیر تام، اذ لو سلم الانصراف بدءاً فلیس بنحو یصلح لتقیید الاطلاق، و یزول بادنی تأمل.

و قد استدل للصحة فی الجواهر و غیرها: بان التکلیف بالطلب ساقط عند الضیق لعدم التمکن منه، فیرجع إلی العمومات الدالّة علی عدم سقوط الصلاة بحال، و هی تقتضی صحتها مع التیمم، و باطلاق بدلیة التراب، و بفحوی ما تسمعه من صحة التیمم لغیر المتمکن من استعمال الماء مع وجوده عنده لضیق الوقت، و بعدم تناول ما دل علی شرطیته لمثله.

و فی الجمیع نظر: امّا الاول فلأنه مضافاً إلی عدم الدلیل علیه سوی ما فی مرسل «۲» یونس الطویل: فانها لا تدع الصلاة بحال، فدعوی دلالة العمومات علیه کما تری ان معنی عدم سقوط الصلاة بحال انما هو ان کل مکلف فی ای حال من

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب الحیض حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۷۳

]...[

الحالات کان مکلف بالصلاة بحسب وظیفته حتی الغرقی، لا ان التکلیف بها یکون باقیاً بعد ان عصی المکلف و صیر ایجادها علی النحو المعتبر شرعاً فی حقه ممتنعاً.

و اما الثانی: فلأن سبیله سبیل الآیة الشریفة فیجری فیه ما ذکرناه فیها.

و امّا الثالث: فلأن دلیل صحة الصلاة فی تلک المسألة بعض هذه الوجوه المذکورة فی المقام.

و اما الرابع: فلأن سقوط ما دل علی شرطیة الطلب بنفسه لا یصلح ان یکون دلیلًا لمشروعیة التیمم فی المقام. فالعمدة ما ذکرناه.

لا یجب القضاء فی الفرض

و امّا المورد الثانی ففی الحدائق: استناد القول بوجوب القضاء إلی المشهور، و عن جامع المقاصد: نسبته إلی اکثر الاصحاب. و لکن الکلمات المحکیة عن جماعة من الاصحاب الذین نسب إلیهم ذلک غیر ظاهرة فیه، فان الظاهر و لا أقل من المحتمل: ان مراد جماعة منهم الاعادة فی الوقت لو وجده بعدها فی رحلة مثلًا دون القضاء، کما ان مراد جماعة آخرین القضاء فی خصوص صورة النسیان، کما یظهر لمن راجعها و تدبر فیها.

و کیف کان، فیشهد لعدم الوجوب: ان الاتیان بالمأمور به الاضطراری یجزی عن قضاء المأمور به الواقعی الاولی کما حقق فی محله، مضافاً إلی ان المورد من صغریات ما یأتی من ان من صلّی بتیمم صحیح لا یجب علیه الاعادة و القضاء المستدل علیه بالنصوص الکثیرة، مع ان قوله (علیه السلام) فی صحیح «۱» زرارة المتقدم: فاذا خاف ان یفوته الوقت فلیتیمم و لیصل فی آخر الوقت، فاذا وجد الماء فلا قضاء علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۷۴

]...[

و لیتوضأ لما یستقبل. صریح فی عدم وجوب القضاء فی المقام بناء علی شمول قوله: فإذا خاف ... الخ له کما هو الاظهر علی ما عرفت.

و استدل للوجوب بخبر «۱» ابی بصیر قال سألته عن رجل کان فی سفر و کان معه ماء فنسیه و تیمم و صلّی، ثمّ ذکر ان معه ماء قبل ان یخرج الوقت، قال (علیه السلام): علیه ان یتوضأ و یعید الصلاة.

و یرد علیه: ما اورده جماعة من اختصاصه بالنسیان، مع ان الظاهر منه وقوع تیممه فی السعة و هو خلاف مفروض الکلام، مضافاً إلی

ضعف سنده، فالاظهر عدم وجوب القضاء.

اذا ترک الطلب فی سعة الوقت

الثامن: اذا ترک الطلب فی سعة الوقت و صلّی فان لم یتبین عدم وجود الماء فلا اشکال فی البطلان، کما لا خلاف فیه، و فی الجواهر اجماعاً منقولًا ان لم یکن محصلًا، و الوجه فیه بناء علی کون وجوب الطلب شرطیاً، التلازم بین انتفاء الشرط و انتفاء المشروط، و اما بناء علی کونه طریقیاً کما هو الاظهر، فلعدم ثبوت مشروعیة التیمم فی الفرض، لاحتمال وجدان الماء، فمقتضی استصحاب بقاء التکلیف و قاعدة الاشتغال عدم الاکتفاء بما اتی به.

و ان تبیّن عدم وجود الماء، فان لم یحصل منه قصد القربة، فلا اشکال فی البطلان کما لا یخفی، و ان حصل منه ذلک، فعن المصنف (ره) فی التحریر الصحة و تبعه جماعة من المحققین.

و استدل للعدم: بان مقتضی شرطیة الطلب لصحة التیمم ذلک: و بانه ان اتی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۵.

]...[

بالصلاة بقصد الامر فهو تشریع موجب للبطلان و ان اتی بها باحتمال الامر، فحیث انه یتمکن من الامتثال العلمی فلیس له التنزل الی الامتثال الاحتمالی فهو لا یکفی فی الفرض.

و فیهما نظر: اما الاول: فلما تقدم من ان وجوب الفحص طریقی لا شرطی و علیه فالفعل مصداق للمأمور به واقعاً فیسقط الامر، و امّا الثانی: فلما حققناه فی حاشیتنا علی الکفایة من ضعف المبنی المذکور، و إنّه لا یعتبر فی صحة العبادة سوی الاتیان بالفعل مستنداً إلی المولی، فراجع ما ذکرناه مفصلًا، فاذاً ما اختاره المصنف (ره) هو الاقوی.

اذا طلب و صلّی ثمّ تبیّن وجود الماء

التاسع: اذا طلب الماء بمقتضی وظیفته فلم یجد فتیمم و صلّی ثمّ تبیّن وجود الماء فی محل الطلب، فهل یجب الاعادة او القضاء، ام لا یجب شیء منهما کما لعله المتفق علیه، ام یجب الاعادة اذا تبیّن فی الوقت و لا تجب فی خارجه؟ وجوه.

و قد استدل للاوّل: بان المأخوذ موضوعاً فی الآیة الشریفة و غیرها ممّا دل علی مشروعیة التیمم، امّا ان یکون عدم الماء واقعاً فی الحد المعین، او یکون عدم الوجود المقدور، امّا علی الاول فعدم تحقق موضوع التیمم فی الفرض واضح لانکشاف کونه واجداً، فما جعل امارة للعدم یسقط عن الحجیة، و کذلک علی الثانی، لان ما جعل موضوعاً هو عدم القدرة واقعاً مع قطع النظر عن العلم و الجهل، و هو منتف فی المقام.

و فیه: ان الظاهر من الآیة الشریفة و لو بعد ملاحظة القرائن الداخلیة و الخارجیة ان الموضوع هو عدم استیلاء المکلف علی الماء، و بعبارة اخری: عدم وجود الماء المستولی علیه فی الحد المزبور، و علیه فهو صادق فی المقام، فیدخل المورد فیما یأتی من ان من صلّی بتیمم صحیح لا یجب علیه الاعادة و القضاء، کما سیأتی تحقیقه.

]...[

و استدل للاخیر: بان موضوع مشروعیة التیمم العجز المستمر إلی آخر الوقت، لا مجرد صدق عدم الوجدان فی وقت خاص، و الشاهد علی ذلک کون البدلیة اضطراریة، فانکشاف وجود الماء فی الوقت یوجب عدم تحقق الضرورة المسوغة للتیمم، و ان کان حین العمل آتیاً بما یقتضیه تکلیفه فی مرحلة الظاهر مراعیاً صحته بعدم انکشاف الخلاف، و هذا بخلاف الانکشاف فی خارج الوقت.

و فیه: ان النصوص الآتیة فی محلها الدالّة علی انه لو تجددت القدرة بعد الاتیان بالصلاة بوجود الماء فی الوقت لا یجب اعادة الوضوء و الصلاة تدل علی عدم اعتبار استمرار العجز، کما انه یدل علیه ما دل علی جواز التیمم و الصلاة بعد الفحص و عدم الوجدان کما لا یخفی، فالجمع بین هذه الادلة و ما دل علی ان الموضوع هو عدم الوجدان یقتضی الالتزام بان الموضوع هو عدم الوجدان فی الحد حال الصلاة.

فتحصل: ان الاقوی عدم وجوب الاعادة او القضاء.

اذا اعتقد ضیق الوقت ثمّ تبیّن السعة

اشارة

العاشر: اذا اعتقد ضیق الوقت عن الطلب فتیمم و صلّی، ثمّ تبیّن سعة الوقت، فهل تصح صلاته فلا یجب الاعادة او القضاء ام لا تصح؟ وجهان بل قولان.

و استدل للاول: بانه یستفاد ذلک من قوله (علیه السلام) فی صحیح «۱» زرارة: فإذا خاف ان یفوته الوقت فلیتیمم و لیصل فی آخر الوقت، فإذا وجد الماء فلا قضاء علیه. بالأولویة، إذ لو صحت الصلاة فی صورة الخوف و احتمال ضیق الوقت عن الطلب صحت فی صورة اعتقاد الضیق بالاولویة، و بان اعتقاد الضیق یوجب صدق عدم القدرة و العجز عن استعمال الماء الذی هو الموضوع لمشروعیة التیمم.

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب التیمم حدیث ۱.

]...[

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن صحیح زرارة انما یدل علی الصحة ما دام لم تنکشف السعة، و لا یدل علی الصحة حتّی فی صورة انکشاف السعة کی یثبت ذلک فی صورة اعتقاد الضیق بالاولویة.

و دعوی: ان ظاهر الصحیح کون الوجه فی صحة التیمم عند الخوف هو ترجیح احتمال فوت الصلاة علی احتمال ایقاع الصلاة بالطهارة المائیة، فان المکلف حین الخوف یحتمل السعة الموجبة للطلب، و یحتمل الضیق الموجب لإیقاع الصلاة بالطهارة الترابیة، فرجّح الشارع فی حقه العمل علی الثانی، و هو انما یدل بإطلاقه علی الصحة فی الفرض حتی علی تقدیر السعة واقعاً، فیدل علی المشروعیة فی المقام بالأولویة، مندفعة بان الجمع بین الصحیح و بین ما دل علی ان موضوع المشروعیة هو عدم الوجدان فی الحد المتوقف احرازه علی الطلب یقتضی الالتزام بان موضوع الحکم الواقعی هو عدم الوجدان واقعاً، و سقوط الطلب فی صورة الخوف، و الامر بالتیمم و الصلاة من باب الحکم العقلی الطریقی او الشرعی الظاهری، لا انه موضوع بنفسه للحکم الواقعی، و یشیر إلی ذلک قوله فی الصحیح: و لیصل فی آخر الوقت. و ان شئت قلت: ان ترجیح احد الاحتمالین لأهمیة متعلقة من باب الاحتیاط لا یوجب الحکم بالصحة حتی مع انکشاف السعة و انعدام احتمال الضیق الذی هو الموضوع لهذا الحکم فتدبر فانه دقیق.

و اما الثانی: فلأن عدم القدرة فی الفرض انما یکون ناشئاً عن الاعتقاد الخاطئ و ظاهر الادلة غیر الفرض، و بعبارة اخری: ان عدم القدرة فی الفرض تخیلی لا واقعی، و الموضوع لمشروعیة التیمم هو عدم القدرة واقعاً، فالاقوی هو لزوم الاعادة او القضاء، اللهم الا ان یقال: ان الصحیح فی صورة الخوف یدل علی لزوم التیمم و ترک الطلب، و حیث ان الممتنع شرعاً کالممتنع عقلًا، فهو غیر واجد للماء فیشرع له التیمم و تثبت المشروعیة فی المقام بالاولویة و تصح صلاته حینئذ، فلا یجب علیه الاعادة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۷۸

]...[

او القضاء و ان کان الاحوط ذلک بل لا یترک.

و علی تقدیر الحکم بلزوم الاعادة او القضاء، فإنما هو فیما اذا لم یعلم بانه علی فرض الطلب لم یکن یعثر بالماء، و إلا فلا یجب، فانه حینئذ یکون من صغریات ما فی التنبیه السابع، و قد عرفت ان الاقوی هی الصحة فی الفرض.

لو اعتقد عدم الماء ثمّ تبیّن وجوده

و بما ذکرناه ظهر حکم ما لو اعتقد عدم الماء فترک الطلب ثمّ تبیّن وجوده و انه لو طلب لعثر، و ان الاظهر وجوب الاعادة او القضاء، اذ لا وجه للحکم بالصحة سوی صدق عدم الوجدان، و قد عرفت عدم صدقه فی امثال المقام. و ما ذکرناه فی توجیه صدقه فی المسألة السابقة غیر جار فی هذه المسألة کما لا یخفی هذا فی غیر الناسی.

و أمّا هو ففیه اقوال الاول: الاجزاء و عدم وجوب الاعادة او القضاء، و هو الذی نسب إلی علم الهدی، و المحقق فی المعتبر.

الثانی: وجوب الاعادة او القضاء، و هو المنسوب إلی شیخ الطائفة و الشهید، و تبعهما جماعة من المحققین.

الثالث: عدم وجوب القضاء لو تبیّن بعد الوقت، و وجوب الاعادة لو تبین فی الوقت، و هو الذی اختاره فی الحدائق.

و قد استدل للاول: بصدق عدم الوجدان، فتشمله الآیة الشریفة، فهو قد اتی بالصلاة الصحیحة المشروعة فیدل حینئذ علی عدم وجوب القضاء، او الاعادة ما دل علی الاجزاء فی امثال المقام، و بحدیث الرفع.

و فیهما نظر: اما الاول: فلما عرفت من عدم صدق عدم الوجدان فی الفرض. و اما الثانی: فلما حققناه فی حاشیتنا علی الکفایة: من ان الظاهر من الحدیث الشریف رفع الآثار المترتبة علی فعل المکلّف اذا تعلّق به احد العناوین المذکورة فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۷۹

]...[

الحدیث، و امّا الآثار المترتبة علی الموضوع الخارجی بلا دخل لفعل المکلّف فیه فالحدیث لا یرفع تلک الآثار، و علیه یترتب عدم ارتفاع نجاسة الملاقی المترتبة علی الملاقاة اذا لاقی ید الانسان مع النجاسة خطأ او نسیاناً او عن اضطرار او اکراه، لأن الاثر لم یترتب علی فعل المکلف و لا دخل له فی ذلک، کما انه اذا لم یتعلّق احد هذه العناوین بفعل المکلّف، بل تعلق بالموضوع الخارجی لا یکون مورداً للحدیث، فلو اکره علی ایجاد الخمر لا یصح التمسک بالحدیث لرفع حرمة شربه، و فی المقام انما تعلق النسیان بالموضوع الخارجی و هو وجود الماء، فالحدیث لا یصلح لرفع حکمه، و هی شرطیة الوضوء معه للصلاة، مع انه علی فرض الشمول یختص ذلک بما اذا کان النسیان مستوعباً للوقت، و إلّا فطروه لا یوجب ارتفاع الحکم عن متعلقه اذ ما طرأ علیه النسیان و هو الفرد لا حکم له، و ما هو متعلق الحکم و هو الطبیعی لم یطرأ علیه النسیان.

و امّا الجواب عن الاستدلال به: بان الحدیث انّما یدل علی رفع الحکم المتعلّق بالمرکب اذا تعلق احد هذه العناوین بأحد الامور

المعتبرة فیه، اذ الامر و النهی الضمنیان لا یرتفعان إلّا بارتفاع اصل التکلیف الذی هو المنشأ لانتزاع الجزئیة او الشرطیة او المانعیة، و لا یدل علی تعلّق التکلیف بالفاقد له، ففی المقام الحدیث انّما یدلّ علی عدم وجوب الصلاة مع الوضوء لا الوجوب مع التیمم، فغیر تام، اذ فی خصوص الصلاة دل الدلیل علی ذلک، و هو قوله: الصلاة لا تدع بحال. فتأمل.

و استدل للاخیر بعد تسلیم ان مقتضی القاعدة عدم وجوب الاعادة، و القضاء: بما رواه «۱» الشیخ عن ابی بصیر قال: سألته عن رجل کان فی سفر و کان معه ماء فنسیه و تیمم و صلّی، ثمّ ذکر ان معه ماء قبل ان یخرج الوقت، قال (علیه السلام): علیه ان

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۵.

]...[

یتوضأ و یعید الصلاة.

و اورد علی الاستدلال به فی محکی المعتبر: بان فی سنده عمّار بن موسی و هو ضعیف، و فی محکی الذکری: بان فی سنده عثمان بن عیسی، و فی الجواهر: بالاضمار. و الکل لا تخلو عن النظر، لان الساباطی ثقة علی الاقوی، اذ لا وجه لدعوی ضعفه سوی کونه فطحیّاً و هو لا یوجب عدم وثاقته بعد أن وثقه جماعة کالشیخ و غیره، بل الظاهر ان کل من شهد بفطحیته شهد بوثاقته، مع عدم ثبوت ذلک منه.

و ابن عیسی و ان ضعفه جماعة کالفاضل الجزائری و المحقق و المصنف و الاردبیلی، إلّا ان الظاهر انّه موثّق معتمد کما نصّ علیه المجلسی فی محکی الوجیزة، و المصنف ره فی محکی التحریر، و صاحب الذخیرة، بل عن المحقق الشیخ محمّد بن صاحب المعالم: نسبته إلی المتأخرین، و عن الکشی نقل قول: انه من اصحاب الاجماع.

و أمّا اضماره: فمضافاً إلی ان المحقق فی المعتبر رواه عن ابی بصیر، عن الامام الصادق (علیه السلام) ان مضمرة من اجلاء الاصحاب، و هو لا یروی عن غیر المعصوم (علیه السلام).

و لکن الصحیح الایراد علیه: بان الحدیث و ان اختص بالانکشاف فی الوقت و لا یشمل الانکشاف فی خارجه، إلّا انه قد عرفت ان لزوم القضاء ممّا تقتضیه القاعدة الاولیة.

فتحصل: ان الاظهر وجوب الاعادة او القضاء.

اراقة الماء

اشارة

الحادی عشر: المشهور بین الاصحاب عدم جواز اراقة الماء الکافی للوضوء و الغسل بعد دخول الوقت اذا علم بعدم وجود ماء آخر، بل فی الجواهر دعوی ظهور

]...[

الاجماع علیه، اذ لم یعرف الخلاف فیه إلّا ما فی المعتبر.

و استدل له: باولویته من ایجاب الطلب، و بظهور الادلة فی الاهتمام بالنسبة إلی ذلک کما یومئ إلیه شراؤه بما یتمکن، و بالاجماع.

و فی الجمیع نظر: أمّا الاول: فلانه انما یجب الطلب لینکشف الحال و انه هل هو واجد للماء فلا یکون التیمم فی حقه مشروعاً، او غیر واجد فیکون مأموراً به، و هذا غیر مربوط بالمقام الذی یصدق غیر الواجد بعد الاراقة قطعاً، و منه یظهر ما فی الثانی، اذ فی مورد الامر بالشراء یصدق الوجدان، و لاجله امر به بخلاف المقام.

و بعبارة اخری: الامر بالطلب و الشراء فی ذینک الموردین انما یکون لأجل عدم التمکن من تحصیل الطهارة إلّا بهما، و هذا بخلاف المقام، ممّا یمکن تحصیلها بالتیمم بعد الاراقة، و اما الاجماع فلاحتمال ان یکون مدرک المجمعین بعض ما ذکر.

فالاولی الاستدلال له باطلاق ما دل علی وجوب الطهارة المائیة، فیجب حفظ الماء مقدمة لها، و الایراد علیه: بان الاراقة انما توجب تعذر الطهارة المائیة من دون ان یلزم منها تفویت ما امر به لاجله و هی الصلاة، فلا وجه للعصیان، قد عرفت الجواب عنه فی التنبیه السابع مفصلًا فراجع ما حققناه.

و منه یظهر عدم جواز ابطال الوضوء بعد الوقت اذا علم بعدم وجود الماء لو کان علی وضوء، اذ ما دل علی وجوب حفظ الماء لاجل الوضوء یدل علی عدم جواز نقض ذلک الوضوء، فالحکم بجواز الثانی دون الاول غریب.

نعم یجوز له ابطاله بالجماع مع عدم التمکن من الغسل کما هو المشهور، بل عن المحقق دعوی الاجماع علیه.

و یشهد له صحیح «۱» اسحاق بن عمار عن الامام الکاظم (علیه السلام): عن

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب التیمم حدیث ۱.

]...[

الرجل یکون مع اهله فی السفر فلا یجد الماء یأتی اهله؟ فقال (علیه السلام): ما احب ان یفعل ذلک إلّا ان یکون شبقاً او یخاف علی نفسه، قلت: یطلب بذلک اللذة قال (علیه السلام): هو حلال.

و دعوی: ان ظاهره جوز الجماع حیث لا ماء اصلًا لا للوضوء و لا للغسل، بحیث کانت وظیفته التیمم علی ای حال، فهو انما یدل علی جواز تبدیل الحدث الاصغر، بالاکبر، و هو غیر مربوط بما هو محل الکلام من تبدیل الطهارة المائیة بالترابیة، مندفعة، بان قوله: فلا یجد الماء، مطلق من حیث وجود الماء بقدر الوضوء، اذ الظاهر منه عدمه بمقدار یکفی للغسل فیعم المقام، مع ان عدم الاستفصال فی الجواب بین کونه متطهر او غیر متطهر یشهد بشموله للمقام.

و إمّا خبر «۱» السکونی عن جعفر (علیه السلام) عن آبائه علیهم السلام عن ابی ذر: انه اتی النبی (ص) فقال: یا رسول اللّه (ص) هلکت جامعت اهلی علی غیر ماء قال، فأمر النبی (ص) بمحمل فاسترت به، و بماء فاغتسلت انا و هی، ثمّ قال (ص): یا ابا ذر یکفیک الصعید عشر سنین، فلا یدل علی ذلک، اذ الظاهر من قوله (هلکت) بقرینة جوابه (ص) انما هو هلاکه من حیث تفویت الصلاة لا تفویت الطهارة المائیة، فقوله (ص): یکفیک الصعید عشر سنین یکون ردعاً عن ذلک، و انه تصح الصلاة مع الطهارة الترابیة، لا انه ردع عن اعتقاد الهلاک لاجل تفویت الطهارة المائیة حتی یدل علی المختار، فالعمدة هو الصحیح، و به یخرج عن القواعد المقتضیة للحرمة.

و بذلک کله یظهر ضعف ما عن ظاهر المفید و ابن الجنید من عدم الجواز.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۱۲.

]...[

و قد استدل له بمرفوع «۱» على بن احمد عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن مجدور اصابته جنابة قال (علیه السلام): ان كان اجنب هو فليغتسل، و ان كان احتلم فليتيمم. و نحوه مرفوع «۲» ابراهيم بن هاشم، بدعوى: ان لزوم الاغتسال و ان اصابه ما اصابه انما جعل عقوبة لما فعله، و لو كان الاجناب جائزاً لم يكن وجه لجعل العقوبة.

و فيه مضافاً إلى ما ستعرف من انهما ضعيفان للارسال، و اعراض المشهور عنهما، انهما انما يدلان على وجوب الاغتسال على المجنب باختياره، و عدم انتقال فرضه إلى التيمم فيما اذا كان الاغتسال مضراً، و لعلّ منشأه عدم صحة التيمم فيما اذا تحقق العجز عن اختيار بخلاف ما اذا تحقق بنفسه او غير ذلك، و على كل حال لا- شاهد لكون الوجه فيه كونه عقوبة مجعولة لما فعله كى يدلان على حرمته.

فتحصل: ان الاقوى هو جواز الجماع مع عدم وجود الماء للغسل.

اراقة الماء قبل الوقت

ثمّ انه هل يجوز اراقة الماء قبل الوقت مع العلم بعدم وجدان الماء بعد الوقت كما عن جماعة، و فى الجواهر قطعاً، ام لا يجوز كما عن غير واحد احتماله، و عن الوحيد الجزم به؟ وجهان.

و قد استدل للثانى: بان العقل انما يحكم بوجوب حفظ المقدمة قبل مجىء زمان الواجب اذا علم بعدم القدرة عليه بعده، و لذا يجب ابقاء الاستطاعة بعد اشهر الحج و تحصيل المقدمات الوجودية كالسفر قبل وقت الحج بلا خلاف فى ذلك و بانه يظهر من الادلة زيادة الاهتمام بالصلاة و مقدماتها، و رفع موانعها، كما يشعر به النهى عن

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب التيمم حديث ۱- ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب التيمم حديث ۱- ۲.

]...[

السفر إلى ارض لا ماء فيها، و انه هلاك الدين.

و فيهما نظر: أما الاول: فلأن حكم العقل بوجوب الاتيان بالمقدمة اذا علم بعدم القدرة عليه بعد دخول الوقت انما يكون فيما اذا كانت مصلحة الواجب تامّة قبل فعلية وجوبه، و انما لم يؤمر به لعدم القدرة عليه لا لعدم تمامية ملاكه، او كانت القدرة شرطاً عقلياً للتكليف و غير دخيلة فى ملاك الفعل، او شرعياً و كان الشرط هى القدرة المطلقة، فان العقل فى هذه الموارد انما يحكم بوجوب تحصيل المقدمات من اول ازمنة الامكان لتحصيل القدرة على الواجب لئلا يفوت الملاك فى ظرفه بعد كونه تامّاً لا قصور فيه، و امّا اذا كانت القدرة شرطاً شرعياً و كان الشرط هى القدرة فى زمان الواجب فلا يحكم العقل بلزوم الاتيان بالمقدمة قبل مجىء زمان الواجب، اذ المفروض ان الفعل لا- يكون ذا ملاك ملزم إلّا بعد القدرة عليه فى زمانه، و لا يحكم العقل بلزوم جعل الفعل ذا ملاك فى ظرفه، و انما يحكم بحرمة تفويت الملاك الملزم فى حدّ نفسه.

و تمام الكلام فى ذلك موكول إلى محله فى الاصول، و فى المقام مقتضى الادلة كون القدرة على الوضوء او الغسل فى زمان الواجب شرطاً شرعياً، فانه مضافاً إلى دعوى الاجماع على جواز اراقة الماء قبل الوقت، و إلى عدم الاشكال ظاهراً عندهم فى جواز

اجناب المکلّف نفسه قبل الوقت مع العلم بعدم التمکن من الغسل بعده، یستفاد ذلک من قوله تعالی فی الآیة الشریفة «۱» إِذٰا قُمْتُمْ إِلَی الصَّلٰاةِ فَاغْسِلُوا الخ و قوله (علیه السلام) «۲»: اذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة. و غیره من النصوص التی تقرب هذا المضمون، فیکون الشرط هی القدرة بعد الوقت، فلا یجب حفظ الماء و لا إبقاء الوضوء و لا تحصیله قبل الوقت و ان علم بعدم تمکنه بعد الوقت.

---

(۱) سورة المائدة- آیة ۷.

(۲) الوسائل- باب ۴- من ابواب الوضوء.

]...[

و امّا الثانی: فلعدم کون النهی عنه تحریمیاً کما لا یخفی، فتحصل ان الاظهر جواز اراقة الماء و ابطال الوضوء قبل الوقت، و امّا التفصیل بینهما بالالتزام بحرمة الاول و جواز الثانی فالظاهر انه لا وجه له سوی ما عن المحقق النائینی قده فی مجلس بحثه من ورود روایة صحیحة دالة علی وجوب ابقائه قبل الوقت، و هو غیر صحیح، اذ لم یرد فی ذلک روایة صحیحة و لا غیر صحیحة، و الاستاذ رفع مقامه نقل عنه الرجوع عن دعواه بعد ما طالبوه بها، فالاظهر عدم الفرق بینهما، ثمّ انه لو اراق الماء بعد الوقت او قبله، فبما انه یصدق علیه عدم الواجد فیکون التیمم فی حقه مشروعاً، فلو تیمم و صلّی صحت صلاته و لا إعادة و لا قضاء علیه، لان دلیل المشروعیة ظاهر فی ذلک، مضافاً إلی کونه من صغریات المسألة الآتیة، و هی: ان من صلّی بتیمم صحیح لا إعادة علیه بلا خلاف بینهم، فما عن المفید و الشهید من وجوب الاعادة عند التمکن ضعیف.

[سقوط الطلب اذا خاف علی نفسه من لص او سبع]

الثانی عشر: اذا خاف علی نفسه من لص او سبع یسقط وجوب الطلب، بلا ریب فیه کما عن الجواهر و یشهد له خبرا «۱» داود الرقی، و یعقوب بن سالم المتقدمان فی صدر المبحث، اللذان عرفت کونهما موثقین، مضافاً إلی عمل الاصحاب بهما، و سیجیء فی المسوغ الثالث تقریب اختصاصهما بالخوف علی النفس دون المال، فلو خاف علی ماله من لص فهل یجب الطلب ام لا؟ وجهان اقواهما الثانی لعموم ما دل علی نفی الحرج، فان فی تعریض الانسان نفسه للصوص غضاضة و حزازة لا تتحمل.

و بذلک یظهر عدم صحة الایراد علیه بانه ما الفرق بین تعریض المال للص و بذله فی الشراء، فقد دل الدلیل علی وجوب الثانی، فانه فرق واضح بین الشراء و التعریض للصوص عند العقلاء کما لا یخفی، بل یمکن التمسک بعموم حدیث- لا

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۲.

]...[

ضرر- فان تخصیصه فی ما لا یمکن الوصلة إلی الماء إلّا مع بذل ثمن خطیر الذی دل الدلیل علی وجوب البذل، لا یستلزم تخصیصه فی المقام، مع انک ستعرف انه یحتمل عدم صدق الضرر فی ذلک المورد، فانتظر. فالاظهر سقوط وجوب الطلب اذا خاف علی ما له ایضاً.

[لو تمکن من مزج الماء الذی لا یکفیه بما لا یسلبه اطلاق الاسم]

الثالث عشر: لو تمکّن من مزج الماء الذی لا یکفیه لطهارته بما لا یسلبه اطلاق الاسم و تحصل به الکفایة، فهل یجب علیه ذلک کما عن جمع من المتأخرین منهم المصنف و اتباعه، ام لا یجب کما عن جمع من المتقدمین کالشیخ و اتباعه؟ وجهان، قد استدل للثانی: بان الطهارة بالماء واجبة مشروطة بوجود الماء، و تحصیل مقدمة الواجب المشروط غیر واجب، و بان الظاهر من الوجدان المأخوذ عدمه موضوعاً للمشروعیة وجود ما یکفی لوضوئه و المفروض انتفائه، و فیهما نظر اما الاول: فلان الطهارة بالماء واجبة مطلقة، و لذا یجب تحصیل الماء عند فقده ان امکن کما تقدم.

و امّا الثانی: فلما عرفت من ان المراد من الوجدان هو الوجود المقدور، و یصدق فی المقام التمکن بالمزج.

و بذلک یظهر مدرک القول الاول، لکن یمکن ان یقال: ان المتبع فی تشخیص موضوعات الاحکام الشرعیة التی منها الواجد للماء، و غیر الواجد له انّما هو نظر العرف، و هم لا یعتنون بمثل هذه القدرة الحاصلة بالمعالجات غیر المتعارفة، و لعل سره هو ما ذکره بعض اعاظم المحققین ره: من ان صدق الوجدان فی صورة الخلط و المزج انما هو لعدم اعتنائهم بالمستهلک، و عدم ملحوظیة الخلیط فی حد ذاته محکوماً بحکم، و هذا یناقض حکمهم بوجوب ایجاده مقدمة لامتثال الامر بالوضوء، فانه موقوف علی تصوره، و ملاحظة کونه موجوداً مستقلًا مؤثراً فی زیادة الماء.

فاذاً الاقوی هو القول الثانی، و ان کان الاول احوط، نعم بعد الخلط لا ریب فی وجوب الوضوء به لصدق الوجدان.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۸۷

و لو کان علیه نجاسة و لا یفضل الماء عن ازالتها تیمم و ازالها به

دوران الامر بین الطهارة المائیة و ازالة النجاسة

و منها ما قد صرح الاصحاب بانه لو کان علیه نجاسة ای کان بدن المصلی او ثوبه نجساً و لا یفضل الماء عن ازالتها بمعنی انه لا یکفیه إلّا لإزالة النجاسة او الطهارة المائیة، تیمم و ازالها به و فی الجواهر و الظاهر ان الحکم بذلک اتفاقی کما صرح به فی المعتبر و المنتهی و التذکرة، و عن المعتبر نفی الخلاف بین اهل العلم فیه، و استدل بان الطهارة المائیة لها بدل و هو التیمم بخلاف ازالة النجاسة فیجب صرفه إلیها و التیمم جمعاً بین الحقین، و لخبر ابی عبیدة «۱» عن الامام الصادق (علیه السلام) عن المرأة تری الطهر فی السفر و لیس معها ما یکفیها لغسلها و قد حضرت الصلاة، قال (علیه السلام): اذا کان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثمّ تتیمم و تصلّی؛ لتقدیمه ازالة النجاسة فیه علی الوضوء لوجوبه علیها.

و لکن یرد علی الاول ما ذکرناه مراراً من ان موارد التنافی بین الحکمین الضمنیین لیست من موارد التزاحم لیکون ماله بدل مقدماً علی ما لیس له بدل فی السقوط، مع ان کون ذلک من مرجحات باب التزاحم محل کلام استوفیناه فی الجزء الثانی من کتابنا زبدة الاصول، اضف إلیه انه یمکن ان یقال: ان الشارع جعل للصلاة مع الطهارة الخبثیة بدلًا و هو الصلاة مع النجاسة او عاریاً علی الخلاف فی المسألة.

و امّا الثانی فلما مرّ من عدم وجوب الوضوء مع شیء من الاغسال، فعدم الامر به فی مورد الخبر لعله یکون لذلک.

و تنقیح القول فی المقام انه حیث یکون التنافی بین دلیل لزوم ازالة الخبث عن بدن المصلی او ثوبه، و بین دلیل شرطیة الطهارة المائیة للصلاة، من قبیل تعارض

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب الحیض حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۸۸

]...[

الـدلیلین لاـ التزاحم، فیتعین الرجوع إلی المرجحـات السـندیة بنـاء علی انها المرجع فی تعارض العامَّین من وجه، و لا یکون شـیء من المرجحات ثابتاً لاحدهما، فلا محالة یحکم بالتخییر.

لا یقال: ان اول المرجحات و هو کون احدهما مجمعاً علیه و مشهوراً مع دلیل ازالة النجاسة.

فانه یقال: ان المرجح هو الشهرة الاستنادیة لا مجرد تطابق الدلیل مع الفتوی فتدبر.

و بالجملـة: فالمسـتفاد من الادلـة هو التخییر بین ازالة النجاسة به و الصـلاة مع التیمم، و بین الوضوء به و الصـلاة عاریاً، او مع النجاسـة علی الخلاف فی المسألة.

التیمم مع التمکن من استعمال الماء

و منها انه لا یجوز التیمم مع التمکن من استعمال الماء إلا فی موضعین:.

احدهما: لصـلاة الجنازة، حیث لا إشـکال و لا کلام فی مشـروعیة التیمم لها مع التمکن من استعمال الماء لو خاف فوت الصلاة منه لو اراد ان یتوضأ او یغتسل.

و یشهد له صحیح «۱» الحلبی قال: سـئل ابو عبد اللّه (علیه السـلام) عن الرجل تدرکه الجنازة و هو علی غیر وضوء، فان ذهب یتوضـأ فاتته الصلاة، قال (علیه السلام) یتیمم و یصلی.

انما الکلام فی مشـروعیته لها مع عدم خوف الفوت، فالمشـهور بین الاصحاب نقلًا و تحصیلًا هو استحبابه لها، و عن المصنف (ره) فی التذکرة و المنتهی: نسبته إلی علمائنا، و عن خلاف الشیخ: دعوی الاجماع علیه صریحاً، و عن ابن الجنید و السیّد فی

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۸۹

]...[

الجمل، و الشـیخ فی التهذیب و المبسوط و النهایة و الاقتصار، و ابی علی و سـلار و القاضـی و الراوندی و الشـهید فی الدروس: عدم المشروعیة إلّا فی صورة خوف الفوت، و فی المعتبر تقویته.

و استدل للاول بموثق «۱» سـماعة المضـمر قال: سألته عن رجل مرت به جنازة و هو علی غیر وضوء کیف یصـنع؟ قال (علیه السلام): یضرب بیده علی حائط اللبن فلیتیمم به.

و اورد علیه فی المعتبر بانه ضعیف من وجهین: احدهما: ان زرعة و سماعة واقفیان، و الثانی ان المسئول عنه فی الروایة مجهول.

و یرد علی الاول: ان زرعة و سماعة ثقتان، و کونهما کذلک یکفی فی حجیة خبرهما و ان کانا واقفیین، و علی الثانی: ان سماعة اجل شأناً من ان یستفتی من غیر المعصوم ثمّ ینقله لغیره.

و لکن یرد علی الاستدلال به: ان المنساق إلی الذهن من السؤال فیه بواسطة القرائن الداخلیة و الخارجیة انما هو السؤال عن وظیفته عند خوف فوت المشایعة و الصلاة علیها، فلا وجه للتعدی عن مورده.

و بمرسل «۲» حریز عمن اخبره عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) قال: الطامث تصلّی علی الجنازة لانه لیس فیها رکوع و لا سجود، و الجنب یتیمم و یصلّی علی الجنازة.

و اورد علیه: بانه ضعیف لارساله.

و فیه: انّه لو کان الحکم لزومیاً و کان یشترط فی الجنازة الطهارة کان هذا الایراد متیناً جداً، و لم یمکن الجواب عنه بجبره بعمل الاصحاب لعدم اعتمادهم علیه، و لکن

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب صلاة الجنازة حدیث ۲.

]...[

بما ان الحکم استحبابی، فیکفی هذا الخبر لاثباته بضمیمة اخبار من بلغ، بناء علی ثبوت الاستحباب بها کما هو الاظهر.

فتحصل: ان الاقوی هو القول الاول.

الثانی: للنوم علی المشهور بین الاصحاب، بل عن الحدائق انه مما لا خلاف فیه.

و استدل له بما «۱» رواه الصدوق و الشیخ مرسلًا عن الامام الصادق (علیه السلام): من تطهر ثمّ آوی إلی فراشه بات و فراشه کمسجده، فان ذکر انه علی غیر وضوء تیمم من دثاره کائناً ما کان، فان فعل ذلک لم یزل فی صلاة و ذکر اللّه.

و أورد علیه بایرادات: الاول: انه ضعیف بالارسال.

و فیه: انه مجبور ضعفه بعمل الاصحاب، مضافاً إلی ان الحکم استحبابی یکفی فی ثبوته روایة ضعیفة.

الثانی: انه مختص بالمحدث بالاصغر الناسی، فالتعدی إلی غیره یحتاج إلی دلیل.

و فیه: ان اهل العرف یرون هذه الخصوصیات ملغاة فی مثل هذا الحکم المبتنی علی التوسعة و التسهیل، کما یشهد له فهم الاصحاب باجمعهم ذلک.

الثالث: انه یعارضه ما دل علی اختصاص شرعیة التیمم بغیر المتمکن من الماء. و ما رواه «۲» ابو بصیر، عن الامام الصادق (علیه السلام)، عن آبائه علیهم السلام: لا ینام المسلم و هو جنب، و لا ینام إلّا علی طهور، فان لم یجد الماء فلیتیمم

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب الوضوء حدیث ۴.

و لا یصح

بالصعید الحدیث.

و فیه: ان المرسل اخص من ما دل علی اختصاص شرعیة التیمم بغیر المتمکن من الماء، فیخصص به، و هو مقدم علی خبر ابی بصیر

للشهرة، و امّا ما ذکره بعض اعاظم المحققین ره من حکومة المرسل علی خبر ابی بصیر فهی کما تری، فالأقوی ما ذکره الاصحاب.

الفصل الثانی فی بیان ما یصح التیمم به

اشارة

و لا یصح التیمم إلّا بالارض، بلا خلاف فیه بیننا، بل عن کشف اللثام و المنتهی و السرائر: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له الادلة، التی سنذکرها و ما سیأتی فی بعض المسائل الآتیة من جواز التیمم عند الاضطرار بما لا یصدق علیه اسم الارض کغبار الثوب و الوحل، لو سلم عدم صدقها علیهما مع انه محل نظر بل منع کما سیمر علیک لا ینافی الاجماع علی عدم الجواز فی حال الاختیار.

و منه یظهر عدم قدح ما عن مصباح السیّد و الاصباح و المراسم و البیان و غیرها من جواز التیمم بالثلج عند الاضطرار فی الاجماع المدعی فی المقام، فهذا ممّا لا کلام فیه، انما الکلام و الخلاف فی انه هل یجوز التیمم بمطلق وجه الارض کما عن مصباح السیّد، و مبسوط الشیخ و خلافه، و المعتبر، و التذکرة، و المختلف، و الذکری، و الدروس، و اللمعة، و جامع المقاصد، و الروض، و المدارک، و غیرها، بل المشهور تحصیلًا و نقلًا فی الحدائق و الکفایة کما فی الجواهر، بل عن التذکرة: دعوی الاجماع علی جواز التیمم بالبطحاء الذی هو مسیل فیه دقاق الحصی مع خروجه من مصداق التراب، و عن المنتهی: و فی المعتبر دعوی الاجماع علی جوازه بالرمل؟

إلّا بالتراب الخالص

ام لا یجوز إلّا بالتراب الخالص کما فی المتن، و عن السید فی شرح الرسالة و ابی علی، و ابی الصلاح الحلبی، و ابن زهرة؟ ام یفصل بین حالتی الاختیار و الاضطرار فیمنع من غیر التراب فی حال الاختیار کما عن اکثر الفقهاء، بل عن الوحید: نسبته إلی معظمهم إلّا من شذ؟ وجوه:.

اقول: قبل الشروع فی الاستدلال لا بأس بالتنبیه علی امر و هو: ان الظاهر و لا أقل من المحتمل انه لا قائل باختصاص ما یصح التیمم به بالتراب، و ان الجماعة الذین نسب إلیهم هذا القول مطلقاً، او فی خصوص حال الاختیار قائلون بالتعمیم، اما المصنف ره فلان مراده بالتراب الخالص: مطلق وجه الارض کما یشهد له قوله فیما بعد ذلک و یجوز بأرض النورة و الحجر و الجص، و یکره بالسبخة و الرمل و اما السید فعبارته المحکیة فی المعتبر و المدارک عن شرح الرسالة هکذا: و لا یجزی فی التیمم إلّا التراب الخالص، أی الصافی من مخالطة ما لا یقع علیه اسم الارض کالزرنیخ و الکحل و انواع المعادن، و هذه العبارة کما تری کالصریحة فی ان مراده بالتراب الخالص: الاحتراز عمّا لا یقع علیه اسم الارض، لا مثل الحصی و إلّا کان الاولی التمثیل به.

و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- قوله فی محکی الناصریات الذی یذهب إلیه اصحابنا: ان التیمم لا یکون إلّا بالتراب و ما جری مجری التراب ما لم یتغیر بحیث یسلب اطلاق اسم الارض- إلی ان قال- حجتنا الاجماع.

و فی المدارک بعد نقل العبارة المتقدمة عن السید قال: و نحوه قال المفید فی المقنعة و ابو الصلاح، و علی ذلک فلا یبقی وثوق بوجود قائل بعدم جواز التیمم بغیر التراب مطلقاً، و امّا القول بالتفصیل الذی نسبه الوحید إلی معظم الاصحاب إلّا من شذ فالظاهر ان منشأ النسبة مع تصریح جماعة کثیرة منهم بجواز التیمم بمطلق وجه الارض هو حکمهم بعدم جواز التیمم بالحجر إلّا بعد العجز عن التراب

]...[

و فیه: انّه یمکن ان یکون حکمهم ذلک لبنائهم علی اعتبار العلوق المتعذر حصوله لدی التیمم بالحجر، و علی ذلک فدعوی انه لا خلاف ظاهراً فی جواز التیمم بمطلق وجه الارض فی محلها، بل لا یبعد دعوی الاجماع علیه.

و کیف کان فیشهد للمشهور الآیة الشریفة «۱» فَتَیَمَّمُوا صَعِیداً طَیِّباً اذ الصعید اسم لمطلق وجه الارض و ذلک لوجوه: الاول: تصریح جماعة من اللغویین بذلک، ففی محکی مصباح المنیر: الصعید وجه الارض تراباً کان او غیره، و نحوه ما فی محکی المغرب، و عن القاموس: الصعید التراب او وجه الارض، و نحوه ما عن العین و المحیط و الاساس و المفردات و الخلیل و ابن الاعرابی.

و فی المعتبر: و الصعید هو وجه الارض بالنقل عن فضلاء اللغة، و عن المنتهی و النهایة: نسبته إلی المشهور بینهم، و عن مجمع البیان عن الزجاج انه قال: لا أعلم خلافاً بین اهل اللغة فی ان الصعید وجه الارض، ثمّ قال: و هذا یوافق مذهب اصحابنا فی ان التیمم یجوز بالحجر، و عن البحار: ان الصعید یتناول الحجر کما صرح به ائمة اللغة و التفسیر، و عن الوسیلة: قد فسّر کثیر من علماء اللغة الصعید بوجه الارض، و ادعی بعضهم الاجماع علی ذلک و انه لا یختص بالتراب، و کذا جماعة من المفسرین و الفقهاء.

الثانی: قوله تعالی «۲» فَتُصْبِحَ صَعِیداً زَلَقاً ای ارضاً مسلة مزلقة.

و مثله قوله (علیه السلام) «۳»: یحشر الناس یوم القیامة عراة حفاة علی صعید واحد أی ارض واحدة.

---

(۱) سورة النساء- آیة ۴۶.

(۲) سورة الکهف- آیة ۳۸.

(۳) معالم الزلفی ص ۱۴۵ باب ۲۲ فی صفحة المحشر.

]...[

الثالث: ما رواه «۱» الصدوق فی محکی معانی الاخبار عن الامام الصادق (علیه السلام): الصعید الموضع المرتفع و الطیب الموضع الذی ینحدر عنه الماء. و مثله ما عن الفقه الرضوی.

الرابع: ما ذکره بعض اعاظم المحققین ره: و هو ان المتبادر من قوله تعالی فَتَیَمَّمُوا صَعِیداً طَیِّباً ارادة القصد إلی صعید طیب بالمضی إلی نحوه لا مجرد العزم علی استعماله، و هذا المعنی لا یناسب ارادة التراب الذی هو من المنقولات فی حدّ ذاته بخلاف ما لو ارید به الارض او المکان المرتفع منها.

و بذلک کله ظهر انه یدل علی هذا القول النصوص الدالّة علی جواز التیمم بالصعید کصحیح «۲» ابن ابی یعفور و عنبسة عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا اتیت البئر و انت جنب فلم تجد دلواً و لا- شیئاً تغرف به فتیمم بالصعید فان رب الماء هو رب الصعید. و نحوه صحیحا الحلبی و ابن سنان.

و یشهد للمشهور أیضاً: النبوی «۳» المروی بعدة طرق: جعلت لی الارض مسجداً و طهوراً فعن الفقیه مرسلًا «۴» قال: قال النبی (ص): اعطیت خمساً لم یعطها احد قبلی، جعلت لی الارض مسجداً و طهوراً. الحدیث. و عن الخصال «۵» بسنده عن ابی امامة: قال رسول اللّه (ص): فضلت باربع: جعلت لی الارض مسجداً و طهوراً، و ایما رجل من امتی ارادالصلاة و لم یجد ماء و وجد الارض فقد جعلت له مسجداً و طهوراً ... الخ، و عنه «۶» ایضاً بسنده عن ابن عبّاس: قال رسول اللّه (ص): اعطیت خمساً لم یعطها احد قبلی، جعلت لی الارض مسجداً و طهوراً، و نصرت بالرعب، و احلت لأمتی الغنائم ... الخ. و عن الکافی «۷» باسناده عن ابان بن عثمان،

عمن ذکره،

---

(۱) تفسیر الصافی سورة النساء- آیة ۴۶.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب التیمم حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۷- من ابواب التیمم.

(۴) الوسائل- باب ۷- من ابواب التیمم.

(۵) الوسائل- باب ۷- من ابواب التیمم.

(۶) الوسائل- باب ۷- من ابواب التیمم.

(۷) الوسائل- باب ۷- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۹۵

]...[

عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) قال: ان اللّه تبارک و تعالی اعطی محمداً (ص) شرائع نوح و ابراهیم و موسی و عیسی- إلی ان قال- و جعل له الارض مسجداً و طهوراً.

و النصوص الدالة علی جواز التیمم بالأرض علی الاطلاق کصحیح «۱» ابن سنان عن الامام الصادق (علیه السلام): اذا لم یجد الرجل طهوراً و کان جنبا فلیمسح من الارض و لیصل ... الخ، و نحوه صحیح «۲» الحلبی، و صحیحه «۳» الآخر عنه (علیه السلام): ان رب الماء هو رب الارض، و صحیح «۴» ابن مسلم: فان فاتک الماء لم تفتک الارض.

و جملة من النصوص الواردة فی کیفیة التیمم المصرح فیها بضرب کفیه (ص) علی الارض: منها: ما ورد «۵» فی تعلیم التیمم لعمار، و الموثق المتقدم فیمن مرت به جنازة الدال علی جواز التیمم بحائط اللبن، و خبر «۶» السکونی عن جعفر (علیه السلام) عن ابیه عن الامام علی (علیه السلام): انه سئل عن التیمم بالجص فقال: نعم، فقیل: بالنورة، فقال: نعم: فقیل: بالرماد، فقال: لا، انه لیس یخرج من الارض.

و استدل للقول الثانی: بالآیة الشریفة لما عن الجوهری و ابن فارس و ابی عبیدة من تفسیر الصعید بالتراب، و بالنبوی المتقدم المروی مرسلًا فی المعتبر، و عن الغوالی عن فخر المحققین، و مسنداً عن الخصال و العلل بتفاوت یسیر: جعلت لی الارض مسجداً و ترابها طهوراً، و بالنبوی المتقدم المروی عن مجالس المفید الثانی: جعلت لی الارض مسجداً و طهوراً اینما کنت اتیمم من ترابها، و بالنصوص «۷» الآمرة بنفض

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۴ و ۷.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۴ و ۷.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۱- من ابواب التیمم.

(۶) الوسائل- باب ۱- من ابواب التیمم.

(۷) الوسائل- باب ۸- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۹۶

]...[

الیدین بدعوی ان التیمم لو لم یکن مستلزماً للعلوق لم یتوجه رجحان النفض، فیستکشف من ذلک أنّ المراد بما یتیمم به التراب، و بصحیح «۱» محمّد بن حمران و جمیل ابن دراج جمیعاً عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) فی حدیث: ان اللّه جعل التراب طهوراً کما جعل الماء طهوراً، و نحوه خبر معاویة بن میسرة، و بصحیح «۲» رفاعة بن موسی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): اذا کانت الارض مبتلة لیس فیها تراب و لا ماء فانظر اجف موضع تجده فتیمم منه، و نحوه غیره بدعوی انه لو جاز التیمم بالحجر اختیاراً لفرض عدمه کالتراب فانه لا یعتبر فیه الجفاف، مع ان ظاهر قوله (علیه السلام): لیس فیها تراب، ان الموضوع فی حال الاختیار خصوص التراب، و بصحیح «۳» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) الوارد فی بیان ما یمسح فی التیمم حیث قال ابو جعفر (علیه السلام) فیه: فلما ان وضع الوضوء عمّن لم یجد الماء اثبت بعض الغسل مسحاً لانه قال تعالی بِوُجُوهِکُمْ ثمّ وصل بها وَ أَیْدِیکُمْ مِنْهُ ای من ذلک التیمم، لانه علم ان ذلک اجمع لم یجر علی الوجه، لانه یعلق من ذلک الصعید ببعض الکف و لا یعلق ببعضها.

و بهذه الادلة یقید اطلاق ما دل علی جواز التیمم بالارض علی الاطلاق.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن قول هؤلاء اللغویین لا یصلح لمعارضة ما هو المشهور بینهم لا سیما و عن بعض من فسّر الصعید بالتراب تفسیر التراب بالارض، مع ان اللغوی لیس من اهل تعیین المعانی الحقیقیة و تمییزها عن المعانی المجازیة، و الکتب المصنفة فی اللغة لم توضع لذلک، بل اللغوی انما یذکر موارد استعمال اللفظ

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۹۷

]...[

و اطلاقه علی معنی او معانی، و علیه فقولهم: الصعید هو التراب، لا یدل الا علی إطلاقه علیه، و هذا مما لا کلام فیه، إذ لا ریب فی کونه احد مصادیقه فیصح إطلاق الصعید علیه، انما الکلام فی کونه تمام الموضوع له و هذا لا یدل علیه، و یشیر إلی ذلک ما عن مصباح المنیر حیث انه بعد ما فسر الصعید بمطلق وجه الارض، قال: و یقال: الصعید فی کلام العرب یطلق علی وجوه: علی التراب الذی علی وجه الارض، و علی الطریق، مع ان قول اللغوی لا یصلح لمعارضة النصوص، و قد عرفت دلالة بعضها علی کون لصعید مطلق وجه الارض.

و اما ما ذکره بعض الاعاظم: من انه بناء علی ما هو التحقیق من اعمال قواعد التعارض من الترجیح او التخییر مع اختلاف نقل اللغویین یتعین الاعتماد علی التفسیر الاول لانه اشهر، و لو بنی علی التساوی جاز الاعتماد علیه، فهو کما تری إذ مضافاً إلی ما عرفت من عدم کون اللغوی من أهل تعیین المعانی الحقیقیة کی یکون قوله حجة من باب حجیة قول اهل الخبرة انه لو سلم ذلک لا وجه لاعمال قواعد التعارض من التخییر او الترجیح، و لاختصاص ما دل علی ذلک من النصوص بتعارض الاخبار، و لا یعمّ جمیع الحجج الشرعیة فالصحیح ما ذکرناه.

و اما الثانی: فلان النبوی المذکور غیر حجة لضعف سند ما تضمنه من النصوص، اما المرسلان فللإرسال، و اما المسندان فلان جل

رواتهما من العامّـة، مع انه مثبت لا يتنافى مع الاطلاقات المتقدمـة كى يقيدها، و دعوى انه بمفهومه يدل على عدم طهوريـة غير التراب فبمفهومه يقيـد الاطلاقات مندفعة بما ذكره المحقق (ره) فى المعتبر بان التمسك به تمسك بدلالة الخطاب، اى يتوقف الاسـتدلال به على حجية مفهوم الوصف و اللقب و لا نقول بها.

و اورد فى الحدائق عليه: بان الاسـتدلال به ليس بمفهوم الخطاب بل من جهة انه لو كان غير التراب ايضاً طهوراً كان التقييد به خروجاً عن مقتضى البلاغة التى

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۹۸

]...[

هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لان ذكر الارض من غير تقييد أدخل فى الامتنان الذى سيق الكلام لبيانه.

و فيه اولا: ان هـذا البرهان جار فى جميع الاوصاف، و الجواب عنه: انه يمكن ان يكون القيـد مذكوراً لنكتة داعية إلى ذكره، و لأجلها يخرج الكلام عن اللغوية و المقام احد تلك الموارد، و لعلّ التعبير بالتراب لشيوع التعبير عن الارض به او غير ذلك.

و ثانياً: ان الاشـكال على فرض صـحته وارد على كل حال، إذ الخصم يعترف بجواز التيمم بغير التراب عند الضرورة، و هذا لا يقتضى تخصيص التراب بالـذكر فى مثـل هـذا الخبر المسوق لبيـان طهوريـة الارض فى الجملـة، و لـذا لم يقيـدها بما إذا فقـد الماء، بل يرد الاشـكال بعينه على الجملة الاولى بناء على ان المراد بها مكان الصـلاة لا موضع السجود كما هو الظاهر، و يشير إليه قوله فى ذيل خبر المعتبر: اينما ادركتنى الصلاة صليت، إذ تجوز الصلاة فى كل مكان و لو لم يكن ارضاً.

و بمـا ذكرنـاه يظهر مـا فى الثالث، اذ هو ايضاً من قبيل المثبت فلا ينافى الاطلاق، و اما النصوص الآمرة بالنفض فلو سـلمنا دلالتها على اعتبار العلوق- مع انه سـتعرف عدمها- لا تدل على الاختصاص بالتراب لعدم ملازمة العلوق له، بل هو ملائم مع الرمل و سحيق الحجر و غيرهما.

و أما الخامس: فهو ايضاً من قبيل المثبت فلا يصلح لتقييد المطلقات.

و أمـا صـحيح رفاعـة، فيرد على التقريب الاـول للاسـتدلال به ان ظاهره اعتبار اليبوسـة فيما يتيمم به حجراً كان او تراباً، كما عن بعض المحدثين البناء عليه، و سيأتى الكلام فيه.

و على التقريب الثانى، ان قوله: ليس فيها تراب، تفسير للمبتلة لا شرط زائد كما هو واضح.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۹۹

]...[

و امـا صـحيح زرارة: فلأنه مضافاً إلى ان العلوق لا يلازم ان يكون ما يتيمم به تراباً كما عرفت، انه لا يمكن الاخـذ بظاهر التعليل للأمر بالنفض فى النصوص، مع ان التراب غالباً ما، يعلق بتمام اليد لا ببعضه، و على ذلك فيتعين حمله على ارادة تلقين الاستدلال لزرارة فى قبال المخالفين.

فتحصل: ان شيئاً ممّا استدل به على عدم الجواز التيمم بغير التراب لا يدل عليه.

و اما القول الثالث فقد اسـتدل له: بان مقتضى الآية و الروايات بعد رد بعضها إلى بعض عدم جواز التيمم بغير التراب، إلا انه يدل على الجواز فى غير حـال الاختيـار الاجمـاع، و بـان الجمع بين الادلـة يقتضـى تقييـد المطلقـات فى حـال الاختيـار بما دل على اعتبار كونه بالتراب، و بقاعدة الاشتغال.

و فى الجميع نظر: امـا الاـول: فلما عرفت من عـدم الـدليل على اعتبار كونه بالتراب، مع انه لو ثبت ذلك لا وجه لاعتماد على الاجماع

لعدم کونه تعبدیاً، بل تکون فتواهم مستندة إلی الادلة الدالة علی جواز التیمم بالارض، فاذا فرض تقیید اطلاقها بما دل علی اعتبار کونه بالتراب فلا یبقی للاستدلال المزبور مجال. و اما الثانی: فلانه مضافاً إلی ما تقدم من عدم الدلیل علی اشتراط کونه بالتراب، انه لو سلم ذلک لا وجه للبناء علی التقیید فی حال دون اخری، و اما قاعدة الاشتغال، فلا مورد لها فی المقام بعد دلالة الادلة علی جواز التیمم بمطلق وجه الارض مطلقاً، مع انه لو سلم اجمال الادلة، فمع وجود التراب یشک فی اعتبار الخصوصیة، و مقتضی اصالة البراءة عدم اعتبارها، و اما مع تعذره فیشک فی وجوب الصلاة بناء علی عدم وجوب الصلاة علی فاقد الطهورین، او فی اشتراطها بالتیمم بغیر التراب، فالمرجع هو اصل البراءة علی التقدیرین. فتحصل من مجموع ما ذکرناه: ان القول الاول هو الاقوی، فیجوز التیمم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۰

و یجوز بارض النورة و الجص و الحجر

بمطلق وجه الارض تراباً کان او غیره.

التیمم بارض النورة و الجص و الحجر

اشارة

مسائل: الاولی: و یجوز التیمم بارض النورة و الجص و الحجر کما هو المشهور و هاهنا مباحث:

[المبحث] الاول: فی الحجر

، فقد تقدم الکلام فی جواز التیمم بمطلق وجه الارض، حجراً کان او غیره، و استدل لعدم جوازه به مضافاً إلی ما تقدم من الادلة التی استدل بها علی اختصاص ما یصح التیمم به بالتراب، امّا مطلقاً او فی حال الاختیار التی عرفت ما فیها، باشتراط العلوق المتعذر حصوله لدی التیمم بالحجر، و لهذا الوجه نسب بعض عدم جواز التیمم به إلی اکثر الفقهاء، و بخروجه من مسمّی الارض بالاستحالة کالمعادن کما عن ابن الجنید التصریح به. و فیهما نظر: امّا الاول: فلما ستعرف فی شروط ما یتیمم به من عدم اعتبار العلوق، مع انه لو سلم اعتباره فهو لا یلازم عدم جوازه بالارض ذات الاحجار، لا سیما و ان الغالب عدم خلوها من الغبار الذی یعلق بالید، و به یظهر ما فی النسبة المزبورة، مضافاً إلی انه لا یدل علی عدم جوازه بالحجر المسحوق.

و اما الثانی: فلان الحجر یصدق علیه الارض بلا کلام، و صدق المعدن علیه لو سلم مع انه محل نظر بل منع. لا یمنع عنه، لان المدار علی صدق الارض لا عدم صدق المعدن، کما ان مناط المنع الخروج عن مسمی الارض لا کونه معدناً، فالأظهر جواز التیمم به.

المبحث الثانی: یجوز التیمم بأرض النورة و الجص قبل الاحراق

علی المشهور شهرة عظیمة، بل لم ینقل الخلاف إلّا عن الحلی حیث نسب إلیه انه منع عنه فی النورة، و الشیخ فی النهایة حیث قید الجواز فیهما بفقد التراب، و هما غیر مخالفین

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۱

]...[

للمشهور، امّا الحلی فلأن ظاهر کلامه فی السرائر انه منع عنه فی النورة لا أرضها، و المتبادر منه ارادة ما بعد الاحراق، و أمّا الشیخ فالظاهر انه استند فی هذا التفصیل إلی ما عن کشف اللثام من ان ارض النورة لیست غیر الحجر و بناؤه فیه علی عدم جواز التیمم بالحجر الا بعد فقد التراب.

و کیف کان فیشهد للمشهور صدق الارض علیهما، و صدق المعدن علیهما لو سلم لا ینافی ذلک کما تقدم.

المبحث الثالث: فی الجص و النورة بعد الاحراق

: فعن جماعة عدم جواز التیمم بهما، بل فی الجواهر نسبته فی النورة إلی الاکثر، و عن علم الهدی و فی المعتبر و الحدائق و عن التذکرة و مجمع البرهان و جماعة آخرین جواز التیمم بهما، بل یمکن دعوی الشهرة علیه، إذ المشهور بینهم جواز السجود علیهما، و هو یکشف عن بنائهم علی عدم خروجهما بالاحراق عن کونهما ارضا. فتأمل.

و کیف کان فیشهد له صدق الارض علیهما عرفا، اذ الاحراق لا یوجب خروج الارض عن حقیقتها، و ان شئت فاختبر ذلک من اللحم المشوی.

و لو شک فی ذلک فهل یجری استصحاب جواز التیمم، کما تمسک به بعض، ام یجری استصحاب بقاء الموضوع، ام لا یجری شیء منهما؟ وجوه، و اقوال، اقواها الاخیر، اما الاستصحاب الحکمی فهو لا یجری من جهة الشک فی بقاء موضوعه، لا لما قیل من کونه من الاستصحاب التعلیقی لعدم کونه منه، اذ المراد من جواز التیمم هو الجواز الوضعی لا الجواز بمعنی ترتب الطهارة علیه کی یقال انه معلق علی وجوده، و اما الاستصحاب الموضوعی، فعدم جریانه انما یکون لاجل ما ذکرناه فی الجزء الاول من هذا الشرح من عدم جریانه فی جمیع موارد الشک فی الاستحالة، لانه علی فرض الاستحالة یکون ما احیل الیه غیر ما احیل منه، و ما کان متصفا بالارضیة سابقا هو الثانی، و ما ارید اثباتها له فی الزمان الاحق هو الاول، فمع الشک فیها لا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۲

]...[

یجری استصحاب بقاء الارضیة للشک فی بقاء معروضها، نعم استصحاب بقاء ذلک العنوان بنحو مفاد کان التامة یجری اذا ترتب علیه الاثر، لکنه لا یثبت اتصاف الموجود الخارجی به، فاذاً العمدة ما ذکرناه من عدم خروجها عن حقیقتها بالاحراق.

و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- خبر «۱» السکونی عن جعفر (علیه السلام): انه سئل عن التیمم بالجص فقال (علیه السلام): نعم، فقیل بالنورة؟ فقال (علیه السلام): نعم، فقیل: بالرماد؟ قال (علیه السلام): لا انه لیس یخرج من الارض انما یخرج من الشجر و نحوه ما عن نوادر «۲» الراوندی مع التفریع فیه بجواز التیمم بالصفا العالیة، و اورد علیهما تارة بضعف السند، و اخری باعراض المشهور عنهما.

اقول: اما ضعف سند ما عن الراوندی فهو کذلک، و امّا خبر السکونی فلا نسلم ضعفه، اذ لا وجه له سوی ما فی المعتبر من ان هذا السکونی ضعیف، و هو کما تری، اذ السکونی و ان کان من الالقاب المشترکة بین من یعتمد علیه و غیره، إلّا انه عند الاطلاق یراد به إسماعیل بن ابی زیاد و هو ثقة علی الاقوی.

و اما دعوی اعراض المشهور عنه فمردودة بما عن جماعة من القدماء و المتأخرین من الالتزام بمضمونه.

فالاقوی جواز التیمم بهما.

و بما ذکرناه اولًا ظهر انّ الأظهر جواز التیمم بالطین المطبوخ کالخزف و الآجر، کما یجوز السجود علیه بل هو المشهور فیه، و أمّا ما فی المعتبر من ان الاشبه المنع لانه خرج بالطبخ عن اسم الارض فغیر تام لما عرفت من ان الشیء لا یخرج عن حقیقته بالشوی، علی ان لازم ذلک عدم جواز السجود علیه، مع انه ممّن افتی بالجواز،

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب التیمم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۳

]...[

و اعتذاره عن ذلک بانّه قد یجوز السجود علی ما لیس بارض کالکاغذ و القرطاس اغرب، إذ الکاغذ و القرطاس قد دل علی جواز السجود علیهما نصّ خاص، و لیس کذلک الطین المطبوخ، فمع عدم صدق الارض علیه لا بدّ من البناء علی عدم جواز السجود علیه لما دلّ علی عدم جواز السجود علی غیر الارض و نباتها، و عدم صدق نباتها علیه واضح.

التیمم علی المعادن

المسألة الثانیة: لا یجوز التیمم علی المعادن کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل عن خلاف الشیخ و منتهی المصنف و الغنیة دعوی الاجماع علیه، و لم ینقل الخلاف الا عن ابن ابی عقیل حیث انه جوز التیمم بالارض و بکل ما کان من جنسها کالکحل و الزرنیخ.

و یشهد للمشهور: ان الادلة انما دلت علی جواز التیمم بالارض، و هی لا تصدق علی المعادن، فلا یجوز التیمم بها.

و بذلک یظهر ان المناط عدم صدق الارض، فلو فرضنا صدقها علی معدن خاص کبعض انحاء الطین جاز التیمم به لعدم الدلیل علی ما نعیه المعدنیة.

فالقول بعدم جواز التیمم علی المعدن، و ان صدق علیه اسم الارض، غیر ظاهر الوجه.

فان قلت: ان وجهه اطلاق معاقد الاجماعات المحکیة.

قلت: ان الاجماع المدعی فی المقام لیس اجماعاً تعبدیاً لتمسک المجمعین فی حکمهم بذلک الی خروج المعدن عن اسم الارض.

و استدل لما اختاره ابن ابی عقیل بمفهوم التعلیل لعدم جواز التیمم بالرماد فی خبر السکونی بانّه لیس یخرج من الارض.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۴

و یکره بالسبخة و الرمل

و اجیب عنه تارة بضعف سند الخبر، و اخری بانّه لا یفهم من التعلیل إلّا المنع من کل ما لم یخرج من الارض، و امّا الجواز بکل ما خرج منها فلا.

و فیهما نظر: اما الاول: فلما تقدم من انّه قوی، و اما الثانی: فلانه انکار لحجیة مفهوم العلّة.

فالصحیح فی الجواب عنه ان یقال: ان المراد من الخروج فی العلّة تبدل الارض إلی غیرها، لاما هو الظاهر من لفظ الخروج کما یشهد له قوله (علیه السلام): و انما یخرج من الشجر.

و علیه فلا یشمل المعادن و النباتات، فمفهومه اجنبی عمّا استدل به له، نعم انه یدل علی ان کل ما کان اصله ارضاً- و ان کان فعلًا ممّا لا یصدق علیه اسم الارض- یجوز التیمم به کالرماد الذی استحیل الیه التراب او الحجارة، فان کان اجماع علی عدم الجواز یرفع به

الیـد عن المفهوم، و إلا فیؤخـذ به کما افتی بالجواز فی محکی نهایـة الاحکام فی المثال، و علی کل تقدیر لا ربط له بما بنی علیه ابن ابی عقیل، فالأظهر هو ما بنی علیه المشهور.

[کراهة التیمم بالأرض السبخة و الرمل]

المسألـة الثالثة: و یکره التیمم ب الارض السـبخة و هی ارض مالحة و الرمل بلا خلاف، و هو مذهب فقهائنا اجمع عدا ابن الجنید فانّه منع من السبخ کما فی المعتبر.

اقول: یشهد لجواز التیمم بهما ما تقدم من الادلة الدالة علی جواز التیمم بمطلق وجه الارض بعد وقوع اسم الارض علیهما، و منه یظهر ضعف ما عن ابن الجنید.

و اما کراهیته فلم اقف لها علی دلیل کما صـرح به الاساطین، و قاعدة التسامح قد مرّ اختصاصها بباب المستحبات، و علیه فالاظهر عدم الکراهة، إلّا انه ینبغی ترک التیمم بهما مع التمکن من غیرهما کما لا یخفی وجهه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۵

و لو لم یجد

ما یصح التیمم به عند فقد الارض

اشارة

المسألـة الرابعة: و لو لم یجد ما یتمم به من وجه الارض یتیمم بغبار الثوب او اللبد او عرف الدابة و نحوها ممّا فیه غبار بلا خلاف فیه، بل فی المعتبر: هو مـذهب علمائنا، و قریب منه ما عن التذکرة، و عن السـیّد: مساواة الغبار لوجه الارض، و عن المنتهی: فیه قوة، و عن المهـذب: اشتراط فقـد الوحل فی جواز التیمم بالغبار، و فی المـدارک: الاستشـکال فی تقدیم الغبار علی الوحل بحسب الروایات، مع اعترافه بان الاصحاب قاطعون به.

و یشهد للقول الاول جملة من النصوص: کموثق «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): ان کان اصابه الثلج فلینظر لبد سرجه فیتیمم من غباره او شیء مغبر، و ان کان فی حال لا یجد إلّا الطین فلا بأس ان یتیمم منه.

و صحیحه «۲» قـال: قلت لابی جعفر (علیه السـلام) أ رأیت المواقف ان لم یکن علی وضوء کیف یصـنع و لا یقـدر علی النزول؟ قال (علیه السلام): یتیمم من لبده او سرجه او عرف دابته فان فیها غباراً و یصلی.

و صحیح «۳» رفاعة عن الامام الصادق (علیه السـلام): فان کان فی ثلج فلینظر لبد سـرجه فلیتیمم من غباره او شیء مغبر، و ان کان فی حال لا یجد إلّا الطین فلا بأس ان یتیمم منه.

و صحیح «۴» ابی بصـیر عنه (علیه السـلام): اذا کنت فی حال لا تقـدر إلّا علی الطین فتیمم به، فان اللّه اولی بالعـذر اذا لم یکن معک ثوب جاف او لبد تقدر ان تنفضه و تتیمم به. و نحوها غیرها.

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۲.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۲.

(۳) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۴ و ۷.

(۴) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۴ و ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۶

]...[

و امّا القول الثانی: فان اریـد به الغبار الکثیر الـذی لو نفض ما فیه الغبار یصـدق علیه التراب- کما یشیر إلیه الاسـتدلال المـذکور فی محکی ارشاد الجعفریة لهذا القول- فلا اشـکال فیه، إلّا انه خارج عن محل الکلام، فان مورد الکلام هو التیمم بالغبار لا بالتراب، و إلّا فلا دلیل علیه بعد عدم صدق الصعید علیه.

و امّا القول الثالث: فقد استدل له: بصدق الصعید علی الوحل کما یشهد له خبر زرارة الآتی فیکون مقدماً علی الغبار.

و فیه ان الصعید لا یصدق علیه عرفاً، و المراد من التعلیل فی الخبر ان اصله الصعید کما یشهد له قوله (علیه السلام) فی مرسل «۱» علی بن مطر: نعم صعید طیب و ماء طهور.

و فی المدارک بعد الاستشـکال فی تقدیم الغبار علی الوحل ذکر فی وجهه: ان غیر خبر ابی بصیر من نصوص الباب لا دلالة فیها علی ذلـک، اذ بعضـها وارد فی المواقف التی لا یمکن من النزول الی الارض فیها، و بعضـها، مختص بحال الثلـج المانعـة من الوصول إلی الارض.

و أما هو فضعیف السند، و فیه اولًا: ان قوله (علیه السلام) فی صحیح رفاعة الوارد فی حال الثلج بعد الامر بالتیمم بالغبار: و ان کان فی حال لا یجـد إلّا الطین ... الخ، کالصـریح فی تقدیم الغبار علی الوحل، فانّه یدل علی ان طهوریة الطین انما تکون بعد فقد ما یتیمم به و عند الاضـطرار، و القدر المتیقن من اطلاقه هو صورة فقد الغبار المجعول کونه طهوراً فی اول الصحیح، فمقتضی مفهومه عدم جواز التیمم به مع وجود الغبار. فتدبر فانّه دقیق.

و منه یظهر ان اغلب النصوص الواردة فی حال الثلج تدل علی هذا القول.

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۷

]...[

و ثانیاً: ان خبر ابی بصـیر لیس ضـعیف السـند، فانّ جمیع رواته ثقات امامیون، بل بعضهم اجل و اعظم من ذلک کما یظهر لمن راجع سنده، فما فی جملة من الکتب من توصیفه بالصحة متین.

فان قلت: ان الظاهر منه و لا أقل من المحتمل ان یکون المراد من نفضه فی الصـحیح تحصیل التراب منه بجمع غباره علی وجه یتمکّن من التیمم بالتراب، و لا إشکال فی تقدم ذلک علی الطین.

قلت: ان الظاهر من الضمیر فی لفظة به هو رجوعه الی ما مع المرید للصلاة لا إلی التراب فلاحظ و تدبر.

و علیه فهذا الاحتمال خلاف الظاهر.

و فی الحـدائق ذکر فی وجه توقفه فی تقدیم الغبار علی الطین: ان نصوص التقدیم معارضة بخبر «۱» زرارة عن احدهما علیهما السلام قـال: قلت له: رجـل دخل الاجمـة لیس فیها ماء و فیها طین ما یصـنع؟ قال: یتیمم فانه الصـعید، قلت: فانه راکب و لا یمکنه النزول من خوف و لیس هو علی وضوء؟ قال (علیه السـلام): ان اخاف علی نفسه من سبع او غیره و خاف فوات الوقت فلیتیمم بیده علی

اللبد او البرذعة و یتیمم و یصلی.

و مرسل «۲» علی بن مطر قال: سألت الرضا (علیه السلام) عن الرجل لا یصیب الماء و لا التراب یتیمم بالطین؟ قال (علیه السلام): نعم صعید طیب و ماء طهور.

و فیه: ان الخبرین ضعیفان، امّا الاول: فلان فی طریقه احمد بن هلال، الصوفی المتصنع، الذی ورد فیه ذم کثیر من سیدنا أبی محمّد العسکری (علیه السلام)، و رجع من التشیع إلی النصب.

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۵ و ۶.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۵ و ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۸

إلّا الوحل تیمم به

و اما الثانی: فللإرسال، مع ان خبر زرارة انما یدل علی تأخر مرتبة التیمم باللبد او البرذعة عن التیمم بالطین لا علی تأخر مرتبة التیمم بما فیه الغبار عن الطین کما لا یخفی، فهو یدل علی کون المراتب اربعاً.

و المرسل مطلق یقید بما اذا لم یتمکن من الغبار، مع انه لو سلم التعارض لا- بدّ من الرجوع إلی المرجحات و الترجیح مع تلک النصوص من وجوه غیر خفیة. فتحصل: ان الاقوی انه ان لم یجد وجه الارض یتیمم بغبار الثوب او اللبد او عرف الدابة و نحوها ممّا فیه غبار، کما انه لو لم یجد إلّا الوحل تیمم به.

تنبیهات و ینبغی التنبیه علی امور:

[صحة التیمم علی الغبار لا علی ما فیه الغبار]

الاول: انه یعتبر فی صحة التیمم بما فیه الغبار صدق عنوان التیمم علی الغبار نفسه لا- مجرد التیمم علی ما فیه الغبار للأمر بذلک و بالتیمم بالمغبر فی النصوص المتقدمة و هما لا یصدقان إلّا مع کون الغبار محسوساً، و یشهد لذلک- مضافاً إلی ما ذکر- قوله (علیه السلام) فی صحیح ابی بصیر المتقدم: اذا لم یکن معک ثوب جاف او لبد تقدر علی ان تنفضه و تتیمم به: بناء علی ما عرفت من رجوع الضمیر إلی الثوب او اللبد، فانه یدل علی لزوم نفضه مقدّمة للتیمم، و لا وجه له سوی ظهور الغبار الکامن.

فالقول بکفایة ضرب الید علی ذی الغبار، اما مطلقاً، او بشرط ثوران الغبار منه ضعیف.

فان قلت: ان بعض النصوص تضمن الامر بضرب الید علی اللبد و نحوه و مقتضی اطلاقه عدم اعتبار وجود الغبار فضلًا عن کونه بارزاً، و لا تنافی ذلک النصوص الآمرة بالتیمم بالغبار کی یقید اطلاقه بها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۰۹

]...[

قلت: اولًا: ان الخبر المطلق لیس إلّا خبر زرارة المتقدم الذی عرفت انه ضعیف، و ثانیاً: ان قوله (علیه السلام) فی صحیح زرارة المتقدّم: فان فیها غباراً بمفهومه یدل علی عدم صحة التیمم بما لیس فیه غبار، فیقید به اطلاق الخبر.

فان قلت: ان مقتضی اطلاق هذا الصحیح الاکتفاء بالتیمم بما فیه الغبار و ان لم یکن بارزاً.

قلت: انه یقید اطلاقه بالأمر بالنفض فی صحیح ابی بصیر الظاهر فی شرطیته للتیمم بما فیه الغبار، و الظاهر منه لیس شرطیته من حیث هو بل لکونه مقدّمهٔ لبروز الغبار.

[عدم اختصاص الجواز بغبار الثوب و لبد السرج و عرف الدابهٔ]

الثانی: لا یختص هذا الحکم بغبار ثوبه و لبد سرجه و عرف دابته، بلا خلاف، و التعبیر بذلک فی الکتب الفقهیهٔ انما هو لتبعیهٔ النص، و التعبیر فی النصوص انما یکون لانحصار ما فیه الغبار مع المسافر بهذه الامور، و یشهد للتعمیم: قوله (علیه السلام) فی صحیح رفاعهٔ المتقدم او شیء مغبر، و قوله (علیه السلام) فی صحیح زرارهٔ: فان فیها غباراً، و قوله (علیه السلام) فی موثق زرارهٔ: او من شیء معه، و مقتضی اطلاقها التخییر بین الافراد، فما عن جماعهٔ من تقدیم بعض المصادیق علی بعض، ضعیف.

[عدم اعتبار تقدیم ما هو الاکثر غبارا]

الثالث: مقتضی اطلاق النصوص عدم اعتبار تقدیم ما هو الاکثر غباراً، و عن جماعهٔ منهم صاحب الجواهر اعتبار ذلک، و استدل له: بقاعدهٔ المیسور، و بان مغروسیهٔ القاعدهٔ فی الذهن توجب صرف الاطلاقات إلی ما تقتضیه.

و فیهما نظر: اما القاعدهٔ فلعدم ثبوتها کما حقق فی محله، و اما الانصراف، فلانه بدوی یزول بادنی تأمل، لا سیما بملاحظهٔ اختلاف المذکورات فی النصوص فی کمیهٔ الغبار.

[کیفیهٔ التیمم بالطین]

الرابع: اختلفت کلمات القوم فی کیفیهٔ التیمم بالطین، فعن صریح الحلی و غیره و ظاهر الشرائع و غیرها: انه یضرب یدیه علیه و یمسح بهما جبهته و ظاهر کفیه، و عن

]...[

المفید: انه یضع یدیه ثمّ یرفعهما فیمسح احداهما بالأخری حتی لا تبقی فیهما نداوهٔ ثمّ یمسح بهما جبهته ثمّ ظاهر کفیه، و عن الشیخ فی کتبه: انّه یضع یدیه فی الطین ثمّ یفرکه و یتیمم به، و عن الوسیلهٔ: یضرب یدیه علی الوحل قلیلًا و یترکه علیهما حتی ییبس ثمّ ینفضه عن الید و یتیمم.

و استدل للاول: بانه مقتضی اطلاق النصوص الواردهٔ فی مقام البیان.

و فیه: ان مقتضی الاطلاق المقامی اعتبار ما یعتبر فی التیمم بالصعید فی التیمم به و حیث انه یعتبر فیه المسح بالیدین، فیعتبر فی التیمم بذلک ایضاً المتوقف علی ازالهٔ الطین، و إلّا فیکون المسح بالحائل، فما افاده المفید هو الاقوی، و إلیه یرجع ما عن کتب الشیخ و الوسیلهٔ کما لا یخفی علی المتدبر فیها.

[التیمم بالطین انما یجوز اذا لم یمکن تجفیفه]

الخامس: التیمم بالطین انما یجوز اذا لم یمکن تجفیفه، و إلّا فیتعین علیه ذلک، و التیمم بالصعید کما هو المشهور- بل الظاهر- عدم الخلاف فیه، فان التیمم بالصعید واجب مطلق یجب تحصیله ان امکن ما لم یلزم ضرر او حرج، و قوله فی بعض النصوص: فانه الصعید قد عرفت ان المراد به انه مادته و اصله. فان قلت:: ان ظاهر قوله (علیه السلام) فی جملة من نصوص الباب: لا یجد الّا الطین ظاهر فی ان من لیس عنده إلّا الطین یتیمم به، و مقتضی اطلاقه عدم اعتبار تحصیل الصعید و ان امکن، فانه من المقدمات الوجوبیة لا الوجودیة. قلت: ان الظاهر من لا یجد، عدم التمکن منه کما عرفت فی اول هذا المبحث.

فاقد الطهورین

اشارة

المسألة الخامسة: فی بیان ما یتعلق بفاقد الطهورین: و الکلام فیها یقع فی مقامین:

الاول: فی انحصار ما یتطهر به و لو اضطرار بالأمور المذکورة، فمع فقدها

]...[

یکون فاقد الطهورین من غیر فرق بین ان یجد الثلج او الماء الجامد و عدمه.

الثانی: فی حکم فاقد الطهورین.

[انحصار ما یتطهر به بالأمور المذکورة]

اما المقام الاول، ففیه اقوال:.

(۱): ما عن اکثر الاصحاب، و هو: انه ان امکن الاغتسال او التوضی بالثلج او الماء الجامد مع جریان الماء علی الاعضاء وجب، و یکون مقدماً علی التیمم بمراتبه، و إلّا فلا امر باستعماله بوجه.

(۲): ما عن المفید فی المقنعة و محتمل المبسوط و الوسیلة، و هو: تقدیم التیمم علی الاغتسال بالثلج و ان حصل مسمّی الغسل.

(۳): ما فی الحدائق و نسبه الی کتابی الاخبار، و هو تقدیم امساس نداوة الثلج و ان لم یحصل مسمّی الغسل به علی التیمم بالتراب.

(۴): ما عن الشیخین فی بعض کتبهما و ابنی حمزة و سعید و المنتهی و التذکرة و المختلف و غیرها، و هو: وجوب مسح اعضاء الطهارة بنداوة الثلج مطلقاً، غایة الامر ان بلغت النداوة حداً یجری علی العضو المغسول بحیث یسمّی غسلًا فهو مقدم علی التیمم، و إلّا فالتیمم بالتراب مقدّم علیه.

(۵): و هو ما عن مصباح السیّد و الاصباح و ظاهر الکاتب من انه: ان فقد الوحل یتیمم بالثلج او الماء الجامد، و عمدة الوجه فی الاختلاف، الاختلاف فی ما یستفاد من النصوص، فلا بدّ من الرجوع إلیها.

اقول: من جملة النصوص المستدل بها فی المقام: نصوص «۱» التشبیه بالدهن، بدعوی انّها تدلّ علی عدم اعتبار جریان الماء فی الوضوء فهی من شواهد القول الثالث.

---

(۱) الوسائل- باب ۵۲- من ابواب الوضوء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۱۲

]...[

و فیه: ما تقدم فی الجزء الاول من هذا الشرح فی مبحث الوضوء من ان الجمع بینها و بین ما دلّ علی اعتبار الجریان یقتضی ان یقال انّها سیقت لبیان عدم اعتبار الماء الکثیر، و انّه یکفی ما یوجب جریان الماء، و بعبارة اخری: سیقت لبیان اقلّ افراد مسمّی الغسل.

و منها: النصوص المتقدّمة فی المسألة السابقة من صحیحة رفاعة و غیرها، و ظاهرها عدم جواز استعمال الثلج مع التمکن من التیمم بالغبار او الطین، و مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین ما اذا بلغت النداوة حداً تجری علی العضو ام لا، فهی تدل علی القول الثانی.

و فیه: انه فی صورة الجریان، و ان سلم عدم شمول اطلاق الکتاب و السنة الامرین باستعمال الماء له، بدعوی ان المتبادر منهما ارادة استعمال ما کان ماء حال الاستعمال لاما انقلب الیه بالاستعمال، إلّا ان جملة من النصوص ظاهرة فی انه عند التمکن من الوضوء او الاغتسال حینئذ یتعیّن ذلک، فیقید بها اطلاق هذه النصوص، و یحمل علی صورة لزوم الحرج من استعماله کما هو الغالب.

و منها: صحیح «۱» محمّد بن مسلم، عن الامام الصادق (علیه السلام): عن رجل اجنب فی سفر و لم یجد إلّا الثلج او ماء جامداً، فقال (علیه السلام): هو بمنزلة الضرورة، یتیمم و لا أری ان یعود الی هذه الارض التی توبق دینه. و استدل به للقول الخامس بدعوی ان المراد من قوله و لم یجد انه لم یجد ماء و لا تراباً، و ان قوله (علیه السلام) یتیمم ظاهر فی ارادة التیمم بالثلج، و استدل به ایضاً للقول الثانی بدعوی أنّ المراد من لم یجد عدم وجدان الماء و التراب و من یتیمم مسح جمیع الاعضاء، جری الماء ام لم یجر.

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۱۳

]...[

و لکن یرد علیهما: ان الظاهر و لا أقل من المحتمل ان المراد من لم یجد عدم وجدان الماء، و ارید بالتیمم معناه المصطلح و هو قصد الصعید، و لا ینافیه، قوله (علیه السلام) و لا أری ... الخ، لامکان ان یکون ذلک لفوات الطهارة المائیة، او الطهارة من الخبث.

و منها: خبره «۱» الآخر عنه (علیه السلام): عن الرجل یجنب فی السفر لا یجد إلّا الثلج قال (علیه السلام): یغتسل بالثلج او ماء النهر، و قد استدل به فی محکی المختلف للقول الرابع.

و فیه: ان قوله (علیه السلام): یغتسل بالثلج لا یدل علی الاجتزاء بالمماسة، بل ظاهره اعتبار الجریان لأخذه فی مفهوم الغسل.

و دعوی: ان الاغتسال اذا علق بشیء اقتضی جریان ذلک الشیء علی العضو، امّا حقیقة الماء فنمنع ذلک، و علیه فظاهر قوله (علیه السلام) یغتسل ... الخ، لزوم اجراء الثلج علی الاعضاء، مندفعة: بانّ الغسل حقیقة فی الغسل بالماء لا بکل شیء، و اما الاستدلال به للقول الثانی فهو یتوقف علی ارادة عدم وجدان ما یتطهر به مطلقاً من قوله لا یجد إلّا الثلج و هو محل نظر بل منع، اذ الظاهر منه عدم وجدان الماء.

و منها: خبر «۲» معاویة بن شریح: سأل رجل أبا عبد اللّه (علیه السلام) و انا عنده فقال: یصیبنا الدمق و الثلج و نرید ان نتوضأ و لا نجد إلّا ماء جامداً فکیف أتوضأ ادلک به جلدی؟ قال (علیه السلام): نعم استدل به فی الحدائق للقول الثالث.

و فیه ان محط السؤال و الجواب هو قیام الماء الجامد مقام الماء المطلق، و انه ایضاً

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب التیمم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۱۴

]...[

یستعمل فی الوضوء، فیدل علی عدم اعتبار کون المستعمل ماء حین الاستعمال، و یکفی ما لو انقلب الیه بالاستعمال، و امّا سائر الشروط المعتبرة فی الوضوء فهذا الخبر ساکت عنها، فیرجع فیها الی ما دل علی اعتبارها فی الوضوء و منها اجراء الماء، مع انه لو سلم اطلاقه و شموله لصورة عدم الجریان فیقید بما دل علی اعتباره فی الوضوء مطلقاً.

و منها: «۱» صحیح علی بن جعفر عن اخیه موسی بن جعفر (علیه السلام) قال: سألته عن الرجل الجنب أو علی غیر وضوء لا یکون معه ماء و هو یصیب ثلجاً و صعیداً ایهما افضل ا یتیمم ام یمسح بالثلج وجهه؟ قال (علیه السلام): الثلج اذا بل رأسه و جسده افضل، فان لم یقدر علی ان یغتسل به فلیتیمم. و نحوه خبره الآخر «۲».

و استدل بهما ایضاً للقول الثالث، و فیه: ان مقتضی اطلاق قوله (علیه السلام) اذا بل رأسه ... الخ و ان کان ذلک إلّا انّه یقید اطلاقه بقوله (علیه السلام) فی ذیلهما فان لم یقدر علی ان یغتسل ... الخ، لأخذ الجریان فی مفهوم الاغتسال. فان قلت: ان الظاهر من صدره التخییر بین التیمم و الغسل او الوضوء، فلو کان المراد ما ذکرت لما کان وجه للتخییر.

قلت: اولًا: انه یحتمل ارادة التعیین من الافضلیة کما یشهد له قوله فی الذیل فان لم یقدر علی ان یغتسل ... الخ، و ثانیاً: انه یمکن القول بالتخییر من جهة غلبة کون الوضوء او الغسل فی الفرض حرجیاً. و قد عرفت ثبوت التخییر فی موارد الحرج.

فتحصل: انه لا یستفاد من هذه النصوص شیء سوی الامر بالوضوء او الغسل بالثلج اذا بلغت النداوة حداً تجری علی العضو المغسول بحیث یسمّی غسلًا. و هو مقدّم علی التیمم

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب التیمم حدیث ۳ و ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب التیمم حدیث ۳ و ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۱۵

]...[

ثمّ انه قد استدل للقول الرابع، بقاعدة المیسور، و فیه: اولًا: انها لو ثبتت کان مقتضاها ما اختاره صاحب الحدائق کما لا یخفی، و ثانیاً: انها غیر ثابتة بنفسها کما اشرنا إلیه غیر مرة، و ثالثاً: لو سلمنا ثبوتها فانّما هو فی الاجزاء الخارجیة لا التحلیلیة، فلا یصح ان یقال انه عند التمکن کان یجب بل مواضع الوضوء بالماء و اجرائه علیها، فلو تعسر الثانی لا یسقط وجوب الاوّل.

و استدل للقائلین بالتیمم بالثلج بالاحتیاط، و باستصحاب بقاء التکلیف بالصلاة، و بخبر «۱» الصلاة لا تدع بحال.

و یرد علی الجمیع: ان اصالة البراءة عن وجوب التیمم به تکون حاکمة علی قاعدة الاحتیاط و الاستصحاب، و الخبر لا یقتضی التیمم بالثلج، کما لا یقتضی التیمم بالمطعوم عند فقده.

فتحصل من مجموع ما ذکرناه: ان للتیمم مراتب ثلاثا، و مع فقد الجمیع یکون فاقد الطهورین

حکم فاقد الطهورین

اشارة

امّا المقام الثانی ففیه اقوال:.

احـدها: وجوب الاـداء فاقـداً، و القضاء مع احـد الطهورین ان تمکن، و هـذا القول نسـبه فی الشـرائع الی القیل، و فی الجواهر: لکنّا لم نعرف قائله، و عن بعض نسبته إلی المبسوط و النهایة.

ثانیها: وجوب الاداء خاصة، و هو المنسوب إلی جد السیّد، و مال إلیه المحدث الجزائری.

ثالثها: عدم وجوب الاداء و وجوب القضاء، و هو المشهور بین الاصحاب

---

(۱) الفروع ج ۱ ص ۲۵ و التهذیب ج ۱ ص ۱۰۸.

]...[

بل فی المدارک اما سقوط الاداء فهو مذهب الاصحاب لا نعلم فیه مخالفاً صریحاً، و قریب منه ما عن جامع المقاصد و الروض.

رابعها: عـدم وجوب الاداء و القضاء علیه، و هو الـذی اختاره المحقق فی المعتبر و الشـرائع، و المصـنف فی جملة من کتبه، و المحقق الثانی و غیرهم. فالکلام یقع فی موردین: الاوّل: فی وجوب الاداء و عدمه، الثانی: فی ثبوت القضاء و سقوطه.

امّا الاول: فیشـهد لسقوط الاداء قوله (علیه السلام) فی صحیح «۱» زرارة: لا صـلاة إلّا بطهور، فانّه یدل علی ان الصلاة لا تتحقق بدون الطهارة، و مقتضاه العجز عن الصلاة فی هذا المورد فلا امر بها.

و اسـتدل لوجوب الاداء: بان الصـلاة لا تسـقط بحال للإجماع المحقق، و لقول الامام الباقر (علیه السـلام) فی صحیح «۲» زرارة الوارد فی النفسـاء و لاـ تـدع الصـلاة علی حـال، و قریب منه مـا فی مرسل «۳» یونس الطویـل فان فیه: فإنها لا تـدع الصـلاة بحال، و بقاعـدة المیسور، و بانّ الطهارة من شـروط الصـحة لا الوجوب، فهی کغیرها من الساتر و القبلة و باقی شـروط الصحة انما تجب مع امکانها، و إلّا لکانت الصلاة من قبیل الواجب المقید کالحج، و الاصولیون علی خلافه، و باستصحاب بقاء وجوب ذات الصلاة.

و فی الجمیع نظر: اذ ما دلّ علی عدم سقوط الصلاة بحال لا یصلح ان یکون دلیلًا لوجوب الصلاة فی المقام، لا لما فی الجواهر من انّه قد یراد ما یعمّ القضاء فانّه

---

(۱) الوسائل- باب ۱- من ابواب الوضوء حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱- من ابواب الاستحاضة حدیث ۵.

(۳) الفروع ج ۱ ص ۲۵ و التهذیب ج ۱ ص ۱۰۸.

]...[

خلاـف الظاهر، و لا لما ذکره بعض الاعاظم من اختصاص الخبرین بموردهما، فانّه ان تمّ فیهما لا یتمّ فی الاجماع، مع انّه لا یتمّ فیهما ایضاً للعلم بعـدم الخصوصـیة کما یشـهد له اسـتدلال الفقهاء بهما فی غیر موردهما، بل لان صـحیح زرارة حاکم علی هذه الادلة، فانّه یدل علی نفی حقیقة الصلاة بدون الطهارة.

و أمّا قاعدة الميسور: فقد مرّ غير مرة انّها غير ثابتة.

و أمّا الثالث: فيرد عليه: ان مقتضى القاعدة الاولية سقوط الواجب بتعذر كلّ قيد من قيوده، إلّا انّه لأجل الدليل غير الشامل للمقام حكمنا بعدم سقوط الصلاة بتعذر بعض اجزائها و شروطها غير الطهارة، و امّا مع تعذرها فوجوب الصلاة ساقط، و ليس لازم ذلك كون الطهارة من شروط الوجوب، فان مقتضى دليل اعتبارها بطلان الصلاة بدونها، و الباطل لا يؤمر به، و الصحيح خارج عن تحت القدرة.

و امّا الاستصحاب فيرد عليه اولًا: انّه لو جرى فانّما هو فيما اذا طرأ الفقدان و لا مورد له فيما اذا كان مقارناً لاول الوقت لعدم اليقين بالثبوت حينئذ، و ما عن المحقق النائينى (ره) من عدم الفرق بين الموردين بدعوى ان جريان الاستصحاب فى الاحكام الكلية لا يتوقف على فعلية الموضوع خارجاً غير تام، اذا منشأ الشك فى بقاء الحكم ان كان هو احتمال النسخ فيجرى استصحاب عدمه و بقاء الحكم بلا دخل للموضوع الخارجى فيه، و ان كان هو الشك فى حدّ الحكم الفعلى الموجب للشك فى سعة الحكم و ضيقه كما اذا شك فى ان حرمة وطء الحائض هل ترتفع بارتفاع الحيض أم لا- ترتفع إلّا بالاغتسال، فبناء على جريان الاستصحاب فى الاحكام الكلية لا يتوقف جريانه على فعلية الموضوع، بل المفتى يفرض امرأة حائضاً ثبتت حرمة وطئها و شك فى ارتفاعها بالانقطاع فيجرى الاستصحاب و يفتى ببقاء الحرمة الى حين الاغتسال، و فى هذين الموردين يجرى الاستصحاب من جهة تمامية اركان الاستصحاب، و هو العلم بالحدوث و الشك فى البقاء، و هذا بخلاف المقام ممّا لا علم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۱۸

]...[

بالحدوث، فان جعل وجوب الصلاة لهذا الشخص غير معلوم، و ثبوت وجوبها لغيره او له فى غير هذه الحالة لا- يصحح جريان الاستصحاب كما لا يخفى، و تمام الكلام فى محله.

و ثانياً: انّه ان اريد بالاستصحاب استصحاب التكليف الجامع بين الضمنى و الاستقلالى الثابت للاجزاء غير القيد المتعذر فيرد عليه: انّه من القسم الثالث من استصحاب الكلى، و لا نقول به، و ان اريد به استصحاب التكليف الاستقلالى الثابت للمركب قبل التعذر اذا لم يكن المتعذر من القيود المقوّمة، بان يقال: ان المركب الفاقد للقيد المتعذر الذى هو متحد مع الواجد له عرفاً كان مأموراً به قبل التعذر فيستصحب بقائه، او استصحاب التكليف الضمنى المتعلق بكل واحد من الاجزاء قبل التعذر، بدعوى انّه بتعلق التكليف بالمركب ينبسط الامر على الاجزاء بالامر، فبعد ارتفاع تعلقه و انبساطه عن الجزء المتعذر يشك فى ارتفاع انبساطه على سائر الاجزاء فيستصحب.

فيرد عليه ما حققناه فى محله من عدم جريان الاستصحاب فى الاحكام اذا كان الشك فيها من جهة الجهل بكيفية الجعل لكونه محكوماً لاستصحاب عدم الجعل.

و ثالثاً: ان قوله (عليه السلام): لا صلاة إلّا بطهور، يرفع احتمال الوجوب، فان الظاهر منه اعتبار الطهارة فى جميع مراتب الصلاة.

فتحصل ان الاقوى سقوط الاداء.

و امّا المورد الثانى: فقد استدل لوجوب القضاء: بعموم «۱» ما دلّ على قضاء ما فات لكفاية وجود الملاك فى صدق الفوت و هو حاصل فى المقام، و بأن المستفاد من مجموع الاخبار الواردة فى القضاء: ان وجوب قضاء الفرائض على من لم يأت بها فى

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب قضاء الصلوات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۱۹

]...[

وقتها كان من الامور المعهودة لديهم، بل يستفاد منها ان الامر المتعلق بالصلاة فى اوقاتها من قبيل تعدد المطلوب.

و فيهما نظر: أمّا الاول: فلانّه فى موارد ثبوت التكليف، و عدم امتثاله يصدق الفوت، كما انه يصدق فى صورة وجود الملاك الملزم، و ان لم يثبت التكليف كالنائم و الساهى المستكشف من النصوص الدالّة على وجوب القضاء عليهما، و امّا اذا لم يكن التكليف ثابتاً، و لم يحرز وجود الملاك كما فى المقام، فانّه يحتمل ان لا تكون الصلاة للمحدث غير المتمكن من تحصيل الطهارة ذات ملاك ملزم، بل تكون كالصلاة للحائض، فلا يكون صدق الفوت على الترك حينئذ معلوماً، فلا وجه للتمسك بتلك الادلة إلّا بناء على جواز التمسك بالعام فى الشبهات الموضوعية، و هو كما ترى.

و قياس فاقد الطهورين على النائم و الساهى قياس مع الفارق لورود النص فيهما دونه.

و امّا الثانى: فلان المستفاد منها و ان كان ما ذكر من ان وجوب القضاء كان من الامور المعهودة لديهم، لكن لا يستفاد منها ان موضوعة ترك الصلاة فى وقتها مطلقاً، و ان لم يكن تكليف بها و لم يحرز وجود الملاك فيها.

و عليه فتلك المغروسية و المعهودية لا تكفى فى المقام، و امّا استفادة انّ التكليف بالصلاة فى اوقاتها من قبيل تعدّد المطلوب فعهده اثباتها على مدعيها، فالاظهر عدم وجوب القضاء عليه للاصل.

فتحصل: ان الاقوى هو القول الرابع.

تتميم [فيما لو كان الشراء مستلزما لبذل مال معتد به]

صرّح غير واحد بوجوب تحصيل ما يتيمم به اذا لم يكن عنده، و هو فى الجملة ممّا لا كلام فيه، لان وجوب الطهارة ليس مشروطاً بوجود ما تحصل به عنده كى لا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۲۰

]...[

يجب تحصيله، بل وجوبها مطلق، و مقتضاه وجوب تحصيله.

انّما الكلام فيما لو كان الشراء مستلزماً لبذل مال معتد به، فقد استدل لوجوبه فى هذا الفرض اذا لم يكن مضراً بحاله مع انّ مقتضى عموم ما دلّ على نفى الضرر عدم وجوبه، بانّ المستفاد من قوله (عليه السلام) فى بعض تلك النصوص: و ما يشترى به مال كثير، اهمية الطهارة مطلقاً بالنسبة إلى الضرر، لا خصوص المائية منها، و باطلاق ادلة التنزيل.

و فيهما نظر: امّا الاول: فلانه لا إطلاق له من جهة المائية و الترابية، و استفادة حكم الترابية منه بتنقيح المناط كما ترى، و امّا الثانى: فلعدم كون تلك النصوص فى مقام بيان هذه الامور.

و الحق فى المقام ما ذكرناه فى من ليس عنده الماء و لكن يتمكن من تحصيله بالشراء من ان الشراء ان كان بثمن المثل فيجب و لا يشمله حديث (لا ضرر)، و ان كان بأكثر منه فلا يجب. فتأمل و راجع ما ذكرناه فى تلك المسألة.

شروط ما يتيمم به

اشارة

المسألة السادسة فی شروط ما یتیمم به: و هی امور.

[الیبوسة مع الامکان]

الاول: المنسوب إلی المحدثین: اعتبار الیبوسة مع الامکان، و عن جماعة: التصریح بالعدم، و عن التذکرة: نسبته إلی علمائنا، و عن کشف اللثام: دعوی الاتفاق علیه.

و استدل للاول: بما فی صحیح رفاعة المتقدم: فانظر اجف موضع تجده فتیمم به. بدعوی: ان ظاهره تقدیم الاجف علی غیره، و حیث انه یدل علی جواز التیمم بالأرض المبتلة، فهو یدل علی اعتبار الجفاف مع الامکان خاصة، و بذلک یظهر صحة الاستدلال به علی جواز التیمم بالارض الندیة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۲۱

]...[

و اورد علیه بعض الاعاظم: بانه یحمل بقرینة قوله (علیه السلام): مبتلة لیس فیها ماء و لا تراب، علی الطین الذی هو غیر ما نحن فیه.

و فیه: انه من جهة جعل الطین فی نفس هذا الصحیح المرتبة الثالثة لما یتیمم به لا مورد لهذا الحمل کما لا یخفی.

فان قلت: انه یدل علی اعتبار الاجفیة فی الارض المبتلة لا مطلقاً، فلا یدلّ علی اعتبار الجفاف بقول مطلق.

قلت: انه یدل علی تقدیم الجاف علی غیره بالاولویة، فالاظهر- بحسب الادلة- اعتبار الجفاف مع التمکن منه، إلّا انّه لاجل عدم افتاء الاساطین به یتعین التوقف فی الفتوی، فالاحوط لزوماً مراعاتها.

[الطهارة]

الثانی: المشهور بین الاصحاب اعتبار ان یکون طاهراً، و عن المصنف فی المنتهی: نفی الخلاف فیه، و عن الناصریات و الغنیة و التذکرة و جامع المقاصد و غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و استدل له: بالقاعدة المرتکزة فاقد الشیء لا یعطیه، و بانصراف الادلة الیه و لو بقرینة القاعدة، اذ هی توجب دلالة الکلام علی اعتبار الطهارة فی المطهر، کما توجب دلالته علی نجاسة المنجس، و بان النجس لا یعقل ان یکون مطهّراً، و بقوله تعالی «۱» صَعِیداً طَیِّباً لدخول الطهارة فی مفهوم الطیب.

و ان شئت قلت: ان المراد بالطیب هنا: الطاهر، کما عن غیر واحد تفسیره به، بل عن المحقق الثانی نسبته إلی المفسرین. و یؤیده ما عن معانی الاخبار المتقدم من تفسیر الطیب بالمکان الذی ینحدر عنه الماء، و بقوله (علیه السلام) «۲» فی الاخبار

---

(۱) سورة النساء- آیة ۴۶.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۲۲

]...[

المستفیضة: جعلت لی الارض مسجداً و طهوراً لان الطهور هو الطاهر المطهر، فإذا عرضتها النجاسة لا توصف بالطهوریة، و باطلاق ادلة «۱» التنزیل بضمیمة ما دل علی اعتبار الطهارة فی الماء الذی یتطهر به.

و فی الجمیع نظر: امّا القاعدة: فمضافاً إلی انّه لا مورد للرجوع إلی المرتکزات العرفیة فی مثل هذا الحکم التعبدی المحض الذی لا سبیل للعرف إلی فهم ملاکه و حکمته، و لیس ممّا علیه بنائهم کما یشهد له ان الماء و التراب لا یکونان طاهرین من الحدث، و مع ذلک یعطیان الطهارة منه، انها لو تمّت فلا ربط لها بالمقام، اذ مفاد تلک القاعدة عدم کون فاقد الشیء معطیاً له لا شیء آخر، و فی المقام الارض تکون فاقدة للطهارة الخبثیة، فلا تدل القاعدة علی عدم کونها معطیة للطهارة الحدثیة.

و بذلک یظهر ما فی الثانی، اذ لو سلم الانصراف بدواً بملاحظة القاعدة، لا ریب فی کونه زائلًا بادنی تأمل و التفات، و مثل هذا الانصراف لا یصلح ان یکون مقیّدا للاطلاق.

و امّا الثالث: فان رجع إلی الاول فیرد علیه ما تقدم، و ان ارید به غیره فهو غیر تام لعدم حکم العقل بامتناع مطهریة النجس، بل الماء القلیل یکون مطهّراً، مع انّه فی آن مطهریته یکون محکوماً بالنجاسة بالملاقاة مع النجس.

و امّا الرابع: فلان معنی الطیب لغة علی ما صرح به اللغویون هو ضد الخبیث، و ما یکون خیره کثیراً، و الحلال، و ما ینبت، و منه: وَ الْبَلَدُ الطَّیِّبُ یَخْرُجُ نَباتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ و لعلّ الجامع بین هذه المعانی هو الثانی کما لا یخفی.

و علی ای حال لیست الطهارة احدی معانیه لغة، و تفسیر المفسرین بعد احتمال ان یکون تفسیر هم لاجل تسالمهم علی هذا الحکم لا یفید بنحو یقدم علی قول

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب التیمم.

]...[

اللغویین.

و المروی عن معانی الاخبار لا یدل علیه، اذ لا تلازم بین کون المحل ممّا ینحدر عنه الماء و کونه طاهراً.

و امّا الخامس: فمضافاً إلی ما تقدم فی اول الجزء الاول من هذا الشرح من ان کون الطهور بمعنی الطاهر المطهر محل تأمل بل منع انه لو کان معناه ذلک لا یدل النبوی إلّا علی ثبوت هذین الحکمین له، و امّا کون احدهما شرطاً للآخر فهو اجنبی عن بیانه.

و امّا السادس: فلانّه لا یستفاد من اخبار التیمم مساواته للطهارة المائیة فی جمیع الاحکام إلّا ما خرج بالدلیل حتی مثل هذه الشروط، فاذاً العمدة فی هذا الحکم هو الاجماع القطعی، و یؤیده اطلاق ادلة التنزیل، و ما عن المفسرین من تفسیر الطیب بالطهارة، فلا ینبغی التوقف فی الحکم فتأمل.

اعتبار الاباحة

[الاباحة]

الثالث: صرح غیر واحد باعتبار اباحة ما یتیمم به، و اباحة مکانه، و الفضاء الذی یتیمم فیه، و مکان المتیمم فهاهنا مسائل:.

الاولی: تعتبر اباحة ما یتیمم به کما هو المشهور، بل عن المصنف فی التذکرة: دعوی الاجماع علیه، و هو ممّا لا إشکال فیه بناء علی کون الضرب مأخوذا فی ماهیة التیمم، فانه حینئذ یکون الضرب تصرفاً فی مال الغیر، فینطبق علیه عنوان الغصبیة، فیتحد المأمور به و

المنهی عنه وجوداً، و لا مناص فی امثال المقام من القول بالامتناع، و امّا بناء علی کون الضرب من مقدماته التوصلیة فقد یشکل فی بطلان التیمم.

اقول: تارة ینحصر ما یتیمم به به، و اخری لا ینحصر، امّا فی الصورة الاولی فیقع التزاحم بین وجوب التیمم- و هو امرار الید المضروبة علی الارض علی الجبهة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۲۴

]...[

و الیدین- و حرمة الضرب، فبما ان من مرجحات باب التزاحم کون احدهما ممّا له البدل، و ایضاً من مرجحات ذلک الباب تقدم احد المتزاحمین علی الآخر، فیقدم فی المقام ما دل علی حرمة الغصب، فیسقط الامر بالتیمم، و ینتقل الفرض إلی المرتبة اللاحقة، نعم لو خالف النهی فضرب یدیه علی الارض بناء علی عدم اعتبار نیة القربة فیه علی فرض کونه من المقدمات التوصلیة للتیمم، یصح تیممه، بل یجب حینئذٍ للقدرة علیه بعده عقلًا و شرعاً کما لا یخفی، و بذلک یظهر وجه الصحة و وجوب التیمم فی صورة عدم الانحصار.

الثانیة: تعتبر اباحة مکانه کما صرح به جماعة، و ملخص القول فیها: ان الضرب علیه حینئذ تارة یکون موجباً للتصرف فی ذلک المکان عرفاً، و اخری لا یکون، کما لو کان التراب فی ظرف عمیق مملوء منه لا کلام علی الثانی، فان الضرب حینئذٍ لا یکون حراماً، و امّا علی الاول فبما ان الضرب حینئذ عمل واحد ینطبق علیه کلا العنوانین: العنوان المأمور به و هو التیمم، و العنوان المنهی عنه و هو التصرف فی مال الغیر، فیکون حکمه حینئذ حکم ما لو کان نفس التراب مغصوباً، فیجری فیه ما ذکرناه فی تلک المسألة.

الثالثة: صرح بعضهم باعتبار اباحة الفضاء الذی یتیمم فیه، و استدل له: بان غصب الفضاء موجب لحرمة حرکة الید المعتبرة فی مسح الاعضاء لأنها تصرف فیه.

و فیه: اولًا: ان هذا النحو من التصرف فی مال الغیر لا دلیل علی حرمته لانصراف الادلة عنه، لانه لا یعد عرفاً تصرفاً فی مال الغیر.

و ثانیاً: انه لو سلم ذلک یکون المحرم من مقدمات التیمم لا نفسه کما لا یخفی، فیدخل فی باب التزاحم، و علیه فیتجه التفصیل بین صورة الانحصار فیبطل و عدمه فیصح کما تقدم.

و بذلک یظهر حکم المسألة الرابعة و هی ما لو کان مکان المتیمم غصباً، فان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۲۵

]...[

الاظهر هو التفصیل بین صورة امکان التیمم من دون ان یتصرف فی ذلک المکان فیصح و لو جلس فی ذلک المکان و تیمم، و بین صورة عدم امکانه، فیبطل لسقوط امره، و لا یجری الترتب فی امثال المقام ممّا هو مشروط بالقدرة شرعاً کما حققناه فی الاصول.

فروع

[لا فرق فی بطلان التیمم علی التراب المغصوب بین صورتی العلم و العمد]

الاول: ذکر بعض المحققین: انه لا فرق فی بطلان التیمم علی التراب المغصوب بناء علی دخل الضرب فی ماهیة التیمم بین صورتی العلم و العمد، و الجهل او النسیان.

و استدل له: بانه علی القول بالامتناع و تقدیم جانب النهی یخرج المجمع عن حیز الامر، و یکون متمحضاً فی الحرمة، و معه لا وجه للاجتزاء به.

و به یظهر ضعف ما ذکره بعض المعاصرین وجهاً للصحة فی صورتی الجهل و النسیان: من انهما عذران عقلًا فی جواز مخالفة الحرمة، فلا یترتب علیها عقاب، و مع العذر لا یکون مبعداً، فلا مانع من کونه مقرباً، لان المانع کونه مبعداً وجه الضعف ان المانع هو تمحض المجمع فی کونه منهیاً عنه غیر مأمور به، و هو موجود فی الصورتین.

و لکن ما ذکره: انّما یتم فی صورة الجهل غیر المانع عن فعلیة الحکم الواقعی و لا یتم فی صورة النسیان، اذ فی تلک الصورة تکون الحرمة مرتفعة بحدیث الرفع، و علیه فلا مانع من کونه مأموراً به، لان المانع هو کونه منهیاً عنه، فبعد ارتفاعه یرتفع اعتبار کونه مباحاً.

و دعوی ان النسیان انّما یوجب سقوط الحرمة، و امّا الملاک المقتضی للنهی فهو باق علی حاله، فلا محالة یقع التنافی بینه و بین ملاک الامر، و حیث ان المفروض غلبة ملاک النهی فلا یمکن التقرب بما یشتمل علیه، مندفعة بان الملاک الذی لا یؤثر فی المبغوضیة الفعلیة، و معه یکون الفعل مورداً للترخیص، لا یمکن ان یکون مانعاً عن

]...[

تعلق الامر بالفعل، مضافاً إلی ما ذکرناه فی محله من انه بعد سقوط التکلیف لا طریق لنا إلی کشف وجود الملاک.

فتحصل: ان الاقوی هی الصحة فی صورة النسیان، و تلحق بها صورتی الاکراه و الاضطرار.

[اذا کان عنده ترابان احدهما نجس یتیمم بهما]

الثانی: اذا کان عنده ترابان احدهما نجس یتیمم بهما للعلم الاجمالی بوجوب التیمم بالطاهر منهما، و قیل: لا یجب بل یترکهما و ینتقل الفرض إلی المرتبة اللاحقة، و استدل له بان الوضوء بالماءین المعلوم نجاسة احدهما ممنوع کما فی الخبر «۱»، فمقتضی اطلاق ادلة التنزیل ثبوت هذا الحکم للتیمم بالترابین المشتبهین، و اجیب عنه بالفرق بینهما، حیث ان الوضوء بالمشتبهین یستلزم نجاسة البدن بخلاف التیمم بهما.

و فیه: ما ذکرناه فی محله من عدم الابتلاء بها لتعارض استصحاب النجاسة الثابتة للاعضاء حین الملاقاة مع النجس منهما، مع استصحاب الطهارة الثابتة لها حین التوضی بالطاهر اذا غسل مواضع الوضوء بعد التوضی بالاول بالماء الثانی، فیتساقطان و یرجع إلی اصالة الطهارة، و لأجل ذلک بنینا علی ان مقتضی القاعدة هو الوضوء بهما، و انما منعنا عنه لمکان النص، و بما انه مختص بالوضوء بالقلیل، ففیما اذا کان الماءان کرین، او کان احدهما کراً، یتوضأ بهما.

فالحق فی الجواب ان یقال: ان ادلة التنزیل لا نظر لها إلی مثل هذا الحکم لا سیما مع کونه مترتّباً علی بعض اقسام الوضوء، و هو الوضوء بالماء القلیل، دون الجمیع کما لا یخفی، و اختار المحقق النائینی (ره): انه مع التمکن من التیمم بغیرهما لا یجوز التیمم بهما، و مع عدم الامکان یجوز ذلک، و هو مبنی علی عدم جواز الامتثال الاجمالی مع التمکن من الامتثال التفصیلی، و حیث ان المبنی فاسد- کما اشرنا إلیه فی الجزء

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب الماء المطلق.

]...[

الاول من هذا الشرح فیما لو اشتبه الثوب النجس بالطاهر- فالاظهر هو جواز التیمم بهما حتی مع التمکن من التیمم بغیرهما.

[اذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما]

الثالث: اذا اشتبه المباح بالمغصوب اجتنب عنهما، و مع الانحصار ینتقل الفرض إلی المرتبة اللاحقة للعلم الاجمالی بوجوب الاجتناب عن احدهما، و ان شئت قلت: ان التیمم بالارض انما یجب عند الوجدان، فلو کان فاقداً لها ینتقل الفرض إلی المرتبة اللاحقة، و الفقدان کما یتحقق فیما اذا لم یکن المکلف متمکناً من استعمالها وجداناً لعدم وجدانها، او شرعاً لحرمته، فانه کذلک یتحقق فیما اذا کان الاستعمال ممنوعاً بحکم العقل لاحتمال الضرر و هو العقاب کما فی المقام، فانه لاجل العلم الاجمالی بغصبیة احدهما لا یجری الاصل فی شیء منهما، فکل منهما مورد لقاعدة وجوب دفع الضرر المحتمل.

[اذا کان عنده ماء و تراب و علم بنجاسة احدهما]

الرابع: اذا کان عنده ماء و تراب، و علم بنجاسة احدهما، و کان الطهور منحصراً، بهما، فعن المحقق النائینی: وجوب الوضوء بالماء و الاکتفاء به لعدم تنجیز هذا العلم الاجمالی و جریان اصالة الطهارة فی الماء بلا معارض بدعوی: ان تنجیز العلم الاجمالی متوقف علی کونه منشأ للعلم بالتکلیف الفعلی علی کل تقدیر، و هذا غیر ثابت فی المقام، اذ علی تقدیر کون النجس هو التراب لا یترتب علیه شیء لان عدم جواز التیمم حینئذ من جهة التمکن من الوضوء بالماء الطاهر لا لنجاسة التراب.

و ان شئت قلت: ان النجاسة المعلومة لم تؤثر فی عدم جواز التیمم علی کل تقدیر، امّا علی تقدیر کون النجس هو الماء فواضح، و امّا علی تقدیر کونه هو التراب فلان عدم جواز التیمم حینئذ مستند إلی وجود الماء الطاهر لا إلی نجاسة التراب، و علی ذلک فتجری اصالة الطهارة فی الماء بلا معارض، و بها یرتفع موضوع جواز التیمم و هو عدم التمکن من الماء.

و فیه: انه انما یتمّ اذا لم یکن للتراب أثر آخر غیر جواز التیمم، کما اذا کان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۲۸

]...[

التراب فی مکان مرتفع لا یمکن السجود علیه، او کان مملوکاً للغیر لم یأذن فی ذلک، و لا یتمّ فیما کان الابتلاء به من غیر تلک الجهة ایضاً، و کان له أثر آخر کالسجود علیه، فانه حینئذ تتعارض اصالة الطهارة فی الماء مع اصالة الطهارة فی التراب فتتساقطان، و علیه فیجب علیه الجمع بین الوضوء و التیمم.

و منه یظهر حکم ما لو علم بغصبیة احدهما، فانه ان لم یکن للتراب اثر سوی جواز التیمم به، فالعلم الاجمالی بغصبیة احدهما لا یوجب عدم جریان اصالة الحل فی الماء فتجری و یترتب علیها جواز الوضوء و وجوبه به.

لا یقال: ان الماء مورد لأصالة الاحتیاط لا الحل بناء علی ما اشتهر من اصالة الاحتیاط فی الابواب الثلاثة التی منها الاموال، فانه یقال: انها غیر ثابتة بنحو الکلیة الشاملة لما اذا لم یکن اصل موضوعی مقتض للحرمة و للاحتیاط، و ان کان له اثر آخر غیر جواز التیمم یجری الاصل فی کل منهما فی نفسه، و یتعارضان فیتساقطان، و یحکم بکون المکلف فاقداً للطهورین من جهة ان کلًا من الماء و

التراب ممنوع الاستعمال بحکم العقل لاحتمال الضرر و هو العقاب، و وجه الفرق بین ما لو علم غصبیة احدهما، و بین ما لو علم بنجاسته- حیث حکمنا فی الفرض الاول بکونه فاقداً للطهورین، و فی الثانی بوجوب الجمع بین الوضوء و التیمم- انه فی الاول یحرم التصرف فی المغصوب، و فی الثانی لا یحرم ذلک تکلیفاً کما لا یخفی.

ثمّ انّه فیما علم بنجاسة احدهما و کانت وظیفته الجمع بین الوضوء و التیمم، یجب علیه تقدیم التیمم، اذ لو قدم الوضوء یعلم بعدم مشروعیة التیمم بناء علی اعتبار طهارة الاعضاء فی التیمم لنجاسة التراب او لنجاسة اعضائه.

لا یقال: ان شرطیة طهارة الاعضاء ساقطة عند الاضطرار، فانه یقال: ان التیمم الفاقد لهذا الشرط محکوم بالصحة اذا لم یکن الفقدان بجعل المکلف نفسه عاجزاً عن تحصیله کما فی المقام، فان له تقدیم التیمم علی الوضوء فلا یبتلی بذلک، مع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۲۹

]...[

ان ایقاع النفس اختیاراً إلی الاضطرار بترک الشرط لا یجوز، فلو فرض صحة التیمم یکون التقدیم واجباً لذلک.

و منه یظهر لزوم مسح الاعضاء عن الغبار لو قدم التیمم لئلا یحصل العلم بنجاسة الماء، امّا لکونه نجساً او لتنجسه بملاقاة الاعضاء، و لئلا یبتلی بنجاسة الاعضاء، اما لنجاسة الماء او لنجاسة التراب.

[المحبوس فی مکان مغصوب هل له ان یتیمم فیه؟]

الخامس: المحبوس فی مکان مغصوب، هل یجوز له ان یتیمم فیه ام لا؟ وجهان بل قولان، اقواهما الاول، لان التیمم لا یکون تصرفاً زائداً علی ما اضطر إلیه من الغصب، و حیث ان الاضطرار اوجب رفع الحرمة فیرتفع المانع من شمول دلیل الامر بالتیمم لهذا الفرد، فیشمله اطلاق دلیله فیجب.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۳، ص: ۱۲۹

لا یقال: ان الاضطرار انما اوجب رفع الحرمة، فدلیل حرمة الغصب خصص فی مدلوله المطابقی، و امّا بالنسبة إلی مدلوله الالتزامی و هو عدم وجوب متعلق النهی فهو باق علی حجیته لعدم ورود التخصیص علیه من هذه الجهة.

فانه یقال: ان الدلالة الالتزامیة کما تکون تابعة للدلالة المطابقیة وجوداً فانها تکون تابعة لها فی الحجیة کما حقق فی محله.

فان قلت: ان الاضطرار انما اوجب رفع الحکم، و اما الملاک فلا دلیل علی رفعه، و هو یمنع من اتصاف الفعل بالمحبوبیة و التقرب به إلی اللّه تعالی.

قلت: ان الملاک الذی لا یؤثر فی الحرمة و المبغوضیة الفعلیة لا یصلح ان یکون مانعاً عن ایجاب الفعل، و دعوی ان ما ذکر انما یتم بالنسبة إلی الفضاء، و لا یتمّ بالنسبة إلی الارض، فان الضرب علی الارض تصرف فیها زائد علی التصرف فی الفضاء فلا یجوزه الاضطرار إلی شغل الفضاء بالجسم، مندفعة بان المکلف اذا کان مضطراً إلی المکث فی المحل المغصوب، لا یفرق الحال بین ان یقف فیه او ینام او یصلی او غیر ذلک من الحالات، و لا یعد النوم مثلًا بالقیاس إلی الوقوف تصرّفاً زائداً، و السر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۳۰

]...[

فیه ان الجسم یشغل مقداراً معیّناً من الحیز بقدر حجمه بأی نحو وضعه.

فتحصل: ان الاظهر جواز التیمم فیه.

عدم اعتبار العلوق

الرابع: صرح جماعة منهم ابن الجنید و السید و المحقق البهائی و والده و المحدث الکاشانی و البحرانی و البهبهانی و صاحب الحدائق: بانه یعتبر ان یعلق من ما یتیمم به شیء بالید، بل نسب ذلک إلی اکثر الطبقة الثالثة.

و المشهور بین الاصحاب نقلًا مستفیضاً و تحصیلًا کما فی الجواهر عدم اعتباره، و عن المصنف فی المنتهی، و المحقق الثانی فی جامع المقاصد: دعوی الاجماع علیه، و استدل للاول بأُمور:.

الاول: قوله تعالی «۱» فَامْسَحُوا بِوُجُوهِکُمْ وَ أَیْدِیکُمْ مِنْهُ بدعوی ظهور کلمة من فی التبعیض کما یظهر من ملاحظة نظائر المقام، ففی الحدائق عن الکشاف: انه لا یفهم احد من العرب من قول القائل: مسحت رأسی من الدهن او من الماء او من التراب إلّا معنی التبعیض، و عدم ذکر لفظه منه فی آیة التیمم فی سورة النساء لا ینافی ذلک، فان القرآن یقید بعضه بعضاً.

و فیه: مضافاً إلی ما عن جماعة من النحویین من المنع من ورود من لغیر الابتداء، انه لو حمل لفظة من علی التبعیض لزم زیادتها، فانه لو قال: فامسحوا بوجوهکم الصعید، لما کان یستفاد منه إلّا ذلک لتعذر ارادتها کلها، مع ان معنی الآیة حینئذ یکون هو لزوم مسح الصعید بالوجه و الیدین، و هو لا یعتبر نصاً و اجماعاً، لا سیما و ان رجحان النفض مورد الاجماع.

---

(۱) سورة المائدة- الآیة ۸.

]...[

و دعوی انه یمکن ان یقال: ان الاجزاء الصغار الباقیة فی الید بعد النفض کافیة فی صدق کون المسح ببعض الصعید، مندفعة بعدم صدق الصعید و التراب علی الغبار الباقی فی الید کما لا یخفی، و علیه فیتعین حمل من علی الابتداء، فیکون المعنی حینئذ انه یعتبر ان یکون ابتداء المسح من الصعید، و بعبارة اخری یکون المسح بأثر الصعید.

الثانی: صحیح «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) المتقدم: فلما ان وضع الوضوء عمّن لم یجد الماء اثبت بعض الغسل مسحاً، لانه قال بِوُجُوهِکُمْ ثمّ وصل بها وَ أَیْدِیکُمْ مِنْهُ ای من ذلک التیمم، لانه علم ان ذلک اجمع لا یجری علی الوجه لانه یعلق من ذلک الصعید ببعض الکف و لا یعلق ببعضها.

و قد استدل بموردین منه: الاول: قوله (علیه السلام): من ذلک التیمم، بدعوی ان المراد به ما یتیمم به، و ان لفظة من للتبعیض، الثانی: قوله فی مقام التعلیل: لانه علم ان ذلک اجمع لا یجری علی الوجه لانه یعلق من ذلک الصعید ببعض الکف.

و فیهما نظر: امّا الاول: فلمّا عرفت فی مقام الجواب عن الاستدلال بالآیة الشریفة، و امّا الثانی: فلأنه لو کان علّة یدور الحکم مدارها. للزم اعتبار العلوق ببعض الکف بحیث لا یکفی العلوق بتمام الکف و هذا ممّا لم یلتزم به احد. و علیه فلا مناص عن حمله علی کونه حکمة جاریة مجری الغالب.

و بما ذکرناه فی کیفیة الاستدلال بالآیة الشریفة، و صحیح زرارة، و الجواب عنهما، یظهر تقریب الاستدلال بما فی بعض الصحاح

کصحیح الحلبی: فلیتمسح من الارض و ما یرد علیه.

الرابع: اطلاق نصوص «۲» النفض من دون تقییده بما اذا اتفق العلوق فان

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب التیمم الحدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۳۲

و کیفیته أن یضرب بیدیه علی الأرض

لازمة قابلیة کل تیمم صحیح لان یقع فیه هذا الامر المطلوب.

و فیه: ان النفض بما انه مستحب فغایة ما یمکن اثباته بهذه النصوص استحباب العلوق لا اعتباره کما لا یخفی.

الخامس: ظهور ما دل علی «۱» طهوریة التراب و تنزیله منزلة الماء.

و فیه: مضافاً إلی ان طهوریته أمر تعبدی صرف متلقی من الشارع، و تنزیله منزلة الماء فی تلک لا یستدعی اعتبار مباشرته للجسد کالماء، انه لا شبهة فی عدم اعتبار مباشرته له نصاً و اجماعاً حتّی من القائلین باعتبار العلوق، فانّه لا خلاف بینهم فی رجحان النفض المستلزم لعدم بقاء الصعید فی الکف و ان بقی اثره.

فتحصل: ان شیئاً ممّا استدل به علی اعتبار العلوق لا یدل علیه، فالأظهر عدم اعتباره للأصل و اطلاق الادلة، و امّا ما فی المعتبر من الاستدلال لعدم الاعتبار بأنّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله) نفض یدیه من التراب و لو کان بقاؤه معتبراً لما نفض یدیه، و لأنه تعریض لإزالته فهو کما تری، اذ یمکن ان یعتبر العلوق لا لکونه مستلزماً لمباشرة الصعید للجسد، بل لجهة اخری مجهولة لنا کملاک مطهریة التراب، نعم یستحب العلوق کما تشهد له نصوص النفض بالتقریب المتقدم.

کیفیة التیمم

[الضرب بالیدین علی الارض]

اشارة

و کیفیته ان یضرب بیدیه علی الارض اجماعاً محصّلًا و منقولًا و منصوصاً، و انما الکلام و الخلاف فی موارد.

الاول: هل یعتبر الضرب کما عن المشهور، ام یکتفی بالوضع کما فی الشرائع و عن القواعد و الذکری و الدروس و جامع المقاصد و حاشیة الارشاد و المحقق الاردبیلی؟

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۳۳

]...[

وجهان، و منشأ الاختلاف اختلاف الاخبار، ففی جملة منها الامر بالضرب کصحیح «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) بعد ان

سأله عن کیفیة التیمم، التیمم ضرب واحد للوضوء و الغسل من الجنابة تضرب بیدیک مرتین.

و ما رواه «۲» فی محکی التهذیب عن لیث المرادی عن الصادق (علیه السلام) فی التیمم: تضرب بکفیک علی الارض مرتین ثمّ تنفضهما و تمسح بهما وجهک و ذراعیک و نحوهما غیرهما، و فی جملة منها ما یظهر منه الاکتفاء بمطلق الوضع، و عمدتها النصوص الواردة فی مقام بیان التیمم بنقل قضیة عمّار و فعل النبی (صلّی اللّه علیه و آله) کصحیح «۳» زرارة عن الباقر (علیه السلام) اهوی ای رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله) بیده إلی الارض فوضعهما علی الصعید.

و خبر «۴» داود بن النعمان عن الامام الصادق (علیه السلام): فوضع یدیه علی الارض ثمّ رفعهما.

و خبر «۵» ابی ایوب الخزاز عنه (علیه السلام): فوضع یده علی المسح ثمّ رفعها. و نحوها غیرها.

و تنقیح القول فی المقام: ان مفهومی الوضع و الضرب، ان کانا متباینین، و کان الضرب المماسة مع الدفع و الاعتماد، و الوضع المماسة بغیر دفع و اعتماد، فیتعین الالتزام بالثانی، إذ الجمع بین الطائفتین یقتضی التخییر.

و بعبارة اخری یقتضی الالتزام بکفایة القدر المشترک بین المفهومین من دون اعتبار شیء من الخصوصیتین.

و دعوی ان هذا الجمع فی المقام غیر تام اذ الظاهر ان الاخبار الحاکیة لفعل

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۲ و ۴ و ۸.

(۴) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۲ و ۴ و ۸.

(۵) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۸.

]...[

النبی (صلّی اللّه علیه و آله) فی قضیة عمّار انّما هی اخبار عن واقعة شخصیة، مندفعة بأنّ تلک الاخبار انّما یستند الیها من جهة ان نقل المعصوم فعل النبی (صلّی اللّه علیه و آله انما یکون بیاناً للحکم الشرعی، و علیه فهو انما یحکی الخصوصیات الدخیلة فی الحکم دون غیرها، و لذا نلتزم بأنّ کل خصوصیة من الخصوصیات الّتی ینقلها المعصوم دخیلة فی الحکم و یجب مراعاتها، و علیه فبما انّه (علیه السلام) فی مقام نقل فعله (صلّی اللّه علیه و آله) عبّر تارة بوضع یدیه علی الصعید، و اخری بضربهما علیه، فیستکشف من ذلک عدم دخل شیء من الخصوصیتین، و انّه (علیه السلام) فی مقام النقل نظره إلی بیان القدر المشترک.

و أمّا ان کانت النسبة بین المفهومین عموماً مطلقاً، و کان الضرب اخص مفهوماً من الوضع، فیتعین الالتزام بالاول حملًا للمطلق علی المقید، و دعوی ان النصوص الواردة فی المقام لا سبیل إلی حمل مطلقها علی مقیدها لکونهما من قبیل المثبتین، مندفعة بأن المقید لاشتماله علی الامر بالخاص الظاهر فی کونه ارشاداً إلی اعتبار الخصوصیة فی صحة التیمم لا مناص عن الحمل المذکور کما انّه علی فرض کون النسبة بین الطائفتین عموماً من وجه بدعوی ان المتبادر من الوضع ما لم یکن فیه شدّة و اعتماد عکس الضرب، و مع ذلک یتصادقان فی بعض المصادیق التی تتحقق بها اول مراتب الضرب، لا مناص عن الالتزام بهذا القول، لان ظهور نصوص الوضع فی کفایة مطلق الوضع اضعف من ظهور نصوص الضرب فی اعتبار الضرب فتأمل.

و حیث ان المستفاد من کلمات اللغویین و المتفاهم العرفی اخصیة الضرب من الوضع فالاقوی هو القول الاول، و هو اعتبار. الضرب.

ثمّ انّه لو اضطر بأن تمکّن من الوضع دون الضرب فالظاهر کفایة الوضع، لا لقاعدة المیسور لما عرفت مراراً من انها غیر ثابتة، و لا لما

فی الجواهر من اطلاق ما دلّ علی الوضع مع عدم المقیّد هنا لظهور اختصاص ادلة الضرب بالاختیار لمنع هذا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۳۵

]...[

الظهور، بل مقتضی اطلاق دلیل الضرب ثبوت اعتبار الضرب فی جمیع حالات الامر بالتیمم، و لازمه سقوط الامر به عند الاضطرار و عدم التمکن من الضرب، و لما عن غیر واحد من دعوی الاجماع علیه.

الثانی: المشهور بین الاصحاب: عدم کفایة الضرب بإحدی الیدین، و فی الجواهر: اجماعاً محصّلًا و منقولًا و نصوصاً.

و تشهد له النصوص «۱» المتواترة الآمرة بضرب الیدین و حکایة ذلک عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله)، و عن المصنف فی التذکرة و النهایة: احتمال الاجتزاء بالمسح بکف واحدة و عن المقدس الاردبیلی: استظهار الاجتزاء بضربة واحدة، و استدل لذلک بموثق «۲» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) عن التیمم: فضرب بیده علی الارض ثمّ رفعها فنفضها ثمّ مسح بها جبینه و کفیه مرة واحدة. و خبره «۳» الآخر عنه (علیه السلام): و فیه: فضرب بیدیه علی الارض ثمّ ضرب احداهما علی الاخری ثمّ مسح بجبینه ثمّ مسح کل واحدة علی الاخری مسح بالیسری علی الیمنی و الیمنی علی الیسری و خبر ابی ایوب المتقدم، و لکن الأولین ظاهران بقرینة ما فی ذیلهما من مسح الکفین فی ارادة الجنس الصادق علی القلیل و الکثیر من الید لا الفرد، و علیه یحمل الأخیر علی ذلک.

ثمّ انّ هل یعتبر ان یکون دفعة کما عن الحدائق نسبته إلی ظاهر الاصحاب، ام یکفی الضرب بهما علی التعاقب؟ وجهان اقواهما الاول، لانّ المتبادر إلی الذهن من النصوص الآمرة بضرب الکفین ارادة ضربهما معاً، و کذلک النصوص «۴» الحاکیة لفعله

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۳ و ۹.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم ۳ و ۹.

(۴) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۳۶

]...[

(صلّی اللّه علیه و آله) کقوله (علیه السلام): فضرب بیدیه علی الارض. و أمّا اخبار الضربة و الضربتین فالظاهر کونها اجنبیة عن المقام، فانّ المتبادر منها ارادة ما یقابل التعدّد لا التدریج.

الثالث: صرّح غیر واحد باعتبار کون الضرب أو الوضع بباطن الکفین، و انّه لا یکفی الضرب بظاهرهما، و عن بعض المحقّقین: انّه و فاقئ، و یشهد له- مضافاً إلی انّه المعهود من الضرب و الوضع کما فی المدارک، و انّ علیه عمل المسلمین فی الاعصار و الامصار من دون شک کما عن بعض المحقّقین، و إلی الاجماع علیه- ما عن نوادر «۱» أحمد بن محمّد بن ابی نصر عن عبد اللّه بن بکیر عن زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): فضرب (أی رسول اللّه- ص-) بیدیه علی الارض، ثمّ ضرب احداهما علی الاخری ثمّ مسح جبینه، ثمّ مسح بکفیه کلّ واحدة علی ظهر الاخری. فانّ الظاهر منه کون الماسح هو بطن کلّ کف، و هو الذی یضرب علی الصعید، کما لا یخفی.

و یؤیده انه بقرینة مناسبة الحکم و الموضوع یمکن استفادة ذلک من نصوص الکف، اذ الظاهر منها اذا اسند الیها ما یناسب الباطن کالاکل و المسح ممّا جرت العادة بحصوله من الباطن، إرادته دون الظاهر.

ثمّ انّه لو تعذر الباطن فیهما ینتقل إلی الظاهر لإطلاق نصوص الکف، و ادلة التقیید مختصة بحال الاختیار، امّا الاولان فواضح، و امّا الثالث فلانّه انّما یدل علی لزوم کون المسح بالباطن عند الاختیار من جهة نقل تیممه (صلّی اللّه علیه و آله)، و لا إطلاق له کی یشمل حال التعذر کما لا یخفی، و امّا الرابع فلانّ انصراف الاطلاقات إلی الباطن انّما هو مع الامکان لا مطلقاً، فانّ المتعارف فی حق العاجز الضرب بظاهر

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۹.

ناویاً

الکفین، فهذا الترتیب عرفی ینطبق علیه الاطلاق من دون ان یکون اللفظ مستعملًا فی أکثر من معنی واحد.

و لو تعذر الباطن فی إحداهما، فهل یکتفی بالظاهر فیهما، ام یقتصر علی الضرب بباطن احداهما، ام یتعین الضرب بباطن احداهما و ظاهر الاخری؟ وجوه: قد استدل للأول: باختصاص ما دلّ علی اعتبار کون الضرب بباطن الکفین بصورة الامکان فیهما، ففی غیرها یرجع إلی اطلاق نصوص الکف.

و فیه: مضافاً إلی انّ الظاهر بواسطة المناسبات المغروسة فی الاذهان کون کلّ من الکفین موضوعاً مستقلًا یعتبر أن یکون الضرب فی کلّ واحدة بالباطن فتعذر الضرب بباطن احداهما لا یوجب تبدیل التکلیف فی الاخری، ان الاطلاقات کما انّها تنصرف إلی الباطن فیهما مع الامکان بالتقریب المتقدم، کذلک تنصرف إلی الباطن فی احداهما لو تعذر فی الاخری کما مرّ، فاذاً الاقوی هو الوجه الثالث.

فی اعتبار النیة

ثمّ انّه یعتبر أن یکون التیمم فی حال کون التیمم ناویاً اجماعاً حکاه جماعة، بل عن التذکرة: دعوی اجماع علماء الاسلام علیه، و یشهد له مضافاً إلی ذلک، ان الفعل غیر الصادر عن الاختیار لا یتّصف بالحسن و لا القبح، فلا یتعلق به الامر و لا النهی فنفس تعلق الامر یدل علی اعتبارها.

و تعتبر ایضاً- بلا خلاف بل باجماع علماء الاسلام- نیة القربة، للإجماع علی کونها من العبادات و تقتضیها مرتکزات المتشرعة، و اطلاق ادلة البدلیة بضمیمة ما دل علی عبادیة الوضوء و الغسل، و اعتبار نیة القربة فی العبادات لعلّه من الضروریات، و تشیر إلیه نصوص «۱» کثیرة تقدم بعضها فی مبحث الوضوء.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب مقدّمة العبادات.

]...[

انّما الخلاف و الکلام فی انّه هل تعتبر ان تکون نیة القربة مقارنة لضرب الیدین کما هو المشهور، ام تکفی مقارنتها لمسح الجبهة کما احتمله المصنف (ره) فی محکی النهایة و عن المفاتیح التصریح به؟ قولان، و ذکروا ان منشأ هذا الخلاف النزاع فی ان ضرب الیدین من اجزاء التیمم ام من شروطه؟ اذ علی الاول تعتبر مقارنة النیّة له، اذ یشهد لعبادیته ما دلّ علی عبادیة التیمم. و علی الثانی لا یعتبر

ذلک لعدم الدلیل علی اعتبارها، فیرجع إلی اصالة التوصلیة فیه.

. اقول: یقع الکلام فی موردین: الاول: فی انّه جزء ام شرط؟ الثانی: فی انّه علی فرض کونه شرطاً هل هو من العبادات ام من التوصلیات؟.

امّا المورد الاول: فقد استدل للثانی بظاهر الآیة الشریفة «۱» و خبر «۲» زرارة عن احدهما (علیه السلام) فی حدیث: انّ من خاف علی نفسه من سبع او غیره، او خاف فوت الوقت فلیتیمم بضرب یده علی اللبد او البرذعة و یتیمم و یصلی. فان الظاهر منه خروج الضرب من حقیقة التیمم، و کونه مقدّمة له.

و اجاب بعض المعاصرین عن الآیة الشریفة: بانّه فی الآیة الشریفة لم یذکر الضرب، فظاهرها عدم وجوبه، فاذا دلّت النصوص علی وجوبه و جزئیته وجب التصرف فی ظاهر الآیة.

و فیه: ان قوله تعالی فی ذیل قوله فَتَیَمَّمُوا صَعِیداً طَیِّباً (منه) ای من الصعید یدل علی اعتبار کون المسح ناشئاً من الصعید، فهی تدل علی اعتبار مماسة الماسح مع الصعید قبل المسح، و علیه فیکون ما دلّ علی اعتبار الضرب مثلًا مبیناً للآیة الشریفة.

---

(۱) سورة المائدة- الآیة ۶.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم حدیث ۵.

]...[

فالاولی ان یجاب عنه: بانّ ظاهر الآیة الشریفة جزئیته للامر بالتیمم- الذی عرفت فی صدر المبحث انّ المراد به هو القصد إلی التراب للمسح علی الوجه و الیدین- و ظاهر الامر دخالة ما تعلق به فی المأمور به لا دخالة التقید به خاصة، مع انّه لو سلم اجمال الآیة الشریفة من هذه الجهة فمقتضی الاصل و ان کان هی الشرطیة لاعتبار التقیّد فیه علی التقدیرین و الشک فی دخالة الضرب بنفسه، إلّا انّه انما یتم مع عدم الدلیل علی الجزئیة، و ستعرف ما یدل علیها.

و امّا الخبر فالتیمم فیه و ان استعمل فی ما عدا الضرب، إلّا ان الاستعمال اعم من الحقیقة، و اصالة الحقیقة انّما یرجع إلیها لتعین المراد لا لإظهار کیفیة الاستعمال مع معلومیة المراد.

و استدل للجزئیة: بظاهر النصوص البیانیة، و بانّه لو لا الجزئیة لزم جواز تلقیه الریح بجهته المجمع علی بطلانه، و فیهما نظر: امّا النصوص البیانیة: فلان الفعل اعم من الجزئیة و الشرطیة، و امّا الثانی: فلانّ وجوب الضرب ممّا لا کلام فیه، انّما الکلام فی الجزئیة و الشرطیة.

فالصحیح ان یستدل للجزئیة مضافاً إلی الآیة الشریفة کما عرفت، بالأمر به فی بعض نصوص الباب کقوله (علیه السلام) فی خبر «۱» زرارة عن مولانا الباقر (علیه السلام): تضرب بکفیک الارض ... الخ و نحوه غیره، الظاهر فی ان ما تعلق به بنفسه دخیل فی المأمور به لا التقید به خاصة کما لا یخفی، و ما فی بعضها کصحیح الکندی من التصریح بانّ التیمم ضربة للوجه و ضربة للکفین، و نحوه صحیح زرارة.

فتحصل: انّ الاقوی جزئیته، فاعتبار نیة القربة فیه ایضاً لا إشکال فیه.

امّا المورد الثانی: فالاقوی ایضاً اعتبارها فیه بناء علی شرطیته ایضاً، و ذلک

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۴۰

و ینفضهما

لانّ الظاهر من خبر الکندی المتقدم اعتبار صدور کل ضربة بداعی مسحة واحدة، ای ضربة لمسح الوجه، و ضربة لمسح الکفین. و من الواضح ان اتیان المقدمة بداعی التوصل بها إلی ذی المقدمة یوجب صیرورة المقدمة عبادة، اذ لا یعتبر فی العبادیة سوی العمل بالوظیفة، و استناد الفعل إلی اللّه تعالی.

و دعوی: انه یحتمل ان یکون المراد به ان الامر بضربتین انّما یکون لاجل اعتبار کون المسحتین عن ضربتین کل مسحة عن ضربة فلا یدل علی اعتبار قصد التوصل إلی المسح فی کلّ ضربة، مندفعة بانّه خلاف الظاهر کما لا یخفی.

فتحصل: ان الاظهر اعتبار مقارنة نیة القربة لضرب الیدین مطلقاً سواء کان الضرب جزء ام شرطاً.

ثمّ إن الکلام فی انّه: هل تعتبر نیة رفع الحدث او الاستباحة او هما معاً، ام لا یعتبر شیء منهما علی القول بکونه رافعاً للحدث؟ و انّه هل تعتبر نیة الاستباحة خاصة ام لا- تعتبر بناء علی القول بعدم رافعیته؟ هو الکلام فی اعتبار ذلک فی الوضوء طابق النعل بالنعل فلا نعید ما ذکرناه.

و علیه فالاقوی عدم اعتبار نیة شیء منهما، و کذلک لا تعتبر نیة البدلیة لعدم تعدد حقیقة التیمم، بل هی حقیقة واحدة غیر مختلفة بالذات و العنوان کی یتوقف تحقق کلّ منهما علی قصد البدلیة، و لا یکون قصدها مأخوذاً فیه لعدم الدلیل علیه من غیر فرق فی ذلک بین ما لو قلنا: بأنّ التیمم الّذی بدل عن الغسل، و التیمم الذی یکون بدلًا عن الوضوء مختلفان فی الکیفیة من حیث عدد الضربات، و بین ما لو قلنا بانهما متحدان لعدم الاختلاف بینهما علی التقدیرین من حیث العنوان کما لا یخفی.

و ینفضهما بلا خلاف بل، عن المنتهی: نسبته إلی علمائنا للاخبار الکثیرة المتقدمة فی المباحث السابقة الآمرة بالنفض، و ظاهرها و ان کان هو الوجوب إلّا انها محمولة علی الاستصحاب لعدم الخلاف فی استحبابه، بل عن المصنف فی التذکرة:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۴۱

و یمسح بهما وجهه

دعوی الاجماع علی عدم الوجوب.

ثمّ ان النفض لا یصدق إلّا فیما علق بالید شیء من اجزاء الارض ممّا یزال بالنفض، فلا یستحب مع عدم العلوق.

و المراد به: ما یعم ضرب احدی الیدین علی الاخری و صفقهما، لقوله (علیه السلام) فی صحیح «۱» زرارة الحاکی لفعله (صلّی اللّه علیه و آله): ثمّ ضرب احداهما علی الاخری. فانّه حکی هذا الفعل فی سائر النصوص بقوله فنفضهما فانّ ذلک کاشف عن اتحاد المراد من العبارتین.

مسح الوجه

اشارة

و یمسح بهما وجهه بلا خلاف فیه فی الجملة، بل هو محل الوفاق بین المسلمین، و انّما الکلام فی موردین: الاول فی حد الممسوح، فالمنسوب إلی علی بن بابویه فی رسالته: لزوم استیعاب الوجه، و ان کان فی النسبة ما ستعرف، و عن ولده الصدوق فی الهدایة: الاقتصار علی الجبینین، مع زیادة الحاجبین، و عن المشهور کما فی الحدائق: اعتبار مسح الجبهة خاصة و ستعرف ما فی هذه النسبة

ایضاً، و ان المشهور بینهم: اعتبار مسح الجبهة و الجبینین، و فی المعتبر: التخییر بین مسح الوجه و بعضه، و عن کشف الرموز: تقریبه، و فی المدارک: انه حسن.

امّا الاوّل: فقد استدل له بجملة من نصوص التیمم البیانیة قولًا و فعلًا و التی تبلغ عشرة، و فیها الصحیح.

و فیه ان ظاهر تلک النصوص و ان کان ذلک إلّا انّه لا بد من رفع الید عنه و حملها علی ارادة البعض لوجوه: الاول: الاجماع علی عدم وجوب مسح تمام الوجه.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۴۲

]...[

و علی بن بابویه لا یکون مخالفاً لذلک کما یشهد له ما عن امالی ولده نسبته إلی دین الامامیة، و انّه مضی علی ما مضی علیه المشایخ، فان ذلک من جهة اعتقاد الصدوق ان والده رئیس الامامیة اقوی شاهد علی ان مذهبه کان و عدم وجوب مسح تمام الوجه، و انما عبر بلفظ الوجه تبعاً لما فی النصوص کما هو عادة القدماء، لا سیما هو فی رسالته.

الثانی: دلالة الآیة الشریفة علی ارادة البعض من الوجه المعتبر مسحه لمکان الباء، فإنها اذا دخلت علی المتعدی تبعضه کما اختاره أهل العربیة، مع انّها لو لم تحمل علیه لزم الالتزام بزیادتها و هی خلاف الاصل، مضافاً إلی تصریح امامنا الباقر فی صحیح زرارة الوارد فی تفسیر الآیة الشریفة بذلک.

الثالث: نصوصیة جملة من النصوص البیانیة المتضمنة انّه (صلّی اللّه علیه و آله) مسح جبینیه و جبهته، فی عدم وجوب مسح الجمیع.

و علی هذا فلا یبقی دلیل علی مسح تمام الوجه کی یقال: ان الجواب الحق العمل بالخبرین فیکون مخیراً بین مسح الوجه او بعضه کما فی المعتبر.

و امّا القول الثانی: فقد استدل له بجملة من النصوص البیانیة المقتصرة علی لفظ الجبین، فانّها ظاهرة فی اعتبار مسحهما بالخصوص.

و فیه: انه للاجماع علی وجوب مسح الجبهة تحصیلًا و نقلًا مستفیضاً، بل متواتراً کما فی الجواهر، بل عن المستند و المصابیح: انّه ضروری الدین فیتعین حمل الجبین علی خصوص الجبهة او علی ما یعمها، و مخالفة الصدوق وحده لا تضر بالاجماع، مع ان الظاهر عدم مخالفته مع القوم فی ذلک، و انّما عبّر بالجبین لتبعیة النصوص، کما یشهد له انه لم یحک احد عنه خلافاً فی ذلک، فوجوب مسح الجبهة ممّا لا کلام فیه.

و یؤیده موثق «۱» زرارة المروی عن التهذیب عن الباقر (علیه السلام) عن

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۴۳

من قصاص الشعر إلی طرف الأنف

التیمم: فضرب بیده الارض ثمّ رفعها فنفضها ثمّ مسح بها جبهته و وجه عدم الاستدلال به و جعله مؤیداً أنّه عن الکافی روایته «۱» جبینه فیدور الامر بین وجوب مسح الجبینین ایضاً و عدمه و قد عرفت نسبة صاحب الحدائق عدمه إلی المشهور، و الظاهر عدم صحة هذه النسبة، بل المشهور علی وجوبه، بل عن الامالی: نسبته إلی دین الامامیة تارة، و انّه مضی علیه مشایخنا اخری، و عن شرح

المفاتیح: لعله لا نزاع فیه بین الفقهاء. و لعل الّذی غره تعبیر جماعة بالوجه من قصاص الشعر إلی طرف الانف کما فی المتن، و عن المفید و السید و الحلبی و الشیخ و ابن ادریس و غیرهم فاستظهر منهم الاختصاص بالجبهة، و تعبیر آخرین بالجبهة لکن الظاهر من الجمیع ارادة ما یشمل الجبینین. اما الاولون المعبرون بالوجه فلشموله لهما لا سیما بعد ملاحظة تحدید الوجه عرضاً فی باب الوضوء، و امّا المعبرون بالجبهة فلاستدلال بعضهم باخبار الجبینین علی الجبهة وعدهم ابن بابویه و ابن الجنید من القائلین بمسح الجبهة مع نصهما علی الجبینین.

و کیف کان، فیشهد لوجوب مسحهما نصوص الجبین، فانّ حملها علی ارادة ما یعمّ الجبهة اقرب من حملها علی خصوص الجبهة، بل لا یصح هذا الحمل فیما اشتمل منها علی المثنی، و لا یعارضها خبر الجبهة المتقدم لما عرفت من روایته فی الکافی بلفظ الجبین، مع ان ارادة ما یعمّ الجبینین من الجبهة شائعة، و علی کل حال حملها علی ذلک اهون من حمل الجبین علی الجبهة خاصة، و یؤیده ما دل علی المسح بالکفین معاً لضرورة عدم سعة الجبهة المُجرّدة لذلک.

و استدل للعدم بحمل نصوص الجبین علی الجبهة مؤیداً له بأنّه من دون ذلک یبقی ما علیه الاصحاب من التخصیص بالجبهة بغیر مستند، و بشیوع التعبیر عنها

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۳.

]...[

بالجبین کما فی حسن ابن المغیرة و موثق «۱» عمّار: لا تجزی صلاة لا یصیب الانف ما یصیب الجبین و بورود لفظ الجبین مفرداً فی بعض النصوص، و بانّ نصوص الجبینین محتملة للاستحباب، اذ هی متضمنة لنقل الفعل غیر الظاهر فی الوجوب، و لذا ذکر فی جملة منها نفض الیدین الّذی هو مستحب بلا کلام.

و فی الجمیع نظر: امّا الأوّل: فلما عرفت من ان ما علیه الاصحاب هو وجوب مسح الجبینین.

و امّا الثانی: فلانّ فی الخبرین لم یحرز استعمال الجبین فی خصوص الجبهة، بل یمکن ان یکون المراد بها ما یعمها، مع ان استعمالها فیها فی مورد مع القرینة لا یکون دلیلًا علی استعمالها فیها مطلقاً حتّی مع عدم القرینة.

و امّا الثالث: فلانّه لا یتمّ فیما اشتمل منها علی المثنی، مع ان الامر لو کان دائراً بین ارادة خصوص الجبین و بین ارادة الجبهة لتم ما ذکره فی لفظ الجبین المفرد، و لکن لا یتم فی مثل المقام الذی یکون الامر دائراً بین ارادة ما یعم الجبهة، و ارادة خصوص الجبهة، فانّ ذکر لفظ الجبین مفرداً یلائم مع الاولی ایضاً کما لا یخفی.

و امّا الرابع: فلما عرفت مراراً من ان حکایة الفعل فی مقام بیان الحکم تدل علی الوجوب.

فتحصل: ان الاقوی وجوب مسح الجبینین ایضاً.

ثمّ ان المحکی عن الصدوق فی الفقیه: وجوب مسح الحاجبین، و اختاره فی محکی جامع المقاصد، و نفی عنه البأس فی محکی الذکری، بل ظاهر قول المصنف (ره) فی محکی المنتهی: انّه لا یجب مسح ما تحت الحاجبین. ان وجوب مسحهما مسلّم.

و استدل له بما عن الصدوق: ان به روایة، به و فیه: انّها غیر ثابتة فلا یعتمد علیها،

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب السجود من کتاب الصلاة حدیث ۴.

]...[

نعم یمکن ان یقال: ان الظاهر من معقد الاجماعات المدّعاة علی وجوب المسح من القصاص إلی طرف الانف الأعلی کما عن الانتصار و الغنیة و الروض و غیرها، وجوب مسحهما کوجوب مسح ما بین الحاجبین، مع عدم دخوله فی الجبهة و الجبینین عرفاً او لغة، فاذاً الاحوط مسحهما أیضاً.

المسح بالیدین

الثانی: ظاهر المصنف و غیره لزوم کون المسح بالیدین، و فی الجواهر: بل هو المشهور بین الاصحاب نقلًا و تحصیلًا، بل لعله مجمع علیه انتهی، و عن ابن الجنید: الاجتزاء بالمسح بالیمنی، و عن نهایة الاحکام و التذکرة: احتمال الاجتزاء بواحدة، و عن الاردبیلی و الخونساری: استظهاره.

و یشهد للاوّل النصوص البیانیة، و ما اشتمل من نصوص الباب علی الامر بذلک، کخبر لیث الآتی عن الامام الصادق (علیه السلام): و تمسح بهما وجهک.

و استدل لعدم اعتبار ذلک بالأصل، و بإطلاق، الآیة الشریفة، و بعض نصوص الباب، و بما فی بعض «۱» النصوص من افراد الید، و بالمساواة للوضوء، و الجمیع کما تری، اذ الاصل لا یرجع إلیه مع الدلیل، و الاطلاق یقید بما سبق، و دعوی انّه کما یجوز حمل المطلق علی المقید فانه کذلک یجوز العمل بالمطلق، و حمل المقید علی افضل افراد الواجب کما عن المحقق الخونساری، مندفعة بان الثانی خلاف ما تقتضیه قاعدة الجمع بین المطلق و المقید، و افراد الید لا یصلح للمعارضة مع ما تقدم لما عرفت من امکان حملها علی ارادة الجنس، بل قد عرفت تعین حمل الید بقرینة ما فی ذیل الخبرین علیها، و المساواة ممنوعة لا سیما بعد قیام الدلیل علی العدم کما لا یخفی.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۲.

]...[

ثمّ انّه لو تمّ شیء من هذه الوجوه لثبت ما احتمله المصنف (ره)، فیبقی قول ابن الجنید بلا مستند.

کما انّه لا ریب و لا کلام فی عدم اعتبار امرار کلّ جزء من الکفین بکل جزء من الممسوح لتعذره إلّا مع امرار کلّ من الیدین مرات متعدّدة غیر الواجبة قطعاً کما تشهد له النصوص البیانیة.

و کذلک فانّه لا یجب امرار تمام احداهما علی بعضه و تمام الاخری علی الباقی، اذ لو سلم ظهور الاخبار فی استیعاب الماسح، لا نسلم ظهورها فی لزوم مسح تمام اجزاء الجبهة بکلّ منهما. فالامر یدور بین اعتبار استیعاب الماسح کالممسوح، بمعنی وجوب مسح مجموع الممسوح بجمیع باطن الکفین، و بین عدمه کفایة امرار کلّ من الیدین فی الجملة و لو بعض کلّ منهما علی بعض الممسوح، بحیث یستوعب الممسوح دون الماسح.

و قد یتوهم ان الاظهر هو الأوّل، بدعوی انّه تدل علیه اکثر نصوص المقام، اذ الظاهر من قوله (علیه السلام): تمسح بهما وجهک، کقوله: تضرب بکفیک علی الارض، ارادة الجمیع لا البعض، و یؤیده ان المتبادر من النصوص المسح بما یضرب علی الارض، لا سیما و کون الظاهر ان اعتبار الضرب علی الارض انّما هو لتصحیح علاقة مسح الوجه من الصعید، و لکنّه توهم فاسد لتعین صرفها عن

ظاهرها لقول الامام الباقر (علیه السلام) «۱» فی صحیح زرارة: ثمّ مسح جبینیه باصابعه. فانّه کالصریح فی عدم اعتبار الاستیعاب، فاذاً الاقوی کفایة البعض.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۴۷

ثمّ یمسح ظهر کفه الایمن ببطن الایسر ثمّ ظهر الایسر ببطن الایمن من الزند إلی طرف الاصابع

مسح الیدین

ثمّ یمسح ظهر کفه الایمن ببطن الایسر ثمّ ظهر الایسر ببطن الایمن من الزند إلی طرف الاصابع و هاهنا مسائل:.

الاولی: لا کلام فی وجوب مسح الیدین فی الجملة، و فی الجواهر: ضرورة من المذهب ان لم یکن من الدین، و یشهد له- مضافاً إلی ذلک- الکتاب و السّنة المتواترة.

الثانیة: المشهور بین الاصحاب اختصاصه بظاهر الکفین من الزند إلی اطراف الاصابع کما فی المتن، و عن الانتصار و الغنیة و الناصریات: دعوی الاجماع علیه، و عن الصدوق فی الامالی: نسبته إلی دین الامامیة، و عن علی بن بابویه: وجوب مسح الذراعین، و عن الفقیه: وجوب المسح من فوق الزند قلیلًا، و عن السرائر عن قوم من اصحابنا: ان المسح من اصول الاصابع.

و استدل للاول فی المدارک: بقوله تعالی «۱» فَامْسَحُوا بِوُجُوهِکُمْ وَ أَیْدِیکُمْ قال: و الباء للتبعیض کما بیناه، و ایضاً فان الید هی الکف إلی الرسغ یدل علیه قوله تعالی السَّارِقُ وَ السَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَیْدِیَهُمَا و الاجماع منّا و من العامّة منعقد علی انها لا تقطع من فوق الرسغ، و ما ذاک إلّا لعدم تناول الید له حقیقة انتهی.

و فیه: ان کون الباء للتبعیض لا یوجب ظهور الآیة فی هذا القول، بل یلائم مع فتوی ابن بابویه ایضاً بعد کون الید حقیقة فی مجموع هذا العضو إلی الکتف، و ما ادعاه من کون الید حقیقة فی الکف إلی الرسغ مضافاً إلی فساده فی نفسه کما عرفت، لا یلائم مع ما استدل له به و هی آیة السرقة، فانّ ید السارق تقطع من اصول

---

(۱) سورة المائدة- الآیة ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۴۸

]...[

الاصابع اتفاقاً، مع ان مقتضی الجمع بین دلیله- و هما کون الید هی الکف إلی الرسغ، و کون الباء للتبعیض- عدم وجوب المسح من الزند کما لا یخفی، و لقد خرجنا بذلک عن مرحلة الادب و اللّه تعالی مقیل العثرات.

فالصحیح الاستدلال له بالنصوص البیانیة کصحیح «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): ثمّ مسح وجهه و کفیه و لم یمسح الذراعین بشیء. و صحیح «۲» اسماعیل بن همّام عن الرضا (علیه السلام): التیمم ضربة للوجه و ضربة للکفین. و نحوهما غیرهما.

و ما فی بعض النصوص من ذکر الید محمول علی ذلک لصراحتها فی عدم وجوب الزائد علی الکف، مضافاً إلی ظهور الآیة الشریفة فی عدم وجوب مسح جمیع الید کما تقدم و الاجماع علی عدم وجوبه.

و استدل للثانی: بصحیح «۳» ابن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام) عن التیمم: فضرب بکفیه الارض ثمّ مسح بهما وجهه، ثمّ ضرب بشماله الارض فمسح بها مرفقه إلی اطراف الاصابع، واحدة علی ظهرها و واحدة علی بطنها، ثمّ ضرب بیمینه الارض، ثمّ صنع بشماله کما صنع بیمینه. و صحیح «۴» لیث المرادی عنه (علیه السلام) فی التیمم: تضرب بکفیک علی الارض مرتین، ثمّ تنفضهما و تمسح بهما وجهک و ذراعیک.

و موثق «۵» سماعة و فیه: فمسح بها وجهه و ذراعیه إلی المرفقین.

و اجاب عنها صاحب الحدائق (ره): بانّها مخالفة لظاهر القرآن المأمور بعرض

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب التیمم حدیث ۳.

]...[

الاخبار علیه و الأخذ بما وافقه ورد ما خالفه، لمکان الباء الظاهرة فی التبعیض بالتقریب المتقدم.

و فیه: ان الید عرفاً و لغة هی من الکتف، فهذه النصوص لا تنافی ظاهر الکتاب.

فالصحیح فی الجواب عنها: - مضافاً إلی اشتمالها علی مسح الباطن، و تثلیث الضربات الذین لا نقول بهما، و عدم صلاحیتها لمعارضة النصوص المتقدّمة الصریحة فی عدم وجوب مسح ما فوق الکف کما لا یخفی- انّها معارضة مع صحیح «۱» زرارة قال: سمعت أبا جعفر (علیه السلام) یقول: و ذکر التیمم- إلی ان قال- و مسح وجهه و کفیه و لم یمسح الذراعین بشیء. الظاهر فی عدم محبوبیة مسح الذراعین و لو علی سبیل الاستحباب، فلا یبقی وجه للجمع بین النصوص بحمل هذه الطائفة علی الاستحباب لا سیما مع ندرة القائل بالاستحباب أیضاً. فتأمل مع ان الاظهر ورودها مورد التقیة.

و استدل للثالث: بصحیح «۲» داود بن النعمان عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) عن التیمم قال: انّ عماراً اصابته جنابة- إلی ان قال- فوضع یده علی الارض ثمّ رفعها فمسح وجهه و یدیه فوق الکف قلیلًا. و نحوه صحیح «۳» ابی ایوب الخزاز، و هما و ان کان موردهما ما هو بدل عن غسل الجنابة، و قد افتی فی محکی الفقیه به موردهما، الّا انّه لا یوجب تقیید اطلاقهما، و لذا افتی الصدوق فی المقنع بثبوت هذا الحکم الذی تضمناه فیما هو بدل عن الوضوء أیضاً.

و فیه: - مضافاً إلی ان نصوص الکف، و صحیح زرارة المتقدم الصریح فی عدم

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۲.

]...[

وجوب مسح ما فوق الكف تمنع عن العمل بظاهرهما، و إلى عدم عمل الاصحاب بهما، و إلى احتمال ارادة المسح فوقهما من باب المقدّمة- انّه يحتمل ان يكون قليلًا صفة مصدر محذوف، اى: مسحاً قليلًا، و يكون المراد من فوق الكف ظهر الكف، فيكون مفادهما حينئذ انّه مسح ظهر كفه مسحاً قليلًا بأن وضع مثلًا تمام بطن احدى الكفين على ظهر الاخرى، فمسح قليلًا بنحو استوعب الممسوح، و لم يمر تمام بطن احداهما على ظهر الاخرى.

و استدل للاخير: بمرسل «۱» حماد بن عيسى، عن بعض اصحابنا، عن الامام الصادق (عليه السلام) انّه سئل عن التيمم فتلا هذه الآية السّارِقُ وَ السّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا فقال: فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرافِقِ قال: فامسح على كفيك من حيث موضع القطع، و قال وَ مٰا كٰانَ رَبُّكَ نَسِيًّا و لا يضر ارساله بعد كون المرسل من اصحاب الاجماع.

و فيه: اولًا: ان اعراض الاصحاب عنه يمنع عن العمل به. و ثانياً: ان الظاهر كون المعصوم (عليه السلام) فى هذا الخبر- بقرينة ذكر الآيتين غير المربوطتين بالمقام، و قوله وَ مٰا كٰانَ رَبُّكَ نَسِيًّا بصدد تعليم الاستدلال على العامة، و اراد من موضع القطع موضع القطع عندهم، و تكون كيفية الاستدلال: ان اليد مع الاطلاق يتبادر منها الكف، و اذا اريد الزائد عليها لا بدّ من نصب القرينة بدليل الآيتين حيث اطلق اليد فى الاولى، و ذكرت فى الثانية مع القرينة.

و عليه فبما انها ذكرت فى آية التيمم بلا قرينة فيتبادر منها الكف خاصة، و لو كان المراد ما فوق الكف لبينه كما بينه فى الوضوء، فانّ اللّه تعالى لا ينسى شيئاً. فتدبر.

فتحصل ممّا ذكرناه: ان ما هو المشهور هو الاقوى.

(۱) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب التيمم حديث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۵۱

]...[

و كيف كان فالواجب هو مسح ظهر اليد دون باطنها اجماعاً حكاه جماعة، و يشهد له- مضافاً إلى ذلك- حسن الكاهلى «۱»: ثمّ مسح كفيه احداهما على ظهر الاخرى، و نحوه موثق «۲» زرارة: ثمّ انه انّما يوجب مسح ما تماسه بشرة الماسح، فلا يجب مسح ما بين الاصابع و لا التعميق و التدفيق فيه كما يشهد له التيممات البيانية.

بقية واجبات التيمم

اشارة

ثمّ انّه يقع الكلام فى سائر ما يعتبر فى التيمم التى نصّ على بعضها المصنف ره، و هى امور: الاول:

المباشرة فى حال الاختيار

، بانّ يتولاه بنفسه بلا خلاف كما عن المنتهى، بل اجماعاً كما عن غير واحد، و يشهد له ان ظاهر توجه الخطاب إلى المكلف هو

اعتبار صدور الفعل من نفسه، و عدم سقوطه بفعل الغير، و بعبارة اخرى: الامر بشيء ظاهر فی ان المطلوب هو خصوص المادة الصادرة عن المخاطب كما هو الحال فی سائر الافعال المستندة إلى شخص، فانّها ظاهرة فی انتساب الفعل إلى نفس من استند إليه، فسقوط الواجب بفعل الغير يستلزم تقييد الواجب.

و عليه فإذا كان المولى فی مقام البيان و أمر بشيء و لم يقيده بعدم صدوره من غيره يكون مقتضى الاطلاق عدم اشتراط الواجب بعدم صدوره من الغير، و على فرض عدم وجود الاطلاق فإنّ مقتضى استصحاب بقاء التكليف عدم سقوطه بفعل الغير، هذا مضافاً إلى ما ذكرناه فی وجه اعتبار المباشرة فی الوضوء. فراجع ما ذكرناه فی الجزء الثانی من هذا الشرح، فإنّه يجرى فی المقام مطابقة النعل بالنعل.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التيمم الحديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التيمم حديث ۵.

]...[

اعتبار الموالاة الثانی

الموالاة

كما هو المشهور شهرة عظيمة، و عن الغنية و التذكرة و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و غيرها: دعوى الاجماع عليه، و عن النهاية: احتمال عدم اعتبارها فی ما هو بدل عن الغسل، و اختاره فی محكى الدروس.

و استدل للاوّل فی محكى المنتهى: بقوله تعالى فَتَيَمَّمُوا فإنّه اوجب علينا التيمم عقيب ارادة القيام إلى الصلاة، و لا يتحقق إلّا بمجموع اجزائه، فيجب فعله عقيب الارادة بقدر الامكان.

و اورد عليه السيّد فی مداركه: بانّ المراد بالتيمم هنا المعنى اللغوى و هو غير ما نحن فيه، و تبعه بعض المعاصرين.

و فيه: انّه اريد بالتيمم فی الآية المعنى الشرعی، غاية الامر باستعماله فی المعنى اللغوى، و ارادة المعنى الشرعی منه بالتقريب المتقدّم فی اوّل هذا المبحث، فالصحيح ان يورد عليه: ان الفاء انّما تكون فاء الجزاء و هی لا تدل على شيء سوى الترتب بالعليّة، مع ان المراد بالشرط هو القيام من النوم لا إرادة القيام إلى الصلاة كما يشهد لذلك جملة من النصوص الواردة فی تفسيرها، و من المعلوم عدم وجوب فعله عقيب النوم بلا فصل، فلا مورد للاستدلال به.

و استدل له فی محكى الذكرى بانّ التيمم البيانی عن النبی (صلّى اللّه عليه و آله) و اهل بيته عليهم السلام توبع فيه، فيجب للتأسی.

و أورد عليه فی المدارك: بأنّ التأسی انّما يجب فيما يعلم وجوبه و هو منتف هنا، إذ من الجائز أن تكون المتابعة انّما وقعت اتفاقاً. انتهى.

و فيه: ان الفعل الصادر منهم عليهم السلام فی مقام بيان الحكم، كما فی المقام لا ريب فی ظهوره فی الوجوب، كما ان حكاية المعصوم (عليه السلام) فی مقام بيان الحكم تيمم النبی (صلّى اللّه عليه و آله) ظاهرة فيه، فالصحيح ان يورد عليه: بأنّ ظهور

]...[

الفعل أو الحکایـة فی الوجوب کظهور الامر فیه انّما یکون مع عـدم القرینـة او ما یصـلح لها، و فی المقام تکون القرینة موجودة و هی کونه فی مقام التعلیم، اذ ذلک یقتضـی بیان جمیع اجزائه مرة واحـدة، و لا یحسن التفکیک بینها فی هـذا المقام، و ان لم یکن التوالی فیها کما لا یخفی.

و اسـتدل له فی المـدارک: بـانّه لو قلنا باختصاص التیمم بآخر الوقت بالمعنی الـذی ذکروه کانت الموالاة من ضـروریات صـحته لتقع الصلاة فی الوقت.

و فیه: ان محـل الکلام اعتبار الموالاة فی صـحة التیمم لا لزوم مراعاتها لأجل فوت الصـلاة بترکها، و إلّا فیجب مراعاتها فی الغسل فی ضیق الوقت و هو غیر مربوط بالوجوب الشـرطی، مع انّ من یقول باختصاص التیمم بآخر الوقت انّما یریـد آخر الوقت العرفی، و هو لا یقتضی الموالاة کما لا یخفی.

فـالتحقیق یقتضـی ان یسـتدل لاعتبارهـا- مضافاً إلی الاجمـاع، و إلی مـا قیل: من ان الامر بمرکب ذی اجزاء مرتبط بعضـها ببعض فی التـأثیر یتبـادر منه ارادة الاتیـان بتمام اجزائه متوالیـة لا بالتفریق کما یظهر لمن لاحظ نظائر المقام مثلًا لا یفهم العرف من الامر بتسبیحه الزهراء علیهـا السـلام بعـد الصـلاة إلّا مطلوبیـة اتیان جمیع تلک الاذکار متوالیـة، لا بنحو التفریق و التقطیع بانّ یکبّر فی اول الصـبح و یحمد فی الظهر، و یسـبح فی العصـر- بالفاء فی قوله تعالی فَامْسَحُوا عقیب قوله تعالی فَتَیَمَّمُوا لدلالتها علی التعقیب بنحو الاتصال فی مسـح الوجه، و اذا ثبت اعتبارها فی مسـح الوجه و الضـرب علی الصـعید ثبت فی مسـح الوجه و مسح الیدین، امّا لعدم القول بالفصـل کما عن جامع المقاصد او لاقتضاء العطف ذلک فإنّه یدل علی مشارکة المعطوف مع المعطوف علیه فی الحکم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۵۴

]...[

و استدل للثانی: باطلاق «۱» دلیل البدلیة، و فیه ما عرفت مراراً من عدم.

لاسـتدلال به فی مثل هـذه الخصوصـیة، ثمّ ان المراد بالموالاة هی المتابعـة العرفیـة، فانّ مقتضـی الادلـة المـذکورة ذلک، و امّا ما فی الجواهر من ان المراد بهـا عـدم التفریق المنـافی لهیئـة ذلـک التیمم و صورته، فیرد علیه: انّ صورة التیمم کغیره من العبادات لیست إلّا اجزائه و شـروطه المعتبرة فیه، اذ معها یتحقق الاسم، و لم تثبت الهیئة الاتصالیة للتیمم کما ثبت فی الصلاة کی یقال ان الفصل الماحی لتلـک الصورة موجب بطلاـن، و علیه فتفسـیر الموالاـة بعـدم التفریق المنـافی لهیئـة ذلـک الـتیمم فی غیر محله، و اضـعف منه مـا عن الـدروس من ان المراد بهـا هو المعنی المعتبر فی الوضوء بتقـدیر الجفـاف ان کـان ماء لعـدم الـدلیل علیه، و کونه خلاف المقطوع به منهم.

الابتداء بالاعلی

الثـالث: الابتـداء بالاـعلی و منه إلی الاسـفل کمـا صـرّح به جماعـة، و فی الحـدائق: نسـبته إلی المشـهور، و عن المحقق الثانی: دعوی الاجماع علیه فی الیدین، و عن المحقق الاردبیلی و کشف اللثام: الالتزام بعدم وجوبه، و جعل رعایته فی المدارک احوط.

و استدل للاوّل: بأدلة البدلیة «۲» و التنزیل، سیما بعد ما ورد فی بعض الاخبار «۳» من ان التیمم نصف الوضوء، و بالتیممات البیانیة، و بالاجماع.

و فی الجمیع نظر: امّا ادلـة البدلیـة فلما مرّ غیر مرّة من ان تلک الادلـة لا تدل علی اعتبار مثل هذه الخصوصیات، و إلّا یلزم تخصیص

الاکثر، مع ان مقتضی تلک الادلة التفصیل بین ما هو بدل عن الوضوء، و ما هو بدل عن الغسل، فیعتبر فی الاول

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۳) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۵۵

]...[

دون الثانی.

لا یقال: انّه ان ثبت ذلک فیما هو بدل عن الوضوء، ثبت فیما هو بدل عن الغسل لعدم القول بالفصل.

فانه یقال: انّه یمکن ان یعکس ذلک فیلتزم بعدم اعتباره فیما هو بدل عن الوضوء ایضاً لذلک، و امّا التیممات البیانیة فلیس فی شیء منها التعرض لذلک کی یستدل بها لاعتباره، و علی فرض التعرض فان کان الحاکی للفعل مع هذه الخصوصیة هو المعصوم (علیه السلام) صحّ الاستدلال بتلک الحکایة لظهورها فی اعتبارها، و إلّا لما تعرض لها، و ان کان غیره (علیه السلام) فلا یصح الاستدلال بها، اذ الفعل لا یصلح ان یکون دلیلًا علی اعتبار مثل هذه الخصوصیة لانه لا بدّ و ان یقع علی احد الوجهین، و هذا یصلح ان یکون قرینة لصرف ظهور الفعل الواقع لبیان الحکم عن الوجوب، و امّا الاجماع فلانّ مدعیه انّما استظهره من دعوی اجماع غیر واحد منهم: السیّد و ابن زهرة و الصدوق و غیرهم علی وجوب مسح الجبهة من القصاص إلی طرف الانف بدعوی رجوع القید إلی المسح، و إلّا فلم یصرّح باعتبار ذلک إلّا جماعة.

و فیه: مضافاً إلی اختصاصه حینئذ بالوجه لعدم التعرض لبیانه بالنسبة إلی ظهر الکفین، انّه مسوق لبیان تحدید الممسوح لا لکیفیة المسح، و لا أقل من احتمال ذلک، و امّا صحیح «۱» ابن مسلم المتقدم: ثمّ ضرب بشماله الارض فمسح بها مرفقه إلی اطراف الاصابع. فلو سلم ظهوره فی اعتبار ذلک لا یعتمد علیه لما عرفت من انه مطروح او محمول علی التقیة، و کذلک لا یصح الاستدلال بما فی الفقه الرضوی لضعف سنده، و امّا مرسل «۲» حماد: فامسح علی کفیک من حیث موضع القطع. فقد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب التیمم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۵۶

]...[

عرفت ان الاظهر وروده فی مقام بیان تعلیم کیفیة الاحتجاج مع العامّة، و لیس فی مقام بیان الحکم الواقعی، فلا یستدل به، مع ان رجوع القید إلی المسح لا الممسوح غیر ظاهر.

فتحصل: انّه لا دلیل علی اعتبار هذه الخصوصیة، فیرجع إلی اطلاق الادلة و الأصل و هما یقتضیان العدم.

الرابع:

عدم الحائل بین الماسح و الممسوح

، لظهور الادلة فی اعتبار مماسة الماسح للممسوح، و إلّا فیکون الممسوح هو الحائل لا الوجه او الیدین کما هو واضح.

طهارة الماسح و الممسوح

الخامس: طهارة الماسح و الممسوح کما صرّح به جماعة و عن شرح المفاتیح: نسبته إلی الفقهاء، و عن الشهید فی حاشیته علی القواعد: الاجماع علی اعتبار طهارة اعضاء التیمم، و لکن صاحب الجواهر لم یعثر علی مصرح بشیء منه من قدماء الاصحاب، و علیه فالاستدلال علی اعتبار الطهارة بالاجماع غیر تام، و استدل علیه: بانّ التراب ینجس بملاقاة النجس فلا یکون طیباً، و بانّ بدلیته من الطهارة المائیة تقتضی مساواته لها فی جمیع الاحکام و فیهما نظر: أمّا الاول: فلانّه انّما یختص بالنجاسة الساریة، فهو اخص من المدعی، مع انّه یختص بالماسح و لا یشمل الممسوح کما هو واضح، و امّا ما اورده علیه بانّ ما دلّ علی اعتبار طهارة ما یتیمم به انّما یدل علی اعتبار الطهارة عند ارادة التیمم فالنجاسة الحاصلة باستعماله لا- تکون مانعة، فغیر تام، لظهوره فی اعتبار الطهارة حین الاستعمال فی التیمم، و امّا ادلة البدلیة فقد تقدّم عدم استفادة هذه الامور منها، مع انّک قد عرفت عدم الدلیل علی اعتبار طهارة ماء الوضوء فاذاً الاظهر عدم اعتبارها کما عن المدارک و فی الحدائق و عن مجمع البرهان و السیّد عمید الدین و ابن فهد، و انّ کان الاحوط ذلک.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۵۷

و لو کان بدلًا من الغسل ضرب ضربتین ضربة للوجه و اخری للیدین

فی اعتبار الضربتین و عدمه

اشارة

السادس المشهور علی انّه لو کان التیمم بدلًا عن الوضوء ضرب ضربة واحدة للوجه و الیدین، و لو کان بدلًا من الغسل ضرب ضربتین ضربة للوجه و اخری للیدین و فی الجواهر: هو المشهور نقلًا و تحصیلًا بین المتقدمین و المتأخرین شهرة کادت تکون اجماعاً، و عن ظاهر التهذیب و التبیان و مجمع البیان: دعوی الاجماع علیه، و عن الامالی: نسبته إلی دین الامامیة، و عن المفید فی الارکان، و جماعة من القدماء: انّه ضربتان فی الکلّ، و عن السیّد و المفید فی الغریة و القدیمین، و ابن زهرة، و المعتبر، و الذکری، و الکلینی فی الکافی، و القاضی: انّه ضربة واحدة فی الجمیع، و عن علی بن بابویه: اعتبار ثلاث ضربات، و فی المعتبر نسبته إلی قوم منا. هذه هی اقوال المسألة.

و امّا النصوص الواردة فی المقام فهی علی طوائف: الاولی: ما دل علی الاکتفاء بالضربة فی الجمیع: کموثق «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام) عن التیمم: فضرب بیده إلی الارض ثمّ رفعها فنفضها ثمّ مسح بها جبینه و کفیه مرّة واحدة. و نحوه صحیحا «۲» زرارة و خبره، «۳»، و خبر «۴» ابن ابی المقدام، و حسن «۵» الکاهلی، و موثق «۶» سماعة، و موثق «۷» زرارة المروی فی مستطرفات السرائر، و صحیحا «۸» داود بن النعمان و ابی ایوب الخزار.

الثانیة: ما دلّ اعتبار الضربتین فی الجمیع: کصحیح «۹» محمّد بن مسلم عن احدهما عن التیمم فقال (علیه السلام): مرتین مرتین للوجه و الیدین. و نحوه صحیح «۱۰» الکندی، و خبر لیث «۱۱».

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

(۳) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

(۴) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

(۵) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

(۶) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

(۷) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم.

(۸) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب التیمم حدیث ۳.

(۹) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۲ و ۳.

(۱۰) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۲ و ۳.

(۱۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۲ و ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۵۸

]...[

الثالثة: ما دلّ علی اعتبار الثلاث: کصحیح «۱» محمّد بن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن التیمم، فضرب بکفیه الارض ثمّ مسح بهما وجهه، ثمّ ضرب بشماله الارض فمسح بها مرفقه إلی اطراف الاصابع، واحدة علی ظهرها و واحدة علی بطنها، ثمّ ضرب بیمینه الارض، ثمّ صنع بشماله کما صنع بیمینه.

الرابعة: ما توهّم دلالته علی التفصیل بین ما هو بدل عن الوضوء فیکتفی فیه بالضربة، و ما هو بدل عن الغسل فیعتبر فیه ضربتان کالمروی «۲» عن المنتهی: انّه روی الشیخ فی الصحیح عن الامام الصادق (علیه السلام): ان التیمم للوضوء مرة واحدة، و من الجنابة مرتان. و صحیح «۳» زرارة عن الباقر (علیه السلام) قلت له: کیف التیمم؟ قال (علیه السلام): هو ضرب واحد للوضوء، و الغسل من الجنابة تضرب بیدیک مرتین ثمّ تنفضهما نفضة للوجه و نفضة للیدین. بدعوی ان (الواو) فی قوله (علیه السلام) (و الغسل) استئنافیة لا عاطفة، و صحیح «۴» ابن مسلم المتقدم الدّال علی اعتبار الثلاث المذیل بقوله (علیه السلام): هذا التیمم علی ما کان فیه الغسل، و فی الوضوء الوجه و الیدین إلی المرفقین، و القی ما کان علیه مسح الرأس و القدمین فلا یتیمم بالصعید بدعوی ان المستفاد منه الفرق بین القسمین فی عدد الضربات، و المرسل المستفاد من جمل السّید و الغنیة و غیرهما من نسبة التفصیل إلی روایة اصحابنا.

الخامسة: ما دلّ علی التسویة بین القسمین: کموثق «۵» عمّار عن الصادق (علیه السلام) قال: سألته عن التیمم من الوضوء و من الجنابة و من الحیض للنساء سواء؟ فقال (علیه السلام): نعم.

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۳ و ۵ و ۸.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۳ و ۵ و ۸.

(۳) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۳ و ۵ و ۸.

(۴) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۳ و ۵ و ۸.

(۵) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۵۹

]...[

فقد استدل للمشهور بوجوه: الاول: ان الطائفة الرابعة المفصلة بین القسمین شاهدة للجمع بین الاولیین، بحمل الاولی علی ما هو بدل عن الوضوء، و الثانیة علی ما هو بدل عن الغسل، و بعبارة اخری: تقید اطلاق کلتا الطائفتین و کذلک تقید اطلاق الطائفة الخامسة، و توجب حملها علی ارادة التسویة فی الممسوح لا مطلقاً، و امّا الثالثة فتطرح لاعراض الاصحاب عنها.

و فیه: ان تلک الطائفة ما بین غیر دال علی التفصیل، و غیر ثابت الحجّیة، لان صحیح المنتهی قد طعن فیه جماعة منهم: السیّد فی المدارک، و صاحب الوسائل: بانّه لا وجود له فی کتب الشیخ و لا فی غیرها، و فی الوسائل: و هذا وهم عجیب لان الحدیث المدّعی لا وجود له بل هو حدیث ابن اذینة عن محمّد بن مسلم السابق هنا، لکن الشیخ اشار إلی مضمونه علی احد الاحتمالین فی اثناء کلامه فی التهذیب فحصل الوهم من تادیة معناه، و ظن العلّامة و غیره انّه حدیث آخر صریح و لیس کذلک. انتهی.

اقول: الظاهر انه کذلک لأنّ الشیخ فی محکی التهذیب بعد ما جمع بین الاخبار بالحمل علی التفصیل قال: مع انا اوردنا خبرین مفسرین لهذه الإخبار احدهما: عن حریز عن زرارة عن أبی جعفر (علیه السلام)، و الآخر عن ابن ابی عمیر عن ابن اذینة عن ابن مسلم عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): ان التیمم من الوضوء مرة واحدة و من الجنابة مرتان. و ظاهر کلامه هذا نقل حاصل ما فهمه من الخبرین، فانّ الخبرین الذین اوردهما: هما صحیحا زرارة و ابن مسلم المتقدمان فی نصوص التفصیل اللذان ستعرف ما فیهما، و یشعر بذلک ذکر هذه الجملة: ان التیمم ... الخ بعد الاشارة إلی کلا الصحیحین مع إنّه لم ینقل المصنف فی المختلف هذا الصحیح و لا نقله غیره من ارباب الحدیث و الفقهاء و احتمال ان یکون متن الخبرین هو ذلک بلا تفاوت، و انّ المصنف (ره) قد وقف علیهما فی کتب الشیخ و لم یقف علیهما أحد سواه کما تری،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۶۰

]...[

و منه یظهر ضعف ما فی الجواهر من احتمال کون هذا الخبر غیر ذینک الخبرین، فلا مقتضی لرد خبر العادل.

و امّا صحیح زرارة: فلان الظاهر و لا أقل من المحتمل أن یکون و الغسل معطوفاً علی الوضوء و ان المراد من قوله: هو ضرب واحد، انّه نوع واحد، و انّه (علیه السلام) بیّن صورته بقوله: تضرب ... الخ، فان حمل الواو علی الاستئناف مضافاً إلی انّه یستدعی تقدیر ان او غیرها ممّا یصحح الحمل یوجب کون تضرب ... الخ تفسیراً للغسل لا التیمم، و هو کما تری.

فان قلت: ان المراد من قوله ضرب واحد ان کان انّه نوع واحد لم یکن جواباً عن السؤال و کان ذکره تطفلًا و هو غیر مناسب لوقوعه فی صدر الجواب.

قلت: ان السائل بما انّه سأل عن مطلق التیمم لا خصوص قسم منه، فجوابه (علیه السلام) بانّه نوع واحد، ثمّ بیان حقیقته لا یکون تطفلًا، مع ان هذا- لا سیما بعد ملاحظة ما ذکرناه- لا یوجب ظهور الصحیح فی المعنی المدّعی کما لا یخفی.

و دعوی ان ما ذکر لا یتم فی متن الخبر علی ما فی المعتبر، حیث انّه رواه هکذا: ضربة واحدة للوضوء، و للغسل من الجنابة ... الخ مندفعة بانّ المحقق انفرد فی هذا النقل، و قد نقله غیره من الفقهاء و ارباب الحدیث علی النحو المتقدّم، فلا یعتمد علی نقله لا سیما فی المعتبر الذی لم یوضع لنقل الحدیث بل للافتاء و الاستدلال.

و امّا صحیح ابن مسلم المتقدّم، فلیس دالّا علی هذا التفصیل، اذ لعله ارید بما فی ذیله الفرق بین القسمین فی الکیفیة بانّ یکون الواجب فیما هو بدل عن الوضوء الابتداء بالاصابع قیاساً علی مبدلة، و فی ما هو بدل عن الغسل الانتهاء إلیها. و یکون هذا أیضاً من

الشواهد لحمل الخبر على التقية، مع انّه يحتمل ان يكون الغسل بالفتح مقابل المسح، لا الغسل بالضم مقابل الوضوء، فيكون المراد: انّ التيمم انّما يكون على الاعضاء الّتى تغسل فى الوضوء لاما تمسح، بل يمكن دعوى ظهوره فى ذلك كما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۶۱

]...[

يشهد له جر الوجه و اليدين لكونهما بدلًا عن ما المجرورة، و يؤيده اسقاط حرف العطف فى بعض النسخ و ذكر فى الوضوء غير مصدر بالواو، و قوله: و القى ما كان عليه مسح ... الخ، مع انّه لو تمت دلالته على التفصيل بين القسمين من حيث عدد الضربات، فانّما يدل على اعتبار الثلاث فيما هو بدل عن الغسل، و عدم اعتبارها فيما هو بدل عن الوضوء، فلا يدل على ما اختاره المشهور، و حيث انّه لا قائل بمضمونه فيطرح للاعراض.

و امّا المراسيل فلم يثبت كونها غير الصحيحين اللذين استدل بهما الشيخ (ره) و غيره و فهموا منهما التفصيل المذكور، لانّ من البعيد عثور هؤلاء على غيرهما دون غيرهم.

فتحصل: انّه ليس فى النصوص ما يكون ظاهراً فى التفصيل المزبور كى يكون شاهداً للجمع، مع انّه لو كان لما صح حمل نصوص المرة على ما هو بدل عن الوضوء بعد كون اكثرها كالنص فى ما هو بدل عن الغسل، لورودها فى مقام تعليم عمّار لما اجنب و كان فاقداً للماء، فتتحقق المعارضة بينها و بين ما دل على التفصيل، فلا يصلح ان يكون شاهداً للجمع المتقدّم.

و امّا ما ذكره المحقق الهمدانى (ره): من انّه يعارض ما دل على التفصيل، الطائفة الدالة على التسوية بين ما هو بدل عن الوضوء، و ما هو بدل عن الغسل كموثق عمّار المتقدم، فغير تام لما عرفت من انّه على فرض دلالة تلك النصوص على التفصيل، تكون شاهدة لحملها على التسوية فى الممسوح و ان كان خلاف الظاهر.

الثانى: ما عن المصنف (ره) فى المختلف و المحقق الثانى فى جامع المقاصد، من الجمع بين النصوص بالالتزام بالتفصيل المذكور معللًا، بانّ وجوب استيعاب الجسد فى الغسل يناسب كثرة الضربات، و عدم الاستيعاب فى الوضوء يناسب وحدتها، و بأنهما حدثان مختلفان فى المبدل فيختلفان فى البدل، و حيث انّه لا تفصيل وراء هذا التفصيل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۶۲

]...[

قطعاً، فيتعين الالتزام به.

و فيه: انّ هذه الوجوه الاعتبارية الاستحسانية لا تصلح ان تكون مدركاً للحكم الشرعى.

الثالث: حمل اخبار المرة على البدل عن الوضوء و نصوص المرتين على البدل من الغسل بقرينة الشهرة و نقل الاجماع. بدعوى: ان الاولى نص فى كفاية المرة فى الجملة و ظاهرة فى الاطراد، و الثانية نص فى اعتبار التعدد فى الجملة و ظاهرة فى الاطراد، و مقتضى القاعدة رفع اليد عن ظهور كل منهما بنص الاخرى، فتكون النتيجة وجود القسمين فى التيمم، و حيث لا تفصيل آخر فيتعين الالتزام بالتفصيل المشهور.

و فيه: مضافاً إلى ما عرفت من نصوصية اخبار المرة فيما هو بدل عن الغسل فلا يصح هذا الحمل، انّه ليس جمعاً عرفيّاً كما يشهد انّه لو جمعنا الطائفتين فى كلام واحد لا يرى العرف احداهما قرينة على التصرف فى الاخرى، بل يرونهما متنافيتين، و هو آية عدم كون هذا الجمع جمعاً عرفياً. و الشهرة فى نفسها لا تصلح ان تكون شاهدة له.

فتحصل مما ذكرناه: ضعف القول بالتفصيل، و يؤكده ما دل على التسوية بين ما هو بدل عن الوضوء و ما هو بدل عن الغسل.

و امّا القول باعتبار الثلاث: فهو أیضاً ضعیف لضعف مستنده و هو صحیح ابن مسلم المتقدّم لاعراض الاصحاب عنه و معارضته بما هو اشهر منه کما هو واضح. فیدور الامر بین القولین: الاکتفاء بالمرة مطلقاً، او اعتبار الضربتین کذلک و حیث انّه لم یبق من النصوص ما یمکن ان یستدل به، إلّا النصوص الدالّة علی کل من القولین، کما عرفت، فیتعین: امّا تقیید الأُولی بالثانیة، او الالتزام بانّها لیست فی مقام البیان من هذه الجهة، او حمل الثانیة، علی الاستحباب، او حملها علی التقیّة. و لازم الاولین اعتبار الضربتین مطلقاً، و لازم الثالث الاکتفاء بالمرة و استحباب المرتین، کما ان لازم الرابع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۶۳

]...[

الاکتفاء بالمرة، و عدم الدلیل علی استحباب الثانیة.

اقول: لا سبیل إلی الأوّل، اذ نصوص المرة لورودها فی مقام بیان التعلیم و خلوها عن التعرض للثانیة کالنّص فی عدم وجوب الزائد، و لیست من قبیل المطلق کی تقید بما دلّ علی اعتبار المرتین.

و امّا دعوی: انّها لیست فی مقام البیان من هذه الجهة امّا بدعوی عدم ارادتهم فی تلک الوقائع، إلّا بیان کیفیة المسح لا عدد الضربات و لذا ضرب بیدیه علی البساط، او بدعوی انّ الحاکی اقتصر علی حکایة الضربة الواحدة لعدم تعلق غرضه بنقل الفعل بجمیع الخصوصیات و لذا اهمل ذکر جملة من الخصوصیات فانّها مندفعة: بان النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) فی مقام تعلیم عمّار الذی کان لا یعرف من التیمم شیئاً سوی لزوم کونه بالصعید، کما یظهر من ملاحظة فعله لا یکون فی مقام الاهمال من هذه الجهة، و لذا ضرب بیدیه علی الارض لیعلمه کیفیة التیمم بالصعید.

اذن فلا وجه للالتزام بانّها مهملة من هذه الجهة، و ضرب یدیه علی البساط انّما هو لاجل ان عمّاراً کان یعلم بلزوم کونه بالصعید و لذا لم یتعرض له بخلاف الضرب علی الارض مرّة او مرتین، فلو کان الواجب مرتین لم یترک النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) الثانیة، مع کونه فی مقام بیان التیمم الواجب.

و امّا الحاکی لهذا الفعل الذی هو المعصوم (علیه السلام) فلا یترک مثل هذه الخصوصیة علی فرض صدور ضربة اخری للیدین من النبیّ (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم)، مع کونه (علیه السلام) فی مقام بیان ماهیة التیمم، فنصوص المرّة صریحة فی عدم وجوب الزائد، و یؤیده قوله (علیه السلام) فی موثق زرارة: فضرب بیدیه علی الارض ثمّ رفعهما فنفضهما ثمّ مسح بهما جبهته و کفیه مرّة واحدة. و نحوه خبر ابن ابی المقدام، و قریب منه صحیح زرارة إذ فیه: ثمّ لم یعد ذلک، اذ الظاهر بحسب القواعد العربیة- و ان کان رجوع القید إلی المسح إلّا انّه من جهة عدم الخلاف من احد

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۶۴

]...[

منّا و من مخالفینا فی الاکتفاء بمسحة واحدة- لا یبعد دعوی رجوعه إلی الضرب لا إلی المسح. فتدبر.

و امّا دعوی حمل نصوص المرتین علی التقیة کما عن المحقق المجلسی و فی الحدائق فقد استدل لها: بان القول المشهور بین المخالفین الضربتان.

و فیه: ان مجرد الموافقة لمذهب المخالفین لا یصلح ان یکون دلیلًا علی الحمل علی التقیّة، فانّ المخالفة للعامة من مرجحات احدی الحجتین علی الاخری عند التعارض و فقد جملة من المرجحات، لا أنّها من ممیزات الحجّة عن اللاحجة، فمع امکان الجمع العرفی لا وجه للحمل علی التقیّة، مع ان المشهور بینهم نسبة القول بالضربة إلی علی (علیه السلام) و عمّار التابع له و ابن عبّاس، و هو المنقول

عن جماعة من فقهائهم و جمهور محدثیهم، فیتعیّن الجمع بحمل نصوص المرتین علی الاستحباب.

فتحصل: ان الاقوی الاکتفاء بالمرة مطلقاً، و استحباب الضربتین کذلک.

هل الاغسال سواء فی الکیفیة؟

بقی فی المقام فرعان لا بدّ من التعرض لهما: الأوّل: انّه علی القول بالتفصیل هل الاغسال سواء فی کیفیة التیمم کما هو المشهور، و فی الجواهر: قولًا واحداً، ام یفصل بین اسباب الغسل فالتعدد واجب فی الجنابة دون غیرها؟ وجهان: یشهد للأوّل: صحیح «۱» ابی بصیر: سألته عن تیمم الحائض و الجنب سواء اذا لم یجد ماء؟ قال: نعم. فانّه بضمیمة عدم الفصل بین الحیض و سائر اسباب الغسل یدل علی ذلک و یؤیده قوله (علیه السلام) فی صحیح ابن مسلم المتقدّم فی ادلّة التفصیل: هذا التیمم علی ما کان فیه الغسل ... الخ. فانّه علی فرض دلالته علی القول بوجود القسمین یدل علی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۷.

و یجب الترتیب

ان التعدد انّما یعتبر فی جمیع اسباب الغسل.

الثانی: هل یعتبر التوالی بین الضربتین، ام یعتبر الفصل بینهما بمسح الوجه، ام یتخیّر بینهما؟ وجوه اقواها الاخیر، لانّ الجمع بین صحیح «۱» الکندی: التیمم ضربة للوجه و ضربة للکفین، الظاهر فی تعین الثانی، و بین خبر لیث «۲» المروی عن التهذیب عن الامام الصادق (علیه السلام): تضرب بکفیک علی الارض مرتین ثمّ تنفضهما و تمسح بهما وجهک و ذراعیک، الظاهر فی تعین الأوّل یقتضی الالتزام بالتخییر بین الکیفیتین، و لکن بما ان خبر لیث متضمن لمسح الذراعین، و لاجله قیل: انّه یحمل علی التقیّة، یکون العمل بما تضمنه الصحیح احوط و اولی، کما انّ العمل بما قیل ان غایة الاحتیاط ان یضرب مع ذلک مرّة اخری یده الیسری و یمسح بها ظهر الیمنی، ثمّ یضرب الیمنی و یمسح بها الیسری، لا بأس به، لصحیح ابن مسلم المتقدّم الذی استدل به للقول باعتبار الثلاث.

الترتیب

و السابع ممّا یجب فی التیمم: الترتیب علی الوجه المذکور اجماعاً کما عن الغنیة و المنتهی و المدارک و المفاتیح و غیرها، (و استدل له) بالنصوص البیانیة.

و فیه: انّ ظاهر الفعل فی مقام بیان الحکم و ان کان هو الوجوب، إلّا انّه فی غیر مثل هذه الخصوصیة التی یمکن ان تکون لأجل ان الترتیب من ضروریات الافعال التی لا یمکن الجمع بینها، فالأولی ان یستدل له فی غیر مسح الکفین و بالآیة «۳» الشریفة، فانّ (الفاء) تدلّ علی الترتیب، فهی تدل علی اعتباره بین مسح الوجه

---

(۱) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۲ و ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۲ و ۳.

(۳) سورة المائدة، الآیة ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۶۶

]...[

و ضرب الیدین و کذلک الواو عند القراء، فهی تدل علی اعتباره بین مسح الیدین، و مسح الوجه. و بما تضمن حکایة الامام (علیه السلام) الترتیب کصحیح «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): فضرب بیدیه علی الارض ثمّ ضرب احداهما علی الاخری ثمّ مسح بجبینه، ثمّ مسح کفیه ... الخ.

و امّا الترتیب بین مسح الید الیمنی و مسح الید الیسری، فلا دلیل علیه من الکتاب و السنة لخلوهما عنه، فالعمدة فیه الاجماع المتقدم، و امّا صحیح ابن مسلم المتقدم فی مسح الیدین فهو و ان کان ظاهراً فی اعتباره، إلّا انّه قد عرفت تعین طرحه او حمله علی التقیّة، فلا وجه للاستدلال به، و امّا الفقه «۲» الرضوی فهو و ان دل علیه إلّا انّه لضعف سنده لا یعتمد علیه.

هل یکتفی بالمسح علی الشعر

فروع

: [اذا کان علی محل المسح لحم زائد]

الاوّل: اذا کان علی محل المسح لحم زائد یجب مسحه، لانّه یعد عرفاً من اجزاء الممسوح، و ان کانت له ید زائدة فالحکم فیها کما مرّ فی الوضوء فراجع.

[هل یکتفی بالمسح علی الشعر؟]

الثانی: اذا کان علی محل المسح شعر بان کان منبته فیه یکفی المسح علیه للسیرة المستمرة القطعیة و لخلو النصوص عن التعرض لإزالة الشعر و مسح البشرة مع غلبة وجوده، و عموم الابتلاء به، فانّه دلیل قطعی علی ان المراد من الممسوح ما یعمّ الشعر.

و قد استدل له بأُمور اخر: الأوّل: انّه یکون عرفاً من توابع ما نبت علیه، الثانی: انسباق الذهن إلی مسحه من الامر بمسح الجبهة و الیدین، الثالث: لزوم

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱- من ابواب التیمم حدیث ۹.

(۲) المستدرک- باب ۹- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۶۷

]...[

الحرج من وجوب ازالته بالحلق و نحوه، الرابع: عموم «۱» کلّ ما احاط به الشعر ... الخ.

و فی الجمیع نظر: امّا الأوّل: فلانّ التبعیة الخارجیة اعم من التبعیة فی الدلالة، مع ان مقتضی التبعیة لزوم مسحه ایضاً لا الاکتفاء بمسحه عن مسح البشرة.

و امّا الثانی: فلان کون الشعر غیر الجبهة و الیدین مفهوماً و خارجاً مانع عن الانسباق المذکور.

و امّا الثالث: فلان الحرج لا یلزم نوعاً من الازالة بالحلق، مع ان لزوم الحرج یمنع عن وجوب مسح البشرة عند لزومه لا مطلقاً.

و امّا الرابع: فقد مرّ فی مبحث الوضوء عدم شموله للممسوح فی الوضوء فضلًا عن التیمم.

فالصحیح: ما ذکرناه.

[اذا کان علی الماسح او الممسوح جبیرة یکفی المسح بها او علیها]

الثالث: اذا کان علی الماسح او الممسوح جبیرة یکفی المسح بها او علیها. بلا خلاف یعرف کما فی الجواهر، و عن غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و استدل له بقاعدة المیسور، و بخبر «۲» عبد الاعلی مولی آل سام عن الصادق (علیه السلام) قال: قلت له: عثرت فانقطع ظفری فجعلت علی اصبعی مرارة کیف اصنع بالوضوء؟ قال (علیه السلام): یعرف هذا و اشباهه من کتاب اللّه عزّ و جلّ قال اللّه تعالی مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ امسح علیه. حیث انّه یدل علی ان سقوط لزوم مماسة الماسح للممسوح، و بقاء الامر بباقی الاجزاء، یستفاد من عموم الآیة الشریفة، و علیه فمقتضی عموم الآیة لزوم المسح بها او علیها فی المقام، و بانّ المستفاد من النصوص: ان الجبیرة قائمة مقام البدن عند تعذر حلها، فیجب الغسل

---

(۱) الوسائل- باب ۴۶- من ابواب الوضوء.

(۲) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

]...[

فیها فی موضع الغسل، و المسح فی موضعه مع تعذره، و کذا المسح فی التیمم، و بأن اللازم من عدم المسح علیها ترک الصلاة إذ لا تصح بدون طهارة، و من المعلوم بطلانه.

و فی الجمیع نظر: امّا القاعدة: فلما عرفت من عدم دلالتها علی عدم سقوط المیسور من الاجزاء بمعسورها، و انّما تدل علی عدم سقوط المیسور من الافراد بمعسورها.

و امّا الخبر: فلانّه انّما یدل علی انّ سقوط جزئیة ما هو حرجی یستفاد من الآیة لا وجوب الباقی کما لا یخفی.

و امّا الثالث: فلأنّ النصوص انّما دلّت علی قیام الجبیرة مقام الجسد فی باب الوضوء لا مطلقاً.

و أمّا الرابع: فلأنّ ما دلّ علی عدم سقوط الصلاة ان دلّ علی عدم السقوط حتّی مع تعذر الطّهارة فلازمه وجوب الصلاة بلا طهارة فی المقام، و إلّا فلازمه سقوطها لفرض تعذر الطهارة، و علی أی حال لا یصلح ان یکون دلیلًا علی حصول الطّهارة بالتیمم الناقص، فاذاً العمدة هو الاجماع ان ثبت و کان تعبّدیاً لا مستنداً إلی بعض ما تقدّم من الوجوه.

فی کیفیة تیمم النائب

الرابع: یجوز الاستنابة عند عدم امکان المباشرة بلا خلاف، و نسبه سیّد المدارک إلی علمائنا، و یشهد له ما رواه «۱» ابن مسکین و غیره فی الصحیح عن الامام الصادق (علیه السلام) فی المجدور الذی غسل فمات: ألا یمموه إنّ شفاء العی السؤال.

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب التیمم حدیث ۱.

]...[

و مرسل «۱» ابن ابی عمیر: ییمم المجدور و الکسیر اذا اصابتهما جنابة. و نحوهما مرسل الفقیه «۲» فی المبطون و الکسیر.

فأصل الحکم ممّا لا کلام فیه، انّما الکلام فی انّ المراد من النصوص تیممه بیدی النائب أو انّه یضرب بیدی العلیل فیمسح بهما کما صرّح به جمع من الاساطین؟ بل فی الجواهر: لم اقف علی قائل بالأوّل، أو انّه یضرب الصحیح بیدیه ثمّ یضرب بیدیه علی یدی العلیل کما عن الکاتب؟ أو یتعین الاحتیاط بالجمع بین الکیفیتین الاولتین کما فی الجواهر.

و الاقوی هو الثانی، اذ الظاهر من النصوص ان التیمم الذی یکون وظیفة المتیمم فی حال صحته هو المأمور به عند عدم تمکنه من المباشرة بسقوط المباشرة، و یکتفی بصدوره من النائب، و حیث انه یعتبر فی التیمم الذی وظیفته ضرب یدی المتیمم نفسه فکذلک اذا سقطت المباشرة، و ان شئت قلت: ان صدق عنوان التیمم و حقیقته یتوقف علی صدور هذه الافعال الخاصة أی ضرب الیدین و مسح الجبهة و الیدین من شخص واحد، فلو ضرب شخص یدیه، و مسح الآخر وجهه، و الثالث یدیه، لا یصدق علی هذه الافعال التیمم، بخلاف ما اذا صدرت من شخص واحد.

و علیه: فالادلّة ظاهرة فی ان النائب انّما یباشر تیمم المنوب عنه، فکما یجب مسح وجهه و یدیه، فکذلک یجب ضرب یدیه ایضاً، و إلّا لما صدق علیه التیمم.

و بالجملة: المستفاد من النصوص سقوط المباشرة عند العجز خاصة و قیام النائب مقامه فی ذلک لا غیر.

و استدل للأوّل: بظهور الأدلّة فی مباشرة المتولی، و بانّه لا یستند المسح إلی العلیل بذلک، فیکون المسح بیدی العلیل بالنسبة إلی العامل کالمسح بآلة اجنبیة،

---

(۱) الوسائل- باب ۵- من ابواب التیمم حدیث ۲ و ۳.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب التیمم حدیث ۲ و ۳.

]...[

و بأمر «۱» مولانا الصادق (علیه السلام) الغلمة بانّ یغسلوه لما کان شدید الوجع. فانه ظاهر فی تصدیهم للغسل من دون ان یباشروا بیدیه (علیه السلام) و لهذه الوجوه توقف فی الجواهر فی الحکم.

و لکن یرد علی الأوّل: ما عرفت من ظهور الادلّة فی اعتبار کون الضرب بیدی العلیل، و علی الثانی: ان عدم استناد المسح إلی المنوب عنه مشترک بین القولین، و هو لا یعتبر قطعاً، و انّما الکلام فی سقوط قید آخر زائداً علی ما عجز عنه العلیل، و قد مرّ انّه لا دلیل علیه، و کون المسح بیدیه بالنسبة إلی العامل کالمسح بآلة اجنبیة لا یصلح دلیلًا لذلک، اذ لم یثبت اعتبار کونه بیدیه لکونه اول الکلام، و علی الثالث: بالفرق بین المقامین، اذ لا یعتبر فی الغسل مباشرة الید بخلاف المقام، و امّا القول الثالث فلم یعثر صاحب الجواهر (ره) علی مستنده.

ثمّ انّه علی ما اخترناه لو لم یمکن الضرب بیدیه فهل یضرب النائب بیدیه نفسه و یمسح بهما اعضاء المنوب عنه کما اختاره جماعة، ام یضرب الصحیح بیدیه علی الارض ثمّ یضربهما علی یدی العلیل ثمّ یمسح بیدی العلیل علی اعضائه کما نسب إلی ابی علی و کاشف اللثام، ام یسقط التیمم و یکون بحکم فاقد الطهورین؟ وجوه اقواها الاخیر، لما حقق فی محله من انّه اذا تعذر احد أجزاء المرکب الاعتباری مقتضی القاعدة سقوط الامر بالکل، و توقف الامر بالباقی علی ورود دلیل خاص مفقود فی المقام، اللّهم إلّا ان

یقال: ان المستفاد من النصوص- و لو بضمیمة تنقیح المناط- قیام النائب مقام المنوب عنه فی کلّ ما یعجز عنه من ما یعتبر فی التیمم. ثمّ انّ الظاهر اعتبار ان ینوی النائب لفرض عدم قدرة المنوب عنه علی التیمم و عجزه عنه، فلا یکون ذلک الفعل اختیاریاً له حتّی یعتبر أن یکون داعیة لهذا

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب التیمم حدیث ۳.

]...[

الاختیار من الدواعی القربیّة. و منه یظهر ضعف ما قیل من اعتبار قصد العلیل و نیته.

هل یسقط التیمم عن اقطع الیدین؟

الخامس: هل یسقط التیمم عن اقطع الیدین کما عن المبسوط، ام یجب علیه مسح جبهته بالأرض، ام یضرب ذراعیه و یمسح بهما وجهه و علیهما، أم یستنیب و تیممه النائب؟ وجوه و اقوال.

اقول: لو لا الإجماع علی وجوب التیمم کان الاظهر هو ما نسب إلی الشیخ (ره) لما حققناه فی محله من سقوط الواجب بتعذر بعض اجزائه، و لکن الظاهر عدم توقفهم فی وجوبه، و مخالفة الشیخ مع عدم کونها موجبة لعدم الاعتماد علی ذلک غیر ثابتة، اذ یحتمل ان یکون مراده بذلک ما صرّح به فی محکی الخلاف من سقوط فرض التیمم عن الیدین و یشیر إلیه، تعلیله بانّ ما امر اللّه بمسحه قد عدم، و فی الجواهر: و لعله اجماعی ان لم یکن ضروریاً و هو العمدة.

و امّا الاستدلال له کما فی الجواهر بقاعدة المیسور و البدلیة، و عدم سقوط الصلاة بحال، و الاستصحاب، فغیر تام، اذ القاعدة غیر ثابتة کما عرفت مراراً، و ما دلّ علی البدلیة لا یصلح ان تثبت به مثل هذه الاحکام الثابتة للمبدل منه لعدم الاطلاق بنحو یشملها، و قوله (علیه السلام): الصلاة لا تدع بحال. قد عرفت فی فاقد الطهورین عدم صلاحیته لاثبات طهوریة شیء، و الاستصحاب مضافاً إلی عدم جریانه فی نفسه فی المقام لعدم ثبوت الحالة السابقة، بل الحالة السابقة هی عدم جعل الوجوب، محکوم بأدلّة الشرطیة و الجزئیة.

و امّا کیفیته فحیث انّها غیر معلومة تفصیلًا فیجب الاحتیاط بالجمع بین الکیفیات الثلاث، و بما ذکرناه ظهر حکم اقطع الید الواحدة فلا نعید.

]...[

القید و الداعی

السادس: اذا اعتقد کونه محدثاً بالحدث الاصغر، فقصد البدلیة فتبین کونه محدثاً بالاکبر، ففی العروة: فان کان علی وجه التقیید بطل، و ان اتی به من باب الاشتباه فی التطبیق او قصد ما فی الذمة صح. انتهی.

و محصل ما قیل فی وجه الفرق: هو انّه اذا کان قصده امتثال الامر بالتیمم الذی هو بدل عن الوضوء بنحو التقیید، فبما انّه بانتفاء القید ینتفی المقید، فلا یکون ممتثلًا للامر الواقعی المتوجه إلیه، و هذا بخلاف ما اذا کان قصده امتثال الامر الواقعی المتوجه إلیه، غایة الامر اعتقد أنّه هو الامر المتعلق بما هو بدل عن الوضوء، اذ خطأ اعتقاد الصفة مع عدم اخذها قیداً فی الموضوع لا یمنع من قصد ذات

الموصوف و تحققه و اتصافه بوصف یغایر ذلک الوصف.

و لکن الاظهر هو الصحة فی الفرضین، و ذلک لانّ المیزان فی صحة العبادة الإتیان بذات المأمور به بجمیع قیوده متقرباً إلی اللّه تعالی، و لا یعتبر فیها شیء آخر، و لو نقصت عن ذلک لا تصح، و علیه فلو صلّی فی آخر الوقت بتخیل انّه اوّل الوقت صحت صلاته و ان کان ذلک بنحو التقیید لعدم کون هذا القصد مبطلًا، و لو صلّی صلاة العصر بتخیل انّه صلّی الظهر لم تصح علی القاعدة و ان کان قصد الأمر بالعصر علی نحو الداعی، لان حقیقة صلاة الظهر تغایر حقیقة صلاة العصر من حیث العنوان، کما یکشف عن ذلک اختلافهما من حیث الاحکام، فاذا لم یقصد احداهما و قصد الاخری لا تقع عنه لعدم تحققها.

و علی ذلک ففی المقام بما ان المستفاد من الآیة الشریفة «۱» و النصوص «۲» البیانیة

---

(۱) المائدة- الآیة ۸.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۷۳

]...[

و غیرها الواردة فی مقام بیان کیفیة التیمم حقیقة واحدة، و ان اختلاف حالات المتیمم اوجب اختلاف الآثار، اذ لو کان محدثاً مثلًا بالحدث الاصغر یکون تیممه مبیحاً للصلاة بلا توقف علی شیء آخر، و لو کان محدثاً بالاکبر غیر الجنابة لا یکون تیممه ذلک مبیحاً إلّا مع ضم الوضوء او تیمم آخر بدلًا منه إلیه بناء علی عدم الاکتفاء بمبدله من الوضوء، و حینئذٍ فمن قصد ما هو بدل عن الوضوء، و کان فی الواقع محدثاً بالحدث الاکبر فقد اتی بالتیمم مع جمیع قیوده متقرباً إلی اللّه تعالی، فیقع صحیحاً و ان کان قصده ذلک علی وجه التقیید. و تمام الکلام فی ذلک محرر فی مبحث الوضوء فراجع.

[وجوب امرار الماسح علی الممسوح]

السابع: یجب امرار الماسح علی الممسوح، اذ هو الظاهر من الآیة الشریفة و النصوص البیانیة لدخول حرفی الباء و علی علی الممسوح، فإنّ الظاهر کون المصحح له مرور الماسح علیه مع سکونه، و دعوی: ان المصحح له لیس ذلک بل المصحح کون الآلة غیر مقصودة بالاصالة، مندفعة بان اللفظتین فی النصوص و الآیة دخلتا علی الممسوح لا آلة المسح کی یصح ما ذکر.

جریان قاعدة التجاوز فی التیمم

الثامن: اذا شک فی شیء ممّا یعتبر فی التیمم بعد الفراغ منه لم یعتن به و بنی علی الصحّة لقاعدة الفراغ، و اما ان شک فی اثنائه قبل الفراغ فلا اشکال فی أنّه قبل تجاوز محله یأتی به و بما بعده.

انّما الکلام فیما اذا تجاوز محله، کما لو شک فی مسح الوجه بعد مسح الیمنی، فقد نسب العلّامة الانصاری (ره): القول بعدم جریان قاعدة التجاوز و لزوم الاعتناء بهذا الشک إلی المشهور، و قد صرح جماعة بجریانها فیه.

و قد استدل للاوّل بوجوه: انّ دلیل قاعدة التجاوز مختص بالصلاة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۷۴

]...[

و غیر شامل لغیرها، و علیه فهی لا تجری فی غیر الصلاة.

الثانی: ان المستفاد من موثق «۱» ابن ابی یعفور عن الامام الصادق (علیه السلام): إذا شککت فی شیء من الوضوء و قد دخلت فی غیره فلیس شککک بشیء، انّما الشک إذا کنت فی شیء لم تجزه. بعد ارجاع الضمیر فی غیره إلی الوضوء للإجماع علی عدم جریان قاعدة التجاوز فیه انّ الوضوء بتمامه اعتبر شیئاً واحداً لاجل ادخال الشک فی شیء من الوضوء قبل الخروج عنه فی الشک فی المحل، کما یشهد له ذکر الکبری الکلّیة فی ذیله، اذ لو لا ذلک لما کان تنطبق علیه الکبری المذکورة، و لا وجه لذلک سوی ترتب اثر واحد أو انطباق عنوان واحد علیه و هی الطهارة.

و علیه فیلحق به التیمم لاشتراکه مع الوضوء فی ذلک، و بما ذکرناه یظهر عدم صحة ما اورد علی هذا الوجه بانّه تخرص بالغیب من دون شاهد.

و امّا ما عن المحقق الخراسانی (ره) من الایراد علیه بان لازم ذلک عدم جریان قاعدة التجاوز فی شیء من العبادات حتّی الصلاة لترتب اثر واحد علی کل واحدة منها، فمندفع بانّه فرق واضح بین المسببات التولیدیة و ما شابهها کالطّهارة علی المختار التی تکون مأموراً بها، و هی الّتی تعلق التکلیف بها دون محصلها أو ما تنطبق علیه، و بین غیرها ممّا لا یکون کذلک کسائر العبادات.

الثالث: دلیل البدلیة، فانّه لا ریب فی عدم جریانها فی الوضوء، فکذلک فیما هو بدل عنه.

و لکن یرد علی الوجه الاوّل: ما حققناه فی محله فی الجزء الخامس من هذا الشرح من ان الاظهر عموم الدلیل، سواء بنینا علی اتحاد قاعدتی الفراغ و التجاوز،

---

(۱) الوسائل- باب ۴۲- من ابواب الوضوء حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۷۵

و ینقضه کل نواقض الطهارة و یزید علیها وجود الماء مع التمکن من استعماله

أو علی تغایرهما.

و علی الثانی: انّه علی فرض حجیّة الموثق، و عدم طرحه للاعراض بناء علی رجوع الضمیر إلی شیء من الوضوء کما هو الظاهر منه، و تسلیم انّ الوجه فی ادخال الشک فی شیء من الوضوء، و هو فیه فی الشک فی المحل ترتب اثر واحد، او انطباقه علیه مع ان للمنع عنهما مجالًا واسعاً، انّه لا وجه للإلحاق، لان کون ما ذکر علّة لا من قبیل حکمة التشریع الّتی لا یتعدی عنها غیر ثابت، فلا وجه للالحاق.

و یرد علی الثالث: مضافاً إلی کونه اخص من المدعی، ما عرفت غیر مرة من عدم عموم یدل علی بدلیة التیمم عن الطهارة المائیة فی جمیع الخصوصیات و الاحکام، مع انّه لو کان لما کان یعتمد علیه لاختلافهما فی کثیر من الخصوصیات، فیلزم حینئذ تخصیص الاکثر.

فتحصل: أنّ الاظهر جریانها فی التیمم.

فصل فی احکام التیمم

اشارة

و فیه مسائل:

[کلّ نواقض الطّهارة ینقض الطّهارة]

الاولی ینقضه کل نواقض الطّهارة المائیة بلا خلاف، بل اجماعاً کما عن جماعة حکایته، و تشهد له جملة من النصوص کصحیح «۱» زرارة: قلت لابی جعفر (علیه السلام): یصلی الرجل بتیمم واحد صلاة اللیل و النهار کلها؟ فقال (علیه السلام): نعم ما لم یحدث او یصب ماء. و نحوه غیره، و منه یظهر وجه ما فی المتن و یزید علیها وجود الماء مع التمکن من استعماله الذی ممّا لا خلاف فیه، بل عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه، و عن تذکرة المصنف (ره): انّه قول العلماء إلّا ما نقل عن أبی سلمة و الشعبی.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التیمم حدیث ۱.

و لو وجده قبل شروع الصلاة تطهر

و یشهد له مضافاً إلی ذلک اطلاق دلیل الطهارة المائیة.

[لو وجد الماء قبل الشروع فی الصلاة تطهر به]

المسألة الثانیة: و لو وجده أی الماء قبل الشروع فی الصلاة تطهر بالماء، کما انّه ان فقده بعد ذلک یجب ان یتیمم ثانیاً بلا خلاف فیه، بل عن غیر واحد دعوی الاجماع علیه، و عن التذکرة: دعوی اجماع العلماء علیه إلّا ما نقل عن أبی سلمة و الشعبی، بل لا استثناء کما عن المنتهی، و تشهد له جملة من النصوص- مضافاً إلی ما مرّ- من ما دل علی انتقاض التیمم بوجدان الماء کصحیح «۱» زرارة قلت: فان اصاب الماء و رجی ان یقدر علی ماء آخر و ظن انّه یقدر علیه فلما اراده تعسر ذلک، قال (علیه السلام): ینقض تیممه و علیه ان یعید التیمم. و خبر «۲» ابی ایوب المروی عن تفسیر العیاشی: اذا رأی الماء و کان یقدر علی انتقض تیممه.

و خبر «۳» الشیخ عن الحسین العامری، و فیه بعد حکمه (علیه السلام) بتجدید التیمم فی الفرض فان تیممه الاول قد انتقض حین مرّ بالماء و لم یغتسل، فأصل الحکم ممّا لا خلاف فیه و لا کلام.

انّما الکلام فیما اذا کان زمان الوجدان لا یسع الوضوء أو الغسل، فعن جامع المقاصد و فوائد الشرائع و المسالک و مجمع البرهان و فی الجواهر و غیرها: انّه لا ینتقض التیمم فی الفرض، و فی الحدائق و عن ظاهر حبل المتین: الانتقاض، و نسب ذلک إلی ظاهر کلمات کثیر من الاصحاب. و الاظهر هو الأوّل، اذ المتبادر إلی الذهن من النصوص- بعد الغاء الخصوصیات الذی لا مناص عنه و لذا نتعدی إلی صورة زوال العذر- ان الناقض هو الماء الذی یتمکن من استعماله عقلًا و شرعاً، و ان شئت قلت: انّ بطلان التیمم عند وجدان الماء انّما یکون لاجل تحقق ما أخذ عدمه موضوعاً

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب التیمم حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب التیمم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۷۷

]...[

لمشروعیته، و من الضروری انّ المأخوذ موضوعاً لیس عدم وجود الماء خاصة، بل عدم التمکن من استعماله عقلًا او شرعاً، و لذلک لم یفت احد بانتقاض التیمم بالعثور علی الماء المغصوب.

و استدل للثانی: باطلاق النصوص، فانّها باطلاقها تدل علی ان انتقاض التیمم بمجرد الاصابة بالماء اعم من ان یمضی زمان یتمکن فیه من الاتیان بالطهارة أم لا، و بأن ایجاب الشارع الطهارة المائیة علیه فی تلک الحال لا یجامع بقاء التیمم.

لا یقال: انّه فی نفس الامر لا یکون مکلفاً بها.

فانّه یقال: انّه یکفی فی تعلق التکلیف ظن بقاء الماء او احتماله استصحاباً للحال، و بانّه یلزم من القول بعدم الانتقاض ان یجوز الدخول فی الصلاة و مس خط المصحف بتیممه ذلک قبل مضی ذلک المقدار، لانّها طهارة صحیحة لم تنتقض، فإذا مضی ذلک حرمت علیه تلک الاشیاء، و هو کما تری لا یمکن الالتزام به.

و فی الجمیع نظر: أمّا الأوّل: فلما عرفت من ظهور النصوص لا سیما بعد ملاحظة مناسبة الحکم و الموضوع فی اختصاص الانتقاض بصورة التمکن من الاستعمال.

و امّا الثانی: فلأن ایجاب الطهارة المائیة عند وجدان الماء انّما یکون فی صورة سعة الوقت للاستعمال و التمکن منه، و إلّا فیکون تکلیفاً بما لا یطاق، و استصحاب بقاء تلک الحال مضافاً إلی عدم جریانه فیما لو علم من الأوّل بعدم التمکن، انّه لا یکفی فی الایجاب واقعاً، و انّما یکون حکماً ظاهریاً، فاذا انکشف الخلاف ینکشف عدم الوجوب واقعاً، و علیه فیکون تیممه صحیحاً واقعاً، و لا ینافی صحته واقعاً فساده ظاهراً.

و أمّا الثالث: فلأنّ القائلین باختصاص الانتقاض بصورة التمکن لا یلتزمون بانّه فی صورة التمکن ینتقض بعد مضی ذلک المقدار، بل یلتزمون بانّه فی تلک الصورة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۷۸

]...[

بمجرد الاصابة ینتقض التیمم، و علیه فان ارید من انّه یلزمهم الحکم بجواز الدخول فی الصلاة و مس المصحف الزامهم بذلک فی صورة عدم التمکن واقعاً فهو حق یلتزمون به و ببقاء الجواز بعد مضی ذلک و لا محذور فیه، و ان ارید أنّه یلزمهم ذلک حتّی فی صورة التمکن واقعاً، فهو غیر لازم علیهم.

فتحصل: انّ الاقوی هو اختصاص البطلان بصورة التمکن، و بذلک ظهر حکم ما لو وجده فی وقت یضیق عن استعماله، فانّه علی المشهور من تعین التیمم فی ضیق الوقت لا ینتقض به تیممه، و علی المختار من تخییره بین الوضوء و التیمم یکون فی الفرض مخیراً بین ان یصلی مع ذلک التیمم و بین ان یتوضأ و یصلی خارج الوقت.

ثمّ انه هل یکون من موانع الاستعمال عدم دخول وقت العبادة حین الوجدان ام لا؟ مثلًا لو تیمم قبل وقت الصلاة لغایة ثمّ اصاب الماء و کان قادراً علی ان یتوضأ ففقد الماء قبل ان یدخل الوقت، فهل ینتقض تیممه أم لا؟ فقد یتوهم الثانی بدعوی انّه غیر متمکن قبل الوقت من الوضوء للصلاة، فلو دخل الوقت یجوز أن یصلی بتیممه ذلک و لا یجب علیه تجدید التیمم.

و فیه: انّه قبل الوقت یتمکن من ان یتوضأ لاستحبابه النفسی أو لغایة اخری، فکما لا یشرع علیه ان یتمم فی تلک الحال، فکذلک ینتقض تیممه السابق بعین ذلک الملاک، و بعبارة اخری: انّه لا یکون عاجزاً عن الطهارة المائیة، و انما یکون عاجزاً عن الاتیان بها

لغایة خاصة لأجل عدم المقتضی.

لا یقال: انّه لو فرضنا حصول مانع عن فعلها قبل الوقت للغایات المستحبة، أو لاستحبابها النفسی کما لو نهاه الوالد عن تلک، فبما انّه لا یتمکن من اتیانها للصلاة و لغیرها، فیصدق عدم التمکن من استعمال الماء، فلو فقده بعد ذلک قبل دخول الوقت لا یجب علیه التیمم.

فانّه یقال: انّه علی هذا یکون حکمه حکم من کان واجداً للماء قبل الوقت.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۷۹

و لو وجده فی الاثناء أتم صلاته

و کان یعلم بعدم تمکنه منه بعده، الذی قد عرفت لزوم ان یتطهّر به. فراجع ما ذکرناه فی تلک المسألة.

لو وجد الماء فی اثناء الصلاة

اشارة

المسألة الثالثة: و لو وجده ای الماء فی الاثناء قیل اتم صلاته مطلقاً و لو تلبس بتکبیرة الاحرام کما فی المتن و نسب إلی المشهور، و عن الحلّی: دعوی الاجماع علیه، و قیل: یمضی فی صلاته اذا کان قد رکع و إلّا فیرجع و یتوضأ و یستقبل صلاته، و حکی هذا القول عن السیّد فی مصباحه و جمله، و الجعفی، و الصدوق، و الشیخ فی النهایة، و غیرهم من الاساطین، و عن ابن الجنید: إن وجد الماء بعد دخوله فی الصلاة قطع ما لم یرکع الرکعة الثانیة، و ان رکعها مضی فی صلاته، و ان وجده بعد رکوع الرکعة الاولی و خاف ضیق الوقت جاز ان لا یقطع، و عن سلار انّه قال: انصرف ما لم یقرأ، و عن ابن حمزة فی الواسطة: یجب القطع مطلقاً ما لم یغلب علی ظنه ضیق الوقت، و إلّا لم یقطعها اذا کبر هذه هی الاقوال فی المسألة.

و أمّا النصوص فهی علی طوائف: الاولی: ما دلت علی المشهور: کصحیح «۱» زرارة قال: قلت لابی جعفر (علیه السلام): ان اصاب الماء و قد دخل فی الصلاة؟ قال (علیه السلام): فلینصرف فلیتوضأ ما لم یرکع، و ان کان قد رکع فلیمض فی الصلاة، فانّ التیمم احد الطهورین. و خبر «۲» عبد اللّه بن عاصم المروی عن التهذیب بثلاثة طرق قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل لا یجد الماء فیتیمم و یقوم فی الصلاة فجاء الغلام فقال: هو ذا الماء، فقال (علیه السلام): ان کان لم یرکع فلینصرف و لیتوضأ، و ان کان قد رکع فلیمض فی صلاته.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۸۰

]...[

الثانیة: ما دلّت علی القول الثانی: کصحیح «۱» زرارة و محمّد بن مسلم قالا: قلنا لابی جعفر (علیه السلام) فی رجل لم یصب الماء و حضرت الصلاة فتیمم و صلّی رکعتین ثمّ اصاب الماء، أ ینتقض الرکعتین او یقطعها و یتوضأ ثمّ یصلی؟ قال (علیه السلام): لا و لکنه یمضی فی صلاته و لا ینقضها و یتمها لمکان انّه دخلها و هو علی طهر بتیمم. فان مورده و ان کان هو الاصابة بعد الرکعتین إلّا انّ التعلیل یقتضی وجوب المضی و لو بان تلبس بتکبیرة الاحرام.

و خبر «۲» محمّد بن سماعة، عن محمّد بن حمران، عن الامام الصادق (علیه السلام): عن رجل تیمم ثمّ دخل فی الصلاة و قد کان طلب الماء فلم یقدر علیه، ثمّ یؤتی بالماء حین یدخل فی الصلاة، قال (علیه السلام): یمضی فی الصلاة، و اعلم انّه لیس ینبغی لأحد أن یتیمم فی آخر الوقت، و اشتراک محمد بن سماعة بین الثقة و غیره لا یضر بالسند، فانه عند الاطلاق ینصرف إلی ابن موسی بن رویدبن نشیط الثقة الجلیل، کما ان محمد بن حمران عند الاطلاق ینصرف إلی الهندی الثقة، مضافاً إلی شهادة المحقق (ره) بصحة سند الحدیث، مع ان الراوی عنهما البزنطی الذی هو من اصحاب الاجماع.

الثالثة: ما دلّت علی لزوم القطع حتّی بعد رکوع الرکعة الاولی: کخبر «۳» الحسن الصیقل قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): رجل تیمم ثمّ قام یصلی، فمر به نهر و قد صلّی رکعة، قال (علیه السلام): فلیغتسل و لیستقبل الصلاة، قلت: انّه قد صلّی صلاته کلها؟ قال (علیه السلام): لا یعید.

و خبر «۴» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): عن رجل صلّی رکعة علی تیمم

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب التیمم.

(۳) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب التیمم حدیث ۶.

(۴) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب التیمم حدیث ۵.

]...[

ثمّ جاء رجل و معه قربتان من ماء، قال (علیه السلام): یقطع الصلاة و یتوضأ ثمّ یبنی علی واحدة.

و أما الجمع بین النصوص، فقد ذکروا فی الجمع بین الطائفتین الاولتین وجوهاً:

الاول: ان الطائفة الثانیة مطلقة قابلة للتقیید فتقید بالطائفة الاولی.

و أورد علیه: بان ما فی ذیل خبر زرارة من التعلیل المسوق مساق العلل العرفیة ممّا یأبی ذلک، و فیه: انّ هذه التعلیلات غایة ما یستفاد منها اطلاق الحکم لا- انّه مما یأبی التقیید، و لذا تری ان مثل هذا التعلیل موجود فی صحیح زرارة المفصل بین وجدان الماء قبل الرکوع و بعده، و لم یتوهم احد منافاته لما فی صدره من التفصیل، فالصحیح ان یورد علیه: بان خبر ابن حمران کالصریح فی ارادة ما قبل و لا- یکون مطلقاً و بعبارة اخری: هو کالنص فی ارادة الوجدان فی اوّل اوقات الدخول فی الصلاة، کما یشهد له تعبیره بلفظ المضارع. فلا یصح حمله علی ما بعد الرکوع.

و لعله إلی هذا الخبر اشار السیّد فی جملة حیث قال: و روی انه اذا کبر تکبیرة الاحرام مضی فی صلاته.

الثانی: ما فی الجواهر، و هو حمل الدخول فی الطائفة الثانیة علی الدخول الکامل، و هو الدخول فی الرکوع بقرینة الطائفة الأُولی، و ما ورد «۱»: ان اول الصلاة الرکوع، و انها «۲» ثلث طهور، و ثلث رکوع، و ثلث سجود، و ان «۳» دراک الرکعة بادراک الرکوع.

و فیه: انّه ان اریدبذلک عدم صدق الدخول فی الصلاة فی نفسه ما لم یرکع فهو بدیهی الفساد، و ان اریدبه عدم صدقه قبل الرکوع فی خصوص المقام لقیام القرینة

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب الرکوع- حدیث ۱ و ۶.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب الرکوع- حدیث ۱ و ۶.

(۳) الوسائل- باب ۴۵- من ابواب الجماعة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۸۲

]...[

علی ان المراد به الدخول الکامل غیر الصادق قبل ان یرکع، فیرد علیه انها غیر موجودة، اذ الطائفة الأُولی لا تصلح لذلک لعدم تعرضها لصدق الدخول و عدمه، و انّما هی متضمنة لصحة الصلاة ان اصاب الماء بعد الرکوع، و فسادها ان اصابه قبله، و ما دلّ علی ان اول الصلاة الرکوع فانّما هو بلحاظ بعض الجهات و الخصوصیات، و لعله اراید به انّه اول جزء فرضه اللّه، فانّ التکبیرة و القراءة من السنة کما نطقت بذلک جملة من النصوص.

و ما دلّ علی التثلیث المذکور لعلّه اراید به انّ الصلاة اسم لهذه الثلاثة، و کلّ ما زاد علیها یدخل فی المسمّی، و لو نقص عنها شیء لا یصدق علی المأتی به عنوان الصلاة کما حققناه فی مبحث الصحیح و الأعم، و ما ورد من إن إدراک الرکعة بإدراک الرکوع، انّما یدل علی ان آخر الرکعة هو الرکوع لا انّه اوّل جزء الصلاة، مع ان هذه الادلة لا تصلح ان تکون قرینة لإرادة الدخول فی الرکوع من قول السائل حین یدخل فی الصلاة، و ان اراید انه یصدق الدخول من اوّل التلبس بالتکبیرة الّا أنّه مطلق قابل للتقیید، فهو یرجع إلی الوجه الاوّل الذی عرفت ما فیه.

الثالث ما فی جملة من کتب الاساطین: و هو حمل الطائفة الثانیة علی ضیق الوقت عن القطع و الطهارة کما یشعر به ذیل خبر ابن حمران، و فیه: ان خبر ابن حمران دل علی لزوم کونه فی آخر الوقت، فحاله حال ما دل علی ذلک المحمول علی الاستحباب، و علیه فهو لا یصلح ان یکون قرینة للتصرف المزبور، و أولی منه ما لو قلنا بظهوره فی نفسه فی الاستحباب.

و بعبارة اخری: لا سبیل إلی هذا الجمع إلّا توهم دلالة خبر ابن حمران علی لزوم ایقاع التیمم فی آخر الوقت، و علیه فیکون الامر بالمضی و عدم الاعادة لأجل ضیق الوقت، و حیث انّه لو لم یکن ظاهراً فی الاستحباب فهو محمول علیه بقرینة غیره، فلا وجه لهذا الجمع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۸۳

]...[

الرابع: ما عن المصنف (ره) فی المنتهی من حمل الخبرین المفصلین علی ان المراد بالدخول فی الصلاة فیهما الشروع فی مقدماتها کالأذان و بقوله: ما لم یرکع، ما لم یتلبس بالصلاة، و بقوله: و ان کان قد رکع، دخوله فیها اطلاقاً، لاسم الجزء علی الکل. و یرد علیه: ما افاده السیّد فی المدارک بقوله: و لا یخفی ما فی هذا الحمل من البعد و شدة المخالفة للظاهر.

الخامس: الرجوع إلی المرجحات، و هی تقتضی تقدیم الطائفة الثانیة لأشهریة رواتها فی العلم و العدالة من رواة الطائفة الأُولی.

و فیه: انّه لا سبیل إلی الرجوع إلی المرجحات بعد امکان الجمع العرفی کما ستعرف.

فالحق یقتضی ان یلتزم بحمل الخبرین المفصلین الامرین بالوضوء و استقبال الصلاة لو وجد الماء قبل الرکوع علی الاستحباب، کما فی محکی المبسوط و الاصباح و المنتهی.

لا یقال: انّه لو ثبت جواز التوضی و استقبال الصلاة فهو غیر عاجز عن استعمال الماء، فیصدق علیه الواجد، فیرتفع موضوع مشروعیة التیمم، فکیف یلتزم ببقاء اثره؟ فانّه یقال: ان هذا اجتهاد فی مقابل النص لا یعبأ به، مع انّه یمکن ان یکون عدم الامر وجوباً باستقبال الصلاة مع الوضوء رعایة لحرمة الصلاة، أو تسهیلًا علی المکلف.

فان قلت: ان الظاهر عدم کون هذا الجمع عرفیاً، اذ فی الخبرین المفصلین امر الواجد قبل الرکوع بالانصراف و التوضی، و فی الطائفة

الثانیة امر بالمضی، و لا ریب فی انّهما متعارضتان کما یظهر لو جمعنا الامرین فی کلام واحد.

قلت: ان ظاهر الامر بالمضی کونه ارشاداً إلی عدم نقض التیمم، و علیه فهو یصلح ان یکون قرینة لحمل الامر بالاستقبال علی الاستحباب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۸۴

]...[

نعم لو لم یتم ذلک و تعین الرجوع إلی المرجحات، فالترجیح مع الطائفة المفصلة لمخالفتها للعامة، و موافقة معارضها لأکثر علمائهم بعد کون الطائفتین متساویتین من حیث صفات الراوی کما لا یخفی.

و اما الطائفة الثالثة: فمحصل القول فیها: ان خبر الصیقل ضعیف لان فی طریقه موسی بن سعدان الحناط الکوفی، الذی قال النجاشی فی حقه: ضعیف فی الحدیث، و خبر زرارة یطرح لاعراض الاصحاب عنه، حیث انّه یدل علی انه یتوضأ و یبنی علی صلاته، حیث لم یفت به احد.

فان قلت: ان ضعف خبر الصیقل لا ینافی مع حمله علی الاستصحاب لقاعدة التسامح کما التزم به المصنف (ره) فی محکی التذکرة و نهایة الاحکام، و لا ینافی مع ما تقدم، اذ الامر بالمضی فی تلک النصوص محمول علی الجواز لوروده مورد توهم الحظر.

قلت: ان حمل الامر بالمضی فی الخبرین المفصلین علی الجواز لا سیما بعد حمل الفقرة الأُولی فیهما علی الاستحباب کما تری، فاذاً یتعین طرحهما لذلک ایضاً.

فتحصل: ان ما اختاره المشهور اظهر، و ظهر ممّا ذکرناه مدرک القول الثانی و ضعفه.

و اما القول الثالث: فقد استدل له بانّ ما دل علی المضی مطلقاً یقید اطلاقه بالخبرین المفصلین، و حیث انّهما معارضان مع الطائفة الثالثة الدالة علی لزوم القطع علی من صلّی رکعة، فیحمل کلّ من المتعارضین علی ما هو المتیقن ارادته، منه، و هو فی الطائفة الثالثة خصوص موردها و هو قبل الدخول فی رکوع الرکعة الثانیة فی غیر مورد الضیق المظنون عدم کونه مراداً من اطلاقها، و فی غیرها ما بعد الرکوع فی الرکعة الثانیة.

و فیه: ما تقدم من ان ما دلّ علی المضی مطلقاً غیر قابل للتقیید، کما أنّک عرفت ان اخبار القطع مطلقاً ضعیفة من حیث السند.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۸۵

]...[

و اما القول الرابع: فقد استدل له بان تکبیرة الافتتاح لیست من اجزاء الصلاة فأوّل اجزائها القراءة، و یرد علیه ما ذکرناه فی الجزء الرابع من هذا الشرح من انّها من اجزاء الصلاة. فراجع.

و امّا القول الخامس: فقد استدل له: بان التیمم فی السعة غیر مأمور به، فوجوب القطع فی فرض السعة انّما یکون لفساد التیمم، فمورد نصوص الباب هو التیمم فی ضیق الوقت، و فی ذلک المورد الجمع بینها یقتضی الالتزام بجواز المضی و لو بعد التلبس بتکبیرة الاحرام، و حمل ما دلّ علی القطع قبل الرکوع علی الاستحباب.

و فیه: ما تقدم من جواز التیمم فی السعة، مع ان لازم عدم جوازه إلّا فی الضیق بطلان التیمم و الصلاة لو تیمم فی السعة و صلّی و ان لم یجد الماء فی الاثناء، مع انّ ظاهر کلامه یدل علی التزامه بالصحة فی صورة عدم وجدان الماء مضافاً إلی ان الالتزام بلزوم ایقاع التیمم فی الضیق بهذه المرتبة کما تری، فالأظهر هو القول الاوّل، ثمّ انه بعد ما عرفت من ان مقتضی الجمع بین النصوص جواز القطع لو وجد الماء قبل الرکوع، فیتعین تقیید اطلاق ما دلّ علی حرمة قطع الصلاة لو کان له اطلاق، مع ان للمنع عنه مجالًا واسعاً کما

ذکرناه فی الجزء الرابع من هذا الشرح.

فروع

[هل یختص جواز المضی عند وجدان الماء مطلقاً أو بعد الرکوع؟]

الأوّل: هل یختص جواز المضی فی الصلاة عند وجدان الماء مطلقاً أو بعد الرکوع بالفریضة کما عن جامع المقاصد و المدارک احتماله، و فی الجواهر و مصباح الفقیه اختیاره، ام یعم النافلة کما عن المبسوط و المنتهی و التحریر و القواعد و المسالک و غیرها؟ وجهان اظهرهما الثانی لإطلاق النصوص.

و استدل للاوّل: بانصراف ما دل علی الجواز إلی الفریضة، و بان ابطال النافلة جائز فیتحقق التمکن من استعمال الماء، و معه یتحقق شرط النقض، و بان الامر فیها

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۸۶

]...[

بالاتمام الظاهر فی الوجوب قرینة علی الاختصاص لجواز قطع النافلة اختیاراً.

و فی الکل نظر: امّا الاول فلمنعه لعدم الوجه له، و ظهور السؤال فی الفریضة لا یکون قرینة علی ذلک.

و اما الثانی: فلما عرفت من ان جواز الابطال لا ینافی مع بقاء اثر التیمم و لذلک التزمنا بجواز القطع بل استحبابه اذا وجد الماء قبل الدخول فی الرکوع، مع ان وجه عدم الانتقاض فی الفریضة لیس هو عدم جواز قطعها، اذ لو انتقض التیمم بوجدان الماء انقطعت الصلاة.

و امّا الثالث: فلان الامر بالإتمام لیس نفسیاً وجوبیاً بل ارشادیاً إلی صحة التیمم و الصلاة و عدم نقصانها.

فتحصل: ان الاقوی هو الشمول للنافلة.

[لا یلحق غیر الصلاة من العبادات اذا وجد الماء فی اثنائها]

الفرع الثانی: لا یلحق بالصلاة غیرها من العبادات اذا وجد الماء فی اثنائها، بل تبطل مطلقاً لاختصاص النصوص بالصلاة، فیکون المرجع فیها عموم ما دلّ علی انتقاض التیمم بوجدان الماء. و هذا فی الجملة ممّا لا کلام فیه، انما الکلام فی موردین: الاول: فیما لو وجد الماء فی اثناء الطواف، فانّه قد یتوهم ان مقتضی اطلاق ما دل علی ان الطواف فی البیت صلاة ثبوت جمیع احکامها له، و من جملتها هذا الحکم، و هو توهم فاسد، اذ الظاهر عدم ورود خبر متضمن لهذه الجملة، و ما فی بعض النصوص انّما هو قوله (علیه السلام) «۱»: فان فیه صلاة. هو غیر ظاهر فی ارادة کون الطواف صلاة، مع انّ هذا الحکم من احکام التیمم، فان النصوص انمّا دلّت علی عدم انتقاضه لو وجد الماء فی اثناء الصلاة، و لیس من احکام الصلاة کی یتعدی إلی ما نزل منزلتها، و لو سلم امکان ارجاعه إلی الصلاة لا ریب فی انصراف نصوص التنزیل لو کانت

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب الطواف- حدیث ۶ من کتاب الحج.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۸۷

]...[

عنه، فالاظهر عدم الحاقه بالصلاة.

الثانی: اذا یُمّم المیت لفقد الماء فقد یقال: انه لو وجد الماء بعد الصلاة علیه او الشروع فیها لا یجب الغسل تنزیلًا للصلاة منزلة التکبیر فی الفریضة او الرکوع، و المصنف (ره) فی محکی القواعد تنظر فیه حیث قال: و فی تنزیل الصلاة منزلة التکبیر نظر. و هو ضعیف جداً.

و غایة ما یمکن ان یقال فی توجیه هذا الوجه- و ان کان خلاف الظاهر-: ان الغسل انّما وجب شرطاً للصلاة، فمع فقد الماء لو تیمم و صلّی سقط التکلیف فلا یجب الغسل.

و فیه: انّ ظاهر الادلة کون وجوبه نفسیاً لا غیریاً.

[هل تعاد لو صلّی ثمّ وجد الماء؟]

و هل تعاد صلاته لو صلّی ثمّ وجد الماء کما عن الموجز و البیان و الدروس و فی الجواهر، أم لا کما عن جامع المقاصد و نهایة الاحکام و غیرهما؟ وجهان: اقواهما الاوّل، اذ الدلیل انّما دلّ علی لزوم ایقاع الصلاة بعد الغسل و هو ممکن، فلا تجزی الصلاة التی أتی بها قبله، و لان التیمم انکشف فساده بالوجدان، و لذا یعید الغسل، نعم بناء علی المواسعة فی التیمم- الذی هو بدل عن غسل المیت، الملازمة للقول بصحة التیمم و انتقاضه بوجدان الماء لما دلّ علی ذلک، لا أنّه یکشف عن فساده من اوّل تحققه- لا تعاد الصلاة لوقوعها عن طهارة.

لا یقال: ان لازمه عدم وجوب تغسیله ایضاً.

فانّه یقال: انّما یجب تغسیله لما دلّ علی اعتبار طهارة المیت إلی ان یدفن.

ثمّ انّه علی القول بالعدم، لو وجد الماء فی اثناء الصلاة هل یمضی فی صلاته کما عن المعتبر أم لا؟ وجهان: اقواهما الثانی لانتقاض التیمم بالوجدان فتنقطع الصلاة بنفسها، و به یظهر ضعف ما استدل للاوّل: بانّه دخل فی الصلاة دخولًا مشروعاً فلم یجز ابطالها، و أمّا الاستدلال له بعموم قوله (علیه السلام) لمکان انّه

]...[

دخلها و هو علی طهر بتیمم فغیر تام، اذ هو مختص بما لو صلّی المتیمم نفسه، فالتعدی عن مورده إلی المقام غیر ظاهر الوجه.

[المراد بوجدان الماء هو التمکن من استعماله عقلا و شرعا]

الرابع: الظاهر ان المراد بوجدان الماء فی النصوص و الفتاوی هو التمکن من استعماله عقلًا و شرعاً لا خصوص الوجدان العقلی، فلو کان واجداً للماء و تیمم لعذر آخر فزال عذره فی اثناء الصلاة یجری فیه ما ذکرناه من الحکم فی وجدان الماء، اذ الظاهر من النصوص و الفتاوی- لا سیّما بعد ملاحظة نظائر هذا الحکم من احکام التیمم و کونه طهوراً للعاجز- إنّ ذکر- اصابة الماء فی الاسئلة و الاجوبة من باب المثال جریاً علی الغالب، و إلّا فالمراد مطلق تجدد القدرة من استعمال الماء من غیر فرق بین المسوغات، و یشهد لذلک- مضافاً إلی ما ذکرناه- التعلیلات المذکورة فی نصوص المقام: کقوله (علیه السلام) «۱»: لمکان انّه دخلها الخ، و قوله (علیه السلام) «۲»: فانّ التیمم احد الطهورین و غیرهما. فما فی العروة من الاستشکال فی إلحاق زوال العذر بوجدان الماء فی الحکم المذکور ضعیف.

[اذا وجد الماء فی اثناء الصلاة ثمّ فقد]

الخامس: اذا وجد الماء فی اثناء الصلاة ثمّ فقد فی اثنائها او بعد الفراغ من الصلاة بلا فصل یفی بالطهارة المائیة. فعن الشیخ فی المبسوط و الموجز و الایضاح: لزوم تجدید التیمم لصلاة اخری و انتقاض ذلک التیمم، و عن المصنف (ره) فی المنتهی و التذکرة تقویته.

و استدل له: باطلاق ما دلّ «۳» علی انتقاض التیمم بوجدان الماء، و باطلاق «۴» دلیل وجوب الطهارة المائیة، اذ القدر المعلوم من الدلیل المقید عدم انتقاض التیمم،

---

(۱) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۴.

(۲) الوسائل- باب ۲۱- من ابواب التیمم حدیث ۱ و ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب التیمم.

(۴) سورة المائدة- الآیة ۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۸۹

]...[

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۳، ص: ۱۸۹

و عدم وجوب الطهارة المائیة بالنسبة إلی الصلاة التی هو مشغول بها لا مطلقاً، فبالنسبة إلی غیرها یتعین الرجوع إلی الاطلاقات، و بانّه متمکن عقلًا من استعمال الماء، و المنع الشرعی أی الامر بالمعنی فی الصلاة لا یرفع القدرة لأنها صفة حقیقیة و الحکم معلق علیها، و بانّ مقتضی الادلة وجوب الوضوء او التیمم لکل صلاة خرج ما خرج بالدلیل فیبقی الباقی، و المقام من تلک الموارد الباقیة، لان الدلیل المخرج فی التیمم کصحیح «۱» زرارة: یصلی الرجل بتیمم واحد صلاة اللیل و النهار؟ فقال (علیه السلام): نعم ما لم یحدث او یصب ماء. مخصوص بغیر المورد.

و فی الجمیع نظر: امّا الاوّل: فلما عرفت آنفاً من ان المراد من الوجدان الناقض هو وجود الماء مع القدرة علی استعماله عقلًا و شرعاً، و هو غیر متحقق فی المقام فی ما بعد الرکوع لوجوب المضی و حرمة قطع الصلاة.

و امّا الثانی: فهو مقید بما دلّ علی ان التیمم طهور العاجز عن الطهارة المائیة و لو لعجز شرعی.

و امّا الثالث: فلما عرفت مراراً من أنّ المراد بالوجدان المأخوذ موضوعاً لمشروعیة التیمم لیس هو التمکن العقلی خاصة بل اعم منه، و من الشرعی.

و أمّا الرابع: فلأنّ المستفاد من مجموع الادلة اشتراط الصلاة بالطهارة، و انّها اذا حصلت تبقی ما لم یتحقق الناقض، فوجوب تجدیدها یتوقف علی تحقق الناقض و هو غیر متحقق فی المقام، و اختصاص الصحیح بغیر المورد ممنوع لما عرفت من ان المراد بإصابة الماء التمکن من استعماله عقلًا و شرعاً.

فتحصل: ان الاظهر ما عن المعتبر و الدروس و البیان و الذکری و جامع المقاصد و المسالک و الروض و المدارک و فی الحدائق: من عدم انتقاض التیمم و الاکتفاء به لغیر

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۹۰

]...[

الصلاة التی بیده، بل فی الحدائق: هو المشهور بین المتأخرین، و علیه العلّامة فی باقی کتبه.

نعم ینتقض التیمم بما اذا کان الوجدان فی النافلة، أو قبل الدخول فی الرکوع فی الفریضة لما تقدم من جواز القطع فی هذین الموردین، فیصدق الوجدان بالنسبة إلی غیر ما بیده لعدم المانع شرعاً من استعماله، فلا یکتفی بذلک التیمم، کما انّه لا یبعد دعوی الانتقاض مطلقاً اذا کان متمکناً من ان یتوضأ او یغتسل فی اثناء الفریضة بنحو لا تبطل صلاته لغیر تلک الفریضة کما لا یخفی.

[لو وجد الماء فی اثناء الصلاة فهل یجوز مس کتابة القرآن؟]

السادس: لو وجد الماء فی اثناء الصلاة فهل یجوز مس کتابة القرآن حال الاشتغال بالصلاة أم لا؟ وجهان بل وجوه: و محصل القول فی المقام: انّه ان وجد الماء بعد الرکوع و علم بعدم بقائه إلی ما بعد الصلاة یجوز ذلک جزماً لما عرفت من صدق عدم الوجدان حینئذ بالنسبة إلی سائر الغایات غیر الصلاة التی بیده، فیشمله ما دلّ علی ان المتیمم یستبیح ما یستبیحه المتطهر، و ان وجده قبل الرکوع أو بعده و علم ببقائه إلی ما بعد الصلاة، فحیث انّه فی الصورتین لا یصدق عدم الوجدان، امّا فی الاولی فلفرض جواز القطع و تمکنه من استعمال الماء عقلًا و شرعاً، و امّا فی الثانیة فلأن العجز عن استعمال الماء فی الامد القصیر لا یصدق معه عدم الوجدان الذی جعل موضوعاً لمشروعیة التیمم، فقد یتوهم عدم جوازه لاجل ان القدر المتیقن من بقاء التیمم و صحته انّما هو بالنسبة إلی تلک الصلاة، و لکنه توهم فاسد بناء علی ما هو المشهور المنصور من ان التیمم احد الطهورین لا انّه مبیح خاصة، فانه حینئذ یکون ما دام فی الصلاة متطهراً فله الاتیان بجمیع ما هو مشروط بالطهارة، و قد تقدم تفصیل القول فی ذلک فی فروع ضیق الوقت فی مبحث المسوغات فراجع.

فتحصل: ان الاظهر جواز المس مطلقاً.

[جواز العدول من الصلاة التی وجد الماء فیها إلی فائتة]

السابع: فی جواز العدول من الصلاة التی وجد الماء فیها إلی فائتة سابقة فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۹۱

]...[

الموارد التی لا یصدق عدم الوجدان بالنسبة إلی سائر الغایات غیر ما بیده من الصلاة و عدمه وجهان بل قولان: و قد استدل للثانی: بعدم بقاء اثر التیمم بالنسبة إلی غیر هذه الصلاة. و اجیب عنه: بان العدول ان کان واجباً فالصلاة المعدول إلیها بدل ممّا هو فیها بجعل الشارع، و ان کان مستحباً فهو ایضاً انتقال من صلاة واجبة إلی فائتة واجبة، غایة الامر الانتقال غیر واجب.

و فیه: ان بدلیة المعدول إلیها لیست ثابتة بنحو یترتب علیها جمیع احکام ما بیده، و الاظهر هو الاول، و یشهد له اطلاق ما دلّ علی المضی فی ما بیده، فانّ مقتضی اطلاقه المضی فیها و لو باتمامها بعنوان آخر غیر العنوان الذی قصده من الأوّل، و لعله إلی ذلک یرجع ما فی الحدائق حیث قال: و بالجملة ان قول الشیخ انّما هو بالنسبة إلی الصلاة المستقبلة المحکوم علیها بالصحة من نوع تلک الصلاة التی شرع فیها لا شخصها بعینها. انتهی. فالاظهر جواز العدول مطلقاً.

[اذا کان وجدانه اثناء الصلاة بعد الحکم الشرعی بتحقق ما یعتبر فی المضی]

الثامن: اذا کان وجدان الماء فی اثناء الصلاة بعد الحکم الشرعی بتحقق ما یعتبر فی المضی بوجدان الماء بعده، کما لو وجده و هو فی السجود و شک فی انّه رکع ام لا؟ بناء علی تعلیق جواز المضی علی الوجدان بعد الرکوع، فهل هو کالوجدان بعد الرکوع الوجدانی ام لا؟ وجهان: قد استدل للثانی: بان قاعدة التجاوز الثابتة بالاخبار «۱» لا تکون مثبتاتها حجة، فلا یثبت بها الوجدان بعد الرکوع.

و فیه: ان ذلک من قبیل الموضوع المرکب الثابت احد جزئیه بالقاعدة و هو تحقق الرکوع، و الآخر بالوجدان هو وجدان الماء، فبضم الوجدان إلی القاعدة یتم الموضوع و یترتب علیه حکمه، و بانّ دلیل القاعدة انّما دلّ علی ترتیب اثر وجود الجزء من حیث صحة الاجزاء اللاحقة، لا من جمیع الجهات.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب الخلل الواقع فی الصلاة.

و لا یعید ما صلّی بتیممه

و فیه: مضافاً إلی اطلاق دلیلها، ان بعض ما نصّ علی جریان القاعدة فیه من الاجزاء لا أثر لترکه من حیث صحة الاجزاء اللاحقة کالقراءة، فانّ اثر ترکها لیس بطلان الصلاة بل سجود السهو، و هذا الدلیل قطعی علی عدم اختصاص الدلیل بخصوص صحة الاجزاء اللاحقة.

فتحصل: انّ الاظهر المضی فی الفرض ایضاً.

لا یعید الصلاة اذا وجد الماء

المسألة الرابعة: و لا یعید ما صلّی بتیممه الصحیح لو وجد الماء و ان کان فی الوقت کما هو المشهور شهرة عظیمة کادت تکون اجماعاً، و عن غیر واحد حکایته، و عن القدیمین وجوب الاعادة مع وجدان الماء فی الوقت، و عن السیّد فی شرح الرسالة: وجوب الاعادة علی الحاضر اذا وجد الماء فی الوقت.

و تشهد للأوّل طائفتان من النصوص: الأُولی: ما دلّ علی نفی الاعادة مطلقاً: کصحیح «۱» عبد اللّه بن علی الحلبی، انّه سأل ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل اذا اجنب و لم یجد الماء، قال (علیه السلام) یتیمم بالصعید، فإذا وجد الماء فلیغتسل و لا یعید الصلاة و نحوه جملة من الاخبار.

الثانیة: ما دلّ علی عدم الاعادة عند وجدان الماء فی الوقت: کصحیح «۲» ابی بصیر عن الامام الصادق (علیه السلام): عن رجل تیمم و صلّی ثمّ بلغ الماء قبل ان یخرج الوقت، فقال (علیه السلام): لیس علیه اعادة الصلاة.

و صحیح «۳» زرارة: قلت لابی جعفر (علیه السلام): فان اصاب الماء و قد صلّی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۹۳

]...[

بتیمم و هو فی وقت؟ قال (علیه السلام): تمت صلاته و لا إعادة علیه.

و نحوهما غیرهما، و یستفاد حکم ما لو وجد الماء فی خارج الوقت منها بالاولویة القطعیة.

و استدل للثانی: بصحیح «۱» یعقوب بن یقطین قال: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن رجل تیمم فصلّی فاصاب بعد صلاته ماء أ یتوضأ و یعید الصلاة أم تجوز صلاته؟ قال (علیه السلام): اذا وجد الماء قبل ان یمضی الوقت توضأ و أعاد، فان مضی الوقت فلا اعادة علیه.

و فیه: انه و ان کان اخص من الطائفة الاولی من النصوص المتقدمة، إلا انه معارض مع الطائفة الثانیة، فحیث انّه یمکن الجمع العرفی بینهما بحمله علی الاستحباب فیتعین ذلک، و یشهد لذلک- مضافاً إلی کونه جمعاً عرفیاً- موثق «۲» منصور ابن حازم عن مولانا الصادق (علیه السلام): فی رجل تیمم فصلّی ثمّ اصاب الماء، فقال (علیه السلام): اما انا فکنت فاعلًا انی کنت أتوضأ و اعید. فان ظاهره الاستحباب.

فان قلت: أن نصوص عدم الاعادة لاشتمال بعضها علی النهی عن الاعادة تعارض صحیح ابن یقطین الآمر بها بنحو لا یمکن الجمع العرفی بینهما، و تنافی الاستحباب.

قلت: انّها لورود النهی فیها مورد توهم الوجوب لا تنافی الاستحباب.

و استدل للثالث: بانصراف نصوص عدم الاعادة عن الحاضر لندرة عدم وجدان الماء فی الحضر حین الصلاة، مع اعتقاد استمرار العجز و وجد انه بعده، و بخبر «۳» السکونی عن مولانا جعفر عن آبائه عن علی (علیهم السلام): انّه سئل

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۹۴

]...[

عن رجل یکون فی وسط الزحام یوم الجمعة أو یوم عرفة لا یستطیع الخروج من کثرة الزحام، قال (علیه السلام): یتیمم و یصلی معهم و یعید اذا انصرف. و نحوه موثق سماعة.

و لکن یرد علی الاوّل ما مرّ غیر مرة من ان الانصراف الناشئ عن قلة وجود فرد لا یصلح ان یکون مقیداً للاطلاق، مع ان ندرة وجود هذا الفرد ممنوعة، و امّا الخبران فقد عرفت فی مبحث المسوغات انّهما اجنبیان عن المقام لورودهما فی الصلاة مع المخالفین فراجع.

فتحصل: ان الاقوی عدم وجوب الاعادة مطلقاً.

ثمّ انّه قد یتوهم وجوب الاعادة فی موارد: الأوّل: فیمن تعمد الجنابة مع کونه خائفاً من استعمال الماء، فان المحکی عن التهذیب و الاستبصار و النهایة و المبسوط و المهذب و الاصباح و روض الجنان ذلک، و استدل له بصحیح «۱» عبد اللّه بن سنان المروی عن الفقیه: انّه سأل ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل تصیبه الجنابة فی اللیلة الباردة و یخاف علی نفسه التلف ان اغتسل، فقال (علیه السلام): یتیمم و یصلی، فإذا أمن البرد اغتسل و أعاد الصلاة.

و اجیب عنه: بمعارضته مع ما دلّ علی نفی الاعادة عمن اجنب فتیمم ثمّ وجد الماء، بدعوی انّه و ان کان وارداً فی فاقد الماء إلّا ان عدم دخل هذه الخصوصیة فی الحکم واضح.

و فیه: ان غایة ما یقتضیه ذلک صیرورته مطلقاً فیقید بالصحیح.

فالصحیح فی الجواب عنه: انّ نصوص نفی الاعادة لاشتمالها علی التعلیل بان رب الماء هو رب الصعید لا یصح تقییدها، مع انّ الصحیح لم یعمل بإطلاقه،

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۹۵

و لا یجوز قبل دخول الوقت

فیتعین حمله علی الاستحباب أو التقیّة.

الثانی فیمن منعه الزحام یوم الجمعة من الخروج، فالمحکی عن الوسیلة و الجامع و المقنع و النهایة و المبسوط و المهذب: وجوب الاعادة، و قد مرّ الکلام فی هذا الفرع فی المسوغات عند ذکر المسوغ الثالث و عرفت ان ما استدل به لهذا القول اجنبی عنه، الثالث من اراق الماء الموجود عنده مع العلم بعدم وجوده بعد ذلک، فالمحکی عن المفید و الشهید وجوب الاعادة، و قد مرّ الکلام فیه فی مبحث المسوغات فی الفرع العاشر من فروع المسوغ الاول، و عرفت ان الاظهر عدم الوجوب.

التیمم قبل دخول الوقت

اشارة

المسألة الخامسة: و لا یجوز التیمم قبل دخول الوقت اجماعاً منقولًا مستفیضاً لو لم یکن متواتراً.

أقول: ان کان مرادهم بذلک إن الوضوء و الغسل مستحبان نفسیان، او للکون علی الطهارة مع قطع النظر عن أی غایة فرضت، و لیس کذلک التیمم لا سیما علی القول بانّه مبیح لا مطهر فلا یصح قبل دخول وقت الصلاة، فیرد علیهم: انّ الاظهر کون التیمم أیضاً کذلک یأتی فی المسألة السادسة، و ان کان مرادهم انه بما ان فقدان الماء قبل الوقت غیر مجز فی التیمم و صحة الصلاة، به لان ادلة التشریع انّما وردت فی فقدان الماء فی الوقت لا غیر، فیرد علیهم: ان غایة ما یقتضیه ذلک عدم جواز التیمم قبل الوقت للصلاة، لا لغایة اخری أو الاستحباب النفسی و عدم جوازه کذلک کما فی الوضوء و الغسل ممّا تقتضیه القواعد، لان وجوب الصلاة مشروط بدخول الوقت، و لیس وجوبها من قبیل المعلق کما حققناه فی محله، و الوجوب الغیری تابع فی الاطلاق و الاشتراط للوجوب النفسی فلا أمر به قبل وقت الصلاة، کما لا أمر بالصلاة، فلا یصح الاتیان به بداعی ذلک الامر أو التوصل إلیها کما حققناه فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۹۶

و یجوز مع الضیق و فی حال السعة قولان

حاشیتنا علی الکفایة.

و منه یظهر: انّ مرادهم لو کان ذلک کان الفرق بینه و بین الغسل و الوضوء بلا فارق، و انّ کان مرادهم انَّ الوضوء التهیئی قبل الوقت یصح بخلاف التیمم.

ففیه ان ما دلّ علی صحة ذلک الوضوء و هو المرسل «۱» المروی عن الذکری: ما وقّر الصلاة من آخر الطهارة لها حتی یدخل وقتها.

المنجبر ضعفه باعتماد الاساطین علیه، یدل علی مشروعیة التیمم التهیئی لإطلاق المرسل.

لا یقال: انّه یقید بالاجماع المتقدم.

فانّه یقال: انّه لعدم معلومیة مراد المجمعین لا یقید ذلک الاطلاق.

فتحصل: انّه لا فرق بین الطهارة المائیة و الترابیة فیما تقتضیه القواعد من هذه الجهة.

و یجوز مع الضیق اجماعاً لذلک، و لأنه المتیقن من موارد مشروعیة التیمم.

التیمم فی حال السعة

و فی حال السعة قولان بل اقوال: الاول: ما عن المنتهی و التحریر و الارشاد و البیان و المفاتیح و المدارک و غیرها: و هو الجواز مطلقاً.

الثانی: ما عن المشهور مطلقاً أو بین المتقدمین و هو وجوب التأخیر إلی آخر الوقت، کذلک و عن ناصریات السیّد و جمل القاضی و غیرهما: دعوی الاجماع علیه.

الثالث: ما عن المعتبر و تذکرة المصنف (ره) و النهایة و المختلف و غیرها: و هو جواز التقدیم مع العلم باستمرار العجز و عدمه مع عدمه، و عن المحقق الثانی: نسبته إلی اکثر المتأخرین، و عن الروضة: انّه الاشهر بینهم، و عن غیر واحد: انّ هذه

---

(۱) الوسائل- باب ۴- من ابواب الوضوء حدیث ۵.

]...[

الاقوال فیما لم یعلم بزوال العذر و إلّا فلا یجوز قولًا واحداً.

اقول: الکلام یقع فی مقامین: الأوّل فیما تقتضیه القواعد.

الثانی: فیما تقتضیه النصوص الخاصة.

امّا المقام الأوّل: فقد یقال انّها تقتضی التوسعة، و ان المدار علی فقد الماء حین ارادة الصلاة لا فی تمام وقتها، و الشاهد علیه اطلاق أدلّة البدلیة.

و فیه: انّه بما ان البدلیة اضطراریة فمجرد صدق عدم الوجدان فی وقت خاص لا یکفی فی صدق الفقدان المأخوذ موضوعاً لجواز التیمم، فانّ الظاهر منها بقرینة مناسبة الحکم و الموضوع اختصاص مشروعیة التیمم بصورة سقوط التکلیف بالمبدل منه رأساً، فغایة ما یستفاد منها جوازه فی السعة اذا علم ببقاء العذر إلی آخر الوقت، فالأُولی الاستدلال له باطلاق ما دلّ علی جواز التیمم و الصلاة بعد الفحص و عدم وجدان الماء کما لا یخفی، فتأمل.

و علی فرض تمامیته لا یبعد دعوی اختصاصه بما اذا لم یعلم بزوال العذر کما یظهر ممّا دلّ علی وجوب الطلب زائداً علی الحد اذا علم بوجود الماء فیه.

فالمتحصل من القواعد: جوازه فی السعة ما لم یعلم بزوال العذر.

و امّا المقام الثانی: فالنصوص الواردة فی المقام علی طوائف: الاولی: ما استدل به علی الجواز مطلقاً بالالتزام لدلالته علی عدم وجوب الاعادة لو وجد الماء فی الوقت: کصحیح «۱» زرارة: قلت لابی جعفر (علیه السلام) فان اصاب الماء و قد صلّی بتیمم و هو فی وقت؟

قال (علیه السلام): تمت صلاته و لا إعادة علیه.

و صحیح «۲» أبی بصیر: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل تیمم و صلّی

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۹۸

]...[

ثمّ بلغ الماء قبل ان یخرج الوقت، فقال (علیه السلام): لیس علیه اعادة الصلاة. و نحوهما غیرهما.

الثانیة: ما استدل به علی عدم الجواز کذلک: کصحیح «۱» یعقوب بن یقطین قال: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن رجل تیمم فصلّی فأصاب بعد صلاته ماءً أ یتوضأ و یعید الصلاة أم تجوز صلاته؟ قال (علیه السلام): اذا وجد الماء قبل ان یمضی الوقت توضأ و أعاد، فان مضی الوقت فلا إعادة علیه.

الثالثة: ما استدل به علی لزوم الاتیان بالتیمم فی آخر الوقت: کصحیح «۲» محمّد بن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): سمعته یقول- فی حدیث- فإذا لم تجد ماء و اردت التیمم فأخر التیمم إلی آخر الوقت فانّ فاتک الماء لم تفتک الارض.

و موثق «۳» عبد اللّه بن بکیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فإذا تیمم الرجل فلیکن ذلک فی آخر الوقت فان فاته الماء فلن تفوته الارض.

و موثقة «۴» الآخر: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل اجنب فلم یجد ماءً یتیمم و یصلی؟ قال (علیه السلام): لا حتّی آخر الوقت ان فاته الماء لم تفته الارض.

اقول: انّ الطائفة الأُولی انّما تدل علی عدم وجوب اعادة من صلّی بتیمم صحیح اذا وجد الماء فی الوقت، و لا تکون فی مقام البیان من جهة أنّ التیمم فی سعة الوقت جائز مطلقاً أو فی بعض الموارد، فالتمسک باطلاقها لجوازه فی السعة مطلقاً حتّی فیما لو علم بارتفاع العذر کما ذکره بعض المعاصرین فی غیر محله، نعم هی بالدلالة

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب التیمم حدیث ۳.

(۴) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب التیمم حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۱۹۹

]...[

الالتزامیة تدل علی جوازه فی السعة فی الجملة، و حیث لا- إطلاق لها لعدم ورودها فی مقام البیان من هذه الجهة، فیتعین الاخذ بالمتیقن و هو الجواز لو علم باستمرار العذر.

فما ذکر من انّ حملها علی خصوص هذه الصورة ممّا تطمئن النفس بخلافه لندرة حصول الاسباب الموجبة للعلم المذکور ضعیف، و اضعف من ذلک کله دعوی انّها مطلقة آبیة عن التقیید لما فی الجملة منها من التعلیل بان رب الماء هو رب الصعید، فانّه آب عن

التخصیص، لانّ هذا التعلیل لا نظر له إلی موارد الجواز، و إلّا کان مقتضاه جوازه مع وجود الماء، و انّما یدل علی عدم وجوب الاعادة لو صلّی بتیمم صحیح.

و امّا الطائفة الثانیة: فهی انّما تدل علی وجوب الاعادة لو وجد الماء فی الوقت، و لا نظر لها إلی انّ التیمم فی السعة جائز ام لا، و لا تنافی جوازه، کما انّه لورود ما دلّ علی وجوب اعادة الصلاة جماعة عند انعقاد الجماعة لا ینافی مشروعیة ما صلاه فرادی قبل ذلک، فیلتزم به تعبداً لو لم یعارضه ما دلّ علی عدم الوجوب، بل الظاهر من ذیل صحیح ابن یقطین: فان مضی الوقت فلا اعادة علیه. جوازه فی السعة فی الجملة، فان المتبادر منه انّه فی فرض واحد فصل (علیه السلام) بین ما لو وجد الماء فی الوقت فحکم بالإعادة و ما لو وجد فی خارج الوقت فحکم بعدم الاعادة.

و علی ذلک فمضافاً إلی عدم تعارض الطائفتین من هذه الجهة، هما متفقتان فی الدلالة علی الجواز فی السعة فی الجملة، و المتیقن منهما صورة العلم باستمرار العذر.

نعم هما متنافیتان من حیث الدلالة علی وجوب الاعادة و عدمه، و لکن مقتضی الجمع العرفی بینهما کما عرفت حمل الطائفة الثانیة علی الاستحباب، فراجع ما ذکرناه.

و بما ذکرناه ظهر أن ما افید فی مقام الجمع بین الطائفتین بعد البناء علی تعارضهما من جهة دلالة الاولی علی الجواز مطلقاً، و الثانیة علی عدم الجواز کذلک، تارة بحمل الاولی علی صورة وجدان الماء قبل الفراغ من الصلاة بالتیمم، و اخری بحملها علی صورة التیمم قبل الوقت لغایة اخری فدخل وقت الصلاة فصلاها فی

]...[

السعة و ثالثة بحملها علی صورة الجهل بان الحکم المضایقة، کلها اجنبیة عن المقام، مضافاً إلی ان قوله (علیه السلام) فی تلک النصوص: و صلّی ثمّ بلغ الماء. یأبی عن الحمل الاول، و قوله (علیه السلام) فیها: تیمم و صلّی یأبی عن الثانی، و الثالث خلاف ظاهرها.

کما انّه ظاهر بما حققناه ان ما افاده بعض المعاصرین فی توجیه القول الثالث: بانّ الطائفة الاولی تحمل علی صورة العلم بعدم وجدان الماء لظهور الطائفة الثالثة فی الاختصاص بصورة احتمال وجدان الماء فتکون اخص مطلقاً منها، و لاجل ذلک تکون اخص مطلقاً من الطائفة الثانیة فتحمل هی علی صورة الرجاء جمعاً، غیر تام لما عرفت من عدم کون الطائفتین مطلقتین، مضافاً إلی عدم التنافی بینهما من هذه الجهة، مع انّه لو سلم ذلک لا یتم الجمع المذکور لتوقفه علی القول بانقلاب النسبة، و لا نقول به فی هذه الموارد.

و امّا الطائفة الثالثة: فهی و ان دلّت علی وجوب التأخیر و عدم جواز البدار، إلّا انّها لاشتمالها علی الشرطیة المزبورة، ظاهرة فی الاختصاص بصورة رجاء وجدان الماء، و علیه فهی لا تنافی مع الطائفتین الاولتین، و بها یخرج عما تقتضیه القواعد من الجواز مع الاحتمال ایضاً، مع انّه لو منع من ذلک و بنی علی کونها شاملة لجمیع الصور فیقید اطلاقها بالطائفة الاولی الدالّة علی الجواز فی صورة العلم باستمرار العذر فتأمل.

فان قلت: لا مناص عن البناء علی ذلک لان من جملة تلک النصوص صحیح «۱» زرارة عن احدهما (علیه السلام): إذا لم یجد المسافر الماء فلیطلب ما دام فی الوقت فإذا خاف ان یفوته الوقت فلیتیمم و لیصل فی آخر الوقت. فانّه مطلق شامل لجمیع الصور.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب التیمم حدیث ۲.

]...[

قلت: انّ ظاهره وجوب الطلب فی تمام الوقت، و حیث ان الاجماع علی خلافه فیحمل علی ارادة انّه یطلب ان کان الوقت یسع الطلب و إلّا فلیتیمم بلا طلب، فلا دلالة له علی وجوب التأخیر، فهو لیس من هذه الطائفة، بل قد عرفت فی مبحث وجوب الطلب انّه یمکن دعوی ظهوره فی نفسه، مع قطع النظر عن الاجماع أو بواسطة النصوص الأخر فی ذلک. فراجع.

فالمتحصل من مجموع ما ذکرناه: ان مقتضی القواعد و النصوص الخاصة وجوب التأخیر مع العلم بارتفاع العذر، و مقتضی النصوص الخاصة وجوبه مع احتمال الارتفاع ایضاً، و بها یخرج عما تقتضیه القاعدة من جواز البدار فی هذه الصورة، و مقتضی کلتا الطائفتین من الادلة جوازه فی السعة مع الاعتقاد ببقاء العذر و لو کان خطأً.

فان قلت: انّه بناء علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی الامور الاستقبالیة و لو کانت تدریجیة، یجری استصحاب بقاء العذر إلی آخر الوقت، فتلحق صورة احتمال الارتفاع بصورة العلم بالبقاء، غایة الامر یکون جواز البدار حینئذ جوازاً ظاهریاً لا واقعیاً.

قلت: انّه مع الدلیل لا یرجع إلی الاصل، و قد تقدم انّ الطائفة الثالثة مختصة بصورة الاحتمال، و تدل علی وجوب التأخیر، و معها لا وجه للرجوع إلی الاصل.

لا یجب تجدید التیمم لکل صلاة

بقی فی المقام امور یجب التنبیه علیها:

الاوّل: اذا تیمم لصلاة سابقة و صلّی لا ریب فی جواز اتیان الصلوات الّتی لم یدخل وقتها بعد دخوله ما لم یحدث أو یجد ماءً فی الجملة، و عن الذخیرة. الظاهر انّه لا خلاف فیه بین الاصحاب، و عن الخلاف و المعتبر: دعوی الاجماع علیه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۰۲

]...[

و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح «۱» حمّاد بن عثمان قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل لا یجد الماء أ یتیمم لکلّ صلاة؟ فقال (علیه السلام): لا هو، بمنزلة الماء.

و صحیح «۲» زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام) فی رجل یتیمم قال (علیه السلام): یجزیه ذلک إلی ان یجد الماء.

و صحیحه «۳» الآخر: قلت لابی جعفر (علیه السلام) یصلی الرجل بتیمم واحد صلاة اللیل و النهار کلها؟ فقال (علیه السلام): نعم ما لم یحدث او یصیب ماءً. و نحوها غیرها.

و بازائها طائفتان من النصوص:.

الاولی: ما دلّ علی انّه یتیمم لکل صلاة: کخبر «۴» ابی همام عن الامام الرضا (علیه السلام): یتیمم لکلّ صلاة حتّی یوجد الماء.

الثانیة: ما دلّ علی انّه یتیمم لصلاة واحدة و نافلتها کخبر «۵» السکونی عن مولانا الصادق (علیه السلام): لا یتمتع بالتیمم إلّا صلاة واحدة و نافلتها.

و الجمع العرفی یقتضی حملهما علی الاستحباب، و ما فیهما من الاختلافات علی اختلاف مراتب الفضل.

و منه یظهر عدم صحة ما قیل من حملهما علی التقیة، اذ لا یحمل الخبر علی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التیمم.

(۳) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التیمم.

(۴) الوسائل- باب ۲۰- منا ابواب التیمم.

(۵) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۰۳

]...[

التقیّة مع عدم المعارض و عدم القرینة علیه، و موافقة مضمونه لمذهب المخالفین لا تصلح لذلک، انّما الکلام فی انّه هل یجوز الاتیان بها فی اوّل وقتها أم لا؟ فعن غیر واحد منهم الشیخ فی المبسوط: الجواز مع قولهم بالمضایقة، و عن بعضهم: القول بعدم الجواز، مع التزامه فی تلک المسألة و لو فی بعض صورها بالمواسعة، و عن جماعة: تبعیة حکم هذا الفرع للحکم فی تلک المسألة، و هی الأقوی، و ذلک لانّ نصوص الاکتفاء بتیمم واحد لصلوات متعدّدة لیست فی مقام بیان جواز الصلاة فی السعة کی یتمسک باطلاقها، بل فی مقام بیان عدم وجوب تجدید التیمم لکلّ صلاة، بل الظاهر منها هو عدم وجوب التجدید و جواز الصلاة معه فی مورد جواز التیمم لو کان محدثاً کما یظهر لمن لاحظ ما فیها من السؤال و الجواب، فهی لا تدلّ علی جواز الصلاة إلّا فی مورد یجوز التیمم و الصلاة.

و علیه فلا یجوز فی صورتی العلم بزوال العذر و احتماله اللتین عرفت وجوب التأخیر فیهما، و یجوز مع العلم بالاستمرار، و بذلک یظهر ان ما استدل به علی الجواز فی صورة الاحتمال من اختصاص نصوص التأخیر بغیر المتیمم، و امّا هو فیرجع إلی ما تقتضیه القاعدة و هو الجواز کما تقدم فاسد، مع انّ دعوی اختصاص تلک النصوص بغیر المتیمم ممنوعة، اذ الظاهر منها- لا سیما بعد ملاحظة جواز التیمم لغیر تلک الصلاة من الغایات المنع عن الصلاة به فی السعة لا مجرد عدم جواز التیمم.

و بعبارة اخری: انّها تدلّ علی عدم ترشح الامر الغیری من الصلاة إلی التیمم، و عدم صحة الاتیان به للتوصل إلی الصلاة لا عدم صحة التیمم، فانّه یصح اذا اتی به لغایة اخری أو استحبابه النفسی، و لا یتصور وجه لذلک سوی لزوم تأخیر الصلاة و عدم جواز الاتیان بها فی السعة کما لا یخفی.

فتحصل: انّ الاظهر لزوم تأخیر الصلاة الثانیة فیها أیضاً.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۰۴

]...[

المراد بآخر الوقت

الثانی: المراد بآخر الوقت الذی یجب التأخیر إلیه: الآخر العرفی، لا الآخر الحقیقی، لتعذر العمل علی الحقیقی غالباً أو دائماً، فیکون تکلیفاً بما لا یطاق. فهل یجب الصبر إلی زمان لا یبقی من الوقت إلّا بقدر الواجبات، أم یکفی عدم زیادة الوقت عن الصلاة المشتملة علی الواجبات و المندوبات المتعارفة مثل القنوت و المقدمات المتعارفة کالمشی إلی مکان المصلّی و نحوه، أم یکفی عدم زیادة الوقت عن الصلاة المشتملة علی المستحبات حتی غیر المتعارفة؟ وجوه: خیرها اوسطها، و لا یخفی وجهه.

[من علیه فائتة فالاوقات کلها صالحة لتیممه]

الثالث: صرّح جمع من فضلاء الاصحاب: بان من علیه فائتة فالاوقات کلّها صالحة لتیممه، کذا فی الحدائق، و عن بعض: عدم وجدان الخلاف فیه.

و استدل له بعموم قوله (علیه السلام) «۱»: و متی ما ذکرت صلاة فاتتک صلیتها. و باختصاص اخبار «۲» المضایقة بالتیمم لصاحبة الوقت، و باستفادة حکمها من اخبار «۳» المواسعة الواردة فی الفرائض الموقتة، لاشتمالها علی التعلیل الموجب للتعدی عن موردها إلی المقام.

و لکن یرد علی الأوّل: انّه لا نظر له إلی غیر الوقت من الشروط کی یستدل به لإثبات طهوریة التیمم و الاکتفاء به، و انّما یدل علی انّ الاوقات کلّها صالحة لوقوع الصلاة القضائیة فیها. و بعبارة اخری: انّه لا یدل علی سقوط اعتبار الطهارة المائیة، کما لا یدل علی سقوط غیرها مما یعتبر فی الصلاة اذا تعذر الاتیان به.

و امّا الثانی: فهو و ان کان متیناً فی نفسه إلّا انّه لا یدل علی جوازه فی السعة

---

(۱) الوسائل- باب ۲- من ابواب قضاء الصلوات.

(۲) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم.

(۳) الوسائل- باب ۲۲- من ابواب التیمم.

]...[

بعد ما عرفت من ان مقتضی الآیة الشریفة و ما شابهها من النصوص عدم جواز البدار اذا علم بعدم استمرار العذر إلی آخر الوقت الذی یجوز تأخیر الصلاة إلیه.

و إما الثالث: فغایة ما یمکن اثباته بتلک النصوص جواز الاتیان به إذا علم باستمرار العذر لما عرفت من اختصاص الحکم فی الملحق به بهذه الصورة.

و حق القول فی المقام: انّه تارة نقول بالمضایقة فی القضاء کما هو المشهور، و اخری نقول انّ وقتها العمر. امّا علی القول بالمضایقة: فیجوز التیمم لها حتّی اذا علم بزوال العذر فی الزمان اللاحق لإطلاق ادلة مشروعیة التیمم للصلاة من الآیة و النصوص. نعم یعتبر ان یکون امد الزوال بعیداً و إلّا فلا یصدق عدم الوجدان.

و امّا علی القول بالمواسعة: فإذا علم بزوال العذر فی الزمان اللاحق لا یجوز التیمم، و إلا فیجوز لما عرفت من ان هذا ممّا تقتضیه القاعدة، و علیها الاعتماد بعد فرض عدم شمول النصوص الخاصة للمقام، اللهم إلّا ان یقال: ان الظاهر اتحاد حکمها مع الفرائض الادائیة التی عرفت انّه مع احتمال زوال العذر لا یجوز البدار فیها، فکذلک فی المقام.

[هل یجوز التیمم للنافلة الراتبة بدخول وقتها؟]

الرابع: صرّح غیر واحد منهم المحقق و الشهید: بجواز التیمم لصلاة النافلة الراتبة بدخول وقتها کصلاة اللیل، و لکن الاظهر عدم جوازه إلّا مع العلم باستمرار العذر إلی آخر وقتها لعین ما ذکرناه فی الفرائض لشمول الادلة لها ایضاً، و امّا النوافل غیر الموقتة فیجوز لها التیمم حتّی مع العلم بزوال العذر فی الزمان اللاحق لانّها مضیقة تفوت بفوات الوقت، فلو لم یأت بها عند فقد الماء فقد فاتت.

[لو اعتقد ضیق الوقت و تیمم و صلی ثمّ انکشف سعته]

الخامس: لو اعتقد ضیق الوقت و تیمم و صلّی ثمّ انکشف سعة الوقت، فعن الشیخ فی جملة من کتبه: انّه یجب الاعادة، و عن المحقق و الشهید: انّها لا تجب.

و استدل للثانی: بانّه تطهر طهارة شرعیة و صلّی صلاة مأموراً بها فتکون مجزیة،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۰۶

]...[

و بما دلّ من النصوص «۱» علی انّه لا- إعادة علی من تیمم و صلّی ثمّ بلغ الماء قبل خروج الوقت، اذ لا وجه علی القول بالتضییق إلّا ذلک.

و فیهما نظر: امّا الأوّل: فلأنّه علی القول بالتضییق لم یطهر طهارة شرعیة و لا صلّی صلاة مأموراً بها، بل کان یتخیل کونها کذلک، فلا تکون مجزیة. و امّا النصوص: فلما عرفت من دلالتها فی انفسها علی التوسعة فی الجملة لا مطلقاً.

فالتحقیق انّه علی القول بوجوب التأخیر إلی آخر الوقت یجب علیه الاعادة، و امّا علی القول بالتوسعة فبناء علی المختار لا- تجب الاعادة اذا علم حین التیمم باستمرار العذر إلی امد یساوی آخر الوقت واقعاً، و تجب اذا علم بزوال العذر أو احتمل ذلک.

و منه یظهر الحکم بناء علی المسلک الاخری الذی اختاره جماعة منهم السیّد فی العروة.

جمیع غایات الطهارة المائیة غایات للترابیة

المسألة السادسة: جمیع غایات الوضوء و الغسل غایات للتیمم کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل عن منتهی المصنف (ره): دعوی نفی الخلاف فیه.

و تشهد له جملة من النصوص الدالة علی ان التیمم طهور العاجز کما انّ الماء طهور القادر: کصحیح «۲» محمّد بن حمران و جمیل: انّ اللّه تعالی جعل التراب طهوراً کما جعل الماء طهوراً.

و صحیح «۳» زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): فی رجل تیمم قال (علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۰۷

]...[

السلام): یجزیه ذلک إلی ان یجد الماء.

و صحیح «۱» حمّاد عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): هو بمنزلة الماء.

و خبر «۲» السکونی عنه (علیه السلام): انّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال: یا ابا ذر یکفیک الصعید عشر سنین.

و صحیح «۳» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): التیمم أحد الطهورین.

و صحیح «۴» محمّد بن مسلم عن مولانا الصادق (علیه السلام) انّ رب الماء هو رب الصعید فقد فعل أحد الطهورین. و نحوها غیرها.

و مقتضی اطلاقها انّه یستباح به جمیع ما یستباح بالطهارة المائیة، دعوی انّه لا یفید الطهارة بل هو مبیح ستعرف ما فیها فی المسألة الثامنة.

ثمّ انّه وقع الکلام فی موارد: الأوّل: نسب إلی فخر المحققین (ره) ابن المصنف طاب ثراه انّه منع من استباحة اللبث فی المساجد، و دخول المسجدین، و مس کتابة القرآن بالتیمم. و استدل له: بقوله تعالی «۵» وَ لٰا جُنُباً إِلّٰا عٰابِرِی سَبِیلٍ حَتّٰی تَغْتَسِلُوا حیث جعل نهایة التحریم الغسل فلا یستباح بغیره، و إلّا لم تکن الغایة غایة، و کذا مس کتابة القرآن اذ الامة لم تفرق بین المس و اللبث فی المساجد.

و اورد علیه سیّد المدارک بقوله: انّ ارادة المساجد من الصلاة مجاز لا یصار إلیه القرینة، مع احتمالها لغیر ذلک احتمالًا ظاهراً و هو ان یکون متعلق النهی الصلاة فی احوال الجنابة إلّا فی حال السفر لجواز تأدیتها حینئذ بالتیمم انتهی.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۴) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۵) سورة النساء- الآیة ۴۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۰۸

]...[

و فیه: ان هذا التفسیر الذی علیه بنی الفخر استدلا له و هو کون المراد مواضع الصلاة أی المساجد ممّا دلّت علیه النصوص الواردة عن المعصومین علیهم السلام فی تفسیر الآیة الشریفة کصحیح «۱» زرارة و محمّد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): قلنا له: الحائض و الجنب یدخلان المسجد أم لا؟ قال (علیه السلام): الحائض و الجنب لا یدخلان المسجد إلّا مجتازین، انّ اللّه تبارک و تعالی یقول وَ لٰا جُنُباً إِلّٰا عٰابِرِی سَبِیلٍ حَتّٰی تَغْتَسِلُوا.

فالصحیح انّ یورد علی دلیل الفخر (ره) بان ادلّة البدلیة تکون حاکمة علی الآیة الشریفة کما انّها حاکمة علی سائر ما دلّ علی اعتبار الوضوء او الغسل فی شیء من العبادات کالصلاة و نحوها.

الثانی: نسب فی الحدائق إلی السیّد انّه فی مدارکه التزم بانّ ما ثبت توقفه علی مطلق الطهارة من العبادات یبیحها التیمم، و ما ثبت توقفه علی نوع خاص منها کالغسل فی صوم الجنب لا یبیحه التیمم، لاختصاص ادلّة کونه مبیحاً بالقسم الاول.

و فیه: ان مقتضی اطلاق الادلة قیام التیمم مقام الغسل و الوضوء فی جمیع احکامهما، لا سیما بناء علی المختار من کون الطهارة من العناوین المنطبقة علیهما لا أمراً متولداً منهما.

الثالث: المحکی عن نهایة الاحکام و البیان الاشکال فی مشروعیة التیمم بدلًا عن الوضوء التجدیدی، و لکن صاحب الجواهر (ره) ادعی دخوله فی ظاهر اجماع المنتهی.

و کیف کان فیشهد لبدلیته عنه اطلاق ادلّة البدلیة، بل یمکن ان یقال: ان نصوص الوضوء التجدیدی بانفسها صالحة لاثبات استحباب التیمم التجدیدی،

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب الجنابة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۰۹

]...[

لاحظ قوله (علیه السلام) فی مرسل «۱» سعد: ان الطهر بعد الطهر عشر حسنات. فانّه بضمیمة ما دلّ علی طهوریة التیمم و انّه احد الطهورین یدلّ علی استحباب التیمم التجدیدی، و ضعف السند لا یضر للتسامح.

الرابع: من الموارد التی وقع الخلاف فیها کونه مستحباً نفسیاً بالمعنی الذی سلموه فی الوضوء، و الاظهر کونه کذلک، فانّ ما دلّ من الادلة «۲» علی انّ التیمم احد الطهورین- بضمیمة ما دلّ علی محبوبیة الطهر فی نفسه المتقدم فی مبحث استحباب الوضوء فی نفسه- یدل علی استحباب التیمم فی نفسه، و الایراد علیه بانّه لا یستفاد منه سوی محبوبیة الکون علی الطهارة قد عرفت دفعه فی ذلک المبحث فراجع.

الخامس: قد تقدّم فی المسألة المتقدمة الاشکال فی التیمم للتأهب للفریضة و دفعه، و عرفت انّ الاظهر مشروعیة التیمم التهیئی کالوضوء التهیئی، فراجع ما ذکرناه.

السادس: فی اباحة الوطء بالتیمم الذی هو بدل عن غسل الحیض بناء علی حرمته قبل الاغتسال و انتقاض کلّ تیمم بمطلق الحدث قولان: قد استدل للثانی: بانّ تحقق ما یوجب الجنابة، و هو دخول الحشفة، یوجب ارتفاع اثر التیمم، فلا یجوز الوطء بعده، و قد تقدم الکلام فیه فی احکام الحائض فراجع.

السابع: اذا تیمم لغایة من الغایات، کان بحکم الطاهر کما هو المشهور، فله الاتیان بکلّ ما یحتاج فعله إلی الطهارة، فیما اذا کانت الغایة من الغایات التی یشرع لها التیمم لقوله (علیه السلام) فی صحیح «۳» حمّاد فیمن لا یجد الماء بعد سؤاله عن انه

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب الوضوء حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

]...[

یتیمم لکل صلاة: لا، هو بمنزلة الماء. و قوله (علیه السلام) فی صحیح «۱» زرارة فی رجل تیمم: یجزیه ذلک إلی ان یجد الماء. و قوله (علیه السلام) فی خبر «۲» السکونی: انّ النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قال: یا أبا ذر یکفیک الصعید عشر سنین، و نحوها غیرها من نصوص البدلیة.

التیمم بدل الغسل یغنی عن الوضوء

المسألة السابعة: التیمم الذی بدل عن غسل الجنابة حاله کحاله فی الاغناء عن الوضوء بلا خلاف فیه، و یشهد له: الآیتان الشریفتان، و غیرهما من ادلة البدلیة، و امّا ما هو بدل عن سائر الاغسال، فعن المفید و ظاهر المقنعة: الاجتزاء بتیمم واحد، و انّه لا حاجة إلی تیممین، و عن الذکری و فی المدارک: نسبته إلی ظاهر الاصحاب، و فی الجواهر: انّا لم نتحقق ما نسباه الی ظاهر الاصحاب ان لم یکن قد تحققنا خلافه.

و کیف کان: فقد استدل له بإطلاق «۳» ادلة تنزیل التراب منزلة الماء، و بما رواه «۴» ابو بصیر من ان تیمم الجنب و الحائض سواء، و

فی المدارک: الاظهر الاکتفاء بتیمم واحد بناء علی ما اخترناه من اتحاد الکیفیة و عدم اعتبار نیة البدلیة، فیکون جاریاً مجری اسباب الوضوء و الغسل المختلفة.

و فی الجمیع نظر: امّا الاول: فلأن تنزیل التراب منزلة الماء بعد کون الحکم فی ما یتعلق بالماء و هو الغسل و الوضوء متعدداً یقتضی اعتبار التعدد فی التراب لا الاکتفاء بتیمم واحد، و امّا ما افاده بعض المعاصرین من انکار کون مفاد الادلة تنزیل

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۲) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم.

(۴) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب التیمم حدیث ۷.

]...[

التراب منزلة الماء اوّلًا، و عدم الاطلاق لدلیل البدلیة علی فرض وجوده ثانیاً، فغیر سدید کما یظهر لمن لاحظ نصوص البدلیة، فالصحیح ما ذکرناه.

و امّا الثانی: فلأنّه انّما یدل علی التساوی فی الکیفیة لا فی الکمیة، نظیر ما ورد من ان غسل الحیض کغسل الجنابة.

و امّا الثالث: فلأن الاتحاد فی الکیفیة لا یلازم الوحدة بعد کون مقتضی الاصل عدم التداخل فی الاسباب و المسببات، و انّما التزمنا به فی اسباب الغسل و الوضوء لأجل الدلیل لا لاتحاد الکیفیة.

فالاظهر: عدم اغنائه عن الوضوء، فیجب الوضوء أو التیمم بدلًا عنه بناءً علی ما هو المشهور من عدم اجزاء الغسل مطلقاً عن الوضوء، و امّا بناءً علی ما اخترناه من الاجزاء فلا یجب لإطلاق نصوص البدلیة.

ثمّ انّه علی المشهور لو وجدت الحائض بعد ان تیممت تیممین الماء بقدر الوضوء بطل تیممها الذی هو بدل عنه خاصة، کما انّه لو وجدت ما یکفی للغسل و لم یمکن صرفه فی الوضوء بطل تیممها الذی هو بدل عن الغسل، و امّا اذا وجدت ما یکفی لأحدهما، فهل ینتقضان معاً، أو ما تختار منهما، ام خصوص ما هو بدل عن الغسل، ام ترجع إلی القرعة؟ وجوه و لعلّها أقوال: قد استدل للأوّل: بصدق الوجدان فی کلّ منهما و عدم الترجیح.

و فیه: انّه بناءً علی ما هو الظاهر من تسالمهم علی اهمیة الغسل یتعین صرف الماء فیه، و هو یوجب العذر عن الوضوء، فلا یکون مأموراً به، فلا ینتقض التیمم الذی هو بدل عنه.

و دعوی انّها لو خالفت تکلیفها و توضأت صح وضوؤها لقاعدة الترتب، و مقتضاها انتقاض ما هو بدل عن الوضوء أیضاً علی تقدیر ترک الغسل، فلو اتلفت الماء انتقض التیممان، مندفعة بما حققناه فی محله و اشرنا إلیه فی هذا المبحث مراراً من

]...[

عدم جریان قاعدة الترتب فی مثل الوضوء ممّا هو مقید شرعاً بالقدرة.

و بما ذکرناه یظهر ضعف الوجه الثانی ایضاً، فیتعین الثالث، بناء علی ما هو الصحیح من عدم العمل بالقرعة فی تشخیص الاحکام الشرعیة و موضوعاتها.

اذا احدث المتیمم

المسألة الثامنة: اذا تیمم المحدث بالاکبر بدلًا عن الغسل ثمّ احدث بالأصغر، ففیه اقوال:.

الاوّل: انّه یبطل تیممه فیعید التیمم بدلًا من الغسل، و هذا هو المشهور بین الاصحاب شهرة عظیمة کادت تکون اجماعاً، بل عن المصنف فی المختلف: دعوی الاجماع علیه.

الثانی: انّه لا یبطل التیمم الذی هو بدل عن الغسل، و هو الذی اختاره السیّد فی شرح الرسالة، و تبعه جماعة من المتأخرین کالمحدث الکاشانی فی محکی المفاتیح و کاشف اللثام، و صاحب الذخیرة، و السیّد فی العروة.

الثالث: التفصیل بین التیمم الذی بدل عن الغسل الجنابة، و ما هو بدل عن غیره، فیبطل الاوّل دون الثانی.

فالکلام یقع اوّلًا: فیما هو بدل عن غسل الجنابة، ثمّ فی غیره.

امّا الأوّل: فقد استدل للمشهور بوجوه: الأوّل: انّ التیمم لا یرفع الحدث الذی هو مانع، بل انّما هو مبیح فیوجب رفع المنع، و ذلک للاجماع المدعی علیه فی کلمات الاساطین، ففی المعتبر التیمم لا یرفع الحدث و هو مذهب العلماء کافة، و عن جامع المقاصد: اجمع علماء الإسلام إلّا شاذاً علی ان التیمم لا یرفع الحدث و انّما یفید الاباحة، و نحوهما کلام غیرهما.

و لان المتیمم تجب علیه الطهارة عند وجود الماء بحسب الحدث السابق، فلو

]...[

لم یکن الحدث السابق باقیاً لکان وجوب الطهارة بوجود الماء إذ لا وجه غیره و وجود الماء لیس حدثاً بالاجماع، و علیه فمتی احدث زالت الاستباحة و عاد حکم الحدث الأوّل، فیجب التیمم بدلًا عن الغسل.

و فیه: أوّلًا: ان المستفاد من قوله تعالی فی ذیل آیة التیمم «۱» مٰا یُرِیدُ اللّٰهُ لِیَجْعَلَ عَلَیْکُمْ فی الدین مِنْ حَرَجٍ وَ لٰکِنْ یُرِیدُ لِیُطَهِّرَکُمْ، و قوله (صلّی اللّه علیه و آله وسلّم) فی الحدیث النبوی «۲» المروی بعدة طرق: جعلت لی الأرض مسجداً و طهوراً. و قوله (علیه السلام) فی صحیح «۳» جمیل: انّ اللّه عزّ و جل جعل التراب طهوراً کما جعل الماء طهوراً. و نحوه غیره من النصوص: ان التیمم کالوضوء و الغسل طهارة علی المختار و مطهر علی المشهور، و امّا الاجماع الذی استدل به علی کونه مبیحاً، فلو سلم کونه تعبدیاً مع انّ للمنع عنه مجالًا واسعاً لاحتمال استناد المجمعین إلی الوجه الاعتباری المذکور، فهو لا یدل علیه الجواز أن یکون المراد بما ادعوا علیه الاجماع عدم کون التیمم رافعاً للحدث کالوضوء، و الغسل مزیلًا لأثره بالمرة علی وجه لا یحتاج إلی فعل الطهور ما لم یحصل سبب جدید.

و امّا الوجه العقلی المذکور فیندفع بان انتقاض التیمم حتّی علی القول بکونه رافعاً بوجدان الماء لیس لاجل کون الماء حدثاً، بل لأجل ان رافعیته، انّما تکون فی صورة فقدان الماء، فمع تبدله بالوجدان یتبدل الموضوع و ینعدم موضوع مشروعیة التیمم، و لا مانع من الالتزام بکونه طهوراً ما دام کونه عاجزاً عن استعمال الماء اذا ساعدنا الدلیل علی ذلک.

---

(۱) سورة المائدة- الآیة ۷.

(۲) الوسائل- باب ۷- من ابواب التیمم.

(۳) الوسائل- باب ۲۳- من ابواب التیمم حدیث ۱.

]...[

و اورد الشهید الثانی فی محکی شرح الالفیة علی القول بانّه مبیح لا- رافع: بانّا لا نتعقل من الحدث إلّا الحالة التی لا یصح معها الدخول فی الصلاة، فمتی ابیحت الصلاة زالت تلک الحالة، فارتفع الحدث بالنسبة إلی هذه الصلاة، بمعنی زوال المانع.

و فیه: انّ الحدث و ان لم یکن من الصفات الحقیقیة الواقعیة علی ما سیمر علیک، إلّا انّه من الاحکام الوضعیة الاعتباریة، و عدم جواز الصلاة من آثاره، فعدم ترتب الاثر أعم من عدمه، اللهم إلّا ان یکون مراده انّه لکونه من الامور الاعتباریة لا یعقل بقاءه مع عدم الأثر، إذ الاعتبار من الحکیم بلا أثر مترتب علیه محال.

و ثانیاً: لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا انّه مبیح، فیرد علیه: انّه بعد دلالة الدلیل علی رفع مانعیة الجنابة بالتیمم و اباحة الغایات به، لا دلیل علی عودها بالحدث الاصغر، فانّه انّما یوجب الوضوء او التیمم بدلًا عنه لا مانعیة الجنابة، لا سیما و ان مقتضی اطلاق ما دلّ علی کونه بمنزلة الوضوء و الغسل، رفع المانعیة ما دام العذر یکون باقیاً، و علیه فلا یصغی إلی ما قیل من انّ التیمم لا یقتضی إلّا رفع مانعیتها قبل ان یحدث حدث.

الوجه الثانی: ما ذکره المحقق الهمدانی (ره) و محصله: انّ الطهارة صفة وجودیة تحصیل باسبابها، و ان الحدث قذارة معنویة حادثة باسبابها مانعة من الدخول فی الصلاة، و لیس بین ذاتیهما تضاد، بل التنافی انّما هو بین أثریهما، و هما جواز الدخول فی الصلاة، و الامتناع منه، و غسل الجنابة انّما یکون رافعاً للقذارة الحاصلة بها و مفیداً للطهارة، و امّا التیمم الذی بدل عنه فغایة ما تدل علیه الادلة کونه مفیداً للطهارة، و امّا کونه بمنزلته فی رفع القذارة فالأدلة قاصرة عن اثباته، و علیه فما دلّ علی طهوریة التیمم انّما یقتضی جواز الصلاة، و رفع مانعیة الجنابة ما دام بقاء اثره لعدم اقتضاء طهوریة التیمم إلّا مزاحمتها للتأثیر ما دام بقاء اثره فمتی انتقض عادت الجنابة مانعة بالفعل، و لا تزال مانعیتها إلّا بالتیمم هو بدل من الغسل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۱۵

]...[

و فی کلامه (قده) مواقع للنظر: الاول: انّ ظاهر کلامه کون الحدث و الطهارة من الامور الواقعیة الخارجیة و هو غیر تام، اذ لو کانا منها لکانا من جملة المقولات، و ما یحتمل منها لیس إلّا مقولة الکیف القائم بالنفس، و کونهما منها غیر ظاهر، اذ الامور القائمة بالنفس علی ثلاثة اقسام: منها: الصور العلمیة من الاعتقادات الصحیحة و الاعتقادات الفاسدة و منها: مبادئ صدور الفعل الاختیاری و منها: الملکات الفاضلة و الاخلاق الرذیلة. و عدم کونهما من القسمین الاولین لا یحتاج إلی بیان، و امّا عدم کونهما من القسم الاخیر فلان الالتزام بکون الحدث من الاخلاق الرذیلة الموجبة للبعد، مع انّه یحصل للمعصومین علیهم السلام، و ربما یقع علی وجه العبادیة المکملة للنفس کما تری.

و علیه فبما انهما لیسا حکمین تکلیفیین و لا- أمرین منتزعین من الحکم التکلیفی لانّه من آثارهما، فیتعین الالتزام بکونهما اعتبارین وضعیین شرعیین، و حیث أنّه لا یترتب علی اعتبارهما سوی اباحة الصلاة و نحوها و عدمها، فالالتزام ببقاء الحدث مع عدم منعه من الغایات لغو لا یصدر من الحکیم.

الثانی: ما ذکره (قده) من عدم التضاد بین الطهارة و الحدث لا یخلو من منع، اذ المستفاد من الآیة الشریفة و النصوص هو التنافی بینهما علی وجه لا یمکن رفعهما و لا اجتماعهما، اذ قوله تعالی «۱» وَ إِنْ کُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا کالصریح فی ان الطهارة رافعة للجنابة، و کذا غیره من الادلة.

الثالث: ما ذکره من انّه متی انتقض عادت الجنابة مانعة، فانّه یرد علیه انّه بعد دلالة الدلیل علی ان التیمم اوجب الطهارة و رفع مانعیة

الجنابة، فعود مانعیتها بالحدث الاصغر الموجب لحدث آخر غیر حدث الجنابة الذی یرفعه الوضوء یحتاج

---

(۱) سورة المائدة- الآیة ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۱۶

]...[

إلی دلیل مفقود.

الوجه الثالث: صحیح «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): متی اصبت الماء فعلیک الغسل ان کنت جنباً و الوضوء إن لم تکن جنباً. بدعوی انّه بمفهومه یدل علی عدم وجوب الوضوء علی الجنب، و بطلان قول السیّد القائل بوجوب الوضوء علی الجنب علی تقدیر عدم کفایة الماء لغسله.

و فیه: ان المراد بإصابة الماء وجدان الماء الکافی لرفع الحدث السابق، فالمحدث بالاکبر الذی یصیب الماء غیر الکافی لغسله خارج عن مورده، مع انّه لو سلم شموله له أیضاً، فهو داخل فی قوله (علیه السلام): و الوضوء ان لم تکن جنباً. اذ الجنب الذی تیمم ثمّ وجد الماء غیر الکافی لغسله لا یکون جنباً عند السیّد حقیقة أو حکماً، بل هو محدث وجد الماء بقدر الوضوء، فعلیه ذلک.

الرابع: ما دلّ علی انتقاضه بالحدث من النصوص المتقدمة: کصحیح «۲» زرارة قال: قلت لابی جعفر (علیه السلام): یصلی الرجل بتیمم واحد صلاة اللیل و النهار کلها؟ فقال (علیه السلام): نعم ما لم یحدث او یصب ماءً. و نحوه غیره، و هی تدل علی ان مطلق الحدث ناقض لمطلق التیمم.

و فیه: انّها انّما تدل علی عدم جواز الدخول فی الصلاة مع التیمم الذی احدث بعده، و هذا ممّا لا کلام فیه، و انّما الکلام فی انّه یوجب الوضوء او التیمم بدل الغسل، و هذه النصوص قاصرة عن اثباته.

الخامس: صحیح «۳» محمّد بن مسلم عن احدهما (علیه السلام): فی رجل اجنب فی سفر و معه قدر ما یتوضأ به، قال (علیه السلام): یتیمم و لا یتوضأ. و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۹- من ابواب التیمم حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التیمم حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب التیمم حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۱۷

]...[

و فیه: انّ مفاد هذه النصوص اجنبی عن المقام، فانّها تدل علی ان الجنب یتیمم و لا یتوضأ، و امّا اذا احدث بالاصغر بعد التیمم الأوّل فهل یتیمم أیضاً أم یتوضأ الذی هو محل الکلام، فهذه النصوص غیر متعرضة له، و ان شئت قلت: انّ المتیمم غیر جنب عند السید و اتباعه حقیقة أو حکماً، و دعوی انّه اطلق الجنب علی المتیمم فی بعض النصوص کالمرسل المروی عن الغوالی عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) انّه قال لبعض اصحابه الذی تیمم من الجنابة و صلّی: صلیت باصحابک و أنت جنب. مندفعة بانّه ضعیف السند جداً.

السادس: استصحاب عدم مشروعیة الوضوء فی حقه الثابت قبل التیمم.

و فیه: انّه لا یعتمد علیه مع ثبوت عموم سببیة الحدث الاصغر للوضوء، فانّ تخصیصه بالحدث بعد الجنابة قبل التیمم لا یمنع عن التمسک به بعده.

السابع: استصحاب عدم جعل التیمم رافعاً للحدث الاکبر بعد الحدث الاصغر.

توضیحه: ان الشک فی بقاء أثر التیمم بعد تحقق الحدث الاصغر مسبب عن الشک فی الجعل بنحو یکون باقیاً بعده، و حیث ان رافعیته للاکبر بعد حصول الاصغر لم تکن مجعولة فی اوّل الشریعة قطعاً، فیشک فی جعلها، فیستصحب عدم الجعل و تثبت به عدم الرافعیة بناءً علی ما حققناه فی محله من ان استصحاب عدم الجعل یجری و یثبت به عدم المجعول.

و دعوی: ان جعل الرافعیة للتیمم معلوم امّا إلی ما بعد الحدث الاصغر إلی ان یصیب الماء، أو إلی تحقق الحدث، فاستصحاب عدم جعلها إلی اصابة الماء یعارض مع استصحاب عدم جعلها فی خصوص ما قبل الحدث، فیتساقطان فیرجع إلی الاصل المحکوم و هو استصحاب بقاء اثر التیمم، مندفعة بعدم جریان استصحاب عدم جعله رافعاً إلی حصول الحدث، اذ رافعیته فی ذلک الوقت معلومة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۱۸

]...[

و فیه: انّه و ان کان فی نفسه تامّاً و معه لا مورد للرجوع إلی استصحاب بقاء اثر التیمم، إلّا انّه انّما یرجع إلیه مع عدم الدلیل علی بقاء اثره، و ستعرف وجوده.

فتحصل: ان شیئاً ممّا استدل به علی المشهور لا یدل علیه، فالأظهر هو القول الآخر و هو عدم بطلانه بالحدث الاصغر لما دل علی تنزیله منزلة الماء، و انّه یجزیه إلی ان یجد الماء ففی صحیح «۱» حمّاد عن الامام الصادق (علیه السلام): عن الرجل لا یجد الماء أ یتیمم لکلّ صلاة؟ فقال (علیه السلام): لا هو بمنزلة الماء. و صحیح «۲» زرارة عنه (علیه السلام): فی رجل تیمم، قال (علیه السلام): یجزیه ذلک إلی أن یجد الماء. فان مقتضی اطلاقهما کونه بمنزلة الماء حتی فی عدم الانتقاض بالحدث الاصغر، و انّه یجزیه من هذه الجنابة ما لم یجد الماء، و ان احدث بالاصغر.

و دعوی: انّه لا نظر لهما إلی انتقاضه بالحدث و عدمه، مندفعة بانّهما انّما یدلان بالاطلاق علی بقاء اثره بعد حدث الاصغر، و لا معنی لعدم الانتقاض إلّا ذلک، و اضعف منها دعوی ان مفادهما مجرد الحدوث فلا مجال للرجوع إلیه عند الشک فی البقاء، فانّهما انّما سیقا لبیان البقاء لا الحدوث کما لا یخفی.

هذا کله فی التیمم الذی هو بدل عن غسل الجنابة، و امّا ما هو بدل عن غیره کغسل الحیض و نحوه، فبناء علی ما استظهرناه من الأدلة من الاجتزاء بکل غسل عن الوضوء، فالکلام فیه الکلام فی ما هو بدل عن غسل الجنابة، و امّا بناءً علی ما هو المشهور من عدم الاجتزاء فعدم البطلان أولی، فانّه من اول تحقق التیمم کان یجتمع اثره مع الحدث الاصغر، فلو تیممت الحائض بدلًا عن الغسل یباح لها دخول المساجد و نحوه کمبدله سواء توضأت أم لا؟ فهذه الاستباحة تجامع مع الحدث

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب التیمم حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۰ من ابواب التیمم حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۱۹

]...[

الاصغر فلا یؤثر الحدث الاصغر فی ازالتها.

لو اجتمعت اسباب متعددة

المسألـة التاسـعة: لو وجدت اسـباب متعددة للغسل بحيث لو كان واجداً للماء كان عليه اغسال متعددة، و كان فاقداً للماء، فهل يكتفى بتيمم واحـد عن الجميع كما يكتفى بغسل واحـد فى صورة الوجدان، أم يكتفى به لو نوى الجميع و لا يكتفى لو نوى واحداً منها و لو كان المنوى ما هو بدل عن غسل الجنابة، ام لا يجتزى بما لو نوى غير الجنابة و ان كان فى الغسل لو نوى غير الجنابة كان مجزياً، ام لا يجتزى مطلقـاً؟ وجوه و اقوال: اقواها الأوّل لإطلاق ادلّـة «۱» البدليـة، فكما انّ الغسل الواحـد يرفع جميع الاحداث، فكذلك التيمم، و بعبارة اخرى مقتضـى اطلاق ادلّة البدليـة ترتيب جميع آثار الغسل عليه، و لـذا التزمنا بانّ التيمم الّـذى هو بدل عن غسل الحيض يغنى عن الوضوء بناءً على اغناء كلّ غسل عنه، و ليس ذلك إلّا لاجل اطلاق ادلّة البدلية.

و استدل للاخير: باحتمال عدم شمول ادلّة البدلية لمثل ذلك، لا سيما و ان التيمم مبيح لا رافع، و الاصل عدم التداخل.

و فيه: مـا عرفت من اطلاـق ادلّـة البدليـة و كونه رافعـاً لاـ مبيحـاً، مع انّ كونه مبيحاً لا ينافى ذلك، و لـذا حكموا بالتـداخل فى اغسال المسـتحاضة. و به ترفع اليـد عمّا تقتضـيه اصالـة عـدم التـداخل، كما ان كون التيمم طهارة ضـعيفة لا ينافيه بعـد اطلاق ادلّـة البدلية. و بذلك كله ظهر ضعف القولين الآخرين الذين اختار اولهما الشيخ (قده) و احتمل ثانيهما المحقق الثانى.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴ و ۲۰- من ابواب التيمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۰

]...[

اذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالاصغر

المسألة العاشـرة: اذا اجتمع جنب و ميت و محدث بالاصـغر، و كان هناك ماء لا يكفى إلّا لاحدهم، فانّ كان مملوكاً لاحدهم اختص به و حرم على غيره تنـاوله من غير رضـاه بلاـ خلاـف و لا كلام، كما انّه لا إشـكال، فى انّه لو كان المالك هو الميت تعين صـرفه فى تغسـيله و ليس لوراثه السماحة به لانّه أولى بماء غسله من وراثه. و بعبارة اخرى: لا ينتقل اليهم كى يسمحون به، و امّا ان كان المالك غيره فعن غير واحـد: التصـريح بعـدم جواز ايثاره بتقديم صاحبيه على نفسه، و اختار المحقق الهمدانى (ره) جواز ذلك، و الأوّل اظهر لعموم ما دلّ على وجوب الطهارة المائية المانع عن جوازه.

و استدل للثانى: بانّ غاية ما امكننا اثباته من الادلة اللبية هى حرمة تفويت التكليف بالطهارة المائية بالاراقة و نحوها ممّا يعد فى العرف فراراً عن التكليف، و امّا صـرفه فى المقاصـد العقلائية التى من اهمها احترام الموتى بالتغسـيل فلا دليل على حرمته، نعم ما لم يصـرف ليس له التيمم لكونه واجـداً للماء، و بصـحيح «۱» عبـد الرحمن بن ابى نجران انّه سـأل أبا الحسن موسـى بن جعفر (عليه السـلام) عن ثلاثة نفر كانوا فى سفر احدهم جنب و الثانى ميت و الثالث على غير وضوء و حضرت الصلاة و معهم من الماء قدر ما يكفى احدهم، من يأخـذ المـاء و كيف يصـنعون؟ قـال (عليه السـلام): يغتسـل الجنب، و يـدفن الميت بتيمم، و يتيمم الـذى هو على غير وضوء، لانّ الغسـل من الجنابـة فريضـة، و غسل الميت سـنة، و التيمم للآخر جائز. بـدعوى ان مقتضـى ما زعموه من اطلاق وجوب الطهارة المائية المقتضى لحرمة البذل على تقدير الكفاية طرح الصحيح، اذ الماء الموجود معهم ان كان ملكاً لأحدهم لم يجز له بذله للغير، و ان كان

ملکاً لهم جمیعاً وجب علی کل من الجنب و المحدث السعی فی تملک حصة صاحبیه، و ان

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب التیمم حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۱

]...[

کان مدخراً لقضاء حوائجهم من غیر ان یقصدوا به التملک فبتبع انائه، بمعنی ان لمالک الاناء منع الغیر، فعلی جمیع التقادیر لا وجه علی هذا القول لتقدیم الجنب علی المحدث بالاصغر مطلقاً، مع انّه قلّما یتفق قصور سهم المحدث من الماء الذی یکفی لغسل المیت و الجنب عن ان یتوضأ به و لو بمثل الدهن، ففرض مشارکة المحدث معهم فی الماء و عدم قدرته من الوضوء من سهمه فرض لا یکاد یتحقق موضوعه حتی تحمل الصحیحة علیه.

و فیهما نظر: امّا الأوّل: فلما عرفت فی مسألة حرمة اراقة الماء من ان الدلیل علیها هو اطلاق ما دلّ علی وجوب الطهارة المائیة، فلیس الدلیل منحصراً بالادلة اللبیة کی یقتصر علی القدر المتیقن، و لا تشمل البذل فی المقام.

و امّا الثانی: فلأنّه یرد علی ما افید اولًا ان الظاهر منه کون الماء الموجود ملکاً للجمیع او مدخراً لقضاء حوائجهم من غیر ان یقصدوا به التملک، و کونه فی اناء جائز التصرف للجمیع، و علیه فمقتضی اطلاق ما دلّ علی وجوب الطهارة المائیة وجوب حفظ کلّ من الجنب و المحدث حصته، و السعی فی تحصیل الباقی فی الفرض الأوّل، و وجوب سبقه إلی الاستعمال فی الفرض الثانی. و لکن لاجل عدم قدرتهما معاً علی ذلک یتعین سقوط الخطاب المتوجه إلی احدهما، فقد حکم الشارع بسقوط الخطاب المتوجه إلی المحدث بالاصغر.

و علی ذلک فالصحیح مضافاً إلی کونه اجنبیاً عن مفروض المسألة لا ینافی مع القاعدة، و یرد علی ما افید ثانیاً: ان السؤال انّما یکون عن مورد یکفی جمیع الماء للوضوء لا حصة خصوص المتوضی، مع انّ الظاهر من السؤال عن حکم ما کان متعارفاً فی ذلک الزمان من عدم اختصاص کلّ مسافر بماء مخصوص، بل کان یجمع کلّ جماعة منهم ما یحتاجون إلیه من الماء فی مکان واحد، بل لا یقصد من حازه الاختصاص به و الملکیة له دون الاصحاب، و لا یداق بعضهم بعضاً بالنسبة إلی کثیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۲

]...[

الاحتیاج إلیه و عدمه کما صرح به فی الجواهر.

فتحصل: ان الاظهر انّه اختص به فیما اذا کان ملکاً لاحدهم، و یلحق به ما لو کان للغیر و اذن لواحد منهم.

و ان کان مباحاً او کان للغیر و اذن للکل، او کان مملوکاً لجمیعهم، یختص به الجنب کما هو المشهور، و یشهد له: صحیح عبد الرحمن المتقدم، و خبر «۱» الحسین بن النضر الارمنی قال: سألت أبا الحسن الرضا (علیه السلام) عن القوم یکونون فی السفر فیموت منهم میت و معهم جنب و معهم ماء قلیل قدر ما یکفی احدهما، یبدأ به؟ قال (علیه السلام) یغتسل الجنب، و یدفن المیت، لانّ هذا فریضة و هذا سنة. و نحوه خبر الحسن التفلیسی.

و لا یعارضهما خبر «۲» أبی بصیر قال: سألت الصادق (علیه السلام) عن قوم کانوا فی سفر فأصاب بعضهم جنابة و لیس معهم من الماء إلّا ما یکفی الجنب لغسله، یتوضئون هم هو افضل او یعطون الجنب فیغتسل و هم لا یتوضئون؟ فقال: یتوضئون هم و یتیمم الجنب. لان مورده التزاحم بین وضوء جماعة محدثین و غسل جنب، و مورد تلک النصوص التزاحم بین وضوء محدث و غسل جنب فلا مانع

من العمل بالجميع كما لا يخفى.

و قيل كما فى الشرائع و ان لم يعرف قائله كما اعترف به غير واحد: يختص به الميت.

و يشهد له مرسل «۳» محمّد بن على عن بعض اصحابنا عن أبى عبد اللّه (عليه السلام) قلت له: الميت و الجنب يتفقان فى مكان لا يكون فيه الماء إلّا بقدر ما يكتفى

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب التيمم حديث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب التيمم حديث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب التيمم حديث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۳

]...[

به احدهما، أيهما اولى ان يجعل الماء له؟ قال (عليه السلام) يتيمم الجنب، و يغسل الميت بالماء. و لكنه لارساله و معارضته بما هو اصح سنداً منه و أكثر عدداً لا يعتمد عليه.

و امّا الاستدلال له بكون غسله خاتمة طهارته فهو اولى بالمراعاة فغير سديد، لانّه لا يعتمد على هذه الوجوه فى مقابل النص.

ثمّ انّ الظاهر النصوص و جملة من الفتاوى هو تعين صرفه فى غسل الجنابة، إلّا ان ظاهر كلام المحقق فى محكى المعتبر، و المحقق الثانى، و غيرهما: الاجماع على عدم الوجوب، و لاجله تحمل النصوص على الاستحباب. و لكن مع ذلك الاحتياط لا يترك.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۴

الباب الخامس فى النجاسات

الباب الخامس فى النجاسات و احكامها

اشارة

و قبل الخوض فيها لا بأس ببيان حقيقة النجاسة.

اقول: الاقوال فيها ثلاثة.

الأوّل: كونها من الأُمور الواقعية الّتى كشف عنها الشارع.

الثانى: كونها منتزعة من الحكم التكليفى الذى يكون فى موردها و هو وجوب الاجتناب.

الثالث: كونها حكماً وضعياً، مستقلًا فى الجعل، مقتضياً لإيجاب الهجر.

امّا القول الأول: فتقريبه انّها من مقولة الكيف، فيكون الخبث كيفاً قائماً بالجسم، و هو ممّا لا يمكن الالتزام به، اذ المتنجس يتصف بالنجاسة بما له من الجواهر و الاعراض من دون ان يعرض عليه ما يكون مصداق حقيقة النجاسة، و امّا النجس بالذات كالكافر، فهو مثل ما يماثله من افراد الانسان حساً من دون اختصاصه بوصف من الاوصاف الحقيقية، مع انّه لا سبيل إلى توهم ان فى بدن الكافر شيئاً موجوداً خارجياً ينعدم بمجرد اظهار الشهادتين، اذ بدنه حسّاً و عياناً قبل اظهارهما و بعده على حدّ سواء، فما ذلك الكيف القائم بجسمه فى حال الكفر الذى لا يحس بقوة من القوى.

و امّا القول الثانی: فهو غیر تام ثبوتاً و اثباتاً، امّا الأوّل فلانّ الوجدان شاهد علی انّ الناس یلاحظون النجاسة منفکة عن الآثار، و لو کانت انتزاعیة لما کان یمکن الالتفات إلیها و تصورها بلا لحاظ الحکم التکلیفی، و امّا الثانی فلانّ الاحکام التکلیفیة انّما رتبت فی الأدلة علی النجاسة، فکیف یمکن ان تکون هی منتزعة عنها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۵

و هی عشرة، البول و الغائط ممّا لا یؤکل لحمه من ذی النفس السائلة

فتحصل: انّ الاقوی هو القول الثالث.

[انواع النجاسة]

اشارة

و هی علی ما فی المتن و غیره من جملة من الکتب: عشرة انواع:.

الأوّل و الثانی: البول و الغائط

اشارة

ممّا لا یؤکل لحمه من ذی النفس السائلة اجماعاً کما عن غیر واحد حکایته، و لعلّ نجاستهما من الإنسان و بعض انواع الحیوانات کادت تکون ضروریة. و تشهد لها فی البول نصوص مستفیضة کصحیح «۱» ابن سنان: قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): اغسل ثوبک من ابوال ما لا یؤکل لحمه.

و فی خبره «۲» الآخر: اغسل ثوبک من بول کلّ ما لا یؤکل لحمه. و نحوهما غیرهما.

و فی الغائط یتم بالإجماع علی عدم الفصل مضافاً إلی الاجماع علیه بالخصوص، و إلی نصوص «۳» مستفیضة دالّة علی نجاسة العذرة بناء علی شمولها لغائط غیر الانسان، و دعوی عدم دلالة الامر بالغسل علی النجاسة لا یعتنی بها لظهوره فی کونه ارشاداً إلیها.

ثمّ انّ المشهور بین الاصحاب انّه لا فرق فی ذلک بین انواع ما لا یؤکل لحمه و هو الذی یقتضیه اطلاق النصوص.

و عن الاسکافی: القول بطهارة بول الصبی الذکر قبل اکل اللحم أو الطعام، و استدل له بخبر السکونی «۴» عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) و فیه: و لبن الغلام لا یغسل منه الثوب و لا بوله قبل ان یطعم.

---

(۱) الوسائل- باب ۸- من ابواب النجاسات حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۲۰- من ابواب الماء المطلق.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب النجاسات حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۶

]...[

و بما «۱» رواه فی البحار عن الراوندی باسناده عن موسی (علیه السلام) عن آبائه قال: قال علی (علیه السلام): بال الحسن و الحسین علی ثوب رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) قبل ان یطعما، فلم یغسل بولهما من ثوبه.

إلّا انهما تارة یورد علیهما بضعف سندهما، و فیه: ان خبر السکونی لا یکون ضعیفاً.

و اخری بانّ انتفاء الغسل لا یقتضی انتفاء الصب کی یدل علی الطهارة، و فیه: انّ انکار ظهورهما فی الطهارة مکابرة واضحة.

و الاولی فی الجواب ان یقال: مضافاً إلی ضعف سند الثانی و معارضته فی مورده بخبر «۲» یونس: ان رسول اللّه (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) اتی بالحسن بن علی فوضع فی حجره فبال علیه فقال: لا تزرموا ابنی ثمّ دعا بماء فصب علیه. و اشتمال الاول علی ما لا یقول به احد و هو نجاسة لبن الجاریة، انهما معارضان بروایات «۳» کصحیح الحلبی او حسنه: سألت الصادق (علیه السلام) عن بول الصبی، قال: یصب علیه الماء، فان کان قد اکل فاغسله. و نحو غیره، و لذا یحمل الخبران علی ارادة نفی الغسل خاصة، فلا یدلان علی الطهارة، و لو سلم التعارض فلا ریب فی تقدیم تلک الروایات کما لا یخفی.

بول الطیر

نعم فی الطیور المحرمة الاقوی عدم النجاسة کما نسب إلی الصدوق و العمانی

---

(۱) المستدرک- باب ۲- من ابواب النجاسات حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۸- من ابواب النجاسات حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۳- من ابواب النجاسات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۷

]...[

و الجعفی و الشیخ فی غیر بول الخشاف و جماعة من المتأخرین، و تدل علیه مصححة «۱» ابی بصیر عن الصادق (علیه السلام): کل شیء یطیر فلا بأس ببوله و خرئه. و قریب منها ما نقل عن محمد الجعفی عن جامع البزنطی عنه.

و عن المصنف فی المختلف: انها مخصصة بالخشاف اجماعاً، فیخصص بما یشارکه فی العلة و هو عدم کونه ماکولًا، و لیس مراده قیاس غیر الخشاف به کی یرد علیه انّه باطل، بل الظاهر ان مراده تقدیم ما یدل بعمومه علی نجاسة بول ما لا یؤکل لحمه لتقویته بما یدل علی نجاسة بول الخشاف.

و یرد علیه: انّه یتوقف علی عدم امکان الجمع العرفی بینهما، و ستعرف امکانه.

و فی التذکرة: قول الشیخ (ره) بطهارة ذرق ما یؤکل لحمه من الطیور لروایة أبی بصیر ضعیف، لان أحداً لم یعمل بها.

و فیه: مضافاً إلی ما عرفت من عمل جمع من المتأخرین و المتقدمین بها، ان عدم عملهم بها یحتمل ان یکون لاجل ترجیح غیرها علیها لا لعدم الاعتماد.

و بذلک یظهر ضعف ما عن ئر: رویت روایة شاذة لا یعول علیها: ان ذرق الطائر سواء کان مأکول اللحم أو غیر مأکوله، فالروایة لوثاقة رجالها، و اعتماد الصدوق و الشیخ علیها، و عدم ثبوت اعراض غیرهما عنها معتمدة و علیها العمل.

و دعوی انّ النسبة بینها و بین حسنة ابن سنان المتقدمة عموم من وجه فتتعارضان و یرجع إلی عموم ما یدل علی نجاسة البول و العذرة، مندفعة بانّ الرجوع إلی حجة اخری عند التعارض بین العامین من وجه، مع انّه فی نفسه غیر تام مطلقاً، لان المحقق فی محله

انّه اذا كانت دلالة كل واحد منهما بالعموم يتعين الرجوع إلى المرجحات السندية، و هى تقتضى تقديم الموثقة لأوثقية رجالها، و لم يثبت اعتماد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب النجاسات حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۸

]...[

الاصحاب فى الحكم بالنجاسة إلى الحسنة حتى يقال بترجيحها لكونها مشهورة، بل الظاهر ان الموثقة من الروايات المشهورة، انّ ذلك انّما يتم لو لم يمكن الجمع العرفى بينهما، و لا يكون احدهما اقوى دلالة من الآخر فى مورد التعارض، و فى ما نحن فيه يمكن ذلك لانّه لو قدم الحسن يلزم ان يكون تقييد الحكم فى الموثقة بالطيران من دون مدخلية له فى احراز موضوعه، و كون المدار على حلية أكل اللحم و حرمته و هو مستهجن عرفاً، و هذا بخلاف تخصيص الحسنة بها كما لا يخفى.

و لو سلم عدم الاستهجان لكن لا شبهة فى اقوائية دلالة الموثقة لهذه الجهة، مضافاً إلى ندرة بول الطير المأكول اللحم، بل عن المحقق البغدادى (ره): العلم بعدم البول لغير الخفاش، و عليه فالموثقة نص فى بول الطير غير مأكول اللحم، و الحسنة ظاهرة فيه، فتقدم الأُولى بلا كلام.

و دعوى الشيخ الاعظم الانصارى (ره): ان العمل على المشهور لموثقة «۱» عمّار خرء الخطاف لا بأس به و هو ممّا يؤكل لحمه. حيث علل الطهارة بأكل اللحم لا بالطيران، مندفعة أوّلًا: بما عن الشيخ (ره) روايتها باسقاط لفظ الخرء، و ثانياً: انّه يحتمل ان يكون الطيران مانعاً عن النجاسة، و التعليل به انّما يصح مع وجود المقتضى لها و هو حرمة أكل اللحم، و امّا مع عدمه فالمتعين فالأولى التعليل به لا بوجود المانع، فالموثقة جارية هذا المجرى.

فتحصل: انّ الاقوى انّ البول و الخرء من الطيور المحرمة لا يحكم عليهما بالنجاسة، و ان كان الاحوط الاجتناب.

هذا فى غير الخفاش، و امّا هو فقد اختار الشيخ (ره) نجاسة بوله مع انّه قائل بعدم نجاسة بول غير المأكول من الطير، و كيف كان فقد ورد فيه روايتان احداهما

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات حديث ۲۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۲۹

]...[

ظاهرة فى النجاسة و الاخرى تدل على عدمها:.

الاولى: رواية «۱» داود الرقى قال: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن بول الخشاشيف يصيب ثوبى فاطلبه و لا أجده، قال (عليه السلام): اغسل ثوبك.

الثانية: رواية «۲» غياث عن جعفر عن ابيه (عليه السلام) قال: لا بأس بدم البراغيث و البق و بول الخشاشيف. و قريب منها ما عن الجعفريات و نوادر الراوندى.

و ما ذكره بعض الاعاظم من المعاصرين من ان رواية داود ضعيفة السند، غير تام، لان الضعف المتوهم ان كان لاجل اشتراك موسى بن عمر بين الثقة و المجهول و لم يعلم ان فى الطريق ايّاً منهما، ففيه، انّه بقرينة رواية محمّد بن احمد بن يحيى عنه لا يكون هو

الحضینی و غیره حسن او ثقة، و ان کان لاجل داود فهو ثقة علی الاقوی کما هو خیرة جمع من الاعاظم، و قد وردت فی مدحه روایة عن الصادق، کما ان رمی الشیخ روایة غیاث بالشذوذ و حملها علی التقیة لا- یوجب وهنا فیها، لان الظاهر ان یکون ذلک لاجل مخالفتها لما دل علی نجاسة بول ما لا یؤکل لحمه کما استدل هو (قده) بذلک علی ما فی الوسائل، و اجماع الاصحاب علی نجاسته لیس اجماعاً تعبدیاً و لا إعراضاً عن روایة غیاث، لان اغلبهم انّما ذهبوا إلیها لذهابهم إلی نجاسة بول کل ما لا یؤکل لحمه و لو کان طیر او غیرهم سوی الشیخ (ره) لم ینص علی النجاسة، فکل واحدة من الروایتین معتبرة سنداً.

و الجمع بینهما یقتضی حمل خبر داود علی الکراهة، بل لو ثبت دعوی عدم البول للطیور غیر الخفاش یقع التعارض بین موثقة أبی بصیر و خبر داود، و قد عرفت ان الجمع العرفی یقتضی حمل الخبر علی الکراهة، و یؤید الحکم بالطهارة ان الخفاش

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰- من ابواب النجاسات حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۳۰

]...[

علی ما اختبره جماعة لا یکون له نفس سائلة، و ستعرف الاجماع علی طهارة البول و الخرء ممّا لا نفس سائله له.

ثمّ انّه لا فرق فی غیر المأکول بین ان یکون اصلیاً کالسباع، أو عارضیاً کالجلال، و موطوء الانسان و الغنم الذی شرب لبن خنزیرة، بناء علی حرمة أکل لحمها کما هی الاقوی اذ یشهد لحرمة الاول: صحیح «۱» هشام عن الامام الصادق (علیه السلام): لا تأکلوا من لحوم الجلالات.

و لحرمة الثانی خبر «۲» مسمع عنه (علیه السلام): انّ امیر المؤمنین (علیه السلام) سئل عن البهیمة التی تنکح فقال (علیه السلام): حرام لحمها.

و لحرمة الثالث: مرفوع «۳» ابن سنان: لا تأکل من لحم جدی رضع من لبن خنزیرة.

و کیف کان: فعدم الفرق بین الاصلی و العارضی فی نجاسة البول و الغائط کما هو المشهور، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه، هو الاقوی.

و یدل علیه اطلاق النصوص الدالة علی نجاسة بول ما لا یؤکل لحمه کحسنه ابن سنان المتقدمة.

و دعوی معارضتها باطلاق ما دلّ علی طهارة بول الغنم و البقر و نحوهما الشامل لحال الجلل و الموطوئیة، مندفعة اوّلا: بما عرفت مراراً من انّه «۴» فی العامین من وجه اذا کان شمول احدهما لمورد المعارضة بالعموم، و الآخر بالاطلاق یقدم العام علی المطلق،

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۲۵- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۳.

(۴) الصحیح هو الرجوع إلی اخبار الترجیح فی تعارض العامین من وجه مطلقاً فیقدم دلیل النجاسة للاشهریة منه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۳۱

]...[

و فی المقام بما انّ دلالة الحسنة و نحوها علی نجاسة بول الجلال و نحوه تکون بالعموم و دلالة تلک الادلة بالاطلاق کما هو واضح، تقدم الحسنة.

و ثانیاً: انّه لا یتعارض بین الطائفتین عرفاً، بل العرف یرون نصوص النجاسة قرینة لنصوص الطهارة، لان موضوع الثانیة من قبیل العنوان الاولی، و موضوع الاولی من قبیل العنوان الثانوی، و العرف یرون تقدم الاولی علی الثانیة فی امثال المقام کما لا یخفی.

ثمّ ان الظاهر من اطلاق ما لا یؤکل لحمه: ما یحرم أکل لحمه بما انّه حیوان سواء کان بعنوانه الاولی کذلک، أو بالعنوان الطاری، و امّا ما یحرم لا بهذا العنوان بل بعنوان کونه مغصوباً مثلًا فلا یکون الاطلاق شاملًا له.

البول و الغائط من حلال اللحم

اشارة

و امّا البول و الغائط من حلال اللحم، فظاهر ان بلا خلاف فی الطهارة فی الجملة، و عن غیر واحد دعوی الاجماع علیها.

و تشهد لها جملة من النصوص: کمصحح «۱» زرارة انهما علیهما السلام قال: لا تغسل ثوبک من بول الشیء یؤکل لحمه. و نحوه غیره.

فالحکم فی الجملة ممّا لا کلام فیه، انّما الکلام فی خصوص الحمار و البغل و الخیل، اقول: القول بالطهارة فیها أیضاً هو المشهور بین الاصحاب، و عن الاسکافی و الشیخ فی بعض کتبه و جماعة من المتأخرین کالمحقق الاردبیلی و صاحب المدارک و غیرهما: القول بالنجاسة، و استدل لها بجملة من النصوص.

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات حدیث ۴.

]...[

کمصحح «۱» محمّد بن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام): سألته عن ابوال الدواب و البغال و الحمیر، فقال (علیه السلام): اغسله، و ان لم تعلم مکانه فاغسل الثوب کله، فانّ شککت فانضحه.

و صحیح «۲» الحلبی عنه (علیه السلام): لا بأس بروث الحمیر، و اغسل ابوالها.

و مضمر سماعة «۳» سألته عن بول السنور و الکلب و الحمار و الفرس، فقال کابوال الانسان. و نحوها غیرها.

و اجیب عنها بوجوه: الأوّل: انّه لمعارضة هذه الروایات مع ما یدل علی طهارة بول کلّ ما یؤکل لحمه الشامل للدواب الثلاث تحمل هذه النصوص علی استحباب الغسل و التجنب.

و فیه: أوّلًا: ان هذه الروایات اخص من تلک الاخبار، و لا ریب فی تقدم ظهور المقید علی ظهور المطلق، و ثانیاً: انّ روایة زرارة عن احدهما (علیه السلام) فی ابوال الدواب تصیب الثوب فکرهه فقلت: أ لیس لحومها حلالًا؟ قال: بلی و لکن لیس ممّا جعله اللّه للأکل. تکون شاهدة للجمع، و تبین ان المراد من ما یؤکل لحمه- الذی جعل موضوعاً فی تلک الاخبار- هو ما خلق للأکل، فلا تشمل الدواب المعدة للزینة و الرکوب.

الثانی: ما ذکره المحقق الهمدانی (ره) و هو: ان ما ذکر لا یتم فی موثق ابن «۴» بکیر فانّ کان ممّا یؤکل لحمه فالصلاة فی وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و کلّ شیء منه جائزة اذا علمت انّه ذکی و قد ذکاه الذابح، و ان کان غیر ذلک ممّا قد نهیب عن

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۸- من ابواب النجاسات حدیث ۷.

(۴) الوسائل- باب ۲- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۳۳

]...[

اکله و حرم علیک اکله فالصلاة فی کل شیء منه فاسدة ذکاه الذابح او لم یذکه. لانّ خبر زرارة لا یکون حاکماً علیه، اذ المراد من ما یؤکل لحمه بقرینة مقابلته بما حرم اکله هو ما احل اکله لاما خلق له، فالامر یدور بین حمل اخبار النجاسة علی استحباب التجنب، و بین ارتکاب التخصیص بالنسبة إلی بول الدواب فی الموثقة المسوقة لإعطاء الضابط التی کادت تکون نصاً فی العموم، و لا ریب انّ الأوّل اهون لقوة ظهور الموثقة فی العموم، و مضمونها بعمومه من القواعد المسلمة بین الاصحاب.

و فیه: انّ الاشکال الثانی علی الجواب الاوّل و ان کان لا یرد علیه، إلّا انّ الاشکال الأوّل وارد إذ ظهور الموثقة فی العموم و ان کان قویاً إلّا انّه لظهور تلک النصوص الّتی تکون اخص منها فی النجاسة ترفع الید عنه.

الثالث: دلالة جملة من النصوص علی طهارة ابوالها بالخصوص کروایة «۱» ابی الاغر النخاس: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): أنّی اعالج الدواب فربّما خرجت باللیل و قد بالت و راثت فیضرب احدهما برجله او یده فینضح علی ثیابی (او ثوبی) فاصبح فأری اثره فیه، فقال (علیه السلام): لیس علیک شیء.

و روایة «۲» المعلی بن خنیس و ابن أبی یعفور: کنا فی جنازة و قدامنا حمار فجاءت الریح ببوله حتّی صکت وجوهنا و ثیابنا فدخلنا علی أبی عبد اللّه (علیه السلام): فأخبرناه فقال: لیس علیکم بأس. فلاجل هذه الروایات تحمل اخبار النجاسة علی استحباب التجنب.

و قد اجاب عن هذا صاحب المدارک: بضعف سند الروایتین، لان الاولی من رواتها أبو الاغر و هو مجهول، و من جملة رجال الثانیة الحکم بن مسکین و هو مجهول،

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات ۲.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات حدیث ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۳۴

]...[

و اسحاق بن عمّار، و قال الشیخ: انّه فطحی.

و یرد علیه: انّ الاولی رویت بطریقین: احدهما ما رواه الصدوق باسناده عن أبی الاغر، و هذا السند معتبر لما عنه فی مشیخته، کلما کان فیه عن ابی الاغر النخّاس فقد رویته عن محمّد بن یحیی العطار، عن ابراهیم بن هاشم، عن صفوان بن یحیی و محمّد بن ابی عمیر، عن ابی الاغر. و روایة الرجلین عنه مضافاً إلی انها نوع اعتماد و وثوق به، تجعل الروایة بحکم الصحیح للاجماع علی تصحیح ما یصح عنهما.

و امّا الثانیة: فهی حسنة، لان الظاهر ان الحکم حسن، لان ظاهر کلام الشیخ و النجاشی انّه امامی، و اذا انضم إلیه روایة ابن ابی عمیر و

الحسن بن محبوب من اصحاب الاجماع و غیرهما من الاجلة عنه، و کونه کثیر الروایة، و کونه صاحب کتب متعددة، اندرج الخبر فی الحسان، و عن الشهید (ره): انّه لما کان کثیر الروایة و لم یرد فیه طعن فإنا اعمل علی روایته.

فتحصل: ان الاقوی کون الروایتین یعتمد علیهما، و بهما ترفع الید عن ظهور اخبار النجاسة فیها، و یؤید الحکم بالطهارة. صحیح «۱» الحلبی عن الصادق (علیه السلام): لا بأس بروث الحمیر، و اغسل ابوالها. و قریب منه روایة «۲» أبی مریم، و روایة «۳» عبد الاعلی فی الحمیر و البغال، فانّها بضمیمة الاجماع علی عدم الفرق بین البول و الروث تدل علی طهارة بولها أیضاً، و التفصیل بینهما فیها محمول علی اختلاف مراتب الکراهة.

ثمّ ان المشهور بین الاصحاب- بل عن غیر واحد-: دعوی نفی الخلاف فیه

---

(۱) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات حدیث ۸.

(۳) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات حدیث ۱۳.

]...[

طهارة البول و الغائط من حرام اللحم الذی لیس له دم سائل کالسمک المحرم.

اقول: امّا خرئه: فیشهد بطهارته الاصل، و قصور دلیل نجاسته من غیر المأکول و هو الاجماع عن الشمول له، و کذا بول ما لا لحم له، فانّه لا یشمله عموم النجاسة کما لا یخفی.

و امّا بول ما له لحم: ففیه وجهان من ظهور کلمات جماعة فی عدم الخلاف فی طهارته، و من عموم حسنة ابن سنان. و دعوی انصراف المأکول و غیر المأکول عن ما لا نفس له سائلة کما تری، و الاحتیاط فی بوله لو کان لا یترک.

فروع الاول:

ملاقاة الغائط فی الباطن هل توجب النجاسة ام لا؟

وجهان: اقواهما الاخیر، لان ملاقاة النجاسة فی الداخل علی انحاء، اذ تارة یکون المتلاقیان من الداخل کملاقاة الاسنان مع الدم الخارج من بینها، و اخری تکون النجاسة من الداخل و الملاقی من الخارج، کالماء الطاهر یتمضمض به مع وجود الدم الخارج من بین الاسنان فی الفم، و ثالثة یکون الداخل النجاسة کماء النجس یتمضمض به، و رابعة یکون المتلاقیان من الخارج و الملاقاة تکون فی الداخل کالسن المعمول عند ملاقاته مع الماء النجس.

امّا فی الصورة الاولی: فلا اشکال عندنا فی الطهارة بعد الزوال بلا احتیاج إلی التطهیر، و یدل علیها: انّه لم یدل دلیل علی تأثیر النجاسات ما لم تخرج، بل لا دلیل علی نجاستها، لانّ ما دل علی تأثیرها من النص و الاجماع انّما یدل علیه اذا خرج کما لا یخفی، و تؤیدها الأخبار «۱» الواردة فی الاستنجاء و فی دم الرعاف التی وقع

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب النجاسات.

]...[

التصریح فیها بانّه انّما یغسل الظاهر دون الباطن، حیث انّ الغسل اذا کان بالماء القلیل لا یوجب الطهارة علی فرض نجاسة ما فی الداخل من الاعیان النجسة.

و کذا لا إشکال فی الحکم فی الصورة الثانیة، و لا خلاف لما عرفت من عدم الدلیل علی تأثیر النجاسات ما لم تخرج، و دعوی استکشاف الکبری الکلیة و هی تنجس کلّ جسم لاقی مع النجس من الادلة، مندفعة بانّ المستند ان کان هو الادلة اللفظیة، فقد عرفت اختصاصها بما اذا خرج، فالتعدی لا وجه له، و ان کان وقوع التعبیر بها فی کلمات الاصحاب و معاقد اجماعاتهم، فلا یعلم ارادتها من کلماتهم، و ان کان هو العلم بالمناط فهو ینافی الترديد فی المورد.

و بالجملة: لم نعرف مستنداً للکلیة المزبورة.

و تؤید الطهارة الروایات «۱» الواردة فی الاستنجاء و فی دم الرعاف.

و امّا الصور الثالثة: فقد قام الاجماع و السیرة القطعیة علی طهارة الباطن بمجرد زوال العین، و یدل علیها مضافاً إلی ذلک عدم الدلیل علی تنجس البواطن بملاقاة النجاسة لاختصاص الادلة بالظواهر، و دعوی استفادة الکبری الکلیة و هی تنجس کل جسم بملاقاة النجاسة من تتبع النصوص و الفتاوی قد عرفت ما فیها آنفاً.

و یشهد لها: ما دلّ علی «۲» طهارة بلل الفرج مع کون المرأة جنباً، فانّه شامل لما اذا کانت جنابتها بإنزال الرجل فی فرجها، بل هو الغالب.

و خبر «۳» عبد الحمید عن الامام الصادق (علیه السلام) الدالّ علی طهارة

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب النجاسات.

(۲) الوسائل- باب ۵۵- من ابواب النجاسات.

(۳) الوسائل- باب ۳۹- من ابواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

بصاق شارب الخمر، فانّه بضمیمة ما یدل علی نجاسة الخمر یدل علی المختار.

و ممّا ذکرناه فی هاتین الصورتین ظهر أن ملاقاة الغائط فی الداخل لا توجب النجاسة حتّی فیما لو ادخل من الخارج شیء فلاقی الغائط فی الداخل کشیشة الاحتقان و ماء الحقنة الذی یخرج و لا یصاحبه شیء من اجزاء الغائط.

و امّا الصورة الرابعة: فلا ینبغی التشکیک فی الحکم بالنجاسة فیها لإطلاق الادلة کما هو واضح.

بیع البول و الغائط

الثانی: لا مانع من بیع الغائط من مأکول اللحم کما هو المشهور بین الأصحاب، و عن الخلاف: نفی الخلاف فیه، و عن المرتضی (ره): الاجماع علیه.

و یدل علیه عموم ما یدل علی حلیة البیع- لکونه مالًا عرفاً- للانتفاع به فی التسمید و نحوه من المنافع العامّة.

و کونه من الخبائث لا یوجب حرمة بیعه، لان تحریم الخبائث انّما یکون بالنسبة إلی الأکل خاصة، و قوله (علیه السلام): انّ اللّه اذا حرم شیئاً حرم ثمنه. ظاهره تحریم جمیع منافعه، لانّه الظاهر من تحریم عین الشیء، و منفعة الروث لا تختص بالأکل، بل له منافع

محللة اخر كما عرفت، فلا اشكال فى جواز بيعه.

و امّا بوله، فان كانت له منفعة محللة مقصودة عقلائية موجبة لصيرورته مالًا يجوز بيعه للعمومات الدالة على صحة البيع، و ان لم يكن له منفعة كما هو الغالب لكونه مستقذراً عند العرف، فحيث لا يكون مالًا فلا يجوز بيعه، و جواز شربه اختياراً لا يكون ملاك جواز بيعه كما عن الشيخ الاعظم (ره)، لعدم صيرورته مالًا بمجرد ذلك.

و منه يظهر عدم جواز بيع بول الابل ان لم يكن اجماع على الجواز.

و أمّا بيعهما من غير المأكول فلا يجوز بلا خلاف، و يشهد لعدم جواز بيع بوله

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۳۸

]...[

ما تقدم، مضافاً إلى النهى عنه فى رواية تحف العقول.

و امّا غائطه، فمقتضى القاعدة و ان كان جواز بيعه، إلّا انّه يدل على عدم الجواز رواية «۱» يعقوب بن شعيب: ثمن العذرة سحت.

و قيل يجوز لرواية «۲» محمّد بن مضارب: لا بأس ببيع العذرة، لكنها تطرح للإجماع على خلافها، و حمل الاولى على عذرة الانسان، و الثانية على غيرها، حمل تبرعى، كما ان حمل الاولى على الكراهة بعيد جداً، فلا يصار إليه، فلا مناص إلّا عن طرح الثانية.

نعم يجوز الانتفاع بهما كما هو المشهور، بل بلا خلاف كما عن المبسوط و غيره و يشهد له- مضافاً إلى الاصل- خبر «۳» وهب عن الامام على (عليه السلام): انّه كان لا يرى بأساً ان تطرح فى المزارع العذرة.

و ما عن فخر الدين من دعوى الاجماع على حرمة الانتفاع بالنجس مطلقاً، غير ثابت، بل عن غير واحد خلافه، و النهى عن جميع التقلبات فى النجس فى رواية تحف العقول يحتمل ان يكون المراد منه الانتفاع المحرم، مضافاً إلى عدم الجابر لها.

الشك فى التذكية

الثالث: اذا لم يعلم كون حيوان انّه مأكول اللحم أولا- لا- يحكم بنجاسة بوله و روثه لقاعدة الطهارة، من غير فرق بين كون الشبهة موضوعية أو حكمية.

امّا حرمة اكل لحمه: فالحق هو التفصيل فى المسألة، و ذلك لانّ التردد تارة

---

(۱) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب ما يكتسب به حديث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۰- من ابواب ما يكتسب به حديث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۲۹- من ابواب الاطعمة المحرمة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۳۹

]...[

يكون من جهة الشبهة الحكمية، و اخرى يكون من جهة الشبهة الموضوعية.

فان كانت الشبهة موضوعية، فان علم قبوله للتذكية على كل حال و شك فى حليته و حرمته يحكم بالحلية لقاعدة الحل، و ان شك فى قبوله للتذكية فان كان من جهة احتمال عروض المانع كما اذا شك فى حلية الغنم المذكى لاجل احتمال صيرورته جلالًا، فيحكم بالحلية أيضاً لاستصحاب عدم عروض المانع.

و امّا ان کان الشک فی قبوله التذکیة من جهة الشک فی انّه من القسم الذی یقبل التذکیة کالغنم، او من القسم الذی لا یقبل التذکیة کالکلب، فبناء علی القول بوجود عموم یدل علی قبول کل حیوان للتذکیة إلّا ما خرج بالدلیل، و لعله الصحیح «۱» کما ادعاه صاحب الجواهر (ره) و بناء علی جریان استصحاب العدم الازلی کما هو الحق یحکم بالحلیة ایضاً إذ استصحاب عدم تحقق العنوان الذی خرج عن العموم یدخله فی العموم، و یحکم بقبوله التذکیة، فلا یجری استصحاب عدم التذکیة.

و أما لو انکرنا احد الامرین، فان کانت التذکیة عبارة عن الافعال الخاصة بلا دخل لشیء آخر فیه، فلا یبقی شک فی التذکیة، و فی حلیته و حرمته یرجع إلی قاعدة الحل.

و ان کانت عبارة عن الافعال الخاصة عن خصوصیة فی المحل بنحو الشرطیة أو الشطریة، فبناء علی جریان استصحاب العدم الازلی یجری استصحاب عدم الخصوصیة فیحکم بعدم تحقق التذکیة و الحرمة، و امّا بناء علی عدم جریان استصحاب العدم الازلی فلا یجری استصحاب عدم التذکیة، فیحکم بالحلیة لأصالتها.

و استصحاب عدم تحقق المجموع لا یجری لعدم کونه امراً آخر وراء الاجزاء،

---

(۱) یشهد به الخبر الرابع- من باب ۳۴- من ابواب الاطعمة المحرمة. من الوسائل

]...[

و الموضوع انّما هو ذوات الاجزاء بلا دخل لشیء آخر فیه، و ان کانت امراً تولیدیاً مسبباً عن الذبح بشرائطه کما هو الاظهر فیستصحب عدمها و یحکم بالحرمة.

و امّا ان کان الشک فی وقوع التذکیة علی الحیوان بعد احراز قبوله لها فالمرجع هو اصالة عدمها علی جمیع التقادیر، فیحکم بالحرمة.

ثمّ انّه فی الموارد التی حکمنا فیها بالحلیة مستنداً إلی قاعدة الحل قد یقال بالحرمة مستنداً إلی استصحاب حرمة اکله الثابتة قبل زهاق الروح.

و فیه: اوّلًا: ان حرمة اکله حیّاً غیر مسلمة.

و ثانیاً: انّها ثابتة له علی الفرض بما انّه حیوان، و هذا العنوان متقوم بالحیاة، و المشکوک فیه انّما هو حلیة اللحم و هما متغایران، فلیس مورداً للاستصحاب.

و امّا اذا کانت الشبهة حکمیة، فان کان الشک من غیر جهة التذکیة فلا اشکال فی انّ المرجع اصالة الحل، و استصحاب الحرمة قد عرفت ما فیه.

و ان کان من جهة الجهل بقبوله للتذکیة کما فی الحیوان المتولد من حیوانین کالشاة و الکلب و لا یشبه احدهما، فان کان عموم یدل علی قبول کل حیوان للتذکیة إلّا ما خرج، فیتمسک به و یحکم بالحلیة ایضاً، و إلّا فإن کانت التذکیة أمراً بسیطاً فالاصل عدمها، و إلّا فالمرجع اصالة الحل.

هذا اذا لم یکن الشک من جهة احتمال طروء المانع و إلّا فیستصحب عدمه کما لو شک فی ان شرب لبن الخنزیرة مرة واحدة مانع عن الحلیة أم لا، و لم یدل دلیل علی مانعیته.

و ان کان منشأ الشک ان الذبح الواقع بغیر الحدید مع التمکن من الذبح به یوجب التذکیة أم لا، فالمرجع اصالة عدم تحقق التذکیة.

ثمّ انّه قد یقال بأنّه فی الموارد التی یحکم فیها بحرمة اکل لحم الحیوان کیف یحکم بطهارة بوله و روثه مع انّ مقتضی الروایات نجاستهما من کل ما لا یؤکل لحمه؟.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۴۱

و المنی من ذی النفس السائلة مطلقاً

و فیه: انّ تلک الروایات انّما تدل علی نجاستهما من حیوان کانت له خصوصیة مقتضیة للحرمة، و الاستصحاب لا یثبت تلک الخصوصیة، و ان شئت قلت: انّه بالاستصحاب تثبت الحرمة بعنوان انه میتة، و الملازمة انما تکون بین النجاسة و الحرمة الثابتة للحیوان بما انّه حیوان.

و کذا لا یحکم بالنجاسة اذا لم یعلم ان له دماً سائلًا لأصالة الطهارة، نعم بناء علی جواز التمسک بالعام فی الشبهة المصداقیة لأبد من الحکم بالنجاسة لعموم ما یدل علی نجاستهما من کل ما لا یؤکل لحمه، لانّ الخارج هو ما لیس له دم سائل المشکوک صدقه فی الفرض، و امّا ما فی الجواهر من الاستدلال لها بتوقف امتثال الامر بالاجتناب عن النجس علی البناء علی النجاسة، و لانه کسائر الموضوعات التی علق الشارع علیها احکاماً کالصلاة للوقت، فیرد علیه: انّ الاجتناب عن مورد الشک لیس ممّا یتوقف علیه الاجتناب عن النجس و قیاسه بمثل الوقت مع الفارق، لانّه یکون الشک فیه شکاً فی الامتثال، و ما نحن فیه شک فی التکلیف، کما ان الاستدلال لها باستصحاب العدم الازلی غیر صحیح لان عنوان المخصص فی المقام عدمی، فلا معنی لاستصحاب عدمه.

نجاسة المنی و

الثالث: المنی

من ذی النفس السائلة مطلقاً فالکلام یقع فی موارد ثلاثة:

الاول: فی منی الانسان.

الثانی: فی منی الحیوان غیر الانسان ممّا له نفس سائلة.

الثالث: فی منی ما لیس له دم سائل.

امّا الاوّل: فلا خلاف فی نجاسته، بل تکون نجاسته من الضروریات، و تدل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۴۲

]...[

علیها جملة کثیرة «۱» من النصوص، و ما توهم «۲» ان یکون معارضاً لها کله اجنبی عن المقام، لانّ بعضه وارد فی مقام بیان عدم تنجس ما لاقی مع ما فیه المنی، فیدل علی انّ ملاقی الشبهة المحصورة لا یحکم علیه بالنجاسة، و بعضه وارد فی مقام بیان عدم تنجیس المتنجس، و ان ابیت عن ذلک فلا مناص عن طرحه کما لا یخفی.

و امّا الثانی فعن اعاظم متأخری المتأخرین کصاحب الجواهر و الشیخ الاعظم و المحقق الهمدانی: انّ عمدة ما یدل علی نجاسته الاجماع، و کون المسألة من المسلمات، و إلّا فالاخبار التی یستدل بها للعموم کصحیح «۳» محمّد بن مسلم عن الامام الصادق (علیه السلام) قال: ذکر المنی و شدده و جعله اشد من البول، ثمّ قال: ان رایت المنی قبل أو بعد ما تدخل فی الصلاة فعلیک اعادة الصلاة ...الخ.

و صحیحه «۴» الآخر عن احدهما (علیه السلام) و فیه: و قال فی المنی یصیب الثوب: ان عرفت مکانه فاغسله، و ان خفی علیک فاغسله کله. و نحوه روایة «۵» عنبسة لاجل تعارف اصابة منی الانسان إلی ثوبه و عدم تعارف اصابة غیره بل ندرتها ینصرف اطلاق لفظ المنی فیها إلیه، مضافاً إلی ان قوله (علیه السلام) فی موثق «۶» عمّار: و کل ما اکل لحمه فلا بأس بما یخرج منه، و قوله (علیه السلام)

فی موثق «۷» ابن بکیر: و ان کان ممّا یؤکل لحمه فالصلاة فی وبره و بوله و شعره و روثه و ألبانه و کل شیء منه جائزة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب النجاسات.

(۲) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب النجاسات.

(۳) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب النجاسات.

(۴) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب النجاسات.

(۵) الوسائل- باب ۱۶- من ابواب النجاسات.

(۶) الوسائل- باب ۹- من ابواب النجاسات حدیث ۱۲.

(۷) الوسائل- باب ۲- من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۴۳

]...[

یدلان علی طهارته من مأکول اللحم.

و لکن یرد علی دعوی الانصراف: اوّلًا ان ندرة الابتلاء بمنی غیر الانسان غیر ثابتة، بل کثرة الابتلاء بالنسبة إلی بعضه کمنی الغنم و الحمار و الدیک و اشباهها محققة، خصوصاً للمکاری و امثاله.

و ثانیاً: ما مرّ منا مراراً من انّ ندرة الفرد او ندرة الابتلاء به لا توجب الانصراف المانع من التمسک بالاطلاق، و انّما هو بالنسبة إلی ما اذا کان صدق الطبیعی علی فرد خفیاً، و امّا اذا کان صدقه علیه کصدقة علی غیره کما فی المقام فلا وجه لدعوی الانصراف، فاطلاق الروایات لا مانع من التمسک به.

و امّا قوله (علیه السلام) فی موثق عمّار: و کل ما اکل لحمه ... الخ فلا یشمل المنی، لانّ العرف یفهمون من لفظ ما یخرج خصوص البول و الغائط، و لذا تری ان الفقهاء الذین هم اهل اللسان ذکروا الروایة فی خصوص باب البول و الغائط و استدلوا بها فی ذلک الباب خاصة و اما موثق ابن بکیر فهو انمّا یکون فی مقام بیان مانعیة غیر مأکول اللحم و یدل علی ان اجزاء مأکول اللحم لیس کأجزاء غیره ممّا یکون بنفسه مانعاً عن الصلاة و کما انّه لا ینافی مع مانعیة الدم لأجل نجاسته کذلک لا ینافی مع مانعیة المنی لاجلها و بالجملة انّه لیس ناظراً إلی الجهات الأخر و انّما یدل علی ان اجزاء مأکول اللحم بانفسها لیست من الموانع فتحصل ممّا ذکرناه تمامیة دلالة المطلقات علی النجاسة و عدم المعارض لها.

و امّا المقام الثالث فالمشهور بین الاصحاب علی ما نسب إلیهم طهارة منی ما لا نفس له سائلة و قد استدلّ علیها باطلاق «۱» روایة حفص بن غیاث عن أبی عبد اللّه علیه السلام قال: لا یفسد الماء إلّا ما کانت له نفس سائلة فانّه کما عرفت سابقاً

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب النجاسات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۴۴

]...[

یدل علی عدم تنجس الماء بواسطة ما لیس له دم سائل فلو کان منیه نجساً کان یفسد الماء هو أیضاً و الاجماع المنقول و عدم نجاسة بوله و روثه و دمه بضمیمة عدم الفصل بینها و بین منیه فتدبر فان کل واحد من هذه الوجوه لا یخلو عن الاشکال و طریق الاحتیاط لا

یحتاج إلی البیان.

و امّا المذی و الوذی و الودی، فطاهرة بلا خلاف معروف إلّا عن ابن الجنید فانّه نسب إلیه القول بنجاسة المذی الخارج عقیب الشهوة، و لم یصل إلینا مستنده.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۳، ص: ۲۴۴

و حسن «۱» الحسین بن أبی العلاء: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن المذی یصیب الثوب، قال (علیه السلام): ان عرفت مکانه فاغسله، و ان خفی علیک مکانه فاغسله کله. و قریب منه غیره، مضافاً إلی عدم اختصاصه بالشهوة و اعراض الاصحاب عنه، تعارضه جملة من النصوص. کصحیح «۲» زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): أن سال من ذکرک شیء من مذی او وذی و انت فی الصلاة فلا تغسله، و لا تقطع له الصلاة، و لا تنقض له الوضوء و ان بلغ عقبک، فانّما ذلک بمنزلة النخامة. و نحوه غیره، فلهذا لا مناص عن حمل ما ظاهره لزوم الاجتناب عنه علی الاستحباب.

و یدل علی طهارة الودی الاصل و الاجماع، و ما ورد «۳» فی البلل المشتبه، و کذا رطوبات الفرج و الدبر بلا خلاف، و یدل علی طهارة الاولی. صحیح «۴» ابراهیم بن أبی محمود: سألت أبا الحسن الرضا (علیه السلام) عن المرأة علیها قمیصها او ازارها یصیبه من بلل الفرج و هی جنب أ تصلی فیه؟ قال (علیه السلام): اذا اغتسلت صلت

---

(۱) الوسائل- باب ۱۷- من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۲- من ابواب نواقض الوضوء حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۳- من ابواب نواقض الوضوء.

(۴) الوسائل- باب ۵۵- من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۴۵

و کذا المیتة

فیه.

و علی طهارة الثانیة مصحح زرارة المتقدم، و فیه قوله (علیه السلام): و کل شیء خرج منک بعد الوضوء فانّه من الحبائل او من البواسیر فلا تغسله من ثوبک إلّا ان تقذره.

نجاسة المیتة

الرابع: المیتة

اشارة

من کل ما له دم سائل، و إلی هذا العموم نظر المصنف (ره) حیث قال: و کذا المیتة، و عن جماعة کثیرة: دعوی الاجماع علی نجاستها، و تشهد لها الآیة الشریفة «۱» إِلّا أَنْ یَکُونَ مَیْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِیرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ بناء علی عود الضمیر إلی الطعام

الـذی حکم بحلیته، و اسـتثنی منه هـذه الثلاثـة، فانّها تـدل علی انّ الطعام اذا کان من احـد هـذه الثلاثة فهو رجس، نعم کون الرجس بمعنی النجاسة محل تأمل، و جملة من النصوص منها: روایة «۲» جابر عن أبی جعفر (علیه السـلام): قال: اتاه رجل فقال له: وقعت فارة فی خابیـة فیهـا سـمن او زیت فما تری فی أکله؟ فقال له أبو جعفر: لا تأکله، فقال له الرجل: الفارة اهون علیّ من ان اترک طعامی من اجلها، فقال له أبو جعفر (علیه السـلام): انّک لم تسـتخف بالمیتة انّما اسـتخففت بدینک، انّ اللّه حرم المیتة من کلّ شـیء. فانّ جوابه (علیه السـلام) یـدل علی حرمـة ما فی الخابیة لملاقاته للمیتة، و لا منشأ له سوی نجاسة بها، بل المغروس فی ذهن السائل علی ما یظهر من سؤاله ما کان نجاسة المیتة و منجسیتها، و انّما کان شکه من جهة صغر الفارة، فاجابه (علیه السلام) بعدم الفرق فی منجسیة المیتة بین

---

(۱) الانعام- الآیة ۱۴۶.

(۲) الوسائل- باب ۵- من ابواب الماء المضاف حدیث ۲.

]...[

الکبیر و الصغیر.

و منهـا: مـا ورد فی السـمن و العسـل و الطعـام و الشـراب تلاقی مع المیتـة بـان تموت فیهـا الفـارة أو الجرد من الامر بالاجتناب عنها. کصحیح «۱» معاویة عن الامام الصادق (علیه السلام): فی سمن أو زیت أو عسل مات فیه جرد فقال (علیه السلام): امّا السمن و العسل فیؤخذ الجرد و ما حوله، و امّا الزیت فیستصبح به.

و صحیح «۲» زرارة عن الامـام البـاقر (علیه السـلام): إذا وقعت الفـارة فی السـمن فماتت فیه فان کان جامـداً فألقها و ما یلیها و کل ما بقی، و ان کان ذائباً فلا تأکله و استصبح به و نحوهما غیرهما.

و منهـا مـا ورد فی المرق من الامـر باهراقه و غسل اللحم: کخبر «۳» السـکونی عن أبی عبـد اللّه (علیه السـلام) أنّ امیر المؤمنین (علیه السلام): سئل عن قدر طبخت فإذا فی القدر فارة، فقال (علیه السلام): یهراق مرقها و یغسل اللحم و یؤکل.

و منها ما تضـمن النهی عن الاکل فی آنیة اهل الکتاب: کصـحیح «۴» محمّد بن مسـلم عن احدهما (علیه السـلام): سألته عن آنیة اهل الذمة، فقال (علیه السلام): لا تأکلوا فی آنیتهم اذا کانوا یأکلون فیها المیتة و الدم و لحم الخنزیر.

و منهـا ما ورد فی «۵» المـاء القلیـل تکون فیه الفأرة المیتـة من الامر بإعادة الوضوء و غسل الثوب، إلی غیر ذلک ممّا ورد فی الابواب المتفرقة الدال علیها منطوقاً أو مفهوماً.

و قد استدل لها بعض الاعاظم بما ورد فی نزح البئر لموت الدابة و الفأرة و الطیر

---

(۱) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۱ و ۳.

(۲) الوسائل- باب ۴۳- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۱ و ۳.

(۳) الوسائل- باب ۴۴- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۷۲- من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۴- من ابواب الماء المطلق.

]...[

و مطلق الميتة، و اشكل على نفسه من جهة ما دل «۱» على عدم انفعال ماء البئر، و اجاب عنه بان النصوص المذكورة تدل على نجاسة الميتة و انفعال ماء البئر، فإذا دل الدليل على عدم الانفعال تعين رفع اليد عن الدلالة الثانية فتبقى الاولى على حجيتها، اذ التلازم بين الدلالتين وجوداً لا يلازم التلازم بينهما فى الحجية.

و فيه: ان دلالة تلك النصوص على النجاسة انما تكون من جهة ظهور الامر بالنزح فى اللزوم، و لو فرض تعين حمل الامر به على الاستحباب لم يبق دلالة لها على النجاسة حتّى يقال ان حجيتها لا تلازم حجية الدلالة الاخرى.

فتحصل ممّا ذكرناه: ضعف ما فى المدارك من الاستشكال فى النجاسة، لعدم الدليل عليها نصّاً يعتد به. و امّا ما رواه «۲» الصدوق ره مرسلًا فى الفقيه عن الامام الصادق (عليه السلام): سئل عن جلود الميتة يجعل فيها اللبن و السمن و الماء؟ قال (عليه السلام): لا بأس بان تجعل فيها ما شئت من ماء أو لبن أو سمن، و توضأ منه و اشرب، و لكن لا تصل فيه. فامّا ان يحمل على طهارة الجلد بالدباغة، اذ غيره غير قابل لجعل الماء و السمن فيه فيكون من النصوص الدالة عليها المحمولة على التقية، أو يطرح لشذوذه و مخالفته للمشهور و معارضته مع النصوص المتقدمة. هذا كله فى ميتة غير الآدمى.

و امّا ميتته فعن غير واحد: دعوى الاجماع على نجاستها، و عن ظاهر محكى المفاتيح: عدم النجاسة، و القول الاوّل أقول و يشهد له: صحيح «۳» ابن ميمون: سألت أبا عبد اللّه (عليه السلام) عن الرجل يقع ثوبه على جسد الميت، قال (عليه السلام): ان كان غسّل الميت فلا تغسل ما اصاب ثوبك

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵ و ۱۷ و ۱۸ و ۱۹- من ابواب الماء المطلق.

(۲) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب النجاسات.

(۳) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب النجاسات حديث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۴۸

]...[

منه، و ان كان لم يغسل فاغسل ما اصاب ثوبك منه. و نحوه صحيح الحلبى.

و التوقيع «۱» فى امام حدثت عليه حادثة قال (عليه السلام): ليس على من نحاه إلّا غسل اليد.

و استدل صاحب المفاتيح على ما اختاره: بان الميت لو كان نجس العين لم يطهر بالتغسيل.

و فيه: ما ذكره صاحب الجواهر ره من انّه اجتهاد فى مقابل النصّ ... فروع.

الاجزاء المبانة من الميتة

الأوّل الاجزاء المبانة من الميتة نجسة على المشهور شهرة عظيمة، و عن المدارك: ان النجاسة مقطوع بها بين الاصحاب.

و يشهد لنجاستها: ما دلّ على نجاسة الميتة، اذ المستفاد منه بحسب المتفاهم العرفى: انّ معروض النجاسة جسد الميت بلا دخل للاتصال فيها، و مفهوم العلة فى «۲» خبر الحلبى عن الامام الصادق (عليه السلام): لا بأس بالصلاة فيما كان من صوف الميتة انّ الصوف ليس فيه روح.

و فی خبر «۳» أبی حمزة عن أبی جعفر (علیه السلام)- فی حدیث طویل بعد نفی الباس عن الانفحة-: ان الانفحة لیس فیها دم و لا عرق، و لا بها عظم. و نحوهما غیرهما.

و لو تنزلنا عن ذلک و فرضنا الشک فی النجاسة، فلا مانع من الرجوع إلی استصحاب النجاسة الثابتة حال الاتصال.

---

(۱) الوسائل- باب ۳ من ابواب غسل المس حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب من ابواب ۶۸- النجاسات حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۱.

]...[

و یستثنی من ذلک ما لا تحله الحیاة منها کالصوف و الشعر بلا خلاف، بل ادعی الاجماع علیه، و تشهد له جملة من النصوص:.

کصحیح «۱» حریز: قال أبو عبد اللّه (علیه السلام) لزرارة و محمّد: اللبن و اللبأ و البیضة و الشعر و الصوف و القران و الناب و الحافر و کلّ شیء یفصل من الشاة و الدابة فهو ذکی، و ان اخذته بعد ما یموت فاغسله و صل فیه.

و صحیح الحلبی و خبر الثمالی المتقدمین و نحوها غیرها، و هذا ممّا لا إشکال فیه، انما الکلام یقع فی جهات:.

الأُولی: انّ الصوف و الوبر و الشعر هل یعتبر فی الصلاة فیها الغسل أم لا؟ و استدل للأوّل: بصحیح حریز المتقدم.

و فیه: انّ الامر بالغسل مقدمة للصلاة ظاهر فی کونه لأجل النجاسة، و علیه فظاهره نجاسة موضع الاتصال بالمیتة، اذ النجاسة المتصورة فیها المرتفعة بالغسل لیست إلّا الحاصلة بالملاقاة، و علیه فتختص بما اذا اخذ لا بالجز.

فالاقوی: عدم الاعتبار الغسل سوی غسل الموضع المتصل بالمیتة.

الثانیة: هل تختص طهارة الصوف و الوبر و الشعر بما اذا اخذ بالجز کما عن الشیخ فی النهایة، أو تعم ما یؤخذ قلعاً وجهان: قد استدل للاول: بانّ اصل المأخوذ قلعاً لا محالة یکون معه جزء من لحم المیتة، و بانّ اصولها من اجزاء المیتة و فیها روح، مع انّها لیست داخلة تحت احد العناوین المستثنیات، و بخبر «۲» الفتح بن یزید الجرجانی: و کلّما کان من السخال الصوف ان جز، و الشعر و الوبر و الانفحة و القرن و لا یتعدی إلی غیرها.

و فی الجمیع نظر: اذ الأوّل ممنوع، سیما فی الحیوانات التی لها جلد غیر رقیق

---

(۱) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۷ و ۱۳.

(۲) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۷ و ۱۳.

]...[

کالحمار.

و امّا الثانی: فلأن اصل الشعر مثلًا انّما هو مادته، فکیف یمکن ان یکون ممّا تحله الحیاة، و عدم دخولها فی أحد تلک العناوین لا یضر لعموم العلّة فی صحیح الحلبی و غیره.

و امّا الثالث: فلأنّه ضعیف السند و مضطرب المتن، حیث انّ خبر قوله: کلّ ما کان ... الخ غیر مذکور.

طهارة الانفحة

و یلحق بالمذکورات امور ثلاثة.

الأوّل: الانفحة لا خلاف فی طهارتها، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیها، و تشهد لها جملة من النصوص: کخبر أبی حمزة المتقدم، و صحیح «۱» زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام): سألته عن الانفحة تخرج من الجدی المیت، قال (علیه السلام): لا بأس به، قلت: اللبن یکون فی ضرع الشاة و قد ماتت؟ قال (علیه السلام) لا بأس به. و نحوهما غیرهما.

ثمّ انه قد اختلف کلمات الفقهاء و اللغویین فی تعیین الانفحة، فعن جماعة منهم المصنف ره: انّها شیء اصفر مستحیل فی جوف السخلة، و عن السرائر و غیرها: انّها کرش الحمل أو الجدی ما لم یأکل، و اختار بعض المحققین ره: انّها اسم للظرف و المظروف..

و علی جمیع التقادیر لا ریب فی طهارة المظروف، امّا علی الاخیر فواضح، و امّا علی الاوّل فلدلالة النصوص علی طهارة الانفحة الظاهرة فی الطهارة الفعلیة فلا

---

(۱) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الاطعمة المحرمة الحدیث ۹.

]...[

یصح الحکم بتنجسها بملاقاتها مع ظرفها، و امّا علی الثانی فلما دلّ علی طهارة اجزاء المیتة التی لا تحلها الحیاة.

و امّا الظرف، فحیث لم یثبت کون الانفحة اسماً له فلا مخرج له عن عموم ما دلّ علی نجاسة اجزاء المیتة، فیتعین الحکم بنجاسته.

فان قلت: انّه بعد ما ثبت طهارة المظروف یتحقق علم اجمالی بورود التخصیص، امّا علی عموم ما دلّ ان النجس ینجس و یحکم بنجاسة الظرف، أو علی عموم ما دلّ علی نجاسة اجزاء المیتة، و لازمه عدم جواز التمسک بأصالة العموم فی شیء منهما، فالمرجع عند الشک فی طهارة الظرف هو قاعدة الطهارة.

قلت: ان هذا العلم اجمالی یکون منحلًا للعلم بان عموم النجس ینجس لا یکون شاملًا للمقام، امّا لعدم نجاسة ظرفه، أو لعدم منجسیته، فتبقی اصالة العموم فی ما دلّ علی نجاسة اجزاء المیتة بلا معارض.

فتحصل: انّ الاقوی ان المظروف محکوم بالطهارة، و الظرف بالنجاسة.

ثمّ إن ظاهر النصوص اختصاص الطهارة بالمأکول، اذ بعضها وارد فی خصوص الجدی، و فی جملة منها التنصیص علی جواز أکل الجبن الذی تجعل فیه الانفحة المختص بمأکول اللحم، و مرسل الصدوق و ان کان مطلقاً لکنه لارساله لا یعتمد علیه، و علیه فالاقوی هو الحکم بنجاسة الظروف و المظروف، امّا الظرف فلکونه من اجزاء المیتة التی تحلها الحیاة، و امّا المظروف فلملاقاة مع الظرف النجس.

الثانی: اللبن فی الضرع، و لا ینجس بملاقاة الضرع کما هو المشهور، بل عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه، و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح زرارة المتقدم فی الانفحة، و مصحح حریز المتقدم فی الاجزاء المبانة و نحوهما غیرهما.

و عن جماعة منهم المصنف ره القول بالنجاسة، و عن المنتهی: انّه المشهور،

]...[

و استدل له بخبر «۱» وهب بن وهب عن جعفر عن ابیه (علیهما السلام): انّ علیاً (علیه السلام) سئل عن شاة ماتت فحلب منها لبن، فقال (علیه السلام) ذلک الحرام محضاً.

و ایده الشیخ الاعظم قده: بانّ الروایة و ان کانت ضعیفة السند بمن قیل فی حقه: انّه اکذب البریة و موافقة لمذهب العامّة، إلّا انها منجبرة بالقاعدة المجمع علیها، و هی قاعدة نجاسة ملاقی النجس، و نصوص الطهارة و ان کانت صحیحة إلّا انّها مخالفة للقاعدة فتطرح هذه النصوص و یعمل بتلک الروایة.

و فیه: انّ الخبر الضعیف لا ریب فی انّه ینجبر بالعمل، و امّا مطابقته للقاعدة فلا اری وجهاً فی انجباره بها، مع انّه لو سلم ذلک فلا وجه لکونها من مرجحات ذلک الخبر علی النصوص الصحیحة مع کونها مخالفة للعامة، و لا تکون القاعدة من القواعد العقلیة غیر القابلة للتخصیص حتّی یطرح لاجلها النصوص المعتبرة، و الاقوی هی الطهارة، و بما انّ بعض نصوصها مطلق غیر مقید بالمأکول، فالاظهر شمول الحکم لغیر المأکول، و انصرافها إلی المأکول بدوی لا یوجب تقیید الاطلاق، فتأمل.

الثالث: البیض لا شبهة و لا خلاف فی طهارته فی الجملة، و تشهد لها جملة من النصوص، و لکن عن جماعة: تقییدها بما اذا اکتست القشر الاعلی، و عن آخرین: بالقشر الصلب أو بالجلد الغلیظ أو بالجلد الفوقانی، و استدل له بخبر «۲» غیاث عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی بیضة خرجت من است دجاجة میتة، قال (علیه السلام): ان کانت اکتست البیضة الجلد الغلیظ فلا بأس بها، و به یقید اطلاق غیره.

و فیه: انّ الخبر وارد فی مقام بیان الحلیة و الحرمة، و یدل علی ان الحلیة معلقة علی اکتساء الجلد الغلیظ، و امّا الطهارة و النجاسة فهو ساکت عن بیانهما، فیرجع فیهما إلی

---

(۱) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الاطعمة المحرمة الحدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۳- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۵.

]...[

ما تقتضیه القاعدة و هی الطهارة، لکونه من الاجزاء التی لا تحلها الحیاة، مضافاً إلی اطلاق نصوصها.

و بذلک ظهر ضعف ما عن المصنف ره من الافتاء بنجاسة بیض ما لا یؤکل لحمه نظراً إلی ما فی جملة من النصوص من التصریح بجواز الاکل المختص بالمأکول، فیحمل غیرها علیه.

الاجزاء المبانة من الحی

الثانی: المشهور بین الاصحاب انّ الاجزاء المبانة من الحی ممّا تحله الحیاة کالمبانة من المیت عدا الاجزاء الصغار.

اقول: یقع الکلام فی مقامین: الاول: فی اصل الحکم، الثانی: فیما استثنی من طهارة الاجزاء الصغار.

امّا الاول: فالظاهر انّه لا خلاف فیه، و تشهد له طوائف من النصوص: منها: ما دل علی نجاسة المیتة، فان المفهوم منه عرفاً نجاسة کل ما فیه الروح بخروجه، سواء صدق علیه المیتة أو لم یصدق، و لذا لو قطع الحمار مثلًا بقطعات فخرج عنها الروح لا یتوقف العرف فی الحکم بنجاسة کل قطعة منها.

و منها: ما ورد فی الصید المتضمن لان ما قطعت الحبالة فهو میتة کخبر «۱» عبد اللّه بن سلیمان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): ما اخذت الحبالة و انقطع منه شیء أو مات فهو میتة.

و صحیح «۲» ابن قیس عن أبی جعفر (علیه السلام): قال أمیر المؤمنین (علیه

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الصید حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۲۴- من ابواب الصید حدیث ۱.

]...[

السلام): ما اخذت الحبالة من صید فقطعت منه یداً أو رجلًا فذروه فانّه میت. و نحوهما غیرهما.

و اورد علیه بعض اعاظم المحققین (ره): بانّ المراد بکونه میتة ان کان کونه میتة حکماً فالمتبادر منه حینئذ ارادة حرمة الاکل لا النجاسة، و ان کان کونه میتة حقیقة فیحتاج الحکم بالنجاسة إلی ورود دلیل عام یدل علی نجاسة المیتة بحیث یعم الفرض، و حیث لیس فلا دلیل علی النجاسة.

و فیه: انّ هذه النصوص تدل علی النجاسة علی کلا التقدیرین، امّا علی الاول فلإطلاق دلیل التنزیل، و امّا علی الثانی فلأن بیان الشارع للفرد الحقیقی الخفی لا محالة یکون بلحاظ ثبوت الحکم الثابت للفرد الجلی له، و إلّا فلیس بیان ذلک وظیفته.

و بما ذکرناه ظهر دلالة النصوص الواردة فی الیات الغنم. کخبر أبی «۱» بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) انّه قال فی الیات الغنم تقطع و هی احیاء: انّها میتة. و نحوه غیره علی النجاسة.

و منها: خبر «۲» قتیبة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) الوارد فی لباس الخز. و فیه علل (علیه السلام) طهارة الصوف الذی لا روح فیه. بانّه أ لا تری انّه یجز و یباع و هو حی. فانّه یدل علی الملازمة بین طهارة الجزء المبان من الحی مع طهارته اذا بان من المیت، و حیث عرفت نجاسة الاجزاء المبانة من المیتة، فالمبانة من الحی أیضاً کذلک.

و امّا المقام الثانی: فعن الحدائق: الظاهر انّه لا خلاف فی طهارة الاجزاء الصغار و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیها.

و یشهد لها: صحیح «۳» علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام) قال: سألته عن

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الذبائح حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۶۸- من ابواب النجاسات حدیث ۷.

(۳) الوسائل- باب ۶۳- من ابواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

الرجل یکون به الثالول و الجراح هل یصلح له ان یقطع الثالول و هو فی صلاته أو ینتف بعض لحمه من ذلک الجرح و یطرحه؟ قال (علیه السلام): ان لم یتخوف ان یسیل الدم فلا بأس، و ان تخوف ان یسیل الدم فلا یفعل..

حیث انّه بقرینة التفصیل بین سیلان الدم و عدمه. ظاهر فی کونه وارداً لبیان الرخصة الفعلیة من جمیع الجهات، لا لبیان عدم قادحیة هذا الفعل من حیث هو.

فحینئذ لأجل عدم التفصیل فیه مسه بالرطوبة و عدمه، و لا التفصیل بین کونه بالحک أو بغیره المستلزم لحمله فی الصلاة آناً ما، بل الظاهر من قوله یطرحه هو الثانی فیدل الخبر علی عدم النجاسة، و بهذا التقریب یندفع جمیع ما اورد علی الاستدلال به.

طهارة فأرة المسک

الثالث: فارة المسک المبانة من الحی طاهرة، و کذا المسک، فالکلام فی هذا الفرع یقع فی مقامین: الاول: فی المسک، الثانی: فی جلده.

امّا الاول: فعن التحفة: ان للمسک اقساماً اربعة.

الاول: المسک الترکی، و هو دم یقذفه الظبی بطریق الحیض أو البواسیر فینجمد علی الاحجار.

الثانی: الهندی و هو دم ذبح الظبی المعجون مع روثه و کبده.

و اختار شیخنا الانصاری نجاسة هذین القسمین، و قال: هذان ممّا لا إشکال فی نجاستهما.

و اورد علیه المحقق الهمدانی ره: بانّ الظاهر حصول الاستحالة المانعة من اطلاق اسم الدم علیه بعد صیرورته مصداقاً للمسک، فمقتضی القاعدة طهارتهما.

و فیه: انّ الاختلاط و الانجماد لا یوجبان الاستحالة، و لعلّ اطلاق المسک

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۵۶

]...[

علیهما لاجل ما فیهما من اجزاء مسکیة موجبة لکون رائحتهما رائحة المسک، و علیه فلا وجه للحکم بالطهارة، بل مقتضی عموم ما دل علی نجاسة الدم نجاستهما.

و بذلک اندفع ما اورد علی الشیخ الاعظم ره: بانّ الاجماع قام علی طهارة المسک، فاللازم هو الحکم بطهارتهما. وجه الاندفاع: انّا لو سلمنا ثبوته و کونه من قبیل الاجماع علی القاعدة الموجب للتمسک بمقعده، و لکن لاجل عدم صدق المسک علی مجموع اجزائهما لا یصح التمسک باطلاقه لاثبات طهارتهما، اذ المسک مفهوم غیر مفهوم الدم.

و بذلک کله ظهر حکم القسم الثالث من المسک، و هو دم یجتمع فی سرة الظبی بعد صیده، یحصل من شق موضع الفأرة و تغمیز اطراف السرة حتی یجتمع فیجمد، و لونه اسود، و قد اختار الشیخ قده طهارته مع تذکیة الظبی، و لعلّ وجهه تخیل کونه من الدم المتخلف فی الذبیحة.

و فیه: ان الدم المتخلف فی الذبیحة بنفسه طاهر، لا الدم الذی یبقی فیها مع تسبیب الاسباب، فالاقوی نجاسته أیضاً.

الرابع: مسک الفأرة، و هو دم یجتمع فی اطراف سرته فی الفأرة، ثمّ بعد ما تمتلی الفأرة من المسک یعرض للموضع حکة یسقط بسببها المسک مع جلده، و لا إشکال فی طهارة هذا القسم للاجماع و النصوص، و لما قیل من انّ المسک مفهوم مباین للدم.

و امّا المقام الثانی فلجلده ایضاً اقسام اربعة: الأوّل: المأخوذ من المیت، الثانی: ما یجز من الحی، الثالث: ما یؤخذ منه بعد التذکیة، الرابع: ما ینفصل عن الحی بنفسه لا إشکال فی طهارة ما یؤخذ من المذکی.

و امّا غیره فالمشهور بین الاصحاب طهارته أیضاً، و عن کشف اللثام: النجاسة مطلقاً، و عن المنتهی: الطهارة اذا انفصل من الحی، و النجاسة اذا انفصل من المیت.

و قد استدل للمشهور: بالاجماع، و النص علی طهارة المسک الدالّان علی طهارة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۵۷

]...[

الفأرة بالالتزام، و بأنّها لیست جزء للظبی، و بعدم کونها ممّا تحله الحیاة، و بالاجماع المدعی علی طهارتها.

و بصحیح «۱» علی بن جعفر عن اخیه (علیهما السلام): سألته عن فأرة المسک تکون مع من یصلی و هی فی جیبه أو ثیابه، قال (علیه السلام): لا بأس بذلک.

و فی الجمیع نظر: امّا الاول: فلأنّه لا إطلاق لمّا دل علی طهارة المسک من هذه الجهة کی یتمسک بإطلاقه، مع انّه لو سلم اطلاقه فانّما یدل علی عدم تنجسه بملاقاة الفأرة، فیمکن أن یکون مخصصاً لمّا دل علی منجسیة النجس.

و امّا الثانی: فلا وجه لادعائه مع اتصالها بالبدن.

و اما الثالث: فلانّها من جنس الجلود، غایة الامر عند انفصالها یخرج عنها الروح.

و امّا الرابع: فمضافاً إلی انّ الصلاة مع شیء غیر ساتر أعم من طهارته انّه لو سلم تمامیة دلالته لا بدّ من تقییده بمکاتبة «۲» عبد اللّه بن جعفر إلی أبی محمّد (علیه السلام): هل یجوز للرجل ان یصلی و معه فأرة مسک؟ قال (علیه السلام): لا بأس بذلک اذا کان ذکیاً. اذ الضمیر المقدر فی کان لا یرجع إلی الظبی لعدم ذکره قبلًا کی یرجع الضمیر إلیه، و لا إلی المسک، اذ یکون الجواب غیر تام حینئذ، لانّ السؤال انّما یکون عن الفأرة، بل یرجع إلی الفأرة بتقدیر ما مع المصلی، و معنی الذکی الطهارة الذاتیة، لا المذکی لعدم اطلاق المذکی إلّا علی الحیوان، فالفأرة من المذکی لا- انّه مذکی، و لا- الطهارة فی مقابل النجاسة العرضیة، اذ السؤال انّما یکون عن خصوص الفأرة لاعن الجهات الأخر.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۱- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۵۸

]...[

و علیه فالمکاتبة تدل علی انّ للفأرة قسمین: طاهر، و نجس، فیقید بها اطلاق الصحیح، و حیث لم یبین فیها القسمان. فلا بدّ من الرجوع إلی القواعد الاخر و هی تقتضی طهارة ما اخذ من المذکی، و ما انفصل عن الحی، و نجاسة ما اخذ منه بالجز، امّا الاول و الثالث فواضح، و امّا الثانی فلان حمل نصوص طهارة المسک علی خصوص القسم الاول حمل لها علی الفرد النادر، مضافاً إلی انّ طهارة ذلک القسم غیر محتاجة إلی البیان، فیتعین أن یقال: انّه ارید من مورد الاجماع و الاخبار القسم الثانی الذی هو الفرد المتعارف الغالب.

میتة ما لا نفس له

الرابع میتة ما لا نفس له طاهرة بلا خلاف، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علی الطهارة، و یشهد لها موثق «۱» حفص عن جعفر عن ابیه (علیه السلام): لا یفسد الماء إلّا ما کانت له نفس سائلة و الایراد علیه بانّه لم یصرح فیه بالمیتة، مندفع بانّ الظاهر من اسناد الافساد و عدمه إلی ما له نفس و ما لیست له منجسیته و عدمها، لا منجسیة بوله و روثه و نحوهما، مع انّ اطلاقه علی فرض التنزل یشمل میتته،

و اضعف منه دعوی اختصاصه بالماء.

و موثق «۲» عمّار عنه (علیه السلام) سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النملة و ما اشبه ذلک یموت فی البئر و الزیت و السمن و شبهه، قال (علیه السلام) کل ما لیس له دم فلا بأس. بضمیمة عدم الفصل بین ما لیس لم دم و ما له دم غیر سائل.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

و عن المهذب: نجاسة میتة العقرب، و استدل له بموثق «۱» سماعة: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن جرة وجد فیها خنفساء قد ماتت، قال (علیه السلام): القها و توضأ منها، و ان کان عقرباً فارق الماء و توضأ من ماء غیره.

و فیه: انّه یتعین حمل الامر بالإراقة علی اولویة الاجتناب عنه لخبر «۲» ابن جعفر عن اخیه: سألته عن العقرب و الخنفساء و اشبهاههن تموت فی الجرة أو الدن یتوضأ منه للصلاة؟ قال (علیه السلام): لا بأس.

الشک فی التذکیة

الخامس: لا إشکال فی انّ ما لم یذک ذکاة شرعیة بحکم المیتة اجماعاً و نصوصاً، بل لا یبعد دعوی انّ المراد من المیتة ذلک، و یشهد له موثق «۳» سماعة: اذا رمیت و سمیت فانتفع بجلده، و امّا المیتة فلا. و النصوص «۴» الواردة فی باب الاطعمة فی الیات الغنم المتضمنة ان ما یقطع منها و هی احیاء میتة. فانّه اذا کان المراد من المیتة ما یصدق علی الالیات فلا محالة یصدق علی کل ما خرج روحه بغیر وجه شرعی، ثمّ أنّه لو علم بعدم التذکیة فلا اشکال، و امّا اذا شک و لم تکن امارة علیها فقد عرفت فی بحث البول و الغائط موارد جریان اصالة عدم التذکیة و موارد لا تجری فیها.

و انّما الکلام فی المقام یقع فی انّه هل تترتب النجاسة علی اصالة عدم التذکیة ام لا؟ و قد استدل لعدم ترتبها علیها بوجهین:.

الاول: انّه لکون الاستصحاب من الادلة الظنیة لا تثبت به النجاسة لانها لا

---

(۱) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب النجاسات حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۳۵- من ابواب النجاسات حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۴.

(۴) الوسائل- باب ۳- من ابواب الذبائح.

]...[

تثبت إلّا بالیقین.

و فیه: انّه مع تعبد الشارع بموضوع النجاسة لا محالة تترتب علیه، و لا شک فیها حتّی تجری قاعدة الطهارة، و دعوی اخذ الیقین بأحد

العناوین النجسة فی الحکم بالنجاسة، مضافا إلی فسادها لا تمنع من ترتبها علی الاستصحاب لما حققناه فی محله من انّ الاستصحاب یقوم مقام القطع المأخوذ فی الموضوع علی وجه الطریقیة.

الوجه الثانی: انّ عدم جواز الصلاة فی الجلود و الخفاف علق علی العلم بانّه میتة فی خبرین: احدهما «۱»: صحیح الحلبی و فیه قال (علیه السلام): صل فیه حتّی تعلم انه میت بعینه. ثانیهما: خبر «۲» علی بن حمزة و فیه: ما علمت انّه میتة فلا تصل فیه.

فمع الشک یجوز الصلاة فیه، و هو اخص من الطهارة.

و فیه: انّ الخبرین واردان فی مقام بیان الحکم الظاهری، و یدلان علی انّه فی مورد الشک و وجود الامارة علی التذکیة تترتب آثار التذکیة، إلّا مع العلم بعدمها.

ففی صحیح «۳» الحلبی: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الخفاف التی تباع فی السوق، فقال: اشتر و صل حتّی تعلم انّه میت. حیث انّ الظاهر من السوق فیه سوق المسلمین الذی هو من الامارات المعتبرة.

و فی خبر «۴» ابن حمزة: انّ رجلًا سأل أبا عبد اللّه (علیه السلام) و انا عنده عن الرجل یتقلد السیف و یصلی فیه، قال (علیه السلام): نعم، فقال الرجل: انّ فیه الکیمخت؟ قال: و ما الکیمخت؟ قلت: جلود دواب منه ما یکون ذکیاً و منه ما یکون میتة، فقال: ما علمت انّه میته فلا تصل فیه. حیث انّ الظاهر من الخبر تلقی السیف من ید المسلم.

---

(۱) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۲ و ۴.

(۲) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۲ و ۴.

(۳) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۲ و ۴.

(۴) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۴.

]...[

مع انّه لو سلم دلالتهما علی اما ادعی یتعین حملهما علی ما ذکرناه جمعاً بینهما و بین ما دل علی ترتیب آثار المیتة إلّا مع العلم بانّه مذکی، بقرینة ما دل علی جواز ترتیب الآثار فی موارد خاصة.

فالصحیح ان یستدل له: بانّه یترتب علی اصالة عدم التذکیة حرمة أکل لحمه، و عدم جواز الصلاة فیه. لان الحلیة و جواز الصلاة رتبا علی المذکی.

و لا یترتب علیها النجاسة، لأنها مترتبة علی عنوان المیتة، و الموت و ان لم یکن مختصاً بما مات حتف انفه بل أعم منه و من کلّ ما زهق روحه بغیر وجه شرعی، إلّا انّ الظاهر- و لا أقل من المحتمل- انّ الموت هو زهاق الروح المستند إلی سبب غیر شرعی، لاما لم یستند إلی سبب شرعی کما صرح به فی محکی مجمع البحرین، و علیه فلا یثبت باستصحاب عدم التذکیة موضوع النجاسة إلّا بناء علی حجیة الاصل المثبت.

و دعوی انّه فی مکاتبة الصیقل «۱» إلی الامام الرضا (علیه السلام): انی اعمل اغماداً لسیوف من جلود الحمر المیتة فیصیب ثیابی أ فأصلی فیها؟ فکتب (علیه السلام) إلیّ: اتخذ ثوباً لصلاتک. فکتبت إلی أبی جعفر الثانی: انّی کتبت إلی ابیک بکذا و کذا فصعب علی ذلک فصرت اعملها من جلود الحمر الوحشیة الذکیة، فکتب (علیه السلام) الیّ: کل اعمال البر بالصبر یرحمک اللّه، فان کان ما تعمل وحشیاً ذکیاً فلا بأس. رتبت النجاسة بمقتضی مفهوم الشرط علی کلّ ما لم یذک، فترتب علی اصالة عدم التذکیة، مندفعة بانّ السائل فرض فی سؤاله انّه کان یعمل اوّلًا من جلود الحمر المیتة، ثمّ بعده کان یعمل من جلود الحمر الوحشیة الذکیة، فجوابه (علیه

السلام) ناظر إلی ذلک، و انّه لا بأس بما یستعمله من جلود الحمر الوحشیة الذکیة، و مفهومه

---

(۱) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۶۲

]...[

حینئذ ثبوت الباس فی خصوص القسم الاول، لا کل ما لم یذک، و الشاهد علیه مضافاً إلی انّه الظاهر منه تقیید الحمر بالوحشیة، مع انّ کونها وحشیة، لا دخل له فی الطهارة.

فتحصل: انّ الاقوی هی الطهارة فی صورة الشک، و ان کان لا یجوز الصلاة فیه.

الجلد فی سوق المسلمین

اشارة

السادس: ما یؤخذ من ید المسلم من اللحم أو الشحم أو الجلد محکوم بالطهارة و ان لم یعلم تذکیته، و کذا ما یوجد فی سوق المسلمین أو یوجد مطروحاً فی ارضهم.

و یشهد للأوّل: مضافاً إلی عدم الخلاف فیه و النصوص الآتیة فی السوق الدالة علی کونه امارة یستکشف بها کون البائع مسلماً خبر «۱» اسماعیل بن عیسی: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن جلود الفراء یشتریها الرجل فی سوق من اسواق الجبل یسأل عن ذکاته اذا کان البائع مسلماً غیر عارف؟ قال (علیه السلام): علیکم انتم ان تسألوا عنه اذا رایتم المشرکین یبیعون ذلک، و اذا رأیتم یصلون فیه فلا تسألوا عنه.

و للثانی صحیح «۲» الحلبی: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الخفاف التی تباع فی السوق، فقال (علیه السلام): اشتر و صل فیها حتی تعلم انّه میتة بعینه.

و صحیح «۳» احمد بن محمّد بن أبی نصر: سألته عن الرجل یأتی السوق فیشتری جبة فراء لا یدری أ ذکیة هی ام غیر ذکیة أ یصلی فیها؟ قال (علیه السلام): نعم لیس علیکم المسألة، ان أبا جعفر (علیه السلام) کان یقول: انّ الخوارج ضیقوا علی انفسهم بجهالتهم، انّ الدین اوسع من ذلک.

---

(۱) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۶۳

]...[

و خبر «۱» الحسن بن الجهم: قلت لابی الحسن (علیه السلام): اعترض السوق فاشتری خفاً لا أدری أ ذکیّ هو ام لا؟ قال (علیه السلام): صل فیه، قلت: فالنعل؟ قال (علیه السلام): مثل ذلک، قلت: انی اضیق من هذا، قال (علیه السلام): ا ترغب عمّا کان أبو الحسن یفعله.

و نحوها غیرها.

و للثالث مصحح «۲» اسحاق بن عمّار عن العبد الصالح (علیه السلام): انّه لا بأس بالصلاة فی الفراء الیمانی و فیما صنع فی ارض الإسلام، قلت: فان کان فیها غیر أهل الإسلام؟ قال: اذا کان الغالب علیها المسلمین فلا بأس.

و خبر «۳» السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): انّ امیر المؤمنین (علیه السلام) سئل عن سفرة وجدت فی الطریق مطروحة یکثر لحمها و خبزها و جبنها و بیضها و فیها سکین، فقال امیر المؤمنین: یقوّم ما فیها ثمّ یؤکل لانّه یفسد و لیس له بقاء، فاذا جاء طالبها غرموا له الثمن، قیل له: یا امیر المؤمنین لا یدری أ سفرة مسلم أم سفرة مجوسی؟ فقال: هم فی سعة حتّی یعلموا. و هو و ان لم یقید بالمطروحة فی ارض المسلمین إلّا انّه مختص بها، امّا لانصراف السؤال إلیها، أو لکونها القدر المتیقن منه، أو یقید بها بشهادة الخبر السابق.

فاعتبار ید المسلم و سوق المسلمین و ارض الاسلام فی الجملة ممّا لا ینبغی التوقف فیه.

و انّما الکلام فی موردین: الاوّل: انّ اعتبار السوق أو الأرض هل یکون لکونهما بأنفسهما من الامارات للتذکیة فمع الشک فیها یکونان امارتین علیها حتّی مع العلم

---

(۱) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۹.

(۲) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۶۴

]...[

بکفر من یؤخذ من یده کما قیل، أو لاجل کونهما امارتین یستکشف بهما کون البائع مسلماً فهما طریقان إلی الحجة، فلو شک فی کون البائع فی سوق المسلمین أو ارضهم مسلماً یعامل معه معاملة المسلم؟ وجهان اقواهما الثانی.

و یشهد له خبر اسحاق المتقدم، اذ قوله (علیه السلام): اذا کان الغالب ... الخ مع فرض کون ما یؤخذ ما صنع فی ارض الإسلام. ظاهر فی ارادة انّ ارض الإسلام من حیث هی لا تکون امارة للتذکیة.

و خبر اسماعیل المتقدم ایضاً، فانّ قوله (علیه السلام): علیکم أنّ تسألوا ... الخ مع فرض کون السوق سوق المسلمین، اذ الجبل کان من بلاد الإسلام حین السؤال صریح فیما ادعیناه.

فالاقوی عدم البناء علی تذکیة ما فی سوق المسلمین اذا کان من یؤخذ منه کافراً، امّا اذا کان مجهول الحال فیبنی علیها.

و امّا ما ذکره بعض الاجلة: من ان المنصرف من لفظ السوق فی النصوص من فیه من المسلمین، فالمراد من السوق فیها الاشارة إلی تصرف المسلم، و علیه فیشکل البناء علی تذکیة ما فی سوق المسلمین ان کان من یؤخذ منه مجهول الحال، فضلًا عمّا اذا کان کافراً فغیر سدید، اذ ظاهر النصوص تعلیق الحکم علی سوق المسلمین و ارضهم، و حملها علی ما ذکر یحتاج إلی قرینة مفقودة، مع انّ قوله (علیه السلام) فی خبر إسحاق: اذا کان الغالب علیها المسلمین فلا بأس. صریح فی ما اخترناه، اذ لو کان المدار علی ید المسلمین لا سوق المسلمین لما کان لاعتبار الغلبة وجه کما لا یخفی علی المتدبر.

حکم ما فی ید المستحل للمیتة

الثانی: هل یختص الحکم المزبور بما فی ید غیر المستحل للمیتة کما عن التذکرة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۶۵

]...[

و المنتهی و النهایة، أو یعم ما فی ید المستحل لها اذا أخبر بالتذکیة کما عن الذکری و البیان، أو یعمه مطلقاً کما لعله المشهور؟ وجوه:

قد استدل للاوّل: بعدم حصول الظن بتذکیة ما فی ید لمستحل للمیتة، و بخبر أبی بصیر «۱»: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الصلاة فی الفراء، فقال (علیه السلام): کان علی بن الحسین رجلًا صرداً لا یدفئه فراء الحجاز لانّ دباغها بالقرظ، فکان یبعث إلی العراق فیؤتی ممّا قبلکم بالفرو فیلبسه، فاذا حضرت الصلاة القاه و القی القمیص الذی تحته، و کان یسأل عن ذلک فیقول: انّ اهل العراق یستحلون لباس الجلود المیتة و یزعمون أن دباغه ذکاته.

و خبر «۲» ابن الحجاج: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): انّی ادخل السوق- اعنی هذا الخلق الذین یدعون الاسلام- فاشتری منهم الفراء للتجارة، فأقول لصاحبها: أ لیس هی ذکیة فیقول: بلی، فهل یصلح لی ان ابیعها علی انّها ذکیة؟ فقال (علیه السلام): لاو لکن لا بأس ان تبیعها و تقول: قد شرط لی الذی اشتریتها منه انّها ذکیة، قلت: ما افسد ذلک؟ قال: استحلال أهل العراق للمیتة.

و فی الجمیع نظر: امّا الأول: فلعدم اعتبار الظن الفعلی فی حجیة الامارات، فمع فرض شمول المطلقات لا احتیاج إلی حصوله، و مع عدمه لا یفید حصول الظن.

و امّا الثانی: فلأنّ المسئول عنه حکم الصلاة فی الفراء، فجوابه بحکایة فعل الامام (علیه السلام) کما یمکن ان یکون المراد منه المنع یمکن ان یکون الکراهة و الاحتیاط الاستحبابی.

و امّا الثالث: فلان الظاهر منه المنع عن الشهادة إلّا مع العلم أو الاطمئنان.

---

(۱) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۶۱- من ابواب النجاسات حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۶۶

]...[

و استدل للقول الثانی بخبر «۱» محمّد بن الحسین الاشعری: کتب بعض اصحابنا إلی أبی جعفر الثانی: ما تقول فی الفرو یشتری من السوق؟ فقال (علیه السلام): اذا کان مضموناً فلا بأس.

و فیه: انّه لا بد من حمله علی الاستحباب أو علی عدم کون البائع مسلماً لوجهین: الاول: عدم اختصاصه بالمستحل، الثانی: دلالة صحیح احمد بن محمّد بن أبی نصر المتقدم. و فیه: لیس علیکم المسألة: علی عدم الوجوب.

فتحصل: انّ الاقوی هو القول الاخیر لإطلاق النصوص.

[جلد المیتة لا یطهر بالدبغ]

السابع: جلد المیتة لا یطهر بالدبغ کما هو المشهور، و عن ابن الجنید: طهارته به، و مال إلیها الکاشانی.

و استدل لها بمرسل «۲» الصدوق عن الإمام الصادق (علیه السلام): سئل عن جلود المیتة یجعل فیها اللبن و السمن و الماء ما تری فیه؟

قال (علیه السلام): لا بأس ... إلخ. المحمول علی ما بعد الدبغ، لانّ الجلد قبله غیر قابل لاستعماله فی المذکورات.

و بخبر «۳» الحسین بن زرارة: عن جلد شاة میتة یدبغ فیصب فیه اللبن و الماء أ فأشرب منه و اتوضأ؟ قال: نعم و قد یدبغ فینتفع به و لا یصلی فیه.

و بقصور ما دلّ علی النجاسة عن الشمول لما بعد الدبغ.

و فی الجمیع نظر: امّا الاول: فلإرساله، و امّا الثانی: فلانه معرض عنه عند الاصحاب مع انّه لو تمّ سندهما لمعارضتهما مع خبر أبی بصیر المتقدم المتضمن لإلقاء

---

(۱) الوسائل- باب ۵۰- من ابواب النجاسات حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب النجاسات حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۳۴- من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۷.

]...[

السجاد (علیه السلام) الفر و الذی اشتراه من العراق و القمیص الذی یلیه مستدلًا علیه بانّ اهل العراق یزعمون ان ذکاة المیتة دباغها و خبر «۱» الدعائم عن الإمام الصادق (علیه السلام) عن آبائه (علیهم السلام) عن النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم): المیتة نجسة و ان دبغت یتعین طرحهما. و بذلک ظهر ما فی الثالث. مع انّ الاستصحاب یکفی للحکم بالنجاسة.

و امّا النصوص الدالة علی انّه لا تلبس المیتة و ان دبغت فی الصلاة فهی اجنبیة عن المدعی، اذ لا منافاة بین طهارة شیء و عدم جواز الصلاة فیه.

فتحصل ممّا ذکرناه: انّ الاقوی عدم طهارة جلد المیتة بالدبغ.

حکم السقط

السادس: المشهور بین الاصحاب انّ السقط قبل ولوج الروح فیه نجس، بل لا خلاف فیه، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و الوجه فی نجاسته صدق المیتة علیه، لانّ الموت هو ما یقابل الحیاة تقابل العدم و الملکة، فهو عدم الحیاة عمّا من شأنه تلک، و هذا یصدق علی الجنین و الفرخ فی البیض، اذ لا یعتبر فی صدق العدم فی مقابل الملکة القابلیة الفعلیة، بل تکفی القابلیة النوعیة، مثلا الاعمی یطلق علی الانسان غیر البصیر باعتبار قابلیة نوع الانسان لکونه ذا بصر، و ان کان بالنسبة الی هذا الشخص لم یحرز القابلیة الفعلیة، و دعوی عدم الاطلاق لأدلة نجاسة المیتة کما تری.

و ما ذکره جملة من المحققین (ره) منهم صاحب الجواهر (ره): بانّه علی هذا لا بدّ من الالتزام بوجوب الغسل علی من مس السقط، غیر تام، اذ السقط قبل ولوج

---

(۱) المستدرک- باب ۳۷- من أبواب النجاسات حدیث ۶.

]...[

الروح فیه لا عظم له فلا یجب الغسل علی من مسه لذلک، مع انّ الالتزام به لا یترتب علیه محذور.

و لکن مع ذلک کله دعوی عدم صدق المیتة علیه- لانّ الموت یعتبر فی صدقه سبق الحیاة- غیر بعیدة، و علیه فالقول بالنجاسة لا یخلو عن اشکال، اذا الدلیل علیها حینئذ أمّا قوله (علیه السلام) «۱»: ذکاة الجنین ذکاة امه. بدعوی انّه یدل علی ان مطلق الجنین و لو قبل ولوج الروح فیه یحتاج الی التذکیة، و تذکیته تحصل بتذکیة امه، فاذا لم یذک محکوماً باحکامها منها النجاسة. او لانّه قبل ولوج الروح فیه تحل فیه حیاة امه فهو کباقی ما فی احشائها، فلو انفصل عنها یصدق علیه المیتة فیحکم علیه بحکمها. او لانّه من اجزاء امه، فیشمله عموم ما دل علی نجاسة الاجزاء المنفصلة من الحی.

و فی الجمیع نظر: امّا الاول: فلأنه لیس فی مقام بیان ما یقبل التذکیة حتی یتمسک بإطلاقه، و انما ورد لبیان انّ ما یحتاج الی التذکیة من الجنین تکون تذکیته بذکاة امه.

و امّا الثانی: فلان دعوی حلول حیاة امه فیه بلا بینة.

و امّا الثالث: فلان ذلک الدلیل مختص بالاجزاء فلا یشمل ما لا یعد من اجزاء الحیوان کالحمل.

و دعوی الاجماع علی النجاسة مع عدم تعرض الاکثر لهذا الحکم، و احتمال استناد القائلین بها الی بعض ما تقدم، لا تفید فی اثبات الحکم المذکور.

[عدم التنجس بملاقاة المیتة بلا رطوبة مسریة]

السابع: ملاقاة المیتة بلا رطوبة مسریة لا توجب النجاسة کما هو المشهور، و عن جماعة منهم العلّامة و الشهیدان تنجس ملاقیها حتی مع الیبوسة.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸- من ابواب الذبائح حدیث ۱۲- و بمضمونه اخبار اخر فی ذلک الباب.

]...[

و استدل له باطلاق النصوص کالتوقیع «۱» الخارج فی اجوبة مسائل الحمیری المروی عن الاحتجاج و کتاب الغیبة للشیخ حیث کتب إلیه (علیه السلام): روی لنا عن العالم انّه سئل عن امام قوم صلی بهم بعض صلاته و حدثت علیه حادثة کیف یعمل من خلفه؟ قال: یؤخر و یتقدم بعضهم و یتمّ صلاتهم و یغتسل من مسه.

و التوقیع «۲»: لیس علی من نحاه الّا غسل الید.

و فیه: انّ الظاهر ان عدم التعرض لاعتبار الرطوبة انّما یکون لاجل کونه من المرتکزات التی تصلح لان تکون صارفة عن الاطلاقات، مع انّ قوله (علیه السلام) فی موثق ابن بکیر کل یابس ذکی حاکم علی مثل هذه الاطلاقات، و لا أقل من اظهریته، مع انّه لو سلم التعارض فیما انّ النسبة بینه و بین اطلاقات المقام عموم من وجه، و المختار فی مثل هذا التعارض تقدم ما له العموم علی ما له الاطلاق، فیقدم الموثق، فالاقوی هو ما اختاره المشهور.

عدم جواز البیع المیتة

الثامن: المشهور بین الاصحاب حرمة بیع المیتة، بل عن التذکرة و المنتهی و المفاتیح: دعوی الاجماع علیها.

و تشهد لها جملة من النصوص:.

ففی خبر «۳» السکونی عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): السحت ثمن المیتة.

و فی خبر «۴» حماد بن عمرو انس بن محمّد عن ابیه عن جعفر بن محمّد عن

---

(۱) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل المس حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۳- من ابواب غسل المس حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۵- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۵.

(۴) الوسائل- باب ۵- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۹.

]...[

آبائه (علیهم السلام): فی وصیة النبی (صلّی اللّه علیه و آله و سلّم) للامام علی (علیه السلام): یا علی من السحت ثمن المیتة.

و فی مرسل ابن بابویه: و ثمن المیتة سحت.

و عن «۱» جامع البزنطی عن الإمام الرضا (علیه السلام): عن الغنم یقطع ألیاتها و هی احیاء أ یصلح له ان ینتفع بما قطع؟ قال: نعم یذیبها و یسرجها و یأکلها و لا یبیعها. و نحوه خبر ابن «۲» جعفر عن اخیه (علیه السلام).

و عن المجلسی: جوازه، و استدل له بخبر «۳» الصیقل و ولده: کتبوا إلی الرجل: جعلنا اللّه فداک انّا قوم نعمل السیوف لیست لنا معیشة و لا تجارة غیرها، و نحن مضطرون إلیها، و انما غلافها جلود المیتة و البغال و الحمر الاهلیة لا یجوز فی اعمالنا غیرها، فیحل لنا عملها و شرائها و بیعها و مسها بایدینا و ثیابنا و نحن نصلی فی ثیابنا؟ و نحن محتاجون إلی جوابک فی هذه المسألة یا سیدنا لضرورتنا، فکتب (علیه السلام) اجعلوا ثوباً للصلاة.

و فیه: ان الصیقل لم یفهم جواب مسألته من هذا الجواب، و لذا سأل ثانیاً عن الرضا (علیه السلام): قال کتبت الی الرضا (علیه السلام): انّی اعمل اغماد السیوف عن جلود الحمر المیتة فتصیب ثیابی فاصلی فیها؟ فکتب إلیّ اتخذ ثوباً لصلاتک.

و حیث انّ هذا الجواب ایضاً کان مجملًا لا یفهم منه شیء فانّه کتب الی التقی (علیه السلام) هذا السؤال بعینه قال: کتبت إلی أبی جعفر الثانی (علیه السلام): انّی کتبت إلی ابیک بکذا و کذا فصعب ذلک علی اعملها من جلود الحمر الوحشیة الذکیة،

---

(۱) الوسائل- باب ۶- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۶- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۳۸- من ابواب ما یکتسب به حدیث ۴.

]...[

فکتب (علیه السلام): کل اعمال البر بالصبر یرحمک اللّه، فان کان ما تعمل وحشیاً ذکیاً فلا بأس.

و یظهر من هذا المکاتبة الاخیرة ان الصیقل لم یفهم من جواب الامام الکاظم (علیه السلام) و الامام الرضا (علیه السلام) جواب مسألته من جواز بیع ما کان یعمل، و لذا ترک استعماله حتّی سأل عن الامام الجواد (علیه السلام) فبین الحق من غیر إجمال و تقیة، و جوابه ظاهر فی عدم جواز البیع، مع انّه لو سلم دلالة هذا الخبر علی الجواز لتعین طرحه لمعارضته مع النصوص المتقدمة علیه لوجوه لا تخفی، فالاقوی عدم جواز بیعها.

و امّا الانتفاع بها فی غیر ما یشترط فیه الطهارة فعن جماعة منهم المصنف و الشهیدان: الجواز.

و یشهد له خبر البزنطی و علی بن جعفر المتقدمان، و خبر زرارة: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن جلد الخنزیر یجعل دلواً یستقی به الماء؟ قال: لا بأس.

و استدل لعدم الجواز بما دل علی عدم جواز الانتفاع بالأعیان النجسة، و بما دل علی انه لا ینتفع بالمیتة کصحیح «۱» الکاهلی: فی قطع الیات الغنم، قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): ان فی کتاب علی ان ما قطع منها میت لا ینتفع به.

و موثق «۲» سماعة: سألته عن جلود السباع ینتفع بها؟ قال (علیه السلام): اذا رمیت و سمیت فانتفع بجلده، و امّا المیتة فلا. و نحوهما غیرهما.

و بخبر «۳» ابن جعفر: عن الماشیة تکون للرجل فیموت بعضها ا یصلح له بیع

---

(۱) الوسائل- باب ۳۰- من ابواب الذبائح حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۴۹- من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۱۵- من ابواب ما یکتسب به الحدیث ۱۷.

و الدم منه

جلودها و دباغها و لبسها؟ قال (علیه السلام): لا و لو لبسها فلا یصل فیها و باعراض الاصحاب عن نصوص الجواز.

و فی الجمیع نظر: أمّا الأوّل: فلانّه و لو تمت دلالة ما استدل به علی ذلک لوجب تقیید اطلاقه بالنصوص المتقدمة، مع أنّ للمنع عن دلالته مجالًا واسعاً قد اشبعنا الکلام فی محله.

و امّا الثانی: فلو سلم کون المراد بتلک النصوص عدم الانتفاع مطلقاً لا الإرشاد إلی النجاسة و لم یصح تقیید اطلاقها بما دل علی جواز بعض الانتفاعات و هو ما لم یشترط فیه الطهارة، تعین حملها علی الکراهة جمعاً بینها و بین ما دل علی الجواز.

و امّا الثالث: فلان الظاهر منه السؤال عن اللبس علی انّها طاهرة، فیدل جوابه (علیه السلام) علی عدم مطهریة الدبغ، و یشهد له- مضافاً إلی انّه هو الظاهر- قوله (علیه السلام): و لو لبسها فلا یصل فیها.

و امّا الرابع: فلان الاعراض لم یثبت لاحتمال ان یکون حکمهم بعدم جواز الانتفاع مستنداً إلی بعض ما ذکر.

فتحصل: انّ الاظهر جواز الانتفاع بها.

نجاسة الدم و

الخامس: الدم

اشارة

منه ای الـدم من کـل ما له نفس سائلـة بلا خلاف فیه فی الجملـة، و عن المعتبر: دعوی اجماع العلماء علیه، بل عن المنتهی و الغنیـة و التذکرة و غیرها: دعوی اتفاق المسلمین علیه.

و استدل له- مضافاً إلی ذلک- بالآیة الشریفة. «۱»

---

(۱) الانعام الآیة ۱۴۶.

]...[

إِلّا أَنْ یَکُونَ مَیْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنزِیرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ بناء علی عود الضـمیر إلی کل واحـد من المـذکورات او إلی الطعام، و بـالنصوص الکثیرة الواردة فی دم الرعـاف و مـا یوجـد فی الانـف و عنـد حک الجلـد و قلع السن و دم الجروح و القروح و الحیض و الاستحاضة و النفاس و غیر ذلک من الموارد بدعوی انه یفهم منها نجاسة دم ذی النفس مطلقا.

و بموثق «۱» عمار: کل شیء من الطیر یتوضأ مما یشرب منه الا ان تری فی منقاره دما، فان رایت فی منقاره دما، فلا تتوضأ و لا تشرب منه.

و بما فی نزح البئر لوقوع الدم فیها، کصحیح «۲» ابن بزیع: عن البئر تکون فی المنزل للوضوء فیقطر فیها قطرات من بول او دم- إلی ان قال- فوقع (علیه السلام) بخطه: ینزح منها دلاء.

و بالنبوی المروی عن الذکری: انما یغسل الثوب من البول و الدم و المنی.

و بما «۳» فی خبر زکریا بن آدم عن أبی الحسن (علیه السلام) قلت: فخمر او نبیذ قطر فی عجین او دم؟ قال (علیه السلام): فسد.

اقول: دلالـة ما ذکر علی نجاسـة الـدم فی الجملة لا شک فیها، و اما دلالته علی نجاسة الدم مطلقا او دم ذی النفس السائلة کذلک فلا تخلو عن اشکال، امـا الاجمـاع فلأـن بعضـهم ذکر أن معقـد الاجمـاع دم ذی العرق، و بعضـهم ذکر انه الـدم المسـفوح، و هـو الـدم المصبوب.

و أما الآیة الشریفة: فلأن کون المراد من الرجس فیها هو النجاسة غیر معلوم.

و اما النصوص الواردة فی الرعاف و غیره: فلأنها تدل علی نجاسة الدم الخارج

---

(۱) الوسائل- باب ۴ من ابواب الاسآر حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب الماء المطلق حدیث ۲۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۸.

]...[

من البدن و لا تشمل غیره.

و اما الموثق: فلأنه وارد لبیان جعل الطهارة الظاهریة عند الشک فی وجود الدم المفروض نجاسته لا فی مقام بیان جعل النجاسة للدم.

و اما نصوص نزح البئر: فلأنها تدل علی تأثر البئر بملاقاة الدم الذی کان یعلم السائل نجاسته.

و اما النبوی-: فلأنه ضعیف السند لم یثبت استناد الأصحاب إلیه.

و اما خبر زکریا: فلأنه وارد فی مقام بیان حال ملاقیه و التفصیل بین افراده، حیث انه (علیه السلام) فی صدر الخبر حکم بعدم تأثیره فی القدر الذی فیه لحم کثیر و مرق کثیر، و فی ذیله حکم بتاثیره فی العجین.

فتحصل: انه لا دلیل علی نجاسة کل دم، و لا علی نجاسة دم ذی النفس مطلقا، ففی موارد الشک کدم الجنین الذی یخرج من بطن المذبوح و نحوه یرجع إلی قاعدة الطهارة.

ثمّ انه لا فرق فی نجاسته بین کونه قلیلا او کثیراً، و عن الشیخ طهارة ما لا یدرکه الطرف، و قد تقدم الکلام فیه فی بحث المیاه، و عن الصدوق: طهارة ما دون الحمصة، و استدل له بخبر «۱» المثنی بن عبد السلام عن الامام الصادق (علیه السلام): انی حککت جلدی فخرج منه دم، فقال: اذا اجتمع قدر الحمصة فاغسله و الا فلا.

و فیه: انه الاعراض الأصحاب عنه لا بد من طرحه او تاویله، و حمله علی ارادة العفو.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۰ من ابواب النجاسات حدیث ۵.

]...[

دم ما لا نفس له

و اما دم ما لا نفس له فطاهر بلا خلاف، و عن السیدین و الحلی و المحقق و العلامة و الشهیدین و غیرهم: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له قاعدة الطهارة بعد ما عرفت من عدم الدلیل علی نجاسة کل دم.

و خبر «۱» غیاث عن جعفر عن ابیه (علیه السلام): لا بأس بدم البراغیث و البق و بول الخشاشیف. و نحوه صحیح ابن أبی یعفور «۲».

و موثق «۳» حفص بن غیاث: لا یفسد الماء الا ما کانت له نفس سائلة. بناء علی شموله لکل جزء من اجزائه حتی بوله و دمه و نحوهما، و نصوص طهارة میتته فإنها تدل علی طهارة دمه کلحمه و سائر اجزائه، و اذا ثبت ذلک فی حال موته فیثبت فی حال حیاته بالأولویة، و علیه فما یوهمه ظاهر ما عن المبسوط و الجمل و المراسم، و الوسیلة من نجاسة دمه و العفو عنه ضعیف غایته، و یتعین حمله علی الطهارة، و یشهد لهذا الحمل ما عن الخلاف من التصریح بطهارة دم السمک.

و کذا الدم المتخلف فی الذبیحة بعد خروج المتعارف، سواء کان فی العروق او فی اللحم او فی غیرهما اجماعا حکاه جماعة.

و تشهد للطهارة: اصالتها بعد ما عرفت من عدم الدلیل علی نجاسة دم ذی النفس مطلقاً، و ما دل علی حلیة الذبیحة لانها لا تنفک عن اشتمالها علی الدم بحیث یتعذر تخلیصها منه غالبا، و السیرة.

---

(۱) الوسائل- باب ۲۳ من ابواب النجاسات حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲۳ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳۵ من ابواب النجاسات حدیث ۲.

]...[

و من ما ذکرناه ظهر ضعف ما عن المسالک من التردد فی الحاق ما یتخلف فی القلب و الکبد.

ثمّ ان المشهور نجاسة دم المذبوح اذا رجع إلی الجوف لرد النفس او لکون رأس الذبیحة فی علو، بل بلا خلاف یعرف الا عن شارح الدروس حیث قال: اذا خرج منه دم یحکم بنجاسته، و اذا لم یخرج و لم یظهر فهو طاهر و ان کان فی اللحم، و الاقوی ما اختاره المشهور.

و یشهد له صحیح «۱» الشحام: اذا قطع الحلقوم و خرج الدم فلا باس. اذ الظاهر منه اعتبار خروجه علی النحو المتعارف. هذا فی صورة عدم الخروج، و اما لو خرج و رجع فلا ینبغی الشک فی نجاسته للأدلة المتقدمة فی نجاسة الدم.

فروع: الأول: العلقة المستحیلة من المنی نجسة من غیر خلاف یعرف الا عن صاحب الحدائق ره حیث جزم بالطهارة، و عن الشهید فی الذکری و المقدس الاردبیلی و کاشف اللثام: التردد فی النجاسة.

و استدل للنجاسة: بالاجماع الذی ادعاه الشیخ فی الخلاف، و بان العلقة دم حیوان له نفس.

و فیهما نظر: اما الاجماع: فلأن المحصل منه فی امثال المقام مما یحتمل بل یظن ان یکون مدرک المجمعین، ما بایدینا؟ مما استدل به علی نجاسة دم ذی النفس مطلقاً غیر حاصل و المنقول منه لیس بحجة.

و اما الثانی: فقد عرفت انه لا دلیل علی عموم ثبوت النجاسة لدم ذی النفس السائلة، مع انه لو سلم دلالة تلک الادلة علی ذلک، شمولها للدم المتکون فی الحیوان الذی لا یعد جزء من اجزائه محل اشکال. فالحکم بالنجاسة غیر ظاهر، و علی فرض

---

(۱) الوسائل- باب ۲ من ابواب الذبائح حدیث ۳.

]...[

التنزل و تسلیم ثبوت عموم النجاسة لدم ذی النفس و شموله لما یکون فی الحیوان لا وجه للحکم بنجاسة الدم الذی یوجد فی البیض کما عن جماعة الالتزام به، لأنه و ان کان مبدأ نشوء الحیوان لکنه لیس من اجزائه.

الدم المشکوک فیه

الثانی الدم المشکوک فیه محکوم بالطهارة علی المشهور، اقول: تارة یشک فی کون الدم من الحیوان او لا، و اخری یعلم انه من الحیوان و لکن یشک فی انه مما له نفس سائلة ام لا، اما من جهة عدم العلم بحال الحیوان کدم الحیة، او من جهة عدم العلم بکون الدم من ای الحیوانین المعلوم کون احدهما مما له نفس، و الآخر مما لا نفس له، و ثالثة یشک فی کونه الدم المتخلف المحکوم علیه بالطهارة او الدم المحکوم علیه بالنجاسة.

اما فی القسم الاول و الثانی: فمقتضی اصالة الطهارة طهارته، و عن بعض: القول بالنجاسة فی القسم الثانی.

و استدل لها بان مقتضی عموم الدلیل نجاسة کل دم خرج عنه دم حیوان لیست له نفس، فلو شک فی دخول دم فی المخصص یرجع إلی العموم، و بان الاصل فیما احرز انه دم النجاسة لموثق عمار المتقدم و فیه: فان رأیت فی منقاره دما فلا تشرب و لا تتوضأ، و بان دم الحیوان مقتض للنجاسة، و کونه؟ مما لیست له نفس مانع عنها، فمع احراز المقتضی و الشک فی وجود المانع یبنی علی تحقق المقتضی بالفتح.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلما عرفت من عدم الدلیل علی عموم نجاسة الدم، مع ان التمسک بالعام فی الشبهات المصداقیة لا یجوز.

و اما الثانی: فلما مر من ان الموثق وارد فی مقام بیان جعل الحکم الظاهری لما

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۷۸

]...[

شک فی ملاقاته للدم المفروض نجاسته، و یدل علی انه یبنی علی الطهارة ما لم یر ملاقاته له، و لو رأی ذلک فحیث یرتفع موضوع الحکم الظاهری لا محالة فیبنی علی النجاسة، و التعبیر بالدم انما یکون للغلبة مع ان المروی عن الشیخ فی ماء شربت منه دجاجة: ان کان فی منقارها قذر لم یتوضأ و لم یشرب، و ان لم یعلم ان فی منقارها قذراً توضأ منه و اشرب. فعلی فرض التنزل و تسلیم دلالة الموثق علی نجاسة الدم المشکوک فیه یقع التعارض بینه و بین المروی عن الشیخ، و بما ان النسبة بینهما عموم من وجه، و دلالة کل منهما انما تکون بالاطلاق فیتعارضان و یتساقطان فیرجع إلی الاصل و هو یقتضی الطهارة.

و اما الثالث: فلعدم حجیة قاعدة المقتضی و المانع کما حقق فی محله، مضافاً إلی عدم احراز اقتضاء دم الحیوان مطلقا للنجاسة.

و أما القسم الثالث: فان کان الشک من جهة احتمال کون رأس الحیوان علی علو، فیحکم بالنجاسة لاستصحاب عدم خروج المقدار المتعارف، و دعوی ان الخروج لم یذکر فی القضیة الشرعیة شرطا للطهارة، اذ القدر المتیقن من الادلة طهارة المتخلف بعد خروج المتعارف، اما کون الخروج شرطا شرعیا او انه ملازم للشرط فغیر معلوم، مندفعة بان صحیح الشحام المتقدم: اذا قطع الحلقوم و خرج الدم فلا باس یدل علی انه شرط، مع ان عدم معلومیة کون شرطا او ملازما له لا یضر بجریان الاستصحاب، اذ علی کلا التقدیرین یستصحب عدم تحقق ما هو شرط.

و اما ان کان الشک من جهة احتمال رد النفس: فبناء علی نجاسة دم الحیوان و صیرورته المتخلف طاهراً بخروج المتعارف کما هو الأظهر، یحکم بنجاسته لاستصحاب نجاسة الدم المعین، و اصالة عدم الرد لا تثبت کون الدم المعین الدم المتخلف، الا بناء علی الاصل المثبت الذی لا نقول به، هذا بناء علی ما هو الحق من جریان الاستصحاب فی اطراف العلم الاجمالی اذا لم یلزم المخالفة العملیة کما هو الحق و الا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۷۹

]...[

فیرجع إلی قاعدة الطهارة، و اما بناء علی طهارة المتخلف من الاول فیتعین الرجوع إلی اصالة الطهارة.

الدم المراق فی الامراق

الثالث: الدم المراق فی الامراق حال غلیانها نجس منجس کما هو المشهور بین الاصحاب، و عن المفید و الدیلمی: القول بالطهارة، و عن الشیخ فی النهایة و القاضی: موافقتهما اذا کان الدم قلیلا، و استدل للمفید و الدیلمی بصحیح «۱» سعید الاعرج قال: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن قدر فیه جزور وقع فیها اوقیة من دم أ یؤکل؟ قال (علیه السلام): نعم فان النار تأکل الدم. و خبر «۲» علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): سألته عن قدر فیه الف رطل ماء یطبخ فیها لحم وقع فیها اوقیة دم؟ فقال (علیه السلام): اذا طبخ فکل فلا بأس.

و اورد العلامة علی الاول: بان سعید الاعرج لم أعرف حاله، فلا حجة فی روایته.

و فیه: ان الظاهر کون سعید الاعرج و سعید بن عبد الرحمن الاعرج واحدا لاتحاد الراوی عنهما و المروی عنه، فان الراوی عنهما

صفوان، و هما یرویان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) و لان الشیخ فی فهرسته اقتصر علی ذکر سعید الأعرج، و فی رجاله المتأخر علی سعید بن عبد الرحمن الأعرج، و لو کانا متغایرین لکان المتعین ذکرهما فی کل منهما، و لغیر ذلک من القرائن الموجبة للاطمئنان بوحدتهما.

---

(۱) الوسائل- باب ۴۴ من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۴۴ من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۰

و الکلب و الخنزیر

و الحق انه یتعین طرح الخبرین لاعراض الأصحاب عنهما، و استدل للشیخ و القاضی بما رواه «۱» الشیخ عن محمد بن احمد عن یحیی عن یعقوب بن یزید عن الحسن بن المبارک عن زکریا بن آدم قال: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن قطرة خمر او نبیذ مسکر قطرت فی قدر فیه لحم کثیر و مرق کثیر، قال (علیه السلام) یهراق المرق او یطعمه اهل الذمة او الکلب، و اللحم اغسله و کله، قلت: فان قطر فیه الدم؟ قال (علیه السلام): الدم تأکله النار ان شاء اللّه. فان قوله فان قطر لا یشمل الدم الکثیر.

و فیه: مضافاً إلی اعراض الاصحاب عنه انه ضعیف، لان ابن المبارک مجهول الحال فتأمل.

الکلب و الخنزیر

السادس و السابع: الکلب و الخنزیر

اشارة

البریان اجماعا محصلا و منقولا عن جماعة کثیرة.

و تشهد له نصوص مستفیضة او متواترة:.

ففی روایة «۲» ابن شریح عن الامام الصادق (علیه السلام) الواردة فی سؤر الکلب: لاو اللّه انه نجس.

و فی روایة «۳» البقباق: انه رجس نجس.

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۱۲ من ابواب النجاسات حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۱۲ من ابواب النجاسات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۱

]...[

و فی خبر أبی سهیل عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) هو نجس- یقولها ثلاثا-.

و فی خبر «۱» علی بن جعفر عن اخیه: فی خنزیر یشرب من اناء: یغسل سبع مرات.

و فی خبر «۲» الاسکاف: فی شعر الخنزیر: یخرز به لکن یغسل یده اذا اراد ان یصلی و نحوها غیرها.

و أما صحیح «۳» ابن مسکان عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) قال: سألته عن الوضوء بما ولغ فیه الکلب و السنور او شرب منه جمل او دابة او غیر ذلک أ یتوضأ و یغتسل؟ قال (علیه السلام): نعم. فیحمل علی الماء البالغ مقدار الکر، و یشهد له ما فی خبر أبی بصیر: و لا تشرب سؤر الکلب الا ان یکون حوضاً کبیرا یستقی منه.

و اما «۴» خبر زرارة عن الامام الصادق (علیه السلام) سألته عن الحبل یکون من شعر الخنزیر یستقی به الماء من البئر هل یتوضأ من ذلک الماء؟ قال (علیه السلام): لا بأس. فالظاهر ان الوجه فی عدم الباس الشک فی ملاقاة ما فی الدلو مع الحبل، و حمله علی ارادة نفی الباس عن الماء الذی یکون فی البئر بعید، و ابعد منه حمله علی ما اذا کان ما فی الدلو کرا.

و اما خبره الآخر «۵»: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن جلد الخنزیر یجعل دلواً یستقی به؟ قال: لا بأس. فالمراد منه نفی الباس عن استعمال جلد المیتة من حیث هو.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۳ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

(۳) الوسائل- باب ۲ من ابواب الاسآر حدیث ۶.

(۴) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب الماء المطلق حدیث ۲.

(۵) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب الماء المطلق حدیث ۱۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۲

]...[

و اما «۱» خبر ابن زرارة عن الصادق (علیه السلام) قلت له: شعر الخنزیر یجعل حبلا و یستقی به من البئر التی یشرب منها و یتوضأ منها؟ فقال (علیه السلام): لا بأس. فالظاهر منه نفی الباس عن البئر کما لا یخفی، مع انه لو سلمنا ظهور بعض ما تقدم فی الطهارة لا بد من تأویله او طرحه لمخالفته لإجماع الامة، و لا فرق فی هذا الحکم بین کلب الصید و غیره.

و عن الصدوق: التفصیل بینهما، فیجب غسل الملاقی فی الثانی، و رشه بالماء فی الأول، و لم یعلم مستنده، و یرده- مضافاً إلی اطلاق الادلة- حسن «۲» ابن مسلم عن الصادق (علیه السلام): عن الکلب السلوقی، قال (علیه السلام): اذا مسسته فاغسل یدک.

و اما البحری منهما فظاهر کما هو المشهور، و عن الحلی: عموم النجاسة للبحری و استدل له باطلاق الادلة.

و فیه: ان الکلب و الخنزیر لو لم یکونا حقیقة، فی البری منهما کما عن جماعة، فلا اقل من الانصراف إلیه، مع ان صحیح «۳» ابن الحجاج قال: سأل أبا عبد الله (علیه السلام) رجل و انا عنده عن جلود الخز، فقال: لیس بها باس، فقال له الرجل: جعلت فداک انها فی بلادی و انما هی کلاب تخرج من الماء، فقال أبو عبد اللّه (علیه السلام): اذا خرجت من الماء تعیش خارجة من الماء؟ فقال الرجل: لا، قال: لا بأس. یدل علی الاختصاص، و هو و ان کان مورده الکلب الا انه یثبت الحکم فی الخنزیر للتعلیل و عدم الفصل.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب الماء المطلق حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۲ من ابواب النجاسات حدیث ۹.

(۳) الوسائل- باب ۱۰ من ابواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۳

]...[

ثمّ ان الاقوی نجاسة رطوبتهما و اجزائهما، و هذا القول هو المشهور، و عن السید وجده: طهارة اجزائهما التی لا تحلها الحیاة و تبعهما فی البحار.

و استدل لهذا القول: بصحیح زرارة الوارد فی الحبل یکون من شعر الخنزیر، و موثق ابنه المتقدمین، و بعموم ما دل علی طهارتها من المیتة حیث انه یشملها منهما، فتثبت طهارتها فی حال الحیاة بعدم الفصل، و بنفی جزئیتها.

و فی الجمیع نظر: اما الخبران: فلما عرفت آنفا.

و ما دل علی طهارتها من المیتة: انما یدل علی ان النجاسة المسببة عن الموت لا تثبت فی الاجزاء التی لا تحلها الحیاة، و لا تدل علی عدم نجاستها حتی مع انطباق عنوان نجس علیها.

و نفی الجزئیة کما تری.

فالاقوی هو ما اختاره المشهور، و یشهد له مضافاً إلی اطلاق نصوص النجاسة، خبر «۱» سلیمان الاسکاف، سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن شعر الخنزیر یخرز به؟ قال (علیه السلام): لا بأس به، لکن یغسل یده اذا اراد ان یصلی.

حکم المتولد منهما

فرع: لو تولد منهما أو من احدهما ولد، فتارة یجتمع احدهما مع الآخر، و اخری یجتمع احدهما مع طاهر، و علی الثانی فتارة تکون الام طاهرة و الاب نجسا، و اخری یکون بالعکس.

اما الصورة الاولی: فعن جماعة منهم الشهیدان و المحقق الثانی: نجاسة المتولد

---

(۱) الوسائل- باب ۱۳ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۴

]...[

منهما مطلقاً، و مال إلیها الشیخ فی طهارته، و عن المنتهی و النهایة و المعالم و المدارک: ان صدق علیه اسم حیوان طاهر فیشکل الحکم بالنجاسة.

و استدل للأول: بالقطع بعدم خروجه عن احدهما و ان باینهما صورة، و علیه فلا یضر عدم صدق الاسم لان الاعتبار و ان کان به الا انه لکشفه من حقیقة المسمی لا لدخله فی الحکم من الحیث هو، و بتنقیح المناط اذ المتشرعة لا یفرقون بین المتولد من کلبین او خنزیرین، و بین المتولد من کلب و خنزیر.

و فیهما نظر: اما الأول: فلأن الاحکام و ان کانت لا تدور مدار التسمیة من حیث هی بل تدور مدارها من حیث الکشف عن المسمیات، و لکن لا حقیقتها فی نظر العقل بل فی نظر العرف، و علی ذلک فان لم یصدق علیه اسم احدهما عرفا فلا وجه للحکم بنجاسته.

و اما الثانی: فلأن مناط نجاسة الکلب و الخنزیر لم یظهر لنا حتی ندعی وجوده فی المتولد منهما مطلقاً.

و استدل للثانی: بان مقتضی استصحاب نجاسته الثابتة له حال کونه جنینا فی بطن امه قبل ولوج الروح فیه لکونه من اجزاء امه نجاسته

بعد ولوج الروح فیه و انفصاله عن امه، فان ولوج الروح فیه و خروجه لا یوجب تبدل الموضوع، و لکن ان صدق علیه اسم حیوان طاهر فمقتضی اطلاق دلیل طهارته المقدم علی الاستصحاب طهارته، و اما اذا لم یصدق علیه ذلک فمقتضی ذلک نجاسته.

و فیه: ما تقدم فی العلقة من منع صدق الجزئیة علیه لکونه متکونا فیها لا جزء منها.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی طهارته ما لم یصدق علیه اسم احدهما.

و منه یظهر ان الاقوی طهارته فی الصورتین الاخیرتین ایضاً کما عن المشهور.

و استدل للنجاسة فی الصور الثانیة: باستصحاب نجاسته حال کونه نطفة او علقة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۵

و الکافر

و فیه: انه لتبدل الموضوع لا یجری، کما انه استدل للنجاسة فی الصورة الثالثة باستصحاب نجاسته حالکونه جنینا، و قد مر ما فی هذا الاستصحاب.

و مما ذکرناه ظهر أن القول بنجاسة المتولد منهما اذا لم یصدق علیه اسم حیوان طاهر یستلزم القول بالنجاسة اذا کانت الام نجسة، فالتفصیل بین الصورتین لا وجه له.

نجاسة الکافر و

الثامن: الکافر

اشارة

علی المشهور شهرة عظیمة، بل اجماعاً اذ لم ینقل الخلاف الا عن الشیخ حیث قال: یکره للانسان ان یدعو احداً من الکفار إلی طعامه فیأکل معه، فان دعاه فلیأمره بغسل یده، و العمانی حیث حکم بطهارة سؤر الذمی و الاسکافی.

اما الشیخ فقد ذکر قبل هذا الکلام علی المحکی باسطر: لا یجوز مؤاکلة الکفار علی اختلاف مللهم و لا استعمال اوانیهم الا بعد غسلها بالماء، و کل طعام تولاه بعض الکفار بایدیهم و باشروه بنفوسهم لم یجز اکله لانهم انجاس ینجسون الطعام بمباشرتهم ایاه. فلا محیص عن حمل کلامه الاول علی ما حمله المحقق علیه و هو الحمل علی المؤاکلة فی الیابس، و بعبارة اخری مجرد المؤاکلة لا المساورة، و الامر بغسل الید لزوال الاستقذار النفسانی الذی یحصل من ملاقاة النجاسات، او لکونه من آداب الأکل فی الاسلام.

و أما العمانی فیمکن ان یکون حکمه بطهارة السؤر لأجل ما یراه من عدم تنجس الماء القلیل، و اما الاسکافی فقد ذکر فی ترجمته: انه لا یعتنی بخلافه لقوله بالقیاس و مطابقة فتواه لفتاوی العامة، و علی ذلک فدعوی الاجماع علی النجاسة کما عن جماعة کثیرة کالسید و الشیخ و الحلی و المحقق و الشهید و غیرهم فی محلها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۶

]...[

و استدل لها بالآیة الشریفة «۱» إِنَّمَا الْمُشْرِکُونَ نَجَسٌ فَلا یَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرامَ.

و اورد علی الاستدلال بها بایرادات: الاول: ان النجس مصدر و لا یصح حمله علی الاعیان الخارجیة الا بتقدیر (ذو)، و یکفی فی

الاضافة المحكية بها ادنى ملابسة و لو من جهة النجاسة العرضية الحاصلة من النجاسات فلا تدل على النجاسة الذاتية.

و فيه: انه لا مانع من حمل المصدر على العين الخارجية نحو زيد عدل، مع ان مقتضى اطلاقه النجاسة حتى فى صورة عدم الملاقاة مع الاعيان النجسة، و هو لا يتم الا مع النجاسة الذاتية، فعلى فرض تسليم التقدير ايضاً يدل على المطلوب.

و اجيب عنه ايضاً: بان النجس صفة مرادفة للنجس بالكسر، كما عن جماعة من اللغويين التصريح به، و اورد عليه: بان لازم ذلك عدم افراد الخبر لكونه وصفا.

و فيه: ان الافراد يمكن ان يكون بلحاظ إنهم نوع نجس.

الثانى: ما عن المقدس الاردبيلى و تلميذه صاحب المدارك و تلميذه صاحب الذخيرة و هو: انه لعدم ثبوت الحقيقة الشرعية فى النجس يمكن ان يكون المراد به النجس العرفى، و يمكن ان يكون الخباثة النفسانية كالحدث.

و فيه: مضافاً إلى النجاسة الشرعية ليست الا القذارة الثابتة للأشياء فى نظر الشارع: ان المراد به النجاسة الشرعية لا العرفية بقرينة ان القذارة العرفية لا تناسب الحكم المفرع عليه، مع انها غير مطابقة للواقع فى كثير منهم، و اما ارادة الخباثة النفسانية فهى خلاف الظاهر لا يصار إليها بلا قرينة.

و اما ما اورد عليها بعض الأعاظم من انها قائمة بالنفس، و ظاهر الآية نجاسة البدن، فيرد عليه: انه لم يظهر وجه هذا الاستظهار فلاحظ.

---

(۱) سورة التوبة الآية ۲۸.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۷

]...[

الثالث: انها اخص من المدعى لاختصاصها بالمشرك.

و اجيب عنه: بان المشرك يطلق على كل كافر من الوثنى و الثنوى و اليهودى و النصرانى و المجوسى و غيرهم كما صرح به النووى على ما عن التحرير حكايته.

و يشهد له نسبة الاشراك إلى اليهود و النصارى فى الآية الشريفة وَ قالَتِ الْيَهُودُ*- إلى قوله تعالى- تَعالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ.

و فيه: ان ذلك خلاف ما يستفاد من النصوص الكثيرة و المفهوم منه عند المتشرعة، فتنزل هذه الآية الشريفة على ما تتنزل عليه جملة من النصوص الدالة على حصول الشرك بفعل بعض المعاصى و ترك بعض الواجبات، و هو الالتزام بان للشرك مراتبا، و المرتبة العليا منها و هى القول بتعدد الاله هى موضوع النجاسة، و عليه فليست الآية الشريفة فى مقام تنزيل اليهود و النصارى منزلة المشركين كى يؤخذ باطلاق التنزيل فيثبت لهم حكم المشركين.

فتحصل مما ذكرناه: ان الآية و ان دلت على نجاسة المشركين الا انها تختص بهم و لا تشمل اهل الكتاب.

و لكن يدل على نجاستهم مضافاً إلى الاجماع المتقدم جملة من النصوص:.

كصحيح «۱» محمد بن مسلم عن احدهما: سألته عن رجل صافح مجوسيا قال: يغسل يده و لا يتوضأ.

و دعوى حمل الامر بالغسل على التعبد لا الإرشاد إلى النجاسة، مندفعة بمخالفته لفتوى الاصحاب، و بعيد عما يفهم من الامر بالغسل فى امثال المورد.

كما ان دعوى حمله على الاستحباب لان حمله على الوجوب يستلزم تقييده بما اذا كانت الملاقاة برطوبة مسرية، مندفعة بان هذا التقييد إنما يستفاد من الادلة الاخر

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۸

]...[

مثل ما دل علی ان کل یابس ذکی، فحمل الأمر علی الاستحباب یبقی بلا- مجوز لظهور الامر فی نفسه فی الوجوب، و احتمال ان یکون الامر بغسل الید ناشئاً من نجاستهم العرضیة، یدفعه الاطلاق.

و موثق «۱» سعید سالت أبا عبد اللّه (علیه السلام): عن سؤر الیهودی و النصرانی أ یؤکل او یشرب؟ قال (علیه السلام): لا.

و خبر «۲» أبی بصیر عن الإمام الباقر (علیه السلام): فی مصافحة الیهودی و النصرانی قال (علیه السلام): من وراء الثیاب فان صافحک بیده فاغسل یدک.

و اورد علیهما بما اورد علی ما قبلهما و قد عرفت ما فیه.

و صحیح «۳» محمد بن مسلم: سالت أبا جعفر (علیه السلام) عن آنیة اهل الذمة و المجوس فقال (علیه السلام): لا تأکلوا فی آنیتهم و لا من طعامهم الذی یطبخون و لا فی آنیتهم التی یشربون فیها الخمر.

و اورد علیه بعض المحققین ره: بانه علی خلاف المطلوب ادل، اذ ظاهره انحصار المنع بالأکل من الآنیة التی یشرب فیها الخمر دون ما یشرب فیه الماء و نحوه، و اما المنع عن اکل طعامهم الذی یطبخون فیحتمل قویا ان یکون من جهة عدم تجنبهم عن مزجه بالاشیاء المحرمة من المیتة و غیر ذلک من المحرمات کلحم الخنزیر، و لا أقل من کون اوانیهم المعدة للطبخ متنجسة بمثل هذه الاشیاء.

و فیه: اولًا: ان النهی عن الأکل فی آنیتهم فی صدر الحدیث مطلق، و ذکره فی الذیل ثانیا مقیدا انما یکون بحسب الظاهر لبیان حکم آخر غیر ما استفید من الصدر، فصدره سیق لبیان نجاستهم الذاتیة و ذیله لبیان نجاسة الخمر فلاحظ

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب النجاسات حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب النجاسات حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۸۹

]...[

و ثانیا: ان المنع عن الاکل من طعامهم الذی یطبخون بما انه مطلق شامل لما لم یمزج بما ذکر و لا طبخ فی الآنیة المتنجسة به، فلا محالة یستفاد منه ان المنع انما یکون لأجل مباشرتهم برطوبة مسریة، فیستفاد منه نجاستهم، و بذلک تظهر دلالة سائر الاخبار الناهیة عن اکل طعامهم کأخبار هارون بن خارجة و سماعة و محمد بن مسلم و غیرها علی هذا القول.

و صحیح «۱» علی بن جعفر عن أخیه (علیه السلام): سألته عن النصرانی یغتسل مع المسلم فی الحمام؟ فقال: اذا علم انه نصرانی اغتسل بغیر ماء الحمام الا ان یغتسل وحده علی الحوض فیغسله ثمّ یغتسل، و سألته عن الیهودی و النصرانی یدخل یده فی الماء ا یتوضأ منه للصلاة؟ قال (علیه السلام): لا الا ان یضطر إلیه.

و اورد علیه: بان مفاده جواز الوضوء بالماء الذی ادخل الیهودی او النصرانی یده فیه لدی الضرورة و هو ینافی نجاسته، و صدره لإجمال وجه المنع عن الاغتسال بما اغتسل به النصرانی لا یستفاد منه نجاسته النصرانی من حیث هو.

و فیه: اولا: ان الظاهر کون المراد من الاضطرار التقیة، اذ لا یصح التعبیر عن عدم وجود ماء غیره بالاضطرار إلی الوضوء منه.

و أما صدره فلا وجه للمنع عنه بقول مطلق و الامر بغسل الحوض الذی اغتسل فیه ثمّ الاغتسال منه کذلک سوی نجاسته الذاتیة.

و خبر «۲» زرارة عن الصادق (علیه السلام): فی آنیة المجوس قال (علیه السلام): اذا اضطررتم إلیها فاغسلوها بالماء. و نحوها غیرها.

و استدلوا علی الطهارة بعموم قوله تعالی «۳» وَ طَعامُ الَّذِینَ أُوتُوا الْکِتابَ حِلٌّ لَکُمْ.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب النجاسات حدیث ۹- ۱۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب النجاسات حدیث ۹- ۱۲.

(۳) سورة المائدة الآیة ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۹۰

]...[

و فیه: انه فسر فی جملة من النصوص المعتبرة بالحبوب و اشباهها.

و بطوائف من النصوص: الاولی: ما دل علی جواز الصلاة فی الثوب الذی یعمله اهل الکتاب و المجوس او یشتری منهم.

کصحیح «۱» معاویة: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام): عن الثیاب السابریة یعملها المجوس و هم اخباث یشربون الخمر و نسائهم علی تلک الحالة البسها و لا أغسلها و اصلی فیها؟ قال (علیه السلام): نعم ... إلی آخره.

و خبر «۲» أبی علی بالبزاز عن أبیه: سألت جعفر بن محمد (علیه السلام) عن الثوب یعمله اهل الکتاب اصلی فیه قبل ان یغسل؟ قال: لا بأس.

و خبر «۳» أبی جمیلة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): انه سأله عن ثوب المجوسی البسه و اصلی فیه؟ قال: نعم قلت: یشربون الخمر قال: نعم نحن نشتری الثیاب السابریة فنلبسها و لا نغسلها. و نحوها غیرها.

و یرد علی الاستدلال بهذه الاخبار: ان الظاهر منها بیان حکم صورة عدم العلم بتنجیسهم للثوب کما یشهد له ذیل خبر أبی جمیلة قلت: - یشربون الخمر قال: نعم. مع ان الخمر نجسة بلا اشکال.

و صحیح «۴» ابن سنان عن الصادق: فی الثوب الذی یعار مع العلم بانه یشرب الخمر و یأکل لحم الخنزیر: صل فیه و لا تغسله من اجل ذلک فانک اعرته ایاه و هو طاهر و لم تستیقن انه نجسه فلا بأس ان تصلی فیه حتی تغسله. هذا مع انه فی

---

(۱) الوسائل- باب ۷۳- من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۷۳ من ابواب النجاسات حدیث ۵.

(۳) الوسائل- باب ۷۳ من ابواب النجاسات حدیث ۷.

(۴) الوسائل- باب ۷۴ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۹۱

]...[

الصحیح فرض السائل کونهم اخباثا و قرره (علیه السلام) علی ذلک.

الثانیة: ما دل علی جواز مؤاکلتهم:.

کصحیح «۱» العیص: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن مؤاکلة الیهود و النصاری و المجوس فقال (علیه السلام): ان کان من

طعامک، و سألته عن مؤاکلة المجوسی فقال: اذا توضأ فلا بأس. و نحوه غیره.

و فیه: ان المؤاکلة لا تلازم ملاقاة الطعام الذی یأکله المسلم مع بدن الکافر کی یدل ما دل علی جوازها علی طهارته، و الأمر بالوضوء یمکن ان یکون لأجل کونه من آداب الأکل، فمفاد هذه النصوص جواز مؤاکلة اهل الکتاب، و بها ترفع الید عن ظاهر ما دل علی المنع عن مؤاکلتهم من حیث هی الذی یحتمل ان یکون وجهه کونها نحواً من الموادة التی یمقتها اللّه و أولیاءه.

الثالثة: ما دل علی جواز الأکل من طعامهم:.

کصحیح «۲» اسماعیل بن جابر: قلت لأبی عبد الله (علیه السلام): ما تقول فی طعام اهل الکتاب؟ فقال: لا تأکله، ثمّ سکت هنیئة ثمّ قال: لا- تأکله، ثمّ سکت هنیئة ثمّ قال: لا- تأکله، ثمّ قال: لا تأکله و لا تترکه، تقول: انه حرام و لکن تترکه تنزها عنه ان فی آنیتهم الخمر و لحم الخنزیر.

و خبر «۳» زکریا بن ابراهیم: دخلت علی أبی عبد اللّه (علیه السلام) فقلت: انی رجل من أهل الکتاب و انی أسلمت و بقی أهلی کلهم علی النصرانیة و أنا معهم فی بیت واحد لم افارقهم بعد فأکل من طعامهم؟ فقال (علیه السلام) لی: یأکلون الخنزیر؟

---

(۱) الوسائل- باب ۵۳ من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۵۴ من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۵۳ من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۱.

]...[

فقلت: لاو لکنهم یشربون الخمر فقال (علیه السلام) لی: کل معهم و اشرب.

و فیه: اما الصحیح: فبما ان تکرار النهی و الاهتمام به لا یلائم کونه تنزیهیا لا سیما مع تعلیله بان فی آنیتهم الخمر و الخنزیر الذین هما نجسان بلا- کلام فلا بد من حمله علی التقیة، کما ان التفصیل فی الخبر بین کونهم آکلین لحم الخنزیر و شاربین الخمر مما یشهد لعدم صدور الحکم لبیان الحکم الواقعی، مضافاً إلی انهما علی فرض تمامیة دلالتهما یعارضان مع النصوص الدالة علی عدم جواز اکل طعامهم من غیر الحبوب و اشباهها، و هی تقدم لکونها أخص.

و بذلک یظهر ضعف ما ذکره بعض المحققین ره من أن الصحیح یصلح قرینة بمدلوله اللفظی علی صرف الأخبار الظاهرة فی النجاسة عن ظاهرها.

الرابعة: ما دل علی جواز الأکل فی آنیتهم.

کمصحح «۱» ابن مسلم: لا تأکلوا فی آنیتهم اذا کانوا یأکلون فیها المیتة و الدم و لحم الخنزیر.

و فیه: انه لا مفهوم له کی یدل علی جواز الأکل فیها فی غیر هذه الموارد.

الخامسة: ما دل علی جواز الوضوء عن سؤرهم:

کموثق «۲» عمار عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن الرجل هل یتوضأ من کوز او اناء غیره اذا شرب منه علی انه یهودی؟ قال (علیه السلام): نعم قلت: فمن ذلک الماء الذی یشرب منه قال (علیه السلام): نعم.

و قد حمله الشیخ ره علی صورة عدم العلم بکونه یهودیا و هو کما تری، و لکن یمکن ان یکون المراد به عدم نجاسة الماء القلیل بملاقاة النجاسة فلا یدل علی عدم

---

(۱) الوسائل- باب ۵۴ من ابواب الاطعمة المحرمة حدیث ۳.

(۲) الوسائل- باب ۳ من ابواب الاسآر حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۹۳

]...[

نجاستهم.

السادسة «۱»: صحیح ابراهیم بن أبی محمود: قلت للرضا (علیه السلام): الجاریة النصرانیة تخدمک و انت تعلم انها نصرانیة لا تتوضأ و لا تغتسل من جنابة قال (علیه السلام): لا بأس تغسل یدیها.

و فیه: ان السؤال انما یکون عن القضیة المعینة الخارجیة و هی الجاریة التی تخدمه (علیه السلام)، و حیث ان حال هذا الاستخدام مجهول من حیث انه کان باختیاره او باختیار السلطان الجائر و کان مجبورا علی ذلک، فالواقعة مجملة لا یمکن الاستدلال بها فتأمل.

السابعة: ما دل علی جواز تغسیل النصرانی للمسلم:.

کموثق عمار «۲» عن أبی عبد اللّه (علیه السلام)- فی حدیث- قلت: فان مات رجل مسلم و لیس معه رجل مسلم و لا امرأه مسلمة من ذوی قرابته و معه رجال نصاری و نساء مسلمات لیس بینه و بینهن قرابة؟ قال: یغتسل النصاری ثمّ یغسلونه ... إلی آخره. و نحوه خبر «۳» ابن خالد. و قد عمل الاصحاب بهما.

و لکن یرد علی الاستدلال بهما: ان نجاستهم لا تنافی صحة الغسل، اذ یمکن ان یکون الوجه فی الصحة العفو عن هذه النجاسة او عدم تنجس الماء المستعمل فی الغسل و لا بدن المیت من مباشرته. و تمام الکلام فی محله.

فتحصل مما ذکرناه: انه لا دلیل علی طهارة الکافر کی یعارض ما دل علی نجاسته، و علی فرض التنزل و تسلیم الدلالة فجمیع الطوائف سوی الطائفة الاخیرة

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۳، ص: ۲۹۳

---

(۱) الوسائل- باب ۱۴ من ابواب النجاسات حدیث ۱۱.

(۲) الوسائل- باب ۱۹ من ابواب غسل المیت حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۱۹ من ابواب غسل المیت حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۹۴

]...[

یمکن الالتزام بانها لاعراض الأصحاب عنها تطرح او تحمل علی التقیة، و اما تلک الطائفة فلا یمکن فیها ذلک لما عرفت من عمل الاصحاب بها، و دعوی انه یمکن ان یکون الوجه فی عدم عملهم بنصوص الطهارة تخیلهم معارضتها مع نصوص النجاسة و ترجیحها علیها، مندفعة بان ذلک لا یحتمل فی حقهم حیث یکون بنائهم علی الجمع العرفی فی جمیع ابواب الفقه، و هو فی المقام ممکن بحمل نصوص النجاسة علی الکراهة.

و أما ما ذکره الشیخ الأعظم ره من لزوم حمل نصوص الطهارة علی التقیة لموافقتها للعامة، فمخدوش، اذ موافقة العامة انما تکون

مرجحة لاحدی الحجتین علی الاخری بعد عدم امکان الجمع بینهما و فقد جملة من المرجحات لا من مميزات الحجة عن اللاحجة، و مقتضی اطلاق النصوص عدم الفرق بین المرتد و غیره.

ثمّ انه لا فرق فی نجاسة اجزائه بین ما تحله الحیاة و غیره کما هو المشهور، و عن السید وجده و صاحب المعالم: عدم ثبوت نجاسة اجزائه التی لا تحلها الحیاة، و هو الاقوی فی غیر المشرک، و ذلک لان مقتضی الآیة الشریفة المختصة بالمشرک المعلق فیها الحکم علی المسمی عموم الحکم لجمیع اجزائه، و اما اهل الکتاب فبما ان النصوص الدالة علی نجاستهم لیس لسانها نجاستهم بل تکون دلالتها علیها من جهة دلالتها علی لزوم الاجتناب عن مساورتهم و مخالطتهم و غیرهما من العناوین فلا دلیل علی ثبوتها فی تلک الاجزاء.

و بذلک اندفع اعتراض صاحب الحدائق علی صاحب المعالم ره بان الاخبار التی تدل علی نجاسة الیهود و النصاری قد علق الحکم فیها علی عنوان الیهود و النصاری، و هو عبارة عن مجموع اجزاء الشخص المنسوب الیهم، و الشخص عبارة عن مجموع الاجزاء فتدبر.

نعم ان ثبت الاجماع علی نجاسة تلک الاجزاء و لم یحتمل استناد المجمعین إلی ما ذکر فهو الحجة فی المقام، و لکن من این یثبت ذلک.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۹۵

]...[

منکر الضروری

مسائل: الاولی: منکر الضروری کافر بلا خلاف فیه فی الجملة، بل عن جماعة: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له النصوص «۱» الدالة علی ان الاسلام هو الشهادة بالوحدانیة و التصدیق بجمیع ما جاء به النبی، و لکن حیث لم یثبت الاجماع علی نجاسة کل کافر، و الادلة انما دلت علی نجاسة اهل الکتاب، و تتعدی إلی کل من لا یؤمن بالنبی صلّی اللّه علیه و آله رأسا لا من آمن ببعض و کفر ببعض، فلا دلیل علی نجاسة منکر الضروری، و بما ان المنسوب إلی جملة من الأساطین هو النجاسة و ان کان یحتمل ان یکون مدرکهم صدق الکافر علیه، فالأحوط هو الاجتناب عنه.

ثمّ انه علی فرض کونه نجسا، هل یکون انکار الضروری سببا مستقلًا للنجاسة کما عن مفتاح الکرامة نسبته إلی ظاهر الأصحاب، او انه یوجب النجاسة لرجوع انکاره إلی انکار النبوة کما عن الأردبیلی و صاحب کشف اللثام و الخونساری؟ وجهان: قد استدل للأول: بعطف منکر الضروری فی کلامهم علی الخارج عن الاسلام، و ظاهر العطف المغایرة، و بانه لو کان سبباً لها لرجوعه إلی انکار الرسالة لم یکن وجه لتقییدهم ایاه بالضروری، بل کان المتعین تعلیق الحکم علی انکار ما علم انه من الدین، و بجملة من النصوص الدالة علی ثبوت الکفر بمجرد انکاره:.

کمکاتبة «۲» عبد الرحیم القصیر الصحیحة و فیها: قال (علیه السلام): و لا یخرجه إلی الکفر الا الجحود و الاستحلال بان یقول للحلال: هذا حرام، و للحرام: هذا

---

(۱) اصول الکافی ج ۲ ص ۲۵- ۲۶ من طبعه طهران.

(۲) اصول الکافی ج ۲ ص ۲۷ من طبعه طهران.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۹۶

]...[

حلال.

و صحیح «۱» ابن سنان عن الإمام الصادق (علیه السلام) قال (علیه السلام): من ارتکب کبیرة من الکبائر فیزعم انها حلال اخرجه ذلک عن الاسلام. و نحوهما غیرهما.

و بتسالمهم علی کفر النواصب و الخوارج متمسکین لذلک بانکارهم للضروری، و بما ورد «۲»: ان الاسلام بنی علی خمس.

و فی الجمیع نظر: اما الأول: فلأنه یمکن ان یکون العطف باعتبار ان منکر الضروری مؤمن ببعض و کافر ببعض، و هو غیر الخارج عن الاسلام بالکلیة.

و اما الثانی: فلأن التقیید بالضروری یمکن ان یکون لأجل ان من عاشر المسلمین یعلم بدیهة کونه من الدین، فإنکاره یرجع إلی انکار النبوة، و یؤید ذلک ما اشتهر من اخراج صورة الشبهة و اکتفاء القدماء بذکر الکفر عن ذکره.

و اما الثالث: فلأن النصوص المشتملة علی الجحود و الانکار اختصاصها بصورة العلم الموجب انکاره حینئذٍ انکار الرسالة واضح و ما لم یشتمل علیهما مطلق، و حیث لا یمکن الالتزام بإطلاقه کما هو واضح فلا بد من تقییده بالضروری او بصورة العلم، و لیس الأول اولی من الثانی.

و اما الرابع: فالتمسک لنجاسة الطائفتین به انما یکون من بعض لا من الجمیع.

و أما الخامس: فلأن الظاهر منه بنائه علی ذوات الخمس لا من حیث صیرورتها ضروریة کی یتعدی إلی کل ما صار ضروریا.

فتحصل: ان الأقوی عدم سببیة انکار الضروری من حیث هو للنجاسة.

---

(۱) الوسائل- باب ۲ من ابواب مقدمة العبادات- حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۱ من ابواب مقدمة العبادات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۲۹۷

]...[

ولد الکافر تابع للکافر

الثانیة: المشهور بین الأصحاب: ان ولد الکافر یتبعه فی النجاسة.

اقول: ان الولد تارة یکون ممیزا یمکن له الاسلام عن بصیرة، و اخری لا یکون کذلک.

اما الأول: فلو اسلم یقبل اسلامه و یحکم بطهارته لإطلاق ما یکون شارحا للاسلام الشامل للصبی و البالغ، و لما حققناه فی محله من شرعیة عبادات الصبی المتوقفة صحتها علی الاسلام.

و حدیث «۱» رفع القلم: لو سلم ان المراد منه رفع قلم التکلیف لا- المؤاخذة- مع ان للمنع عنه مجالا- واسعاً- غایة ما یدل علیه رفع التکلیف عن الصبی، و اما اذا کان فعل الصبی موضوعا للحکم المتوجه إلی البالغین کإسلامه و کفره الموضوعین للزوم الاجتناب و عدمه علی البالغین فلا یدل الحدیث علی رفعه، فهو لا یدل الا علی عدم وجوب الاسلام علیه لا علی عدم قبوله کما لا یخفی.

و اما روایات «۲» عمد الصبی خطأ: فبعضها و ان کان مطلقاً غیر مذیل بقوله تحمله العاقلة و علیه فلا وجه لحمله علی ما یکون مقیدا به

کما لا یخفی، الا انّه ایضاً مختص بباب الضمانات، اذ تنزیل شیء منزلة آخر یتوقف علی ثبوت المنزل و المنزل علیه، فمورد هذه الروایات ما یتصور فیه القسمان ای العمد و الخطأ کالاتلاف و نحوه، و اما ما لا یتصور فیه الا قسم واحد و لا یتصور فیه الا قسم واحد و لا یتصور فیه الخطأ کباب العقود و الایقاعات المتوقف تحققها علی القصد و الانشاء، فلا یکون مشمولا لهذه النصوص و الاسلام من

---

(۱) الوسائل- باب ۴ من ابواب العبادات حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل- باب ۱۱ من ابواب العاقلة من کتاب الدیات.

]...[

هذا القبیل لتوقف تحققه علی القصد، فهی ایضاً لا تدل علی عدم قبول اسلام الصبی.

و من ذلک کله ظهر انه لو لم یسلم یحکم بکفره و نجاسته.

و اما الثانی: و هو الصبی غیر الممیز، فالظاهر انه لا خلاف فی کونه تابعا للکافر فی النجاسة.

و قد استدل له: باستصحاب النجاسة الثابتة له حال کونه جنینا فی بطن امه لأجل کونه جزءاً منها، و بتنقیح المناط عند اهل الشرع حیث انهم یتعدون من نجاسة الابوین ذاتا إلی المتولد منهما، فهو شیء مرکوز فی اذهانهم و ان لم یعلم وجهه تفصیلا.

و بصحیح «۱» ابن سنان عن الإمام الصادق (علیه السلام): عن اولاد المشرکین یموتون قبل ان یبلغوا الحنث قال (علیه السلام): کفار و اللّه اعلم بما کانوا عاملین یدخلون مداخل آبائهم. و نحوه غیره.

و بخبر «۲» حفص: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل من اهل الحرب اذا اسلم فی دار الحرب فظهر علیه المسلمون بعد ذلک فقال (علیه السلام): اسلامه اسلام لنفسه و لولده الصغار و هم احرار، و ولده و متاعه و رفیقه له، فاما الولد الکبار فهم فی للمسلمین الا ان یکونوا اسلموا قبل ذلک.

و بالسیرة القطعیة علی معاملتهم معاملة آبائهم.

و فی الجمیع نظر: اما الأول: فلما عرفت من عدم کون الجنین جزء للأم.

و اما الثانی: فلأنه مع عدم معرفة المناط کیف یدعی ثبوته فی الولد.

و اما الثالث: فلأن الظاهر تلک النصوص ان حکمهم فی الآخرة حکم آبائهم. و هذا مع انه مخالف لأصول العدلیة غیر مربوط بالنجاسة.

---

(۱) البحار ج ۵ ص ۲۹۵ من الطبعة الجدیدة.

(۲) الوسائل- باب ۴۳ من ابواب جهاد العدو.

]...[

و اما الرابع: فلأنه یدل علی ان اسلام الاب اسلام للولد، و اما کون کفره کفرا له فهو یتوقف علی ثبوت المفهوم للوصف و لا نقول به. هذا مع انه لو سلم دلالته علیه، لکن لا دلیل علی نجاسة کل کافر حتی مثل هذا الکافر الذی لا شعور له و یکون کافراً تعبدا.

و اما الخامس: فلأن السیرة فی هذه الازمنة إنما تکون لأجل فتاوی العلماء، و فی عصر الحضور لم تثبت، فاذاً العمدة هو الاجماع ان لم یحتمل کون مدرک المجمعین بعض ما ذکر.

ثمّ انه لا فرق فی ذلک بین کونه من الحلال او من الزنا کما هو مقتضی اطلاق معاقد الاجماعات، اللهم إلا أن یقال: ان عدم استثناء ما یکون من الزنا لعله یکون لأجل ما ذکروه فی محله من نفی ولدیه ولد الزنا، و دعوی انه لا دلیل علی نفی و لدیته مطلقاً و ما ثبت انما هو فی موارد خاصة، مندفعة بان هذا لا یوجب القطع بالالحاق فیؤخذ بالمتیقن، و لکن دعوی القطع بعدم اسوئیة حال ولد الحلال عن ولد الزنا قریبة جدا. فاذاً الاحوط الاجتناب عنه مطلقاً.

و لو کان احد الابوین مسلماً فالولد تابع له کما هو المشهور، و یشهد لتبعیته للأب خبر حفص المتقدم، و للأم عدم الدلیل علی نجاسته، اذ کما عرفت لا دلیل علی نجاسة ولد الکافر سوی الإجماع و لا إجماع علی نجاسته فی الفرض لو لم یکن الإجماع علی العدم.

طهارة ولد الزنا

الثالثة: الأقوی ان ولد الزنا طاهر کما هو المشهور شهرة عظیمة، و عن الصدوق و الحلی و السید: القول بنجاسته و کفره.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۰۰

]...[

و قد استدل للنجاسة: بالنصوص الدالة علی لزوم الاجتناب عن سؤره، و علی المنع من الاغتسال من البئر التی یجتمع فیها ماء الحمام معللا بانه یغتسل فیه ولد الزنا:.

کمرسل «۱» الوشاء عن الإمام الصادق (علیه السلام): کره سؤر ولد الزنا و الیهودی و النصرانی و المشرک و کل من خالف الاسلام.

و خبر «۲» بن أبی یعفور عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): لا تغتسل من البئر التی تجتمع فیها غسالة الحمام، فان فیها غسالة ولد الزنا و هو لا یطهر إلی سبعة اباء. و نحوه غیره.

و بما «۳» تضمن انه رجس و انه لا خیر فیه، و ان لبن الیهودیة و النصرانیة و المجوسیة احب من لبن الزانیة.

و فی الجمیع نظر: اما مرسل الوشاء: فلأن الکراهة اعم من المنع فلا یدل علی النجاسة، و عطف الانجاس علی ولد الزنا لا یکون قرینة علی ارادة المنع منها.

و أما ما دل علی المنع عن الاغتسال: فلا یکون ظاهرا فی کونه بلحاظ نجاسة ولد الزنا لاشتماله علی انه لا یطهر إلی سبعة اباء، مع انه لا ریب فی عدم تعدی النجاسة منه علی فرض القول بهاء، و انه شر و أن الناصب شر منه، فان الشریة ظاهرة فی الخباثة النفسانیة فلا یدل علی نجاسته، و قد عرفت ان الرجس لم یثبت ارادة النجاسة منه.

و احبیة لبن الکافرة من لبن الزانیة یمکن ان تکون للخباثة النفسانیة لا النجاسة، و نفی الخیر فیه لا یدل علی النجاسة.

---

(۱) الوسائل- باب ۳ من ابواب الاسآر حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۱ من ابواب الماء المضاف حدیث ۴.

(۳) البحار ج ۵ ص ۲۸۵ المطبوع بطهران عام ۱۳۷۶.

]...[

فتحصل: ان الاقوی بمقتضی اطلاق ما دل علی ان الاسلام هو الشهادة بالوحدانیة و الرسالة و اصالة الطهارة هو طهارة ولد الزنا.

الغلاة و الخوارج و النواصب

الرابعة: المشهور بین الأصحاب نجاسة الغلاة و الخوارج و النواصب بلا خلاف فی شیء من ذلک فی الجملة.

اما الاولی: فان اریـد منهم من یعتقـد ربوبیـة أمیر المؤمنین (علیه السـلام) او احـد الأئمـة: فتارة: یعتقـد ان الشـخص المعین الخارجی الحادث رب فهو نجس لإنکاره الضروری و هو کونه تعالی قدیما.

و اخری: یعتقد ان اللّه تعالی فی کل زمان متشـکل بشـکل و فی عصر علی (علیه السلام) ظهر فی تلک الصورة المعلومة فنجاسته علی هذا تتوقف علی نجاسة المجسمة، و الاجماع بما انه لیس تعبدیاً کما لا یخفی لا یکون موجبا للحکم بها.

و ان اریـد بالغلو تجاوز الحد فی صـفات المعصومین، فتارة: یکون اختصاص الصفة به تعالی ضروریا من الدین کالخالقیة، و اخری: لا یکون کذلک کعدم الغفلة، ففی الاول: تبتنی النجاسة علی ثبوتها بانکار الضروری، و فی الثانی: لا وجه لها.

و ما ورد «۱» فی ابن حـاتم الغـالی عن أبی الحسن (علیه السـلام) انه قال توقوا مساورته مضافاً إلی عـدم ثبوت کیفیـة غلوه یحتمل ان یکون الصحیح مشاورته بالشین لا بالسین، فیکون اجنبیا عن المقام.

و اما الطائفة الثانیة: فالمراد بهم من یعتقد ما اعتقدته الطائفة التی خرجت فی

---

(۱) تنقیح المقال للمامقانی فی ترجمة فارس بن حاتم رواه عن الکشی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۰۲

]...[

صفین علی علی (علیه السـلام) فاعتقـدوا کفره (علیه السـلام)، و الدلیل علی نجاسة هذه الطائفة هو الدلیل علی نجاسة النواصب لانهم من اظهر افرادهم.

و یؤیده ما عن الفضل «۱»: دخل علی أبی جعفر (علیه السـلام) رجل محصور عظیم البطن فجلس معه علی سـریره فحیاه به و رحب به فلما قام قال (علیه السلام) هذا من الخوارج کما هو قال: قلت: مشرک؟ فقال: مشرک و اللّه مشرک. لإطلاق التنزیل.

و أما الطائفـة الثالثة: فعن غیر واحد: دعوی الاجماع علی نجاسـتهم، و یشـهد لها خبر «۲» ابن أبی یعفـور: إنّ اللّه تعـالی لم یخلق خلقا انجس من الکلب، و ان الناصب لنا اهل البیت انجس منه.

و أورد علیه تارة: بأنّ النجاسـة القابلـة للزیادة و النقیصة هی المعنویة، و الا فالنجاسة الظاهریة التی لیست حقیقتها سوی الاعتبار لا تقبل الزیادة و النقیصـة، و اخری بان طائفـة من النصوص تدل علی ان غیر الاثنا عشـریة من فرق المسـلمین ممن ازال الأئمة عن مراتبهم هم النواصب. کخبر «۳» محمـد بن علی بن عیسـی: کتبت إلیه- ای إلی الهـادی- (علیه السـلام) أسـأله عن الناصب هل احتاج فی امتحانه إلی اکثر من تقدیمه الجبت و الطاغوت و اعتقاده بامامتهما؟ فرجع الجواب: من کان علی هذا فهو ناصب. و نحوه غیره.

و حیث لاـ یمکن الاـلتزام بنجاسـتهم فیحمـل الخبر علی مـا لا ینافی الاسـلام الظاهری المترتب علیه الطهارة کسائر الأخبار الدالـة علی کفرهم.

(۱) سفینة البحار ج ۱ ص ۳۸۳.

(۲) الوسائل- باب ۱۱ من ابواب الماء المضاف حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۲ من ابواب ما یجب فیه الخمس حدیث ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۰۳

]...[

و ثالثة: باختلاط أصحاب الأئمة فی دولة بنی امیة مع الناصبین مع عدم معروفیة تجنبهم عنهم، بل الظاهر انهم کانوا یعاملون معهم معاملة المسلمین.

و فی الجمیع نظر: أمّا الاول: فلأن النجاسة الظاهریة باعتبار آثارها قابلة للشدة و الضعف، و لذا تری اشتهار ان نجاسة البول اشد من نجاسة الدم.

و أما الثانی: فلأن موضوع الحکم بالنجاسة فی الخبر هو الناصب لأهل البیت لا مطلق الناصب، فکون المخالف ناصبیاً لا یلزم الاجتناب عنه لا ینافی نجاسة الناصب بالمعنی الاخص.

و اما الثالث: فلأن انتشار اکثر الاحکام انما یکون من زمان الصادقین علیهما السلام، فلیکن هذا الحکم منها.

فتحصل: ان الأقوی دلالة الخبر علی النجاسة، و یؤیدها خبر «۱» الفضل عن الإمام الباقر (علیه السلام): عن المرأة العارفة ازوجها الناصب؟ قال (علیه السلام): لا لأن الناصب کافر. الحدیث.

و اما المجسمة: فعن الشیخ و الشهید و جماعة ممن تأخر عنهما: القول بنجاستهم، و عن البیان و المسالک و غیرهما: التفصیل بین المجسمة بالحقیقة و المجسمة بالتسمیة. و استدل للنجاسة: بالإجماع، و بانهم منکرون للضروری، و باستلزام التجسیم انکار الضروری و هو القدم، و بنصوص التشبیه: کخبر «۲» داود بن القاسم عن الإمام الرضا (علیه السلام): من شبه اللّه بخلقه فهو مشرک، و من وصفه بالمکان فهو کافر، و من نسب إلیه ما نهی عنه فهو کاذب. و نحوه غیره بدعوی ان التجسیم نوع من التشبیه.

و بخبر «۳» الهروی عنه (علیه السلام): من وصف الاله بوجه کالوجوه فقد کفر.

(۱) الوسائل- باب ۱۰ من ابواب ما یحرم بالکفر حدیث ۱۵ من کتاب النکاح.

(۲) الوسائل- باب ۱۰ من ابواب حد المرتد حدیث ۱۶- ۳.

(۳) الوسائل- باب ۱۰ من ابواب حد المرتد حدیث ۱۶- ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۰۴

]...[

فانه باطلاق التنزیل یدل علی النجاسة.

و لکن الاجماع ممنوع لذهاب جماعة من الأساطین إلی الطهارة کما عن المنتهی و التذکرة و النهایة و غیرها، و عدم التجسیم لیس من الضروریات لإیهام جملة من النصوص و الآیات به.

و استلزامه لإنکار الضروری لا یوجب النجاسة مع عدم الالتفات إلی اللازم و انه من الدین.

و نصوص التشبیه بقرینة التفصیل بینه و بین التوصیف بالمکان یکون المراد منها التشبیه المطلق لا مطلق التشبیه.

و ما دل على ان من وصفه تعالى بالمكان او بوجه من الوجوه فقد كفر لا يدل على النجاسة لما عرفت مرارا من عدم كون الكفر من حيث هو موضوعا للنجاسة.

و ما ذكره بعض الأعاظم: من ان الظاهر من التنزيل فى هذه النصوص بقرينة التفصيل كون بلحاظ احكامه الخاصة لا المشتركة، لم يعلم وجهه. هذا مع انه لو سلم دلالة بعض ما تقدم على النجاسة لا يدل عليها الا فى المجسمة حقيقة.

و اما من يقول أنه تعالى جسم لا كالأجسام كما نسب إلى هشام بن الحكم- الذى هو من اجلة أصحابنا و متكلميهم- فلا يدل شىء منها على نجاسته.

فتحصل: ان الأقوى طهارة المجسمة لا سيما المجسمة بالتسمية.

و مما ذكرناه ظهر حال المجبرة، اذ لا دليل على نجاستهم، لان النصوص الدالة على أن القائل بالجبر كافر قد عرفت عدم دلالتها على النجاسة، و استلزامه لإنكار الضرورى و هو الثواب و العقاب قد تقدم انه لا يدل على النجاسة من حيث هو.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۰۵

]...[

طهارة المخالفين

الخامسة: غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة بل من فرق المسلمين طاهرون كما هو المشهور شهرة عظيمة، و عن السيد القول: بنجاستهم، و تبعه صاحب الحدائق.

و استدل للنجاسة: بالاجماع الذى ادعاه الحلى على ان المخالف للحق كافر، و بجملة من النصوص الدالة على كفرهم: كخبر «۱» أبى حمزة: سمعت أبا جعفر (عليه السلام) يقول: ان علياً (عليه السلام) باب فتحه اللّه تعالى من دخله كان مؤمنا و من خرج عنه كان كافراً. و نحوه غيره.

و بانهم منكرون للضرورى و هو الولاية.

و بالنصوص «۲» الدالة على انهم من النواصب بضميمة ما دل «۳» على نجاسة النواصب و بقوله «۴» تعالى كَذٰلِكَ يَجْعَلُ اللّٰهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لٰا يُؤْمِنُونَ.

و فى الجميع نظر: اما الاجماع: فلأنه ادعى على كفرهم لا على نجاستهم.

و النصوص الدالة على كفرهم لا تدل عليها، اذ الاسلام يطلق على معان.

احدها: اظهار الشهادتين: و يشهد له موثق «۵» سماعة: قلت لأبى عبد اللّه (عليه السلام): أخبرنى عن الاسلام و الايمان أ هما مختلفان؟ فقال (عليه السلام): ان الايمان يشارك الاسلام، و الاسلام لا يشارك الايمان فقلت: فصفهما لى فقال (عليه السلام):

---

(۱) الوسائل- باب ۱۰ من ابواب حد المرتد حديث ۴۹.

(۲) الوسائل- باب ۲ من ابواب ما يجب فيه الخمس.

(۳) الوسائل- باب ۱۱ من ابواب الماء المضاف.

(۴) سورة الانعام الآية ۱۲۵.

(۵) اصول الكافى ج ۲ ص ۲۵ من طبعه طهران.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۰۶

]...[

الاسلام شهادة ان لا إله الا اللّه و التصدیق برسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله، به حقنت الدماء و علیه جرت المناکح و المواریث، و علی ظاهره جماعة الناس و الایمان الهدی و ما یثبت فی القلوب من صفة الاسلام و ما ظهر من العمل به.

و فی «۱» صحیح حمران عن ابن جعفر (علیه السلام): و الاسلام ما ظهر من قول او فعل و هو الذی علیه جماعة الناس من الفرق کلها. و نحوهما غیرهما.

ثانیها: الایمان بالشهادتین: الذی یطلق علی من اعتقد به المؤمن.

ثالثها: القائل بالولایة.

و یقابل الاسلام الکفر فی الثلاثة: و الموضوع للنجاسة هو الکفر المقابل للإسلام بالمعنی الأول.

و اما المقابل له فی الاخیرین فلا دلیل علی کونه موضوعا لها، و کونهم منکرین للضروری ممنوع لعدم کون الولایة من ضروریات الدین، نعم من علم بانها من الدین و انکرها یکون نجسا.

و ما دل علی انهم من النواصب لا یدل علی النجاسة لما عرفت من ان الناصب بقول مطلق لا یکون نجسا، بل الناصب لأهل البیت نجس.

و أما الآیة الشریفة: فمضافاً الی ان الرجس لم یثبت کونه بمعنی النجاسة: ان المؤمن یطلق علی معنیین: الأول: المقر بالولایة، الثانی: المصداق لغیرها کما تشهد له الآیة «۲» الشریفة (قالَتِ الْأَعْرابُ آمَنّا ... الی آخره) فلا تدل علی نجاسة غیر المقر بالولایة.

فتحصل: انه لا دلیل علی نجاستهم، فیرجع الی ما تقتضیه اصالة الطهارة

---

(۱) اصول الکافی ج ۲ ص ۲۶ من طبعه طهران.

(۲) سورة الحجرات الآیة ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۰۷

]...[

و النصوص الشارحة للاسلام فیحکم بطهارتهم، و تدل علیها- مضافاً الی ذلک- النصوص الآتیة الواردة فی طهارة ما یؤخذ من ایدیهم مما یعلم بمباشرتهم له کالعصیر الذی ذهب ثلثاه و غیره.

السادسة: من شک فی اسلامه و کفره لا یترتب علیه احکام المسلم، لأن مقتضی استصحاب عدم الاسلام الثابت له لکون الاسلام امرا وجودیاً مسبوقا بالعدم کونه کافراً.

و دعوی ان ذلک العدم لیس کفراً لکونه من قبیل عدم الملکة و العدم عما من شانه ان یکون مسلماً لیس له حالة سابقة حال الصغر، مندفعة بان هذا لا یوجب تعدد المشکوک فیه و المتیقن، بل هما شیء واحد، غایة الامر العدم حال کونه متیقنا لم یکن ینطبق علیه الکفر، و فی حال کونه مشکوکاً فیه ینطبق علیه ذلک، و هذا لا یوجب تعدد الموضوع کی لا یکون ابقائه استصحاباً.

و قد استدل لأصالة الاسلام بحدیث «۱» الفطرة، و بالمرسل «۲» عن النبی صلّی اللّه علیه و آله: الاسلام یعلو و لا یعلی علیه. بدعوی ان المراد منه انه فی کل مورد احتمل الاسلام و الکفر یقدم الاسلام.

و فیهما نظر: اما الحدیث: فلضعف سنده، مضافاً الی ما ادعاه صاحب الجواهر ره فی کتاب اللقطة من اعراض الاصحاب عنه، فیحمل

علی ما حمله علیه بعض الأصحاب من ان کل مولود لو بقی و صار ممیزا یصیر مسلما بالطبع، الا ان یمنع مانع.

و المرسل: مضافاً الی ارساله، غیر ظاهر فیما ذکر.

---

(۱) اصول الکافی ج ۲ ص ۱۳ من طبعه طهران.

(۲) الوسائل- باب ۱ من ابواب موانع الارث حدیث ۱۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۰۸

و المسکر

فتحصل: ان الأصل یقتضی الکفر، الا- اذا کانت امارة علی الاسلام کأرض المسلمین و سوقهم اللتین عرفت فی محله کونهما امارة لکون من فیهما مسلماً.

نجاسة الخمر

و التاسع:

اشارة

المسکر کما هو المشهور شهرة عظیمة، و عن السیدین و الشیخ و المحقق: دعوی الاجماع علیه، و عن الصدوق و ابیه و الجعفی و العمانی و الاردبیلی و غیرهم: العدم.

و تشهد للنجاسة جملة من النصوص: کموثق «۱» عمار عن الإمام الصادق (علیه السلام): و لا تصل فی ثوب قد اصابه خمر او مسکر حتی یغسل.

و خبر «۲» أبی بصیر عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): فی النبیذ ما یبل المیل ینجس حبا من ماء یقولها ثلاثاً.

و خبر «۳» زکریا بن آدم: سألت أبا الحسن (علیه السلام) عن قطرة خمر او نبیذ مسکر قطرت فی قدر فیه لحم کثیر و مرق کثیر قال (علیه السلام): یهراق المرق او یطعمه اهل الذمة او الکلب و اللحم اغسله و کله.

و موثق «۴» الساباطی عن الصادق (علیه السلام): فی الابریق و غیره یکون فیه خمر أ یصلح ان یکون فیه ماء؟ قال (علیه السلام): اذا غسل فلا بأس، و قال فی قدح

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۶.

(۳) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۸.

(۴) الوسائل- باب ۵۱ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۰۹

]...[

او اناء یشرب فیه الخمر قال: تغسله ثلاث مرات، و سأله أ یجزیه ان یصب فیه الماء؟ قال (علیه السلام): لا یجزیه حتی یدلکه بیده و یغسل ثلاث مرات. و نحوها غیرها. و قیل: ان مجموعها یقرب من عشرین حدیثاً.

و بازائها جملة من النصوص ظاهرة فی الطهارة قال الشیخ الأعظم فی طهارته: انها تبلغ اثنی عشر:.

کصحیح «۱» علی بن رئاب: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن الخمر و النبیذ المسکر یصیب ثوبی اغسله او اصلی فیه؟ قال (علیه السلام): صل فیه الا ان تقذره فتغسل منه موضع الاثر ان اللّه تعالی انما حرم شربها.

و مصحح «۲» بن أبی سارة: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): ان أصاب ثوبی شیء من الخمر أصلی فیه قبل ان اغسله؟ قال: لا بأس أن الثوب لا یسکر.

و خبر «۳» حفص الأعور: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام) الدن یکون فیه الخمر ثمّ یجفف و یجعل فیه الخل؟ قال (علیه السلام): نعم.

و نحوها غیرها. و ذکروا فی مقام العلاج وجوها:.

الأول: ان الجمع العرفی یقتضی حمل الاولی علی الاستحباب.

و فیه: ان هذا لیس جمعا عرفیا، اذ نصوص النجاسة کالصریحة فی النجاسة لا یمکن حملها علی الاستحباب، لاحظ خبری زکریا و أبی بصیر المتقدمین.

الثانی: تقدیم نصوص النجاسة لموافقتها مع الکتاب و هو قوله تعالی

---

(۱) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۱۴.

(۲) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۱۰.

(۳) الوسائل- باب ۵۱ من ابواب النجاسات حدیث ۲.

]...[

إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَیْسِرُ وَ الْأَنْصابُ وَ الْأَزْلامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّیْطانِ فَاجْتَنِبُوهُ «۱» و قد ذکر العلامة ره فی المختلف وجهین لدلالته علی نجاسة الخمر: قوله تعالی رِجْسٌ و قوله فَاجْتَنِبُوهُ.

و فیه: ان الرجس لم یثبت کونه بمعنی النجس کما مر غیر مرة، بل بما انه اسند الی شرب الخمر کما یشهد له عطف المیسر علیها، و قوله تعالی مِنْ عَمَلِ الشَّیْطانِ فلا محالة ارید منه الحرمة لا النجاسة کما لا یخفی، فالآیة الشریفة لا تدل علی النجاسة.

الثالث: تقدیم نصوص النجاسة لمخالفتها لعمل امراء ذلک الوقت، و لمذهب ربیعة الرأی الذی هو من مشایخ مالک و کان فی زمان الصادقین (علیهما السلام).

و فیه: ان مخالفته العامة التی هی من المرجحات هی مخالفة فتاوی علمائهم لا عمل سلاطینهم، و مجرد الموافقة لمذهب ربیعة مع المخالفة لمذهب غیره لیس من المرجحات، و بذلک ظهر ضعف ما قیل من تقدیم نصوص الطهارة لمخالفتها لمذهب العامة فتأمل.

الخامس انه لأشهریة نصوص النجاسة فتوی تقدم علی نصوص الطهارة، و فیه: انها لیست من المرجحات، فتأمل.

و التحقیق: انه لو لم یکن فی النصوص ما یکون دلیلا علی تقدیم نصوص النجاسة، کان المتعین ان یقال: انه بما ان نصوص الطهارة علی طائفتین: الاولی ما دل علی ان اناء الخمر لا ینجس الماء و غیره، کخبر حفص المتقدم.

الثانیة ما دل علی صحة الصلاة مع الثوب الذی اصابه الخمر، فالجمع بینهما و بین نصوص النجاسة کان یقتضی حمل الاولی علی ارادة بیان عدم تنجیس

(۱) سورة المائدة- الآیة ۹۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۱۱

]...[

المتنجس، و الثانیة علی ان الخمر نجسة معفو عنها کالدم الاقل من الدرهم و دم القروح و النجاسات فی حال الضرورة، و لا یلزم محذور، و یکون ذلک اخذا بهما.

و لکن «۱» صحیح علی بن مهزیار قال: قرأت فی کتاب عبد اللّه بن محمد الی أبی الحسن (علیه السلام): جعلت فداک روی زرارة عن أبی جعفر و أبی عبد اللّه (علیه السلام) فی الخمر تصیب ثوب الرجل انهما قالا: لا بأس بان یصلی فیه انما حرم شربها، و روی غیر زرارة عن أبی عبد اللّه (علیه السلام) أنه قال: اذا اصاب ثوبک خمر او نبیذ یعنی المسکر فاغسله ان عرفت موضعه و ان لم تعرف موضعه فاغسله کله و ان صلیت فیه فاعد صلاتک فاعلمنی ما اخذ به؟ فوقع (علیه السلام) بخطه و قرأته: خذ بقول أبی عبد اللّه (علیه السلام).

و خبر «۲» خیران الخادم: کتبت الی الرجل اسأله عن الثوب یصیبه الخمر و لحم الخنزیر ا یصلی فیه ام لا فإن اصحابنا قد اختلفوا فیه فقال بعضهم: صل فیه فإنّ اللّه تعالی انما حرم شربها، و قال بعضهم: لا تصل فیه؟ فکتب (علیه السلام): لا تصل فیه فانه رجس. یدلان علی تحقق المعارضة بین نصوص الطهارة، و طائفة من نصوص النجاسة و هی الناهیة عن الصلاة فی الثوب الذی اصابته الخمر- و ان کان فی دلالتها علی النجاسة تأمل- و تقدیم تلک النصوص علی نصوص الطهارة، و علیه فلا مجال للعمل بها.

و بما ذکرناه ظهر تمامیة ما ذکره بعض الاعاظم من دلالة الروایتین علی ان التعارض بین روایتی الطهارة و النجاسة مستحکم علی نحو لا مجال للجمع العرفی بینهما، و ان الترجیح لروایة النجاسة

(۱) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۱۲

]...[

فتحصل: ان الأقوی نجاستها و عدم صحة الصلاة فی الثوب الذی اصابها، و مورد اغلب النصوص و ان کان هو الخمر و النبیذ الا انه یثبت الحکم فی کل مسکر لإطلاق موثق عمار المتقدم.

و صحیح «۱» ابن حنظلة: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): ما تری فی قدح من مسکر یصب علیه الماء حتی تذهب عادیته؟ فقال: لا و اللّه و لا قطرة قطرت فی حب الا اهریق ذلک الحب.

فالاقوی ثبوت نجاسة کل مسکر کما هو المشهور، بل لا خلاف فیه.

و بما ذکرناه ظهر أن مقتضی الادلة عدم الفرق بین المسکر المائع بالاصالة و الجامد کالبنج لإطلاق الموثق و الصحیح.

و لکن بما ان الاجماع قام علی عدم نجاسة الثانی یقید به اطلاق الخبرین، و هذا هو الوجه فی الحکم بعدم نجاسته لاما ذکره بعض الأعاظم من المحققین من عدم الدلیل علی نجاسة کل مسکر، اذ ما یتوهم اطلاقه اما ان یکون قوله (علیه السلام) فی خبر علی بن یقطین (فما کان عاقبته عاقبة الخمر فهو خمر) او قوله (علیه السلام) فی خبر عطاء کل مسکر خمر و اختصاص الاول بإرادة التشبیه من

حیث الحرمة واضح، و اما الثانی، فهو منصرف إلیها لان الحرمة من اظهر اوصاف الخمر دون النجاسة و لذا وقع الاختلاف فیها، اذ یرد علیه: مضافاً الی ان مقتضی اطلاق التنزیل ثبوت النجاسة له: انه یکفی لثبوت النجاسة لکل مسکر الخبران المتقدمان، فاذاً لا وجه للحکم بعدمها سوی الاجماع.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۸ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۱۳

]...[

فی نجاسة العصیر العنبی و عدمها

الحق المشهور بالخمر العصیر العنبی اذا غلی، و الکلام فیه یقع فی مقامین.

الأول: فی نجاسته.

الثانی: فی حرمته.

اما الأول: فعن محکی المختلف: ذهب اکثر العلماء الی النجاسة مطلقاً، و عن المحقق الثانی فی جامع المقاصد عن المختلف: نسبتها الی المشهور، و عن جماعة: نفیها، و عن أبی حمزة: التفصیل بین ما اذا غلی بنفسه فنجس، و بین ما اذا غلی بالنار فلا و عن ابن ادریس و المحقق و المصنف و الفاضل المقداد: اثباتها مع الاشتداد، بل ظاهر کلامهم انها مع الاشتداد لا خلاف فیها و لا کلام.

و لکن الصحیح: ان العصیر اذا کان مسکراً یکون نجساً و الا فلا، و ان هذا هو المعروف بین الأصحاب، بل لم یعرف القائل بالنجاسة مع عدم الاسکار، لان الحلبیین الاربعة القائلین بالنجاسة مع الاشتداد ارادوا به الاسکار و ارادته منه غیر عزیزة.

قال فی مجمع البیان فی تفسیر قوله تعالی إِنَّمَا الْخَمْرُ «۱»: اللغة الخمر عصیر العنب المشتدة و هو العصیر الذی یسکر کثیره ... الی آخره، و عن العلامة فی رهن التذکرة: الخمر قسمان: خمر محترمة و هی التی اتخذ عصیرها لیصیر خلا و انما کانت محترمة لان اتخاذ الخل جائز اجماعا و العصیر لا ینقلب الی الحموضة الا بتوسط الشدة، و نحوه ما عن المسالک، و عن ابن ادریس فی السرائر: الخمر مجمع علی تحریمها و هو عصیر العنب الذی اشتد و اسکر- الی ان قال- و اذا انقلب خلا زالت الشدة و عاد طاهرا، و نحو هذه الکلمات غیرها.

---

(۱) سورة المائدة- الآیة ۹۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۱۴

]...[

و بالجملة: لا ینبغی التردید فی ان مراد هؤلاء العلماء الأعاظم هو ما ذکرناه.

و به یظهر ما فی کلمات من تأخر عنهم الواردة فی مقام تفسیر کلامهم و بیان الشدة التی اخذوها قیدا للنجاسة، فعن جماعة منهم: ان المراد باشتداده اول اخذه فی الثخانة و هو لازم الغلیان، و وجه هذا التفسیر فی محکی شرح الروضة: انه لما لم یکن قید الاشتداد فی شیء من الاخبار حمل کلام الاصحاب علی ما یوافقها، و لا یمکن الا بحمل الاشتداد علی ما یلازم الغلیان.

و فیه: ان هذا التفسیر مخالف لصریح کلماتهم، لاحظ ما عن کنز العرفان: العصیر من العنب قبل غلیانه طاهر حلال و بعد غلیانه و اشتداده نجس حرام، و ذلک اجماع فقهائنا، و اما بعد غلیانه و قبل اشتداده فحرام اجماعا منا، و نحوه عن المعتبر و التذکرة و السرائر، و علیه فلا یمکن حمل کلماتهم علی ذلک.

و عن جماعة آخرین: ان المراد به الثخانة المحسوسة المنفکة عن الغلیان، و حیث ان هذا القید لم یذکر فی الاخبار و لا فی کلمات علمائنا الابرار- و هؤلاء الأعاظم بناؤهم علی الاستدلال لکل ما یفتون به و مع ذلک لم یذکروا دلیلا لأخذهم هذا القید- فقد ذهب صاحب المعالم ره الی ان ذکر هذا القید غفلة منهم، و ما المعصوم الا من عصمه الله، و لکنک تری بان اضافة مثل هذا القید مع هذه الخصوصیات غفلة لا تحتمل فی حقهم.

و الشیخ الأعظم ره استدل له: بانه لا دلیل علی نجاسة العصیر سوی موثق «۱» معاویة المتضمن لجوابه (علیه السلام) بعد السؤال عن العصیر الذی یشرب صاحبه علی النصف بانه خمر لا تشربه و هو مختص بما ثخن کما لا یخفی، فیقتصر فی الحکم بالنجاسة علی ما دل علیه الدلیل و هو النجاسة مع الثخانة و القوام.

---

(۱) الوسائل- باب ۷ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۴.

]...[

و لکن الذی یرد علی هذا التوجیه ما عن الحدائق و غیره ان اول من تمسک بهذا الحدیث الامین الاسترآبادی و قبله لم یستدل احد به، فلا یحتمل اعتمادهم فی اعتبار القید المزبور الی ذلک.

فتحصل: ان الجمع بین کلماتهم یقتضی ان یقال: ان مرادهم بالاشتداد الاسکار، و علیه فیتم ما فی کنز العرفان، من دعوی الاجماع علی نجاسة العصیر معه، اذ قد عرفت انه لا خلاف یعتد به فی نجاسة الخمر و المسکر، کما انه یکون اخذهم هذا القید معتمدا علی الدلیل و الوجه الواضح الذی لا یحتاج الی البیان.

و کیف کان: فقد استدل للنجاسة بوجوه:.

الاول: الشهرة المحکیة عن جماعة، بل عن کنز العرفان: دعوی الاجماع علیها.

و فیه: اما اجماع کنز العرفان فقد عرفت ما فیه و انه انما یدعی الاجماع علی النجاسة مع الاسکار لا مطلقاً و نجاسته معه لا کلام فیها و لا خلاف.

و اما الشهرة: فمضافا الی عدم حجیتها قد عرفت ان اصلها ما ذکره المحقق الثانی من حکایة نسبة القول بالنجاسة الی المشهور عن المختلف، مع انه ینسب الی اکثر العلماء مع ان ظاهر کلامه و ان کان نسبته الی اکثر العلماء الا انه بواسطة قرائن لا مناص عن صرفه عن ظاهره حیث قال: الخمر و کل مسکر و الفقاع و العصیر اذا غلی قبل ذهاب ثلثیه بالنار او بنفسه نجس ذهب الیه اکثر علمائنا کالشیخ المفید و الشیخ ابی جعفر و السید المرتضی و ابی الصلاح و سلار و ابن ادریس- الی ان قال- لنا: وجوه: الأول الاجماع علی ذلک فان السید المرتضی قال: لا خلاف بین المسلمین فی نجاسة الخمر، و قال الشیخ: الخمر نجسة بلا خلاف و کل مسکر عندنا حکمه حکم الخمر و ألحق اصحابنا بذلک الفقاع، و قول السید المرتضی و الشیخ حجة فی ذلک- الی ان قال- الثانی قوله تعالی إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَیْسِرُ- الی ان قال- الثالث الروایات

]...[

مثل قول الصادق (علیه السلام) فی روایة «۱» عمار الساباطی: لا تصل فی ثوب اصابه خمر او مسکر حتی یغسل. ثمّ ذکر احتجاج ابن عقیل و الصدوق علی طهارة الخمر.

و لا أظنک ان تشک بعد التدبر فی هذا الکلام صدرا و ذیلًا بواسطة نسبة الخلاف الی العلمین الذین هما مخالفان فی نجاسة الخمر و اختصاص الوجوه الثلاثة المذکورة دلیلا لما حکم به و نسبته الی اکثر الاصحاب و ان الجماعة الذین نسب الیهم لم یعهد منهم القول بنجاسة العصیر اذا لم یسکر و لم یفتوا به فی کتبهم و غیر ذلک من القرائن فی تعین التصرف فی کلامه قده، اما بان یقال ان مراده ذهاب اکثر العلماء الی نجاسة الخمر و غرضه اثباتها، او بان یقال ان قوله بالنار او بعد قوله ذهاب ثلثیه زائد فتدبر.

فتحصل: انه مضافاً الی انه لا إجماع علی النجاسة لا قائل بها الا شاذ لا یعتنی به.

الثانی: اطلاق الخمر علیه فی کلمات فقهاء الخاصة و العامة، بل عن مهذب البارع: ان اسم الخمر حقیقة فی عصیر العنب اجماعا.

و تشهد له بعض النصوص: کصحیح «۲» عبد الرحمن بن الحجاج عن الامام الصادق (علیه السلام): قال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله: الخمر من خمسة: العصیر من الکرم ... الی آخره. و نحوه غیره، و حیث ان نجاسة الخمر مطلقا لا ریب فیها فلا بد من الحکم بنجاسة العصیر.

و فیه: اما کلمات الفقهاء فانما هی للإشارة الی ان المختار عندهم فی ما وقع الخلاف فیه من ان الخمر هل هی اسم لخصوص مسکر خاص و هو العصیر الذی

(۱) الوسائل- باب ۳۸ من ابواب النجاسات الحدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۱ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

]...[

صار مسکرا او کل مسکر هو الاول، کما ان الاجماع المدعی اشارة الی ان العصیر الذی اسکر خمر علی کلا القولین، و لا تدل هذه الکلمات و الاجماع علی ان العصیر الذی لا یسکر نجس، مع بداهة اخذ الاسکار فی مفهوم الخمر.

و أما النصوص: فانما یدل علی ان الخمر تؤخذ من العصیر لا ان کل عصیر خمر.

الثالث: تلازم غلیان العصیر للاسکار.

و فیه: ان ذلک مناف للحس.

الرابع: صحیح «۱» معاویة بن عمار: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل من اهل المعرفة بالحق یأتینی بالبختج و یقول: قد طبخ علی الثلث و انا اعرف انه یشرب علی النصف ا فاشربه بقوله و هو یشربه علی النصف؟ فقال (علیه السلام): خمر لا تشربه. الحدیث، هکذا روی عن التهذیب، و مقتضی اطلاق التنزیل ثبوت النجاسة التی هی من احکام الخمر للبختج الذی هو العصیر المطبوخ.

و فیه: اولا- ان الحدیث مروی عن جمیع نسخ الکافی و بعض نسخ التهذیب خالیا عن لفظة (خمر) و لأجل کون الکلینی اضبط و المروی عن الشیخ مختلف و کثرة اختلال التهذیب لا مجال للاعتماد علی اصالة عدم الزیادة المقدمة علی اصالة عدم النقیصة عند التعارض بینهما کما لا یخفی.

و ثانیا: ان الظاهر من التنزیل بقرینة السؤالین و الجوابین المذکورین فی الخبر ارادة التنزیل من حیث الحرمة خاصة.

و ثالثا انه انما یکون فی مقام جعل الحکم الظاهری حیث ان ظاهره ان حرمة العصیر قبل ذهاب الثلثین و حلیته بعده کانتا معلومتین

عنده، و السؤال انما کان عن

---

(۱) الوسائل- باب ۷ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۱۸

]...[

صورة الشک، فلیس فی مقام بیان الحکم الواقعی حتی یتمسک باطلاقه، و وجه التشبیه بالخمر ان العصیر المطبوخ قبل ذهاب ثلثیه لو ترک یغلی بنفسه سریعا و یسکر فیکون خمرا و هو الذی یسمی بالباذق معرب (باده) من اسماء الخمر فتدبر جیدا.

الخامس: النصوص الدالة علی انه لا خیر فی العصیر: کمرسل «۱» محمد بن الهیثم عن رجل عن ابی عبد الله (علیه السلام) قال: سألته عن العصیر یطبخ بالنار حتی یغلی من ساعته ا یشربه صاحبه؟ فقال: اذا تغیر عن حاله و غلی فلا خیر فیه حتی یذهب ثلثاه و یبقی ثلثه.

و نحوه غیره بدعوی ان نفی الخیر فیه بقول مطلق یدل علی نجاسته.

و فیه: ان قوله (لا خیر فیه) ارید منه عدم ترتب الاثر المترقب منه و هو الشرب علیه.

السادس: النصوص «۲» المتضمنة لنزاع آدم و نوح مع ابلیس و ان الثلث لآدم و نوح و الثلثین لإبلیس لعنه الله الواردة فی اصل تحریم الخمر الدالة علی ان تلک الواقعة منشأ تحریم الخمر، فإنها تدل علی ان العصیر اذا غلی حکمه حکم الخمر.

و فیه: ان دلالة تلک النصوص علی ان العصیر اذا غلی یشارک الخمر فی الحرمة و ان حرمته حرمة خمریة و ان کانت لا تنکر، الا ان النجاسة التابعة لصدق اسم الخمر لا لحرمتها لا تثبت بها.

السابع: موثق «۳» عمر بن یزید: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الرجل یهدی الی البختج من غیر اصحابنا فقال (علیه السلام): ان کان ممن یستحل المسکر

---

(۱) الوسائل- باب ۲ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۷.

(۲) الوسائل- باب ۲ من ابواب الاشربة المحرمة.

(۳) الوسائل- باب ۷ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۱۹

]...[

فلا تشربه، و ان کان ممن لا یستحل فاشربه. فان التعبیر عما لم یذهب ثلثاه بکون من اهداه مستحلا للمسکر یدل علی انه فی حکم المسکر، و الا لما صح هذا التعبیر الکنائی.

و فیه: ان سر التعبیر عنه بذلک یمکن ان یکون لاجل ان العصیر اذا لم یذهب ثلثاه یتسارع الیه الاسکار فیصیر مسکرا لا انه بحکمه.

فتحصل مما ذکرناه: انه لا دلیل علی نجاسة العصیر اذا غلی ما لم یصر مسکرا، فالاقوی طهارته.

حرمة العصیر

و اما المقام الثانی: فلا ریب فی حرمة العصیر اذا غلی بنفسه او بالنار، و لا خلاف فیها.

و تشهد لها جملة من النصوص: کصحیح «۱» ابن سنان عن الإمام الصادق (علیه السلام): العصیر اذا طبخ حتی یذهب ثلثاه و یبقی ثلثه فهو حلال.

و صحیحه «۲» الآخر عنه (علیه السلام): کل عصیر اصابته النار فهو حرام حتی یذهب ثلثاه و یبقی ثلثه.

و صحیح «۳» حماد عن ابی عبد الله (علیه السلام): لا یحرم العصیر حتی یغلی.

و خبره «۴» الآخر: سألته عن شرب العصیر قال (علیه السلام): یشرب ما لم یغل و اذا غلی فلا تشربه قلت: ای شیء الغلیان؟ قال (علیه السلام): القلب.

و موثق «۵» ذریح عن أبی عبد اللّه (علیه السلام): اذا نش العصیر و غلی حرم. و نحوها

---

(۱) الوسائل- باب ۵ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

(۳) الوسائل- باب ۳ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

(۴) الوسائل- باب ۳ من ابواب الاشربة المرحة حدیث ۳- ۴.

(۵) الوسائل- باب ۳ من ابواب الاشربة المرحة حدیث ۳- ۴.

]...[

غیرها.

انما الکلام یقع فی حد الحرمة و انه هل یکون ذهاب الثلثین موجبا للحلیة مطلقا کان الغلیان بنفسه او بالنار، او یکون العصیر الذی غلی بنفسه حراما الی ان یعود خلا و الذی غلی بالنار حراما الی ان یذهب ثلثاه؟ نسب الأول الی المشهور و الثانی الی ابی حمزة.

و لکن القائل بالثانی لا ینحصر به، بل الشیخ فی النهایة، و الحلی فی السرائر، و القاضی نعمان المصری فی دعائم الاسلام، و ابن البراج فی المهذب، و الشهید فی الدروس، و ابن بابویه والد الصدوق فی الرسالة: ذهبوا الی هذا التفصیل، و هو الاقوی، و ذلک لان النصوص المتضمنة للتحدید کلها واردة فی تحدید حرمة المغلی بالنار، و لم یرد شیء منها فی تحدید المغلی بنفسه او مطلق المغلی، و النصوص الدالة علی تحریم العصیر بالغلیان الظاهرة باعتبار استناد الغلیان الی العصیر من دون ذکر السبب فی حدوثه فیه بنفسه غیر مغیاة بذهاب الثلثین، و لعل السر فیه ان العصیر اذا غلی بنفسه او بالشمس یصیر مسکرا لا سیما اذا سکن کما صرح بذلک جملة من ائمة اللغة و الفقه، و یشیر الیه ما دل من النصوص علی ان النقیع اذا مضی علیه لیلة فی الصیف یصیر مسکرا، و هذا بخلاف ما اذا غلی بالنار فانه لا یعرضه الاسکار بالغلیان و لا بعد ما سکن اذا ذهب ثلثاه، و علیه فلو غلی بنفسه او بالشمس بعد ذهاب ثلثیه یکون مسکرا فلا وجه لحلیته.

نعم اذا عاد خلا یصیر حلالا لما دل من النصوص علی ان الخمر او المسکر اذا صار خلا یعود حلالا، و یشیر الی ما ذکرناه خبر عمار «۱»: وصف لی ابو عبد الله (علیه السلام) المطبوخ کیف یطبخ حتی یصیر حلالا فقال: تأخذ ربعا من زبیب ثمّ

---

(۱) الوسائل- باب ۵ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۲.

]...[

تصب علیه اثنی عشر رطلا من ماء ثمّ تقنعه لیلة فإذا کان ایام الصیف و خشیت ان ینش فاجعله فی تنور مسجور قلیلًا حتی لا ینش- الی ان قال- ثمّ تغلیه بالنار فلا تزال تغلیه حتی یذهب الثلثان و یبقی الثلث. فانه لو لم یکن العصیر الذی غلی بنفسه و نش لا یحلله ذهاب ثلثیه لم یکن وجه لما علمه (علیه السلام) بجعله فی التنور لئلا ینش بنفسه کما لا یخفی.

فان قلت: ان ما ذکرت و ان کان تاما و لکن خبر زید النرسی الذی ذکره صاحب الجواهر و الشیخ الأعظم و هو: انه روی زید «۱» عن الإمام الصادق (علیه السلام) فی الزبیب: یدق و یلقی فی القدر و یصب علیه الماء فقال (علیه السلام): حرام حتی یذهب ثلثاه قلت: الزبیب کما هو یلقی فی القدر؟ قال (علیه السلام) هو کذلک اذا ادت الحلاوة الی الماء فقد فسد کل ما غلی بنفسه او بالنار فقد حرم حتی یذهب ثلثاه ینافیه و یرده.

و دعوی ان زید النرسی مجهول لم ینص علیه بمدح، و روایة ابن ابی عمیر عنه لا تدل علی وثاقته لان ما قیل ان لا ینقل الا عن ثقة ارید به الوثاقة فی خصوص ذلک الخبر و لو بواسطة القرائن، مندفعة بان ابن الغضائری و شیخ الطائفة نقلا ان کتاب زید النرسی الذی نقل عنه هذا الخبر رواه بن ابی عمیر عنه، فعلی فرض تسلیم ان المراد من ان ابن عمیر لا یروی و لا یرسل الا عن ثقة هو الوثاقة فی خصوص الخبر بما ان کتابه هذا رواه ابن ابی عمیر تکون جمیع نصوصه موثقات منها هذا الخبر، مع ان دعوی روایته عن الضعفاء ممنوعة جدا، فروایته عن النرسی مع اکثاره عنه تدل علی وثاقته.

و بما ذکرناه اندفع اشکال آخر و هو ان ابن الولید کان یقول: ان کتابی زید

(۱) المستدرک باب ۲ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

]...[

النرسی و زید الزیاد موضوعان، و کذلک کتاب خالد بن عبد اللّه بن سدیر، و کان یقول: وضع هذه الاصول الهمدانی المعروف بالسمان.

قلت: اولا ان زیدا و ان علمنا وثاقته و اعتبار اصله، الا ان الکلام فی ان النسخة العتیقة التی وجدت فی زمان العلامة المجلسی (ره) هی ذلک الکتاب، و هو محل اشکال لا سیما انه حکی عن البحار انه کانت النسخة مصححة بخط الشیخ منصور ابن الحسن الآبی، و هو نقله من خط محمد بن الحسن القمی، و کان تاریخ کتابتها سنة اربع و سبعین و ثلاثمائة، و المنصور هذا مجهول، اذ المنصور الذی وثقه الرجالیون هو من کانت ولادته فی خمس و ثمانین و ثلاثمائة، مضافاً الی انه منصور بن الحسین لا منصور بن الحسن، و لعله لذلک لم یرو عنه شیخنا الحر مع انه کانت النسخة عنده و کتبها بخطه علی ما حکی عنه السید صدر الدین العاملی.

و ثانیا ان الخبر علی ما نقل عن صاحب المستند و العلامة الطباطبائی و العلامة المجلسی فی اطعمة البحار لا یکون کما نقل، فانهم ذکروها هکذا: سئل ابو عبد الله (علیه السلام) عن الزبیب یدق و یلقی فی القدر ثمّ یصب علیه الماء و یوقد تحته؟ فقال: لا تأکله حتی یذهب الثلثان و یبقی الثلث، فان النار قد اصابته قلت: فالزبیب کما هو یلقی فی القدر و یصب علیه الماء ثمّ یطبخ و یصفی عنه الماء؟ فقال: کذلک هو سواء اذا ادت الحلاوة الی الماء فصار حلوا بمنزلة العصیر ثمّ نش من غیر ان یصیبه النار فقد حرم، و کذلک اذا اصابه النار فأغلاه فقد فسد. و علی هذا فلا ینافی ما اخترناه، فظهر ان الاظهر ان العصیر العنبی اذا غلی بنفسه لا یحل الا بعد عوده خلًا و ان غلی بالنار یحل اذا ذهب ثلثاه.

ثمّ انه هل یحرم العصیر بمجرد النشیش ام لا وجهان: بل قولان.

قد استدل للاول: بموثق ذریح المتقدم: اذا نش العصیر او غلی حرم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۲۳

]...[

و الظاهر من النشیش الصوت المحقق قبل الغلیان.

و فیه: ان الخبر مروی عن الکافی بالواو بدل او، و هو اصح لأضبطیة الکلینی، و لأنه لا وجه للمقابلة بینه و بین الغلیان مع حصوله قبله دائماً.

و بخبر عمار المتقدم و فیه: و اذا کان ایام الصیف و خشیت ان ینش ... الی آخره بدعوی انه لو لم یکن النشیش سببا للحرمة لما کان محذور فیه، و لما احتاج الإمام (علیه السلام) الی تعلیم ما یداوی به هذا الداء.

و فیه: ان النشیش الحاصل بنفسه من علامات الاسکار، و حرمته فی هذه الصورة لا خلاف فیها، و انما الکلام فیما اذا نش و هو علی النار، و لم یسکر، و بذلک ظهر عدم صحة الاستدلال له بخبر زید النرسی المتقدم آنفا، فاذاً لا دلیل علی حرمته بمجرد النشیش.

بل خبر «۱» حماد عن أبی عبد الله (علیه السلام): سألته عن شرب العصیر قال (علیه السلام): تشرب ما لم یغل فاذا غلی فلا تشربه قلت: ای شیء الغلیان؟ قال (علیه السلام): القلب. و نحوه غیره تدل علی عدم الحرمة.

ثمّ ان المشهور بین المتاخرین انه لا فرق بین العصیر و نفس العنب، فاذا غلی نفس العنب من غیر ان یعصر کان حراما.

أقول: لم یتعرض قدماء اصحابنا لهذه المسألة فاسناد القول بالحرمة الیهم غیر صحیح.

و عن المقدس الاردبیلی و العلامة المجلسی: الاشکال فی الحرمة لعدم صدق العصیر علیه، فمقتضی العمومات و حصر المحرمات حلیته.

و استدل للحرمة: بان ما اخذ فی لسان الادلة و ان کان هو العصیر الا انه

---

(۱) الوسائل- باب ۳ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۲۴

]...[

لوضوح کون موضوع الحکم هو ماء العنب بلا دخل للعصر فیه و لذا لم یتوقف احد فی انه اذا خرج ماء العنب من غیر عصر و غلی یحرم، و علیه فلو غلی الماء و هو فیه یحرم ایضاً.

و فیه: ان موضوع الحکم هو العصیر و هو ماء العنب الذی خرج بالعصر و الذی لا بد من القائه هو القید الثانی، اما للاجماع او للنصوص الدالة علی حرمة البختج و الطلاء حیث لم یؤخذ فی مفهومیهما عنوان العصر.

و اما القید الاول و هو خروج ماء العنب فلا وجه لإلقائه و التعدی عنه الی ما فی العنب مع الفرق بینهما، اذ الماء الخارج اذا غلی بنفسه او اذا غلی بالنار و لم یذهب ثلثاه و سکن یسکر، و ما فی العنب ما دام فیه لا یعرض له الاسکار بوجه لا یکون الا قیاسا مع الفارق.

فتحصل: ان الاقوی ان العنب اذ غلی لا یصیر حراما.

حکم الصعیر من التمر

و اما عصیر التمر فان اسکر فلا اشکال فی نجاسته و حرمته، و الا فالظاهر الاجماع علی طهارته.

و اما حرمته فلم اجد القائل بها بین المتقدمین، و قد ذکر صاحب الحدائق ره انه حدث القول بالحرمة فی الاعصار المتأخرة.

و کیف کان: فقد استدل للحرمة بطوائف من النصوص:.

منها ما دل بالعموم علی ان کل عصیر اذا غلی فهو حرام. کصحیح «۱» ابن سنان عن الإمام الصادق (علیه السلام): کل عصیر اصابته النار فهو حرام حتی

---

(۱) الوسائل- باب ۲ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

]...[

یذهب ثلثاه و یبقی ثلثه. و نحوه غیره.

و المعتصر من التمر بعد نبذه فی الماء عصیر فیحرم بالغلیان، اذ لا یفرق فی صدق العصیر بین استخراج الماء العارضی او الاصلی ابتدائیا کان الاستخراج ام مسبوقا بعمل کالنبذ.

و فیه: ان العصیر و ان کان بمقتضی وضعه عاما شاملا لکل ما استخرج عن شیء بالعصر، و ما ادعاه صاحب الحدائق ره من اختصاص العصیر لغة و عرفا و شرعا بما اعتصر من العنب غیر تام، اذ العصیر کغیره لهیئته وضع و کذلک لمادته، و اما المجموع المرکب فلم یثبت وضعه بالخصوص لمعنی خاص، کما ان ما ذکره صاحب المستند ره من ان العصیر بحسب وضعه لا یصدق علی ماء العنب و غیره، اذ لیس عاصرا و لا معصورا بل یسمی ذلک عصار او عصارة، قال: صرح بذلک فی القاموس، و علیه فاستعماله فی ماء العنب و غیره لا- یکون الا- مجازیا، و حیث یحتمل استعماله فی خصوص ماء العنب فلا- یعلم بالعموم، غیر صحیح، اذ اطلاق الفعیل بمعنی المفعول لا یختص بالمفعول المطلق بل یعم المفعول مع التقید بحرف کفی و من، و لذا تری استعمال النبیذ فی الماء المنبوذ فیه التمر، و علیه فالماء المستخرج من الشیء بالعصر و ان لم یصدق علیه المعصور الا انه یصدق علیه المعصور منه، و لهذه الجهة یصح استعمال العصیر فیه بمقتضی وضعه الاشتقاقی.

و لکن الظاهر ان العصیر فی مواقع استعماله فی هذه النصوص و غیرها ارید منه خصوص العصیر العنبی و هو الذی کان اطلاق العصیر علیه شائعاً، و لذا لم یفهم الاصحاب من النصوص الحاکمة بنجاسة العصیر اذا غلی نجاسة کل عصیر حتی عصیر السفرجل و التفاح و غیرهما من الثمار و الادویة، بل و الماء المعصور من الثوب و نحوه، و هو الذی کانوا یسألون عن بیعه ممن یخمره و عن جواز شربه و عدمه فی النصوص، و یشیر الیه التعبیر فی النصوص عن عصیر الزبیب: بالنقیع، و عن عصیر

]...[

التمر: بالنبیذ.

و بالجملة من تتبع موارد استعمال هذا اللفظ فی النصوص و غیرها لا یکاد یشک فی ان المراد منه عند اطلاقه هو العصیر العنبی.

و منها: ما دل علی حرمة کل شراب غلی و لم یذهب ثلثاه خرج ما خرج و بقی ما لم یعلم خروجه: کموثق «۱» عمار: عن الرجل یأتی بالشراب و یقول: هذا مطبوخ علی الثلث فقال: ان کان مسلما ورعا مأمونا فلا بأس ان یشرب، و نحوه صحیح «۲» علی بن جعفر.

و فیه: مضافاً الی لزوم تخصیص الاکثر و انهما یعارضان مع النصوص الکثیرة الدالة علی جواز الاخذ من سوق المسلمین و استیمان

الصانع فی عمله: انهما مسوقان لبیان الحکم الظاهری فی ظرف الشک مع فرض العلم بما هو التکلیف الواقعی، و علیه فهما اجنبیان عما نحن فیه.

و منها: ما یختص بالمقام کموثق «۳» عمار عن الإمام الصادق (علیه السلام): انه سأل عن النضوح المعتق کیف یصنع به حتی یحل؟ قال (علیه السلام): خذ ماء التمر فأغله حتی یذهب ثلثا ماء التمر.

و موثقة «۴» الآخر عنه (علیه السلام): سأله عن النضوح قال (علیه السلام): یطبخ التمر حتی یذهب ثلثاه و یبقی ثلثه ثمّ یتمشطن.

و فیه: ان الظاهر ان السؤال فیهما لم یکن عن الاکل و عما یوجب الحلیة و الحرمة، اذ النضوح علی ما ذکره بعض الافاضل طیب مائع ینقع التمر و السکر

---

(۱) الوسائل- باب ۷ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۶- ۷.

(۲) الوسائل- باب ۷ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۶- ۷.

(۳) الوسائل- باب ۳۲ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۲.

(۴) الوسائل- باب ۳۷ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

]...[

و القرنفل و التفاح و الزعفران و اشباه ذلک فی قارورة فیها قدر مخصوص من الماء و یشد رأسها و یصبر ایاما حتی ینش و یختمر، و هو کان شایعا بین نساء الحرمین، و علیه فالمفروض فی السؤال صیرورته مسکراً، و کان السؤال عن انه کیف نداوی هذا الداء و هو صیرورته مسکرا نجسا موجبا لفساد الصلاة مع التطیب به فقوله (علیه السلام): خذ ماء التمر ... الی آخره بیان علاج لذلک، فانه بعد ذهاب الثلثین لا یعرضه الاسکار.

و بالجملة: فالنضوح لیس من المشروبات و انما هو شیء یتطیب به، و معلوم ان ما یحرم شربه یجوز التطیب به، و علیه فالغرض من السؤال بیان ما یحل استعماله فی التطیب لعلمه بانه لو بقی ماء التمر مدة بعد الغلیان یسکر فیصیر نجسا، فسأله (علیه السلام) عما یعالج به ذلک، فهذان الخبران ایضاً اجنبیان عن حرمة العصیر التمری اذا لم یسکر، فاذاً لا دلیل علی الحرمة، بل جملة من النصوص تدل علی حلیته: کخبر «۱» محمد بن جعفر المروی عن الکافی: فی وفد من الیمن قدموا علی النبی صلّی اللّه علیه و آله و سألوه عن النبیذ و بعد توصیفهم له قال صلّی اللّه علیه و آله: یا هذا قد اکثرت علیّ أ فیسکر؟ قال: نعم فقال صلّی اللّه علیه و آله: کل مسکر حرام. و دلالته علی الحلیة مع عدم الاسکار ظاهرة.

و خبر «۲» الفضیل بن یسار عن ابی جعفر (علیه السلام): سألت عن النبیذ فقال: حرم الله الخمر بعینها و حرم النبی صلّی اللّه علیه و آله من الاشربة کل مسکر، لم یفرق بین ان یغلی النبیذ بالنار و لم یذهب ثلثاه و بین ان لا یغلی. و نحوهما غیرهما.

و بذلک ظهر انه لو سلم شمول الطائفتین الاولتین اللتین استدل بهما علی

---

(۱) الوسائل- باب ۲۴ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۱۵ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۶.

]...[

الحرمة لعصیر التمر لا بد من تقییدهما بهذه النصوص الدالة علی حلیته بالخصوص. فتحصل: ان الأقوی حلیة العصیر التمری اذا غلی ما لم یسکر.

حکم العصیر الزبیبی

و اما عصیر الزبیب فالمشهور بین الأصحاب حلیته، و اما نجاسته فلم یعرف الخلاف فیها و انما حدث القول بتحریمه فی الاعصار المتأخرة و ذهب الیه جماعة من علمائنا الاخباریین، و ما ذکره العلامة الطباطبائی و اتعب نفسه الزکیة فی اثباته من ان القول بتحریمه مشهور بین المتأخرین لا یمکن المساعدة علیه اذ ما ذکره من الوجوه غیر تامة.

و کیف کان: فقد استدل لتحریمه بوجوه:.

الأول: الاستصحاب، لانه حین ما کان عنبا کان یحرم لو غلی، فهو باق علی ما کان.

و فیه: مضافاً الی ما حققناه و اشبعنا الکلام فیه فی حاشیتنا علی الکفایة من عدم حجیة الاستصحاب التعلیقی و استصحاب ملازمة الغلیان للحرمة لا- یجری: انه لو سلم جریان الاستصحاب علی احد النحوین لا یجری فی المقام لتبدل الموضوع، لا لما قیل من ان الزبیب غیر العنب لأنه لا- یخلو عن تأمل، بل لان موضوع الحکم فی حال العنبیة لیس هو العنب بل ماء العنب کما عرفت فی بحث العصیر، العنبی، و الزبیب لا- ماء له و انما ینقع فی الماء و یکتسب من الزبیب الطعم و الحلاوة، و هل یتوهم اتحاد الماء الخارجی مع ماء العنب حتی یصح استصحاب حکمه لاثباته له؟.

و دعوی ان الحرمة لا تختص بماء العنب بل تکون ثابتة للماء الخارجی الممزوج

]...[

به فانه لو غلی الجمیع لا شک فی حرمته، مندفعة بان الحکم بالتحریم فی الفرض انما یکون لاجل غلیان ماء العنب فی ضمن الجمیع، فیتحقق موضوع الحرمة.

الثانی: ما دل بعمومه علی ان العصیر اذا غلی یحرم، فانه کما یشمل العصیر العنبی کذلک یشمل الزبیبی، و قد عرفت فی بحث عصیر التمر الجواب عن ذلک و ان المراد منه خصوص الاول.

الثالث: ما دل علی حرمة کل شراب اذا غلی و لم یذهب ثلثاه، و تقدم الجواب عن ذلک ایضاً فی ذلک المبحث فراجع.

الرابع: خبر «۱» زید النرسی: سأل ابو عبد اللّه (علیه السلام) عن الزبیب یدق و یلقی فی القدر ثمّ یصب علیه الماء و یوقد تحته فقال (علیه السلام): لا تأکله حتی یذهب الثلثان و یبقی الثلث فان النار قد اصابته قلت: فالزبیب کما هو یلقی فی القدر و یصب علیه الماء ثمّ یطبخ و یصفی عنه الماء فقال (علیه السلام): کذلک هو سواء اذا ادت الحلاوة الی الماء فصار حلوا بمنزلة العصیر ثمّ نش من غیر ان تصیبه النار فقد حرم، و کذلک اذا اصابته النار فاغلاه فقد فسد.

و فیه: ما عرفت فی بحث العصیر العنبی من ان زیدا و ان کان ثقة و اصله معتبرا الا ان کون النسخة العتیقة التی اخذ عنها هذا الحدیث هی بعینها الکتاب المزبور محل تامل و اشکال، هذا مضافاً الی اعراض الاصحاب عنه.

الخامس: الروایات «۲» المتضمنة لنزاع ابلیس مع آدم و نوح علیهما السلام الدالة علی ان علة تحریم الثلثین و تحریم الخمر هو ان ثلثی ما یحصل من الکرم عنباً کان ام زبیباً لابلیس.

(۱) المستدرک- باب ۲ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۲ من أبواب الأشربة المحرمة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۳۰

]...[

و فیه: ان تلک النصوص واردة فی بیان حکمة حرمة العصیر اذا غلی و لم یذهب ثلثاه و الخمر، فلا یمکن التمسک باطلاق ما رتب علیها لعدم ثبوته له، و لا بعموم العلة لکونها حکمة لا علة.

السادس: ما ورد فی الزبیب بخصوصه کموثقی «۱» عمار الواردین فی بیان کیفیة الطبخ حتی یصیر حلالًا المذکورین فی الوسائل فی باب حکم ماء الزبیب.

و خبر «۲» ابن جعفر عن أخیه (علیه السلام): سألته عن الزبیب هل یصلح ان یطبخ حتی یخرج طعمه ثمّ یؤخذ ذلک الماء فیطبخ حتی یذهب ثلثاه و یبقی الثلث ثمّ یرفع و یشرب عنه السنة؟ قال (علیه السلام): لا بأس.

و فیه: ان الظاهر بقرینة الخصوصیات المذکورة فی الاولیین و المقادیر المذکورة فیهما و قوله (علیه السلام) فی احدهما (فاذا اردت ان یطول مکثه عندک فروقه) و قوله فی الاخیر (و یشرب عنه السنة) ان السؤال انما یکون عن الحلیة المقابلة للحرمة العارضة للمطبوخ الذی لم یذهب ثلثاه اذا بقی مدة من جهة طرو الاسکار علیه.

و یشهد له ما فی ذیل خبر «۳» اسماعیل بن الفضل الهاشمی من قوله (علیه السلام): و هو شراب لا یتغیر اذا بقی.

فتحصل: انه لا دلیل علی حرمة العصیر الزبیبی اذا غلی ما لم یسکر، فالاقوی حلیته و طهارته، و تؤید القول بالحلیة النصوص الدالة علی اناطة حرمة النبیذ بالاسکار بناء علی شموله لما ینبذ فیه الزبیب، و ما دل علی حلیة الطعام الزبیبیة، هذا کله فیما اذا لم یسکر و الا فلا شبهة فی نجاسته و حرمته.

(۱) الوسائل- باب ۵ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۲- ۳.

(۲) الوسائل- باب ۸ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۵ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۳۱

و الفقاع

فرع: المشهور بین الاصحاب: عدم الفرق فی حرمة المطبوخ ما لم یذهب ثلثاه بین صیرورته دبسا و عدمه، و عن اللوامع و الجامع و الوسیلة: الاکتفاء بالدبسیة فی حلیة العصیر.

و استدل له: باطلاق ما دل علی ان الدبس حلال، و بان الدلیل یختص بما اذا کان عصیراً أو اذا انتقل عنه و صار دبسا یرتفع حکمه.

و بصحیح «۱» عمر بن یزید: اذا کان یخضب الاناء فاشربه.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأنه لا یدل علی حلیته حتی مع انطباق عنوان محرم آخر علیه کما لا یخفی.

و اما الثانی: فلأن ثبوت الانتقال و الاستحالة بتثخن الشیء مما لا یحتمل.

و اما الثالث: فلأن الظاهر منه بقرینة صدره وروده فی مقام بیان حال الشک و جعله امارة لذهاب الثلثین، بل عن الشهید فی المسالک:

ان العصیر لا یصیر دبسا حتی یذهب اربعة اخماسه.

فتحصل: ان الاقوی عدم الاکتفاء فی ارتفاع الحرمة بمجرد صیرورته دبسا.

الفقاع و

العاشر: (الفقاع)

بلا خلاف فی نجاسته اجمالا، بل عن جماعة منهم السیدان و الشیخ و العلامة و المقداد: دعوی الاجماع علیها.

و تشهد لها نصوص مستفیضة:.

کموثق «۲» عمار: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الفقاع فقال: هو خمر.

---

(۱) الوسائل- باب ۷ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۲۷ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۴.

]...[

و خبر «۱» هشام بن الحکم: انه سأل ابا عبد اللّه (علیه السلام) فقال: لا تشربه فانه خمر مجهول و اذا اصاب ثوبک فاغسله.

و خبر «۲» زاذان عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): لو ان لی سلطانا علی اسواق المسلمین لرفعت عنهم هذه الخمیرة- یعنی الفقاع-.

و خبر «۳» الوشاء عن ابی الحسن (علیه السلام) انه قال: هی خمرة استصغرها الناس. و نحوها غیرها، فهذه فی الجملة لا کلام فیها.

انما الکلام یقع فی موردین: الأول فی تشخیص موضوعه، فعن جماعة منهم السید فی الانتصار، و أبو هاشم الواسطی الطبرسی فی مجمع البیان و غیرهما: انه شراب متخذ من ماء الشعیر فقط، و عن جماعة آخرین: انه اعم من ذلک و مما یتخذ من القمح و الزبیب و الذرة، بل عن بعضهم: انه یصنع من اکثر الحبوب کالشعیر و الارز و الدخن و التمر و غیرها.

و بما ان الوضع بشهادة جماعة- لا سیما مع معارضتها مع قول الاکثر- لا یثبت فلا بد من الاخذ بالمتیقن و هو خصوص ما یتخذ من الشعیر.

الثانی هل یختص الحکم بما اذا غلی بنفسه و نش و اسکر او اعم منه و من غیره؟ وجهان: قد استدل للثانی باطلاق الادلة.

و لکن بما ان الظاهر من النصوص ورودها فی مقام بیان انه من الافراد الحقیقیة للخمر لان الناس لأجل ما رأوا ان سکره ضعیف لا یبلغ حد السکر الحاصل من شرب سائر افراد الخمر و لذا یعبر عنه بالانتشاء توهموا عدم کونه خمراً و عاملوا معه

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۸.

(۲) الوسائل- باب ۲۷ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۹.

(۳) الوسائل- باب ۲۸ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۱.

]...[

معاملة غیر الخمر، و هذه الروایات وردت لبیان ذلک و ان موضوع الحکم کل ما یسکر سواء کان اسکاره بحد اخذ من عقله او ما

دون ذلک لا انها فی مقام بیان التنزیل بلحاظ الآثار کما یظهر لمن تدبر فی قوله (علیه السلام) فی خبر هشام خمر مجهول و فی خبر الوشاء خمرة استصغرها الناس و عبر (علیه السلام) عنه فی خبر زاذان (بالخمیرة) و من الواضح اخذ الاسکار فی مفهوم الخمر. فالاقوی اختصاص الحکم بما اذا صار مسکرا.

و یشهد له مضافاً الی ذلک: صحیح «۱» ابن ابی عمیر عن مرازم کان یعمل لابی الحسن (علیه السلام) الفقاع فی منزلة قال ابن ابی عمیر: و لم یعمل فقاع یغلی.

و قوله (علیه السلام) «۲» فی مکاتبة الرازی الی ابی جعفر الثانی (علیه السلام): لا تقرب الفقاع الا ما لم یضر او کان جدیدا.

و صحیح «۳» علی بن یقطین عن الإمام الکاظم (علیه السلام): سألته عن شرب الفقاع الذی یعمل فی السوق و یباع و کیف عمل و متی عمل ا یحل شربه؟ قال (علیه السلام): لا أحبه. فانه یشعر بکراهة المجهول، و یدل علی ان للفقاع قسمین: حلالا و حراما.

فتحصل: ان الاقوی اختصاص الحکم بما اسکر.

عرق الجنب من الحرام

اشارة

المشهور کون النجاسات اثنی عشرة و هی العشرة المتقدمة و عرق الجنب من

---

(۱) الوسائل- باب ۳۹ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۳۹ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۲.

(۳) الوسائل- باب ۳۹ من أبواب الأشربة المحرمة حدیث ۳.

]...[

الحرام و عرق الابل الجلالة، بل مطلق الجلال، اما عرق الجنب فعن الریاض: نسبة القول بنجاسته الی الاشهر بین المتقدمین تارة، و إلی الشهرة العظیمة بینهم اخری، بل عن الخلاف: دعوی الاجماع علیها.

و عن الحلی و الفاضلین و غیرهم: القول بالطهارة، بل عن الحلی: دعوی الاجماع علیها.

و قد استدل للاول: بمرسل مبسوط حیث قال فیه: و ان کانت الجنابة من حرام وجب غسل ما عرق فیه علی ما رواه بعض اصحابنا، و بما عن الشهید فی الذکری. روی «۱» محمد بن همام باسناده الی ادریس بن زیاد الکفرثوثی: انه کان یقول بالوقف فدخل سرمن‌رأی فی عهد ابی الحسن (علیه السلام) و اراد ان یسأله عن الثوب الذی یعرق فیه الجنب- الی ان قال- فقال (علیه السلام): ان کان من حلال فصل فیه و ان کان من حرام فلا تصل فیه.

و بما عن مناقب «۲» ابن شهرآشوب نقلا من کتاب المعتمد فی الاصول عن علی بن مهزیار و فیه قال (علیه السلام): ان کان عرق الجنب فی الثوب و جنابته من حرام لا تجوز الصلاة فیه، و ان کانت جنابته من حلال فلا باس به. و نحوهما ما عن البحار عن کتاب یعتقده کونه من مؤلفات قدماء اصحابنا عن غازی بن محمد الطرائفی عن علی بن عبد اللّه المیمونی عن محمد بن علی بن معمر عن علی بن مهزیار عنه (علیه السلام).

و بما «۳» عن الفقه الرضوی: ان عرقت فی ثوبک و انت جنب و کانت الجنابة من

---

(۱) الوسائل- باب ۲۷ من أبواب النجاسات حدیث ۱۲.

(۲) المستدرک باب ۲۰ من أبواب النجاسات حدیث ۵.

(۳) فقه الرضا (علیه السلام)- ص ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۳۵

]...[

حلال فتجوز الصلاة فیه، و ان کانت حراما فلا تجوز الصلاة فیه حتی یغسل.

و اورد علی الاستدلال بها بایرادات: الاول: اختفاء هذا الحکم الی زمان الهادی (علیه السلام).

الثانی: ان مرجعها الی روایتین صادرتین عنه (علیه السلام) فی مقام الاعجاز الذی یحسن التفصیل فیه ادنی فرق بین الصورتین، و علیه فحملها علی الکراهة اهون من تحکیمها علی قاعدة الطهارة.

الثالث: خلو الاخبار الواردة فی مقام بیان حکم عرق الجنب عنه.

الرابع: ضعف السند.

و فی الجمیع نظر: اما الأول: فلأن عدم بیان حکم فی مدة لمانع لا یکون دلیلا لعدم ثبوته بحیث یعارض ما دل علیه، مع ان عدم الوصول الینا لا یدل علی عدم بیانه.

و اما الثانی فلأن حمل النهی علی الکراهة یحتاج الی قرینة، و صدورها فی مقام الاعجاز لا یکون قرینة علیه.

و اما الثالث: فلأن المطلق یتعین حمله علی المقید مطلقا.

و اما الرابع: فلأنه منجبر بعمل الاصحاب.

نعم یرد علیها: انها تدل علی المنع عن الصلاة لا النجاسة.

و دعوی عدم القول بالفصل بین القول به و القول بالنجاسة، مندفعة بان جماعة من القدماء لم تنقل فتاویهم فی ذلک کالمرتضی و غیره، و جماعة آخرین منهم حکموا بعدم جواز الصلاة فیه.

فان قلت: ان ظاهر النصوص المنع عن الصلاة فی الثوب الذی اصابه العرق و ان ذهبت عینه و لازم ذلک المنع عن الصلاة فیه حتی بعد الغسل، و حیث لا یمکن الالتزام به فیدور الامر بین حملها علی صورة وجود العرق حال الصلاة، و بین الحمل

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۳۶

]...[

علی ما اذا لم یغسل و الثانی اقرب. اذ الظاهر من السؤال فیها السؤال عن النجاسة و الطهارة کما یظهر من الاخبار الواردة فی عرق الجنب مطلقا.

قلت: ان النصوص فی انفسها ظاهرة فی ارادة المنع فی صورة وجود العرق، اذ ظاهر اخذ کل عنوان فی موضوع الحکم دخله فیه، و دوران الحکم مداره وجودا و عدما، و حیث ان المأخوذ فی هذا حکم عرق الجنب فالمنع عن الصلاة یدور مدار وجوده، فلا سبیل الی القول بان مقتضی الجمود علی ظاهر النصوص المنع عن الصلاة فی الثوب الذی اصابه عرق الجنب و ان ذهبت عینه، مع ان قوله (علیه السلام) فی خبر ابن مهزیار ان کان عرق الجنب فی الثوب و کانت جنابته من حرام فلا یجوز الصلاة فیه یکون کالصریح فیما

ذکرناه.

فان قلت: ان ما ذکرت و ان تم فی غیر مرسل المبسوط لکنه لا یتم فیه إذ قوله وجب غسل ما عرق فیه ظاهر فی کونه ارشادا الی النجاسة.

قلت: ان هذه العبارة عبارة الشیخ فی المبسوط و قوله فی ذیلها علی ما رواه اصحابنا لا یدل علی ان هذه العبارة بعینها الفاظ الروایة.

فتحصل: ان هذه النصوص لا تدل علی النجاسة.

و اما ما ورد «۱» فی النهی عن غسالة الحمام معللا بانه یغتسل فیه من الزنا کمرسل علی بن الحکم: لا یغتسل من غسالة الحمام فانه یغتسل فیه من الزنا و یغتسل فیه ولد الزنا و الناصب لنا أهل البیت و هو شرهم. و نحوه غیره فهی اجنبیة عن المقام، اذ مفاد هذه النصوص- علی فرض التسلیم- نجاسة غسالته الملاقیة لبدن الزانی لا عرقه، فالأقوی هو القول بالطهارة و المنع عن الصلاة فیه ما دام موجودا.

---

(۱) الوسائل- باب ۱۱ من أبواب الماء المضاف.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۳۷

]...[

فروع

الاول: لا فرق فی الوطء بین ان یکون وطی امرأته او لواط او وطی بهیمة، اما فی الوطی فی الحیض و الصوم و وطی المظاهرة فهل یحکم بالطهارة او النجاسة او یفصل بین الاولین و الاخیر فالطهارة فیهما و النجاسة او الاشکال فی الاخیر او العکس؟ وجوه و اقوال:.

قد استدل للطهارة بان المتبادر من الجنابة من الحرام کون الحرمة من جهة الفاعل او القابل لا من جهة نفس الفعل.

و فیه: ان مقتضی اطلاق النصوص عدم الفرق بین الحرمة من جهتهما و نفس الفعل، فالحکم الثابت لعرق الجنب من الحرام یکون ثابتاً لعرق الجنب فی جمیع الموارد المذکورة.

الثانی: العرق الخارج منه حال الاغتسال حکمه حکم الخارج منه قبله لأنه جنب، و انما ترفع الجنابة بتمام الغسل.

الثالث: اذا اجنب من حلال ثمّ من حرام، فالظاهر عدم ثبوت حکم عرق الجنب من الحرام لعرقه، اذ الظاهر من الادلة ان النجاسة او المانعیة مترتبة علی الجنابة من حرام لا علی السبب المحرم، و حیث ان المجنب لا یجنب ثانیاً لان الظاهر من الادلة ان الجنابة شیء واحد تحصل عند تحقق احد اسبابها بنحو صرف الوجود، فلا تتحقق الجنابة من حرام لیثبت الحکم لعرقه.

و دعوی ان مقتضی اطلاق ادلة السببیة مع الاختلاف فی الآثار کما فی المقام ثبوته له، مندفعة بان موضوع هذا الحکم الجنابة الحاصلة من سبب حرام، و مع عدم حصولها منه لا وجه للحکم بثبوته، نعم اذا اجنب من حرام ثمّ من حلال لا ینبغی التوقف فی ثبوت الحکم لعرقه.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۳۸

]...[

الرابع: المجنب من حرام اذا لم یتمکن من الغسل و تیمم فارتفاع حکم عرقه بالتیمم یبتنی علی کون التیمم رافعا، فانه علیه مقتضی

اطلاق دلیل البدلیة ذلک، و اما بناء علی کونه مبیحا فاطلاق ذلک الدلیل اجنبی عن ارتفاع حکم عرقه.

الخامس: الصبی غیر البالغ اذا اجنب من حرام لا یترتب علی عرقه حکم عرق الجنب من الحرام لأن ظاهر اخذ کل عنوان فی موضوع الحکم دوران الحکم مداره، و حیث ان القلم مرفوع عن الصبی فجنابته و ان کانت عن احد الاسباب المحرمة لا تکون حراما فلا تکون جنابته عن حرام حتی یترتب علیها حکمها.

و دعوی ان جنابته عن حرام ذاتی و موضوع الحکم هو الحرمة فی حد ذاتها، غیر سدیدة، لأن الحرمة من الاحکام الشرعیة و لیست قسمان ذاتیة و عرضیة و ارادة الحرمة مع وجود شرائط التکلیف من الحرمة الذاتیة لا تفید، اذ الظاهر من الدلیل ان الموضوع هو الحرمة الفعلیة لا الشأنیة فلاحظ.

حکم عرق الابل الجلالة

و اما عرق الابل الجلالة فنجاسته منسوبة الی جماعة من القدماء و المتأخرین منهم: المفید و الشیخ و القاضی و المصنف فی المنتهی و المقدس الاردبیلی و صاحبا المدارک و الذخیرة، و غیرهم.

و یشهد لها «۱»: حسن حفص البختری عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): لا تشرب من البان الابل الجلالة، و ان اصابک شیء من عرقها فاغسله.

و صحیح «۲» هشام عنه (علیه السلام): لا تأکلوا لحوم الجلالة، و ان اصابک من

---

(۱) الوسائل- باب ۱۵ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الوسائل- باب ۱۵ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

عرقها فاغسله.

و مرسل «۱» الفقیه: نهی عن رکوب الجلالات و شرب ألبانها، و ان اصابک من عرقها فاغسله.

و اورد علی الاستدلال بها: بانه حیث لا قائل بلزوم غسل ما اصابه عرق الجلالة غیر الابل عدا، ما عن شاذ لا یعبأ به فیدور الامر فی الصحیح و المرسل بین حمل الامر فیهما علی الاستحباب، و بین حمل الالف و اللام اللتین فی صدر الجلالة علی العهد، و الاول اولی لشیوع ارادة الاستحباب من الامر، و بقرینتهما یحمل الحسن ایضاً علی الاستحباب.

و فیه: اولا: انه لو ثبت اجماع علی عدم شمول الحکم لغیر الابل یقید اطلاق الصحیح و المرسل به و یختصان بالابل، فلا وجه لحمل الامر فیهما علی الاستحباب.

و دعوی ان الاصحاب افتوا بحسن الاجتناب عما اصابه عرق الجلالة غیر الابل فهذا قرینة علی حمل الامر فیهما علی الاستحباب، مندفعة بانه لو سلم ذلک لا یصیر قرینة لما ذکر لما حققناه فی محله من ان الوجوب و الاستحباب خارجان عن حریم الموضوع له و المستعمل فیه فی الاوامر، و انما ینتزعان من الترخیص فی ترک المأمور به و عدمه، و علیه فلو امر بأمور و رخص فی ترک بعضها یحکم بوجوب ما لم یرخص فی ترکه و استحباب ما رخص فیه بلا لزوم استعمال اللفظ فی المعنیین او الجامع بین الشیئین.

ففیما نحن فیه قوله علیه السلام (اغسله) امر بالاجتناب عن کل ما اصابه عرق الجلالة و رخص الشارع فی ترک الاجتناب فی غیر الابل، فیحمل الامر فیه علی الاستحباب، و لم یرخص فی ترکه فی الابل فیبقی الامر علی ظاهره من الوجوب.

(۱) الوسائل- باب ۲۷ من أبواب الاطعمة المحرمة حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۴۰

]...[

و ثانیا: لو تنزلنا عما ذکرناه غایة ما یلزم من ما ذکر حمل الامر فی الصحیح و المرسل علی الجامع بین الاستحباب و الوجوب، و علیه فهما لیسا قرینة لحمل الامر فی الحسن الظاهر فی الوجوب علی الاستحباب.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی نجاسة عرق الابل الجلالة، و الاحوط الاجتناب عن عرق سائر الحیوانات الجلالات.

حکم المسوخات

و فی نجاسة الثعلب و الارنب و الوزغ و العقرب و الفأرة بل مطلق المسوخات قولان: فعن الشیخ فی النهایة: لزوم غسل ما لاقی مع الثعلب او الارنب او الفارة او الوزغة، و عن المفید فی المقنعة: نجاسة الثعلب و الارنب، و عن موضع آخر منها: نجاسة الفارة و الوزغة، و عن الوسیلة: نجاسة الاربعة، و عن ابی الصلاح و ابن زهرة: نجاسة الثعلب و الارنب، و عن الخلاف: نجاسة المسوخ کلها. و نسب الی المشهور: الطهارة فی الجمیع، بل فی الجواهر: شهرة کادت تکون اجماعا، بل لعله الظاهر من المحکی عن الناصریات.

و قد استدل للنجاسة فی الاربعة و العقرب و عامة السباع بجملة من النصوص:

کمرسل «۱» یونس عن بعض اصحابنا عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سألته هل یحل ان یمس الثعلب او الارنب او شیئا من السباع حیا او میتا؟ قال (علیه السلام): لا یضره و لکن یغسل یده.

و صحیح «۲» ابن جعفر عن اخیه (علیه السلام): فی الفارة تقع فی الماء و تمشی

(۱) الوسائل- باب ۳۴ من أبواب النجاسات حدیث ۳ و باب ۵ من أبواب غسل المس.

(۲) الوسائل- باب ۳۳ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۴۱

]...[

علی الثیاب قال (علیه السلام): اغسل ما رایت من اثرها.

و موثق «۱» سماعة الوارد فی الخنفساء تقع فی الماء قال (علیه السلام): و ان کان عقربا فارق الماء و توضأ من ماء غیره.

و خبر «۲» هارون بن حمزة الغنوی الوارد فی الوزغ و العقرب و اشباههما تقع فی الماء و فیه قال (علیه السلام): غیر الوزغ فانه لا ینتفع بما یقع فیه.

و لم نجد ما یدل علی نجاسة المسوخات غیر ما ذکر.

و لکن الاظهر: طهارة الجمیع، اذ النصوص الواردة فی غیر الارنب و الثعلب یتعین حملها علی الاستحباب بشهادة ما هو صریح فی الطهارة: کصحیح «۳» البقباق: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن فضل الهرة و الشاة و البقرة و الابل و الحمار و الخیل و البغال و الوحش و السباع فلم اترک شیئا الا سألته عنه فقال (علیه السلام): لا بأس، حتی انتهیت الی الکلب فقال (علیه السلام): رجس نجس.

و صحیح «۴» علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): و سألته عن العظایة و الحیة و الوزغ یقع فی الماء فلا یموت فیه أ یتوضأ منه

للصلاة؟ فقال (علیه السلام): لا بأس به، و سألته عن فارة وقعت فی حب دهن فأخرجت قبل ان تموت ا یبیعه من مسلم قال (علیه السلام: نعم و یتدهن منه.

و صحیح «۵» سعید الاعرج: فی الفارة تقع فی السمن و الزیت ثمّ تخرج منه حیا فقال (علیه السلام): لا بأس بأکله.

---

(۱) الوسائل- باب ۹ من أبواب الاسآر حدیث ۶.

(۲) الوسائل- باب ۹ من أبواب الاسآر حدیث ۴.

(۳) الوسائل- باب ۱ من أبواب الاسآر حدیث ۴.

(۴) الوسائل- باب ۳۳ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

(۵) الوسائل- باب ۴۵ من أبواب الاطعمة المحرمة حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۴۲

]...[

و خبر «۱» هارون بن حمزة عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام): عن الفارة و العقرب و اشباه ذلک یقع فی الماء فیخرج حیاً هل یشرب من ذلک الماء و یتوضأ؟ قال (علیه السلام): یسکب منه ثلث مرات، و قلیله و کثیره بمنزلة واحدة، ثمّ یشرب منه و یتوضأ منه. و نحوها غیرها.

و اما الارنب و الثعلب فلم یرد فیهما نص یدل علی طهارتهما فلا وجه لصرف المرسل عن ظاهره بالنسبة الیهما.

و دعوی انه لاشتمال المرسل علی السباع و انهما جعلا فیه مشارکین معها فی الحکم بغسل الید، و قد دل صحیح البقباق علی طهارة السباع، فیتعین ان یکون الامر بغسل الید بالنسبة الیها و ما یشارکها فی هذا الحکم استحبابیا لا وجوبیا ارشادیا الی النجاسة، مندفعة بان الالتزام باستحباب الغسل بالنسبة الی السباع لدلیل آخر لا یلازم حمل الامر بالنسبة الی ما یشارکها الذی لم یدل دلیل علی طهارته علی الاستحباب کما عرفت فی عرق الابل الجلالة.

و لکن المرسل لضعفه فی نفسه لا لمجهولیة یونس اذ هو عند الاطلاق یراد منه ابن عبد الرحمن الثقة علی ما هو الحق، بل لإرساله و مجهولیة حال الواسطة لا یعتمد علیه، اللّهم إلّا ان یقال: ان افتاء الشیخ و الصدوق و الحلیین بالنجاسة مع عدم مدرک سواه یوجب جبر ضعف السند.

و تؤید الطهارة النصوص الواردة فی الصلاة فی جلودهما منعا و جوازا، الدالة علی قبولهما للتذکیة، اذ نجس العین لا یقبل التذکیة.

فتحصل: ان القول بنجاسة الاربعة المذکورة ضعیف، و اضعف منه القول بنجاسة المسوخات، و اضعف منه القول بنجاسة الدود، و عن المحقق: التردد فی نجاسة

---

(۱) الوسائل باب ۹ من أبواب الاسآر حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۴۳

]...[

الدود المتولد من العذرة، و استدل لها: باستصحاب النجاسة.

و فیه: انه لا یعتمد علیه لتبدل الموضوع.

مسائل الاولی:

فی کیفیة تنجس المتنجسات

: یشترط فی تنجس الملاقی للنجس او المتنجس ان یکون فیهما او فی احدهما رطوبة مسریة، فان کانا یابسین لم ینجس کما هو المشهور، بل عن جماعة کثیرة: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کموثق «۱» عبد اللّه بن بکیر: قلت: لابی عبد اللّه (علیه السلام): الرجل یبول و لا یکون عنده الماء فیمسح ذکره بالحائط؟ قال (علیه السلام): کل شیء یابس ذکی.

و صحیح «۲» البقباق عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): اذا اصاب ثوبک من الکلب رطوبة فاغسله، و ان مسه جافا فاصبب علیه الماء. و نحوهما غیرهما من النصوص الکثیرة الواردة فی الابواب المتفرقة.

ثمّ ان الظاهر بقرینة الارتکاز العرفی و المناسبة بین الحکم و الموضوع: ان المعتبر هو الرطوبة المسریة، و لا تکفی الرطوبة غیر المسریة، مضافاً الی صدق الجاف المذکور فی الصحیح علی المرطوب بها، نعم وقع الخلاف فی خصوص ملاقی المیتة، و قد تقدم تنقیح القول فیه فی ذلک المبحث فراجع.

و لو شک فی رطوبة احد المتلاقیین او علم وجودها و شک فی سرایتها لم یحکم

---

(۱) الوسائل- باب ۳۱ من أبواب احکام الخلوة حدیث ۵.

(۲) الوسائل- باب ۲۶ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۴۴

]...[

بالنجاسة لاستصحاب الطهارة.

و أما اذا علم سبق وجود المسریة و شک فی بقائها فان کان الشرط للنجاسة هو الملاقاة مع الرطوبة المسریة کان المتعین الحکم بلزوم الاجتناب، اذ حینئذٍ یستصحب الرطوبة الثابتة فی السابق، و حیث ان الملاقاة وجدانیة فبضم الوجدان الی الاصل یثبت موضوع الحکم فیحکم بالنجاسة کسائر الموارد التی یکون الموضوع مرکبا و یکون احد الجزءین وجدانیا و الآخر ثابتا بالاصل کغسل الشیء بالماء المستصحب الطهارة، و ان کان الشرط سرایة الرطوبة من احدهما الی الآخر فالمتعین الحکم بعدم لزوم الاجتناب، اذ استصحاب الرطوبة لا یثبت السرایة الا بناء علی الاصل المثبت، فلا تثبت النجاسة فیرجع الی اصالة الطهارة.

و حیث ان الظاهر من الادلة- بقرینة الارتکاز العرفی- هو الثانی، فالأقوی عدم لزوم الاجتناب.

[حکم الذباب الواقع علی النجس الرطب اذا وقع علی شیء]

الثانیة: الذباب الواقع علی النجس الرطب اذا وقع علی ثوب او بدن شخص و ان کان فیه رطوبة مسریة لا یحکم بنجاسته بناء علی عدم تنجس بدن الحیوانات، اذ حینئذٍ یشک فی ملاقاته للنجس فیرجع الی الاستصحاب، و اما بناء علی القول بالتنجس و کون زوال العین من المطهرات، فحیث انه حال وقوع الذباب علی النّجس تکون نجاسة رجله معلومة، و بعد ما یقع علی الثوب او البدن یحتمل مصاحبته لعین النجس فارتفاع نجاسة رجله مشکوک فیه، فیستصحب بقاء نجاسته، و من آثارها نجاسة ملاقیه.

المتنجس لا یتنجس ثانیا

الثالثة: المتنجس لا یتنجس ثانیا و لو بنجاسة اخری اجماعا حکاه، جماعة، و لکن مقتضی القواعد تنجس المتنجس، اذ النجاسة سواء کانت من الاحکام

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۴۵

]...[

الوضعیة المستقلة بالجعل، ام کانت منتزعة من الاحکام التکلیفیة قابلة للتعدد و اجتماع فردین منها فی شیء واحد، و بما ان ظاهر الادلة تحقق فرد من النجاسة عقیب تحقق ملاقاة الشیء لکل واحد من النجاسات العینیة من غیر فرق بین سبق ملاقاة اخری و عدمه، فیتعین الالتزام بتنجس المتنجس.

و قد استدل للعدم بوجوه: الاول امتناع اجتماع نجاستین لشیء واحد و محل فارد کما یمتنع اجتماع عرضین.

و فیه: ما عرفت من ان النجاسة سواء کانت من الامور الاعتباریة ام الانتزاعیة قابلة لاجتماع فردین منها لمحل واحد، اذ الاعتبار خفیف المئونة، و توارد حکمین کوجوب الغسل مرتین علی موضوع واحد لا- مانع عنه، من غیر فرق فی ذلک بین النجاستین المحدودتین بحدین، و بین المحدودتین بحد واحد، فما عن بعض الاعاظم من تسلیم الامتناع فی الاول غیر تام.

الثانی: ان الاسباب الشرعیة کما یمکن ان تکون مؤثرات، یمکن ان تکون معرفات یجوز تعددها علی حکم واحد شخصی، و بما ان ظاهر الدلیل کون المسبب، واحدا لتعلق التکلیف بصرف الوجود الممتنع ان یکون محکوما بحکمین، فیتعین حمل السبب علی المعرف.

و فیه: ان ظاهر الدلیل دخل العنوان المأخوذ فی لسان الدلیل فی المسبب لا- کونه معرفا لشیء آخر، و لیس ظاهر الدلیل وحدة المسبب، اذ بعد فرض ظهور الدلیل فی استقلال کل فرد من الملاقاة فی ترتب النجاسة او وجوب الغسل علی الملاقی سواء سبقه فرد آخر ام لا، لا محالة یصیر الدلیل ظاهرا فی تعدد المسبب بتعدد سببه.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۳، ص: ۳۴۵

الثالث: ما ذکره صاحب الجواهر ره و هو ظهور الدلیل فی الجنسیة الصادقة علی القلیل و الکثیر و الواحد و المتعدد، فلو دل الدلیل علی ان ملاقاة الدم توجب النجاسة، و حیث ان الدم ماهیة صادقة علی القلیل و الکثیر، فاذا لاقی مرة یصدق علیه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۴۶

]...[

ملاقاة الدم، و ان لاقی ذلک الشیء مع الدم مرة ثانیة انقلب الفرد الاول الی الثانی و صار مصداقا واحد للماهیة، و هکذا کلما یزداد یدخل تحت قول الدم ینجس.

و فیه: مضافاً الی اختصاص هذا الوجه بمتحد الحقیقة انه لا یتم فیه ایضاً، اذ القضایا الشرطیة و الحقیقیة ینحل الحکم فیها بانحلال موضوعها و شرطها الی احکام عدیدة کما حقق فی محله، و علیه فکلما تحقق فرد من ملاقاة الدم یتحقق فرد واحد من الحکم المترتب علیها، فإذا کانت الملاقاة متعددة فلا محالة یکون الحکم ایضاً متعدداً.

هذا فی صورة اتحاد الموضوع و الشرط جنسا، و اما فی صورة التعدد فاستفادة التعدد انما تکون من ظهور کل من القضیتین فی ان

کلا من السببین مستقل فی ترتب المسبب علیه مطلقا.

الرابع: إن اللازم من تعدد المسبب تعدد الوجوب لا الواجب، لأنه المسبب دونه و هو لا یقتضی تعدد متعلقه، اذ قد تجتمع الایجابات المتعددة فی فعل واحد للتأکید.

و اجاب عنه الشیخ الاعظم ره فی طهارته: بان المسبب لیس هو الوجوب و الطلب لحصوله قبل وجود السبب بنفس الکلام الدال علی السببیة.

و فیه: ان انشاء الوجوب و ان کان قبل وجود السبب الا ان الوجوب- ای الوجوب الفعلی- لا محالة یوجد بعد وجود السبب.

فالصحیح ان یجاب عنه: بان المسبب لیس هو الوجوب من حیث هو بل وجوب خاص، و من المعلوم ان تعدد ذلک مستلزم لتعدد الواجب.

الخامس: ان الفعل الواحد یمکن ان یکون کافیا فی تحقق تکلیفین و ان علم تعددهما کما فی الاغسال.

و فیه: ان ذلک یحتاج الی الدلیل لکونه خلاف الاصل.

فاذاً العمدة فی عدم تنجس المتنجس الاتفاق علیه، و معقده التداخل فی الاثر المشترک لا فیما تمتاز به بعض النجاسات عن بعض، فلو لاقی الثوب دم ثمّ لاقاه

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۴۷

]...[

البول یجب علیه غسله مرتین.

لو علم تنجس شیء بالاشد او الاضعف

الرابعة: لو علم تنجس الشیء اما بالبول او الدم او اما بالولوغ او بغیره فهل یجب اجراء حکم الاشد او الاضعف؟ وجهان: و استدل للأول: باستصحاب بقاء النجاسة بعد اجراء حکم الاضعف حتی یعلم بارتفاع النجاسة باجراء حکم الاشد.

و لکن التحقیق عدم جریان هذا الاستصحاب، لا لعدم جریان الاستصحاب فی القسم الثانی من اقسام استصحاب الکلی، اذ المختار جریانه، و لا لما قیل من ان الاثر فی المقام للفرد، اذ المختار جریانه فی الفرد المردد بین فردین احدهما مقطوع الارتفاع و الآخر مقطوع البقاء او مشکوکه کما حققناه فی الاصول، بل لان الاستصحاب فی الکلی انما یجری فیما اذا تعارض الاصل الجاری فی کل من الفردین مع الاصل الجاری فی الآخر، او کان المستصحب موضوعا، و اما اذا کان المستصحب حکما و لم یکن الاصل جاریا فی الفرد المقطوع الارتفاع فتجری اصالة عدم حدوث الفرد و یترتب علیها عدم بقاء الکلی، مثلا لو علم بالطلب الجامع بین الاستحباب و الوجوب و علم بارتفاع الاستحباب علی تقدیر تحققه و لم یکن هو مورد الاصل فیجری استصحاب عدم تحقق الوجوب، و بما ان تحقق الطلب انما یکون بتحقق الوجوب حقیقة فیترتب علی استصحاب عدم تحققه مع العلم بارتفاع الاستحباب علی تقدیر تحققه عدم بقاء الطلب.

و تمام الکلام فی بیان ذلک، و بیان الفرق بین کون المستصحب حکما و بین ما اذا کان موضوعاً، حیث انه یترتب علی استصحاب عدم حدوث الفرد ارتفاع الکلی فی الاول، و لا یترتب علیه فی الثانی موکول الی محله.

و فی المقام: بما ان المستصحب من الاحکام الوضعیة و هو النجاسة و لا یجری

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۴۸

]...[

الاصل فی الاضعف لعدم ترتب الاثر علیه، فیجری استصحاب عدم حدوث النجاسة الشدیدة، و یترتب علیه ارتفاع النجاسة بعد اجراء حکم الاضعف.

فتحصل: ان الاقوی لزوم اجراء حکم الاضعف و ان کان الاحوط اجراء حکم الاشد.

المتنجس منجس

الخامسة: هل المتنجس ینجس مطلقاً او لا ینجس، او یفصل بین اقسامه؟ وجوه: القول الاول هو المشهور بین الاصحاب، بل عن القاضی و المحقق و الفاضل الهندی و صاحب الجواهر و الشیخ الاعظم و غیرهم: دعوی الاجماع علیه، و عن الحلی و الکاشانی و السید صدر الدین فی حاشیته علی المختلف: عدم منجسیة المتنجس، و عن المحقق الخونساری، التأمل فیها.

و قد استدل للمنجسیة بوجوه:.

الاول: اجماع الفرقة الناجیة علیها، بل اجماع المسلمین، بل الضرورة من الدین.

و فیه: مضافاً الی عدم تعرض قدماء اصحابنا له، انه لمعلومیة مستند المجمعین لا یعتمد علیه.

الثانی: معروفیتها لدی المتشرعة و مغروسیتها فی اذهانهم علی وجه یزعمونها من ضروریات المذهب.

و فیه: ان هذه المعروفیة انما نشأت من تسالم الفقهاء علیها فی برهة من الزمن، و لم یثبت کونها سیرة متصلة بزمان المعصوم لتکون کاشفة عن امضائه (علیه السلام) لها.

الثالث: استفادتها مما دل علی سرایة نجاسة النجاسات الی ملاقیها، فانه و ان

]...[

ورد فی خصوص الاعیان النجسة الا انه بملاحظة ما هو المرتکز فی اذهاب العرف ان السرایة من احکام مطلق النجاسة یدل علی السرایة فی غیرها ایضاً.

و فیه: ان التعدی عن مورد الادلة ان کان لاجل قیاس النجاسات بالقذارات العرفیة و یکون هذا هو المراد من المرتکز فی ذهن العرف، ففیه ان القذارات العرفیة لیست علی نسق واحد، ففی بعضها و ان کان یری العرف سرایتها منها الی ما لاقاها الا ان فی بعضها لیست کذلک، فلعله تکون النجاسات الشرعیة من قبیل الثانی لا الأول، و ان کان لاجل شیء آخر فعهده اثباته علی مدعیه.

و بالجملة: النصوص مختصة بالنجاسة الذاتیة، فالتعدی یحتاج الی الدلیل.

الرابع: جملة من النصوص، و هی علی اقسام: منها: ما لا یدل علیها، و منها: ما یکون ظاهرا فیها، و منها: ما یدل علی عدمها.

اما الاول فهو طائفتان: الاولی ما ورد فی الاسآر: کصحیح «۱» البقباق: سألت أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن فضل الهرة و الشاة و البقرة و الابل و الحمار و الخیل و البغال و الوحش و السباع فلم اترک شیئا الا سألت عنه فقال: لا بأس به، حتی انتهیت الی الکلب فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله فاصبب ذلک الماء و اغسله بالتراب اول مرة ثمّ بالماء.

و خبر «۲» معاویة بن شریح: سأل عذافر أبا عبد اللّه (علیه السلام) و انا عنده عن سؤر السنور و الشاة و البقرة و البعیر و الحمار و الفرس و البغل و السباع یشرب منه او یتوضأ منه؟ فقال (علیه السلام): نعم اشرب منه و توضأ منه قال: قلت له: الکلب قال: لا قلت: أ لیس هو سبع؟ قال: لا و اللّه انه نجس، لا و اللّه انه نجس.

(۱) الوسائل- باب ۱ من أبواب الاسآر حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۱ من أبواب الاسآر حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۵۰

]...[

و تقریب الاستدلال بهما: انه علل الحکم بعدم جواز الشرب و الوضوء بکون الماء ملاقیا للنجس، فیدلان بعموم العلة علی ان کل ما حکم بنجاسته یوجب نجاسة ملاقیه، اذ عدم جواز الشرب و الوضوء ارشاد الی النجاسة.

و فیه: اما الخبر الاول: فمضافا الی ان الرجس الذی یرادف هذه الکلمة فی الفارسی (پلید) لا یستعمل فی مطلق ما حکم بنجاسته بل یختص بالنجاسة الذاتیة: انه لم یعلل لزوم الاجتناب عن الماء بکونه ملاقیا للنجس، و انما حکم (علیه السلام) بحکمین: احدهما نجاسة الکلب، و الآخر لزوم الاجتناب عن ملاقیه.

و اما الخبر الثانی: فقوله (علیه السلام) لا- و اللّه انه نجس، لیس وارداً فی مقام التعلیل، بل فی مقام بیان الفرق بین الکلب و سائر السباع، فلا یستفاد منه ان تمام الموضوع لهذا الحکم هو النجاسة، أ لا تری انه لو قیل لمن اختار احد الرمانین لم اخترت هذا فاجاب: لانه اکبر، هل یستفاد منه ان تمام الموضوع هو الاکبریة؟ کلا، مع ان النجس لا یستعمل فی المتنجس، و ارادته منه تحتاج الی القرینة.

الثانیة: ما دل علی استحباب غسل الیدین قبل الوضوء معللا بانه لا یدری انه لما نام این باتت یداه، فانه یدل علی ان استحباب الغسل انما یکون لاجل احتمال ملاقاة الید مع المتنجس، فیستفاد منه ان ملاقاته توجب النجاسة.

و فیه: ان اشعاره بذلک لا ینکر، الا ان فی دلالته تأملا واضحا.

و اما القسم الثانی: فهو طوائف:.

الاولی: النصوص الکثیرة المتقدمة الدالة علی انفعال الماء القلیل و الامر بصبه، و کذلک الزیت النجس و غیرهما من المائعات، اذ بما انه لا یحتمل ان یکون الصب بنفسه من الواجبات فلا محالة یکون لاجل انه نجس یوجب نجاسة ملاقیه فلا ینتفع به منفعة یعتد بها، و هذا بخلاف ما لو لم یکن المتنجس منجسا، فانه یمکن الانتفاع به بغسل الثیاب و الاوانی به، و علیه لا- وجه للأمر بالصب فمنه یستکشف

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۵۱

]...[

منجسیته لملاقیه التی صرح بها (علیه السلام) فی موثق «۱» عمار: سأل أبا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل یجد فی انائه الفارة و قد توضأ من ذلک الماء مرارا و اغتسل او غسل ثیابه و قد کانت متسلخة فقال (علیه السلام): ان کان رآها فی الاناء قبل أن یغتسل او یتوضأ او یغتسل ثیابه ثمّ یفعل ذلک بعد ما رآها فعلیه ان یغسل ثیابه و یغسل کل ما اصابه ذلک الماء و یعید الوضوء و الصلاة. الحدیث.

و هذه الطائفة من النصوص ظاهرة فی منجسیة المتنجس، الا انها مختصة بالمتنجسات المائعة.

الثانیة: الاخبار الدالة «۲» علی وجوب غسل الاناء و الحب و الفرش و البسط و نحوها، فإنها تدل علی سرایة النجاسة منها الی ملاقیها، و الا لم یکن فائدة فی التکلیف بتطهیرها.

و اورد علی الاستدلال بها المحقق الهمدانی ره: بان غایة ما یستفاد من الامر بغسل الاوانی و نحوهما انما هی حرمة استعمالها حال کونها متنجسة فی المأکول و المشروب المطلوب فیهما النظافة و الطهارة، و اما تأثیرها فی نجاسة ما فیها علی وجه تبقی نجاسته بعد

نقله الی مکان آخر فلا.

و أما ما دل علی لزوم غسل الفرش و البسط فلا یدل علی لزوم ازید من ازالة العین، مع انه لا یستفاد منه لزوم التطهیر، و یکفی فی حسن تشریعه استحباب التنزه عن استعمالها.

اقول: الوجوه المحتملة فی الامر بغسل هذه الاشیاء ستة:.

الاول: الوجوب النفسی.

---

(۱) الوسائل- باب ۴ من أبواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۲) الوسائل- باب ۱- ۲- ۳- ۴- ۶ و غیرها من أبواب النجاسات.

]...[

الثانی حرمة استعمالها فی المأکول و المشروب ما دامت متنجسة نظیر حرمة استعمال اوانی الذهب و الفضة، فالمأکول ما دام فیها یحرم اکله و لو نقل الی مکان آخر لا مانع من اکله.

الثالث: استحباب التنزه عن استعمالها.

الرابع: کونه ارشادا الی نجاستها فقط لا نجاسة ملاقیها.

الخامس: کونه ارشادا الی انه ما دام لم یزل العین توجب نجاسة ملاقیها. السادس: کونه ارشادا الی منجسیتها لملاقیها.

و المتعین من هذه الوجوه هو الاخیر، اذ الامر بالغسل عند الملاقاة مع النجس ظاهر فی الوجوب الغیری، و لم یحتمل احد حرمة اکل المأکول الذی فی الاناء المتنجس علی فرض عدم منجسیته، و الامر ظاهر فی الوجوب، و ارادة الاستحباب تحتاج الی القرینة، و النجاسة من الاحکام الوضعیة، و جعلها بلا ترتب اثر عملی علیها لغو، فکون الامر إرشاداً الی نجاستها مع عدم ترتب اثر علی نجاسة الحب و الفرش علی هذا الوجه یکون لغوا، و هذا بخلاف القول بمنجسیة المتنجس، و الالتزام بلزوم الغسل بمعنی لزوم ازالة العین خلاف ظاهر الامر به، فیتعین الوجه السادس، فهذه النصوص ایضاً تکون ظاهرة فی منجسیة المتنجس.

الثالثة: النصوص «۱» الواردة فی الجنب و المحدث الدالة علی ان الید التی اصابها النجس لا تدخل فی الاناء، و فی بعضها علق جواز الادخال علی کونها نظیفة، فإنها ظاهرة فی نجاسة ما فی الاناء اذا ادخل یده التی لیست بطاهرة و نظیفة فی الاناء. و بهذا التقریب یندفع ما قیل من اختصاص تلک النصوص بما اذا کانت النجاسة الذاتیة موجودة فی الید.

---

(۱) الوسائل- باب ۸ من أبواب الماء المطلق.

]...[

الرابعة: «۱» موثقة عمار عن ابی عبد اللّه (علیه السلام) و فیها: و ان کانت رجلک رطبة او جبهتک رطبة او غیر ذلک منک ما یصیب ذلک الموضع القذر فلا تصل علی ذلک الموضع حتی ییبس. فانها تدل علی ان موضعا من بدن المصلی او ثوبه اذا کان رطبا لا یصلی علی الموضع القذر لصیرورته نجسا بالملاقاة، و لو لم یکن المتنجس منجسا لم یکن لذلک وجه، و احتمال عود الضمیر فی ییبس الی الموضع القذر یدفعه استلزام ذلک للغویة الشرطیة فلاحظ.

فتحصل مما ذکرناه: ظهور عدة من النصوص فی منجسیة المتنجس.

و اما القسم الثالث: فهو عدة من النصوص:.

منها: صحیح «۲» علی بن مهزیار: کتب الیه سلیمان بن رشید یخبره انه بال فی ظلمة من اللیل و انه اصاب کفه برد نقطة من البول لم یشک انه اصابه و لم یره و انه مسحه بخرقة ثمّ نسی ان یغسله و تمسح بدهن فمسح به کفیه و وجهه و رأسه ثمّ توضأ وضوء الصلاة فصلی، فاجابه بجواب قرأته بخطه: اما ما توهمت من ما اصاب یدک فلیس بشیء الا ما تحقق، فان حققت ذلک کنت حقیقا ان تعید الصلوات اللواتی کنت صلیتهن بذلک الوضوء بعینه ما کان منهن فی وقتها، و ما فات وقتها فلا اعادة علیک لها من قبل ان الرجل اذا کان ثوبه نجسا لم یعد الصلاة الا ما کان فی وقت، و ان کان جنبا او صلی علی غیر وضوء فعلیه اعادة الصلوات المکتوبات اللواتی فاتته لان الثوب خلاف الجسد، فاعمل علی ذلک انشاء اللّه تعالی.

و استدل به علی القول بالتنجیس بدعوی: ان المستفاد منه صحة الوضوء و نجاسة موضع من البدن کما لا یخفی، و علیه فیتعین ان یقال: ان المتنجس ینجس،

---

(۱) الوسائل- باب ۲۹ من أبواب النجاسات حدیث ۴.

(۲) الوسائل- باب ۴۲ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

و نجاسة الید توجب نجاسة الدهن و ما لاقاه من وجهه و رأسه و مواضع الوضوء غیر موضع المسح تطهر بالغسل، اذ المتعارف الغسل مرتین، و اما موضع المسح فلا بد من فرض عدم مسحه بالدهن، بل الممسوح به بقیة رأسه، و علیه فذلک الموضع محکوم بالنجاسة و یعید الصلاة فی الوقت لذلک، و لو لم یکن المتنجس منجساً لم یکن وجه للحکم بصحة الوضوء و نجاسة موضع من البدن کما لا یخفی.

و فیه: اولا: ان المتعارف من الغسل فی الوضوء الغسل مرة واحدة، و المفروض فی مورد الروایة النجاسة البولیة التی یعتبر فی ارتفاعها التعدد.

و ثانیا: ان المتعارف فی التدهین تدهین مقدم الراس، و علیه فلو کان المتنجس منجسا لزم نجاسة موضع المسح فیبطل الوضوء.

و ثالثاً: ان لازم التقریب المزبور فساد الصلاة من ناحیة نجاسة بقیة الرأس، فلا فرق بین ان یتوضأ ثانیاً ام لا، مع ان ظاهر قوله (علیه السلام): کنت حقیقا ان تعید الصلوات اللواتی کنت صلیتهن بذلک الوضوء، بطلان الصلاة من ناحیة ذلک الوضوء.

و التحقیق یقتضی ان یقال: ان الخبر یدل علی عدم تنجیس المتنجس إذ لا إشکال فی ان الماء اذا کان نجسا ینجس الوضوء.

و اما اعتبار طهارة مواضع الوضوء فمما لم یدل علیه دلیل، و لو تم ما استند الی المشهور من اعتبارها فانما هو لأجل بنائهم علی تنجیس المتنجس و ان نجاسة تلک المواضع توجب نجاسة الماء، فتدبر، و علی ذلک فبناء علی عدم تنجیس المتنجس یکون الوضوء صحیحا، و موضع اصابة البول الذی مسحه بخرقة یکون نجسا، و بقیة مواضع البدن طاهرة، فلزوم اعادة الصلاة انما یکون لذلک.

و أما تخصیص الحکم بما اذا صلی مع ذلک الوضوء فلأنه بالوضوء الاول یغسل ذلک الموضع مرة واحدة، و لو توضأ ثانیاً یغسل مرة اخری فیطهر، فلا وجه معه للحکم

]...[

باعادة الصلاة.

فتحصل مما ذكرناه: ان الرواية تدل على عدم تنجيس المتنجس، اذ بناء على القول بالتنجيس يكون الوجه و اليد و الرأس محكومة بالنجاسة فلا يصح الوضوء، و اما بناء على القول بالعدم يصح الوضوء، فافهم و اغتنم.

و منها خبر «۱» على بن جعفر: سألته عن جنب اصاب يده جنابة فمسحها بخرقة ثمّ ادخل يده فى غسله قبل ان يغسلها هل يجزيه ان يغتسل من ذلك الماء؟ قال (عليه السلام): ان وجد ماء غيره فلا يجزيه ان يغتسل، و ان لم يجد غيره اجزأه. بدعوى ان الجملة الاولى ظاهرة فى التنجيس، و الجملة الثانية تحمل على التقية.

و فيه: انه ما دام يمكن حمل الخبر على بيان الحكم الواقعى لا- يحمل على التقية، و فى المقام يمكن ذلك، اذ الجملة الاولى و ان كانت ظاهرة فيما ذكر الا انها تصرف عن ظاهرها بقرينة الجملة الثانية الصريحة فى العدم.

و منها: صحيح العيص «۲»: سألت ابا عبد اللّه (عليه السلام) عن رجل بال فى موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و فخذاه قال (عليه السلام): يغسل ذكره و فخذيه، و سألته عمن مسح ذكره بيده ثمّ عرقت يده فاصاب ثوبه يغسل ثوبه؟ قال (عليه السلام) لا. بدعوى ان صدره يدل على التنجيس، فذيله يحمل على ارادة احد معنيين:.

الاول: ان يكون السؤال عن مسح الذكر من حيث هو لا مسح البول الذى على ذكره بيده.

الثانى: ان يكون السؤال عن حكم صورة الشك فى اصابة المحل الذى مسح

---

(۱) البحار المجلد باب نجاسة البول و المنى حديث ۱.

(۲) ذكر صدره فى الوسائل فى باب ۲۶ من أبواب النجاسات و ذيله فى باب ۶ منها.

]...[

به ذكره للثوب.

و فيه: ان المعنى الاول بعيد غايته لا- سيما مع كون السائل هو العيص، و المعنى الثانى خلاف الظاهر، لا أقل خلاف الاطلاق، بل الصحيح ان يقال: ان فى الصدر بما انه فرض مسح البول الذى على الذكر حين ما عرق، فلا محالة تبقى الرطوبة البولية التى على الحشفة فتلاقى مع العرق و تنجس العرق، و هو يلاقى مع الفخذ فينجس هو ايضاً، فالصدر يدل على التنجيس، و لكن فى المائعات، و اما ذيله فهو يدل على العدم فى الجوامد، فلا تنافى بينهما.

و بما ذكرناه ظهر ما فى كلام بعض الأعاظم حيث قال: ان صدر الصحيحة ظاهر فى تنجيس المتنجس، و ذيلها ظاهر فى العدم، فالتنافى بين الصدر و الذيل مانع من الأخذ بالذيل، اذ قد عرفت عدم التنافى بينهما.

و منها: موثق «۱» حنان بن سدير: سمعت رجلا يسأل ابا عبد اللّه (عليه السلام) فقال: انى ربما بلت فلا اقدر على الماء و يشتد ذلك علىّ فقال (عليه السلام): اذا بلت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك، فان وجدت شيئا فقل هذا من ذاك. بدعوى ان الظاهر منه كون الوجه فى الاشتداد انه اذا خرج شىء يتنجس بملاقاته لمخرج البول، فلو لم يكن المتنجس منجسا لما كان وجه لتنجسه.

و فيه: ان المراد من قوله (عليه السلام) (امسح ذكرك بريقك) ان كان مسح موضع البول بالريق فهو يدل على عدم التنجيس، و ان كان مسح موضع آخر منه فهو لا يفيد لعلاج الاشتداد، مع ان الرطوبة الخارجة قبل الاستبراء محكومة بالنجاسة سواء كان موضع البول متنجساً ام لم يكن، فلا يختص الاشتداد بصورة عدم وجود الماء.

(۱) الوسائل- باب ۱۳ من أبواب نواقض الوضوء حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۵۷

]...[

و الظاهر من الخبر هو مسح موضع البول بالریق لئلا یحصل العلم بخروج الرطوبة، اذ خروجها یکون غالباً بعد البول بفاصلة ما و حینئذٍ لو غسل المحل لا- یحصل العلم بخروجها، اذ کلما یراه یحتمل ان یکون ماء، و اما فی صورة المسح فکان یحصل العلم به فسأل عنه لعلاج ذلک فعلمه بمسح الذکر بالریق. فهذا الموثق ایضاً یدل علی عدم منجسیة المتنجس.

فتحصل مما ذکرناه: ان بعض النصوص التی استدل بها علی القول بالمنجسیة تدل علیها، و لکن جملة منها تدل علی العدم.

و تشهد له مضافاً الیها طائفة اخری من النصوص:.

منها: صحیح «۱» حکم بن حکیم: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): ابول فلا اصیب الماء و قد اصاب یدی شیء من البول فامسحه بالحائط و بالتراب ثمّ تعرق یدی فامسح وجهی او بعض جسدی او یصیب ثوبی فقال (علیه السلام): لا بأس به.

و احتمال کون المسح بالموضع الذی لم یصبه البول، خلاف الظاهر، و دعوی احتمال ارادة مجرد الجواز التکلیفی من نفی البأس کما تری.

و منها: خبر علی بن «۲» جعفر عن اخیه (علیه السلام): سألته عن الکنیف یصب فیه الماء فینضح علی الثیاب ما حاله؟ قال (علیه السلام): اذا کان جافا فلا بأس.

و دعوی انه یحتمل ان یکون المراد من الماء المستعمل فی الاستنجاء و نحوه من المیاه الطاهرة مع ان الاستدلال به یتوقف علی القول بانفعال الماء الوارد علی النجاسة غیر المستقر معها، مندفعة بانه علی هذا لا وجه لتعلیق الحکم علی الجفاف.

(۱) الوسائل باب ۶۰ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶۰ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۵۸

]...[

بل لا فرق فی ما ذکر من الاحتمالین بین الجفاف و عدمه، فمن تعلیق الحکم علی الجفاف یستکشف ان المراد انه فی صورة بقاء عین النجاسة ینجس الماء الذی یصب فیه فینتضح علی الثیاب بملاقاة النجاسة، و فی صورة الجفاف و زوال العین لا ینجس.

و منها «۱»: خبر حفص الاعور: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): الدن یکون فیه الخمر ثمّ یجفف فیجعل فیه الخل؟ قال (علیه السلام): نعم فان الظاهر منه عدم غسل الاناء و جعل الخل فیه بعد تفریغ الخمر بلا واسطة الغسل.

و ما عن الشیخ من حمله علی التجفیف بعد ان یغسل ثلاثا یندفع بانه خلاف الظاهر من وجهین: الاول عدم التصریح بالغسل الثانی انه لا دخل علی ذلک للتجفیف.

و منها «۲»: حسن ابن میسر: سألته عن الرجل الجنب ینتهی الی الماء القلیل فی الطریق و یرید ان یغتسل و لیس معه اناء یغترف منه و یداه قذرتان قال (علیه السلام): یضع یده ثمّ یتوضأ ای یتطهر ثمّ یغتسل هذا مما قال اللّه تعالی مٰا جَعَلَ عَلَیْکُمْ فِی الدِّینِ مِنْ حَرَجٍ.

و القلیل فی النصوص و ان لم یکن المراد به خصوص ما هو المصطلح و هو ما یقابل الکر، و لکن مقتضی اطلاقه و عدم الاستفصال

هو شمول الخبر له، بل لعل الاستدلال بالآیة الشریفة یوجب ظهور الخبر فی خصوص القلیل کما لا یخفی.

و دعوی انها ذکرت تعلیلا لصحة الغسل، مندفعة بان فساد الغسل لا حرج فیه، اذ علی فرض الفساد ینتقل الفرض الی التیمم الذی هو اسهل من الغسل و بذلک یظهر وجه دلالة خبر «۳» عثمان بن زیاد لهذا القول و هو: قلت لابی عبد اللّه (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۵۱ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۸ من أبواب الماء المطلق حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب الماء المطلق حدیث ۱۶.

]...[

السلام): اکون فی السفر فاتی الماء النقیع و یدی قذرة فأغمسها فی الماء قال (علیه السلام): لا بأس.

و منها: روایة «۱» سماعة: قلت لابی الحسن موسی (علیه السلام): انی ابول فأتمسح بالاحجار فیجیء منی البلل ما یفسد سراویلی قال (علیه السلام): لا بأس به.

و مقتضی اطلاق نفی البأس نفی النجاسة لا خصوص عدم انتقاض الوضوء به، بل ظاهره ذلک بقرینة السؤال، اذ لو کان محط السؤال و الجواب انتقاض الوضوء و عدمه لم یکن لقوله اتمسح بالاحجار دخل فی ذلک.

و دعوی ان ظاهره الاجتزاء بالاحجار فی الاستنجاء من البول من دون ضرورة فلا بد ان یحمل علی التقیة، مندفعة بان السؤال انما کان عن البلل الخارج لاعن طهارة المحل، فحمل الجواب علی ارادة حصول طهارته بالمسح بالاحجار خلاف الظاهر.

و احتمال خروج البلل من دون ان یلاقی لحافة الذکر النجسة احتمال غیر عقلائی.

نعم لا بد من حمل الخبر علی ما بعد الاستبراء، و تقیید اطلاقه بما دل علی نجاسة البلل الخارج قبل الاستبراء.

و لعل المتتبع فی النصوص الواردة فی الابواب المتفرقة یعثر علی غیر ما ذکرناه من الروایات الظاهرة فی عدم تنجیس المتنجس، و الجمع بین هذه النصوص و بین النصوص الظاهرة فی التنجیس یقتضی ان یقال: ان ما دل علی التنجیس فی المتنجسات المائعة لا صارف عن ظهوره فیؤخذ به، و اما ما دل علیه فی الجوامد فیتعین حمل الامر بالغسل فیه علی الاستحباب بقرینة هذه النصوص الدالة علی العدم.

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من أبواب نواقض الوضوء حدیث ۴.

]...[

و ما ذکره بعض الأعاظم من اختصاص ما دل علی العدم بصحیح حکم، و الخروج عن ظاهر تلک النصوص الکثیرة القریبة من التواتر الواردة فی الابواب المتفرقة بعید، غیر تام، اذ یرد علیه مضافاً الی ان النصوص الدالة علی التنجیس فی الجوامد لیس قریبة من التواتر: ان ما دل علی العدم کثیر غیر مختص بصحیح حکم، مع ان الصحیح الواحد یصلح ان یکون قرینة لصرف ظهور الکتاب فضلا عن السنة.

و من مجموع ما ذکرناه یظهر ضعف ما عن المحقق الخراسانی ره من الالتزام بعدم تنجس الماء القلیل بالمتنجس مستندا الی خبری

ابن میسرة و عثمان بن زیاد المتقدمین، بدعوی تقیید اطلاق ما دل علی تنجیس المتنجس بهما، اذ النصوص الدالة علی العدم لا تنحصر بهما، فلا وجه لتخصیص الحکم بالماء القلیل.

فتحصل: ان الجمع بین النصوص یقتضی القول بعدم تنجیس المتنجس فی المتنجسات الجامدة، و لکن عدم افتاء اساطین الفن و الاجماعات المدعاة فی المقام بل و الضرورة و کثرة عثرات من استبد برایه و لم یعبأ بمخالفة القوم، توجب التوقف فی الافتاء، و اللّه اعلم.

ثمّ انه علی القول بالتنجیس هل یختص الحکم بالملاقی للنجس بلا واسطة او یعم ما اذا لاقی مع ملاقیه او مع ملاقی ملاقیه و هکذا و ان کانت الوسائط کثیرة؟ وجهان: اقواهما الثانی، اذ بعد ما استفید من الادلة ان المتنجس ینجس لا فرق بین المتنجسات.

و ان شئت قلت: ان جملة من النصوص دلت علی ان الید المتقذرة توجب تنجس الماء، و هذه النصوص باطلاقها تدل علی التنجیس فی غیر الواسطة الاولی، فالتفصیل بین الواسطة الاولی و غیرها فی غیر محله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۶۱

و یجب ازالتها عن الثوب و البدن للصلاة عدا

اعتبار الطهارة فی الصلاة

فصل: و یجب ازالتها ای النجاسة عن الثوب ساترا کان او غیر ساتر و البدن حتی الظفر و الشعر للصلاة عدا موارد اجماعا منقولا و تحصیلا.

و تشهد له النصوص المتجاوزة حد التواتر الواردة فی الابواب المتفرقة:.

منها: النصوص «۱» الدالة علی ان الصلاة تکون باطلة اذا کان فی لباس المصلی او بدنه بول او منی او خمر او نبیذ أو دم او عذرة الانسان و السنور و الکلب، فان هذه النصوص و ان وردت فی موارد خاصة الا انه لا شبهة فی استفادة الکبری الکلیة من مجموعها و ان المانع هو النجاسة.

و منها: النصوص «۲» الدالة علی جواز الصلاة فیما لا تتم فیه الصلاة، حیث انه علق فیها الجواز علی کونه کذلک، فیستفاد منها عدم الجواز اذا لم تکن مما تتم الصلاة فیه.

و منها: صحیح علی بن مهزیار المتقدم فی المسألة السابقة و فیه قوله (علیه السلام) من قبل ان الرجل اذا کان ثوبه نجسا لم یعد الصلاة الا ما کان فی وقت الی غیر ذلک من النصوص الواردة فی الابواب المتفرقة.

و مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین الصلوات الواجبة و المندوبة، کما ان مقتضی اطلاقها اشتراط الطهارة فی کل جزء من اجزائها، و علیه فتعتبر فی صلاة الاحتیاط و قضاء التشهد و السجدة المنسیین، اما الاول فواضح، اما الثانی فلأن مقتضی الادلة ان ما یؤتی به بعد الصلاة من اجزاء الصلاة تبدل مکانه، و لذا لو لم یأت بالسجدة المنسیة او التشهد المنسی بعد الصلاة تبطل الصلاء.

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب النجاسات.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب النجاسات و غیره.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۶۲

]...[

و اما فی سجدتی السهو: فلا دلیل علی اعتبار الطهارة، و عن السرائر و النهایة و الالفیة و غیرها: اعتبارها فیهما. و استدل له: بانها جابرة لما یعتبر فیه الطهارة و بالانصراف و بغیرهما من الوجوه التی ضعفها ظاهر.

و اما الاذان و الاقامة: فمقتضی اطلاق ادلتهما و اصالة البراءة عدم اعتبارها فیهما، و قیل: باعتبارها فی الاقامة لإطلاق التنزیل فی خبر «۱» ابی هارون: قال أبو عبد اللّه (علیه السلام): یا ابا هارون الاقامة من الصلاة فإذا اقمت فلا تتکلم.

و اجیب عنه: بمعارضته مع النصوص الدالة علی ان اولها التکبیر المقدمة علیه.

و فیه: انه لا تنافی بینهما، اذ یمکن ان یقال: ان تلک النصوص واردة فی مقام بیان حقیقة الصلاة، و هذا الخبر یدل علی ان الاقامة منها تعبداً و تنزیلًا، ای یعتبر فیها ما یعتبر فی الصلاة.

فالصحیح ان یقال: ان الخبر لمعارضته فی مورده مع النصوص الدالة علی جواز التکلم یتعین حمله علی الکراهة، فلا بد من حمل قوله (علیه السلام) الاقامة من الصلاة علی ارادة بیان کونها من اجزائها الکمالیة، ای الصلاة معها افضل، و علیه فلا یشملها ما دل علی اعتبار الطهارة فی الصلاة کما لا یخفی.

وجوب ازالة النجاسة عن المسجد

اشارة

و یجب ازالة النجاسة عن المساجد داخلها و سقفها و سطحها کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل عن جماعة منهم الشیخ و الحلی و الفاضلان، و الشهید: دعوی الاجماع علیه.

و قد استدل لحرمة التنجیس حدوثا و بقاء بوجوه:

---

(۱) الوسائل باب ۱۰ من أبواب الاذان و الاقامة حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۶۳

]...[

الاول: الاجماع.

و فیه: ما تقدم منا مرارا من عدم حجیته مع معلومیة مدرک المجمعین.

الثانی: الآیة الشریفة «۱» إِنَّمَا الْمُشْرِکُونَ نَجَسٌ فَلا یَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرامَ بضمیمة عدم الفصل بین المسجد الحرام و غیره.

و فیه: مضافا الی ما ستعرف فی مسألة ادخال النجس فی المسجد الآتیة انها مختصة بالمشرکین و لا تعم سائر النجاسات، انه لو سلم شمولها بمقتضی تفریع الحکم علی نجاستهم لسائر النجاسات، لکنها لا تشمل تنجیس المسجد بالمتنجس، مع ان ادخال النجاسة فیه غیر تنجیسه، و الذی تدل علیه الآیة هو الاول، و محل الکلام هو الثانی.

الثالث قوله تعالی «۲» و طَهِّرا بَیْتِیَ لِلطّائِفِینَ لان الامر ظاهر فی الوجوب، و التطهیر ظاهر فی ازالة النجاسة، و بضمیمة عدم القول بالفصل بین المسجد الحرام و غیره یثبت الحکم فی سائر المساجد.

و فیه: ان الظاهر منه بواسطة عدم الامر بالتطهیر من حیث هو بل امر به للطائفین هو ارادة التنظیف من القذارات الصوریة.

الرابع: النبوی «۳»: جنبوا مساجدکم النجاسة.

و فیه: مضافاً الی ضعف سنده و عدم انجباره بعمل الاصحاب به: انه مجمل تتطرق فیه احتمالات، اذ کما یحتمل ان یکون المراد

بالمساجد الاماکن المعدة للصلاة، یحتمل ان یکون المواضع التی تقع علیها الاعضاء السبعة حال السجود، و ان یکون نفس تلک الاعضاء کما اطلق علیها فی روایة تحدید ید السارق التی یجب قطعها، و ان

---

(۱) التوبة: الآیة ۲۸.

(۲) سورة البقرة: الآیة ۱۱۹.

(۳) الوسائل- باب ۲۴ من أبواب احکام المساجد حدیث ۲.

]...[

یکون خصوص موضع الجبهة.

الخامس: موثق «۱» الحلبی قال: نزلنا فی مکان بیننا و بین المسجد زقاق قذر فدخلت علی ابی عبد اللّه (علیه السلام): فقال: این نزلتم؟ فقلت: فی دار فلان فقال: ان بینکم و بین المسجد زقاقا قذراً- او قلنا له ان بیننا و بین المسجد زقاقا قذرا- فقال: لا بأس ان الارض یطهر بعضها بعضا. بدعوی ان تعلیق نفی البأس علی حصول الطهارة یدل علی انه مع النجاسة لا یجوز.

و فیه: ان الظاهر منه بقرینتین ارادة نفی البأس من حیث الصلاة: الاولی: تصریحه (علیه السلام) بذلک فی ذیل خبره الآخر و هو «۲» قلت: فأطأ علی الروث الرطب فقال: لا بأس انا و اللّه ربما وطأت علیه ثمّ اصلی و لا أغسله.

الثانیة: انه لو کان محط النظر تنجیس المسجد لم یکن وجه للتعلیق علی حصول الطهارة، بل کان الاولی التعلیق علی الجفاف.

السادس «۳»: خبر علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السلام): سألته عن الدابة تبول فیصیب بولها المسجد او حائطه ا یصلی فیه قبل ان یغسل؟ قال (علیه السلام): اذا جف فلا بأس. بدعوی ان المراد من البأس فیه و ان کان مطلق المرجوحیة لعدم نجاسة بول الدابة، لکن المستفاد منه سؤالا- و جوابا ان حرمة تنجیس المسجد کانت لدیهم مفروغا عنها حیث تحیر السائل من جهة زعم نجاسة بول الدابة فی مزاحمتها للصلاة فسأل عن جواز الصلاة قبل الازالة.

و فیه: انه یحتمل ان یکون محط النظر فی الخبر مزاحمة لزوم تنظیف المسجد من

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب النجاسات حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب النجاسات حدیث ۱۲.

(۳) الوسائل باب ۹ من أبواب النجاسات حدیث ۱۸.

]...[

القذارات الصوریة للصلاة، کما قد یظهر ذلک من جوابه (علیه السلام)، اذ لو کان محط النظر فی السؤال مزاحمة لزوم ازالة النجاسة الشرعیة لها لما کان جوابه (علیه السلام) مطابقا للسؤال، و هذا بخلاف ما ذکرناه کما لا یخفی.

السابع «۱»: صحیح الثمالی عن ابی جعفر (علیه السلام): اوحی اللّه الی نبیه: ان طهر مسجدک و اخرج منه من یرقد باللیل و مر بسد الابواب.

و فیه: انه من المحتمل اختصاص الامر بالتطهیر به (علیه السلام) کما اختص به الامر بالخروج وسد الابواب فتأمل.

فالصحیح هو الاستدلال لها بالنصوص الکثیرة الواردة فی اتخاذ الکنیف مسجداً بعد تنظیفه او طمه:.

کصحیح «۲» عبد اللّه بن سنان: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن المکان یکون حشاً زمانا فینظف و یتخذ مسجداً فقال (علیه السلام): الق علیه من التراب حتی یتواری فان ذلک یطهره ان شاء اللّه.

و خبر «۳» مسعدة بن صدقة عن جعفر بن محمد (علیه السلام): انه سئل أ یصلح مکان حش أن یتخذ مسجداً؟ فقال (علیه السلام): اذا القی علیه من التراب ما یواری ذلک و یقطع ریحه فلا باس، و ذلک لان التراب یطهره و به مضت السنة. و نحوهما غیرهما.

و لکن مقتضی هذه النصوص عدم حرمة تنجیس باطن المسجد کما لا یخفی، و عن المحقق الاردبیلی: المیل الیه، و عن الجواهر اختیاره فی مورد الاخبار. نعم لا فرق بین سطح المسجد و حائطه من داخل المسجد.

---

(۱) الوسائل باب ۱۵ من أبواب الجنابة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من أبواب احکام المساجد حدیث ۴- ۵.

(۳) الوسائل باب ۱۱ من أبواب احکام المساجد حدیث ۴- ۵.

]...[

و استدل لما مال الیه صاحب المدارک و اختاره صاحب الحدائق من جواز تنجیس باطن المسجد: بموثق عمار «۱» عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن الدمامیل تکون بالرجل فتنفتح و هو فی الصلاة قال (علیه السلام): یمسحه و یمسح یده بالحائط و الارض و لا یقطع الصلاة.

و اورد علیه: بان انفتاحها غیر ملازم لخروج الدم.

و فیه: ان مقتضی عدم الاستفصال شموله له، و لکن الموثق غیر وارد فی مقام البیان من هذه الجهة کی یتمسک باطلاقه. فروع

[هل یحرم ادخال النجاسة فی المسجد و ان لم تکن منجسة؟]

الاول: نسب الی جماعة منهم الحلبیان بل الی المشهور: حرمة ادخال النجاسة فی المسجد و ان لم تکن منجسة، بل عن الحلی: الاجماع علی عموم الحکم للمتنجس، و عن الشهیدین و المحقق الثانی و غیرهم بل عن الاکثر: العدم.

و استدل للاول: بالنبوی المتقدم: جنبوا مساجدکم النجاسة.

و فیه: ما تقدم من ضعف سنده و اجمال متنه، و بالآیة الشریفة إِنَّمَا الْمُشْرِکُونَ نَجَسٌ فَلا یَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرامَ «۲» بضمیمة عدم الفصل بین المسجد الحرام و غیره من المساجد، اذ الظاهر منها ان المنهی عنه دخولهم المسجد بما انهم نجس لا لأجل ما یترتب علی دخولهم من تلویثهم المسجد.

و فیه: ان الآیة الشریفة مختصة بالمشرک و لا تشمل سائر النجاسات فضلا عن المتنجسات، اذ الظاهر منها کون موضوع الحکم هو النجس بالفتح لا النجس

---

(۱) الوسائل باب ۵۵ من أبواب الجنابة حدیث ۲.

(۲) سورة التوبة: الآیة ۲۸.

]...[

بالکسر و حیث انه مصدر لا یصح حمله علی العین فیتعین حمله علی المبالغة و یکون الحمل کما فی زید عدل، فیکون الموضوع النجس علی وجه المبالغة لأکل نجس، و علیه فلا وجه لدعوی ثبوت الحکم لکل نجس.

فتحصل: ان الاقوی عدم حرمة ادخال النجاسة فی المسجد اذا لم تکن متعدیة.

[وجوب الازالة فوری]

الثانی وجوب الازالة فوری، فلا یجوز التأخیر بمقدار ینافی الفوریة العرفیة کما هو المشهور، بل عن المدارک: نسبته الی الاصحاب.

و یشهد له: ما دل علی حرمة التنجیس، اذ الظاهر من نصوص اتخاذ الکنیف مسجداً و غیرها النهی عن وجود النجاسة فی المسجد فی کل زمان من الازمنة، و علیه فلا بد من المبادرة الی الازالة و الا یلزم وجود النجاسة فی زمان من الازمنة و هو حرام.

[وجوب الازالة کفائی]

الثالث: ان وجوب ازالة النجاسة عن المساجد کفائی و لا اختصاص له بمن نجسها کما هو المشهور شهرة عظیمة، اذ ظاهر الخطاب بالجمیع مع کون الفعل واحداً غیر قابل للتکرار هو ذلک.

و عن الذکری: الاختصاص بمن نجسها، و تبعه بعض اعاظم العصر، و استدل له: بان بقاء النجاسة بقاء لعمله الذی کان محرما علیه حدوثاً و بقاء، فعلیه اعدام عمله.

و فیه: ان بقاء النجاسة انما یستند الیه و یکون حراما علیه لکونه قادراً علی ازالة النجاسة عنها، و هذا مشترک فیه بینه و بین غیره، اذ غیره ایضاً له ان یبقی النجاسة و ان یعدمها، و علیه فلا فرق بینهما.

[الازالة مقدمة علی الصلاة]

الرابع: اذا رأی نجاسة فی المسجد و قد دخل وقت الصلاة فالمشهور علی انه یجب المبادرة الی الازالة مقدمة علی الصلاة لدلیل فوریة الازالة کما هو الشأن فی جمیع موارد تزاحم الموسع مع المضیق.

و عن المستند: العدم، بدعوی ان الفوریة مستندة الی الاجماع و لم یثبت علی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۶۸

]...[

الوجوب الفوری حین دخول واجب موسع.

و فیه: ما تقدم من ان دلیل الفوریة هو الدلیل علی وجوب الازالة و حرمة التنجیس لا الإجماع فراجع.

ثمّ انه علی المشهور لو ترک الازالة مع السعة و اشتغل بالصلاة فهل تبطل صلاته ام لا؟ وجهان بل قولان:.

قد استدل للأول: بان الامر بالشیء یقتضی النهی عن ضده، فالأمر بالازالة نهی عن الصلاة، و النهی فی العبادة موجب لفسادها.

و فیه: ما حققناه فی محله من عدم اقتضاء الامر بالشیء للنهی عن ضده، مع ان النهی المانع عن التقرب بالعبادة انما هو النهی النفسی لا الغیری لعدم کونه ناشئا عن المفسدة.

و بان الامر بالضدین معا غیر ممکن لکونه تکلیفا بالمحال، فالأمر بالازالة یکون مانعاً عن الامر بالصلاة فتکون فاسدة لذلک.

و فیه: ما ذکرناه فی محله من صحة تعلق الامر بالضدین علی نحو الترتب، مع انه یکفی قصد الملاک فی صحة العبادة. و تمام الکلام فی کل واحد من هذه الامور موکول الی محله.

و عن الحدائق: الاستدلال علی الصحة باصالة البراءة بدعوی ان الشک فی الصحة ناش من الشک فی مانعیة وجوب الازالة عن الصلاة و تقیّد الامر بها علی عدم وجوبها، و حیث انه تجری اصالة البراءة عن المانعیة فتثبت بها الصحة.

و بلزوم الحرج المنفی فی الشریعة من عدم الصحة، اذ غالب افراد المکلفین فی اوقات الصلاة مخاطبون بواجب آخر لا- أقل من الخطاب باداء الدین، و علیه فیلزم فساد صلاة الجمیع، و الالتزام بذلک کما تری.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن القائل بالفساد لا یقول به لاجل اخذ عدم

]...[

وجوب الازالة قیدا شرعیا للصلاة، بل یقول به لأجل تزاحم الامر بالازالة مع الامر بالصلاة، و حیث ان الامر بهما محال لکونه طلبا للمحال، فلتضیق الازالة تکون هی المأمور بها دون الصلاة، و علیه فتکون الصلاة فاسدة اما للنهی عنها او لعدم الامر بها مع اعتبار قصد الامر فی صحة العبادة، فالرجوع الی اصالة البراءة فی غیر محله.

و اما الثانی: فلأن الخطاب الآخر الذی فرض توجهه الی من تجب علیه الصلاة ان کان بواجب موسع فلا یکون مانعا عن الامر بالصلاة لعدم التزاحم بینهما، و ان کان متعلقا بالمضیق فمع ان ما ذکر من ابتلاء غالب المکلفین به غیر تام انه ان لم یکن قادرا علی امتثاله فلا یکون مانعا عن الامر بالصلاة، و ان کان قادرا علیه فهو یکون من صغریات هذه المسألة، و الالتزام بفساد الصلاة ما لم یتضیق وقتها فی ذلک الفرض لا یترتب علیه حرج و لا غیره من المحاذیر.

وجوب قطع الصلاة للازالة

الخامس: اذا کان عالما بالنجاسة ثمّ غفل وصلی ثمّ التفت الیها فی اثناء الصلاة او علم بها فی اثنائها فهل یجب اتمامها ثمّ الازالة، او ابطالها و المبادرة الی الازالة، او یفصل بین الصورتین فیجب الاتمام فی الاولی و الابطال فی الثانیة، او یتخیر بینهما فی الصورتین؟ وجوه و اقوال: و لا- یخفی ان مورد هذه الوجوه هو ما اذا کان المضی فی الصلاة منافیا مع المبادرة الی الازالة، و الا کما لو امکنت الازالة من دون ان یبطلها او لم ینف الاتمام الفوریة العرفیة فلا وجه لقطع الصلاة و ابطالها کما لا یخفی.

و قد استدل للأول: بان دلیل الفوریة هو الاجماع، و المتیقن منه غیر المقام، فدلیل حرمة الابطال بلا مزاحم.

و فیه: ما عرفت من عدم اختصاصه به بل دلیلها دلیل وجوب الازالة فراجع.

]...[

و استدل للثالث الذی اختاره جملة من المحققین منهم المحقق النائینی ره: بانه فی الصورة الثانیة یستصحب وجوب الاتمام و حرمة القطع و عدم وجوب الازالة الثابتة قبل العلم، و اما فی الصورة الاولی فللعلم بوجوب الازالة قبل الصلاة لا علم بوجوب الاتمام فی زمان من الازمنة حتی یستصحب.

و فیه: انه کما لا یکون وجوب الازالة الثابت من حین حصول النجاسة الذی لا یکون معلوما مانعا عن الامر بالصلاة، و وجوب اتمامها

فی صورة الجهل، کذلک وجوب الازالة الذی لا یکون منجزاً للنسیان لا یکون مانعاً عن وجوب الاتمام، فالإتمام یکون واجبا قبل العلم و الالتفات فی الصورتین، فالتفصیل فی غیر محله، مع ان وجوب الاتمام فی نفسه مما لا شک فیه حتی یستصحب، و انما الکلام فی تقدمه علی وجوب الازالة و عدمه، و الاستصحاب لا یزید علی الدلیل الاجتهادی الدال علی الوجوب فکما انه مع الدلیل الاجتهادی یقع التزاحم بینهما، کذلک مع الاستصحاب.

فان قلت: انه یستصحب وجوب الاتمام تعیینا الثابت قبل العلم.

قلت: ان تعینه کان بحکم العقل لاجل عدم المزاحم، و الکلام انما یکون فی تعینه مع وجود المزاحم، و الاستصحاب لا یجری فی الفرض.

و استدل للاخیر: بانه حیث لم یحرز اهمیة شیء من وجوب الازالة و وجوب الاتمام، فلا محالة یتخیر بینهما.

و فیه: ان ذلک فرع التزاحم المتوقف علی مشمول دلیل کل واحد منهما لمثل الفرض فی نفسه، و حیث ان دلیل حرمة القطع هو الاجماع، و المتیقن منه غیر المقام، فلا مزاحم لوجوب المبادرة الی الازالة.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی وجوب الابطال و المبادرة الی الازالة.

[هل یجوز تنجیس الموضع المتنجس ثانیا؟]

السادس: اذا کان موضع من المسجد نجسا فهل یجوز تنجیسه ثانیا اذا لم یستلزم تنجیس ما یجاوره ام لا، او یفصل بین ما لو کانت الثانیة اشد و اغلظ فلا یجوز

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۷۱

]...[

و بین ما لو لم تکن کذلک فیجوز؟ وجوه و اقوال:.

قد استدل للأوّل: بان المتنجس یتنجس ثانیا غایة الامر یکفی الغسل الواحد للجمیع، و علیه فالتنجیس الثانی ایضاً محکوم بالحرمة بمقتضی اطلاق الدلیل، و بان تنجیسه ثانیا ملازم لادخال النجاسة فی المسجد و هو حرام، و بان التنجیس مهانة له و هی حرام.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلما تقدم من عدم تنجس المتنجس ثانیاً.

و اما الثانی: فلما عرفت من عدم حرمة ادخال النجاسة فی المسجد من حیث هو، مع انه لا یشمل تنجیسه ثانیا بالمتنجس لا بالنجس.

و اما الثالث: فلأن کون النجاسة الیسیرة موجبة لحصول المهانة محل تأمل بل منع، مع ان حرمة المهانة بجمیع مراتبها غیر خالیة عن الاشکال.

و استدل للاخیر بان التنجیس المحرم ملحوظ بنحو الطبیعة الساریة فی المراتب بقرینة الارتکاز العرفی.

و فیه: انه لو سلم ثبوت المراتب للنجاسة لا نسلم کون التنجس ملحوظا بنحو الطبیعة الساریة فیها، اذ ذلک فرع ثبوت الاطلاق لدلیل حرمة التنجیس المتوقف علی کونه فی مقام البیان من هذه الجهة، و حیث انه لیس فی مقام البیان من هذه الجهة کما لا یخفی، فلا یمکن التمسک بالاطلاق.

و اما التفصیل بین ما لو اوجب التلویث فیحرم، و بین ما لو لم یوجب فلا یحرم، فلعل وجهه تلازم التلویث مع حصول الهتک فیحرم لذلک، و فیه منع واضح.

فتحصل: مما ذکرناه: ان الاقوی عدم حرمة التنجیس ثانیا اذا لم یستلزم تنجیس ما یجاوره و لم یستلزم حصول الهتک.

[لو توقف تطهیره علی تخریب شیء من المسجد]

السابع: لو توقف تطهیر المسجد علی تخریب شیء منه او علی تخریبه اجمع فهل یجب التطهیر او یحرم التخریب، ام یفصل بین الموردین فیحرم فی الثانی، ام

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۷۲

]...[

یتخیر بینهما مطلقاً؟ وجوه و اقوال:

قد استدل للأول: بان ما دل علی حرمة التخریب لا یشمل المورد لاختصاصه بما اذا لم یکن لمصلحة المسجد و تطهیر المسجد من هذا القبیل، و علیه فلا مزاحم لوجوب الازالة.

و فیه: ان الموجب لجواز التخریب هو النفع العائد الی المتمردین، و لیست الطهارة منه.

و استدل للاخیر: بأن وجوب التطهیر یزاحم حرمة التخریب، و حیث لم یحرز الاهمیة فمقتضی القاعدة هو التخییر.

و فیه: انه قد حققناه فی محله انه لو توقف فعل واجب علی فعل محرم و لم تحرز اهمیته تعین البناء علی بقاء الحرمة و عدم جواز ارتکابه، مثلا لو توقف انقاذ الغریق علی قتل نفس محترمة لا یجوز القتل للانقاذ، و ما نحن فیه من هذا القبیل، فلا یجوز التخریب.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی هو القول الثانی.

[اذا توقف التطهیر علی بذل مال فهل یجب؟]

الثامن: اذا توقف التطهیر علی بذل مال فهل یجب ام لا؟ وجهان بل قولان: و تنقیح القول بالبحث فی موردین:

الاول: فیما لو توقف التطهیر علی بذل مال بإزاء الماء لیشتری و یطهره بنفسه.

الثانی: فیما لو کان من قبیل الاجرة علی التطهیر.

اما الاول: فلو کان التطهیر ملازما و لو غالبا لبذل المال لا إشکال فی وجوبه، و اما بما انه لیس کذلک فیتعین الرجوع فی هذه الموارد الی ما دل علی نفی الضرر المقتضی لعدم وجوب البذل.

و أما المورد الثانی: فعدم وجوب البذل فیه اوضح، اذ مضافا الی ذلک یرد علی القول بالوجوب: انه ان ارید ان الواجب علیه فعل الاجیر بدعوی کونه عملا

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۷۳

]...[

تسبیبیا له فیه انه مع وساطة ارادة النائب التی تکون ارادة مستقلة و لیست تحت ارادته لا تصح هذه الدعوی، و ان ارید ان الواجب علیه فی الفرض الاستنابة فهو یحتاج ثبوته الی ورود دلیل آخر غیر ما دل علی لزوم الازالة. و مع الشک فیه فیرجع الی الاصل و هو یقتضی العدم.

فتحصل: ان الاقوی عدم وجوب البذل، و بذلک ظهر حکم فرع آخر و هو انه هل یجب اعلام الغیر اذا لم یتمکن من الازالة ام لا و ان الاظهر العدم.

ثمّ انه فی المقام لو بذل لا یضمن من صار سببا للتنجس، اذ السبب یکون ضامنا فیما استند التلف الیه عرفا لا إلی المباشر بان لم یکن

صادرا عنه بالاختیار، و اما فی مثل المقام فلا دلیل علی الضمان. و تمام الکلام موکول الی محله.

حکم تنجیس المسجد الخراب و تطهیره

الثامن: اذا غصب المسجد و جعل دارا او طریقا او صار خرابا بحیث لا یمکن تطهیره و لا الصلاة فیه فهل یجوز تنجیسه و لا یجب تطهیره، ام یحرم الاول و لا یجب الثانی: ام یحرم الاول و یجب الثانی؟ اقوال و وجوه:.

قد استدل للأول: بان المسجدیة و ان کانت من الامور الاعتباریة الا ان تحققها یتوقف علی الاعداد.

و فیه: انه لکونها من الاعتباریات و الاعتبار خفیف المؤنة لا یعتبر فی اعتبارها سوی ما یخرجه عن اللغویة، فلا یتوقف علی الاعداد.

و استدل للثانی بوجهین: الأول: ان مقتضی اطلاق دلیل الحکمین ثبوتهما فی الفرض، الا ان وجوب الازالة یکون حرجیا فیرتفع بما دل علی نفی الحرج.

و فیه: مضافاً الی ما ستعرف من عدم شمول اطلاق دلیلهما للمقام: ان عدم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۷۴

]...[

وجوب الازالة حینئذٍ انما یدور مدار الحرج، فلو لم یلزم ذلک و لو فی مورد واحد لا وجه للحکم بارتفاع الوجوب، اذ الحرج کسائر ما یؤخذ موضوعاً للحکم انما یثبت له الحکم اذا تحقق مصداقه فی الخارج، ففی کل مورد لزم من وجوب الازالة حرج یحکم بعدمه، و اما اذا لم یلزم من جعله الحرج فی مورد فلا وجه لارتفاع وجوبه.

الثانی: ان دلیل الحکمین لا إطلاق له بحیث یشمل المقام، اذ نصوص اتخاذ الکنیف مسجدا مختصة بغیر المقام، و المتیقن من معقد الاجماع غیره فیتعین الرجوع الی الاصول.

و مقتضی الاستصحاب بقاء حرمة التنجیس، و اما وجوب الازالة فحیث ان استصحابه من الاستصحاب التعلیقی و لا نقول بحجیته، فیرجع الی اصالة البراءة.

و فیه: ان ما ذکر من عدم شمول الدلیل للمقام و ان کان متینا و منه یظهر ضعف القول الاخیر، الا ان ما ذکر من التفصیل فی جریان الاصول بین الحکمین فی غیر محله، اذ وجوب الازالة و حرمة التنجیس لیسا حکمین بل حکم واحد و هو حرمة وجود النجاسة فی المسجد و یعبر عن حرمة احداث النجاسة بحرمة التنجیس و عن حرمة ابقائها بوجوب الازالة، فعلی فرض جریان الاستصحاب یجری استصحاب حرمة وجود النجاسة فی المسجد و ینتزع منها حکمان: حرمة التنجیس، و وجوب الازالة.

و لکن الصحیح عدم جریان الاستصحاب، اذ الشک فی بقاء الحرمة مسبب عن الشک فی الجعل بنحو تکون باقیة بعد الخراب.

و حیث ان حرمة التنجیس لم تکن فی اول الشریعة مجعولة قطعا فیشک فی جعلها، فیستصحب عدم الجعل و یثبت به عدم الحرمة بناء علی ما حققناه فی محله من ان استصحاب عدم الجعل یجری و یثبت به عدم المجعول.

و دعوی ان جعل الحرمة لتنجیس المسجد معلوم الی الابد او ما دام لم یصر خرابا، و علیه فاستصحاب عدم جعلها الی الابد یعارض استصحاب عدم جعلها فی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۷۵

]...[

خصوص ما اذا لم یکن خرابا فیتساقطان فیرجع الی الاصل المحکوم و هو استصحاب بقاء الحرمة، مندفعة بعدم جریان استصحاب

عدم جعلها ما لم یصر خرابا، اذ حرمته فی ذلک الزمان معلومة.

وجوب التیمم لمکث الجنب فی المسجد للازالة

التاسع: اذا رأی الجنب نجاسة فی المسجد و لم یمکنه الازالة بدون المکث و کان تاخیرها الی ما بعد الغسل منافیا للفوریة، فهل یجب التأخیر الی ما بعد الغسل، ام یجب المکث جنبا، ام یجب مع التیمم، او یتخیر بینهما؟ وجوه و اقوال:.

اقواها الثالث، اذ المکث لکونه مقدمة للإزالة یصیر واجبا، و علیه فیشرع التیمم له.

و دعوی ان جمیع غایات الوضوء و الغسل لیست غایات للتیمم لا سیما دخول المسجدین و اللبث فی المسجد و مس کتابة القرآن لقوله تعالی «۱» وَ لٰا جُنُباً إِلّٰا عٰابِرِی سَبِیلٍ حَتّٰی تَغْتَسِلُوا فانه غیا المکث فی المساجد بالاغتسال و لو اباحه التیمم لکان ایضاً غایة، مندفعة بان اطلاق ادلة البدلیة یوجب کون جمیع غایاتهما غایته، و جعل الغسل غایة لحرمة المکث لا ینافی ذلک لحکومة ادلة البدلیة علیه.

و دعوی انه یعتبر فی مشروعیة التیمم فقدان الماء، و مع وجدانه لا یکون مشروعاً، مندفعة بان وجوبه بما انه وجوب مضیق یکون فاقداً بالنسبة الیه.

فان قلت: ان جعل المکث غایة للغسل او التیمم لا یخول من اشکال، اذ المتوقف علیهما جواز المکث لا نفس المکث فلا یکون الامر بهما غیریا بل یکون

---

(۱) سورة النساء: الآیة ۴۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۷۶

]...[

عقلیا من باب لزوم الجمع بین غرضی الشارع، فوجوب المکث لا ینفع فی تشریع الغسل و التیمم لعدم کونهما مقدمتین له، بل هما من مقدمات جوازه و هو لیس من فعل المکلف.

قلت: ان مطلق وجود المکث و ان لم یتوقف علی الغسل و التیمم الا ان وجود المکث الذی لا مفسدة فیه و لا مبغوضیة یکون متوقفا علیهما، فکما یقال فی قراءة القرآن من ان وجودها الکامل یتوقف علی الوضوء، فتکون هی احدی غایاته کذلک فی المقام.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی تعین التیمم و الازالة و عدم جواز تأخیر الازالة الی ما بعد الغسل.

و لو لم یمکن التطهیر الا بالمکث جنباً فالاظهر عدم جواز المکث لا لأهمیة حرمة المکث اذ لم یحرز ذلک، بل لما ذکرناه مرارا من انه لو توقف فعل واجب علی محرم و لم یحرز اهمیة الواجب مقتضی القاعدة عدم جواز ارتکاب الحرام مقدمة لامتثال الواجب، نعم اذا استلزم التأخیر الی ما بعد الغسل هتک حرمته وجب التطهیر لأهمیة وجوب الازالة کما لا یخفی.

حکم تنجیس المشاهد المشرفة

العاشر: نسب الی جماعة من الاصحاب کالشهیدین و المحقق الثانی و غیرهم: الحاق المصاحف و الضرائح المقدسة و المشاهد المشرفة و التربة الحسینیة، بالمساجد بل لعله لا خلاف فیه ظاهرا.

و استدل له: بان المعلوم من الشریعة زیادة احترام هذه الامور علی المساجد، و علیه فما دل علی حرمة تنجیس المساجد یدل بالفحوی

علی حرمة تنجیسها، و بلزوم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۷۷

ما نقص عن سعة الدرهم البغلی من الدم

تعظیمها و احترامها و التنجیس مناف للتعظیم بجمیع افراده، و بما دل علی حرمة المهانة لها بدعوی ان التنجیس مهانة فیحرم.

و فی الجمیع نظر: اذ لم یعلم کون حکمة حرمة تنجیس المساجد الاحترام و تعظیم المسجد و وجوب التعظیم و لو بعض افراده مما لم یدل علیه دلیل، نعم المهانة لها حرام، فکل مورد استلزم التنجیس مهانة یحرم.

و اما اذا لم یستلزم تلک فلا وجه للحرمة إلّا اذا ثبت اجماع تعبدی علیها.

و فی طهارة الشیخ الأعظم: هذا فی غیر خط المصحف، و اما فیه فلا اشکال فی وجوب الازالة لفحوی حرمة مس المحدث له.

و فیه: مضافاً الی ما اورده علیه المحقق الهمدانی ره من انه تتم الفحوی لو قلنا بوجوب حفظ القرآن عن ان یمسه غیر المتطهر و ان لم یکن مکلفا بان وجب منع غیر المتطهر من مس خطه، و الا فلا تتم الفحوی الا بالنسبة الی حرمة التنجیس لا وجوب الازالة، کما لا یخفی انه لعدم معلومیة مناط الحکم لا سبیل الی دعوی الاولویة.

ما یعفی عنه فی الصلاة

اشارة

و اما الموارد المستثناة.

فهی امور: الأول:

ما نقص عن سعة الدرهم

اشارة

و قیده بعضهم ب البغلی و آخر: بالوافی، و لعلهما شیء واحد کما سیمر علیک من الدم غیر الدماء الثلاثة الحیض و الاستحاضة و النفاس و دم نجس العین و المیتة و ما لا یؤکل لحمه.

فهاهنا مسائل:

[کان العفو اذا کان فی الثوب من نفسه]

اشارة

الاولی: لا خلاف و لا إشکال فی العفو عن الدم الاقل من الدرهم اذا کان فی الثوب من نفسه، کما لا شبهة فی عدم العفو عما زاد عن الدرهم، انما الکلام یقع فی مواضع:

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۷۸

]...[

[عدم العفو عما یساوی الدرهم]

الاول: المشهور بین الأصحاب عدم العفو عما یساوی الدرهم، و عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه، و عن کشف الحق: نسبته الی الإمامیة، و عن السید فی الانتصار و سلار: ثبوت العفو عنه، و عن المصنف فی التذکرة و المحقق فی النافع: التوقف فیه.

و الاقوی هو الاول: لصحیح «۱» ابن ابی یعفور: قلت للصادق (علیه السلام): ما تقول فی دم البراغیث؟ قال: لیس به بأس قلت: انه یکثر و یتفاحش؟ قال: و ان کثر و تفاحش قلت: فالرجل یکون فی ثوبه نقط الدم لا یعلم ثمّ یعلم فینسی ان یغسله فیصلی ثمّ یذکر بعد ما صلی ا یعید صلاته؟ قال (علیه السلام): یغسله و لا یعید صلاته الا ان یکون مقدار الدرهم مجتمعا فیغسله و یعید الصلاة.

و مرسل «۲» جمیل عن بعض اصحابنا عن الإمام الباقر (علیه السلام) و الإمام الصادق (علیه السلام): لا بأس بان یصلی الرجل فی الثوب و فیه الدم متفرقاً شبه النضح، و ان کان راه صاحبه قبل ذلک فلا بأس به ما لم یکن مجتمعاً قدر الدرهم.

و استدل للثانی: بصحیح «۳» اسماعیل الجعفی عن ابی جعفر (علیه السلام): فی الدم یکون فی الثوب قال: ان کان اقل من الدرهم فلا یعید الصلاة، و ان کان اکثر من الدرهم و کان قد راه و لم یغسله حتی صلی فلیعد صلاته. فان مقتضی الشرطیة الثانیة العفو عن مقدار الدرهم ایضاً.

و حسن «۴» ابن مسلم عن الإمام الباقر (علیه السلام): قلت له: الدم یکون فی الثوب علیَّ و انا فی الصلاة قال (علیه السلام): ان رایته و علیک ثوب غیره فاطرحه و صل فی غیره، و ان لم یکن علیک ثوب غیره فامض فی صلاتک و لا إعادة علیک، و ما

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۰ من أبواب النجاسات حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۲۰ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۲۰ من أبواب النجاسات حدیث ۶.

]...[

لم یزد علی مقدار الدرهم فلیس بشیء رایته قبل او لم تره، و اذا کنت قد رأیته و هو أکثر من مقدار الدرهم فضیعت غسله و صلیت فیه صلاة کثیرة فاعد ما صلیت فیه. فانه یدل بکلتا الجملتین علیه.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأنه لو لم یکن ظاهرا فی القول الاول لأجل ان حکم المساوی انما یستفاد من مفهوم الشرطیة الاولی لکان مجملا من جهة دوران الامر بین کون الشرطیة الاولی تصریحا بمفهوم الثانیة، و بین کون الثانیة تصریحا بمفهوم الاولی، و علیه فیتعین العمل بغیر هذا النص.

و اما الثانی: فلأن دلالته علی العفو عن المساوی انما یکون بالاطلاق فیقید بصحیح بن ابی یعفور و مرسل جمیل، او یحمل علی ان المراد منه الدرهم فما زاد، و علی فرض التنزل و تسلیم التعارض فالترجیح معهما للاشهریة.

الثانی:

هل یختص الحکم باللباس او یعم البدن؟

وجهان قد استدل للأول: باختصاص النصوص به.

و لكن الاقوى ما ذهب اليه المشهور من عموم الحكم للبدن، بل عن التذكرة و كشف الالتباس و غيرهما: دعوى الاجماع عليه.

و يشهد له مضافاً الى القطع بعدم الخصوصية للثوب و لذا لم يتوقف فيه احد من العلماء: خبر «۱» المثنى بن عبد السلام عن ابى عبد اللّه (عليه السلام): انى حككت جلدى فخرج منه دم قال (عليه السلام): ان اجتمع قدر الحمصة فاغسله و الا فلا. فانه يدل على ان مقدار الحمصة فى البدن يكون معفواً عنه، و بضميمة عدم الفصل بينه و بين ما زاد عليه ما لم يصل الى مقدار الدرهم يثبت الحكم باطلاقه.

الثالث:

لا يختص الحكم بما اذا كان الدم من نفسه

بل يعم ما اذا كان من

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب النجاسات حديث ۵.

غير الدماء الثلاثة

غيره لإطلاق النصوص، و اختار صاحب الحدائق ره الاختصاص و نسبه الى الامين الاسترآبادى ايضاً.

و استدل له بمرفوع «۱» البرقى عن الإمام الصادق (عليه السلام): دمك انظف من دم غيرك اذا كان فى ثوبك شبه النضح فلا بأس، و ان كان دم غيرك قليلا كان او كثيرا فاغسله.

و فيه: انه لا يدل على الفرق بينهما من حيث صحة الصلاة، و انما يكون ظاهره الفرق بنجاسة قليل دم الغير دون دم نفسه، و هو مما لم يلتزم به احد، مع انه لو سلم دلالته على ما استدل به له الاعراض الاصحاب عنه لا يعتمد عليه.

فى المستثنيات

اشارة

المسألة الثانية: ما ذكرناه انما هو فى الدم غير الدماء الثلاثة.

و أما هى فمستثناة مما ذكر من غير خلاف يعرف فى الحيض، بل عن غير واحد: دعوى الاجماع عليه.

و استدل له: «۲» بخبر ابى سعيد عن ابى بصير عن مولانا الباقر (عليه السلام) و سيدنا الصادق (عليه السلام): لا تعاد الصلاة من دم لم تبصره الا دم الحيض فان قليله و كثيره فى الثوب ان راه و ان لم يره سواء. بدعوى ظهور القليل فيما دون الدرهم بملاحظة ظهوره فى خصوصية لدم الحيض.

و فيه: ان ظهور الخبر فى خصوصية لدم الحيض و ان كان لا ينكر، و لكن ظاهره

---

(۱) الوسائل باب ۲۱ من أبواب النجاسات حديث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۱ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۸۱

]...[

خصوصیة له فی ان الصلاة فیه باطلة حتی مع الجهل، و علیه فهو مطلق فیکون کسائر النصوص الدالة علی مانعیة دم خاص.

و دعوی ظهور القلیل فی ارادة ما دون الدرهم کما تری.

کما ان دعوی ان النسبة بینه و بین اطلاق العفو عما دون الدرهم عموم من وجه، و بعد التعارض و التساقط یرجع الی عموم ما دل علی مانعیة النجاسة، مندفعة بان نصوص العفو حاکمة علیه، کما انها حاکمة علی نصوص الرعاف و غیرها مما ورد فی بعض انواع الدم کما لا یخفی.

و بذلک یظهر الجواب عن الاستدلال له بإطلاق ما دل علی وجوب غسل دل الحیض بدعوی ان النسبة بینه و بین اخبار العفو عموم من وجه، و بعد التعارض یرجع الی عموم المنع من الدم.

و نظیرهما فی الضعف الاستدلال له بانصراف نصوص العفو عن دم الحیض اما لندرة ابتلاء الرجل الذی هو الموضوع فی تلک الاخبار به أو لأغلظیة نجاسة دم الحیض، اذ ندرة الوجود لا توجب الانصراف کما حقق فی محله، و اغلظیة نجاسة دم الحیض غیر ثابتة، مع قطع النظر عن ملاحظة هذا الحکم، لأن ایجابه الغسل اعم من ذلک، مع انها ایضاً لا توجب الانصراف.

فاذاً العمدة فی هذا الحکم الاجماع الذی حکاه غیر واحد.

و أما النفاس: فقد استدل له: بما ورد من ان النفاس «۱» حیض محتبس، و بان اصل النفاس حیض، و بانصراف نصوص العفو عنه لأغلظیة نجاسته من غیره من الدماء.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأنه لم یرد فی مقام بیان قضیة شرعیة تنزیلیة بل

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب الحیض حدیث ۱۳- ۱۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۸۲

و دم نجس العین

هو فی مقام بیان قضیة خارجیة کما یشهد له توصیفه بالاحتباس، اذ لا أثر للحیض المحتبس.

و اما الثانی: فلأن کون اصل النفاس حیضا لا یوجب ترتب جمیع احکامه علیه بعد کونه عنوانا مستقلا فی مقابله.

و اما الثالث: فقد عرفت ما فیه.

و بذلک کله ظهر ما فی الاستدلال لاستثناء الاستحاضة، و حیث ان الاجماع فیهما غیر ثابت اذ المحکی عن المحقق فی المعتبر و النافع ان اول من الحقهما بدم الحیض الشیخ قده، فالحکم فیهما لیس من المسلمات، فلا دلیل علی استثنائهما.

و لکن الاحتیاط فیهما لا یترک لافتاء الاعاظم من المحققین الذین یعتمد علی فتاویهم بعدم العفو عنهما.

دم نجس العین

و الحق بعض فقهاء قم بدم الحیض دم الکلب و الخنزیر، بل مطلق نجس العین و اشتهرت حکایة هذا القول عن القطب الراوندی و ابن حمزة، و عن الحلی فی السرائر: ان القول بعدم العفو فیه خطأ عظیم و زلل فاحش، لان هذا هدم و فرق لإجماع اصحابنا.

و الأول اقوی، و ذلک لأن دلیل العفو انما دل علی العفو عن النجاسة الدمویة لا النجاسة الاخری الثابتة له من حیث کونه جزء من نجس العین. و دعوی عدم تنجس النجس و المتنجس قد عرفت ما فیها فی بحث تنجس المتنجس.

و ما ذکره بعض الأعاظم من المحققین فی مصباحه من انه لا شبهة فی ان نصوص العفو مسوقة لبیان حکم افراد الدم المتحققة فی الخارج لا فی مقام بیان حکم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۸۳

]...[

الطبیعة من حیث هی دون افرادها، و کونه دم کلب او خنزیر ککونه دم رجل او امرأة انما هو من مشخصات الفرد غیر خارج من حقیقته، فاخبار الباب بظاهرها تعم دم الکلب و الکافر ایضاً، غیر تام، اذ لا شبهة فی ان النصوص واردة فی مقام بیان افراد الدم لا الطبیعة من حیث هی، و لکن افراده من حیث انطباق عنوان الدم علیه لا من سائر الجهات، و معنی الاطلاق عدم دخل الخصوصیات المشخصة فی الحکم لا- دخل کل خصوصیة فیه، فلا یفید ما ذکره ره من انه کونه دم کلب ککونه دم رجل من مشخصات الفرد، فنصوص الباب لا تعم دم الکلب و غیره، من نجس العین من جهة کونه من اجزاء نجس العین، فیرجع من هذه الجهة الی عموم المنع.

و لو تنزلنا عن ذلک و سلمنا کون النصوص فی مقام بیان العفو عن الدم الاقل من الدرهم من جمیع الجهات حتی من جهة کونه جزء لنجس العین و کونه من اجزاء ما لا یؤکل لحمه، فیقع التعارض بینها و بین موثق «۱» ابن بکیر: ان الصلاة فی وبر کل شیء حرام اکله فالصلاة فی وبره و شعره و جلده و بوله و روثه و کل شیء منه فاسدة لا تقبل تلک الصلاة حتی یصلی فی غیره مما احل اللّه اکله. و النسبة بینهما عموم من وجه، و حیث ان دلالة الموثق تکون بالعموم فیقدم.

و دعوی عدم شمول الموثق للدم فان المراد بعموم کل شیء هی الاشیاء التی یکون المنع من الصلاة فیها ناشئا من حرمة الاکل بحیث لو کان حلال الاکل لکانت الصلاة فیه جائزة، فمثل الدم و المنی خارج مما ارید بهذا العام، مندفعة بانه لو سلم هذا الظهور الدم الأقل من الدرهم یکون من جملة تلک الاشیاء، اذ لو کان الحیوان محلل الاکل لکانت الصلاة فی دمه الاقل من الدرهم جائزة.

فتحصل: ان الاقوی الحاق دم نجس العین بدم الحیض، و ظهر ایضاً الحاق دم

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۸۴

]...[

المیتة و غیر المأکول به کما لا یخفی.

المراد بالدرهم

المسألة الثالثة: فی المراد بالدرهم فی محل الکلام، و هو علی ما عن السرائر و الفقیه و الهدایة و المقنعة و الانتصار و الخلاف و غیرها: الوافی، و عن المصنف ره فی جملة من کتبه و المحقق: هو البغلی، بل عن کشف الحق: انه مذهب الامامیة، و عن شرحه: ان کون الدرهم هو البغلی من العلمیات، و الاجماعات علیه لا تحصر، و الظاهر اتحاد المراد بالتفسیرین.

و یشهد له: مضافا الی انه مقتضی الجمع بین الاجماع الذی ادعاه فی الخلاف و بین ما ادعاه فی کشف الحق و عدم تعرضهم للخلاف

فی التفسیر: تصریح غیر واحد کالمحقق و الشهید و غیرهما بالاتحاد، و علی هذا فالوجه فی حمل الدرهم المذکور فی النصوص علی البغلی هو الاجماع المحکی عن جماعة.

و عن المدارک: الاستشکال فیه بان البغلی الذی وزنه ثمانیة دوانیق ترک فی زمان عبد الملک حیث انه اتخذ الدرهم المتوسط بین البغلی و الطبری الذی هو اربعة دوانیق فجعل وزن ستة دوانیق و استقرار امر الاسلام علیه، فیشکل حمل ما ورد منه (علیه السلام) علیه، بل یجب حمله علی المتعارف الشائع فی زمانه (علیه السلام) و هو الدرهم الاسلامی بعد عدم امکان کونه من المطلق الصالح للانطباق علی القلیل و الکثیر لو رودة مورد التحدید.

و اجیب عنه: تارة: بانه لأجل کون احکامهم متلقاة عن النبی صلّی اللّه علیه و آله فیجب حمل کلامهم علی ما یوافق زمانه صلی اللّه علیه و آله، و اخری بان ترک استعماله فی زمان الصادق (علیه السلام) لا ینافی بقاءه فی ایدیهم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۸۵

]...[

و فیهما نظر: اذ کون احکامهم متلقاة عنه صلّی اللّه علیه و آله لا یوجب جواز التعبیر بغیر اصطلاح زمانهم، و بقاؤه فی ایدی الناس لو سلم تحققه مع ترک استعماله فی مدة من الزمن لا یوجب جواز اطلاق الدرهم، و ارادته مع کون الدرهم الآخر متعارفاً شائعا.

فالصحیح فی الجواب: ان اشتهار التفسیر به بین العلماء من الصدر الاول الی زماننا یوجب القطع بالمراد، و یکون ذلک کاشفا قطعیا عن ثبوت قرینة قطعیة معینة.

ثمّ انه بما ان الظاهر من التقدیر بالدرهم سعته لا وزنه، فالمهم فی المقام معرفة سعة الدرهم البغلی. و قد اختلف کلماتهم فی تحدیدها: فعن جماعة منهم: تحدیدها باخمص الراحة، و عن المناهج: انه الاشهر، و عن الاسکافی: تقدیر الدرهم بعقد الابهام الاعلی، و عن بعض آخر: تقدیره بعقد الوسطی.

و قد استدل للاول: بشهادة ابن ادریس حیث انه بعد ما افتی بالعفو عما دون الدرهم الوافی الذی هو المضروب من درهم و ثلث قال: و بعضهم یقول: دون الدرهم البغلی، و هو منسوب الی مدینة قدیمة یقال لها بغل قریبة من بابل بینها و بینها قریب من فرسخ متصلة ببلدة الجامعین تجد فیها الحفرة و الغسالون دراهم واسعة شاهدت درهما من تلک الدراهم، و هذا الدرهم اوسع من الدینار المضروب بمدینة السلام المعتاد، تقرب سعته من سعة اخمص الراحة.

و فیه: انه لیس فی کلامه قده ما یدل علی ان ما شاهده من الدرهم هو الدرهم البغلی الذی هو الموضوع فی نصوص الباب، مع انه حیث لا یکون المخبر عنه من الحسیات، فلا یکون خبره حجة لاثباته.

فالصحیح ان یقال: ان اشتهار التحدید بذلک بین الاساطین کاشف قطعی عن المراد، اذ لا یحتمل فی حقهم استنادهم فی هذا التحدید الی الامور الحدسیة و الاجتهادات القابلة للخطأ.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۸۶

]...[

ثمّ انه لو تم ما ذکرناه و حصل الاطمئنان منه فلا کلام، و الا فالمتعین الاقتصار علی الاقل الذی هو المتیقن، و یرجع فیما زاد الی عموم ما دل علی مانعیة الدم.

حکم الدم المتفرق

المسألـة الرابعـة: اذا كان الدم متفرقا فی البدن او اللباس او فیهما و كان المجموع بقدر الدرهم، فهل هو عفو فیلاحظ كل جزء فی حد ذاته موضوعـا مستقلًا للحكم كمـا عن جماعـة من القـدماء و المتـأخرین، و عن كشف الالتبـاس: نسـبته الی المشـهور، او یجب ازالته كالمجتمع كما عن جماعـة آخرین، بل عن بعض: نسـبته الی الشـهرة، او یفصل بین صورة التفاحش فیجب الازالـة، و عـدمه فلا تجب كما عن الشیخ فی النهایة و المحقق فی المعتبر؟ وجوه:.

قـد اسـتدل للاـول: بقوله (علیه السـلام) فی صـحیح ابن ابی یعفور المتقـدم (الا ان یكون مقـدار الـدرهم مجتمعاً فیغسـله) بـدعوی ان مجتمعـاً یكون خبراً ثانیـاً لیكون نظیر قولنـا هـذا حلو حـامض، مع ارادة الاجتمـاع الفعلی منه كمـا هو الظـاهر منه، فیكون ظاهره اعتبار امرین: فی عدم العفو الاجتماع، و كونه مقدار الدرهم.

و فیه: انه لو سلم كون الظاهر من الاجتماع فی نفسه ذلك و لكنه من جهة استثنائه من نقط الدم التی كانت فی الثوب لا ینبغی التوقف فی ظهوره فی ارادة الاجتمـاع التقـدیری، و الاـ یلزم كون الاسـتثناء منقطعا، مع ان للمنع عن ظهوره فیه فی نفسه مجالا واسـعا، اذ ارادة الاتصـال من الاجتمـاع كما ترى، مضافاً الی احتمال ان یكون قوله (مجتمعا) حالا من الضـمیر فی (یكون) فیكون المعنی: الا ان یكون الدم فی حال الاجتماع مقدار الدرهم.

فانقدح بما ذكرناه ان الصحیح یدل علی القول الثانی و لو بنی علی عدم

]...[

ظهوره فیما ادعیناه فلا اقل من اجماله، فیرجع الی عموم ما دل علی مانعیة الدم.

و منه ظهر عدم صـحة الاستدلال لهذا القول بمرسل جمیل المتقدم انهما قالا: لا بأس بان یصلی الرجل فی الثوب و فیه الدم متفرقا شبه النضح و ان كان قد راه صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم یكن مجتمعاً قدر الدرهم. بل هو ایضاً یدل علی القول الثانی.

و دعوی انه ضـعیف السـند لكونه مرسـلا و فی طریقه ابن حدیـد و هو ضـعیف، مندفعـة بـانه لاـ یقـدح ارساله، لان المرسل جمیل، و الراوی عن ابن حدید ابن عیسـی، و هو كان یخرج من قم من كان یروی عن الضـعفاء، فكیف یحتمل فی حقه روایته عن الضعیف ما لم تكن عنده قرینة قطعیة دالة علی صدقه.

و قد استشـهد بعض المحققین ره له بخبر الحلبی «۱» عن الامـام الصادق (علیه السـلام): انه سأل عن دم البراغیث یكون فی الثوب هل یمنعه ذلك من الصـلاة؟ قال: لا و إن كثر، و لا بأس ایضاً بشـبهه من الرعاف ینضـحه و لا یغسـله بـدعوی انه یدل علی ان دم الرعاف یكون كدم البراغیث فی عدم المانعیة اذا كان شبیها به فی كونه شـبه النضح، و ان قوله (علیه السـلام): ینضحه ... الی آخره یرجع الی دم البراغیث.

و فیه: ان الظاهر منه عـدم نجاسـة دم الرعاف فی مثل الفرض كما مال الیه صاحب الحدائق، اذ رجوع ینضـحه الی دم البراغیث خلاف الظاهر، و هو خلاف الاجماع و النصوص، مع انه مطلق قابل للتقیید، فیقید بما دل علی مانعیة الدم اذا كان بقدر الدرهم. فتأمل.

و قد استدل للقول الثالث: بالمرسل «۲» المحكی عن دعائم الاسلام عن الامام

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب النجاسات حدیث ۷.

(۲) المستدرک باب ۱۵ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

]...[

الباقر (علیه السلام) و الامام الصادق (علیه السلام): انهما قالا فی الدم یصیب الثوب: یغسل کما تغسل النجاسات. و رخصا فی النضح الیسیر منه و من سائر النجاسات مثل دم البراغیث و اشباهه، قالا: فاذا تفاحش غسل.

و فیه: مضافاً الی ما تقدم من ان ظاهره عدم وجوب الغسل و طهارة الدم و غیره من النجاسات فی الفرض و هو کما تری: انه مطلق قابل للتقیید، فیقید بما دل علی مانعیة الدم اذا کان بقدر الدرهم.

الدم المشکوک فیه

الخامسة: اذا علم کون الدم اقل من الدرهم، و شک فی انه من المستثنیات، فهل یبنی علی العفو کما عن الدروس و الموجز و غیرهما، او علی عدمه؟ وجهان: قد استدل للاول بوجوه.

الاول: و هو یختص بالمشکوک کونه من نجس العین او من محرم الاکل، و هو اصالة الحل فی لحم الحیوان الذی یکون هذا الدم من اجزائه، و اورد علیه بوجهین: الاول: ما عن المحقق النائینی ره من انها لا تجری فیما کان الحیوان مردداً بین فردین احدهما معلوم الحرمة و الآخر معلوم الحلیة، فانه لیس هناک ما یشک فی حلیته و حرمته، و انما الشک یکون فی کون هذا الدم من اجزاء محلل الاکل او محرم الاکل.

و فیه: ان کون احد الحیوانین معلوم الحلیة و الآخر معلوم الحرمة منشأ للشک الفعلی فی ان ما یکون هذا الدم من اجزائه هل هو حلال أم حرام، و لا ریب فی ان ما یصدق علیه هذا العنوان موجود خارجی، فلا یرد ما قیل من ان هذا العنوان عنوان انتزاعی لا وجود له فی الخارج.

الثانی: ان الحلیة الماخوذة شرطاً لجواز الصلاة هی الحلیة الواقعیة، فلا یجدی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۸۹

]...[

فی احرازها اصالة الحل، فان مفادها جعل الحکم الظاهری لا الحلیة الواقعیة.

و فیه: ما حققناه فی محله من حکومة الاصول العملیة علی الادلة الواقعیة حکومة ظاهریة، فیترتب علیها ما لم ینکشف الخلاف جمیع الآثار المترتبة علی الواقع.

و أما ما اجاب به بعض الأعاظم من ان ظاهر قوله (علیه السلام) کل شیء لک حلال) هو جعل الحلیة المقابلة للحرمة المحتملة و ما یقابلها لیس الا الحلیة الواقعیة، فالمجعول هو الحلیة الواقعیة، فغریب، اذ بما ان المأخوذ فی موضوعها الشک فلا محالة یکون المجعول الحلیة الظاهریة لا الواقعیة.

فالصحیح ان یورد علی الاستدلال بهذا الاصل بما اورده المحقق النائینی ره من ان الموضوع لجواز الصلاة لیس هو الحلال بما هو کذلک بل الموضوع هو الاصناف الخاصة واخذ هذا العنوان فی الادلة معرفا لها، کما ان الموضوع لعدم جواز الصلاة ذوات ما حرم اللّه اکله، و من الضروری ان اصالة الحل لا تثبت کون الحیوان من الاصناف الخاصة.

و قد اورد علیه جملة من المحققین: بانه خلاف ظواهر الادلة، فان حمل العنوان المأخوذ فی الموضوع علی المعرفیة و المرآتیة خلاف الظاهر.

و فیه ان کون ذلک خلاف الظاهر فی نفسه لا ینکر، الا انه فی المقام لا بـد من حمله علی ذلک، اذ ما حرم اکل لحمه بهذا العنوان لو کان موضوعاً لعدم الجواز لکان اللازم عدم جواز الصـلاة فی ما یؤخذ من الغنم مثلا فی حال حیاته، او بعد مماته، و حیث انه لا شبهة فی جوازها فیه فلا بد و ان یکون موضوع عدم الجواز هو ذوات الانواع المحرمة، و موضوع الجواز هو ذوات ما احل اللّه اکله.

الثـانی ممـا اسـتدل به علی العفـو: عموم مـا دل علی العفو عمـا دون الـدرهم، اذ مع الشـک فی کون الـدم من المسـتثنیات یشـک فی مصداق الخاص، و العموم مرجع فی الشبهات المصداقیة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۹۰

]...[

و فیه: ان المحقق فی محله ان العام لا یرجع الیه فی الشبهات المصداقیة.

الثالث: ان المسـتفاد من النصوص کون الـدم اقل من الـدرهم مقتضـیا للعفو، و انطباق احـد العناوین التی اسـتثنیت علیه مانعا عنه، فمع الشک فی المانع یبنی علی تحقق المقتضی بالفتح.

و فیه: مضافاً الی عـدم تمامیـة قاعـدة المقتضـی و المانع کما حقق فی محله، لا مورد لها فی الاحکام الشـرعیة لعـدم الطریق الی احراز المقتضی فیها.

الرابع: اصالة البراءة عن مانعیة الدم المشکوک المانعیة.

الخامس: ان موضوع العفو حسب ما یقتضـیه الجمع بین الادلـة: الـدم الاقل الـذی لیس بحیض مثلا، فبناء علی جریان الاصل فی العدم الازلی تجری اصالة عدم کون هذا الدم دم حیض فیثبت بها موضوع العفو.

هـذا کله اذا احرز ان الـدم اقل من الـدرهم، و اما لو شک فی ذلک لا لأجل عدم معلومیة مقدار الدرهم الذی عرفت حکمه بل لأمور خارجیة، فبناء علی کون المرجع فی الشـبهات المصداقیة العموم یتعین الحکم فی هذا الفرض بعدم العفو، اذ مقتضـی العمومات مانعیة کل دم، الا الاقل من الدرهم، فمع الشک فی کون دم اقل من الدرهم یشک فی مصداق الخاص.

کما انه بناء علی ما اختاره المحقق النائینی ره من ان اناطـة الحکم الترخیصـی- وضـعیا کان ام تکلیفیا علی امر وجودی- تدل بالدلالة الالتزامیة العرفیة علی ان موضوع الحکم احراز ذلک الامر، و انتفاء الرخصة بعدم احرازه لأبد من البناء علی عدم العفو.

و لکن بمـا ان شـیئا من المبنیین لاـ یکون تامـا، فالأـقوی هو البناء علی العفو ایضاً، اما لأصالـة البراءة عن مانعیـة المشـکوک فیه، و اما لاستصحاب بقاء عدم وجود الدم الاکثر من الدرهم فی الثوب أو البدن الثابت قبل وجود هذا الدم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۹۱

]...[

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی هو العفو فی الفرضین.

الدم المتفشی الی الجانب الآخر

السادسة: اذا تفشـی الدم من احد طرفی الثوب الی الآخر فهل هو دم واحد کما هو الاشـهر، أو انه اثنان کما عن الشهید، او یفصل بین الرقیق فالأـول و الصـفیق فالثـانی؟ وجوه: اقواها الاخیر، اذ المراد بالوحـدة فی کلامهم لیس هو وحـدة السـطح اذ لا مجال لتوهم کون الدم غیر المتفشی الی الجانب الآخر له سطح واحد و لو تفشی یکون له سطحان، بل المراد وحدة الوجود.

و علیه فیصح ان یقال: انه اذا کان الثوب صفیقا یکون الدم المتفشی الی الجانب الآخر بنظر العرف اثنین بخلاف ما اذا کان رقیقا.

ثمّ انه لا فرق فیما ذکرناه بین ان یکون وصول الدم الی الطرف الآخر بالتفشی او بغیره، و دعوی انه یحکم علیه بالتعدد فی الفرض الثانی مطلقاً من جهة ظهور النص فی وجوب ملاحظة المجموع فی مثله لصدق ان فیه نقط الدم المذکور فی صحیح ابن ابی یعفور، مندفعة بان هذا العنوان لا یصدق علی ما اذا اتحدت النقط و صدق علیها عرفا انها دم واحد کما لا یخفی.

[الدم الاقل اذا ازیل عینه فهل یبقی حکمه]

السابعة: الدم الاقل اذا ازیل عینه فهل یبقی حکمه کما عن النهایة و المدارک و غیرهما ام لا؟ وجهان:.

قد استدل للأول: باستصحاب العفو عنه الثابت له حال وجود الدم.

و فیه: ما حققناه فی محله من عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام مطلقا لکونه محکوما لاستصحاب عدم الجعل الثابت فی اول الشریعة فانه یجری و یثبت به عدم المجعول، ففی المقام الشک فی ثبوت العفو عنه بعد ازالة العین مسبب عن الشک فی

و عفی عن دم الجروح و القروح

الجعل بنحو یکون باقیا بعدها، و حیث ان العفو بعد ازالة العین لم یکن فی اول الشریعة قطعا مجعولًا فیشک فی جعله فیستصحب عدم الجعل و یثبت به عدم العفو.

و دعوی ان جعل العفو معلوم اما الی الابد او ما دام وجود العین، و علیه فاستصحاب عدم جعله الی الابد یعارض استصحاب عدم جعله فی خصوص زمان وجود العین فیتساقطان فیرجع الی الاصل المحکوم و هو استصحاب بقاء العفو، مندفعة بعدم جریان الاصل الثانی، لان ثبوت العفو فی ذلک الوقت معلوم علی کل حال.

و أما ما ذکره بعض المحققین فی مقام الجواب عن الدلیل المزبور من انه من الاستصحاب التعلیقی، فغریب، اذ المستصحب هو العفو عن الثوب المتنجس بالدم الثابت له حال وجود الدم.

و علی ذلک فالمرجع هو عموم ما دل علی المنع عن الصلاة فی النجس بناء علی ما حققناه فی محله من ان العام اذا خصص فی زمان یکون هو المرجع بعد ذلک الزمان مطلقا، لا سیما اذا کان التخصیص من الاول کما فی المقام، اللهم الا ان یدعی ثبوت العفو فی المقام للاولویة.

العفو عن دم الجروح و القروح

اشارة

الثانی: و عفی فی الثوب و البدن عن دم القروح و الجروح بلا خلاف فیه فی الجملة و ان اختلفت عباراتهم فی الاطلاق و التقیید، فبعضهم لم یقید القروح و الجروح بشیء، و جماعة منهم قیدوها باللازمة او الدامیة او السائلة او التی لا ترقی. و تشهد له الاخبار المستفیضة الآتیة.

مع السیلان و مشقة الازالة

و انما الکلام و الاشکال فی اعتبار القیدین الذین ذکرهما المصنف ره بقوله مع السیلان و مشقة الازالة فالمنسوب الی الاکثر او المشهور: اعتبار القیدین او احدهما.

و عن الصدوق و جملة من المتأخرین بل اکثرهم: عدم اعتبار شیء منهما، و هو الاقوی لإطلاق جملة من النصوص:.

کحسن «۱» لیث المرادی: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): الرجل یکون به الدمامیل و القروح فجلده و ثیابه مملوة دما و قیحا فقال (علیه السلام): یصلی فی ثیابه و لا یغسلها و لا شیء علیه. فان مقتضی اطلاقه جواز الصلاة فی دم الدمامیل و القروح ما دام یصدق احد هذین العنوانین، و بعبارة اخری ما لم تبرأ.

و مصحح «۲» ابی بصیر: دخلت علی ابی جعفر (علیه السلام) و هو یصلی فقال لی قائدی: ان فی ثوبه دما فلما انصرف (علیه السلام) قلت له: ان قائدی اخبرنی ان بثوبک دما فقال (علیه السلام): ان بی دمامیل و لست اغسل ثوبی حتی تبرأ.

و موثق «۳» عمار عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن الدمل یکون بالرجل فینفجر و هو فی الصلاة قال (علیه السلام): یمسحه و یمسح یده بالحائط او بالأرض و لا یقطع الصلاة. و نحوها غیرها.

و استدل لاعتبار القید الأول: بصحیح «۴» ابن مسلم عن احدهما (علیه السلام): عن الرجل تخرج به القروح فلا تزال تدمی کیف یصلی؟ فقال (علیه السلام): یصلی و ان کانت الدماء تسیل.

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب النجاسات حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۲۲ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۲ من أبواب النجاسات حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۲۲ من أبواب النجاسات حدیث ۴.

]...[

و بموثق «۱» سماعة عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): اذا کان بالرجل جرح سائل فأصاب ثوبه من دمه فلا یغسله حتی یبرأ و ینقطع الدم.

و فیهما نظر: اما الأول: فلأن القید مذکور فی کلام السائل لا الإمام (علیه السلام)، مع ان الوصف لا مفهوم له، مضافاً الی ان قوله لا تزال تدمی یمکن ان یکون باعتبار کون التلبس بالمبدإ اکثریا او باعتبار التلبس بالملکة فی مقابل ما خرج عنه هذا الوصف و اشرف علی الاندمال، بل قوله (علیه السلام) فی مقام الجواب. و ان کانت الدماء تسیل یدل علی اطلاق الحکم لصورة عدم السیلان الفعلی، فان مقتضی کلمة ان الوصلیة کونه علی تقدیر عدم السیلان اولی بالعفو.

و أما الثانی: فلأن الظاهر من توصیف الجرح بالسیلان بواسطة ترتب اصابة الدم للثوب الذی هو موضوع الحکم علیه، و قوله (علیه السلام) حتی یبرأ و ینقطع الدم هو ارادة السیلان بالمعنی الذی ذکرناه، و هو ما یقابل ما خرج عنه هذا الوصف بان جفت رطوباته و برأ.

و لعل القائل باعتبار هذا القید اراد هذا المعنی، اذ لو کان المراد منه استمرار الدم بنحو لا تکون له فترة تسع الصلاة لم یحتج الی اعتبار مشقة الازالة، لأن المشقة حاصلة جزما فی الفرض.

و بذلک یظهر امکان حمل الاوصاف المذکورة فی کلمات الاعلام من الدامیة و السائلة و غیرهما علی ارادة عدم البرء لا عدم حصول

الفترة فی جریان الدم، و علیه فلا ینافی هذا القول قول المختار.

و استدل لاعتبار القید الثانی: بموثق «۲» سماعة: سألته عن الرجل به القرح

---

(۱) الوسائل باب ۲۲ من أبواب النجاسات حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲۲ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۹۵

]...[

و الجرح و لا یستطیع ان یربطه و لا یغسل دمه قال (علیه السلام): یصلی و لا یغسل ثوبه کل یوم الا مرة فانه لا یستطیع ان یغسل ثوبه کل ساعة.

و خبر «۱» ابن مسلم: ان صاحب القرحة التی لا یستطیع ربطها و لا حبس دمها یصلی و لا یغسل ثوبه فی الیوم الاکثر من مرة.

و یرد علی الاول: ان السؤال فیه لیس عن حکم شخص معین خارجی بل انما هو عن الکلی، و حیث انه لا ریب فی اختلاف الاشخاص فرب شخص لا یستطیع علی غسل ثوبه فی کل وقت من اوقات الصلاة، و آخر لا یستطیع غسله فی کل یوم و لو مرة، و ثالث یستطیع غسله فی کل ساعة، فلا محیص عن البناء علی کون قوله (علیه السلام): فانه لا یستطیع ... الی آخره من قبیل الحکمة لا تعلیلًا للحکم بالعفو حتی یدور الحکم مداره.

و اما ما ذکره بعض الأعاظم من ان قوله و لا یغسل دمه لأجل کونه معطوفاً علی یربطه ینافیه الأمر بغسل الثوب فی کل یوم مرة لامتناع التکلیف بغیر المستطاع، فلا بد من حمله علی ارادة نفی الاستطاعة علی غسل الدم فی تمام المدة علی نحو العموم المجموعی، و هذا اجنبی عن اعتبار المشقة فی کلامهم و هی المشقة کل وقت من اوقات الإبتلاء بالصلاة، فغیر سدید، اذ الضمیر فی و لا یغسل دمه لا یرجع الی الثوب بل الی القرح و الجرح فلا ینافیه الامر بغسل الثوب فی کل یوم مرة.

و اما الثانی: فیرد علیه: ان الوصف لا مفهوم له، مع انه لو قیل بثبوت المفهوم له لدل علی عدم العفو مع امکان ربط الجرح و حبس دمه لا عدم العفو مع عدم المشقة.

ثمّ ان مقتضی اطلاق النصوص عدم الفرق بین کون الدم قلیلا او کثیراً، کما

---

(۱) السرائر ص ۴۹۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۹۶

]...[

ان مقتضی اطلاقها عدم الفرق بین الجروح الجزئیة و غیرها.

فروع الأول:

اذا کان الجرح فی موضع یتعارف شده

فهل یجب شده ام لا؟ قولان: اقواهما الثانی لإطلاق النصوص.

و استدل للأول: بانصراف النصوص الی المتعارف، و بأن المتیقن منها صورة الشد، و بمفهوم خبر ابن مسلم المتقدم، و بأن المستفاد من التعلیل فی موثق سماعة المتقدم ان العفو انما هو فی فرض عدم الاستطاعة علی الصلاة مع عدمه.

و فی الجمیع نظر: اما الأول فلأن الانصراف الموجب لتقیید الاطلاق ممنوع.

و أما الثانی: فلأنه یتعین الاقتصار علی القدر المتیقن من مورد العفو اذا لم یکن لنصوص العفو اطلاق. و قد عرفت ثبوته لها.

و أما الثالث: فلما مر من ان الوصف لا مفهوم له.

و أما الرابع: فمضافاً الی ما مر من انه من قبیل الحکمة لا العلة، یرد علیه: انه یدل علی عدم العفو مع الاستطاعة علی الغسل لامع الاستطاعة علی المنع عن السرایة.

[استحباب غسل الثوب کل یوم مرة]

الثانی: یستحب لصاحب القروح و الجروح ان یغسل ثوبه کل یوم مرة کما هو المشهور، بل لم یحک الخلاف الا عن صاحب الحدائق حیث مال الی الوجوب، و استدل له: بظاهر الامر به فی موثق سماعة و خبر ابن مسلم المتقدمین.

و فیه: انه یتعین حمل الامر علی الاستحباب بقرینة ما دل من النصوص علی عدم الوجوب کمصحح ابی بصیر المتقدم الذی لا یصح تقییده بالغسل اکثر من مرة فی الیوم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۹۷

]...[

[القیح المتنجس الخارج مع الدم معفو ایضاً]

الثالث: کما یعفی عن دم الجروح کذلک یعفی عن القیح المتنجس الخارج معه لحسن لیث المتقدم، و الدواء المتنجس الموضوع علیه لعدم انفکاک غالب الجروح التی تسیل منها الدم عنه، فلو لم یکن معفوا عنه لزم حمل النصوص علی الفرد النادر جدا، و هو کما تری. و منه یظهر وجه العفو عن العرق المتصل به فی المتعارف و اما الرطوبة الخارجیة اذا وصلت الیه و لم تتعد الی الاطراف فالعفو عنها یبتنی علی القول بالعفو عن المحمول المتنجس، و ان تعدت الی الاطراف فمقتضی اطلاق ما دل علی مانعیة النجاسة عدم العفو عنها.

الرابع:

اذا شک فی دم انه من الجروح او القروح ام لا

، فهل یکون معفواً عنه ام لا؟ وجهان بل قولان:.

قد استدل للأول: بعموم ما دل «۱» علی مانعیة نجاسة الدم، اذ مع الشک فی کون الدم الموجود دم القروح و الجروح یشک فی مصداق الخاص، و المرجع فی الشبهات المصداقیة هو العموم، و بقاعدة المقتضی و المانع، اذ المستفاد من النصوص ان الدم مقتض للمانعیة، و ان کونه دم القروح و الجروح مانع عنها، فمع الشک فی المانع یبنی علی تحقق المقتضی، بالفتح، و بأن اناطة الحکم

الترخیصی تکلیفیا کان ام وضعیا علی امر وجودی تدل بالالتزام علی ان موضوع الحکم احراز ذلک الامر، فالعفو بما انه انیط علی کونه دم القروح و الجروح فمع عدم احرازه ینتفی العفو.

و فی الجمیع نظر: اذا العام لا یکون مرجعا فی الشبهات المصداقیة.

و قاعدة المقتضی و المانع قد حققنا فی محله عدمها، مع انه علی فرض وجودها لا تتم فی الاحکام الشرعیة اذ فیها لا یکون المقتضی معلوما لعدم العلم بمناطات الأحکام.

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب النجاسات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۹۸

و عن نجاسة ما لا تتم الصلاة فیه منفرداً کالتکة و الجورب و القلنسوة

و اناطة الرخصة علی امر وجودی کاناطة الحکم الالزامی علیه لا تدل علی ان الموضوع هو الاحراز بل الظاهر منها کون المقصود جعل الحکم لموضوعه الواقعی.

فالصحیح الاستدلال له باصالة عدم اتصافه بالجرح او القرح، اذ قبل خروجه لم یکن متصفا باحدهما.

و استدل للثانی: باصل البراءة من المانعیة.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۳، ص: ۳۹۸

و فیه: انه یرجع الیه فی الشبهات المصداقیة مع عدم اصل حاکم علیه.

ما لا یتم فیه الصلاة

اشارة

و الثالث مما عفی عن ره نجاسة ما لا تتم الصلاة فیه منفرداً کالتکة و الجورب و القلنسوة و الخاتم و نحوها بلا خلاف فیه، بل عن جماعة کثیرة منهم السید فی الانتصار، و الشیخ فی الخلاف، و ابن ادریس، و المصنف ره فی التذکرة، و غیرهم فی غیرها: دعوی الاجماع علیه.

و تشهد له جملة من النصوص: کموثق «۱» زرارة عن احدهما (علیه السلام): کل ما کان لا تجوز الصلاة فیه وحده فلا بأس بان یکون علیه الشیء مثل القلنسوة و التکة و الجورب.

و مرسل «۲» عبد اللّه بن سنان عن ابی عبد الله (علیه السلام) انه قال: کل ما کان علی الانسان او معه مما لا تجوز الصلاة فیه وحده فلا بأس ان یصلی فیه و ان کان فیه قذر مثل القلنسوة و التکة و الکمرة و النعل و الخفین و ما اشبه ذلک.

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من أبواب النجاسات حدیث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۳۹۹

]...[

و مرسل «۱» حماد بن عثمان عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): فی الرجل یصلی فی الخف الذی قد اصابه القذر فقال (علیه السلام): اذا کان مما لا تتم فیه الصلاة فلا بأس. و نحوها غیرها.

و ما یوهمه ظاهر کلمات جملة من القدماء کالراوندی و ابی الصلاح و سلار و غیرهم من عدم ثبوت الکلیة المذکورة عندهم حیث اقتصروا علی القلنسوة و التکة و الجورب و الخف و النعل، لا یعتنی به، اذ الظاهر أن مرادهم التمثیل ببعض ما مثل به فی النصوص، و الا فالتصریح بالکمرة و لفظ و ما اشبه ذلک فی مرسل ابن سنان و لفظة کلما فی الموثق حجة علیهم. فثبوت الکلیة المذکورة لا کلام فیها، انما الکلام یکون فی جهات:.

الاولی: فی انه هل الحکم مختص بالنجاسة او یعم ما اذا تنجس ما لا تتم فیه الصلاة بفضلات المیتة او غیر المأکول. ظاهر فتاوی غیر واحد کصریح آخرین هو الثانی.

و استدل له: باطلاق قوله (علیه السلام) فی الموثق فلا بأس ان یکون علیه الشیء.

و فیه: ان مانعیة المیتة و نجس العین الذی هو من افراد غیر المأکول لیست باعتبار سرایتهما الی اللباس او البدن، بل هما بانفسهما تکونان من الموانع، و هذا بخلاف النجاسة فان مانعیتها انما تکون باعتبار تنجس الثوب او البدن بها، و ظاهر الخبر العفو عن اللباس الذی علیه الشیء الذی لو لا هذا الخبر کان موضوعا للمانعیة لا العفو عن ذلک الشیء الواقع علی اللباس. فتدبر فانه دقیق.

نعم لو ازیلت الفضلة و انحصرت جهة المنع بتنجس اللباس کان ذلک مشمولا

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰۰

]...[

للموثق.

اذا کان اللباس متخذا من النجاسات

الثانیة: اذا کان اللباس متخذاً من اعیان النجاسات کالقلنسوة المنسوجة من شعر الخنزیر و الخف المتخذ من المیتة فهل یکون معفوا عنه ام لا؟ وجهان:.

قد استدل للأول: بخبر «۱» الحلبی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): کل ما لا تجوز الصلاة فیه وحده فلا بأس بالصلاة فیه مثل التکة الابریسم و القلنسوة و الخف و الزنار یکون فی السراویل و یصلی فیه.

و موثق «۲» اسماعیل بن الفضل: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن لباس الجلود و الخفاف و النعال و الصلاة فیها اذا لم تکن من ارض المصلین فقال (علیه السلام): اما النعال و الخفاف فلا بأس بها.

و باطلاق النصوص المتقدمة.

و لکن الخبر مطلق شامل للمتنجس و المیتة و نجس العین، فیقید بما دل علی المنع فی الاخیرین کصحیح «۳» ابن ابی عمیر عن غیر

واحد عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): فی المیتة قال (علیه السلام): لا تصل فی شیء منه و لا شسع.

و موثق «۴» ابن بکیر الوارد فی غیر المأکول و فیه: ان الصلاة فی وبر کل شیء حرام اکله فالصلاة فی وبره شعره و جلده و بوله و روثه و ألبانه و کل شیء منه فاسدة

---

(۱) الوسائل باب ۱۴ من أبواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳۸ من أبواب لباس المصلی حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب المصلی حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۲ من أبواب لباس المصلی حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰۱

]...[

...الی آخره اذ نجس العین یکون من افراد غیر المأکول. و نحوهما غیرهما.

و الموثق و ان کان کالصریح فی العفو عما اتخذ من المیتة، و مقتضی الجمع بینه و بین ما دل علی المنع هو حمله علی الکراهة، و لکن لأعراض الاصحاب عنه، بل فی الجواهر: لم یوجد قائل بالفرق بین ما تتم الصلاة فیه و غیره فی المیتة، لا یعتمد علیه.

و أما اطلاق النصوص: فمضافاً الی عدم ثبوته لاختصاص موردها بالمتنجس فلا تشمل النجس، فالحکم فیه عموم ما دل علی المنع من الصلاة فی النجس انه لو ثبت یقید بما دل علی المنع فی المیتة و نحس العین، فالاقوی هو القول الثانی.

[المراد من الثوب الذی لا تتم الصلاة فیه]

الثالثة: المناط فیما لا تتم فیه الصلاة عدم امکان الستر بلا علاج لا عدم الساتریة الفعلیة و لا خصوص ما لا یمکن الستر به حتی بعلاج، اذ الظاهر من النصوص ان موضوع العفو هو الثوب الذی لا تتم فیه الصلاة من حیث هو.

و علیه فالعمامة الملفوفة التی تستر العورة اذا فلت لا- تکون من مصادیق ما عفی عنه، لأنها من حیث هی ثوب قابلة لأن یتستر بها و تکون من الأثواب التی تجوز الصلاة فیها وحدها، فیتعین حمل العمامة فی الرضوی «۱»: ان اصاب قلنسوتک او عمامتک او التکة او الجورب او الخف منی او بول او دم او غائط فلا- بأس بالصلاة فیه. و ذلک ان الصلاة لا تتم فی شیء من هذه وحده علی العمامة الصغیرة کما حکی عن الراوندی و غیره، مع انه لم یثبت حجیته.

و ما عن الذخیرة من الشک فی صدق موضوع المنع الذی هو الثوب علی العمامة بهیئتها الخاصة فلا بد فیها من الرجوع الی الاصل و هو یقتضی الجواز، غیر سدید، اذ الثوب عرفاً کما یصدق علی المنشور یصدق علی الملفوف و المطوی ایضاً.

فتحصل مما ذکرناه: ضعف ما عن الصدوقین من عد العمامة فی جملة ما یعفی

---

(۱) المستدرک باب ۲۴ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰۲

]...[

عنه، و ان الاقوی عدم الفرق بینها و بین سائر الاثواب.

المحمول المتنجس

الرابعة: نسب الی الأشهر: اختصاص العفو عن نجاسة ما لا تتم فیه الصلاة بما اذا کان ملبوسا، بل عن جماعة منهم: خصوص ما کان فی محله، و عن الشهید و المحقق فی جامع المقاصد و صاحب المدارک و غیرهم: عدم وجوب الازالة عن المحمول مطلقاً و عن بعضهم: التفصیل بین ما لا تتم الصلاة فیه فالثانی و بین غیره فالأول.

و استدل للأول: بعموم ما دل علی المنع من الصلاة فی النجس بدعوی شموله للمحمول، لأن المراد من لفظ (فی) هو المصاحبة و المعیة لامتناع حمله علی الظرفیة، اذ لا معنی لکون الثوب ظرفا للصلاة.

و فیه: ان امتناع ذلک لا یوجب حمل لفظ فی علی معنی مع بعد امکان حمله علی الظرفیة من جهة اشتمال الشیء علی المصلی و لو لاشتماله علی جزء من اجزائه، فتلک النصوص لا تشمل المحمول المحض مثل ما لو کان المتنجس فی جیبه او قبضته او نحوهما مما لا یکون مشتملا علی المصلی و لو بعضه، فلا بد من الرجوع الی اصالة البراءة مع انه لو سلم العموم فیخصص بنصوص استثناء ما لا تتم فیه الصلاة، و دعوی انصرافها الی خصوص الملبوس کما تری لا سیما و فیها مرسل ابن سنان المصرح بثبوت العفو فی محمولة ایضاً. فلاحظ.

و مما ذکرناه ظهر أن الاقوی ثبوت العفو فی المحمول المتنجس، من غیر فرق بین کونه مما لا تتم فیه الصلاة و بین غیره.

و اما المحمول النجس: فعن المبسوط و جملة من کتب المصنف و غیرها: المنع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰۳

]...[

و یشهد له صحیح «۱» الحمیری: کتبت الیه- یعنی ابا محمد (علیه السلام)-: یجوز للرجل ان یصلی و معه فارة المسک؟ فکتب (علیه السلام): لا بأس به اذا کان ذکیاً. لما عرفت فی مبحث المیتة ان ظاهره اعتبار کون ما معه من الفارة ذکیا- ای طاهراً- فمفهومه ثبوت المنع اذا کان نجسا، و نجاسته و ان کانت من جهة کونه میتة و لکن من تعلیق الحکم منطوقاً و مفهوما علی الطهارة و النجاسة یستفاد ان تمام الموضوع للمنع هو النجاسة. و منه یظهر ضعف ما عن جماعة من اختصاصه بالمیتة و انه لا یشمل غیرها من النجاسات.

و لکن یتعین حمله علی الکراهة جمعا بینه و بین نصوص العفو عما لا تتم به الصلاة المشتملة علی مثل قوله (علیه السلام) علیه الشیء او فیه القذر الظاهرة او الصریحة فی وجود عین النجاسة.

و اما خبر «۲» علی بن جعفر: عن الرجل یمر بالمکان فیه العذرة فتهب الریح فتسفی علیه من العذرة فیصیب ثوبه و رأسه ا یصلی فیه قبل ان یغسله؟ قال (علیه السلام): نعم ینفضه و یصلی فلا بأس. فاجنبی عن المقام لظهوره فی کونه فی مقام بیان عدم لزوم الغسل اذا اصابه قذر یابس، مع انه لو سلم ظهوره فی المنع عن حمل النجس یحمل علی الکراهة جمعا بینه و بین نصوص العفو عما لا تتم به الصلاة.

فتحصل: ان الاقوی عدم المنع اذا کان المحمول من الاعیان النجسة، نعم لو کان من اجزاء الکلب و الخنزیر لا یجوز الصلاة معه لکونهما من افراد ما لا یؤکل لحمه. و سیأتی فی محله ان المنع عن الصلاة و معه شیء من اجزائه هو الاقوی.

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب لباس المصلی حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۲۶ من أبواب النجاسات حدیث ۱۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰۴

و یکفی المربیة للصبی اذا لم یکن لها الا ثوب واحد غسله فی الیوم و اللیلة مرة واحدة.

ثوب المربیة

و الرابع مما عفی عنه: ثوب المربیة بشرط غسله فی کل یوم مرة بلا خلاف فیه فی الجملة ف یکفی المربیة للصبی اذا لم یکن لها الا ثوب واحد غسله فی الیوم و اللیلة مرة واحدة.

و یشهد له خبر «۱» ابی حفص عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سئل عن امرأة لیس لها الا قمیص واحد لها مولود فیبول علیها کیف تصنع؟ قال (علیه السلام): تغسل القمیص فی الیوم مرة. و عن جماعة منهم صاحب المدارک ره: الاستشکال فی الحکم بضعف الخبر لان فی سنده محمد بن یحیی المعاذی الذی ضعفه العلامة ره.

و فیه: انه لانجباره بعمل الأصحاب یعتمد علیه و لا یقدح ضعفه.

فروع: الأول: ظاهر الفتاوی عدم اختصاص الحکم بالأم و عمومه لمطلق المربیة اماً کانت او غیرها، متبرعة او مستأجرة. و یشهد له: ان مورد السؤال فی النص هی المرأة التی لها مولود الظاهرة بقرینة لام الاختصاص فی مطلق من للمولود نحو اختصاص به و لو بلحاظ التربیة.

الثانی: نسب الی الاکثر: الاقتصار علی الذکر، و عن الذخیرة: نسبة عموم الحکم للانثی الی اکثر المتأخرین، و استدل للأول: بالمنع من شمول لفظ المولود فی الخبر للانثی، و بالفرق بین بول الذکر و الانثی.

و فیهما نظر: اما الأول: فلأنه عام یشمل الذکر و الانثی کما صرح به غیر واحد کالشهیدین و اکثر المتأخرین، و اما الثانی: فلأن الفرق بینهما فی النجاسة و عدمها فی

---

(۱) الوسائل باب ۴ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰۵

]...[

بعض الفروض لا یوجب تقیید الاطلاق، بل امره (علیه السلام) بالغسل فی کل یوم مرة کالصریح فی عموم الحکم لما اذا کان البول نجساً.

الثالث: حکی عن بعض المتأخرین: الحاق البدن بالثوب. و استدل له صاحب الجواهر ره: بان الغالب التعدی الی البدن مع عدم الامر بالتطهیر فی النص لکل صلاة.

و فیه: ان عدم الامر به یمکن ان یکون اتکالا علی ادلة المانعیة، و لذا لم یأمر فیه بغسله و لو مرة، و لعله یکون التفصیل موافقا للاعتبار ایضاً لعدم المشقة النوعیة فی تطهیر البدن لکل صلاة بخلاف الثوب.

الرابع: عن المصنف ره و الشهیدین: الحاق المربی بالمربیة لقاعدة الاشتراک، و للقطع بعدم الفرق، و للاشتراک فی العلة و هی المشقة المقتضیة للعفو، و لکن القاعدة غیر ثابتة فی امثال المقام مما یکون الخطاب موجها الی الاناث،، و القطع غیر حاصل و العلة المذکورة لیست مذکورة فی النص بل هی علة مستنبطة و علیه یکون قیاساً، فالأقوی ما اختاره المحقق فی کتبه و صاحب المدارک

من عدم الالحاق.

الخامس: مورد النص البول، و عن الشهید الأول: الحاق الغائط بالبول، و استدل له: بان البول یکنی به عنهما غالبا، و حیث انه (علیه السلام) لم یستفصل فی الجواب فیستفاد منه الاطلاق.

و فیه: انه مع وجود الفرق بینهما فی کثرة الابتلاء بالبول الموجبة لمشقة الاجتناب و عدم القرینة علی ارادة الکنایة من البول، لا وجه للإلحاق، و اضعف من الحاق سائر النجاسات به.

السادس: الحق الشهید فی الذکری و الدروس بالمولود الواحد المتعدد للاشتراک فی العلة و هی المشقة و زیادة، و اورد علیه صاحب الحدائق ره: بانه یحتمل ان یکون لأقلیة النجاسة دخل فی العفو فلا وجه للتعدی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰۶

]...[

و فیه: ان اطلاق النص یشمل المتعدد، ایضاً اذ المولود کما یصدق علی الواحد یصدق علی المتعدد. فالالحاق قوی.

السابع: اذا لم ینحصر ثوبها فی واحد و لکن احتاجت الی لبس جمیع ما عندها، فالظاهر ان الجمیع فی حکم الثوب الواحد کما عن الروض التصریح به، فان الظاهر من النص سؤالا- و جوابا وروده فی مقام بیان حکم المرأة التی لیس لها ما یبدل به ثوبها، بل بما ان المرأة غالبا تحتاج فی صلاتها الی اکثر من ثوب واحد، فلا یصح تخصیص الحکم بما اذا کان لها ثوب واحد.

و لو تمکنت ذات الثوب الواحد من تحصیل غیره بشراء أو استیجار او استعارة فهل یتعین علیها ذلک ام لا؟ وجهان: اقواهما الثانی لإطلاق النص و دعوی الانصراف الی صورة عدم التمکن ممنوعة لا سیما مع غلبة امکان الاستیجار و نحوه.

الثامن: مقتضی اطلاق النص التخییر بین ساعات الیوم فی الغسل، و اختار بعض الأعاظم وجوب ایقاع الغسل فی النهار، و عن المصنف ره فی التذکرة: لزوم ایقاعه آخر النهار لتصلی الظهرین و العشاءین مع الطهارة او مع خفة النجاسة، و عن جماعة: لزوم ایقاعه عند الصبح.

و استدل للأول: بان الیوم اما ظاهر فی النهار او مجمل یتعین حمله علیه لکونه القدر المتیقن فی وجوب الخروج عن القواعد العامة المقتضیة لتکرار الغسل.

و فیه: مضافا الی ان الیوم یشمل فی نفسه اللیل ایضا لإطلاقه لغة علی ما یعمه، یتعین حمله فی النص علی ذلک، اذ الظاهر منه کونه (علیه السلام) فی مقام بیان وظیفة المرأة فی جمیع اوقات الصلاة، و الا لو کان (علیه السلام) فی مقام بیان وجوب الغسل فی النهار خاصة لزم لزوم غسل ثوبها فی اللیل لصلاتها، و هو کما تری و علی هذا فلا- مورد للنزاع فی ان المراد من الیوم فی الخبر هو یوم الصوم او یوم الاجیر.

و استدل للثانی: باولویة طهارة اربع علی طهارة واحدة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰۷

]...[

و فیه: مضافا الی ان الغسل آخر النهار لا یستلزم دائما بل و لا غالبا طهارة اربع کما لا یخفی، ان الامر بالغسل فی المقام لیس ارشادا الی شرطیة الطهارة للصلاة، و لذا لو تنجس بعد الغسل قبل الصلاة یجتزی به، بل الظاهر ان المراد منه اعتبار الغسل فی نفسه للصلاة، بمعنی انه لو غسل الثوب فی الیوم مرة یعفی عن نجاسته فی ذلک الیوم. و علیه فلا فرق بین غسله عند الصبح أو آخر النهار.

و منه ظهر ضعف ما عن المحقق من اعتبار کون الغسل فی وقت الصلاة بدعوی ان الامر بالغسل للوجوب و لا وجوب قبل الوقت، اذ

الامر به یکون للإرشاد الی شرطیته، فیکون امرا غیریا.

و استدل للأخیر: بان مقتضی شرطیة الغسل لمطلق الصلوات لزوم ایقاعه فی کل یوم مقدمة لمطلق الصلوات الواقعة فی ذلک الیوم فیجب تقدیمها علی الجمیع.

و اجیب عنه: بان شرطیته لجمیع الصلوات لا تنافی جواز التأخیر اذ یمکن ان یکون بالنسبة الی الصلوات المتقدمة علیه من قبیل الشرط المتاخر.

و فیه: ان الشرط المتاخر علی فرض معقولیته خلاف الظاهر لا یصار الیه الا مع القرینة.

و لکن یرد علی الاستدلال: ان الظاهر من الخبر شرطیة الغسل لجمیع الصلوات المشروعة من ذلک الزمان الی مثله من الیوم الثانی، فیتعین القول بالتخییر، و دعوی ان هذا خلاف ظاهر الیوم فانه ظاهر فی غیر الملفق، مندفعة بان المأمور به لیس امراً مستوعبا للیوم حتی یصح ما ذکر بل هو امر یتحقق فی مدة قلیلة منه، فمقتضی اطلاق الامر به فیه بما انه امر بشیء فی زمان اوسع مما یفی باتیان المأمور به، هو التخییر.

فتحصل مما ذکرناه: ان القول بالتخییر بین آنات الیوم هو الاظهر.

تذنیب: نسب الی جماعة: العفو عن نجاسة ثوب من تواتر بوله اذا غسله فی

و یجب ازالة النجاسة مع علم موضعها و لو جهل غسل جمیع الثوب

النهار مرة.

و استدل له المصنف ره و الشهید: بقاعدة الحرج، و غیرهما: بمکاتبة «۱» عبد الرحیم القصیر الی ابی الحسن (علیه السلام): یسأله عن خصی یبول فیلقی من ذلک شدة و یری البلل بعد البلل فقال (علیه السلام): یتوضأ و ینضح ثیابه فی النهار مرة واحدة.

و لکن القاعدة مضافاً الی ان الحرج لا یطرد فی جمیع الموارد: تدل علی عدم وجوب الغسل فیما اذا لزم منه الحرج.

و ما کون الوظیفة حینئذٍ الصلاة عاریا او الصلاة فی الثوب النجس او التخییر بینهما فهی ساکتة عنه فیرجع فیه الی ما تقتضیه القواعد الأخر. و سیأتی الکلام فیه ان شاء اللّه تعالی.

و أما المکاتبة: فمضافا الی ضعف سندها بعبد الرحیم، و سعدان بن مسلم الراوی عنه لا یعتمد علیها لمخالفتها للقواعد الشرعیة الأخر لعدم اشتمالها علی الامر بالغسل، و لا علی کون الثوب واحداً کما هو مدعی الجماعة:

الصلاة فی النجس

اشارة

و یجب ازالة النجاسة مع علم موضعها کما تقدم و لو جهل غسل جمیع الثوب او صلی فی غیره بلا خلاف، اذ العلم الاجمالی کالعلم التفصیلی فی منجزیة التکلیف. و یشهد له مضافا الی ذلک صحیح «۲» زرارة و فیه: قلت: فانی قد علمت انه قد اصابه و لم ادر این هو فاغسله؟ قال (علیه السلام): تغسل من ثوبک الناحیة التی ری انه قد اصابها حتی تکون علی یقین من طهارتک. الحدیث.

---

(۱) الوسائل باب ۱۳- من أبواب نواقض الوضوء حدیث ۸.

(۲) التهذیب ج ۱ ص ۱۱۹ و الحدیث طویل ذکره فی الوسائل.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۰۹

و لو اشتبه الثوب بغیره صلی فی کل واحد منهما مرة

و لو اشتبه الثوب النجس بغیره صلی فی کل واحد منهما مرة کما هو المشهور، اذ هو عالم بطهارة احدهما فالتکلیف بالصلاة فی الثوب الطاهر فعلی و منجز، فمقتضی قاعدة الاحتیاط هو تکرار الصلاة.

و یشهد له مضافاً الی ذلک صحیح «۱» صفوان: انه کتب الی ابی الحسن (علیه السلام) یسأله عن الرجل معه ثوبان فأصاب احدهما بول و لم یدر ایهما هو و حضرت الصلاة و خالف فوتها و لیس عنده ماء کیف یصنع؟ قال (علیه السلام): یصلی فیهما جمیعاً.

و بذلک یظهر ضعف ما عن ابنی سعید و ادریس من وجوب الصلاة عاریا.

و اما مرسل المبسوط: روی انه یترکهما و یصلی عاریا. فلإرساله و اعراض الأصحاب عنه و معارضته مع الصحیح لا یعتنی به، هذا اذا لم یکن عنده مع الثوبین المشتبهین ثوب طاهر، و الا ففیه اقوال ثالثها التفصیل بین ما لو کان له غرض عقلائی فی عدم الصلاة فی الثوب الطاهر، و بین ما لم یکن، فیجوز فی الاول دون الثانی.

و استدل المحقق النائینی ره لعدم الجواز- ای عدم الجواز الامتثال الاجمالی مع التمکن من الامتثال التفصیلی- بان العقل الحاکم بوجوب الطاعة یستقل بکون الانبعاث عن احتمال الامر فی طول الانبعاث عن بعث المولی فلا یجتزی بالتحرک عن احتمال الامر مع امکان التحرک عن نفس التحریک.

و فیه: انه لا یعتبر عند العقل فی حصول الطاعة سوی اتیان المأمور به بجمیع قیوده مضافاً الی المولی، فاعتبار لزوم التحرک عن تحریک المولی مما لم یدل علیه دلیل، و علی فرض الشک فی اعتبار ذلک بما انه شک فی التقیید الزائد فیرجع الی البراءة، مع انه فی الفرض یکون التحرک عن التحریک الجزمی للعلم بطهارة احد الثوبین فیکون عالما بکون الصلاة فی احدهما مأمورا بها. و توهم اعتبار التمییز فاسد لعدم

---

(۱) الوسائل باب ۶۴ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۱۰

و لو لم یتمکن من غسل الثوب صلی عریانا اذا لم یجد غیره

الدلیل علیه.

و استدل للقول بالتفصیل: بان تکرار الصلاة مع عدم الغرض العقلائی یکون لعبا و عبثا بامر المولی.

و فیه: مضافا الی ان اللعب علی فرض سرایته الی الامتثال لا یفید عدمه بوجود غرض عقلائی، لان وجوده لا یکفی فی صحة العبادة لاعتبار صدورها عن قصد قربی: انه انما یکون فی الاتیان بما لیس بمأمور به فی الواقع لا- فی اتیان المأمور به، و ضم اللعب الی الامتثال لا یوجب عدم تحققه.

فتحصل: ان الاقوی هو جواز تکرار الصلاة فی الثوبین مطلقا.

انحصار الثوب فی النجس

و لو لم یتمکن من غسل الثوب و تمکن من نزعه صلی عریانا اذا لم یجد غیره کما عن الخلاف و السرائر و الارشاد و المبسوط و النهایة و الکامل و التحریر و الدروس و الروض و المسالک و المدارک و غیرها، و عن الریاض: انه المشهور شهرة عظیمة، بل عن

الخلاف: دعوى الاجماع عليه، و عن المعتبر و المنتهى و الدروس و جامع المقاصد: القول بالتخيير، و عن كشف اللثام و المعالم و جماعة من متأخرى المتأخرين: القول بانه يصلى فى الثوب النجس.

اقول: يقع الكلام فى مقامين: الاول فيما تقتضيه القواعد، الثانى: فى مقتضى النصوص الخاصة.

اما المقام الاول: فعن الشيخ فى الخلاف: انه الصلاة عاريا لإطلاق النهى عن الصلاة فى النجس. و نوقش فيه: بمعارضته مع اطلاق دليل الستر. و اجيب عنه: بان دليل الستر قيد بالساتر الطاهر، و حيث انه غير متمكن منه فيسقط.

و فيه: ان ذلك الدليل لم يقيد بالساتر الطاهر، بل اعتبار الطهارة و عدم النجاسة

]...[

انما يكون فى الصلاة فى عرض اعتبار الستر لا فى الساتر بما هو ساتر.

و عليه فبما ان المختار كما حققناه فى مبحث القبلة فى الجزء الرابع من هذا الشرح خلافا لقاطبة المحققين من المتأخرين ان موارد التنافى بين الحكمين الضمنيين من موارد التعارض لا التزاحم، و ان مركز التنافى اطلاق دليل كل من المعتبرين فى المركب، و انه لو كان بينهما عموم من وجه يتساقط «۱» الاطلاقان و يرجع الى الاصل، ففى المقام يقع التعارض بين دليل اعتبار الستر و اطلاق دليل اعتبار الطهارة فيتساقطان و يرجع الى اصالة البراءة عن وجوب كل منهما بالخصوص بناء على ما هو الحق من جريانها عند دوران الامر بين التعيين و التخيير فيثبت التخيير.

فتحصل: ان الاقوى بحسب القواعد هو القول الثانى.

و اما المقام الثانى: فالأقوى بحسب النصوص الخاصة هو القول الاول. لموثق «۲» سماعة: سألته عن رجل يكون فى فلاة من الارض و ليس عليه إلّا ثوب واحد و اجنب فيه و ليس عنده ماء كيف يصنع؟ قال (عليه السلام): يتيمم و يصلى عريانا قاعدا يومئ ايماء. هكذا روى عن التهذيب، و عن الاستبصار روايته نحوه الا ان فيه: يصلى عريانا قائما يومئ ايماء. و نحوه خبر الحلبى. المتعين ترجيحهما على معارضهما كصحيح «۳» الحلبى عن ابى عبد اللّه (عليه السلام): سألته عن رجل اجنب فى ثوبه و ليس معه ثوب غيره قال (عليه السلام): يصلى. و نحوه صحيحه «۴» الآخر، و صحيح «۵» عبد الرحمن عن ابى عبد اللّه (عليه السلام).

---

(۱) تقدم ان الاظهر عدم التساقط بل الرجوع الى اخبار الترجيح و التخيير- منه.

(۲) الوسائل باب ۴۶ من أبواب النجاسات حديث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۵ من أبواب النجاسات حديث ۱.

(۴) الوسائل باب ۴۵ من أبواب النجاسات حديث ۳.

(۵) الوسائل باب ۴۵ من أبواب النجاسات حديث ۴.

و لو خاف البرد صلى فيه

و صحيح «۱» على بن جعفر عن اخيه (عليه السلام): سألته عن رجل عريان و حضرت الصلاة فاصاب ثوبا نصفه دم او كله دم يصلى فيه او يصلى عريانا؟ قال (عليه السلام): ان وجد ماء غسله و ان لم يجد ماء صلى فيه و لم يصل عريانا. لأنهما اشهر فيقدمان عليها.

و دعوى امكان الجمع بينها اما بحمل الاخيرة على صلاة الجنازة او حملها على صورة الاضطرار، و حمل الاخبار الاول على غيرها.

بشهادة ما رواه «۲» محمد الحلبی: سألت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یجنب فی الثوب او یصیبه بول و لیس معه ثوب غیره قال (علیه السلام): یصلی فیه اذا اضطر الیه. او حمل النصوص علی التخییر بان ترفع الید عن ظهور کل من الطائفتین فی الوجوب التعیینی بقرینة الاخری، مندفعة بأن الجمع الاول مضافا الی انه تبرعی یأباه قوله فی صحیح علی بن جعفر (و حضرت الصلاة)، و الثانی یأباه فرض السائل فی الصحیح المذکور کون الرجل عریاناً، مع ان الاضطرار فی خبر الحلبی لعله ارید منه الاضطرار من جهة الصلاة لا من جهة البرد، و الجمع الثالث لیس جمعا عرفیا اذ النفی و الاثبات فی الطائفتین واردان علی شیء واحد و هو الصلاة عریاناً، و فی مثل هذا المورد لا یمکن الجمع العرفی بینهما اذ العرف لا یری احداهما قرینة علی الاخری بل یری بینهما التهافت فاذاً یتعین الرجوع الی المرجحات و قد عرفت ان الترجیح لنصوص العریان.

و لو کان ثوبه نجسا و لم یتمکن من نزعه بان خاف البرد او نحوه صلی فیه قولا واحدا، اذ الصلاة لا تدع بحال مضافا الی اطلاق جملة من النصوص المتقدمة و هذا مما لا کلام فیه.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب النجاسات حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۵ من أبواب النجاسات حدیث ۷.

و لا إعادة

انما خلاف فیما ذکره المصنف ره و غیره من انه لا اعادة علیه، بل هو المشهور شهرة عظیمة، و عن الشیخ و ابن الجنید و غیرهما وجوب الاعادة.

و استدل للاول: بخلو النصوص عن الامر بالإعادة، و بانه صلی صلوه مأمورا بها فیسقط الفرض فلا اعادة علیه.

و فیهما نظر: اذ النصوص انما تدل علی جواز الصلاة فی الثوب النجس اذا اضطر الی الصلاة المأمور بها فیه، و یتوقف ذلک علی عدم القدرة علی الصلاة فی الثوب الطاهر فی مجموع الوقت، و الا فعدم القدرة علیها فی زمان کعدم القدرة علیها فی مکان خاص غیر مشمول للنصوص، فاذا انکشف ثبوت القدرة فی اثناء الوقت انکشف عدم سقوط اعتبار الطهارة من اول الامر، و بذلک یظهر ما فی الثانی، اذ کون ما اتی به مأموراً به یتوقف علی جواز البدار لذی العذر واقعا و هو خلاف التحقیق کما عرفت.

نعم لو استمر العجز الی آخر الوقت یکون ما اتی به مأمورا به فیسقط الفرض، مضافا الی خلو النصوص الآمرة بالصلاة فیه عن الامر بالاعادة، مع انه امر فیها بالغسل بعد التمکن.

فتحصل: ان الاقوی هو التفصیل بین التمکن من التطهیر او التبدیل فی اثناء الوقت فیجب الاعادة، و بین التمکن منه فی خارجة فلا یجب القضاء. و اما «۱» موثق عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): عن رجل لیس علیه الا ثوب واحد و لا تحل الصلاة فیه و لیس یجد ماء لغسله کیف یصنع؟ قال (علیه السلام): یتیمم و یصلی فاذا اصاب ماء غسله و اعاد الصلاة. فلأجل احتمال ان تکون الاعادة لاجل التیمم لا بد من حمل الامر بها علی الاستحباب کما سیأتی فی محله.

---

(۱) الوسائل باب ۴۵ من أبواب النجاسات حدیث ۸.

]...[

فروع الاول:

اذا كان عنده ثوبان يعلم بنجاسة احدهما و لم يتمكن إلّا من صلاة واحدة

فهل يصلى فى احدهما أو عارياً او يتخير بينهما؟ وجوه و اقوال: لا ريب فى انه بناء على وجوب الصلاة فى الثوب النجس عند انحصار الثوب لا عاريا يتعين فى المقام القول بوجوب الصلاة فى احدهما للاولوية.

و اما بناء على وجوب الصلاة عاريا مع الانحصار كما هو الاقوى، فبما ان نصوص تلك المسألة لا تشمل ما نحن فيه لا بالمنطوق و لا بالمفهوم، اما الاول فلأن مورد تلك النصوص ما لم يكن عنده الا ثوب نجس، و اما الثانى فلأن تقديم مانعية النجاسة المتيقنة على شرطية الستر لا تلازم تقدم المانعية المحتملة، فلا بد من الرجوع الى القواعد. و ما ذكرناه فى تلك المسألة من ما تقتضيه القاعدة لا يجرى فى المقام لعدم الاضطرار الى مخالفة شيء من ما يعتبر فى الصلاة. غاية الامر لا يحصل العلم بالامتثال.

فالتحقيق فى المقام يقتضى ان يقال: ان المخالفة القطعية لمانعية النجاسة لا تجوز قطعا، اذ دليل المانعية يقتضى حرمتها، و دليل شرطية التستر بالنسبة اليها يكون لا اقتضاء لأنه لا يقتضى ازيد من اعتبار لبس ثوب واحد، فلا محالة يقع التنافى بين الموافقة القطعية لمانعية النجاسة، و الموافقة القطعية لشرطية التستر. و حيث لم يرد عن الشارع ما يعين التكليف فى الفرض فيرجع الى ما يستقل به العقل، و ليس هو الا التخيير.

الثانى:

اذا كان كل من بدنه و ثوبه نجسا و لم يكن له من الماء الا ما يكفى احدهما

فهل يجب عليه تطهير البدن مع الصلاة فى الثوب النجس كما اختاره بعض الاعاظم، او مع الصلاة عاريا كما هو المختار، او يتخير بينه و بين تطهير البدن و الصلاة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۱۵

]...[

فى الثوب النجس؟ وجوه و اقوال.

اقول: ان قلنا بوجوب الصلاة عاريا مع الانحصار فالحكم واضح و هو تعين تطهير البدن و الصلاة عاريا، و اما ان قلنا بوجوب الصلاة فى النجس فالأقوى هو القول بالتخيير، اذ النجاسة انما جعلت موضوعا للمانعية بنحو الطبيعة السارية، فكل من نجاسة البدن و نجاسة الثوب فرد من المانع يجب عند التمكن ازالتها، و مع عدم التمكن يتخير بينهما.

و اما ما ذكره بعض الاعاظم فى وجه تعين تطهير البدن على هذا القول بان نجاسة البدن مما يحتمل اولويتها فى المانعية فيدور الامر بين التعين و التخيير و الاصل يقتضى التعين هنا، و ان قلنا بالتخيير فى ما اذا دار الامر بين التعيين و التخيير، اذ الشك فى المقام يكون فى السقوط بخلاف ذلك المقام فان الشك فيه فى الثبوت، اذ الشك فى المقام يكون فى سقوط مانعية نجاسة البدن بواسطة العجز بعد العلم بثبوتها. فمندفع بان ان صح دعوى احتمال اهمية مانعية نجاسة البدن، فكذلك تصح دعوى احتمال اهمية مانعية الثوب، و ان كان الصحيح عدم صحة كلتا الدعويين: هذا مضافا الى ان احتمال الاهمية يوجب تقديم ما يحتمل فيه تلك فى موارد التزاحم لا التعارض، و المقام من موارد الثانى لا الأول لما اشرنا اليه مرارا من ان موارد التنافى بين الحكمين الضمنيين من موارد التعارض لا التزاحم، مع ان ما ذكره من الفرق بين هذا المورد من موارد دوران الامر بين التعيين و التخيير و سائر الموارد بانه فى المقام يكون

الشک فی السقوط لا فی الثبوت غیر تام، اذ فی المقام سواء کان من موارد التعارض او التزاحم یکون الشک فی الثبوت ایضا، اذ مع عدم امکان امتثالهما یکون احدهما غیر ثابت لا انه یثبت و یسقط بالعجز کما لا یخفی.

فتحصل: ان الاقوی علی القول بوجوب الصلاة فی النجس هو القول بالتخییر من غیر فرق بین کونهما متساویین و کون نجاسة احدهما اشد.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۱۶

]...[

نعم لو کانت نجاسة احدهما اکثر یتعین ترجیحه، اذ الضرورات تتقدر بقدرها، فبالمقدار الذی یضطر المکلف من الصلاة فیه و هو النجاسة بالمقدار الاقل یکون معفوا عنه، و اما الزائد علیه فلا دلیل علی العفو عنه.

و دعوی انه بعد الاضطرار الی الصلاة فی النجاسة لا- فرق بین قلیلها و کثیرها، مندفعة بان النجاسة التی اخذت موضوعا للمانعیة ملحوظة بنحو الطبیعة الساریة، فیجب علیه ازالة ای مقدار منها امکن ازالته.

الثالث:

اذا کان عنده مقدار من الماء لا یکفی الا لرفع الحدث او الخبث

، فهل یتعین رفع الخبث و یتیمم بدلا عن الوضوء او الغسل، او یتخیر بین ذلک و الوضوء او الغسل و الصلاة فی النجس؟ قولان: اولهما المشهور بین المحققین، و الاقوی هو الثانی، و یبتنی ما ذهب الیه المشهور فی هذه المسألة ایضا علی ما بنوا علیه من ان موارد التنافی بین الحکمین الضمنیین من موارد التزاحم. و علیه فبما ان من مرجحات باب التزاحم کون احد الواجبین مما لیس له بدل و الآخر مما له بدل و الطهارة الحدثیة المائیة مما له بدل دون الطهارة الخبثیة، فتقدم الثانیة و ینتقل الاولی الی البدل، و لکن قد عرفت مرارا اجمالا- و یأتی تفصیله فی مبحث القبلة- من ان هذه الموارد من موارد التعارض لا التزاحم، و ان مرکز التنافی هو اطلاق دلیل کل من الحکمین الضمنیین.

و بما ان النسبة بینهما عموم من وجه، فیتساقطان و یرجع الی الاصل و هو یقتضی التخییر ففی المقام یقع التعارض بین اطلاق دلیل اعتبار الطهارة الحدثیة المائیة و اطلاق دلیل اعتبار الطهارة الخبثیة فیتساقطان و یرجع الی اصالة البراءة عن تعین کل منهما فیثبت التخییر.

الرابع:

اذا سجد علی الموضع النجس جهلا بالنجاسة او نسیانا

لا یجب علیه الاعادة اذا التفت بعد الصلاة و لا تدارک السجدة اذ التفت بعد رفع الراس منها لعموم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۱۷

و لو صلی فی النجس مع العلم اعاد فی الوقت و خارجه و لو نسی فی حال الصلاة اعاد فی الوقت

حدیث «۱» لا- تعاد الصلاة بناء علی ما هو الصحیح من ان المراد من الطهور فی المستثنی الطهارة الحدثیة، و ان الطهارة انما تکون شرطا للصلاة فی حال السجود لا من شرائط السجود.

اذا صلی فی النجس

و لو صلی فی النجس مع العلم اعاد فی الوقت و خارجه اجماعا.

و تشهد له النصوص الدالة علی لزوم ازالة النجاسة عن الثوب و البدن المتقدم بعضها، اذ بناء علی اعتبار الطهارة یکون الماتی به غیر مطابق للمأمور به فیکون باطلا، و جملة من النصوص الخاصة: کصحیح «۲» ابن سنان عن الصادق (علیه السلام): سألته عن رجل اصاب ثوبه جنابة او دم. قال (علیه السلام): ان کان علم انه اصاب ثوبه جنابه قبل ان یصلی ثمّ صلی فیه و لم یغسله فعلیه ان یعید ما صلی. و نحوه غیره.

و لو نسی فی حال الصلاة اعاد فی الوقت لا خارجه کما عن الشیخ فی الاستبصار، و المصنف ره فی جملة من کتبه، بل المشهور بین المتأخرین.

و عن المشهور: لزوم الاعادة مطلقا، بل عن الغنیة و شرح الجمل: دعوی الاجماع علیه.

و عن الشیخ فی بعض کتبه و صاحب المدارک و غیرهما: القول بالصحة و نفی الاعادة، و عن المعتبر: المیل الیه.

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من أبواب النجاسات حدیث ۳.

]...[

و استدل للمشهور بجملة من النصوص: کخبر «۱» ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): ان اصاب ثوب الرجل الدم فصلی فیه و هو لا یعلم فلا اعادة علیه، و ان هو علم قبل ان یصلی فنسی وصلی فیه فعلیه الاعادة.

و صحیح «۲» ابن ابی یعفور: فی نقط الدم یعلم به ثمّ ینسی ان یغسله فیصلی فیه ثمّ یذکر بعد ما صلی أ یعید صلاته؟ قال (علیه السلام): یغسله و لا یعید صلاته الا ان یکون مقدار الدرهم فیغسله و یعید صلاته.

و صحیح «۳» زرارة و فیه: قلت له: اصاب ثوبی دم رعاف او غیره او شیء من المنی فعلمت اثره الی ان اصیب له الماء و حضرت الصلاة و نسیت ان بثوبی شیئا و صلیت ثمّ انی ذکرت بعد ذلک قال (علیه السلام): تعید الصلاة و تغسله. و نحوها غیرها.

و فیه: ان دلالة هذه النصوص علی وجوب القضاء انما یکون بالاطلاق، فیقید بصحیح «۴» علی بن مهزیار: کتب الیه سلیمان بن رشید یخبره انه بال فی ظلمة من اللیل و انه اصاب کفه برد نقطة من البول لم یشک انه اصابه و لم یره و انه مسحه بخرقة ثمّ نسی ان یغسله و تمسّح بدهن فمسح به کفیه و وجهه و رأسه ثمّ توضأ وضوء الصلاة فصلی، فاجاب (علیه السلام) بجواب قرأته بخطه: أَما ما توهمت مما اصاب یدک فلیس بشیء الا ما تحقق فان حققت ذلک کنت حقیقا ان تعید الصلاة اللواتی کنت صلیتهن بذلک الوضوء بعینه ما کان منهن فی وقت، و ما فات وقتها فلا اعادة علیک لها من قبل ان الرجل اذا کان ثوبه نجسا لم یعد الصلاة الا ما کان فی وقت، و اذا کان

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب النجاسات حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۲ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۴۲ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

(۴) الوسائل باب ۴۲ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۱۹

]...[

جنبا او صلی علی غیر وضوء فعلیه اعادة الصلوات المکتوبات اللواتی فاتته لان الثوب خلاف الجسد.

و اورد علیه بایرادات: الاول ان سلیمان بن رشید مجهول الثانی انه مضمر و المسئول عنه غیر معلوم. الثالث اضطراب المتن و اجماله، اذ الوضوء ان کان باطلا فلا وجه للتفصیل بین الوقت و خارجه لمنافاته مع ذیل الصحیح، و ان لم یکن باطلا فما الوجه فی قوله (علیه السلام): بذلک الوضوء بعینه.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن علی بن مهزیار الثقة قرأ المکتوب و نقله.

و أما الثانی: فلأنه مضافاً الی ان ابن مهزیار من اجلاء الاصحاب و هو لا یروی عن غیر المعصوم، الکلینی رحمه اللّه روی الصحیح و قد ذکر فی اول کافیه: انه لا یروی روایة عن غیر المعصوم فی کتابه.

و أما الثالث: فلما عرفت فی بحث تنجیس المتنجس انه لا اضطراب فی متن الحدیث علی القول بعدم التنجیس فراجع، مع ان اجمال صدر الحدیث لا یضر بالاستدلال بذیله الصریح فی التفصیل المزبور.

و دعوی ان ذیله و ان کان صریحا فی التفصیل المذکور الا انه غیر ظاهر فی الناسی، مندفعة بان مورد السؤال و الجواب هو الناسی، فالکبری الکلیة المذکورة فی مقام التعلیل لأبد و ان تشمله، و الا لم یصح الاستدلال بها.

فان قلت: ان من جملة نصوص الباب روایتین غیر قابلتین للحمل علی الاعادة فی الوقت لصراحتهما فی لزوم الاعادة خارجه، و هما:.

حسن «۱» محمد بن مسلم الوارد فی الدم و فیه: و ان کنت قد رایته و هو اکثر من مقدار الدرهم فضیعت غسله و صلیت فیه صلوه کثیرة فاعد ما صلیت فیه.

---

(۱) الوسائل باب ۲۰ من أبواب النجاسات حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۲۰

]...[

و صحیح «۱» علی بن جعفر: فی رجل احتجم فاصاب ثوبه دم فلم یعلم به حتی اذا کان من الغد قال (علیه السلام): ان کان رآه فلم یغسله فلیقض جمیع ما فاته علی قدر ما کان یصلی و لا ینقص منه شیء.

قلت: انهما مطلقان من حیث العامد و الناسی، بل قوله (علیه السلام) فی الحسن فضیعت غسله یؤید ارادة العامد المفرط فی الغسل، فیقید اطلاقهما بصحیح علی بن مهزیار، مع ان الحسن غیر نص فی القضاء، اذ الصلوات الکثیرة مطلقة من حیث الفریضة و النافلة.

و استدل للقول بالصحة مطلقا: بانه صلی صلاة مشروعة مأمورا بها فیسقط الفرض بها، و بحدیث رفع النسیان، و حدیث «۲» لا تعاد الصلاة، و بجملة من النصوص الخاصة: کصحیح «۳» العلاء عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن رجل یصیب ثوبه الشیء ینجسه فینسی ان یغسله فیصلی فیه ثمّ یذکر انه لم یکن غسله أ یعید الصلاة؟ قال (علیه السلام): لا یعید قد مضت الصلاة و کتبت له. و نحوه غیره.

و المستفیضة النافیة للاعادة عن ناسی الاستنجاء کموثق «۴» عمار عن الامام الصادق (علیه السلام): لو ان رجلا نسی ان یستنجی من الغائط حتی یصلی لم یعد الصلاة. و نحوه غیره بدعوی حمل الاخبار المتقدمة بقرینة هذه النصوص علی الاستحباب.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن مقتضی اطلاق دلیل شرطیّة الطهارة انه لم

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من أبواب النجاسات حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۴۲ من أبواب النجاسات حدیث ۳.

(۴) الوسائل باب ۱۰ من أبواب احکام الخلوة حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۲۱

]...[

یصل صلاة مأمورا بها، فلا یسقط الفرض بها.

و أما الثانی: فلما حققناه فی محله من عدم شمول الحدیث لصلاة ما لم یکن النسیان مستوعبا للوقت، اذ ما طرأ علیه النسیان و هو الفرد لا یکون متعلقا للتکلیف، و ما هو متعلق التکلیف و هو الطبیعی لم یطرأ علیه النسیان. و تمام الکلام فی ذلک موکول الی محله. و علیه فالحدیث ایضا یدل علی القول المختار کما لا یخفی.

و اما الثالث: فلأنه و ان دل علی الصحة و عدم لزوم الاعادة مطلقا الا انه لا بد من تقییده بالنصوص المتقدمة.

و أما النصوص: فلأن الجمع المذکور بین نصوص الاعادة و بین النافیة لها لا یکون جمعا عرفیا لان الروایتین المتنافیتین اذا کان النفی و الاثبات فیهما واردین علی شیء واحد بحیث ینفی احدهما ما یثبته الآخر یکونان من المتعارضین و لا یمکن الجمع بینهما، اذ العرف لا یرون احداهما قرینة علی الاخری، بل یرون بینهما التهافت، و المقام من هذا القبیل کما هو الظاهر، فاذاً لا بد من الرجوع الی مرجحات باب المعارضة، و الترجیح مع نصوص الاعادة لوجوه لا- تخفی، مع ان صحیح علی بن مهزیار کما یقید اطلاق نصوص الاعادة یقید اطلاق هذه النصوص.

فتحصل: ان الاقوی هو القول بلزوم الاعادة فی الوقت لا خارجه.

فرعان الاول:

لو نسی النجاسة فذکرها فی اثناء الصلاة

فهل یجب الاعادة ام لا؟ وجهان: قد استدل للاول: بان ذلک مما یقتضیه اطلاق الادلة الدالة علی مانعیة النجاسة و بانه لا دلیل علی المعذوریة بالنسبة الی التذکر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۲۲

و لو لم یتقدم العلم حتی فرغ فلا اعادة

و فیهما نظر: اذ حدیث «۱» لا تعاد الصلاة حاکم علی تلک الادلة، و آن التذکر سیأتی فی الجاهل عدم اعتبار الطهارة فیه.

فالصحیح الاستدلال له بصحیح «۲» ابن سنان فی الدم: و ان کنت رایته قبل ان تصلی فلم تغسله ثمّ رایته بعد و انت فی صلاتک فانصرف فاغسله واعد صلاتک. و نحوه صحیح علی بن جعفر الوارد فی ناسی الاستنجاء.

الثانی:

ناسی الحکم تکلیفا او وضعا

هل هو کناسی الموضوع او کجاهل الحکم ام یجب علیه الاعادة و القضاء؟ وجوه: اقواها الاخیر لإطلاق ما دل علی لزوم الاعادة علی العالم بالنجاسة الذی نسی الغسل المتقدم المقید فی نسیان الموضوع بصحیح علی بن مهزیار، اللهم ان یقال: ان تلک النصوص ظاهرة فی نسیان الموضوع و لا تشمل ناسی الحکم تکلیفا او وضعا.

و لإطلاق ادلة شرطیة الطهارة، اذ هو المرجع بعد تعارض اطلاق ما دل علی لزوم الاعادة. علی العالم بالنجاسة کصحیح ابن سنان المتقدم الشامل لما نحن فیه مع حدیث لا تعاد الصلاة الشامل له ایضا، و تساقطهما لکون النسبة بینهما عموما من وجه لعموم الصحیح لغیر الناسی، و عموم الحدیث لغیر الطهارة.

و دعوی حکومة الحدیث علی ادلة الجزئیة و الشرطیة و منها الصحیح مندفعة بوحدة اللسان فیهما.

حکم الجاهل بالنجاسة

اشارة

و لو لم یتقدم العلم حتی فرغ فلا اعادة مطلقا، و عن المشهور: التفصیل

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۲۳

]...[

بین الجهل بالنجاسة من حیث الحکم بان لم یعلم ان الشیء الفلانی کعرق الجنب من الحرام نجس، او عن جهل بشرطیة الطهارة للصلاة فیعید فی الوقت و خارجه، و بین ما اذا کان جاهلا بالموضوع بان لم یعلم ان ثوبه لاقی الدم مثلا حتی فرغ من صلاته فلا یعید.

و تحقیق القول فی المقام یقتضی التکلم فی مقامین: الاول: فی الجهل بالحکم، الثانی: فی الجهل بالموضوع.

[الجاهل بالحکم]

اما المقام الاول: فقد عرفت انه نسب الی المشهور القول بالبطلان، و عن المحقق الاردبیلی رحمه اللّه و صاحب المدارک و بعض من تأخر عنهما: القول بوجوب الاعادة فی الوقت و عدم وجوب القضاء علیه. و الاقوی عدم وجوب الاعادة و القضاء الا اذا کان جاهلا بسیطا او مرکبا و لکنه کان مقصراً غیر معذور فیعید فی الوقت و یقضی فی خارجه.

و استدل للاول: بان المشروط ینعدم بعدم شرطه، فالصلاة الفاقدة للشرط باطلة غیر مطابقة للمأمور بها فیجب اتیانها فی الوقت و خارجه، اما فی الوقت فواضح، و اما فی خارجه فلأدلة وجوب القضاء علی من فاتته الفریضة.

و بصحیح «۱» ابن سنان: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن رجل اصاب ثوبه جنابة او دم قال (علیه السلام): ان کان علم انه اصاب ثوبه جنابة قبل ان یصلی ثمّ صلی فیه و لم یغسله فعلیه ان یعید ما صلی، و ان کان لم یعلم به فلیس علیه اعادة، و ان کان یری انه

اصابه شیء فنظر فلم یر شیئاً اجزأه ان ینضحه بالماء. فانه باطلاقه یشمل الجاهل بالحکم، بل لعل الجاهل هو المتیقن.

و بمفهوم ما دل علی عدم وجوب الاعادة علی الجاهل بالموضوع. کصحیح «۲»

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من ابواب النجاسات حدیث ۳- ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من ابواب النجاسات حدیث ۳- ۵.

]...[

عبد الرحمن. سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یصلی و فی ثوبه عذرة من انسان او سنور او کلب ا یعید صلاته؟ قال (علیه السلام): ان کان لم یعلم فلا یعید. و نحوه غیره.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن مقتضی القاعدة الاولیة و ان کان ما ذکر الا انه یدل علی عدم وجوب الاعادة حدیث «۱» لا تعاد الصلاة، و هو حاکم علی ادلة الجزئیة و الشرطیة بناء علی ما هو الحق من شموله للجاهل غیر المقصر، و ان المراد من الطهور فیه الذی هو احد ما استثنی الطهارة من الحدث کما ستعرف فی الجزء الخامس من هذا الشرح ان شاء اللّه تعالی.

و دعوی معارضته مع صحیح ابن سنان و النسبة بینهما عموم مطلق بناء علی شمول الحدیث للعالم فیقدم الصحیح علیه، و عموم من وجه بناء علی عدم شموله للعالم لشمول الحدیث لغیر الطهارة من الخبث، و عموم الصحیح للعالم بالحکم فیتعارضان، و حیث ان دلالة کل منهما بالإطلاق فیتساقطان فیرجع الی ادلة الشرطیة، و قد مر انها تقتضی لزوم الاعادة، مندفعة بما سیمر علیک من عدم شمول الصحیح للجاهل بالحکم.

و اما الثانی: فلأن الظاهر من الصحیح بقرینة السؤال علی ما یظهر من الجواب ارادة بیان حکم الصلاة الواقعة فی الثوب الذی اصابه جنابة او دم بعد مفروغیة نجاستهما و مانعیة النجاسة للصلاة، و یؤیده قوله (علیه السلام): و لم یغسله.

و یشهد له قوله فی ذیله: و ان کان یری انه اصابه شیء فنظر فلم یر شیئاً.

و بالجملة: المتدبر فی الروایة یطمئن بان مورد السؤال و الجواب هو العالم بالموضوع و الحکم، و علیه فالمتیقن منه حینئذ هو العالم الناسی، فینطبق مفاده حینئذ

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب القراءة الحدیث ۵.

]...[

مع جملة من النصوص الواردة فی الناسی.

و منه یظهر اندفاع ما ذکره صاحب الجواهر رحمه اللّه و تبعه بعض الاعاظم من ان الجاهل هو المتیقن، اذ من البعید کون العالم موضوعا للسؤال لوضوح وجوب الاعادة علیه.

و اما الثالث: فلأن تلک النصوص لیست بمفهومها فی مقام بیان حکم آخر غیر ما تقتضیه ادلة شرطیة الطهارة، بل تکون ارشادا الیه، و قد مرّ أن الحدیث حاکم علی ادلة الشرطیة، مع ان التمسک باطلاق مفهومها فی غیر محله لعدم کونها فی مقام البیان من هذه الجهة.

و استدل للثانی: بان تکلیف الجاهل بالطهارة قبیح لکونه تکلیفا بما لا یطاق، فالصلاة مع الطهارة فی هذا الحال غیر مأمور بها، و علیه

فان صار عالما فی الوقت یجب علیه الاعادة کما لا یخفی، و اما ان صار عالما بعد الوقت فحیث ان القضاء فرض مستأنف فثبوته یحتاج الی الدلیل، و بما انه لا دلیل علی وجوب قضاء ما لا أمر به فی وقته، فهو غیر مکلف بالقضاء.

و بهذا البیان یظهر اندفاع ما اورده علیه المحقق الهمدانی رحمه اللّه بان عدم التکلیف بالشرط لا ینفی الشرطیة. اذ المراد منه ان کان انه مع عدم التکلیف بالشرط تکون الشرطیة مجعولة فهو غیر صحیح، اذ منشأ انتزاع الشرطیة هو الامر بالشرط، و ان کان ان المشروط بدون الشرط غیر مأمور به فهو لا یکون ردا علی ما ذکره من عدم وجوب القضاء فی الفرض.

و لکن یرد علیه: اولا: ان الجهل و الغفلة لیسا مانعین عن فعلیة التکلیف و انما یمنعان عن تنجزه.

و ثانیا: ان القضاء بمقتضی الادلة یجب فی کل مورد صدق فوت الفریضة، و لا یتوقف ذلک علی کون ما فات مأمورا به بل یصدق الفوت فیما کان ذا ملاک ملزم،

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۲۶

]...[

و ان لم یکن مأمورا به. و تمام الکلام فی محله.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی عدم وجوب الاعادة و القضاء فیما اذا لم یکن الجاهل مقصرا.

الجاهل بالموضوع

و اما المقام الثانی: فالمشهور بین الاصحاب فیما التفت بعد الفراغ من الصلاة او لم یلتفت اصلا صحة الصلاة، و انه لا یجب علیه الاعادة فی الوقت و لا القضاء فی خارجه، و عن الخلاف: قیل: بالاعادة مطلقا.

و عن جماعة من القدماء و المتأخرین کالشیخ فی النهایة فی باب المیاه منها، و ابن زهرة فی الغنیة، و المحقق فی جامع المقاصد، و المصنف رحمه اللّه فی القواعد و غیرهم: وجوب الاعادة فی الوقت لا فی خارجه.

و عن الشهید فی الذکری و صاحب الحدائق: التفصیل بین من شک فاجتهد فی البحث عن الطهارة فلا یعید، و غیره، فیعید.

و ما اختاره المشهور هو الاقوی: و تشهد له جملة من النصوص: کصحیح «۱» عبد الرحمن سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الرجل یصلی و فی ثوبه عذرة من انسان او سنور او کلب ا یعید صلاته؟ قال (علیه السلام): ان کان لم یعلم فلا یعید.

و صحیح «۲» زرارة المعلل عدم وجوب الاعادة بانه کان علی یقین فشک.

و خبر «۳» علی بن جعفر (علیه السلام) عن اخیه (علیه السلام): عن الرجل:

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من ابواب النجاسات حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۴۱ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

(۳) الوسائل باب ۴۰ من ابواب النجاسات حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۲۷

]...[

احتجم فاصاب ثوبه دم فلم یعلم به حتی اذا کان من الغد کیف یصنع؟ فقال (علیه السلام): ان کان راه فلم یغسله فلیقض جمیع ما فاته

علی قدر ما کان یصلی و لا ینقص منه شیء، و ان کان راه و قد صلی فلیعتد بتلک الصلاة ثمّ لیغسله.

و خبر «۱» ابی بصیر: فیمن صلی فی ثوب فیه جنابة رکعتین ثمّ علم قال (علیه السلام): علیه ان یبتدأ الصلاة قال: و سألته عن رجل صلی و فی ثوبه جنابة او دم حتی فرغ من صلاته ثمّ علم قال (علیه السلام): مضت صلاته «۲». و صحیح ابن مسلم: فیمن یری فی ثوب اخیه دما و هو یصلی قال (علیه السلام): لا یؤذنه حتی ینصرف. و نحوها غیرها.

و دعوی معارضة هذه النصوص مع صحیح «۳» وهب بن عبد ربه عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): فی الجنابة تصیب الثوب و لا یعلم بها صاحبه فیصلی فیه ثمّ یعلم بعد قال (علیه السلام): یعید اذا لم یکن علم.

و خبر «۴» ابی بصیر عنه (علیه السلام): عن رجل صلی و فی ثوبه بول او جنابة فقال (علیه السلام): علم به او لم یعلم فعلیه الاعادة اعادة الصلاة اذا علم. و علیه فاما ان یقدم الخبران فیثبت القول الثانی، او تحمل لاجلهما النصوص المتقدمة علی نفی القضاء فیثبت القول الثالث، مندفعة بان مقتضی الجمع بین النصوص حمل الخبرین علی الاستحباب، مع انه لو سلم عدم امکان الجمع یتعین طرح الخبرین لأکثریة تلک النصوص و اصحیتها و اشهریتها، و الجمع بحمل نصوص نفی الاعادة علی نفی القضاء و حمل الخبرین علی الاعادة فی الوقت جمع تبرعی لا شاهد له، و تقیید

---

(۱) الوسائل باب ۴۰ من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۰ من ابواب النجاسات حدیث ۱- ۸.

(۳) الوسائل باب ۴۰ من ابواب النجاسات حدیث ۱- ۸.

(۴) الوسائل باب ۴۰ من ابواب النجاسات حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۲۸

]...[

الخبرین اولا بما دل علی نفی القضاء، ثمّ تقیید النصوص السابقة بهما غیر صحیح، اذ لا دلیل علی نفی خصوص القضاء، بل نصوص النفی بین ما یکون مطلقا، و ما یکون نصاً فی نفی الاعادة فی الوقت فراجع.

مع ان هذا النحو من الجمع و التقیید ایضاً لا یکون جمعا عرفیا، اذ لا وجه لتقیید احد المتعارضین بما یکون اخص منه، ثمّ ملاحظة النسبة بینه و بین معارضه کما حققناه فی محله، مع ان جملة من نصوص نفی الاعادة آبیة عن الحمل علی نفی القضاء، لاحظ صحیح زرارة و خبر ابی بصیر و صحیح ابن مسلم المتقدمة، فیتعین حمل الخبرین علی الاستحباب، مع ان احتمال سقوط کلمة لا فی صحیح وهب قوی، اذ ذکر الشرطیة مع عدم ارادة المفهوم کما فی الصحیح حیث ان الاعادة مع العلم اولی لا یوافق القواعد، کما انه یحتمل قویا أن کون قوله (علیه السلام) فی خبر ابی بصیر (علم به او لم یعلم) تشقیقا لموضوع الحکم، و قوله (فعلیة الاعادة) بیانا لأحد الشقین بالمنطوق و للآخر بالمفهوم، و علیه فیوافق مفادهما مع مفاد النصوص المتقدمة.

و قد استدل للقول الرابع بجملة من النصوص:

منها: «۱» خبر میمون الصیقل عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن رجل اصابته جنابة باللیل فاغتسل وصلی فلما اصبح نظر فاذا فی ثوبه جنابة فقال (علیه السلام): الحمد للّه الذی لم یدع شیئا الا و قد جعل له حداً، ان کان حین قام نظر فلم یر شیئا فلا اعادة علیه، و ان کان حین قام لم ینظر فعلیة الاعادة.

و منها: حسن «۲» میسر: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): امر الجاریة فتغسل ثوبی من المنی فلا تبالغ فی غسله فاصلی فیه فاذا هو یابس قال (علیه السلام): اعد

(۱) الوسائل باب ۴۱ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۲۹

]...[

صلاتک اما انک لو کنت غسلت انت لم یکن علیک شیء.

و منها: صحیح «۱» ابن مسلم عن الصادق (علیه السلام): ان رأیت المنی قبل أو بعد ما تدخل فی الصلاة فعلیک الاعادة- اعادة الصلاة- و ان انت نظرت فی ثوبک فلم تصبه ثمّ صلیت فیه و روایته بعد فلا اعادة علیک.

و فی الجمیع نظر: اذ خبر میمون مضافا الی ضعف سنده لجهالة حال میمون یکون مورده من اطراف العلم الاجمالی اذ الظاهر من السؤال کون مورده الجنابة غیر العمدیة، و علیه فیدل علی لزوم الفحص الموجب لخروج الثوب عن اطراف الشبهة المحصورة فیکون اجنبیا عن المقام.

و حسن میسر: یدل علی التفصیل فی مورد کشف الخلاف فیما لو علم قبل الصلاة بالنجاسة بین ما لو غسل بنفسه و ما لو غسله الغیر، فلا ربط له بما اذا لم یعلم بها قبل الصلاة.

و الصحیح: و ان لا ینکر ظهوره فی ما استدل به له، الا انه یعارضه ما فی صحیح «۲» زرارة: قلت: فهل علی ان شککت انه اصابه شیء ان انظر فیه؟ قال (علیه السلام): لاو لکنک انما تریدأن تذهب بالشک الذی وقع فی نفسک. الدال علی انحصار ثمرة النظر فی ذهاب الشک، اذ لو کان عدم الاعادة مع انکشاف الحال مترتبا علی النظر کان المتعین التنبیه علیه، بل کان الاولی الامر به ارشادا الی عدم الوقوع فی کلفة الاعادة، و ما فیه من تعلیل عدم الاعادة فی صورة النظر بانه کان علی یقین فشک، و لاجلهما ترفع الید عن ظهور الشرطیة الثانیة فی المفهوم. و علیه فیکون ذکر الشرط جاریا مجری الغالب، حیث ان کل من شک فی اصابة الجنابة الی ثوبه ینظر

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الاستبصار ج ۱ ص ۹۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۳۰

]...[

الیه لتحقیق الحال.

فتحصل: ان الاقوی عدم لزوم الاعادة فی الوقت و الا القضاء فی خارجه. هذا کله فیما لو التفت بعد الصلاة.

الالتفات فی اثناء الصلاة

و اما ان التفت فی اثناء الصلاة ففیه صور:.

الاولی: ما لو علم سبقها علی الصلاة.

الثانیة: ما لو علم حدوثها فی الاثناء، و ان بعض ما أتی به من صلاته وقع مع النجاسة کما لو کان فی الرکعة الثالثة و علم ان الثوب الذی لبسه من الرکعة الثانیة نجس.

الثالثة: ما لو علم حدوثها فی الاثناء مع العلم بعدم اتیان شیء من اجزائها مع النجاسة او الشک فی ذلک.

اما الصورة الاولی: فمقتضی القاعدة و ان کان صحة الصلاة، و لا وجه لتوهم البطلان اذ الاجزاء السابقة الواقعة مع النجاسة لا تکون باطلة کما تشهد له النصوص المتقدمة الدالة علی عدم بطلان الصلاة اذا وقعت مع النجاسة و التفت بعد الفراغ، اما بالفحوی او بالاطلاق لشمولها لما وقع بعض تلک الصلاة معها کما لو لبس الثوب النجس فی وسط الصلاة، و اما الآنات المتخللة فمضافا الی انه لا دلیل علی اعتبار الطهارة الخبثیة فیها اذ الدلیل انما دل علی اعتبارها فی الصلاة و هی لیست منها، تدل علی عدم اعتبارها نصوص الرعاف و ما دل علی صحة الصلاة اذا علم حدوثها فی الاثناء.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۳۱

]...[

و لکن یدل علی فساد الصلاة فی الفرض صحیح «۱» ابن مسلم عن الصادق (علیه السلام): ان رایت المنی قبل او بعد ما تدخل فی الصلاة فعلیک الاعادة- اعادة الصلاة-.

و خبر «۲» ابی بصیر: فیمن صلی فی ثوب فیه جنابة رکعتین ثمّ علم قال (علیه السلام): علیه ان یبتدئ الصلاة.

و صحیح «۳» زرارة و فیه: قلت: ان رایته فی ثوبی و انا فی الصلاة؟ قال (علیه السلام): تنقض الصلاة و تعید اذا شککت فی موضع منه ثمّ رایته. و نحوها غیرها.

و نسب الی المشهور صحة الصلاة و عدم وجوب الاعادة الا- اذا لم یمکن النزع او التطهیر او التبدیل، و استدل له بموثق «۴» ابن سرحان عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): فی الرجل یصلی فأبصر فی ثوبه دما قال (علیه السلام): یتم.

و خبر «۵» عبد اللّه بن سنان عنه (علیه السلام): ان رایت فی ثوبک دما و انت تصلی و لم تکن رایته قبل ذلک فأتم صلاتک فإذا انصرفت فاغسله. بدعوی ان الجمع بینهما و بین النصوص المتقدمة یقتضی حملها علی ما اذا لم یمکن نزع الثوب او تطهیره او تبدیله، و حمل الخبرین علی صورة امکانه بشهادة «۶» حسن ابن مسلم: قلت له: الدم یکون فی الثوب علی و انا فی الصلاة قال: ان رایته و علیک ثوب غیره فاطرحه و صل فی غیره، و ان لم یکن علیک ثوب غیره فامض فی صلاتک و لا- إعادة علیک و ما لم یزد علی مقدار الدرهم فلیس بشیء رایته قبل او لم تره. فانه بمنطوق شرطیة الاولی تقید تلک النصوص، و بمفهومها یقید الخبرین.

---

(۱) الوسائل باب ۴۱ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من أبواب النجاسات حدیث ۴- ۱- ۲- ۳.

(۳) الوسائل باب ۴۴ من أبواب النجاسات حدیث ۴- ۱- ۲- ۳.

(۴) الوسائل باب ۴۴ من أبواب النجاسات حدیث ۴- ۱- ۲- ۳.

(۵) الوسائل باب ۴۴ من أبواب النجاسات حدیث ۴- ۱- ۲- ۳.

(۶) الوسائل باب ۳۰ من أبواب النجاسات حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۳۲

]...[

و فیه: ان ما دل علی البطلان اخص من هذه النصوص الثلاثة الاخیرة، و مقتضی الجمع بینها حملها علی صورة احتمال وقوع النجاسة فی الاثناء. هذا کله مع سعة الوقت للاعادة.

و أما مع ضیق الوقت فمع عدم ادراک رکعة لو قطعها و بدل ثوبه او طهره لا شبهة فی صحة صلاته، اذ (الصلاة لا تدع بحال)، و اما مع ادراکها فالمتعین القطع و التبدیل او التطهیر.

و دعوی انصراف نصوص وجوب الاعادة عن مثل الفرض عهدة اثباتها علی مدعیها.

فان قلت: انه لأهمیة الوقت من الطهارة الخبثیة یسقط اعتبار الطهارة اذا ادت رعایتها الی فوات الصلاة فی الوقت کما فی المقام.

قلت: اولا- ستعرف فی الجزء الرابع من هذا الشرح ان التنافی بین الاوامر الضمنیة لا- یکون من باب التزاحم، بل انما یرجع الی التعارض، و یظهر ان شاء اللّه تعالی فی محله أن مقتضی القاعدة سقوط اطلاق دلیل کل من الجزءین او الشرطین لو کان لهما اطلاق و الرجوع الی الاصل و هو هاهنا التخییر کما لا یخفی.

و ثانیا: انه قبل الاتیان بما وقع من الاجزاء لم یکن التنافی ثابتا لامکان الصلاة مع الثوب الطاهر.

و علیه فما اتی به محکوم بالبطلان بمقتضی الادلة.

و اما الصورة الثانیة: فالأقوی فیها صحة الصلاة لما عرفت من ان الصحة فی هذه الفروض مما تقتضیه القاعدة، و نصوص البطلان مختصة بالصورة السابقة، و تشهد لها مضافاً الی ذلک اطلاق نصوص الصحة الآتیة فی الصورة الثالثة، بل لا یبعد دعوی ان تلک النصوص تختص بهذه الصورة، اذ لا یوجد مورد یشک فی وقوع النجاسة فی الاثناء، او من الاول، و لا یعلم بوقوع بعض الاجزاء مع النجاسة. و بذلک یظهر

]...[

ضعف ما افتی به فقیه عصره فی عروته و تبعه جملة ممن تأخر عنه من البطلان فی الفرض.

و اما الصورة الثالثة: فلا خلاف فی الصحة فیها، و تشهد لها نصوص الرعاف کصحیح «۱» الحلبی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سألته عن الرجل یصیبه الرعاف و هو فی الصلاة فقال (علیه السلام): ان قدر علی ماء عنده یمینا و شمالا او بین یدیه و هو مستقبل القبلة فلیغسله عنه ثمّ لیصل ما بقی من صلاته، و ان لم یقدر علی ماء حتی ینصرف بوجهه او یتکلم فقد قطع صلاته. و نحوه غیره.

و صحیح «۲» زرارة و فیه قلت: ان رایته فی ثوبی و انا فی الصلاة؟ قال (علیه السلام): تنقض و تعید اذا شککت فی موضع منه ثمّ رایته، و ان لم تشک ثمّ رایته رطبا قطعت الصلاة و غسلته ثمّ بنیت علی الصلاة لانک لا تدری لعله شیء اوقع علیک. و حسن ابن مسلم المتقدم و نحوها غیرها.

و علیه فان امکن التطهیر او التبدیل یتمها بعده و الا یستأنف صلاته، اذ لا دلیل علی سقوط شرطیة الطهارة بالنسبة الی الاجزاء الباقیة، بل یدل علیه الامر بتطهیر الثوب فی صحیح زرارة لکونه ظاهرا فی الارشاد الی اعتبار الطهارة فیها، و النصوص الواردة فی الرعاف المتقدم بعضها.

مسألة [فیما لو غسل ثوبه و علم بطهارته ثمّ صلی و تبین بعده بقاء النجاسة]

لو غسل ثوبه النجس و علم بطهارته ثمّ صلی فیه، و بعد ذلک تبین له بقاء

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب قواطع الصلاة حدیث ۶.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

نجاسته، او شک فیها بعد العلم بها بنحو الشک الساری فصلی فانکشف ثبوتها، او اخبره الوکیل بطهارته، او شهدت البینة بتطهیره ثمّ تبین الخلاف فهل یحکم بصحة الصلاة او بطلانها، او یفصل بین الموارد؟ وجوه و اقوال: اقواها الاخیر، اذ مقتضی القاعدة و ان کان الصحة مطلقا، اما لصدق کونه غیر عالم بالنجاسة قبل الصلاة الذی هو الموضوع لوجوب الاعادة و عدم صدق العالم بها قبلها علیه، او لصدقهما معا و سقوط ما دل علی وجوب الاعادة فی الاول، و ما دل علی عدم الوجوب فی الثانی للتعارض بینهما و الرجوع الی حدیث لا تعاد الصلاة «۱» بناء علی ما هو الحق من ان المراد من الطهور فی المستثنی الطهارة الحدثیة الا انه یدل علی التفصیل. حسن «۲» میسر: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام) آمر الجاریة فتغسل ثوبی من المنی فلا تبالغ فی غسله فاصلی فیه فاذا هو یابس قال (علیه السلام): اعد صلاتک اما انک لو کنت غسلت انت لم یکن علیک شیء. فان مقتضی منطوق الجملة الثانیة الصحة فی الفرض الاول، و مقتضی مفهومها الفساد فی الفرض الثالث و الرابع، کما ان الجملة الاولی تدل علیه فی الفرض الثالث.

و أما الثانی: فهو خارج عن مورد الروایة، اذ الظاهر کون مورده ما لو کان الامر بالغسل منجزا قبل الصلاة.

و دعوی ان الروایة واردة للردع عن العمل بأصالة الصحة فلزوم الاعادة یکون لذلک، مندفعة بان المورد اذا لم یکن مجری لأصالة الصحة کان المتعین النهی عن الدخول فی الصلاة و الأمر بالاعادة حتی مع عدم انکشاف الخلاف.

فان قلت: ان الجملة الثانیة مسوقة لبیان انه لا ینکشف الخلاف مع غسله

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب القراءة حدیث ۵.

(۲) الوسائل باب ۱۸ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

بنفسه لا عدم لزوم الاعادة مع انکشافه، و علی ذلک فمقتضی الجملة الاولی لزوم الاعادة فی جمیع الفروض.

قلت: ان الظاهر منه التفصیل بین الموردین فی مفروض السؤال و هو انکشاف الخلاف، مع انه لا تلازم بین الغسل بنفسه و عدم انکشاف الخلاف کی یصح التعبیر عن احدهما بالآخر.

فتحصل: ان الاقوی هی الصحة فی الفرضین الاولین و البطلان فی الاخیرین.

فصل فی المطهرات

اشارة

و هی امور: الاول:

الماء

اشارة

و قد تقدم فی اول هذا الکتاب ما یمکن ان یستدل به لمطهریة الماء، کما انه قد عرفت فی مبحث المیاه انه کما یطهر غیره یطهر نفسه ایضا مع الامتزاج، فراجع ما ذکرناه.

و یشترط فی التطهیر به امور بعضها شرط فی کل من القلیل و الکثیر، و بعضها مختص بالاول، او ذهب جماعة الی اختصاصه به.

شرائط التطهیر بالماء [فی القلیل و الکثیر]

اشارة

اما الاول: فمنها:

زوال العین

بلا خلاف، لان ملاقاة العین کما توجب النجاسة حدوثاً توجبها بقاء، بمعنی انها اذا کانت باقیة تکون النجاسة باقیة، نعم بقاء الاثر بمعنی اللون و الطعم و نحوهما لا یضر اجماعا حکاه جماعة، و عن المنتهی: وجوب ازالة اللون دون الرائحة، و عن نهایة الاحکام: وجوب ازالة الرائحة و عدم وجوب ازالة اللون اذا کان عسر الزوال، و عن القواعد: وجوب ازالتهما مع عدم العسر فیها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۳۶

]...[

اقول: یظهر من التدبر فی کلمات هؤلاء الاساطین انهم لم یخالفوا المشهور، اذ الظاهر ان مرادهم انه فی صورة بقاء احد الوصفین بنحو یلازم بقاء النجاسة عرفا یحکم بالنجاسة، و هذا مما لا إشکال فیه.

و کیف کان: فیشهد للمشهور مضافا الی انه المستفاد من النصوص الواردة فی الموارد الخاصة مثل ما ورد فی تطهیر الثوب من دم الحیض من الامر بصبغ الثوب بمشق حتی یختلط: کخبر «۱» علی بن حمزة عن العبد الصالح: سألته أم ولد لأبیه فقالت: اصاب ثوبی دم الحیض فغسلته لم یذهب اثره فقال (علیه السلام): اصبغیه بمشق حتی یختلط. و نحوه غیره.

و ما ورد فی الاستنجاء: کخبر «۲» ابن المغیرة عن الحسن قال: قلت له: ان للاستنجاء حداً؟ قال (علیه السلام): لا حتی ینقی ما ثمة قلت: فانه ینقی ما ثمة و تبقی الریح؟ قال (علیه السلام): الریح لا ینظر الیها.

و مرسل «۳» الصدوق: سئل الرضا (علیه السلام) عن الرجل یطأ فی الحمام و فی رجله الشقاق- الی ان قال- و یستنجی فیجد الریح من اظفاره و لا یری شیئا فقال (علیه السلام): لا شیء علیه من الریح و الشقاق بعد غسله.

و یشهد له ایضاً اطلاق ادلة التطهیر الظاهرة فی انه لیس للشارع فی کیفیة التطهیر طریق مخصوص، بل اعتمد علی ما علیه بناء العرف فی التنظیف من القذارات الصوریة و السیرة المستمرة.

و استدل لعدم حصول الطهارة ما دام الاثر یکون موجودا: بانه لاستحالة

---

(۱) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۳ من أبواب احکام الخلوة حدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۵ من أبواب النجاسات حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۳۷

]...[

انتقال العرض من محل الی محل آخر یستکشف من بقاء الاثر من اللون او الریح او الطعم بقاء عین النجس.

و فیه: ان المدار فی الاحکام الشرعیة لیس علی الدقة العقلیة بل علی نظر اهل العرف و لا شبهة فی انهم قد یرون بقاء الوصف مع زوال العین، و حیث ان الاوصاف بأنفسها لیست نجسة و لا منجسة فلا محالة یبنی علی ارتفاع النجاسة فی الفرض.

و منها:

طهارة الماء

بلا خلاف، و تشهد له النصوص الکثیرة الواردة فی الابواب المتفرقة منها الواردة فی الماء القلیل الملاقی للنجس المتضمنة للأمر بإراقته و عدم استعماله و التطهیر به. فراجع.

و القاعدة العقلائیة: الفاقد للشیء لا یکون معطیا له.

و ما دل علی ان المتنجس المائع یوجب تنجس ملاقیه. هذا کله مضافا الی عدم شمول نصوص التطهیر بالماء له، اذ مضافا الی عدم الاطلاق لها من هذه الجهة تکون مختصة بالطاهر بقرینة الارتکاز العرفی.

و منها:

اطلاقه

لما عرفت من ان المضاف لا یکون مطهراً و قد تقدم فی ذلک المبحث حکم ما لو صار الماء مضافا حین الغسل فلا نعید. و عن جماعة: اعتبار عدم تغیر الماء بعین النجاسة فی احد الاوصاف الثلاثة، بل عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیه.

و استدل له: بان الماء المتغیر نجس کما مر و حقق فی محله، و النجس لا یکون مطهراً.

و فیه: ان القادح هو النجاسة قبل الاستعمال، و اما النجاسة بعد الاستعمال الحاصلة به فلا تکون مانعة عن التطهیر کما عرفت فی مبحث المیاه، نعم ما ذکرناه فی وجه طهارة المتخلف منه بعد الغسلة الاخیرة فی بحث الماء المستعمل لا یجری فی المقام، اذ الماء المتغیر محکوم بالنجاسة بنفسه، و علیه فیوجب تنجیس المحل فلا یوجب

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۳۸

]...[

طهارته.

و لکن بناء علی ان المطهر الغسل بعد زوال العین اعتبار هذا القید فی غیر محله، اذ مع وجود عین النجاسة فی المغسول لا یکون غسله مطهراً له، اذ الغسلة المزیلة غیر مطهرة، و مع عدم وجودها لا یتصور تغیر الماء بأوصاف عین النجاسة و التغیر بغیر اوصافها لا یوجب النجاسة کما عرفت فی مبحث الماء المتغیر.

شرائط التطهیر بالقلیل

اشارة

و اما القسم الثانی فهو امور: الاول:

ورود الماء علی المتنجس

علی المشهور، بل عن الجواهر: لم اجد من جزم بخلافه، و عن الشهید: عدم اعتباره، بل عن المفاتیح: دعوی الشهرة علیه. و الاقوی ذلک، و یشهد له مضافا الی عدم الدلیل علی اعتباره فیتعین الرجوع الی اطلاق الامر بالغسل. صحیح «۱» ابن مسلم: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن الثوب یصیبه البول قال (علیه السلام): اغسله فی المرکن مرتین، فان غسلته فی ماء جار فمرة واحدة.

و دعوی حمله علی کون المرکن کراً کما تری، کما ان دعوی حمله علی ما لو وضع الثوب فی المرکن اولا- ثمّ اورد الماء علیه، یدفعها ان ذلک خلاف المتعارف فی الغسل فی المرکن، و یأباه سیاق ذیله، و ابعد منهما حمل الغسل فیه علی ارادة التنظیف لا التطهیر.

و استدل للقول الاول: بانصراف نصوص التطهیر الی المتعارف من الغسل بنحو الورود، و بما تضمن الامر بالصب الظاهر فی الورود، و بان ادلة الغسل بالماء

---

(۱) الوسائل باب ۲ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

القلیل تنافی مع ما دل علی انفعال الماء القلیل بعد مفروغیة ان النجس لا یطهر، و هی بین مطلق شامل له و للکثیر، و بین ما اختص به، اما الاول فالنسبة بینه و بین ما دل علی الانفعال عموم من وجه فیتساقطان بعد التعارض و یرجع الی استصحاب النجاسة، و اما الثانی و هو الاجماع و الضرورة فیقتصر فیه علی المتیقن و هو صورة الورود ای ورود الماء علی المتنجس، فلا دلیل علی حصول الطهارة فی صورة کون الماء موروداً و الاصل یقتضی عدمه.

و فی الجمیع نظر: اما الانصراف: فلما عرفت مرارا من ان الشیوع و التعارف لا یوجب الانصراف الذی یعول علیه فی رفع الید عن الاطلاق.

و أما ما تضمن الامر بالصب: فلیس له مفهوم یوجب تقیید المطلقات و منطوقه لا ینافی الاطلاق حتی یکون قرینة علی رفع الید عنه، و لعله یکون الامر به لکونه اسهل فی مورده و هو الجسد کما لا یخفی او لحفظ الفضالة عن الانفعال او غیرهما.

و أما الثالث: فمضافا الی ما عرفت من ان النجاسة الحاصلة من الاستعمال لا تکون مانعة عن حصول الطهارة، صحیح ابن مسلم یکون اخص من دلیل انفعال القلیل و عدم مطهریة المتنجس لاختصاصه کما عرفت بالقلیل، و حیث لا ریب فی ان اطلاق الخاص یقدم علی عموم العام و هو باطلاقه یشمل صورة کون الماء موروداً، فیتعین البناء علی تقیید اطلاق دلیل احدی تینک القاعدتین.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی عدم اعتبار الورود.

اعتبار تعدد الغسل فی المتنجس بالبول الثانی:

التعدد فی بعض المتنجسات

کالمتنجس بالبول و کالظروف.

اما الظروف المتنجسة فسیأتی الکلام فیها عند تعرض المصنف (رحمه اللّه)

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۴۰

]...[

لها، و اما المتنجس بالبول فالمشهور بین المتأخرین بل عن المعتبر نسبته الی علمائنا: لزوم غسله مرتین فی تطهیره بالماء القلیل و عدم لزومه فی تطهیره بالماء الکثیر.

فالکلام یقع فی مقامین: الاول:

فی التطهیر بالماء القلیل

اشارة

، و قد عرفت ان المشهور لزوم الغسل مرتین، و عن المبسوط و المنتهی و البیان و غیرها: الاکتفاء بالمرة، و عن المدارک و المعالم: الاکتفاء بها فی البدن.

و الاول اقوی، و تشهد له جملة من النصوص کصحیح: ابن مسلم المتقدم، و حسن «۱» الحسین بن ابی العلاء: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن البول یصیب الجسد قال (علیه السلام):، صب علیه الماء مرتین، فإنما هو ماء و سألته عن الثوب یصیبه البول قال (علیه السلام): اغسله مرتین.

و صحیح «۲» البزنطی: سألته عن البول یصیب الجسد قال (علیه السلام): صب علیه الماء مرتین. و نحوها غیرها.

و استدل للثانی: بإطلاق ما تضمن الامر بالغسل، و باصالة البراءة، و بالمرسل روی: انه یجزی ان یغسل بمثله من الماء اذا کان علی رأس الحشفة و غیره، و بخبر الحسین المتقدم علی ما رواه فی الذکری بزیادة قوله (علیه السلام): الاولی للازالة و الثانیة للانقاء.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلتعین تقییده بما دل علی لزوم غسله مرتین، و منه یظهر ما فی اصالة البراءة اذ الاصل لا یقاوم الدلیل، و المرسل ضعیف لا یعتمد علیه، و الزیادة المرویة عن الذکری غیر ثابتة، و عن المعالم: لم ار لهذه الزیادة اثراً فی کتب

---

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب النجاسات حدیث ۴.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب النجاسات حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۴۱

]...[

الحدیث الموجودة الآن بعد التصفح بقدر الوسع، و اما القول الاخیر فیدفعه صحیح البزنطی و حسن الحسین المتقدمان، و دعوی عدم حجیتهما کما تری.

و مقتضی اطلاق النصوص عدم الفرق بین بول الآدمی و غیره، و دعوی انصراف الاطلاق الی بول الآدمی لعدم تعارف وصول غیره الی الثوب و البدن، ممنوعة لما مر مرارا من ان التعارف لا یوجب الانصراف الذی یعول علیه فی رفع الید عن الاطلاق، مع ان وصول بعض اقسامه لیس نادراً کبول الهرة.

و منه یظهر ضعف التمسک باطلاق قوله (علیه السلام): اغسل ثوبک من ابوال ما لا یؤکل لحمه. لتعین تقییده بالنصوص المتقدمة.

ثمّ ان مورد النصوص و ان کان الثوب و البدن الا انه لا ریب فی التعدی عنهما الی غیرهما بقرینة الارتکاز العرفی.

ثمّ انه هل یکتفی بالغسلة المزیلة ام لا بد أن تکون الغسلتان غیر الغسلة المزیلة للعین؟ وجهان بل قولان.

قد استدل للثانی: بانصراف النصوص الی غیرها، و بقوله (علیه السلام) حتیه ثمّ اغسلیه.

و فیهما نظر: اذ الانصراف ممنوع، و الامر بالحت محمول علی الاستحباب او علی الارشاد الی ان الحت قبل الغسل ارفق فی التطهیر لعدم وجوبه قطعا.

و یشهد للقول الاول: مضافا الی اطلاق النصوص قوله (علیه السلام) فی حسن الحسین المتقدم صب علیه الماء مرتین فانما هو ماء. فانه یدل علی کفایة المرتین مع وجود عین البول، فالاقوی کفایة الغسلة المزیلة و احتسابها من الغسلات المطهرة، فلا فرق بین وجود العین و عدمها بان صار البول جافا فی وجوب الغسل مرتین.

و ما عن المصنف من عدم وجوبه مرتین فی الثانی یدفعه اطلاق النصوص و دعوی ان المتبادر الی الذهن من الامر بصب الماء مرتین کون الاولی للازالة بلا دخل

]...[

له فی التطهیر کما یشهد له الزیادة المذکورة فی الذکری فی ذیل خبر الحسین المتقدم؟ مندفعة بمنع التقیید بأمثال هذا التبادر الناشئ عن الحدس، مضافا الی استلزامه حمل النصوص علی صورة وجود العین و هو خلاف الغالب. و حمل الامر بالصب فی کلام الشارع علی الحکم العرفی و هو کما تری.

و قد یتوهم کفایة المرتین و ان تحققت الازالة بالاخیرة تمسکا باطلاق النصوص.

و فیه: مضافا الی عدم بقاء البول بعد الغسلة الاولی: انه لو سلم ذلک بما انه تکون عین النجس موجودة بعد الغسلة الاولی، فمقتضی اطلاق النصوص غسل ملاقیها مرتین.

بول الرضیع

هذا کله فی بول غیر الرضیع، و اما بول الرضیع غیر المتغذی فلا خلاف فی أخفیة نجاسته عن نجاسة بول غیره، و ثبوت الفرق بین کیفیة تطهیر ملاقیه و تطهیر ملاقی سائر الابوال کما تشهد له جملة من النصوص:.

کمصحح «۱» الحلبی: سالت ابا عبد اللّه (علیه السلام) عن بول الصبی قال (علیه السلام): تصب علیه الماء فان کان قد اکل فاغسله بالماء غسلًا و الغلام و الجاریة فی ذلک شرع سواء.

و حسن الحسین بن ابی العلاء المتقدم و فیه: و سألته عن الصبی یبول علی الثوب قال (علیه السلام): تصب علیه الماء قلیلا ثمّ تعصره. و نحوهما غیرهما.

انما الکلام فی ان الفرق بینهما هل هو فی اعتبار التعدد فی غیره و عدم اعتباره

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

]...[

فیه کما عن المحقق و جماعة من المتقدمین، او انه انما یکون فی کفایة الرش و النضح فیه و لزوم الغسل فی غیره کما عن جماعة، او

انه انما یکون فی عدم لزوم عصر الثیاب او ما یفید فائدته فیه و لزومه فی غیره کما عن آخرین.

اقول: اما عدم اعتبار التعدد فیه فهو و ان کان قویا کما یشهد له الحسن اذ ذکر العدد فی بول غیره و عدم ذکره فیه ظاهر فی عدم الاعتبار، و علیه فالنصوص المتضمنة لذکر العدد غیر الحسن اما لا تشمل بول الصبی او انه لأخصیة الحسن عنها تقیّد به. فما عن کشف الغطاء من تعین المرتین فیه لتلک النصوص ضعیف، و اضعف منه التمسک باستصحاب النجاسة، اذ الاصل لا یعتمد علیه مع وجود الدلیل، الا ان الظاهر من المصحح المتضمن لاعتبار الغسل فی غیره و الصب فیه ثبوت الفرق بینهما من غیر هذه الجهة ایضاً.

و الذی یظهر لی بعد التدبر فی النصوص ثبوت الفرق بینهما باعتبار الجریان و الانفصال و العصر فی الغسل و عدمه فی الصب، اذ معنی الصب لغة: هو الاراقة و السکب، و عرفا: هو الاستیلاء و الغلبة، و هذا بخلاف الغسل، فان المأخوذ فی مفهومه الانفصال و الجریان و العصر کما لا یخفی و اعتبار الغسل فی بول الرجل لا یوجب حمل الصب فی هذه النصوص علی الغسل من جهة تضمن جملة من الاخبار للامر بالصب علیه مرتین، لان الصب اعم من الغسل، فاعتباره فی مورد لاجل ادلة اخر لا یستلزم اعتباره فی جمیع موارد اعتبار الصب.

و اما «۱» موثق سماعة: سألته عن بول الصبی یصیب الثوب فقال: اغسله قلت: فان لم اجد مکانه؟ قال (علیه السلام): اغسل الثوب کله. فیتعین تقیید اطلاقه بمصحح الحلبی المتقدم فیحمل علی المتغذی او حمل الامر بالغسل علی ارادة الارشاد

---

(۱) الوسائل باب ۳ من أبواب النجاسات حدیث ۳.

]...[

الی النجاسة بقرینة ما دل علی کفایة الصب و عدم لزوم الغسل.

و اما النبویان العامیان الظاهران فی کفایة النضح: فبناء علی کون النضح و الصب مترادفین کما صرح بذلک جماعة منهم صاحب الحدائق لا کلام، و اما بناء علی کونه اعم من الصب کما عن المدارک التصریح به فحیث انهما ضعیفان سنداً و الاصحاب اعرضوا عنهما و لم یعملوا بهما فلا یعتمد علیهما و یتعین طرحهما.

الاکتفاء بالمرة فی عامة النجاسات

ثمّ ان هذا الحکم و هو لزوم التعدد هل یختص بالمتنجس بالبول کما هو المنسوب الی الاکثر، او یعم المتنجس بسائر النجاسات مطلقا کما عن الشهید و المحقق و غیرهما و فی طهارة الشیخ الاعظم، او اذا کان له قوام و ثخن کالمنی کما عن المصنف فی التحریر؟ وجوه: اقواها الاول لإطلاق الامر بالغسل فی النجاسات کقوله (علیه السلام) فی المنی (ان عرفت مکانه فاغسله) و فی الدم (ان اجتمع قدر حمصة فاغسله) و نحوهما ما ورد فی سائر النجاسات.

و دعوی ان الامر بالغسل فی هذه النصوص انما سیق لبیان اصل النجاسة و یکون ارشادا الیها فلا تدل هذه النصوص علی کفایة مطلق الغسل فی التطهیر لعدم کونها مسوقة لبیانها، مندفعة بان الامر بالغسل و ان لم یکن نفسیا استقلالیا و لکن الظاهر کونه نفسیا شرطیا لا إرشادیا الی النجاسة، مع ان ارشادیته الی النجاسة علی فرض تسلیم کونه ارشادا الیها انما تستفاد من دلالته علی وجوب الغسل لا ان المراد من قوله اغسله انه نجس کی لا یدل علی مطهریة الماء و انه المجزی فی حصول الطهارة کما لا یخفی.

و علیه فلا مانع من التمسک باطلاقه، و اضعف منها دعوی اهمال هذه

]...[

النصوص، اذ لو سلمت فی بعضها فلا نسلم فی جمیعها، مع ان الشک فی کونها فی مقام البیان یکفی فی الحکم بثبوت الاطلاق کما حققناه فی محله.

هذا فی المتنجس بالنجاسة التی یکون لدلیل التطهیر منها اطلاق، و اما ما لیس لدلیله ذلک کالمتنجس بالمتنجس بالبول فیثبت فیه عدم لزوم التعدد بعدم القول بالفصل، و باطلاق ما ورد فی التطهیر عن مطلق النجاسات، و هی الروایتان المتقدمتان فی مبحث تنجیس المتنجس.

و موثق «۱» عمار فی المکان القذر: لا تصل فیه حتی تغسله اذ الظاهر من تعلیق جواز الصلاة علی عنوان الغسل الذی هو من المفاهیم المبینة عند العرف الرجوع الیهم فی کیفیة التطهیر، و لا ریب فی انهم یکتفون بالمرة فی ازالة القذارات مطلقا.

و استدل للقول الثانی: باستصحاب النجاسة بعد الغسل مرة، و بفحوی قوله فی حسن ابی العلاء المتقدم فإنما هو ماء فانه یدل علی ان الاکتفاء بالصب انما یکون لرقة البول، فغیره یحتاج مضافا الی الصب مرتین الدلک. و بعبارة اخری: یدل علی اهونیة النجاسة البولیة عن سائر النجاسات، فیکون غیرها اولی بالتعدد، و بجعله المنی اشد من البول فی صحیح ابن مسلم.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأنه لا مورد للتمسک به مع وجود الاطلاق، مضافا الی ما عرفت غیر مرة فی هذا الشرح من عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام لکونه محکوما لأصالة عدم الجعل الثابت فی اول الشریعة المترتب علیه عدم المجعول.

و ما ذکره بعض الاعاظم بان الظاهر من النصوص کون النجاسة اثراً عینیا حقیقیا یحصل من ملاقات النجس او المتنجس، یرد علیه: انه ان اردید بذلک کونها من الامورات الواقعیة التی کشف عنها الشارع، فقد عرفت فی اول هذا الباب فساد

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب النجاسات حدیث ۴.

]...[

ذلک، فراجع، و ان اردید به عدم کونها منتزعة من الحکم بوجوب الغسل بل بنفسها من الاعتباریات الشرعیة و تکون موضوعا لوجوب الغسل فهو و ان کان تاما الا انه یجری فیها ما ذکرناه من محکومیة استصحاب بقائها لاستصحاب عدم الجعل.

و أما الثانی فلأن مفهوم قوله انما هو ماء الوارد فی مقام بیان عدم وجوب الدلک عدم کفایة الصب فی سائر النجاسات مما له قوام و ثخن لعدم ازالة العین به، و لا یدل علی لزوم التعدد فیها.

و اما الثالث: فلأن کون المنی اشد من البول لا یلازم کونه فی مقام التطهیر کذلک و الا لزم تعین الغسل ثلاث مرات مثلا فی التطهیر عنه کما لا یخفی.

و مما ذکرناه ظهر ضعف القول الاخیر.

کفایة المرة فی الکر و الجاری المقام الثانی:

فی غسل المتنجس بالبول فی الکثیر

اشارة

المشهور بین الاصحاب علی ما نسب الیهم کفایة المرة فی غسله فی الکر و الجاری، بل بلا خلاف فی الثانی.

و تنقیح القول فی المقام: انه لا ریب فی الاکتفاء بها فی الجاری لصحیح ابن مسلم المتقدم الوارد فی الثوب یصیبه البول: فان غسلته فی ماء جار فمرة واحدة.

و اما فی الکر: فان کان المتنجس غیر الثوب مما لا ینفذ فیه الماء فکذلک اذ نصوص التعدد علی طائفتین:.

الاولی هی الآمرة بصب الماء علیه مرتین و عدم شمول هذه النصوص لغسله فی الکر واضح.

الثانیة هی المتضمنة للامر بغسله مرتین.

و حیث ان مورد هذه النصوص هو الثوب و یحتمل قویا اختصاص هذا الحکم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۴۷

]...[

باطلاقه بالثوب و نحوه مما تنفذ فیه النجاسة و لا یشمل البدن و شبهه، فلا وجه للتعدی عن موردها، فاذاً المعتمد فیه هو اطلاق ما تضمن الامر بغسل ملاقی البول، و لا ریب فی انه یقتضی الاکتفاء بالمرة کما عرفت.

و اما ان کان المتنجس به هو الثوب فیمکن الاستدلال لکفایتها بصحیح «۱» ابن سرحان: ما تقول فی ماء الحمام؟ فقال (علیه السلام): هو بمنزلة الجاری. فان مقتضی اطلاق التنزیل ترتب جمیع احکام الجاری علیه منها الاکتفاء بالمرة، فإذا ثبت ذلک فی ماء الحمام یثبت فی غیره لما عرفت فی مبحث ماء الحمام من انه لا خصوصیة لماء الحمام، و ان سبیله سبیل سائر افراد الکر.

و یؤیده «۲» المرسل المروی عن ابی جعفر (علیه السلام) مشیراً الی غدیر ماء: ان هذا لا یصیب شیئاً الا و طهره. فان النسبة بینه و بین نصوص التعدد و ان کانت عموما من وجه، الا انه بما ان دلالته علی حکم المورد انما تکون بالعموم، و دلالة تلک النصوص بالاطلاق فیقدم علیها.

و أما الاستدلال به مع ارساله فغیر سدید. و دعوی ان ضعفه مجبور بالعمل ضعیفة، اذ الضعف لا یجبر بمجرد موافقة العمل لمضمون الخبر، بل یتوقف علی الاستناد غیر المحرز فی المقام.

و اضعف منه الاستدلال له بصحیح ابن مسلم المتقدم بدعوی ان المنساق الی الذهن کون هذه الشرطیة تصریحا بمفهوم الشرطیة الاولی و هی اغسله فی المرکن مرتین. و حیث ان الظاهر منها لزوم الغسل مرتین عند الغسل بالماء القلیل فمفهومها کفایة المرة عند غسله بغیر القلیل کراً کان ام جاریا.

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

(۲) ذکره المصنف ره فی المختلف.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۴۸

]...[

اذ یرد علیه: ان هذا لیس باولی من العکس، و علیه فاما ان یکون الصحیح ساکتا عن بیان حکم الکر أو یکون مجملا. و دعوی شمول الجاری للکر و لو بعض افراده یدفعها ما ذکرناه فی مبحث الماء الجاری من انه النابع السائل.

و اضعف منه دعوی انصراف نصوص التعدد عن الغسل فی الکر لانه کان نادراً حین صدور هذه النصوص، اذ یرد علیه مضافا الی ان عدم التعارف لا یوجب الانصراف: انه لم یکن نادراً.

و من ما ذکرناه ظهر ضعف ما عن المحقق و ظاهر الصدوق و صریح الریاض من لزوم التعدد عند الغسل فی الکر ایضا، کما انه ظهر وجه ما افتی به الاستاذ من کفایة المرة فی البدن و شبهه و عدم الاکتفاء بها فی الثوب و نحوه و ضعفه.

عصر الثیاب

الثالث: المشهور بین الاصحاب علی ما نسب الیهم: اعتبار العصر فی تطهیر مثل الثیاب مما ینفذ فیه الماء، بل فی الحدائق: المعروف من کلام الاصحاب من غیر خلاف یعرف وجوب العصر فی الثوب و نحوه.

و استدل له: بانه لا یتیقن بخروج النجاسة الا به، و بالاجماع، و بدخوله فی مفهوم الغسل، و بان الغسالة نجسة فیجب اخراجها، و بالامر به فی الرضوی و خبر الدعائم، و بقوله فی حسن الحسین المتقدم فی بول الرضیع: ثمّ تعصره قلیلا، و بان النجاسة لا تزول الا به.

و فی الجمیع نظر: اذ بعد ثبوت الاطلاق لدلیل الغسل و عدم الدلیل علی اعتبار العصر لا یشک فی عدم اعتباره، و الاجماع لیس تعبدیا اذ لعله یکون مستندا الی احد الوجوه المذکورة، مع عدم ثبوته، و دخوله فی مفهوم الغسل ممنوع کما یظهر لمن راجع

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۴۹

]...[

العرف عند اطلاقه فی القذارات العرفیة، و نجاسة الغسالة علی فرض القول بها لا توجب تنجس المحل، مع انه یمکن انفصال الغسالة بغیر العصر، مع ان لازم هذا الوجه اعتباره بعد تمامیة الغسلات. مضافا الی ان الرطوبة الباقیة فی المغسول لیست غسالة. بل هی تتبع المحل فی الحکم کما عرفت فی مبحث الغسالة.

و الرضوی: علی فرض کونه روایة ضعیف و کذلک مرسل الدعائم، و قد عرفت مرارا ان موافقة عمل الاصحاب مع مضمون الخبر لا تکون جابرة لضعفه و الحسن مجمل لذکره فی بول الصبی الذی لا یعتبر فیه العصر قطعا و عدم ذکره فیما قبله الذی هو محل الکلام.

و اما الاخیر فقد وجهه بعض اعاظم المحققین: بان حصول غسل الثوب و اتصافه بالنظافة بانتقال وسخه الی الماء انما هو فیما اذا لم یستقذر الماء المستولی علیه بما انتقل الیه، و الا فإن تغیر الماء لا یحصل غسل الثوب و تنظیفه الا بعد تخلیصه من تلک الغسالة بالعصر و شبهه، و حیث علمنا بما دل علی انفعال الماء القلیل بملاقاة النجس انه کالماء الوسخ الذی اکتسب القذارة من الثوب فی المانعیة من اتصاف الثوب بالنظافة، فلا یتحقق الغسل و لا تحصل النظافة الا بعد اخراجه بالعصر و نحوه، لا بتجفیفه بالهواء و نحوه.

و فیه: ان لازم هذا الوجه ایضاً التخصیص بما بعد الغسلة الاخیرة، مع انه یبتنی علی القول بنجاسة الغسالة بل بنجاسة ما یبقی من الماء فی المحل بعد الغسل، مضافا الی ان ذلک فی النجاسات العینیة اذا اوجبت تغیر الماء تام، و اما فی النجاسات الحکمیة فلا یتم، اذ لا بد فی کیفیة ازالتها من الرجوع الی الشارع، فاذا فرضنا ان مقتضی اطلاق ما ورد من الشارع کفایة تحقق مفهوم الغسل بلا احتیاج الی شیء آخر فی ازالتها فلا وجه للتوقف فی عدم اعتباره.

فتحصل ان الاقوی عدم اعتبار العصر من حیث هو فی التطهیر، بل یکفی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۵۰

]...[

مجرد تحقق الغسل، نعم بما انه یعتبر فی صدقه جریان الماء علی المحل و خروجه منه ففی مثل الثوب مما لا یخرج الماء عنه لا یکفی مجرد الصب بخلاف البدن و نحوه، و لذا تری انه فی النصوص فی مثل البدن و نحوه امرنا بصب الماء علیه بخلاف الثوب فانه لا یوجد مورد حکم فیه (علیه السلام) بکفایة الصب، و علیه فیعتبر اخراج الماء عنه بای نحو کان بالعصر او الفرک او الغمز بالکف و

نحو ذلک او تحریکه فی الماء حرکة عنیفة او بایراد الماء علیه بنحو یوجب خروج الغسالة.

و اما خبر «۱» علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): سألته عن الفراش یکون کثیر الصوف فیصیبه البول کیف یغسل؟ قال (علیه السلام): یغسل الظاهر ثمّ یصب علیه الماء فی المکان الذی اصابه البول حتی یخرج من جانب الفراش الآخر. فلا ینافی ما ذکرناه، اذ الظاهر ان مورده و هو الفراش المحشو بالصوف مما لا تستقر غسالته فیه و تخرج منه من دون احتیاج الی احدی المعالجات المتقدمة.

ما ینفذ فیه الماء و لا یمکن عصره

بقی الکلام فی الاشیاء التی یرسب فیها الماء و ینفذ فی اعماقها و لا یمکن عصرها، فعن جملة من الاصحاب: ان ما جری هذا المجری کالصابون و الفواکه و الحبوب و غیرها لا یطهر الا بالماء الکثیر اذا نفذت النجاسة فیه، و عن جماعة آخرین منهم الشیخ الاعظم رحمه اللّه: التردد فی قبول هذه الاشیاء للتطهیر حتی بالکثیر، و عن آخرین کالمصنف و الشیخ و غیرهما: حصول الطهارة لها غسلت بالقلیل او بالکثیر.

---

(۱) الوسائل باب ۵ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

]...[

و استدل للقول الاول: بانه یعتبر فی الغسل بالماء القلیل جریان الماء علی النجس و انفصاله عنه، و حیث انهما لا یتحققان فی الفرض فلا وجه للحکم بحصول الطهارة، و بانه لا دلیل علی قبول کل شیء للطهارة بالماء القلیل و ببقاء الغسالة النجسة المانعة عن التطهیر.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن لازمه عدم طهارته بالغسل بالماء الکثیر ایضا، اذ یعتبر فیه کالغسل بالماء القلیل صدق مفهوم الغسل المتوقف علی جریان الماء علی النجس و انفصاله عنه الممتنعین فی الفرض.

و أما ما ذکره بعض الاعاظم من المحققین رحمه اللّه رداً علی شیخنا الاعظم رحمه اللّه بانه لیس المدار فی باب التطهیر علی صدق الماء المطلق علی ما نفذ فی اعماق المتنجس بل المدار علی صدق نفوذ الکر فیه و وصول الماء الی باطنه و اصابة الماء الی الاجزاء و هذه العناوین صادقة فی ما اذا غسلت هذه الاشیاء بالماء الکثیر. ففیه: ان ما ذکره قده یتم فی المطر الذی ورد فیه انه ما اصاب هذا شیئاً الا- و قد طهره، و اما فی غیره فبما انه یعتبر فی التطهیر به الغسل کما عرفت اذ لا- دلیل علی کفایة مجرد الاصابة لضعف مرسل المختلف المتقدم، فحکم التطهیر به حکم التطهیر بالقلیل.

و اضعف من ذلک ما ذکره قده رداً علی المستدلین بهذا الوجه: بان الحاکم باعتبار هذه الاشیاء فی تحقق مفهوم الغسل انما هو العرف و هم لا- یحکمون باعتبارها بالنسبة الی کل جزء من اجزاء المغسول الا ان یتعلق الغسل بنفس الجزء علی سبیل الاستقلال، اذ الظاهر من الادلة ان کل جزء من اجزاء النجس ما لم یغسل یکون باقیا علی نجاسته، و حیث انه فی الفرض لا یغسل الباطن فلا وجه للحکم بطهارته بغسل الظاهر.

فتحصل: انه بناء علی اعتبار الغسل فی التطهیر کما هو کذلک فی غیر ماء المطر مقتضی القاعدة هو عدم حصول الطهارة للباطن، اذ ما ینفذ فیه لیس هو الماء بل هو

]...[

رطوبة محضة فلا یصلح للمطهریة، و لکن ستعرف ان مقتضی النصوص الخاصة مطهریته.

و اما الوجه الثانی الذی نسب الی الذخیرة ففیه ما اورد علیه کل من تأخر عنه و تعرض لقوله بان تطهر کل متنجس اذا غسل بالماء قاعدة کلیة مستفادة من استقراء الموارد الخاصة.

و اما الثالث: فلأن الغسالة التی امرنا باجتنابها انما هی ما انفصل لاما بقی فی المغسول.

فظهر من مجموع ما ذکرناه: ان الاقوی بحسب القواعد هو القول الثانی، ای القول بعدم قبول هذه الاشیاء التطهّر حتی بالکثیر.

و لکن تشهد لإمکان تطهیرها جملة من النصوص: منها «۱» ما ورد فی تطهیر الاوانی علی اختلاف اقسامها، فان مقتضی اطلاقه طهارتها بالغسل کان الاناء هو الکوز أو الدن او الظرف، کان الظرف من خزف و نحوه او من غیره.

و منها ما ورد فی النجاسة الواقعة فی قدر فیه لحم و مرق: کخبر «۲» السکونی عن امیر المؤمنین (علیه السلام): سئل عن قدر طبخت و اذا فی القدر فارة فقال (علیه السلام): یهراق مرقها و یغسل اللحم و یؤکل. و نحوه خبر «۳» زکریا.

و منها «۴» ما ورد فی الخفاف تنقع فی البول حیث حکم فیه بانه اذا غسلت بالماء فلا بأس.

و اورد علیها بایرادات: الاول: ضعف السند.

---

(۱) الوسائل باب ۵۱ و ۵۱ من ابواب النجاسات و غیرهما من الابواب.

(۲) الوسائل باب ۴۴ من ابواب الاطعمة المحرمة الحدیث ۱.

(۳) الوسائل باب ۲۶ من ابواب الاشربة المحرمة الحدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۷۱ من ابواب النجاسات حدیث ۲.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۳، ص: ۴۵۳

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۵۳

]...[

و فیه: انه لا یتم فی جمیعها لو تم فی بعضها، مضافاً الی عمل الاصحاب بها فی مواردها.

الثانی: عدم دلالتها علی طهارة الباطن.

و فیه: انه یستفاد طهارته من حکمه (علیه السلام) بجواز اکل اللحم و جواز الصلاة فی النعال، فتأمل، و من عدم التنبیه علی لزوم غسل باطن الاناء اذا شق.

الثالث انها غیر ظاهرة فی تنجس باطن ما فی موردها.

و فیه: انها لو لم تکن مختصة به فلا اقل من الاطلاق.

فتحصل: ان مقتضی النصوص الخاصة طهارة الباطن فی هذه الاشیاء بالتبعیة لطهارة الظاهر، و علیه فیکفی فی الحکم بها غسل ظاهرها.

فروع

الاول: ما اعتبرناه فی الغسل فی المتنجس الذی یرسب فیه الماء و یمکن عصره من اخراج الماء عنه بالعصر او بغیره لا یختص بالغسل بالماء القلیل بل یعتبر فی الغسل بالکر و الجاری ایضاً، اذ یعتبر فی حصول الطهارة بهما صدق عنوان الغسل و لا یکفی مجرد الاصابة

کما هو کذلک فی المطر. و قد عرفت من ان ذلک داخل فی مفهوم الغسل. و منه یظهر انه لا یختص اعتبار ذلک بما بعد الغسلات، بل یعتبر عقیب کل غسلة فیما یعتبر فیه التعدد.

الثانی: قال المصنف فی محکی التذکرة: لو طرح الدهن فی ماء کثیر و حرکه حتی تخلل الماء اجزاء الدهن باسرها طهر.

و عن الجواهر: الایراد علیه بانه یعتبر فی حصول الطهارة وصول الماء الی جمیع اجزاء النجس، و هو فی الفرض ممتنع.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۵۴

و تطهر الشمس ما تجففه من البول و غیره علی الارض و الابنیة و الحصر و البواری

و یرد علیه: مضافاً الی ذلک و لا أقل من الشک فی الوصول الموجب للبناء علی النجاسة استصحابا لها: ان ما تضمن من النصوص الامر بإلقاء السمن و الزیت اذا ماتت فیهما الفارة یدل علی عدم امکان تطهیرهما، و الا کان الاولی التنبیه علیه فتأمل. نعم لو خلط مع الطحین و جعل خبزاً ثمّ غسل لا یبعد دعوی وصول الماء الی جمیع اجزائه.

الثالث: لا یلحق بالصبی الصبیة فی کفایة الصب علی ما تنجس ببوله کما هو المشهور بل بلا خلاف کما عن الجواهر لاختصاص النصوص به.

و قوله «۱» فی ذیل حسن الحلبی و الغلام و الجاریة فی ذلک شرع سواء لا یدل علی مساواتهما فی هذا الحکم، بل لعله بقرینة التعبیر عنهما بالغلام و الجاریة الذین لا یطلقان عرفا علی الرضیع و الرضیعة الا مع القرینة یکون ظاهرا فی ارادة تساویهما فی الحکم المجعول فی ذیله و هو وجوب الغسل بعد الاکل.

و لخبر «۲» السکونی عن جعفر عن ابیه: ان علیا (علیه السلام) قال: لبن الجاریة و بولها یغسل منه الثوب قبل ان تطعم.

مطهریة الشمس

[الشمس]

اشارة

و الثانی: تطهر الشمس ما تجففه من البول و غیره علی الارض و الابنیة و الحصر و البواری علی المشهور، بل بلا خلاف فی تأثیر الشمس فی ارتفاع حکم النجس فی الجملة و انما الخلاف وقع فی مواضع ثلاثة.

---

(۱) الوسائل باب ۳ من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۳ من ابواب النجاسات حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۵۵

]...[

الاول: فی ان الشمس هل هی کالماء من المطهرات کما هو المشهور، او انها لا تؤثر الا فی العفو عن التیمم و السجود علی الموضع الذی جفف بالشمس کما هو المنسوب الی المفید و المحدث الکاشانی و جماعة من المتقدمین و المتأخرین؟ وجهان:.

و تشهد للاول جملة من النصوص: کصحیح «۱» زرارة: سالت ابا جعفر (علیه السلام) عن البول یکون علی السطح او فی المکان الذی

یصلی فیه فقال (علیه السلام): اذا جففته الشمس فصل علیه فهو طاهر.

و خبر «۲» ابی بکر الحضرمی عن ابی جعفر (علیه السلام): یا ابا بکر ما اشرقت علیه الشمس فقد طهر، او کل ما اشرقت علی الشمس فهو طاهر. و هذا الخبر و ان کان ضعیف السند الا ان الظاهر بقرینة ان الاصحاب اعتبروا فی التطهیر بالشمس جفاف المتنجس بها و اشراقها علیه، و لا دلیل علی اعتبار الثانی الا هذا الخبر اعتماد القوم علیه و استنادهم الیه، فیکون ذلک جابرا لوهنه، مع ان للمنع عن ضعف سنده مجالًا، اذ لا وجه له سوی اهمال عثمان و عدم توثیق ابی بکر، و لکن بما انه یروی عن الاعاظم کالمفید و محمد بن یحیی و احمد بن محمد الذی اخرج البرقی عن قم لأنه اکثر الروایة عن الضعفاء و الشیخ و اعتمد علیه الاساطین من المتأخرین کالمصنف و المحقق، یکون الخبر موثقاً و معتبراً.

و موثق «۳» عمار عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): عن الشمس هل تطهر الارض؟ قال (علیه السلام): اذا کان الموضع قذرا من البول او غیر ذلک فاصابته الشمس ثمّ یبس الموضع فالصلاة علی الموضع جائزة، و ان اصابته الشمس و لم ییبس الموضع القذر و کان رطبا فلا تجوز الصلاة حتی ییبس، و ان کانت رجلک رطبة او جبهتک رطبة

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۲۹ من ابواب النجاسات حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۲۹ من ابواب الوضوء حدیث ۴.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۵۶

]...[

او غیر ذلک منک ما یصیب ذلک الموضع القذر فلا تصل علی ذلک الموضع حتی ییبس، و ان کان غیر الشمس اصابه حتی ییبس فانه لا یجوز ذلک. فان قوله (علیه السلام) فالصلاة علی الموضع جائزة فی مقام الجواب عن السؤال عن الطهارة، و النجاسة ظاهر فی ارادة الطهارة عنه، و کذلک حکمه (علیه السلام) بطهارة ملاقیه.

و استدل للقول بعدم الطهارة: بالاصل، و بصحیح «۱» ابن بزیع: سألته عن الارض او السطح یصیبه البول و ما اشبهه هل تطهره الشمس من غیر ماء؟ قال (علیه السلام): کیف یطهر من غیر ماء.

و بموثق عمار المتقدم بدعوی ان الموجود فی النسخة الموثوق بها بدل قوله: و ان کان غیر الشمس، و ان کان عین الشمس، فتکون (ان) وصلیة، و قوله (علیه السلام) فانه تأکیدا لما قبل ان لا جوابا لها، و تحمل الطهارة فی النصوص المتقدمة بقرینة هذین الخبرین علی ارادة المعنی اللغوی منها.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلانه لا مورد للاصل مع الدلیل.

و اما الثانی: فلأنه یدل علی اعتبار وجود الماء فی الموضع الذی یطهر بالشمس، و بعبارة اخری: اعتبار الرطوبة لیجفف بها، و لا یدل علی عدم مطهریة الشمس کما لا یخفی.

و اما الثالث: فلأنه لا یعتمد علیه فی قبال النسخ المتعارفة لا سیما مع اعتماد الشیخ علی تلک النسخ، مع ان المتعین حینئذٍ هو تأنیث الضمیر فی اصابه، مضافاً الی معارضة صدره مع ذیله علی ذلک کما لا یخفی.

الثانی: المشهور بین الاصحاب عدم اختصاص الحکم بنجاسة البول و عمومه لسائر النجاسات و المتنجسات، و عن المنتهی و المقنعة و الخلاف و المراسم و غیرها:

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب النجاسات حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۵۷

]...[

الاقتصار علی البول.

و استدل له: بان مورد النصوص غیر خبر عمار هو خصوص البول، اما هو فضعیف السند لا یعتمد علیه، و صحیح ابن بزیع المتقدم الوارد فی البول و ما اشبهه، لکون جوابه (علیه السلام) فیه مسوقا لبیان حکم آخر لا یستفاد منه المطهریة مطلقا.

و فیه: انه یکفی لثبوت العموم الموثق فانه حجة علی الصحیح المحقق فی محله، بل الصحیح ایضا کذلک لان عدم ردعه (علیه السلام) عما تخیله السائل من کون مطهریة الشمس شاملة لجمیع النجاسات دلیل علی العموم، و یشهد للعموم مضافا الی ذلک خبر ابی بکر الحضرمی المتقدم فاذاً لا یبقی مورد للترديد فی العموم.

الثالث: المشهور بین المتأخرین بل و بین المتقدمین علی ما نسب الیهم: ان موضوع هذا الحکم لیس خصوص الارض بل کل ما لا ینقل کالابنیة و الحیطان و ما یتصل بها.

و عن المهذب و المختلف و المقنعة و سلار و الراوندی و صاحب الوسیلة: الاختصاص بالأرض و الحقوا بها الحصر و البواری.

و الاول اقوی لعموم خبر الحضرمی المتقدم. و دعوی انه لعدم عمل الاصحاب به لعدم القول بعمومه، مندفعة بانه لاجل الادلة الأخر یقید بغیر المنقول.

و لا تطهر من المنقولات شیئاً الا الحصر و البواری کما هو المشهور شهرة عظیمة، و عن جماعة الاستشکال فی استثناء الحصر و البواری، و عن الشیخ فی المبسوط و ابن سعید: طهارة ما عمل من نبات الارض بها، و عن الفخر: عموم الحکم لما لا ینقل و ان عرضه النقل کالنباتات المنفصلة من الخشب.

فالکلام یقع فی مقامین: الاول فی اصل الحکم. الثانی: فی الاستثناء المزبور.

اما الاول: فقد استدل لعدم الاختصاص: بعموم خبر ابی بکر المتقدم، و بانه یستفاد من استثناء الحصر و البواری ثبوت الحکم فی کل ما یعمل من النبات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۵۸

]...[

و اورد علی الاول: بانه بعد الاجماع علی عدم تمامیة عموم الخبر یتعین حمله علی ما لا ینقل.

و فیه: بما ان المقید هو الاجماع یتعین الاقتصار علی المتیقن و هو غیر المذکورات فی کلمات الاساطین المتقدمة، فاذاً ما ذکره الشیخ رحمه اللّه من طهارة ما عمل من نبات الارض بها هو الاقوی.

و منه ظهر حکم الحصر و البواری، و اما الاستدلال له بصحیح «۱» ابن جعفر (علیه السلام): عن البواری یصیبها البول هل تصلح الصلاة علیها اذا جفت من غیر ان تغسل؟ قال (علیه السلام): نعم. و نحوه صحیحه «۲» الآخر و موثق عمار المتقدم، بدعوی انه یقید الجفاف فیها بالجفاف بالشمس للإجماع علی عدم الطهارة بدونها، فغیر سدید، اذ غایة ما تدل علیه هذه النصوص جواز الصلاة علیها و هو اعم من الطهارة، اللهم الا ان یقال ان مقتضی اطلاقها جواز السجود علیها، فهی بضمیمة ما دل علی عدم جواز السجود علی النجس تدل علی الطهارة.

و منه یظهر ان ما اورد علی الاستدلال بهذه النصوص من انه قد ورد نفی البأس عن الصلاة فی الموضع النجس فی صحیح «۳» آخر له

عن اخیه (علیه السلام): عن البیت و الدار لا تصیبهما الشمس و یصیبهما البول و یغتسل فیهما من الجنابة ا یصلی فیهما اذا جفا؟ قال: نعم. فکلما یقال فی توجیه هذا الصحیح یقال فی توجیه تلک النصوص غیر وارد، اذ فرق بین الصلاة علی مکان و الصلاة فیه، و نصوص المقام واردة فی مقام بیان حکم الاولی، و هذا الصحیح فی مقام بیان حکم الثانیة، و یدل علی ان

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۰ من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۳۰ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

المکان الذی اصابه البول او غیره من القذارات اذا جف لا بأس بالصلاة فیه، و لا تکون مکروهة.

فروع

[انها کما تطهر ظاهر الارض تطهر باطنها]

الاول: المشهور بین الاصحاب: انها کما تطهر ظاهر الارض کذلک تطهر باطنها المتصل بظاهرها بإشراقها علیه و جفافه بذلک، و عن ظاهر البحار: الاجماع علیه، و عن المنتهی: اختصاص الحکم بالظاهر.

و یشهد للأول: مضافا الی امکان دعوی ان ظاهر النصوص سؤالا و جوابا: طهارة تمام الموضع النجس الذی جففته الشمس کما یشیر الیه قوله (علیه السلام): فی صحیح «۱» زرارة مشیراً الی المکان الذی اصابه البول: فهو طاهر. ان الصلاة علی مکان لا سیما اذا کان مفروشاً بالرمل تستلزم تبدل اجزائه و صیرورة ما کان ظاهرا باطنا و بالعکس، و لو لم یکن الباطن طاهراً لما کان یجوز الصلاة.

و استدل للثانی: بان الظاهر من خبر ابی بکر الحضرمی اعتبار اشراق الشمس علی الموضع النجس و جفافه بإشراقها فی الطهارة، و حیث ان الشمس لا تشرق علی الباطن فلا یصیر طاهرا.

و فیه: انه اذا جف الباطن باشراق الشمس علی الظاهر یصدق عرفا علی مجموع ذلک المکان انه جف باشراق الشمس.

نعم لو کان الباطن نجسا دون الظاهر لا یطهر الا بان تشرق الشمس علیه لاعتبار الاشراق علی النجس، کما انه لو کان الباطن غیر متصل بالظاهر بان کان

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

بینهما فصل بهواء او بمقدار طاهر لا یطهر باشراق الشمس علی الظاهر لان الباطن فی هذه الصور یکون بنظر العرف موضوعا مستقلا.

[یشترط ان تکون فی المتنجس رطوبة مسریة]

الثانی: یشترط فی طهارة الشیء بالشمس ان تکون فیه رطوبة مسریة لتوقف الجفاف المعلق علیه الحکم فی صحیح زرارة علی وجودها، و لصحیح ابن بزیع المتقدم: کیف یطهر من غیر ماء.

و تعلیق الحکم فی الموثق علی الیبوسة لا ینافی ذلک، اذ لو سلم کون الجفاف غیر الیبس مع انه محل منع، مقتضی الجمع بین الادلة اعتبار کل منهما فی الحکم، فتعتبر وجود الرطوبة المسریة و صیرورة المحل یابسا باشراق الشمس علیه.

[یشترط صیرورة الارض جافة باشراق الشمس]

الثالث: یعتبر فی حصول الطهارة بها صیرورة الارض جافة باشراق الشمس علیها، فلو کانت الحرارة المستندة الیها موجبة للجفاف من دون اشراقها علیها لا تطهر لخبر الحضرمی المتقدم، و لعله الظاهر من موثق عمار و صحیح زرارة فلاحظ، کما انه لو جفت باشراقها و لکن بمعونة الریح لم تطهر.

و عن جماعة منهم صاحب المدارک رحمه اللّه و المحقق الهمدانی رحمه اللّه: البناء علی الطهارة فی الفرض، و استدل له: بان مشارکة الریح غیر مانعة عرفا من استناد الجفاف الی الشمس، و بصحیح «۱» زرارة و حدید: قلنا لابی عبد اللّه (علیه السلام): السطح یصیبه البول او یبال علیه ا یصلی فی ذلک المکان؟ فقال (علیه السلام): ان کان تصیبه الشمس و الریح و کان جافا فلا باس به الا ان یتخذ مبالا. فانه ظاهر فی کفایة حصول الجفاف بها و بالریح علی وجه یستند التأثیر الیهما علی وجه المشارکة.

و فیهما نظر: اما الاول فلأن الظاهر من الادلة اعتبار استناد الجفاف الی

---

(۱) الوسائل باب ۲۹ من أبواب النجاسات حدیث ۲.

]...[

خصوص الشمس، و الاثر المستند الیها و إلی شیء آخر لا یکون اثرا لها وحدها.

و دعوی ان الظاهر من الادلة کفایة مثل هذا الجفاف لکون الغالب فیما یجفف بالشمس ذلک ممنوعة.

و اما الثانی: فلأنه انما یکون مسوقا لبیان عدم کراهة الصلاة فی المکان الذی یبال علیه اذا جف ما لم یتخذ ذلک المکان مبالا. فلاحظ و تدبر، فیکون اجنبیا عن المقام.

و عن الشیخ: حصول الطهارة بالجفاف الحاصل بالریح، و استدل له: بصحیح زرارة المتقدم بناء علی حمل الواو فی و الریح علی معنی او کما هو الظاهر لکفایة حصول الجفاف بالشمس وحدها بلا اشکال و لا خلاف، و بإطلاق موثق عمار و صحیحی ابن جعفر المتقدمة فی الحصر و البواری.

و فیهما نظر: اما الاول: فلما عرفت آنفا من انه مسوق لبیان حکم آخر، و اما الثانی: فلأنه یقید بما دل علی اعتبار حصول الجفاف بالشمس.

فتحصل: ان الاقوی اشتراط تطهیرها بان یکون باشراقها علی المحل وحدها، نعم الریح الضعیف الذی یکون دخله فی حصول الجفاف ضعیفاً بحیث لا یستند الاثر عرفا الیه و لو علی سبیل المشارکة لا یقدح.

[عدم کفایة اشراقها علی المرآة]

الرابع: الاـظهر عـدم کفایـة اشـراقها علی المرآة مع وقوع عکسه علی الارض اذ الظاهر من الاشـراق وقوع الضوء بنفسه علی الارض. و بعبارة اخری: لا یصدق اشراق شیء علی الآخر الا مع المقابلة بینهما،

[یشترط زوال جرم النجاسة]

الخامس: اذا کانت النجاسة ذات جرم یعتبر فی التطهیر بالشـمس کغیرها زوال جرمها اجماعا، و یشهد له مضافاً الی ذلک: انه مانع من اشراق الشمس علی المحل، و لأن الظاهر من الادلة بقرینة الارتکاز العرفی انها تطهر بعد زوال العین.

و علیه، فان زال جرمها قبل الجفاف فلا کلام، و الا فیصب علیه الماء بعد

و الأرض باطن الخف

الزوال و یجفف بالشـمس، و یطهر لما عرفت من عدم اختصاص هذا الحکم بالبول، فلا مورد للنزاع فی ان المتنجس بالبول هل یکون ملحقاً به او بسائر النجاسات.

مطهریة الارض

[الارض]

اشارة

و الثالث من المطهرات: الارض و هی تطهّر باطن الخف و اسفل القدم. بلا خلاف فی مطهریتها فی الجملة، بل عن المحقق و صاحبی المدارک و الدلائل و غیرهم: دعوی الاجماع علیها.

و تشهد لها جملة من النصوص:.

کصحیح «۱» زرارة: قلت لاـبی جعفر (علیه السـلام): رجـل وطأ علی عـذرة فساخت رجله فیها ا ینقض ذلک وضوءه و هل یجب علیه غسلها؟ فقال (علیه السلام): لا یغسلها الا ان یقذرها و لکنه یمسحها حتی یذهب أثرها و یصلی.

و حسن «۲» محمد الحلبی عن ابی عبد اللّه (علیه السـلام): ان طریقی الی المسجد فی زقاق یبال فیه فربما مررت فیه و لیس علی حذاء فیلصق برجلی من نـداوته فقـال (علیه السـلام): أ لیس تمشـی بعـد ذلـک فی ارض یابسـة؟ قلت: بلی قـال (علیه السـلام): فلاـ بأس ان الارض یطهر بعضها بعضا.

و صحیح «۳» الاحول عن ابی عبـد لله (علیه السـلام): فی الرجل یطأ علی الموضع الذی لیس بنظیف ثمّ یطأ بعده مکانا نظیفا قال (علیه السلام): لا بأس اذا کان خمسة عشر

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب النجاسات حدیث ۷.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب النجاسات حدیث ۹.

(۳) الوسائل باب ۳۲ من أبواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۶۳

]...[

ذراعا او نحو ذلک.

و حسن «۱» المعلی عنه (علیه السلام): سألته عن الخنزیر یخرج من الماء فیمر علی الطریق فیسیل منه الماء امر علیه حافیا. فقال (علیه السلام): أ لیس وراءه شیء جاف؟ قلت: بلی فقال (علیه السلام): لا بأس ان الارض یطهر بعضها بعضا.

و انّما الکلام وقع فی موارد:

[لا ریب فی کونها مطهرة لباطن القدم]

الاول: لا ریب فی کونها مطهرة لباطن القدم کما یشهد له صحیح زرارة و حسن المعلی المتقدمان و غیرهما، و هل تکون مطهرة لباطن الخف و النعل ام لا؟ وجهان: اولهما: المشهور بین الاصحاب، بل عن جامع المقاصد: دعوی الاجماع علیه.

و استدل له «۲» بخبر حفص: قلت لابی عبد اللّه (علیه السلام): انی وطئت علی عذرة بخفی و مسحته حتی لم ار فیه شیئا ما تقول فی الصلاة فیه؟ قال: لا بأس.

و فیه: انه یدل علی نفی البأس عن الصلاة فی الخف الذی لا یشترط فیه الطهارة.

و ما ذکره بعض الاعاظم رحمه اللّه من ان محط نظر السائل بحسب الظاهر هو السؤال عنه من حیث حصول الطهارة بالمسح، فالمراد بقوله لا بأس هو صیرورته طاهراً و عدم الحاجة الی غسله، غیر تام اذ لو کان محط نظر السائل طهارته کان یسأل عنها لاعن الصلاة فیه.

و باطلاق العلة المنصوصة فی حسن المعلی و غیره من ان الارض یطهّر بعضها بعضا، و تقریب الاستدلال بها: انه ارید بها احد المعانی الاربعة: الاول ما ذکره بعض اعاظم المحققین من ان المراد بالبعض الثانی هو الرجل و الخف و نزلا منزلة

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من أبواب النجاسات حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب النجاسات حدیث ۶.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۶۴

]...[

الارض بعلاقة المجاورة و المشارکة فی الحکم.

الثانی ان یکون المراد به الاجزاء الارضیة التی تکون مصاحبة مع الرجل و الخف، و علیه فیستفاد منها طهارتهما بالتبع.

الثالث ان المراد به النجاسة الواصلة الی الرجل و الخف و سر التعبیر عنها بالأرض تبعیتها لها فی الاسم فی مفروض النصوص.

الرابع ان المراد به ان الارض یطهّر بعضها ما ینجس بملاقاة بعض آخر منها.

و فیه: انه لا یتعین ارادة احد هذه المعانی منها، بل و لا تکون ظاهرة فیها لاحتمال ارادة البعض المبهم من البعض الثانی کما عن الوحید، فتدل علی ان الارض تطهّر بعض الاشیاء من جملته مورد السؤال.

و بالنبويين «۱» احدهما: اذا وطء احدكم الاذى بخفيه فطهورهما التراب. و الآخر: اذا وطء احدكم بنعليه الأذى فان التراب له طهور.

و فيه: انهما لضعفهما لا يعتمد عليهما.

و باطلاق صحيح «۲» الحلبى: دخلت على ابى عبد اللّه (عليه السلام) فقال (عليه السلام): اين نزلتم؟ فقلت: نزلنا فى دار فلان فقال: ان بينكم و بين المسجد زقاقا قذرا- او قلنا له ان بيننا و بين المسجد زقاقا قذراً- فقال (عليه السلام): لا بأس ان الارض يطهّر بعضها بعضا.

و فيه: انه معارض بحسنه المروى عن مستطرفات السرائر المصرح فيه بالرجل، لان الظاهر وحدة الواقعة، و الجمع بينهما يقتضى ان يقال ان الحسن يبين

---

(۱) كنز العمال ج ۵ ص ۸۸.

(۲) الوسائل باب ۳۲ من أبواب النجاسات حديث ۴.

]...[

اجمال الصحيح، لكن يدل على عموم الحكم اطلاق صحيح الاحول المتقدم، اذ الوطء كما يصدق فى القدم يصدق فى الخف و النعل.

و دعوى انه لاعراض المشهور عنه لتضمنه اعتبار خمسة عشر ذراعاً لا يعتمد عليه، مندفعة بان المشهور لم يعتمدوا على اطلاق مفهومه، و هذا لا يقدح فى حجيته بالنسبة الى المنطوق و المفهوم فى الجملة.

فتحصل: ان الاقوى انه لا فرق بين القدم و النعل، بل كل ما يلبس بالقدم مما يصدق الوطء به.

و من ما ذكرناه ظهر ان الاقوى عدم الحاق الركبتين و اليدين بالنسبة الى من يمشى عليهما، و كذا كعب عصا الاعرج و خشبة الاقطع و نعل الدابة لما عرفت من انحصار دليل التعدى عن القدم بصحيح الاحول، و هو لا يشمل المذكورات لعدم صدق الوطء المأخوذ موضوعا فيه على المشى على هذه الامور.

الثانى:

هل يعتبر فى المطهر كونه ارضا

كما هو المشهور شهرة عظيمة، ام يكفى المسح بكل جسم قالع كما عن ابن الجنيد و اختاره فى المستند و عن النهاية احتماله؟ وجهان:.

قد استدل للثانى: باطلاق الامر بالمسح فى صحيح زرارة، و اطلاق المكان النظيف فى صحيح الاحول.

و فيه: انهما لو لم يكونا منصرفين الى الارض تعين حملها عليها، اذ ظاهر قوله (عليه السلام) فى صحيح الحلبى او حسنه أ ليس تمشى بعد ذلك فى ارض يابسة تعين الارض فى الرافعية، فيقيد به الاطلاقان المزبوران.

و عليه فلا يكفى المطلى بالقير او المفروش باللوح من الخشب لعدم صدق الارض عليه، و احتمال ارادة ما يقابل الفراش منها خلاف الظاهر.

ثمّ انه على المشهور هل يقتصر على التراب كما هو ظاهر الشرائع و عن غيرها،

]...[

او یعم الرمل و الحجر الاصلی کما هو المشهور، او یعم المفروشة بالحجر و الآجر و الجص و النورة؟ وجوه: اقواها الاخیر لصدق الارض علی الجمیع اما حقیقة او تعبدا باستصحاب ارضیتها. و دعوی انه من استصحاب المفهوم المردد لا- تقدح لما حققناه فی الاصول من جریانه.

الثالث:

هل یختص الحکم بالمشی ام یعم المسح

کما هو المشهور، ام یکفی مجرد المماسة من دون مسح او مشی؟ وجوه و اقوال: اقواها الثانی لحسن الحلبی و صحیح زرارة المتقدمین، لان ظاهر الاول اعتبار المشی، و ظاهر الثانی اعتبار المسح، و الجمع بینهما یقتضی البناء علی کفایة احدهما و عدم کفایة غیرهما.

و استدل للاخیر باطلاق العلة المنصوصة.

و فیه: مضافا الی ما عرفت من اجمالها فی نفسها انه لو سلم ظهورها فی احد المعانی المتقدمة لا إطلاق لها من جهة الکیفیة کی یتمسک به فلاحظ، نعم یمکن ان یقال ان ضم المشی الی المسح یوجب القطع بکفایة مطلق المماسة، اذ بقرینة الارتکاز العرفی لا یحتمل مدخلیة انتقال البدن من محل الی محل آخر فی حصول الطهارة.

ثمّ انه علی المشهور هل یکفی مسمی المسح او المشی کما هو المشهور شهرة عظیمة، ام یعتبر المشی خمسة عشر ذراعا کما عن ابن الجنید؟ وجهان:.

قد استدل للثانی: بصحیح الاحول المتقدم.

و فیه: انه لو سلم ظهوره فی ذلک مع ان للمنع عنه مجالا واسعا اذ الظاهر منه بقرینة قوله (علیه السلام) او نحو ذلک ان هذا المقدار من المشی یوجب زوال عین النجاسة، تعین حمله علی ذلک او الاستحباب لقوة ظهور صحیح زرارة فی کفایة مسمی المسح. لاحظ قوله (علیه السلام) و لکنه یمسحها حتی یذهب اثرها.

و علیه فان کان للنجاسة جرم یعتبر المسح او المشی حتی یذهب الاثر- ای العین- و الا فیکفی مجرد المسح بل المماسة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۶۷

]...[

الرابع:

الاقوی عدم کفایة مسح الاجزاء الارضیة اذا انفصلت عنها

کما لو اخذ حجرا و مسح به رجله، لان ظاهر قوله (علیه السلام) فی صحیح زرارة لکنه یمسحها اعتبار مسح الرجل بالارض و عدم کفایة مسح الارض بالرجل، و لان ظاهر قوله (علیه السلام) فی حسن الحلبی أ لیس تمشی بعد ذلک فی ارض یابسة اعتبار امرین المشی، و کونه علی الارض، و لاجل الادلة الأخر صرفناه عن ظاهره بالنسبة الی القید الاول، و حیث لا صارف له عن ظهوره بالنسبة

الی الثانی فلا وجه لرفع الید عنه، فما عن ظاهر کاشف الغطاء و غیره من کفایة مسح الارض بالرجل ضعیف.

الخامس:

هل یعتبر جفاف الارض التی یمشی علیها

کما عن ابن الجنید و المحقق و جماعة من متأخری الاصحاب، ام لا یعتبر ذلک کما عن المصنف رحمه اللّه فی النهایة و الشهید فی الروضة و غیرهما؟ و علی الثانی فهل یعتبر ان لا تکون ذات رطوبة مسریة کما عن الروض ام لا؟ و علی الثانی فهل یشترط عدم بلوغها مرتبة الوحل کما عن المصنف رحمه اللّه ام لا؟ وجوه و اقوال: اقواها الثانی للتنصیص علی اعتبار الجفاف و الیبوسة فی حسنی المعلی و الحلبی المتقدمین، و دعوی قرب کون المراد بالجاف ما یقابل المبتل بما یسیل من الخنزیر و بالیابسة ما یقابل الندیة بالبول، ممنوعة، اذ لا وجه للاعتناء بهذه الاحتمالات فی مقابل ظواهر النصوص، فبما ان ظاهرهما اعتبار الیبوسة و الجفاف فیقید بهما النصوص الأخر المطلقة.

نعم لا یبعد دعوی ان الظاهر من اعتبار الیبوسة او الجفاف فی الارض ان الرطوبة الیسیرة غیر المسریة لا تضر کما یشیر الیه ذکر الجفاف فی احدهما و الیبوسة فی الآخر.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۶۸

]...[

اشتراط طهارة الارض

السادس: فی اشتراط طهارة الارض المطهرة وجهان بل قولان، اختار او لهما الشهید و الاسکافی و الکرکی، و ثانیهما الشهید الثانی رحمه اللّه، بل ادعی ان مقتضی اطلاق النص و الفتوی عدم الفرق بین الارض الطاهرة و غیرها.

و استدل للاول بوجوه:.

الاول: ما ذکره صاحب الحدائق رحمه اللّه و هو قوله (علیه السلام) المروی بعدة طرق فیها الصحیح و غیره «۱»: جعلت لی الارض مسجدا و طهورا. بدعوی ان الطهور لغة: هو الطاهر المطهر من الحدث و الخبث.

و فیه: انه لا یدل إلّا علی ثبوت هذین الحکمین له، و اما کون احدهما شرطا للآخر فهو اجنبی عن بیانه مع ان کون الطهور بمعنی الطاهر المطهر محل تأمل و منع کما عرفت فی اول الکتاب.

الثانی: القاعدة المتفق علیها الفقهاء ظاهرا و هی اعتبار سبق الطهارة فی المطهر.

و فیه: ان دعوی الاتفاق علی هذه القاعدة مع ذهاب جماعة منهم الشهید الی خلافها لا تسمع.

الثالث: قاعدة الفاقد لا یعطی بدعوی انها توجب دلالة ما دل علی مطهریة شیء علی اعتبار الطهارة فی المطهر، کما توجب دلالته علی نجاسة المنجس، و لذلک استدل الفقهاء علی نجاسة الاشیاء بما دل علی نجاسة ملاقیها.

و فیه: ان الرجوع الی المرتکزات العرفیة فی مثل هذا الحکم التعبدی المحض

---

(۱) الوسائل باب ۷ من ابواب التیمم.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۶۹

]...[

الـذی لاـ سبیل للعرف الی فهم ملاکه و حکمته و لیس مما علیه بنائهم فی غیر محله، و قیاس المقام باسـتفادة النجاسـة من ما دل علی نجاسـة الملاقی مع الفارق، اذ فی ذلک الباب انما تسـتفاد النجاسة بواسـطة ما علم من الخارج ان غیر النجس لا ینجس، مضافا الی ان سرایة النجاسة من الاعیان النجسة الی ما یلاقیها من المرتکزات العرفیة، فالرجوع الیهم فی محله.

الرابع: صـحیح الاحول المتقدم، حیث ان الطهارة مذکورة فی السؤال، فقوله (علیه السـلام) لا باس اذا کان خمسة عشـر ذراعا من جهة رجوع الضـمیر فی کان الی ما فرضه السائل یسـتفاد منه اشتراط القیـد المزبور و فیه أن مجرد عود الضـمیر الی ما فرضه السائل لا یدل علی اعتبار جمیع الخصوصیات المذکورة فی السؤال فی الحکم.

الخامس: الاستقراء، فان فی جمیع موارد التطهیر بالماء و غیره اعتبر طهارة المطهر.

و فیه: ان ذلک و ان کان یوجب الظن باعتبارها فی المقام، الا انه لا یوجب القطع کی یصح الاعتماد علیه.

السادس: استصحاب النجاسة بعد المشی علی الارض النجسة.

و فیه: انه لا یرجع الیه مع وجود الاطلاق المقتضی لعدم الاعتبار.

فتحصل من مجموع ما ذکرناه: ان الاقوی عدم اشتراطها.

[هل یتعدی الطهارة الی النجاسة الحاصلة من خارج الارض؟]

السابع: هل یقتصـر فی هـذا الحکم علی النجاسـة الحاصـلة بالمشـی علی الارض النجسة، ام یتعدی الی ما حصل من الخارج؟ وجهان: اقواهما الاول لورود النصوص کلها فی النجاسة الحاصـلة من المشـی، فالتعدی یحتاج الی الدلیل و هو مفقود، و قوله (علیه السلام) فی صحیح «۱» زرارة: جرت السنة فی اثر الغائط بثلاثة احجار ان یمسح

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من ابواب النجاسات حدیث ۱۰.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۷۰

]...[

العجان و لا یغسـله، و یجوز ان یمسح رجلیه و لا یغسـلهما. لو سلم وروده فیما نحن فیه- مع ان للمنع عنه مجالا واسعا، اذ یحتمل ارادة المسح فی باب الوضوء منه- لا اطلاق له من هذه الجهة کی یتمسک به.

الثامن:

الاقوی طهارة الاجزاء الارضیة اللاصقة بالنعل و القدم

بتبعهمـا، و کـذلک کـلّ ما یکون وصول النجاسـة الیه غالبیاً کحواشـیهما لإطلاق الادلـة، لانها بالالتزام العرفی تـدل علی طهارتها، بل مقتضی. صحیح «۱» زرارة الوارد فی الرجل التی تسیخ فی العذرة طهارة ما بین اصابع الرجل لوصولها الیه غالبا، و هو ظاهر فی طهارة

الجمیع بالمشی.

الاستحالة

اشارة

ثمّ ان المشهور بین الاصحاب عد امور اخر فی عداد المطهرات، فلا بد من التنبیه علیها، و لم یذکرها المصنف من جهة انها لیست بانفسها رافعة للنجاسة کما ستعرف.

و کیف کان: فهی امور: الاول: الاستحالة، و الکلام فیها یتم برسم امور:

[استحالة الموضوع و عدمها]

الاول: لا خلاف فی ان الموضوع للنجاسة اذا استحال الی مغایره عرفا یحکم بطهارته، و ما وقع فیه الخلاف بین العلماء فی بعض الموارد انما هو فی استحالة الموضوع و عدمها، و لذا ترى اتفاق الفقهاء علی طهارة العلقة بصیرورتها حیوانا، و الماء النجس بصیرورته نباتا، و النجاسات بصیرورتها دخانا او رمادا، فان الظاهر تسالمهم و لو بواسطة ما دل علی طهارة الامور المذکورة علی استحالة الموضوع فی هذه الموارد.

---

(۱) الوسائل باب ۳۲ من ابواب النجاسات حدیث ۷.

]...[

و هذا هو ملاک تفصیل المصنف رحمه اللّه بین صیرورة الخنزیر ملحا، و العذرة ترابا، حیث حکم بنجاسة الاول، و طهارة الثانی، بدعوی ان النجاسة فی الاول قائمة بالاجزاء فلا تزول بتغیر الصفات، و اما فی الثانی فیستفاد من قوله (علیه السلام): جعلت لی الارض مسجدا و ترابها طهوراً. ان موضوع النجاسة عنوان العذرة، فمحل الخلاف بین الاعلام ینحصر فی تعیین موضوع النجاسة.

[تعریف الاستحالة]

الثانی: نسب الی الاصولیین تعریف الاستحالة: بتبدل حقیقة الشیء و صورته النوعیة الی صورة اخری، و نسب الی الفقهاء تفسیرها: بتغیر الاجزاء و انقلابها من حال الی حال، و ربما فسرت بتفاسیر اخر.

و حیث ان الاستحالة لم تؤخذ فی الدلیل موضوعة للحکم فلا وجه لاطالة الکلام فی بیان حقیقتها، و وقوعها فی بعض معاقد الاجماعات المعتد بها لا یوجب صیرورتها موضوعة للحکم بعد عدم کون الاجماع اجماعا تعبدیا، و لکنک ستعرف ان ما دل الدلیل علی مطهریته هو ما ینطبق علیه ما عرفه الاصولیون.

[الاستحالة بالنار]

الثالث: الظاهر انه لا خلاف فی ان الاستحالة بالنار رماداً او دخاناً مطهرة، بل عن الشیخ فی الخلاف و المبسوط، و الحلی، و المحقق، و المصنف فی جملة من کتبه و غیرهم: دعوی الاجماع علی مطهریتها.

و استدل الشیخ لها: بالإجماع، و بصحیح «۱» ابن محبوب سأل ابا الحسن (علیه السلام) عن الجص یوقد علیه بالعذرة و عظام الموتی و یجصص به المسجد ا یسجد علیه؟ فکتب الیه بخطه: ان الماء و النار قد طهراه.

و اورد المحقق علی الاستدلال به: بان الماء الذی یمازج الجص هو ما یبتل به و ذلک لا یطهر اجماعاً، و النار لم تصیره رمادا.

---

(۱) الوسائل باب ۸۱ من ابواب النجاسات.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۷۲

]...[

و فیه: ان العلة المذکورة و ان کانت مجملة الا ان دلالة الصحیح علی طهارة الرماد و الدخان لا تنکر، اذ الجص الذی یوقد علیه بالعذرة و عظام الموتی لا ینفک من ان یتخلف فیه شیء من الرماد، و من ان یصیبه الدخان حال الایقاد، فلو لم یکن الرماد او الدخان طاهرین لزم نجاسة الجص بوصول الماء الیه، فالحکم بطهارته دلیل علی مطهریة الاستحالة.

و یشهد لها مضافا الی ذلک: ما دل علی طهارة المستحال الیه بعد عدم شمول ما دل علی نجاسة الاعیان النجسة له، لأنه بنظر العرف غیر ما حکم بنجاسته و هو قد انعدم و هذا شیء آخر.

و علی فرض التنزل و تسلیم الشک فی شمول ما حکم بنجاسته له من جهة احتمال کون معروض النجاسة هو ما یشمل المستحال الیه، یتعین الرجوع الی قاعدة الطهارة، و لا مجال لجریان استصحاب النجاسة لوجهین: الاول: تعدد الموضوع عرفا الثانی. عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام الشرعیة لکونه محکوما لاستصحاب عدم الجعل کما اشرنا الیه فی هذا الشرح غیر مرة.

و بما ذکرناه ظهر أن الاستحالة موجبة لحصول الطهارة و لو کانت بغیر النار، فما عن المصنف رحمه اللّه و المحقق و غیرهما من نجاسة الخنزیر اذا صار ملحا بوقوعه فی المملحة ضعیف، اذ لا وجه لها سوی الاستصحاب الذی عرفت حاله، و نظیره فی الضعف ما عن المبسوط من نجاسة العذرة اذا صارت ترابا.

استحالة المتنجس

الرابع: نسب الی جماعة من المتأخرین تبعا للفاضل الهندی التفصیل بین استحالة نجس العین و المتنجس، فحکموا بطهارة الاول، و بقاء نجاسة الثانی.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۷۳

]...[

و استدلوا له: بان موضوع النجاسة فی المتنجس هو الملاقی للنجس، و هو الجسم بلا دخل للصور النوعیة فیها، و بعد الاستحالة یکون الموضوع باقیا، ففی الحقیقة یدعون انه لم یستحل الموضوع و انما المستحال هو ما لا یکون دخیلا فی الموضوع، و باستصحاب

النجاسة.

و قد اجاب عن الاول الشیخ الاعظم رحمه اللّه: بانه و ان اشتهر فی الفتاوی ان کل جسم لاقی نجسا مع رطوبة احدهما فهو نجس، الا ان الظاهر ان التعبیر بالجسم انما یکون لبیان شمول الحکم لجمیع الاجسام الملاقیة لا لبیان معروض النجاسة، فاذاً لا یعلم ان النجاسة فی المتنجسات محمولة علی الصورة الجنسیة، مع انه لو سلم ظهور معقد الاجماع فی تقوم النجاسة بالجسم.

فحیث ان مستند هذا العموم هو الادلة الخاصة الواردة فی الاشخاص الخاصة کالثوب و نحوه، فاستفادة الکبری الکلیة منها لیست الامن حیث عنوان حدوث النجاسة لاما یتقوم به.

و فیه: ان المستفاد من النصوص الخاصة الواردة فی الانواع علی اختلافها ثبوت الحکم لجمیع الانواع للعلم بعدم الخصوصیة للموارد المذکورة فی الادلة، و لذا لا یتوقف فی الحکم بنجاسة ما لاقی نجسا و لم یذکر فی الادلة، و لازم ذلک عدم دخل شیء من الخصوصیات فی الحکم لا دخل کل خصوصیة فیه، مع انه و ان لم یرد فی النصوص کل جسم لاقی مع النجس ینجس، الا انه ورد فیها ما یرادف هذه الجملة و هو قوله (علیه السلام) فی موثق «۱» عمار: فی الرجل یجد فی انائه فارة: ان کان رآها فی الاناء قبل ان یغتسل او یتوضأ او یغسل ثیابه ثمّ یفعل ذلک بعد ما رآها فعلیه ان یغسل ثیابه و یغسل کل ما اصابه ذلک الماء. و نحوه غیره.

---

(۱) الوسائل باب ۴ من ابواب الماء المطلق حدیث ۱.

]...[

فالصحیح فی الجواب عنه ان یقال ان موضوع الحکم هو الفرد الخارجی، ای ما یحمل علیه الجسم بالحمل الشائع، و علیه فإذا حکم بنجاسة فرد ثمّ استحال ذلک الفرد الی فرد آخر، و بعبارة اخری: انعدم ذلک الفرد و وجد فرد آخر بنظر العرف، لأوجه للحکم بنجاسة المستحال الیه لعدم الدلیل علی نجاسته، اذ ما لاقی نجسا قد انعدم، و هذا الموجود لم یلاق مع النجس.

و اما الوجه الثانی فیرد علیه: ان المعتبر فی الاستصحاب بقاء الموضوع بنظر العرف لا بحسب لسان الدلیل کما حقق فی محله، و حیث ان الاستحالة توجب تعدد الموضوع بحیث لو حکم بطهارة المستحال الیه لا یراه العرف نقضا للیقین، فلا یجری الاستصحاب.

فتحصل: ان الاقوی عدم الفرق بین النجس و المتنجس فی ان الاستحالة توجب طهارتهما.

ثمّ انه ظهر مما ذکرناه: ان المراد من مطهریة الاستحالة لیس کونها من المطهرات الحقیقیة، بل المراد کونها موجبة لارتفاع موضوع النجاسة.

العجین المعجون بالماء النّجس

الرابع: العجین المعجون بالماء النجس لو خبز لا یطهر کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل یمکن دعوی الاجماع علیه، اذ لم ینقل الخلاف الا عن الشیخ فی النهایة و الاستبصار، و عن ظاهر الفقیه و المقنع.

و النهایة لیست من الکتب المعدة للفتوی بل هی متون اخبار، مع ان المحکی عن اطعمتها الجزم بعدم جواز اکل الخبز المعجون بالماء النجس او لا، ثمّ قال: و قد رویت رخصة جواز اکله و ذلک ان النار قد طهرته و الاحوط ما قدمناه.

]...[

و أما فی الاستبصار: فقد احتمل هو قدس سره اختصاص ذلک بالمعجون بماء البئر المتنجس لا بالتغیر: و مراد الاخیرین ایضاً ذلک، اذ لیس فیهما الا جواز اکل الخبز مما عجن من ماء بئر وقع فیه شیء من الدواب فماتت، فاذاً دعوی الاجماع علی النجاسة فی محلها.

و یشهد لها مضافاً الی ذلک: صحیح «۱» ابن ابی عمیر عن بعض اصحابه- بل قال: ما احسبه الا- حفص بن البختری- عن الامام الصادق (علیه السلام): فی العجین یعجن من الماء النجس کیف یصنع به؟ قال (علیه السلام): یباع ممن یستحل المیتة.

و فی مرسله «۲» الآخر عنه (علیه السلام): انه یدفن و لا یباع.

و خبر «۳» زکریا: قلت: لابی الحسن (علیه السلام): فخمر او نبیذ قطر فی عجین او دم؟ فقال: فسد.

و المناقشة فی سندها فی غیر محلها لحجیة المرسل اذا کان المرسل من مثل ابن ابی عمیر الذی مراسیله کالمسانید، بل هو علی ما قیل ممن اجمعت العصابة علی تصحیح ما یصح عنه، و انه لا یروی الا عن ثقة.

و اضعف منها المناقشة فی دلالتها، اذ مضافاً الی ان الظاهر منها ارادة البیع بعد ما صار خبزاً انه لو کان یطهر بالخبز کان له (علیه السلام) بیان ذلک، نعم یعارضها. صحیح «۴» ابن ابی عمیر ایضاً عنه (علیه السلام): فی عجین عجن و خبز ثمّ علم ان الماء کان فیه المیتة قال (علیه السلام): لا بأس اکلت النار ما فیه.

و خبر «۵» الزبیری: عن البئر تقع فیها الفارة او غیرها من الدواب فتموت

---

(۱) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الاسآر حدیث ۱- ۲.

(۲) الوسائل باب ۱۱ من ابواب الاسآر حدیث ۱- ۲.

(۳) الوسائل باب ۳۸ من ابواب النجاسات حدیث ۸.

(۴) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الماء المطلق حدیث ۱۸- ۱۷.

(۵) الوسائل باب ۱۴ من ابواب الماء المطلق حدیث ۱۸- ۱۷.

]...[

فیعجن من مائها أ یؤکل ذلک الخبز؟ قال (علیه السلام): اذا اصابته النار فلا باس باکله.

و لکن الثانی منهما اجنبی عن المقام بناء علی المختار من عدم نجاسة البئر بملاقاتها مع النجاسة، و انما تحدث فیها مرتبة من القذارة، فانه حینئذ یدل علی ان اصابة النار تکون کنزح مقدار معین من مائها رافعة لتلک المرتبة من القذارة.

و أما الاول فلاعراض الاصحاب عنه و معارضته مع صحیحیه المتقدمین غیر القابلین للحمل علی الکراهة، یتعین طرحه او حمله علی ارادة ماء البئر منه ایضا.

صیرورة الطین آجراً

الخامس: الطین النجس اذا صار آجراً او خزفاً فهل یصیر طاهراً کما عن الشیخ فی الخلاف و المصنف فی بعض کتبه و الشهید و صاحب المعالم، ام یکون باقیا علی نجاسته کما عن المسالک و الروضة و الایضاح، ام یتوقف فی الحکم کما عن المحقق فی المعتبر و المصنف فی موضع من المنتهی؟ وجوه:.

قد استدل للأول: بالاجماع، و بصحیح الحسن بن محبوب المتقدم، و بأصالة الطهارة.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فواضح، و اما الصحیح: فقد مر أَنه یدل علی طهارة العذرة المستحالة الی الرماد او الدخان، و اما الاصل فلکونه محکوما لاستصحاب النجاسة لبقاء الموضوع عرفا، و دعوی عدم جریانه اما لان عمدة المستند للحکم بالنجاسة بعد زوال العین هو الاجماع، و الاستصحاب لا یجری فی مثل المقام، او لکون الشک فی بقاء النجاسة من قبیل الشک فی المقتضی، مندفعة بان الاستصحاب یجری حتی فیما کان الدلیل المثبت للمستصحب هو الاجماع کما حقق فی محله.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۷۷

]...[

کما انه لا فرق فی جریانه بین موارد الشک فی المقتضی و الشک فی الرافع.

نعم بناء علی ما هو الحق من عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام الشرعیة لکونه محکوما لاستصحاب عدم الجعل، لا یجری فی المقام استصحاب النجاسة، فمع الشک فی بقائها یتعین الرجوع الی قاعدة الطهارة.

و ما ذکره المحقق الخراسانی رحمه اللّه من ان الطهارة الخبثیة و ما یقابلها من الامور التی اذا وجدت بأسبابها لا یشک فی بقائها الا من قبل الشک فی الرافع لا من قبل الشک فی مقدار تأثیر اسبابها، فلا اصل لأصالة عدم جعل الملاقاة سببا للنجاسة بعد صیرورة الطین آجرا مثلا غیر تام، اذ النجاسة و الطهارة من الاحکام الشرعیة کما عرفت فی اول هذا الباب، فتکونان مما امره بید الشارع، فاذا لم یعلم جعل النجاسة بعد صیرورة الطین آجرا فلا محالة یکون المرجع اصالة عدم الجعل.

و بعبارة اخری: لو کانت النجاسة من الامور الواقعیة التی کشف عنها الشارع کان ما ذکره قدس سره وجیهاً، و لکن بما انها من الامور الاعتباریة فلا محالة تکون نسبتها الی اسبابها نسبة الحکم الی الموضوع لا نسبة الاثر الی المؤثر حتی تکون مؤثرة فی بقائها ایضا، و علیه فیکون الشک فی بقاء النجاسة مسببا عن الشک فی کیفیة الجعل، و حیث ان الجعل بنحو یکون باقیا بعد صیرورته آجراً مسبوق بالعدم، فیجری استصحاب عدم الجعل، و یترتب علیه عدم النجاسة.

فان قلت: ان ما ذکر متین فیما اذا کان الشک فی بقاء النجاسة مسببا عن الشک فی کیفیة الجعل، و اما اذا کان الجعل معلوما فلا مورد لجریان اصالة العدم و المقام کذلک، اذ المعلوم من الشریعة ان کل جسم لاقی نجسا ینجس، و انه لا یطهر الا بمطهر او ارتفاع موضوع النجاسة.

قلت: ان لازم ذلک عدم الشک فی الحکم فی المقام لعدم الشک فی الموضوع لا من ناحیة المفهوم و لا من ناحیة الامور الخارجیة، و علی ذلک فالشک فی بقاء النجاسة لو

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۷۸

]...[

کان لا منشأ له سوی عدم معلومیة کیفیة الجعل فتدبر فانه دقیق.

فتحصل: ان الاقوی هو القول بالطهارة.

[اذا شک فی الاستحالة]

السادس: اذا شک فی الاستحالة یحکم بالطهارة لقاعدتها لعدم جریان الاستصحاب لا فی الحکم للشک فی بقاء موضوعه، و لا فی

الموضوع ای نفس العنوان الذی رتب علیه الحکم مثل کونه کلبا لانه علی فرض الاستحالة یکون ما احیل الیه غیر ما احیل منه، و ما کان متصفا بهذا العنوان سابقا هو الثانی، و ما ارید اثباته له فی الزمان اللاحق هو الاول.

و بالجملة: احتمال تحقق الاستحالة الموجبة لتبدل الموضوع مانع عن جریان الاستصحاب، نعم استصحاب بقاء ذلک العنوان بنحو مفاد کان التامة یجری اذا ترتب علیه الاثر، لکنه لا یثبت اتصاف الموجود الخارجی به.

مطهریة الانقلاب

[الانقلاب]

الثانی: الانقلاب، فإذا انقلب الخمر خلا فلا خلاف فی طهارته فی الجملة، بل عن المنتهی نسبة القول بها الی علماء الاسلام.

و تشهد لها جملة من النصوص: کمصحح «۱» عبد العزیز بن المهتدی: کتبت الی الرضا (علیه السلام): جعلت فداک العصیر یصیر خمراً فیصب علیه الخل و شیء یغیره حتی یصیر خلا قال (علیه السلام): لا بأس.

و موثق «۲» عبید بن زرارة: فی الرجل اذا باع عصیرا فحبسه السلطان حتی صار

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۸.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۵.

]...[

خمرا فجعله صاحبه خلا، فقال: اذا تحول عن اسم الخمر فلا باس.

و مصحح «۱» زرارة عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): عن الخمر العتیقة تجعل خلا قال (علیه السلام): لا بأس. و نحوها غیرها.

و انما الکلام یقع فی مواضع: الاول: هل هذا الحکم یختص بما اذا انقلب الخمر خلا بنفسه، ام یعم ما اذا کان ذلک بعلاج؟ وجهان: ثانیهما المشهور بین الاصحاب، بل عن المنتهی: نسبته الی علمائنا. و یشهد له- مضافا الی اطلاق جملة من النصوص کموثق عبید و مصحح زرارة المتقدمین- مصحح ابن المهتدی المتقدم.

و ما عن «۲» مستطرفات السرائر: عن جامع البزنطی: عن ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): عن الخمر یعالج بالملح و غیره لیحوّل خلا قال (علیه السلام): لا بأس. و نحوهما غیرهما.

نعم هنا اخبار تدل علی المنع: کخبر «۳» ابی بصیر عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): عن الخمر یجعل فیها الخل فقال (علیه السلام): لا الا ما جاء من قبل نفسه.

و خبره «۴» الآخر عنه (علیه السلام): عن الخمر یجعل خلا قال (علیه السلام): لا بأس اذا لم یجعل فیها ما یقلبها.

و ما «۵» عن العیون عن علی (علیه السلام): کلوا من الخمر ما انفسد و لا تأکلوا ما افسدتموه انتم.

و لکن یتعین حملها علی الکراهة جمعا بینها و بین ما تقدم مما هو صریح فی الجواز.

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۱ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۱۱.

(۳) الوسائل باب ۳۱ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۷.

(۴) الوسائل باب ۳۱ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۴.

(۵) عیون اخبار الرضا (ع) باب ۳۱ حدیث ۱۲۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۸۰

]...[

الثانی: نسب الی المشهور: عدم الفرق فی العلاج بین ان یکون بما یستهلک فی الخمر قبل التخلیل، و بین ما یبقی بعده، و عن المجمع و الکفایة نسبة المنع الی القیل، و الظاهر ان المراد منه ابن ادریس، و عن المقدس الاردبیلی و المحقق السبزواری و شارح الروضة: التردد فیه.

و استدل للمنع: بان المعالج به یتنجس بالخمر، و لا دلیل علی طهارته بالانقلاب لاختصاص الدلیل بالخمر نفسها.

و فیه: ان مقتضی اطلاق النصوص الدالة علی طهارة الخمر بالانقلاب اذا کان بعلاج هو الطهارة حتی فیما اذا لم یستهلک.

و التفصیل بین ما اذا کان الباقی بعد الانقلاب من الجوامد، و بین ما اذا کان من المائعات، و القول بالطهارة فی الاول و عدمها فی الثانی کما اختاره بعض اعاظم المحققین مستدلا بان الباقی اذا کان من الجوامد یکون بنظر العرف نجاسته تابعة لنجاستها و لا یرون له اثراً خاصاً، و اما اذا کان من المائعات فیرونه بعد الاتصال بالنجس کعین النجس مستقلا بالاثر، فالحکم بالتبعیة لا یخلو عن اشکال، فی غیر محله، لان مقتضی اطلاق النصوص لا سیما خبر ابی بصیر المتقدم هو الطهارة فی الثانی ایضا، و دعوی انصرافها الی ما اذا استهلک المعالج به کما تری.

الثالث: اذا لاقی الخمر نجاسة خارجیة فعن جماعة: عدم طهارتها بالانقلاب، و عن آخرین: طهارتها به، و مبنی هذا الحکم علی ما عن المنتهی قبول النجاسة للمضاعفة و عدمه، اذ علی الاول یتعین القول بالعدم لانه لا دلیل علی ارتفاع النجاسة الخارجیة بالانقلاب لاختصاص النصوص بالنجاسة الخمریة، و قد تقدم تنقیح المبنی فی مبحث تنجس المتنجس فراجع.

الرابع: اذا تنجس العصیر بملاقاة الخمر ثمّ انقلب خمرا ثمّ انقلب خلا فقد استشکل الشیخ الاعظم رحمه اللّه فی طهارته بدعوی انه لا مانع من قیام التنجس

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۸۱

]...[

بجسم الخمر من حیث هو جسم، و النجاسة بالنوع من حیث انه نوع.

و فیه بما ان النجاسة کسائر الاحکام الشرعیة یکون موضوعها الافراد الخارجیة لا الطبیعیة من حیث هی، و ما تنطبق علیه الطبیعة الجنسیة، و الطبیعة النوعیة فی المقام هو موجود واحد و شیء فأرد، فیلزم من ذلک اجتماع حکمین مثلیین فی محل واحد.

فالصحیح ان یقال: ان الاقوی هو الحکم بالطهارة، و ذلک لان ما دل علی طهارة الخمر بالانقلاب یدل باطلاقه علی ان النجاسة الخمریة ترتفع به من غیر فرق بین العرضیة و الذاتیة، مع ان دعوی صیرورة العرضیة ذاتیة بصیرورته خمراً قریبة جدا، اذ لا سبیل الی القول بانه حین ما صار خمراً لم ینجس لتنجسه قبله بملاقاة الخمر، و لا إلی القول بتکرر النجاسة فیه و لو بنحو التأکد، اذ النجاسة الواحدة بالصنف لا تقبل التکرر، فیتعین القول بالتبدل.

الخامس: اذا صب فی الخمر ما اوجب انقلابها الی غیر الخل بان زال سکرها و لم تصر خلا فهل تطهر ام لا؟ وجهان: یشهد للاول: اطلاق خبر «۱» ابن جعفر عن اخیه (علیه السلام): الخمر یکون اوله خمراً ثمّ یصیر خلا قال (علیه السلام): اذا ذهب سکره فلا بأس.

و اطلاق قوله (علیه السلام) فی موثق عبید المتقدم: اذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس.

و لکن الذی یوجب التوقف فی الافتاء عدم افتاء الاساطین بذلک.

السادس: اذا وقع شیء من الخمر فی الخل و استهلکت فیه او صار الخمر خلا فهل یطهر الجمیع کما عن الشیخ فی النهایة، ام لا کما عن الحلی دعوی الاجماع علیه؟

---

(۱) الوسائل باب ۳۱ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۸۲

]...[

وجهان:.

اقول: اما فی صورة الاستهلاک فلا وجه للطهارة لان الخل بعد وقوع الخمر فیه صار نجسا، و لا دلیل علی الطهارة بعد ذلک، و دعوی انه یدل علیها ما دل علی طهارة الخمر بالانقلاب و علامة صیرورته خلا صیرورة الخمر الخارجیة الباقیة بعد صب مقدار منها فی الخل خلا، مندفعة بانه علی فرض الاستهلاک لا تکون الخمر باقیة حتی یصح ان یقال انها طهرت بصیرورتها خلا و بتبعها طهر الخل.

و اما فی صورة عدم الاستهلاک و انقلاب الخمر فلا یبعد القول بالطهارة، اذ الخمر تطهر بانقلابها خلا، و الخل المتنجس حکمه حکم المعالج به الذی عرفت انه یطهر بتبع طهارة الخمر من غیر فرق بین کونه من الجوامد او المائعات، اللهم الا ان یقال ان ما دل علی طهارة المعالج به ایضاً انما یدل علیها اذا عد ذلک من توابع المستحیل لا فی مثل المقام، و علیه فالاقوی عدم الطهارة مطلقا.

[ذهاب الثلثین فی العصیر العنبی]

الثالث: ذهاب الثلثین فی العصیر العنبی: و لکن قد عرفت فی ذلک المبحث ان العصیر العنبی ما لم یغل بنفسه لا ینجس، و لو غلی بنفسه ینجس و لا یطهر بذهاب الثلثین، و انما ینحصر مطهره بالانقلاب. فراجع ما ذکرناه.

الانتقال

الرابع: الانتقال: کانتقال دم الانسان او غیره مما له نفس الی جوف ما لا نفس له بلا خلاف فی مطهریته فی الجملة، و عن غیر واحد: دعوی الاجماع علیها.

و تنقیح القول فیه: انه ان کان الانتقال بنحو یوجب استحالة المنتقل عنه فلا ریب فی مطهریته لما تقدم فی الاستحالة، و الا کما لو تغذی البق بدم انسان و استقر فی جوفه قبل ان تحیله معدته الی اجزائه فتارة لا یوجب الانتقال سلب اضافته الی

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۸۳

]...[

المنتقل عنه، و اخری یوجب ذلک.

فعلی الاول: فان کان لما دل علی نجاسة دم الانسان اطلاق یکون هو المرجع من غیر فرق بین صحة اضافته الی المنتقل الیه و عدمها.

و دعوی انه اذا صحت اضافته الی المنتقل الیه یقع التعارض بین اطلاق ما دل علی طهارة دم ذلک الحیوان، و بین اطلاق ما دل علی نجاسة دم الانسان فیتساقطان فیرجع الی اصالة الطهارة، مندفعة بانه لا تعارض بینهما، اذ ما دل علی طهارة دم البق مثلا لا یدل علی

طهارته حتی مع انطباق عنوان آخر علیه موجب لنجاسته، الا ان یکون فی مقام بیان الطهارة الفعلیة من جمیع الجهات.

و ان لم یکن لما دل علی نجاسة دم الانسان اطلاق و احتمل صیرورة الدم طاهرا بمجرد انتقال محله و مکانه و استقراره فی جوف ما لا نفس له، فیتعین الرجوع الی قاعدة الطهارة بناء علی ما هو الحق من عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام حتی فی مثل الطهارة و النجاسة کما اشرنا الیه فی مبحث الاستحالة.

و من ذلک یظهر لزوم البناء علی الطهارة فیما اذا اوجب الانتقال سلب اضافته الی المنتقل عنه من غیر فرق بین ثبوت الاطلاق لدلیل نجاسة ما اضیف الیه و عدمه، اذ اطلاق ذلک الدلیل لا یشمله بعد سلب الاضافة کما لا یخفی، مع ان دعوی تبدل الموضوع عرفا فی مثل الفرض قریبة.

و حکم ما لو شک فی صحة الاضافة حکم ما لو علم بالصحة لاستصحاب بقاء الاضافة.

نعم ورد نفی البأس بقول مطلق فی دم البق و البراغیث کصحیح «۱» ابن ابی یعفور: قلت لأبی عبد اللّه (علیه السلام): ما تقول فی دم البراغیث؟ قال (علیه

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

السلام): لیس به بأس قلت: انه یکثر و یتفاحش قال: و ان کثر.

و مکاتبة «۱» محمد بن الریان قال: کتبت الی الرجل: هل یجری دم البق مجری دم البراغیث، و هل یجوز لأحد ان یقیس دم البق علی دم البراغیث فیصلی فیه و ان یقیس علی نحو هذا فیعمل به؟ فوقع (علیه السلام): یجوز الصلاة و الطهر افضل، و نحوهما غیرهما.

و احتمال عدم شمولها للدم المجتمع فی جوفها من تغذیها بدم الانسان کما تری، اذ هو المتیقن ارادته من هذه النصوص، هذا مضافا الی استقرار السیرة علی عدم التجنب عن ما استقر فی جوفها من دم الانسان. و علی ذلک فلا مورد للرجوع الی عموم ما دل علی نجاسة دم الانسان أو غیره.

مطهریة الاسلام

[الاسلام]

الخامس: الاسلام: و هو مطهر لبدن الکافر بلا خلاف بل اجماعا کما عن المنتهی و الذکری و غیرهما، بل عن المستند و الجواهر: دعوی الضرورة علی مطهریته فی الجملة. انما الکلام یقع فی مواضع: الأول: هل تطهر به رطوباته المتصلة به من بصاقه و عرقه و غیرهما من الرطوبات الکائنة علی بدنه کما هو المشهور، بل فی طهارة شیخنا الأعظم رحمه اللّه: بغیر اشکال فی الحکم المذکور ام لا؟ وجهان: أقواهما الأول، إذ لم یعهد أمرهم علیهم السلام بازالة تلک الأمور عن بدن من اسلم، مع انه لا یخلو بدنه عنها، بل المعهود عدمه، مع ان نجاستها حال الکفر کانت من جهة کونها اجزاء للکافر، و بعد الاسلام

---

(۱) الوسائل باب ۲۳ من أبواب النجاسات حدیث ۳.

]...[

و تبدل الموضوع یتبدل إضافتها ایضا و تصیر من اجزاء المسلم فیحکم بطهارتها، فتأمل، نعم المائعات النجسة أو المتنجسة به لا تطهر به. الثانی: عن التحریر و الذکری و المهذب و الروضة و العلامة الطباطبائی و المحقق القمی و غیرهم: مطهریة اسلام المرتد الفطری ایضا، و عن جماعة: بل المشهور العدم، و استدل له بالنصوص الدالة علی عدم قبول توبته و انه یقتل و لا یستتاب: کصحیح «۱» ابن مسلم: سالت أبا جعفر (علیه السلام) عن المرتد فقال (علیه السلام): من رغب عن الاسلام و کفر بما انزل علی محمد (صلی اللّه علیه و آله) بعد اسلامه فلا توبة له و قد وجب قتله و بانت منه امرأته و یقسم ما ترک علی ولده. المختص به بقرینة ما دل علی قبول توبة المرتد الملی کصحیح «۲» علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): سألته عن مسلم تنصر قال (علیه السلام): یقتل و لا یستتاب قلت: فنصرانی اسلم ثمّ ارتد؟ قال (علیه السلام): یستتاب فان رجع و إلا قتل. و خبر «۳» الحسین بن سعید: قرأت بخط رجل الی ابی الحسن الرضا (علیه السلام): رجل ولد علی الاسلام ثمّ کفر و أشرک و خرج عن الاسلام هل یستتاب أو یقتل و لا یستتاب؟ فکتب (علیه السلام): یقتل. و اجیب عن الاستدلال بها: بان اطلاق ما دل علی عدم قبول التوبة یحمل علی ارادة عدمه بالنسبة الی وجوب قتله و بینونة زوجته و انتقال امواله لا مطلقا و ذلک لوجوه: الاول اقتران عدم قبول التوبة بها فی النصوص الموجب لاقتران الکلام بما یصلح للقرینیة الموجب لسقوطه عن الحجیة.

(۱) الوسائل باب ۱ من أبواب حد المرتد حدیث ۲.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب حد المرتد حدیث ۵.

(۳) الوسائل باب ۱ من أبواب حد المرتد حدیث ۶.

]...[

الثانی انصراف النصوص إلیها لکونها اظهر الآثار. الثالث ما دل علی صحة عباداته حتی المتوقفة علی الطهارة، و لو لا طهارة بدنه بالاسلام لکان تکلیفه بها تکلیفا بما لا یطاق. و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن کون شیء قرینة لصرف ظهور الأخر انما یکون فیما إذا کان الظهوران متنافیین لا فیما کان بینهما کمال الملائمة کما فی المقام. و اما الثانی: فلمنع کونها اظهر الاحکام، مع ان الاظهریة لا توجب الانصراف الموجب لتقیید الإطلاق. و اما الثالث: فلأن صحة عباداته کما یمکن ان تکون لطهارة بدنه یمکن ان تکون لسقوط شرطیة الطهارة. فالصحیح فی الجواب عنه: ان هذه النصوص انما تدل علی عدم قبول توبته، و هو اعم من عدم قبول اسلامه، فیرجع فیه الی عموم ما ورد فی بیان الاسلام و انه الاقرار بالشهادتین، و لازمه الحکم بکونه مسلما. و دعوی انه لا دلیل علی طهارة کل مسلم فالمرجع استصحاب بقاء نجاسته، مندفعة بان دعوی القطع بهذه الکلیة قریبة جدا، مع انه علی فرض عدم ثبوتها لا مجال للرجوع الی الاستصحاب لوجهین: الاول تبدل الموضوع، إذ الموضوع بنظر العرف هو الکافر بما انه کافر. الثانی ما حققناه فی محله و اشرنا إلیه فی هذا الشرح غیر مرة من عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام لکونه محکوما لاستصحاب عدم الجعل، فیتعین الرجوع الی قاعدة الطهارة. فتحصل مما ذکرناه: ان الأقوی قبول إسلامه و طهارة بدنه به. کما ان الاقوی قبول توبته باطنا و صیرورتها موجبة لدخول الجنة، إذ ظاهر نصوص نفی التوبة ارادة الاحکام العملیة لا الأمور الاخرویة، فالمرجع فیها هو

]...[

عمومات قبول التوبة.

و یشهد له مضافا الی ذلک: خبر «۱» زرارة عن الامام الباقر (علیه السلام): فیمن کان مؤمنا فحج و عمل فی ایمانه ثمّ اصابته فی إیمانه فتنة فکفر ثمّ تاب و آمن قال (علیه السلام): یحسب له کل عمل صالح فی ایمانه و لا یبطل منه شیء.

نعم یجب قتله و تبین زوجته و تعتد عدة الوفاة و تنتقل أمواله الموجودة حال الارتداد الی ورثته و لا یسقط شیء منها بالتوبة کما هو المشهور شهرة عظیمة، بل لم ینقل الخلاف الا عن ابن الجنید.

و تشهد له جملة من النصوص: کموثق: «۲» عمار: سمعت أبا عبد اللّه (علیه السلام) یقول کل مسلم بین المسلمین ارتد عن الاسلام و جحد محمداً (صلی اللّه علیه و آله) نبوته و کذبه فان دمه مباح لمن سمع ذلک منه، و امرأته بائنة منه یوم ارتد، و یقسم ماله علی ورثته، و تعتد امرأته عدة المتوفی عنها زوجها، و علی الامام ان یقتله و لا یستتیبه. و نحوه غیره.

ثمّ انه هل یملک ما اکتسبه بعد التوبة بل و قبلها و لا ینتقل الی ورثته؟ وجهان بل قولان: ذهب الی کل منهما جماعة من المحققین، اقواهما الاول، إذ ما دل علی انتقال ماله الی ورثته انما یدل علیه فیما کان ملکا له قبل الارتداد، و لا یدل علیه فیما یملکه بعد الارتداد، کما انه لا یدل علی عدم قابلیته للتملک، لان انتقال ماله عنه اعم من ذلک، فیرجع الی عموم دلیل السبب المملک، و علی فرض عدم وجوده الی استصحاب بقاء القابلیة الثابتة قبل الارتداد.

و من ما ذکرناه ظهر حکم الرجوع الی زوجته بعقد جدید، و ان الأقوی صحته،

---

(۱) الوسائل باب ۳۰ من أبواب مقدمة العبادات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۱ من أبواب احکام المرتد حدیث ۳.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۸۸

]...[

و دعوی دلالة النصوص المتضمنة للبینونة علی الحرمة الابدیة، مندفعة بانها تدل علی ارتفاع العلاقة الزوجیة الموجودة.

الثالث: هل یطهر بدن الکافر من النجاسات الخارجیة التی زالت عینها ام لا، ام یفصل بین کون تلک النجاسة اشد فالثانی، و بین غیره فالاول؟ وجوه: اقواها الاخیر لما تقدم فی مبحث تنجس المتنجس من ان النجس أو المتنجس لا یتنجس ثانیا الا مع کون النجاسة الثانیة اشد.

و دعوی ان مقتضی اطلاق حدیث «۱» الجب طهارته منها مطلقا، لانه لا یختص بارتفاع العقاب کما یشهد له استدلاله (علیه السلام) به لعدم وجوب قضاء الصلاة و الصوم علیه، مندفعة باختصاصه بحسب ظاهره بما یستتبع عدم العمل بوظیفته الفعلیة من الفعل أو الترک کقضاء الصلاة و الصوم و الکفارة للافطار فی شهر رمضان و نحوها.

و اما غیرها کوجوب الصلاة علیه ان اسلم فی وسط الوقت و لزوم غسل الجنابة علیه لکونه جنبا و لزوم تطهیر بدنه لکونه ملاقیا للنجس و نحوها، فالحدیث غیر مربوط بها کما لا یخفی علی المتدبر، و لذا تری ان احداً من الفقهاء لم یستدل به فی المثالین الاولین لعدم الوجوب، اللهم الا ان یستدل لها بالسیرة و عدم معهودیة امره بتطهیره منها کما عن الجواهر و غیرها.

و من ما ذکرناه ظهر ان الأقوی عدم طهارة ثیابه التی لاقاها حال الکفر مع الرطوبة، من غیر فرق بین ما کان علی بدنه فعلا و ما لم یکن.

و قد تقدم فی مبحث نجاسة الکافر حکم اسلام الصبی فلا نعید.

---

(۱) الخصائص الکبری ج ۱ ص ۲۴۹.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۸۹

]...[

زوال النجاسة

السادس: زوال عین النجاسة أو المتنجس عن جسد الحیوان بای وجه کان و عن بواطن الانسان.

اما الأول فهو المشهور فی خصوص الهرة، بل عن الخلاف: دعوی الاجماع علیه، و عن جملة من المتأخرین: الحاق کل حیوان غیر آدمی بها، و عن نهایة الاحکام: اختصاص الحکم بالطهارة بصورة غیبة الحیوان بنحو یحتمل ورود المطهر علیه، و عن الموجز: الحکم بالنجاسة حتی یعلم بورود المطهر علیه اعتمادا علی الاستصحاب، و عن المرتضی و جماعة: عدم تنجس بدن الحیوان.

اقول: اما القول الثالث فتدفعه السیرة القطعیة علی عدم التجنب عن ما لاقی مع الحیوانات المعلوم تلوثها بالنجاسة کدم الولادة و البول و المنی الخارجین منها و المواضع القذرة عند النوم علیها و غیر ذلک من الموارد التی هی کثیرة و لا یعلم بل لا یحتمل ورود المطهر علیها.

و النصوص «۱» الدالة علی طهارة سؤر الهرة و الوحش و السباع و غیرها مع تلوثها بالنجاسة.

و صحیح «۲» ابن جعفر: عن فارة وقعت فی حب دهن و اخرجت قبل ان تموت أ یبیعه من مسلم؟ قال (علیه السلام): نعم و یدهن منه. فانه یدل علی طهارة موضع البول. و بذلک کله ظهر ضعف القول الثانی.

---

(۱) الوسائل باب ۹ من ابواب الاسآر.

(۲) الوسائل باب ۹ من ابواب الاسآر حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹۰

]...[

نعم لا یصح الاستدلال بهذه الادلة علی احد القولین الاول و الرابع بناء علی ان المتنجس الجامد لا ینجس، فلتکن هذه الادلة بضمیمة ما دل علی تنجس کل جسم بملاقاة النجاسة و بقاء النجاسة الی ان یرد علیه مطهر من جملة ما یدل علیه، اللهم الا ان یستدل علیه بالسیرة القطعیة علی اتخاذ جلد الحیوان و صوفه ثوبا للمصلی مع عدم غسلهما.

فیدور الامر بین القول الأول و الرابع الأقوی هو الاول لعموم ما دل علی تنجس کل جسم بالملاقاة کموثق عمار المتقدم فی مبحث تنجیس المتنجس.

و منه یظهر ضعف ما ذکرناه فی مبحث البول و الغائط من عدم الدلیل علی هذه الکلیة.

و تظهر الثمرة بین القولین فیما لو شک فی زوال العین، فانه علی المختار لو لاقی بدنه مع شیء و کانت فیه رطوبة مسریة یحکم بنجاسته للاستصحاب- ای استصحاب بقاء النجاسة- و من آثارها نجاسة ملاقیه. و اما علی القول بعدم التنجس فلا یحکم بها للشک فی ملاقاته للنجس، فیرجع الی استصحاب الطهارة.

و من ما ذکرناه فی المقام و فی مسألة ملاقاة الغائط فی الباطن ظهر حکم ملاقاة النجاسة لبواطن الانسان.

غیبة الانسان

السابع: غیبة الانسان بلا خلاف فی مطهریتها فی الجملة، و ان کان التعبیر بکونها مطهرة مسامحة، فانها امارة للطهارة، و من طرق اثباتها عند الشک فیها. و کیف کان: فیشهد لمطهریتها بهذا المعنی: استقرار السیرة القطعیة علی ترتیب آثار الطهارة، إذ ما من احد الا و فی مدة قلیلة من الزمان یمشی الی الحمام و یتنجس

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹۱

]...[

جمیع بدنه و یغسل ثیابه النجسة فینجس جمیعها و لا یحصل العلم و لا الاطمئنان بورود المطهر علیها، فلولا الحکم بکون الغیبة من المطهرات لکان اللازم ترتیب آثار النجاسة فی هذه الفروض، مع انه کما تری خلاف سیرة المسلمین بل الضرورة.

و یؤیدها ظهور حال المسلم فی التنزه عن النجاسة، و لزوم الحرج لو لا ترتیب آثار الطهارة، و ما دل علی کراهة سؤر الحائض المتهمة، و عدم البأس بسؤرها إذا کانت مأمونة.

فاصل الحکم مما لا ینبغی التوقف فیه، فما عن الاردبیلی و سید المدارک من التردد فیه ضعیف. ثمّ ان الظاهر عموم الحکم لبدنه و لباسه و فرشه و ظرفه و غیره ذلک مما فی یده لعموم السیرة، فما عن الموجز و المستند من الاختصاص بالبدن ضعیف.

انما الکلام فیما ذکره جملة من الفقهاء من انه مشروط بشروط: الاول ان یکون عالما بملاقاة ما یتعلق به من بدنه و غیره للنجس.

الثانی علمه بکون ذلک الشیء نجسا.

الثالث استعماله لذلک الشیء فیما تشترط فیه الطهارة.

الرابع علمه باشتراط الطهارة فی الاستعمال المفروض.

الخامس احتمال تطهیره لذلک الشیء.

السادس التکلیف. السابع حصول الظن الحاصل من شهادة حاله أو مقاله بزوال النجاسة.

و الظاهر انه لا خلاف بینهم فی اشتراط الشرط الخامس، و اما غیره فقد اختلفت کلماتهم فیه غایة الاختلاف، فعن العلامة الطباطبائی و کاشف الغطاء: عدم اعتبار شیء من تلک الأمور، و هو الأقوی لعموم السیرة کما عن المنظومة و غیرها. ثمّ ان الکلام فی غیر ما ذکر من ما ذکروه فی عداد المطهرات من نزح المقادیر

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹۲

و لو نجس الاناء وجب غسله فیغسله من ولوغ الکلب ثلاثا

المنصوصة لوقوع النجاسات المخصوصة فی البئر، و الاستبراء بالخرطات بعد البول، و بالبول بعد خروج المنی، و زوال التغیر فی البئر و الجاری، و حجر الاستنجاء، و خروج الدم من الذبیحة بالمقدار المتعارف، و تیمم المیت بدلا عن الاغسال عند فقد الماء، و استبراء الحیوان الجلال، و التبعیة، موکول الی محله، فقد تقدم الکلام فی جملة منها و سیأتی فی غیرها.

فصل: فی احکام الاوانی

اشارة

و فیه مسائل:

[وجوب غسل الإناء المتنجس]

اشارة

الاولی لو نجس الاناء وجب غسله کغیره من المتنجسات، فیغسله من ولوغ الکلب ثلاثاً اجماعا حکاه جماعة منهم السید فی الانتصار و الشیخ فی الخلاف و المصنف فی المنتهی، و عن ابن الجنید: ایجاب سبع غسلات.

و عن صاحب المدارک و شیخه الاردبیلی: تقویة الاکتفاء بغسله واحدة بعد التعفیر لو لا الاجماع علی اعتبار التعدد.

و استدل له فی المدارک: باطلاق الامر بالغسل فی صحیح «۱» البقباق قال فیه: حتی انتهیت الی الکلب فقال (علیه السلام): رجس نجس لا- یتوضأ بفضله فاصبب ذلک الماء و اغسله بالتراب اول مرة ثمّ بالماء. ثمّ قال: کذا وجدته فی ما وفقت علیه من کتب الاحادیث.

و نقله کذلک الشیخ فی مواضع من الخلاف، و العلامة فی المختلف، الا ان المصنف نقله فی المعتبر بزیادة لفظ المرتین بعد قوله ثمّ بالماء و قلده فی ذلک من تأخر عنه، و لا یبعد ان یکون ذلک من قلم الناسخ.

---

(۱) الوسائل باب ۷۰ من ابواب النجاسات حدیث ۱ و باب ۱ من ابواب الاسآر.

]...[

و اجیب عنه: بان استدلال المحقق و غیره به مع الزیادة مما یمنع من احتمال سهو القلم، مع ان المحقق فی محله انه عند دوران الامر بین الزیادة و النقیصة القاعدة تقتضی البناء علی کون الاختلال فی طرف النقیصة.

و فیهما نظر: اما الاول: فلأن استدلاله قده به لا یدل علی کونه کذلک بعد کونه مرویا فی کتب الحدیث مع النقیصة الا من جهة کون الروایة کذلک فی اصل معتبر لم یصل الینا، و هو لا یدل علیه لضعف احتماله، لأنه لو کان کذلک کان علیه التنبیه علی ذلک کما لا یخفی.

و اما الثانی: فلأن القاعدة فی نفسها و ان کانت تامة الا انه فی المقام من جهة ان النقص انما یکون فی اغلب کتب الحدیث و الزیادة فی جملة من الکتب الاستدلالیة لا- تتم القاعدة و لا- توجب الوثوق بالنقص، بل معروفیة الفتوی بذلک فی جمیع الاعصار الموجبة لأنس الذهن بالزیادة تشهد بالنقص لانها موجبة للجریان علی القلم مع عدم الالتفات.

و لکن یرد علی ما افاده فی المدارک: انه یتعین تقیید اطلاقه لو کان فی مقام البیان من هذه الجهة- مع انه محل تامل- بموثق «۱» عمار عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): سئل عن الکوز و الاناء یکون قذرا کیف یغسل و کم مرة یغسل؟ قال (علیه السلام): یغسل ثلاث مرات یصب فیه الماء فیحرک فیه ثمّ یفرغ منه. الحدیث.

بل یمکن ان یقال: ان الصحیح انما یکون فی مقام بیان ما یعتبر فی الغسلات المعتبرة بالموثق، و یدل علی انه یعتبر ان یکون اولاهن بالتراب.

و بهما ترفع الید عن ظهور موثق «۲» عمار عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): فی

---

(۱) الوسائل باب ۵۳ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۳۵ من ابواب الاشربة المحرمة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹۴

أولاهن بالتراب

الاناء یشرب فیه النبیذ قال: تغسله سبع مرات، و کذا الکلب. و نحوه النبوی العامی فی الوجوب، و یحملان علی الاستحباب.

و منه یظهر ضعف ما اختاره ابن الجنید.

فتحصل مما ذکرناه: ان الاقوی وجوب الغسل ثلاثا، و لکن ستعرف تعین حمل الموثق علی الاستحباب، و علیه فالقول بوجوب الثلاث لا مدرک له سوی الاجماع.

ثمّ انه لا ریب و لا خلاف فی لزوم کون احدی الغسلات بالتراب کما تشهد له نصوص الباب المتقدم بعضها، فهل یعتبر ان یکون غسلة التراب اولاهن کما هو المشهور، ام وسطاهن کما عن المفید فی المقنعة، ام لا یعتبر سوی کون احداهن بالتراب کما عن ظاهر الخلاف و الاستبصار؟ وجوه: اقواها الأول، و یشهد له صحیح البقباق المتقدم.

و أما الاخیر: فلا مستند له بحسب الظاهر سوی الرضوی «۱»: ان وقع الکلب فی الماء او شرب منه اهریق الماء و غسل الاناء ثلاث مرات مرة بالتراب و مرتین بالماء ثمّ یجفف. و لکنه لعدم حجیة الرضوی فی نفسه لا یعتمد علیه، و علی فرض الحجیة یقید اطلاقه بالصحیح المتقدم، و اما قول المفید فلم یعرف مستنده کما صرح به جماعة علی ما حکی، فما فی المتن من قوله اولاهن بالتراب اظهر.

تنبیهات

[المراد من الغسل بالتراب]

الاول: الظاهر من الامر بالغسل بالتراب: استعمال التراب اولا ثمّ ازالته بالماء، نظیر غسل الراس بالسدر، لانه لازم الاخذ بظهور الغسل و التراب.

---

(۱) المستدرک باب ۴۳ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹۵

]...[

و أما ما اختاره المصنف فی المنتهی و الحلی و الراوندی من ان المراد به مزج التراب بالماء ثمّ استعماله. تحفظا علی ظهور الغسل فی اجراء المائع، فیرد علیه: اولا انه یستلزم صرف التراب عن ظاهره.

و ثانیا ان المزج لا یوجب صدق الغسل، لانه عبارة عن استعمال الماء المطلق دون مطلق المائع کالوحل و الدبس و نحوهما.

کما ان ما نسب الی المشهور من عدم اعتبار المزج و کفایة التعفیر بالتراب من جهة انه بعد ما لا یمکن الاخذ بظاهر الغسل لأوجه لرفع الید عن ظاهر التراب، فیتعین حمل الغسل علی الدلک ضعیف، اذ لا وجه لرفع الید عن ظاهر الغسل بعد امکان الاخذ بظاهرهما فاذاً یتعین حمل قوله (علیه السلام) اغسله بالتراب علی ارادة استعمال التراب مع المزج بالماء او بدونه ثمّ ازالته بالماء المطلق، و الاحوط التعفیر بالتراب و استعمال الممتزج ثمّ الازالة بالماء، و علی ذلک فیعتبر الغسل بالماء بعد التعفیر ثلاث مرات.

[لا یکتفی عن التراب بغیره کالرماد]

الثانی: المشهور شهرة عظیمة: انه لا یکتفی عن التراب بغیره کالرماد و نحوه، و عن ابن الجنید و ابی العباس: کفایته مطلقا و عن المختلف و القواعد و الذکری: الاکتفاء به فی حال الضرورة. و استدل له بمساواة غیر التراب للتراب فی قالعیة النجاسة لو لم یکن اولی منه.

و فیه: مضافاً الی ان لازم ذلک هو الاکتفاء، به مطلقا کما اختاره ابن الجنید و استدل له بذلک، انه لعدم معلومیة المناط لا تکون هذه الاولویة قطعیة فلا یعتمد علیها.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹۶

]...[

لزوم التعفیر فی الغسل بالکثیر

الثالث: بناء علی المختار فی وجه وجوب الغسل ثلاثا من الاعتماد علی الاجماع لا دلیل علی وجوبه ثلاثا فی غیر القلیل لاختصاصه به، و کذلک بناء علی الاعتماد علی موثق عمار، فهل یجب فی غیره التعفیر لإطلاق صحیح البقباق ام لا، ام یفصل بین التطهیر بماء المطر فلا یعتبر و بین التطهیر بغیره کالجاری و الکر فیعتبر؟ وجوه:.

قد استدل بعض اعاظم المحققین رحمهم اللّه للاول: بان ما دل علی اعتبار التعفیر کقوله (علیه السلام) اغسله بالتراب اول مرة له قوة ظهور فی ارادة الاطراد بحیث لا یعارضه عموم کل شیء یراه ماء المطر فقد طهر بل له نوع حکومة علی هذا العموم بنظر العرف حیث یرونه بمنزلة الامر بازالة العین.

و فیه: اما دعوی الحکومة فممنوعة جدا کما لا یخفی، و اما قوّة الظهور فقد ذکرنا فی محله من ان العامین من وجه اذا کانت دلالة احدهما بالعموم و دلالة الآخر بالاطلاق یقدم الاول.

و علیه فیتعین فی المقام تقدیم عموم کل شیء یراه ... الخ علی اطلاق قوله (علیه السلام) اغسله بالتراب اول مرة فالأقوی عدم اعتبار التعفیر فی التطهیر بماء المطر.

و أما لو طهر الاناء بالجاری و الکر، فبما انه یعتبر فی حصول الطهارة بهما الغسل، و لا یجزی مجرد الاصابة کما عرفت فی اول هذا المبحث، فیعتبر التعفیر، لان دلیل التعفیر انما یدل علی اعتبار شیء زائد فی الغسل، فلا تعارض بین ما دل علی اعتبار التعفیر و ما دل علی کفایة الغسل، فیؤخذ بهما معا کما لا یخفی.

نعم لو تم سند ما فی المختلف ذکر بعض علماء الشیعة: انه کان بالمدینة رجل یدخل علی ابی جعفر محمد بن علی (علیه السلام) و کان فی طریقه ماء فیه العذرة

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹۷

]...[

و الجیفة و کان یأمر الغلام ان یحمل کوزا من ماء یغسل به رجله اذا خاضه، قال: فابصرنی یوماً ابو جعفر (علیه السلام) فقال: ان هذا لا

یصیب شیئاً الاـ طهره فلاـ تعد للّه منه غسلًا. کان حکم الکر حکم ماء المطر فی عدم وجوب التعفیر، لکن قد عرفت انه لارساله لا یعتمد علیه.

[لزوم طهارة التراب]

الرابع: نسب الی المشهور: لزوم ان یکون التراب قبل الاستعمال طاهراً، بل لم یحک الخلاف الا عن جماعة من متأخری المتأخرین.

و استدل له: بالقاعدة الارتکازیة الفاقد لا یعطی، و بانصراف النص الیه، و باصالة بقاء النجاسة.

و فی الجمیع نظر: اما الاول: فلأن مطهریة التراب تعبدیة محضة، و لا یکون للعرف ارتکاز فی التطهیر به، فلا مورد لاعمال مرتکزاتهم فیه.

و أما الثانی: فقد عرفت مراراً انه لا یعتمد علی مثل هذا الانصراف، و لا یوجب ذلک تقیید المطلقات.

و أما استصحاب بقاء نجاسة الاناء: فهو محکوم لاستصحاب بقاء مطهریة التراب الثابتة له قبل عروض النجاسة.

و دعوی کونه من الاستصحاب التعلیقی کما تری، مع انه لأوجه للرجوع الیه مع اطلاق النص.

و بما ذکرناه فی الایراد علی الوجه الاول ظهر ضعف ما ذکره بعض الاعاظم من ان هذا کله مبنی علی اعتبار عدم المزج بالماء، اما بناء علی اعتباره فلاـ بد من طهارة التراب، لانه مع نجاسته ینجس الماء الممزوج به، مع انه لاـ شبهة فی اعتبار طهارة الماء. وجه الضعف: انه لیس للعرف ارتکاز فی التطهیر بالماء الممزوج بالتراب حتی یرجع الی مرتکزاتهم فیه.

فتحصل: ان الاقوی عدم اعتبار الطهارة.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹۸

]...[

اختصاص الحکم بالولوغ

الخامس: المشهور بین الاصحاب: اختصاص الحکم بالولوغ و ما فی معناه و هو اللطع الذی لا یفقد شیئا مما تضمنه الولوغ مما یناسب للتنجیس و عدم شموله لمباشرة باقی اعضائه.

و عن الصدوق و المفید: اجراء الحکم المذکور فی مطلق مباشرته، و عن المصنف فی النهایة: انه اقرب.

و استدل له: باطلاق قوله رجس نجس فی الصحیح. بدعوی ظهوره فی انه لا خصوصیة للولوغ، و بأن فمه انظف من غیره.

و لکن قوله (علیه السلام): رجس نجس لا ظهور له فی کونه موضوعا لما ذکر بعده من جمیع الاحکام، و الا کان اللازم التعدی الی غیره من النجاسات، فلهذا یحمل علی کونه موضوعا لخصوص قوله (علیه السلام): لا یتوضأ بفضله فلاحظ.

و انظفیة فمه غیر ثابتة، مع انه یرد علیه ما اورده هو قده فی محکی المنتهی بانه تکلیف غیر معقول فیقف علی النص، و علی ذلک فبما ان المذکور فی النص الفضل فلا وجه للتعدی.

و منه یظهر وجه عدم اختصاص الحکم بالولوغ و شموله للطع و نحوه، مع ان احتمال اختصاص الحکم بما اذا سرت النجاسة الی الاناء بواسطة الماء کما تری، و لذا تری ان جملة من اعاظم المحققین ادعوا الجزم بالاولویة، و هی فی محلها.

ثمّ ان مورد النص و ان کان هو الماء الا ان التعدی الی سائر المائعات فی محله للقطع بعدم الفرق کما عن الجواهر و غیرها.

[هل یجری حکم التعفیر فی غیر الاناء؟]

السادس: هل یجری حکم التعفیر فی غیر الاناء مما تنجس بولوغ الکلب او لطعه ام لا؟ وجهان بل قولان: اقواهما الاول لعدم اختصاص الدلیل بالظروف، لان

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۴۹۹

و من الخنزیر سبعا

موضوع الحکم المأخوذ فی النص فضل الکلب الصادق فی غیرها ایضا، فلا وجه للتخصیص.

[لو خیف فساد المحل باستعمال التراب]

السابع: عن المنتهی و التذکرة و التحریر و جماعة: انه لو خیف فساد المحل باستعمال التراب سقط اعتبار التعفیر.

و استدل له: بانصراف النصوص عنه، و بان لازم عدم السقوط تعطیل الاناء.

و فیهما نظر: اذ یرد علی الاول: مضافا الی النقض بالثوب المتنجس الذی لا یکون قابلا للغسل فانه لم یتوهم احد حصول الطهارة له بذلک و عدم لزوم الغسل: ان الامر بالتعفیر ارشاد الی مطهریته و اعتباره فی حصول الطهارة، و لا یکون تکلیفا الزامیا کی یمتنع شموله لصورة العجز.

و علی الثانی: ان لزوم التعطیل لا یکون مثبتا لبدلیة الماء عن التراب، و حیث ان المشروط لا یتحقق بتعذر شرطه، فالأقوی بقاء النجاسة.

و منه یظهر حکم ما لو لم یمکن جعل التراب فی الاناء لو امکن الولوغ فی المورد، و اما اذا امکن ذلک و لم یمکن مسحه بالتراب لضیق فمه فهل یکفی جعل التراب فیه و تحریکه الی ان یصل الی جمیع اطرافه، ام لا؟ وجهان بل قولان: اقواهما الاول، اذ لا دلیل علی لزوم المسح.

ولوغ الخنزیر

و یجب الغسل من ولوغ الخنزیر سبعا علی المشهور بین المتأخرین علی ما نسب الیهم، و هو اختیار المصنف رحمه اللّه فی جملة من کتبه، عن الکفایة: انه المشهور، و عن الشیخ فی الخلاف و المبسوط: الحاقة بالکلب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰۰

و من الخمر

و الاول اقوی لصحیح «۱» علی بن جعفر عن اخیه موسی (علیه السلام): قال سألته عن خنزیر شرب من اناء کیف یصنع به؟ قال (علیه السلام): یغسل سبع مرات.

و عن المحقق: حمله علی الاستحباب لاعراض اکثر القدماء عن ظاهره.

و فیه: ان الظاهر او المحتمل ان عدم عملهم به لیس اعراضا بل یکون من جهة ما ذکره بعضهم من ان هذا الحکم بعید، اذا الکلب

الـذی هو انجس من کـل نجس لا یجب غسل ملاقیه اکثر من ثلاث غسـلات، فکیف یجب الغسل سـبعا فی الخنزیر؟ و معلوم ان مثل ذلک لا یوجب التصرف فی ظاهر النص ما لم یوجب الاطمئنان بارادة خلاف ظاهره، فالأقوی هو الاخذ بظاهره و هو الوجوب.

و استدل للثانی: بتسمیة الخنزیر کلباً لغة، فتشمله نصوص الکلب.

و فیه: اولا: ان تسمیته به مجاز فلا یحمل اللفظ علیه ما لم یدل علیه قرینة.

و ثانیا: انه لو سلم شموله له لا ریب فی انصراف لفظ الکلب عنه.

و بذلک ظهر وجه لزوم التعفیر و عدمه.

المتنجس بالخمر

و یغسـل الاناء من الخمر ثلاثا لموثق عمار «۲» عن الامام الصادق (علیه السـلام): عن قدح او اناء یشـرب فیه الخمر قال (علیه السلام): تغسله ثلاث مرات، و سئل أ یجزیه ان یصب فیه الماء؟ قال (علیه السلام): لا یجزیه حتی یدلکه بیده و یغسله

---

(۱) الوسائل باب ۱۳ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۱ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰۱

]...[

ثلاث مرات.

به یقیـد اطلاـق مـا تضـمن الامـر بالغسـل، فما عن المحقق فی المعتبر و المصـنف رحمه اللّه فی جملـة من کتبه و غیرهما من الاکتفاء بالمرة، ضـعیف، و ترفع الیـد عن ظهور ما دل علی وجوب الغسل سـبعاً. کموثق «۱» عمـار عن الامام الصادق (علیه السـلام): فی الاناء یشرب فیه النبیذ فقال (علیه السلام) تغسله سبع مرات.

و دعوی ان الجمع بینهما یمکن بتقیید الاول بالثانی لان ظهوره مسـتند الی مفهوم العدد، مندفعة بما افاده الشـیخ الاعظم رحمه اللّه من ان دلالته انما تکون بمنطوق التحدید.

فما عن المفید و الشیخ فی الجمل و الشهید و المحقق من وجوب السبع ضعیف.

فتحصل: ان الاقوی ما اختاره المصنف رحمه اللّه فی المقام، و المحقق فی الشرائع، و الشیخ فی الخلاف من وجوب الثلاث.

ثمّ ان الاـظهر عـدم الفرق بین الغسـل بالقلیـل او الکثیر، الجاری او الکر للإطلاق، و دعوی ان النسـبة بینه و بین اطلاق مطهریـة الکثیر عموم من وجه فلا مورد للتمسک به لسـقوطه بالمعارضة، و علیه فبما ان الاقوی عدم جریان الاستصـحاب فی الاحکام لکونه محکوما لاستصـحاب عـدم الجعل فیرجع الی قاعدة الطهارة بعد الغسل مرة، مندفعة بان مورد نصوص الکثیر غیر الاناء، و لا إطلاق لشـیء منها یشـمله بناء علی عـدم حجیـة مرسل المختلف، و التعـدی الیه یحتاج الی عدم الفصل غیر الثابت فی المقام، و علیه فلا معارض لإطلاق نصوص المقام.

و أمـا دلیـل مطهریـة الماء فقـد عرفت فی اول الکتاب انه لا إطلاق له، و اما لو طهر بالمطر فالأظهر کفایـة مجرد الرؤیـة لعموم مرسـل الکاهلی المقدم علی اطلاق النصوص،

---

(۱) الوسائل باب ۳۵ من ابواب الاشربة الحرمة حدیث ۲.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰۲

و الفأرة ثلاثا و السبع افضل و من غیر ذلک مرة و الثلاث افضل

لان دلالته بالعموم.

الاناء الملاقی للجرذ

و یغسل الاناء من موت الجرذ و هو ضرب من الفأرة- کما عن المغرب و الصحاح، و عن الجاحظ: ان الفرق بینه و بین الفار کالفرق بین الجوامیس و البقر البخاتی و العرب، و عن المجمع: انه الذکر من الفئران اعظم من الیربوع اکدر فی ذنبه سواد- سبعا علی المشهور، و قیل ثلاثا و السبع افضل کما فی المتن و الشرائع، و عن القواعد و غیرها.

و استدل له بموثق عمار الآتی فی مطلق النجاسات، و لعله المراد من ما حکی عن بعض ان علیه روایة.

و فیه: انه یتعین تقییده بموثقة «۱» الآخر عن الامام الصادق (علیه السلام): اغسل الاناء الذی یصیب فیه الجرذ میتا سبع مرات.

فتحصل: ان لزوم السبع هو الاقوی.

و قیل یغسل الاناء من غیر ذلک ای ما ذکر من النجاسات الخاصة مرة، و الثلاث افضل.

و عن الحلی: دعوی الاجماع علیه، و عن جماعة منهم الشیخ فی الخلاف، و ابن الجنید فی مختصره، و الشهید فی الذکری، و المحقق الثانی فی جامع المقاصد: وجوب الثلاث، و عن الالفیة و اللمعة: اعتبار المرتین.

و یشهد للقول الثانی موثق «۲» عمار عن الصادق (علیه السلام): سئل عن

---

(۱) الوسائل باب ۵۳ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) الوسائل باب ۵۳ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰۳

]...[

الکوز او الاناء یکون قذرا کیف یغسل و کم مرة یغسل؟ قال (علیه السلام): یغسل ثلاث مرات یصب فیه الماء فیحرک فیه ثمّ یفرغ منه.

و استضعافه فی غیر محله لما حققناه فی محله من حجیة الموثق، و عدم عمل جماعة من الاصحاب به لا یکون اعراضا عنه موجبا لوهنه، و علیه فالرجوع الی اصالة البراءة او اطلاق ما دل علی کفایة مطلق الغسل فی ازالة النجاسات و البناء علی کفایة المرة فی غیر محله.

و حمله علی الاستحباب بقرینة المرسل فی المبسوط، و قد روی: غسلة واحدة، و لعله مدرک فتوی المصنف رحمه اللّه فی المقام غیر تام لعدم حجیته.

اللهم الا ان یقال: ان افتاء الاساطین بکفایة المرة مع وجود هذا الموثق و کونه بمرأی و مسمع منهم لا وجه له سوی الاعتماد علی المرسل، فضعف سنده مجبور بعمل الاصحاب.

فالاقوی ما اختاره الماتن و الشیخ فی کتبه غیر الخلاف، بل قد عرفت انه المشهور علی ما نسب الیهم من کفایة المرة، نعم ذلک فی غیر ما اذا تنجس بالبول، و الا فلو تنجس به و ارید غسله بالقلیل فللقطع بانه علی فرض وجوب الغسل فی غیره مرتین یجب ذلک فیه فلا یکتفی بالمرة.

ثمّ انه علی فرض عدم الاعتماد علی المرسل بما ان الموثق مختص بحسب ظاهره بالقلیل، فیرجع فی الکثیر الی اطلاقات الادلة لو ثبتت، و الا فإلی قاعدة الطهارة بعد الغسل به مرة واحدة بناء علی عدم جریان الاستصحاب فی الاحکام کما هو الحق.

فلو شک فی متنجس انه من الظروف او غیرها، فالاقوی عدم ترتب حکم الاناء علیه لاستصحاب عدم کونه من الظروف، لان کل ما یحتمل فیه ذلک لا محالة لم یکن من اول وجوده، کذلک، بل کان غیر ظرف، بل بناء علی جریان استصحاب العدم

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰۴

و یحرم استعمال اوانی الذهب و الفضة فی الاکل و غیره

الازلی کما هو الاظهر یجری هذا الاصل حتی مع احتمال کونه من اول تحققه کذلک.

حرمة استعمال اوانی الذهب و الفضة

اشارة

و المسألة الثانیة: یحرم استعمال اوانی الذهب و الفضة فی الاکل و غیره بلا خلاف، بل اجماعا کما عن غیر واحد حکایته، و عن جملة من الاصحاب: التصریح باتفاق المسلمین علی حرمة الاکل و الشرب فیها، و عن الجواهر: فیهما اجماعا منا و من کل من یحفظ عنه العلم عدا داود فحرم الشرب خاصة محصلا و منقولا مستفیضا ان لم یکن متواترا.

و کلام الشیخ رحمه اللّه فی الخلاف: یکره استعمال اوانی الذهب و الفضة، و ان کان ظاهرا فی نفسه فی ارادة الکراهة المصطلحة الا انه یتعین حمله علی ارادة الحرمة لتصریحه بها فی زکاة الخلاف علی المحکی.

و کیف کان: فیشهد لحرمة الاستعمال مطلقا: صحیح «۱» محمد بن مسلم عن الامام الباقر (علیه السلام): انه نهی عن آنیة الذهب و الفضة. فان حذف المتعلق دلیل العموم.

و موثق «۲» موسی بن بکیر عن ابی الحسن (علیه السلام): آنیة الذهب و الفضة متاع الذین لا یوقنون.

و لحرمة الاکل خاصة جملة من النصوص: کصحیح «۳» ابن مسلم عن ابی جعفر

---

(۱) الوسائل باب ۶۵ من ابواب النجاسات حدیث ۳.

(۲) الوسائل باب ۶۵ من ابواب النجاسات حدیث ۴.

(۳) الوسائل باب ۶۵ من ابواب النجاسات حدیث ۷.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰۵

]...[

(علیه السلام): لا تأکل فی آنیة ذهب و لا فضة و نحوه غیره.

فالنصوص المتضمنة للفظ الكراهة كصحيح «۱» ابن بزيع: سالت ابا الحسن الرضا (علیه السلام) عن آنیة الذهب و الفضة فكرههما. و نحوه غيره يتعين حملها على التحريم لعدم ظهور الكراهة فی الكراهة المصطلحة، و النهی ظاهر فی التحريم.

نعم «۲» موثق سماعة عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): لا ينبغی الشرب فی آنية الذهب و الفضة. ظاهر فی الكراهة، و رفع اليد عن ظهوره مشكل، لكن لعدم اعتماد الاصحاب عليه يتعين طرحه، فاصل الحكم مما لا إشكال فيه و لا كلام.

قمّی، سید صادق حسینی روحانی، فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ۲۶ جلد، ه ق فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)؛ ج۳، ص: ۵۰۵

و انما الكلام يقع فی جهات:

[هل المحرم خصوص الاستعمال ام مطلق الانتفاع؟]

الاولی: هل المحرم هو خصوص الاستعمال فلا يحرم وضعها علی الرفوف للتزيين مثلا، ام مطلق الانتفاع بها فيحرم؟ وجهان: اقواهما الثانی لظهور النصوص بقرينة حذف المتعلق فی بعضها و فهم الاصحاب فيه، و عليه فيحرم، و لو بنينا علی عدم حرمة الاقتناء فما عن المصنف رحمه اللّه من ابتناء حرمة ذلك علی حرمة الاقتناء غير تام.

[المشهور حرمة اقتنائها]

الثانية: المشهور بين الاصحاب حرمة اقتنائها، و عن المصنف رحمه اللّه فی المختلف و جملة ممن تأخر عنه: العدم.

و استدل للمشهور: بان الاقتناء تضييع للمال كما عن الشيخ، و بانه تعطيل له فيكون سرفا لعدم الانتفاع كما عن المحقق فی المعتبر، و بان حرمة الاستعمال تستلزم حرمة اتخاذها بهيئة الاستعمال كما عن المصنف رحمه اللّه فی المنتهی، و بخبر موسی ابن بكير المتقدم بدعوی دخوله فی المتاع، و بان المستفاد من النصوص ان مراد الشارع النهی عن اصل وجودها فی الخارج.

---

(۱) الوسائل باب ۶۵ من ابواب النجاسات حديث ۱.

(۲) الوسائل باب ۶۵ من ابواب النجاسات حديث ۵.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰۶

]...[

و فی الجميع نظر: اما الاولان: فلأن اتخاذها اظهاراً للثروة و التذاذاً بوجدانها لا يكون تضييعا للمال و لا تعطيلا له.

و استلزام حرمة الاستعمال لحرمة اتخاذها بهيئة الاستعمال محل منع واضح.

و دخوله فی المتاع مشكل كما يشير اليه جعل المتاع مقابل التحلی فی الآية الشريفة ابْتِغاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتاعٍ.

و النهی عن الشیء الموجود الخارجی غير معقول الا بتقدير ما يتعلق به من الافعال.

و عليه فالمقدر اما خصوص الاستعمال او مطلق الانتفاع كما عرفت آنفا، و ارادة ما يشمل ابقاء ذلك الشیء فی الخارج كی يجب اعدامه خلاف الظاهر كما لا يخفی.

و أما ما ذکره بعض الاعاظم: من ان المحرم لو کان ذات الآنیـة لم یبق دلیل علی حرمـة الاسـتعمال سوی الاجماع، فغیر سدیـد لانه لو قدر ما یعم ابقائها لم یبق مورد لهذا الایراد.

فتحصل: ان الاقوی عدم حرمة اقتنائها.

التناول من الاناء

الثالثة: نسب الی جملة من الاصـحاب بل الی المشهور: حرمة نفس الاکل و الشرب لا مجرد التناول من الاناء، من غیر فرق بین مباشرة الفم للآنیة او اخذ اللقمة منها و وضعها فی الفم.

و تنقیح القول فی المقام: ان النصوص الواردة فی المقام طائفتان:.

الاولی: ما دل علی تحریم مطلق الاستعمال، و هو ما تضمن النهی عن الآنیة.

الثانیة: ما دل علی تحریم الاکل و الشرب.

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰۷

]...[

و مقتضی الطائفة الاولی تحریم الاکل و الشرب بجمیع اقسامهما و ان لم یصدق علیهما استعمال الانیة دون مقدماتهما.

و مقتضـی الطائفـة الثانیة حرمة کل ما یکون استـعمالا لها کان فی الاکل و الشـرب او فی غیرهما، و لو کان هو التناول منها، فلو تناول الطعام من آنیة الذهب و اکله. عصی فی کل من التناول و الاکل.

و علی ذلک فلو تناول الماء من آنیـة الـذهب و الفضة و توضأ به صح وضوئه، و ان عصـی بالتناول، لان الوضوء بنفسه لیس استـعمالا للآنیة، و لم یدل دلیل علی حرمة الوضوء منها بنفسه من حیث هو، فلا یتحد المأمور به و المحرم.

فما عن المشـهور من صـحة الوضوء من آنیـة الـذهب و الفضـة هو الاقوی، و الایراد علیهم بانه بناء علی حرمة الاکل و الشـرب لأوجه للحکم بصحة الوضوء لعدم الفرق بینهما و بین غیرهما من انواع الاستعمال کما عن الجواهر، فی غیر محله لما عرفت من الفرق.

نعم الوضوء منهـا بالارتمـاس فیهـا لا- یصـح، لان الوضوء فی الفرض مصـداق للاسـتعمال المحرم، فما عن کاشف اللثام من التصـریح بصحة الوضوء فی صورة الارتماس ایضاً غیر سدید.

المراد من الاوانی

الرابعـة: اختلفت کلمـات القوم فی تعیین مفهوم الاناء، فعن جملـة من کتب اللغـة کالصـحاح و القاموس و مجمع البحرین و غیرها: انه معروف، و بما انه لا استعمال له فی عرفنا الیوم فلا یفید ذلک، و عن المصباح: تفسیره بالوعاء.

و فیه انه لو لم یکن تفسیراً بالمباین من جهة ان اطلاق الوعاء انما یکون

فقه الصادق علیه السلام (للروحانی)، ج۳، ص: ۵۰۸

و یکره المفضض

بالاضافة الی ما یوضع فیه فعلا، و اما الاناء فانما یطلق بلحاظ الظرف فی حد ذاته فلا ینبغی التأمل فی کونه تفسیراً بالاعم لعدم صدق

الاناء علی الصندوق و قوطی العطر و نحوهما، و صدق الوعاء علیها.

و منه یظهر ضعف ما عن مفردات الراغب من تفسیره بما یوضع فیه الشیء و ما عن غیر واحد من تفسیره بالظرف، و یؤید ذلک مصحح علی بن جعفر عن اخیه (علیه السلام): سألته عن التعویذ یعلق علی الحائض فقال: نعم اذا کان فی جلد او فضة او قصبة حدید.

و الظاهر انه عبارة عن متاع البیت الذی یستعمل فی الاکل او الشرب او مقدماتهما کالسماور و نحوه، او مؤخراتهما کالابریق و نحوه.

و أما صحیح «۱» ابن بزیع المشتمل علی مبالغة الامام (علیه السلام) فی تنزیه فعل ابی الحسن (علیه السلام) عن امساک المرآة الملبسة بالفضة الموهم لأعمیة الاناء من ذلک، فلا یعتنی به لعدم ظهور جوابه (علیه السلام) فیها کما لا یخفی.

الاناء المفضض

و الخامسة: یکره الاکل و الشرب فی الاناء المفضض، بل مطلق استعماله علی المشهور، و عن الذخیرة و الریاض: نسبته الی عامة المتأخرین، بل عن الجواهر: لا أجد فیه خلافا الا ما یحکی عن الخلاف حیث سوی بینه و بین الذهب و الفضة.

---

(۱) الوسائل باب ۶۵ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

]...[

و استدل له «۱» بصحیح الحلبی المروی عن المحاسن عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): انه کره آنیة الذهب و الفضة و الآنیة المفضضة.

و نحوه موثق «۲» برید عنه (علیه السلام).

و مصحح «۳» الحلبی عن ابی عبد اللّه (علیه السلام): لا تأکل فی آنیة من فضة و لا فی آنیة مفضضة.

و فیه: ان ظهور هذه النصوص فی المنع و ان کان لا ینکر الا انه یتعین صرفها عن ظاهرها و حملها علی الکراهة لا لصحیح معاویة «۴»: سئل ابو عبد الله (علیه السلام) عن الشرب فی القدح فیه ضبة من فضة قال: لا بأس الا ان یکره الفضة فینزعها. اذ الظاهر ان الضبة هی الحلقة، و لا ریب فی عدم صدق المفضض علی الاناء الذی تکون حلقته من فضة.

بل لصحیح «۵» ابن سنان عن الصادق (علیه السلام): لا بأس ان یشرب الرجل فی القدح المفضض و اعزل فاک عن موضع الفضة. ثمّ ان ظاهر شرح الارشاد ثبوت الکراهة فی المذهب ایضاً، و استدل له: بان الذهب لا ینزل عن درجة الفضة.

و فیه: انه حکم بالکراهة مع عدم الدلیل، و مناطها فی الفضة غیر معلوم حتی یتعدی عنها.

ثمّ انه لا ینبغی التوقف فی عدم شمول المفضض للمطلی بماء الفضة، اذ الظاهر

---

(۱) الوسائل باب ۶۵ من ابواب النجاسات حدیث ۱۰.

(۲) الوسائل باب ۶۶ من ابواب النجاسات حدیث ۲.

(۳) الوسائل باب ۶۶ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۴) الوسائل باب ۶۶ من ابواب النجاسات حدیث ۴- ۵.

(۵) الوسائل باب ۶۶ من ابواب النجاسات حدیث ۴- ۵.

و اوانی المشرکین طاهرة ما لم یعلم مباشرتهم لها برطوبة

منه هو ما کانت الفضة فیه جرما عرفا لا لونا، فما عن المصنف رحمه اللّه و کشف الغطاء من شموله له ضعیف، کما ان الظاهر عدم شموله لما فیه حلقة من فضة کما تقدم، و عدم شموله للممتزج من الفضة، و غیرها، اذ مع استهلاک احدهما یکون من مصادیق الآخر عرفا، و الا فهو مغشوش لا مفضض.

ثمّ انه نسب الی المشهور: لزوم اجتناب موضع الفضة، و عن المحقق فی المعتبر و العلامة الطباطبائی رحمه اللّه و صاحبی المدارک و الذخیرة: الاستحباب.

و یشهد للاول: صحیح ابن سنان المتقدم و فیه: و اعزل فاک عن موضع الفضة.

و استدل: للجواز بصحیح معاویة المتقدم، و لأجله ترفع الید عن ظاهر الامر فی صحیح ابن سنان.

و فیه: ما تقدم من ان المفضض غیر ما فیه حلقة من فضة، و الصحیح یدل علی الجواز فی الثانی لا الأول، مع ان دلالته علی الجواز فی المقام انما تکون بالإطلاق، فیقید بصحیح ابن سنان.

اوانی المشرکین

و المسألة الثالثة: اوانی المشرکین و سائر الکفار طاهرة ما لم یعلم مباشرتهم لها برطوبة کما هو المشهور، بل عن کشف اللثام: الاجماع علیه، و عن الشیخ فی الخلاف: عدم جواز استعمالها.

و تشهد للاول: قاعدة الطهارة و استصحابها، و یؤیدهما ما دل «۱» علی طهارة الثوب الذی یعمله اهل الکتاب.

---

(۱) الوسائل باب ۷۳ من ابواب النجاسات.

]...[

و أما التعلیل فی صحیح «۱» ابن سنان فانک اعرته ایاه و هو طاهر و لم تستیقن انه نجسه فمضافا الی ان مورده الثوب الذی اعاره للذمی، انه لا یزید مفاده عن الاستصحاب.

و استدل الشیخ لما اختاره: بآیة «۲» نجاسة المشرکین، و بالإجماع، و بما دل علی المنع عن الاکل من الآنیة التی یشربون فیها الخمر.

و فیه: ان الآیة و الروایة لا تدلان علی النجاسة فی صورة الشک فی ملاقاة المشرک لها مع الرطوبة، و عدم ثبوت الاجماع غنی عن البیان، و علی ذلک فیتعین حمل کلامه رحمه اللّه علی ارادة النجاسة فی صورة المباشرة لها مع الرطوبة، و اما ما تضمن النهی عن الاکل فی آنیة اهل الکتاب. فیتعین حمله علی صورة العلم بمباشرتهم لها مع الرطوبة کما تقدم فی مبحث نجاسة الکافر.

و الحمد للّه اولا و آخرا، و ظاهراً و باطناً علی ما وفقنا لإتمام مباحث الطهارة و یتلو هذا الجزء فی الطبع الجزء الرابع فی الصلاة ان شاء اللّه تعالی.

---

(۱) الوسائل باب ۷۴ من ابواب النجاسات حدیث ۱.

(۲) سورة التوبة آیة ۲۸.

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهِدُوا بِأَمْوالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فی سَبیلِ اللَّهِ ذلِکُمْ خَیْرٌ لَکُمْ إِنْ کُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/۴۱).

قالَ الإمامُ علیّ بْنُ موسَی الرِّضا – علَیهِ السَّلامُ: رَحِمَ اللّهُ عَبْداً أحْیَا أمْرَنَا... َ یَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَ یُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ کَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بَنادِرُ البِحار – فی تلخیص بحار الأنوار، للعلاّمة فیض الاسلام، ص ۱۵۹؛ عُیونُ أخبارِ الرِّضا(ع)، الشّیخ الصَّدوق، الباب۲۸، ج۱/ ص۳۰۷).

مؤسّس مُجتمَع "القائمیّة" الثّقافیّ بأصبَهانَ – إیرانَ: الشهید آیة الله "الشمس آبادی" – رَحِمَهُ اللهُ – کان أحداً من جَهابذة هذه المدینة، الذی قدِ اشتهَرَ بشَغَفِهِ بأهل بَیت النبیّ (صلواتُ اللهِ علَیهِم) و لاسیَّما بحضرة الإمام علیّ بن موسَی الرِّضا (علیه السّلام) و بساحة صاحِب الزّمان (عَجَّلَ اللهُ تعالی فرجَهُ الشَّریفَ)؛ و لهذا أسّس مع نظره و درایته، فی سَنَةِ ۱۳۴۰ الهجریّة الشمسیّة (=۱۳۸۰ الهجریّة القمریّة)، مؤسَّسةً و طریقةً لم یَنطَفِئ مِصباحُها، بل تُتَّبَع بأقوَی و أحسَنِ مَوقِفٍ کلَّ یوم.

مرکز "القائمیّة" للتحرِّی الحاسوبیّ – بأصبَهانَ، إیرانَ – قد ابتدَأَ أنشِطتَهُ من سَنَةِ ۱۳۸۵ الهجریّة الشمسیّة (=۱۴۲۷ الهجریّة القمریّة) تحتَ عنایة سماحة آیة الله الحاجّ السیّد حسن الإمامیّ – دامَ عِزّهُ – و مع مساعَدَةِ جمعٍ من خِرّیجی الحوزات العلمیّة و طلاب الجوامع، باللیل و النهار، فی مجالاتٍ شتّی: دینیّة، ثقافیّة و علمیّة...

الأهداف: الدّفاع عن ساحة الشیعة و تبسیط ثَقافة الثَّقَلَین (کتاب الله و اهل البیت علیهِمُ السَّلامُ) و معارفهما، تعزیز دوافع الشّباب و عموم الناس إلی التّحَرِّی الأدَقّ للمسائل الدّینیّة، تخلیف المطالب النّافعة – مکانَ البَلاتیثِ المبتذلة أو الرّدیئة – فی المحامیل (=الهواتف المنقولة) و الحواسیب (=الأجهزة الکمبیوتریّة)، تمهید أرضیّةٍ واسعةٍ جامعةٍ ثَقافیّةٍ علی أساس معارف القرآن و أهل البیت –علیهم السّلام – بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققین و الطّلاّب، توسعة ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغة هُواةِ برامِجِ العلوم الإسلامیّة، إنالة المنابع اللازمة لتسهیل رفع الإبهام و الشُّبُهات المنتشرة فی الجامعة، و...

– مِنها العَدالة الاجتماعیّة: التی یُمکِن نشرها و بثّها بالأجهزة الحدیثة متصاعدةً، علی أنّه یُمکِن تسریعُ إبراز المَرافِق و التسهیلاتِ – فی آکناف البلد – و نشرِ الثّقافةِ الاسلامیّة و الإیرانیّة – فی أنحاء العالَم – مِن جِهةٍ اُخرَی.

– من الأنشطة الواسعة للمرکز:

الف) طبع و نشر عشراتِ عنوانِ کتبٍ، کتیبة، نشرة شهریّة، مع إقامة مسابقات القِراءة

ب) إنتاجُ مئات أجهزةٍ تحقیقیّة و مکتبیة، قابلة للتشغیل فی الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المَعارض ثُلاثیّةِ الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرّسوم المتحرّکة و... الأماکن الدینیّة، السیاحیّة و...

د) إبداع الموقع الانترنتی "القائمیّة" www.Ghaemiyeh.com و عدّة مَواقِعَ اُخرَ

ه) إنتاج المُنتَجات العرضیّة، الخَطابات و... للعرض فی القنوات القمریّة

و) الإطلاق و الدَّعم العلمیّ لنظام إجابة الأسئلة الشرعیّة، الاخلاقیّة و الاعتقادیّة (الهاتف: ۰۰۹۸۳۱۱۲۳۵۰۵۲۴)

ز) ترسیم النظام التلقائیّ و الیدویّ للبلوتوث، ویب کشک، و الرّسائل القصیرة SMS

ح) التعاون الفخریّ مع عشراتِ مراکزَ طبیعیّة و اعتباریّة، منها بیوت الآیات العِظام، الحوزات العلمیّة، الجوامع، الأماکن الدینیّة کمسجد جَمکرانَ و...

ط) إقامة المؤتمَرات، و تنفیذ مشروع "ما قبلَ المدرسة" الخاصّ بالأطفال و الأحداث المُشارِکین فی الجلسة

ی) إقامة دورات تعلیمیّة عمومیّة و دورات تربیة المربّی (حضوراً و افتراضاً) طیلة السَّنَة

المکتب الرّئیسیّ: إیران/أصبهان/ شارع "مسجد سیّد/ "ما بینَ شارع "پنج رَمَضان "ومُفترَق "وفائی/"بنایة "القائمیّة"

تاريخ التأسيس: ۱۳۸۵ الهجريّة الشمسيّة (=۱۴۲۷ الهجرية القمريّة)

رقم التسجيل: ۲۳۷۳

الهويّة الوطنيّة: ۱۰۸۶۰۱۵۲۰۲۶

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المَتجَر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ۲۵-۲۳۵۷۰۲۳- (۰۰۹۸۳۱۱)

الفاكس: ۲۳۵۷۰۲۲ (۰۳۱۱)

مكتب طهرانَ ۸۸۳۱۸۷۲۲ (۰۲۱)

التِّجاريّة و المَبيعات ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹

امور المستخدمين ۲۳۳۳۰۴۵(۰۳۱۱)

ملاحَظة هامّة:

الميزانيّة الحاليّة لهذا المركز، شَعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنِيَت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافِي الحجمَ المتزايد و المتّسِعَ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثّقافيّة؛ لهذا فقد ترجَّى هذا المركزُ صاحِبَ هذا البيتِ (المُسمَّى بالقائميّة) و مع ذلك، يرجو مِن جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرَجَهُ الشَّريفَ) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - فى حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم – إيّانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاءَ اللهُ تعالى؛ و اللهُ ولىّ التوفيق.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
WWW
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاء من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹